



١٩٩٩

التقرير الاستراتيجي العربي



الطبعة يناير ٢٠٠٠

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩٩



التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩٩

رئيس التحرير

د. وحيد عبد المجيد

مديرا التحرير

أحمد السيد النجار - محمد عبد السلام

المنسق: أيمن السيد عبد الوهاب

القاهرة يناير ٢٠٠٠

التقرير الاستراتيجي العربي

الطبعة الأولى القاهرة يناير ٢٠٠٠

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافج

مدير المركز

د . عبد المنعم سعيد

مستشارو التقرير

أ . السيد يسسين د . على الدين هلال د . سامي منصور
د . اسامة الغزالي حرب د . محمد السيد سعيد د . طه عبد العظيم

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام .
- أنشئ عام ١٩٦٨ .
- يتكون المركز من وحدات هي : وحدات العلاقات الدولية - وحدة النظم السياسية - وحدة الدراسات العربية - وحدة الدراسات الاقتصادية - وحدة الدراسات العسكرية - وحدة الدراسات الاجتماعية - وحدة الدراسات التاريخية - وحدة الدراسات الاعلامية .

○ أهم مطبوعات المركز :

- التقرير الاستراتيجي العربي (سنوي - منذ عام ١٩٨٥) .
- سلسلة دراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
- مجلة مختارات اسرائيلية (شهرية) .
- الملف الاستراتيجي (شهري) .
- قضايا برلمانية (شهرية) .
- قراءات استراتيجية (شهرية) .
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .
- ادارة المركز : مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - المبنى الجديد
- تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ - فاكس : ٥٧٨٦٨٤٣

لا يجوز النسخ أو الاقتباس إلا بالرجوع للمصدر

المشاركون فى التقرير

(الأسماء مرتبة أبجديا)

خبراء وباحثون فى المركز :

احمد ابراهيم محمود

د. عماد جاد

د. محمد السعيد ابراهيم

هتاء عبيد

د. جمال عبد الجواد

عمرو الشوبكى

محمد فايز فرحات

خبراء وباحثون من الخارج :

ايهاب الدسوقي

جمال رشدى

لواء/ سمير حلمى مرزوق

د. محمد شومان

هويدا عدلى

باهر شوقى

خالد السرجاني

د. على الصاوى

د. محمد ظهري محمود

عبد الخالق فاروق

المعلومات والإشراف الفنى:

رئيس قسم المعلومات بالأهرام :

أبو السعود إبراهيم

سكرتير التحرير الفنى : حسنى إبراهيم

السكرتارية الادارية : سريّة نوفل

مها هاشم

المدير الفنى : السيد عزمى

خطوط : حامد العويضى

وحدة المعلومات : ثريا حميدة

مارسيل حنا - حازم محفوظ

باحثون مساعدون :

أحمد مجدى السكرى

ايمان أحمد مرسى

محيى الدين سعيد

وردة هاشم على

أحمد منيسى

محمد بدرى عيد

وائل بركات

ولفاء زينهم

النسخ على الكمبيوتر : محمد أحمد صالح

١١	تقديم
١٩	مقدمة
٤٦	العرب والتفاعلات الدولية
٤٨	القسم الأول : العرب وأزمة كوسوفا: مخاطر سوء التقدير
٤٩	أولا : نمط تفكير لا يساعد على فهم العالم
٥٦	ثانيا : المصالح الاستراتيجية لا تستبعد الدوافع الانسانية
٦٢	ثالثا : نحو مساهمة عربية فى صوغ مبدأ التدخل
٧٣	القسم الثانى : هواجس العولمة : مشاكل قرادة العلاقة مع العالم
٧٤	أولا : التهميش هو الخطر الحقيقى لا الهيمنة
٧٧	ثانيا : سوء قراءة الوضع العالمى يبدد فرصا للتقدم
٨٣	القسم الثالث : اختلالات (نظرية) الاتجاه شرقا
٨٤	أولا : العلاقات الصينية - الأمريكية : توازن المصالح لا القوى
٨٨	ثانيا : الازمة الهيكلية فى الصين : الساحل والدخل
٩٣	القسم الرابع : الاندماج فى الاقتصاد العالمى ضرورة للتقدم
٩٤	أولا : تراجع وزن الاقتصاد العربى فى الاقتصاد العالمى
٩٥	ثانيا : سياسات متغيرة واختلالات اقتصادية
٩٨	ثالثا : نحو اندماج لا غنى عنه فى الاقتصاد العالمى
١٠٣	رابعا : مخاطر محددة يمكن تفاديها
١٠٨	القسم الخامس : لا مستقبل بدون نهضة تكنولوجية عربية
١٠٩	أولا : مؤشرات عربية مقلقة للتعليم والعلم والتكنولوجيا
١١١	ثانيا : مشاكل كبرى امام أنشطة البحث والتطوير
١١٧	النظام الإقليمى العربى
١١٩	القسم الأول : ميراث التكنولوجية القومية كمصدر لأزمة النظام
١٢٠	أولا : الميراث القومى والنزعات الانقلابية
١٢٤	ثانيا : الاجاز العربى الالم بعيد عن الأهداف القومية
١٣٢	ثالثا : القرب الجغرافى واختراق الولاءات

- ١٣٩ **القسم الثاني : النظام العربي بين فرص الواقع وقيود الماضي**
 ١٤٠ أولا : تداعيات مستمرة لمراث المرحلة التأسيسية
 ١٤٢ ثانيا : فرص وامكانات لتدعيم العلاقات العربية
 ١٤٥ ثالثا : عام ١٩٩٩ "روتيني" آخر للعلاقات العربية
- ١٥٣ **القسم الثالث : عقبات كبرى وفرص ضعيفة لتطوير التجارة**
 ١٥٤ أولا : ازدواجية وتعدد في المشروعات
 ١٥٦ ثانيا : توسع ومبالغة في الاستثناءات
- ١٦٣ **القسم الرابع : النظام الاعلامي العربي : هجز من الاستجابة لتحديات العولمة**
 ١٦٥ أولا : تعثر محاولات الاستجابة لتحديات عولمة الاعلام
 ١٦٧ ثانيا : اداء ضعيف وتنافس سلبي
 ١٦٩ ثالثا : ضعف الهياكل التمويلية والفنية

العرب والتفاعلات الإقليمية

- ١٧١ **القسم الأول : مستقبل التفاعلات واهام الاستقطاب بين محورين**
 ١٧٣ أولا : واقع التفاعلات الإقليمية بيدد أوهام الاستقطاب
 ١٧٤ ثانيا : آفاق مفتوحة لتحول في العلاقات الإقليمية
 ١٧٦ ثالثا : سقف للتوترات الابرائية - التركية
 ١٨١ رابعا : بين الجمود العربي والتخبط التركي والانقسام الابرالي
- ١٨٢ **القسم الثاني : مشروع الشرق الأوسط : فتور عري و إسرائيلي**
 ١٨٧ أولا : الفتور الاسرائيلي يضعف فرص مشروع الشرق الأوسط
 ١٨٨ ثانيا : جمود الأطار الأمني - الاستراتيجي للمشروع
- ١٩٢ **القسم الثالث : تفاوت التطور الديمقراطي في الشرق الأوسط**
 ١٩٧ أولا : بيانات سياسية متباينة للعمليات الانتخابية
 ١٩٨ ثانيا : الأطار التنظيمية للعمليات الانتخابية
 ٢٠٣ ثالثا : نتائج متباينة للانتخابات في الشرق الأوسط
 ٢١٢

الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية

- ٢٢١ **القسم الأول : العلاقات العربية - الإسرائيلية**
 ٢٢٣ أولا : احتمالات استمرار الصراع
 ٢٢٧ ثانيا : فرص العلاقات السلمية
 ٢٣٤

٢٤٣	القسم الثاني: قضايا الوضع النهائي الفلسطيني
٢٤٧	أولا : قضية شكل الكيان الفلسطيني
٢٤٩	ثانيا : قضية المستوطنات الاسرائيلية
٢٥١	ثالثا : قضية القدس الشرقية
٢٥٣	رابعا : قضية اللاجئين الفلسطينيين

٢٥٧ **النظام السياسي المصري**

٢٥٩	القسم الأول : تفاعلات نظام الحكم
٢٦٠	أولا : انشغال بالتغيير الوزاري يكشف ضعف الوعي العام
٢٦٦	ثانيا : آمال متزايدة في اصلاح برلمانى

٢٧٧	القسم الثاني: تفاعلات المجتمع السياسى
٢٧٨	أولا : مظاهر جديدة للتفاعلات السياسية
٢٨١	ثانيا : تفاقم مشاكل التمسيق بين قوى المعارضة
٢٨٧	ثالثا : تعقد الأزمة النهائية للأحزاب ومشاكل جيل الوسط

٢٩٥	القسم الثالث: تفاعلات المجتمع المدني
٢٩٦	أولا : نحو حوار جاد حول تعددية النقابات المهنية
٣٠١	ثانيا : المنظمات الاهلية اسيرة اختلالاتها والهيمنة عليها

٣١١	القسم الرابع: التفاعلات الاجتماعية
٣١٢	أولا : القانون ليس فوق الجميع
٣١٣	ثانيا : بين اعادة هبة القانون واثارة حقد اجتماعى
٣١٦	ثالثا : نحو فهم اعرق للعنف المجتمعى
٣٢٢	رابعا : العنف المجتمعى فى قلب المدارس
٣٢٣	خامسا : عنف مؤسسى يذو العنف المجتمعى
٣٢٤	سادسا : اصلاح النظام القضائى لاعادة هبة القانون

٣٣٣	القسم الخامس : النظام الاعلامى : تطوير ضرورى
٣٣٤	أولا : فجوة بين السياسة الاعلامية والممارسة الفعلية
٣٣٦	ثانيا : لا جديد فى اوضاع الصحافة
٣٣٨	ثالثا : تطوير ضرورى للإذاعة والتلفزيون

٣٤٥	القسم السادس : الاقتصاد المصرى
٣٤٦	أولا : مشاكل فى سعر الصرف والائتمان والسياسة التجارية
٣٥٢	ثانيا : مخاطر كامنة فى الهيكل المالى

تقديم

العرب والعالم بين قرونين

د. وحيد عبد الجيد

من ذا الذى لا يدرك ما صار عليه العرب من ضعف وعجز وهوان فى عالم اليوم. ضعف فى الاداء وليس فى القدرات المعطلة والامكانات المحبطة. وعجز عن الانطلاق سياسيا واقتصاديا وعلميا بسبب الطابع التسلسلى الغالب على نظم الحكم العربية من ناحية ونتيجة ميراث الاحادية السياسية والتخبط الاقتصادى والانغلاق الثقافى فى الربع الثالث من القرن الذى نودعه. فكلت تلك الحقبة هى أسوأ فترات القرن المنصرم بالنسبة الى العرب، إذ بدأها معظم بأحلام كبرى وآمال هائلة لم تثبت أن تحطمت. وكان لزاما أن تتحطم لأن نظم حكم ثورية وتقليدية قامت بنأيم تلك الاحلام والآمال، مثلما امست السياسة والاقتصاد والثقافة، ومنعت المشاركة الشعبية الحرة.

وقد صار واضحا الآن أنه بدون هذه المشاركة ، سيظل العالم العربى عاجزا عن الانطلاق. وسيبقى الهوان الذى يشعر به العرب عندما يقارنون أحوالهم بما بلغه غيرهم. ممن كانوا أدنى مرتبة وأقل مكانة فى بدايات النصف الثانى من هذا القرن.

لقد بدأنا فى اعداد هذا العدد من "التقرير الاستراتيجى العربى" فى مطلع العام الذى اصطلاح العالم على اعتباره المتمم للقرن العشرين، بغض النظر عن مدى صحة ذلك من الناحية الحسابية. ولذلك كان طبيعيا أن يتركز اهتمامنا على موقفنا كعرب فى عالم تزداد الفجوة بيننا وبينه اتساعا وعمقا، بينما كثير منا لاهون عن المستقبل يسعون الى الحفاظ على سلطاتهم أو نفوذهم أو ثرواتهم بكل الوسائل، أو مستغرقون فى قضايا صغيرة يؤكد تصدرها للجدل العام كم نحن أقزام نزداد تقزما ، أو مستريحون الى مسا ورثاء من أنماط تفكير لا تساعد على فهم العالم.

ولذلك حرصنا على مناقشة مطالب نمط تفكير منتشر على الصعيد العربى ولا يساعد على تجاوز التخلف الذى نعانى به . انه نمط أحادى لأنه لا يدرك أو لا يعترف بأن التعدد هو سنة الحياة وسنة من سنن الله فى خلقه . ولذلك يميل اصحابه الى احتكار الحقيقة على كل صعيد . كما أنه نمط اختزالى لأنه يختزل العالم الى خير وشر مطلقين أو الى ابيض واسود ، ثم يختزل الشر فى كل من يخالفه الراى أو الاتجاه أو التحليل . ويميل اصحابه الى خلق ثنائيات لا وجود لها فى الواقع المعقد الذى لا يعرف خيرا أو شرا بالمعنى المطلق . ويقود هذا النمط الى احتكار السلطة أو الثروة أو الحقيقة أو كلها مجتمعه عندما يصل اصحابه الى السلطة .

ضبط مفهوم التدخل :

ومن هنا كان اهتمامنا بأن نمزج في مناقشتنا لموقع العرب في التفاعلات الدولية الراهنة والقادمة بين تقديم صورة حقيقية لتدهورنا الاقتصادي والتكنولوجي ، وبين نقد ما يؤدي إليه نمط التفكير الأحادي من تخيل أننا مستهدفون طول الوقت بمؤامرات اجنبية أو غريبة تحديداً . وبالرغم من أن أصحاب هذا النمط لا ثقل لهم في المساحة السياسية العربية، بحكم انتمائهم الى تيارات أقل نجمها وانتهى عصرها، إلا أنهم ما زالوا محافظين على نفوذ ملموس في الدوائر الاعلامية العربية سواء الرسمية أو غير الرسمية. ويساعد على ذلك الواقع الأليم للاعلام العربي، الذي حرصنا على تقييمه في هذا العدد من التقرير.

ولأن العام ١٩٩٩ كان مليئا بالنماذج التي تدل على سقم هذا النمط من التفكير ، فقد اخترنا التركيز على كيفية التعامل مع تدخل حلف الاطلنطي في أزمة كوسوفا، لأن هذه الأزمة تثير قضايا متعددة كان ضروريا أن نبدأ في مناقشتها دون أن نفرغ منها بطبيعة الحال. فقضايا، مثل التدخل الدولي الانساني وسيادة الدولة، مستقل معنا لسنوات قادمة.

غير أن بعض ردود الفعل العربية على أزمة كوسوفا لم تكن الا حالة واحدة من حالات كثيرة تؤكد حاجتنا الى وقفة على نمط قديم في التفكير، فضلا عن أنها ليست الحالة الأكثر فجاجة. فقد كان هناك ما يدفع بالفعل الى التخوف من تدخل حلف الاطلنطي في تلك الأزمة خارج اطار الامم المتحدة وفي غياب قواعد محددة ومعايير واضحة تحكم أي تدخل دولي انساني وتقلل من امكانات استخدامه لأهداف تتعارض مع منطلقه الذي يستهدف حماية بشر عزل أبرياء من قهر مفرط منظم تمارسه سلطة دولة غاشمة ويصل الى حد إبادة جماعية بعينها.

وقد شملت مناقشتنا لهذا الموضوع، في الفصل الاول من هذا التقرير "العرب والتفاعلات الدولية" اجتهادات أولية تهدف الى الحد من اساءة استخدام مفهوم التدخل الدولي الانساني، ويؤكد اهمية مشاركتنا الفاعلة في النظام العالمي، عبر الانماج فيه وليس الانعزال عنه والاكتفاء بهجائه.

ونحن نرحب، في هذا المقام، باجتهادات ومساهمات قراء التقرير ممن يمكن أن يؤثر لديهم الطرح المتضمن في هذا العدد أفكاراً في شأن ضبط مفهوم التدخل الدولي الانساني.

الخاتمة .. الخاتمة :

ولكن بعيدا عن أزمة كوسوفا التي اثار التدخل فيها مخاوف كان لبعضها ما يبرره، بدا خلال العام وعلى مشارف قرن جديد أن تدهورا شديدا يصيب أصحاب المنهج الذي ينظر الى العالم، وخصوصا الغرب ، من منظار العداء والمواجهة المستمرة.

فيعد أن كان الاتجاه إلى نظرية المؤامرة يرتبط بأحداث وقضايا كبرى، صار استدعاؤها سريعاً للغاية حتى في أصغر الأحداث والقضايا. وعندئذ يصبح ضرورياً أن تعطّل عقولنا تماماً كي نستطيع تصديق وجود مؤامرات اجنبية وراء سحابة الدخان الأسود التي عاثي منها المصريون في شهرى أكتوبر ونوفمبر ، أو وراء ما حدث للعمال المصريين في الكويت في اليوم الأخير من شهر أكتوبر. وهذا فضلاً عن أن التفسير "التأمري" يودى في كثير من الأحيان إلى إهدار الحقوق ، وليس فقط إلى إخفاء الحقيقة، كما حدث عندما اخترع البعض مؤامرة اجنبية استهدفت الإساءة إلى العلاقات المصرية - الكويتية بما يعنيه ذلك من تبرير ما تعرض له عمال مصريون من أساءة في خيطان.

ولا يعنى ذلك استبعاداً كلياً للتآمر في العلاقات الدولية، وإنما وضعه فى حجمه الطبيعي كنمط ثانوى فى هذه العلاقات. فلا يجوز نفى وجود المؤامرة مثلاً لا يصحح الاستغراق فى هواجسها وخيالاتها بعيداً عن الواقع. ولكن فرياً من العرب لا يستطيعون التمييز بين صراعات المصالح والقوى وبين المؤامرات. وفى تلك الصراعات ، يوجد تدبير وتخطيط بطبيعة الحال. وعندما يقترب هذا التدبير بوسائل غير مشروعة ويتم فى الظلام أو الخفاء ، يقترب من التآمر بدرجة أو بأخرى. ولكن هذا التآمر ليس هو النمط السائد فى العلاقات الدولية، فضلاً عن أن يحصر بالضرورة مع تقدم وسائل الاتصال وانتشار المعلومات وإزدياد مساحات الشفافية فى العالم.

ولذلك يكون الإصرار على تفسير كل شئ بأنه مؤامرة ارتداداً إلى العقل البدائى البسيط فى مرحلة عجزه عن فهم ما أحاط به من ظواهر أو مواجهتها، ولذلك كان يردّها إلى قوى خفية جبارة فى صورة شياطين أو مرده لا قبل له بهم.

ومن أخطر ما يودى إليه الاستغراق فى طريقة للتفكير البدائية هذه أنها تصرف أصحابها عن السعى إلى المعرفة التى هى عماد التقدم ومحور ارتكازه. ولا يقل خطوا عن ذلك أن الاستغراق فيها يودى إلى تحميل قوى خارجية المسؤولية عن الهزائم التى تكبدها والتخلف الذى استبد بنا بسبب التسلط والاحتكار والفساد والجهل والانصراف عن العمل.

وهنا ، تحديداً ، يجوز أن نضع أيدنا على مغزى إصرار بعض العرب على الاستغراق فى نظرية المؤامرة وتفسيراتها المعلقة، وهو السعى إلى التعتيم على هذه الأسباب الحقيقية لضعف العرب وعجزهم وهوانهم، بحيث لا تكون توجهات وممارسات سياسية محددة هى المسئول الأول عن حالنا اليوم .

فمن جانبى تفسيرات التآمر الاجنبى ، ووضوح مثل هذا التآمر فى حجمه الحقيقى، يصل غالباً إلى تحميل نظم الحكم العربية، وخصوصاً تلك التى حملت توجهات قومية عربية هذه المسؤولية. وقد ناقشنا هذا الموضوع فى واحد فقط من جوانبه فى الفصل الخاص بالنظام الاقليمى العربى فى هذا التقرير.

ولذلك لا يصعب فهم لماذا يقف أنصار هذه النظم وورثة توجهاتها - كاملة أو معدلة - في طليعة المبشرين بـ "نظرية المؤامرة" والمتحمسين لها وكأنها صارت الصيغة الجديدة للفكر القومي العربي. فهذه "النظرية" هي المنقذ بالنسبة لهم ، وهي التي تبرر استمرار وجودهم لأن التخلي عنها يضعهم أمام الموأل الذي لا مفر منه وهو : إذا كانت تجربة القوميين في السلطة قادت إلى أكبر كارثتين في تاريخ العرب المعاصر ، في ١٩٦٧ ثم في ٩٠-١٩٩١ ، فبأي حق يدعون إلى تكرارها ؟.

ولذلك فهم يجهدون أنفسهم لتدعيم التفكير التأمري الذي لا يبدل عنه لإخفاء المسؤولية الحقيقية عن التدهور العربي الراهن، ولتحويل هذه المسؤولية للقوى الشريرة المتأمرة علينا أبداً.

ثورة عربية !

وعندما يكون على الأمة العربية أن ترزح تحت نير حكومات مطلقة بدرجات متفاوتة، وأن تعاني مرضاً موروثاً أصاب قطاعاً من نخبتها السياسية والثقافية.. يصير الحديث عن دخول القرن الواحد والعشرين ثروة فارغة خارج الزمن الذي لم يعد العرب في داخله بالمعنى الحضاري. وما أكثر الثروة العربية عن القرن الجديد ، الأمر الذي يوحى بأنهم حاضرون وجاهزون للسباق والتنافس. ولكن الحقيقة هي أنهم أبعد ما يكونون عن هذا القرن الذي يطل علينا ، وأنهم غير مؤهلين لتتأقلم مع السابق المشاركون فيه الزمن، بينما نحن لا نقوى على السير ولا تسعقنا "عكاكيتنا" المنخورة بعد أن تمكنت منا أمراض الاستبداد والاحتكار والفساد من ناحية وعاهات اللغويات السياسية والفكرية التي تغلق هذه الأمراض بما تؤدي إليه من تسميم الأجواء، بل تسعى إلى الإجهاز على الجسد المريض بما تطرحه من "روثنة" ليست أكثر من إعادة صوغ السياسات التي قوضت قدرات الأمة والهكت روحها وعرضتها لأقسى الهزائم والانتكاسات.

وليس أخطر من خروجنا من زمن القرن الجديد (لا تراجعنا المتزايد علمياً وتكنولوجياً وحضارياً في مواجهة العدو الذي تسبب وجوده في أن نربك عقولنا وخطواتنا منذ الخمسينات، فhez منا لفئسا أكثر مما استطاع هو أن يتفوق علينا.

وقد حرصنا ، من باب التفكير ، أن يتضمن هذا العدد من "التقرير الاستراتيجي العربي" لمحة سريعة عن الفجوة المتزايدة بيننا وبين إسرائيل، والتي لم نتجاوز واقع الحال عندما وصفناها بأنها فجوة مفزعة علما بأن تركيزنا انصب على الفجوة التكنولوجية ولم يشمل آثارها الاقتصادية والسياسية.

وربما لا يعلم بعض الذين قادوا الأمة العربية إلى المهانة الراهنة وبعض من يساعدهم على تكرار هذه المهانة أن صادرات إسرائيل من الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وفي القلب منها تكنولوجيا المعلومات (٧,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨) يبلغ

حوالى مئلى صادرات مصر كلها (نقل من أربعة مليار دولار) . وربما لا يعرفون أن استخدام العرب جميعهم (من المحيط الهادر الى الخليج الثائر) من التكنولوجيا المعاصرة لا يصل الى ١٠% من استخدامات اسرائيل.

من أين نبدا ؟

وليس هنا مجال الاسترسال في مقارنات يكفى ألقها للتحذير من الخطر الهائل الذى يهدد العرب من جراء ما فعلوه بأنفسهم أو ما فعله بهم بعضهم تسلطوا عليهم وعطلوا امكانيات التقدم بشعارات رنانة تحصد اليوم هشيمها.

وهذا هو ما ينبغى أن ندركه إذا اردنا أن نبدا من جديد. لقد دفعنا ثمنا فادحا لمنهاج ساد السياسة الخارجية لمعظم الدول العربية الرئيسية، وجعل المستقبل اسيرا للماضى، وتجاهل أن لكل مرحلة من مراحل التاريخ ظروفها. فهو منهاج ضيق الأفق لانه ينظر الى العالم من قنب الصراع للتاريخى مع الغرب منذ الحروب الصليبية.

ولم يدرك اصحابه ، أن عصر الاستعمار كان يلفظ انفاسه الاخيرة فى الوقت الذى بنوا سياساتهم على أساس مواجهة الاستعمار. وربما ان بعضهم كان مدركا ، ولكنه وجد فى هذا المنهاج سبيلا الى تكريس سلطته واكتساب شعبية عبر تزييف الوعى العام فى ظل أنظمة تسلطية احتكرت الاعلام وحوالته الى دعاية فجة فصار أداة للتجهيل الذى ما زلنا ندفع ثمنه حتى اليوم تخلفا فى العلم والتكنولوجيا وفى السياسة والمجتمع.

فاذا اردنا أن ننقذ ما يمكن انقاذه ، فعلينا أن نبدا بتجاوز المنهاج الذى قام على افتراض أننا مستهدفون بمخططات ومؤمرات استعمارية أو إمبريالية أو عولمية، وأن الهدف الأول للدول الغربية هو سحقنا واخضاعنا وإذلالنا ، وأنا بالتالى فى حرب مستمرة لا تنتهى، وأن الغرب هو عدونا الدائم.

لقد انطلق هذا الافتراض من رؤية ضيقة للعالم كما قلنا تجاهلت أن لكل مرحلة من مراحل التطور التاريخى ظروفها وشروطها الموضوعية والذاتية. فلم تكن مرحلة الاستعمار مثلا مجرد تعبير عن سلوك الشياطين والأشرار والظالمين، وإنما كانت - قبل ذلك وأهم منه - ناتجا لتفاوت شديد فى مستوى التطور التاريخى اتاح لجزء من العالم أن يسود غيره ويتحكم فيه لفترة.

كما كانت الظاهرة الاستعمارية تعبيراً ، فى اطار هذا التفاوت ، عن قدرة الاستعمار على استغلال اختلافات داخلية حادة فى المستعمرات السابقة. وهى اختلافات اضاعتها وأنكبتها وجعلتها قابلة لأن تستعمر.

ولذلك فإذا كان جائزا النظر الى المرحلة الاستعمارية باعتبارها تعبيراً عن عداء الغرب لغيره من الشعوب ، فمن الجائز بالدرجة نفسها وأكثر منها فهم تلك المرحلة من زاوية ما تؤدي اليه الاختلالات الداخلية من مخاطر وتهديدات.

منهاجان !

وكانت وجهتا النظر هاتان قائمتين في معظم المستعمرات ، بما يتركب على كل منها من مواقف وسلوكيات سياسية مختلفة. فالذين ركزوا على الجانب الخاص بالعلاقة العدائية مع الغرب سلكوا طريق الحشد والتعبئة في مواجهته طول الوقت .

أما الذين ركزوا على الجانب المتعلق بالقابلية للاستعمار فقد انشغلوا في الأساس بمعالجة الاختلالات التي أدت إليها، فاهتموا بنشر التعليم وتقدم العلم وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والسعي إلى مجتمع ديمقراطي وبناء اقتصاد وطني حر قادر على الانطلاق والمنافسة، دون أن يغفلوا أهمية الحشد والتعبئة الشعبية. ولاشك أن النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال في كثير من المستعمرات السابقة ساهم في إنهاء الاستعمار. ولكن هذا النضال توازى مع تطور موضوعي أحدث تغييراً في الظروف التي صنعت الظاهرة الاستعمارية، وهي سعي الدول الأوروبية الكبرى إلى أسواق لمنتجاتها ومصادر المواد الخام، وإلى مواقع استراتيجية تعتمد عليها في التنافس فيما بينها وفي ضمان خطوط الاتصال التي تربطها بباقي أنحاء العالم.

فقد تغيرت هذه الظروف تدريجياً بفعل التقدم التكنولوجي في طرق الإنتاج من ناحية ، وفي وسائل الاتصال من ناحية أخرى. وهو التقدم الذي فاق مردوده في نصف القرن الأخير كل ما أنجزته البشرية على مدى تاريخها المديد .

غير أن الذين بقوا أسرى الميراث الاستعماري لم يتمكنوا من فهم ما حدث في العالم، خاصة وأنهم وقعوا -- فضلاً عن هذا الأمر -- في قبضة تسميات مفارقة للواقع مستمدة من النظرية الماركسية بأشكالها المختلفة. وانطلق هؤلاء في موقفهم من الغيوب من الافتراض القائل بأن عصر الاستعمار مستمر في صورة أخرى اقتصادية أكثر منها سياسية وعسكرية، في الوقت الذي فعلوا عكس ما يملوه عليهم هذا الافتراض وهو بنسب أوطان قوية قادرة على مواصلة عملية محاربة الاستعمار. فقد كبلوا أيدي الشعوب وحرموها من المشاركة من خلال نظم حكم قامت على حكم الفرد والحزب أو التنظيم الواحد والقمع والقهر. ولذلك قادوا بلادهم إما إلى هزائم في صراعات مسلحة أو إلى أزمات داخلية كبرى. أما الذين نظروا إلى الأوضاع في الغرب من منظور أوسع وأدركوا مبكراً ما كان يحدث من تغير وسعوا إلى بناء بلادهم والتحرر من العتدة التاريخية وانطلقوا إلى المستقبل فهم الذين حققوا إنجازات وضعتهم في المكان الذي سعوا إليه بين دول العالم.

كيف نبدا ؟

وبالرغم من أن الاتجاه الغالب على نظم الحكم العربية الآن هو أبعد ما يكون من المنهج الذي قاد العرب إلى ما هم فيه هوان، إلا أنه ليس قريباً من المنهج الاصلاحى

تقديم

الذى يمكن الاعتماد عليه لوضع حد لهذا الهوان. فهذه النظم عازفة، بدرجات متفاوتة ، عن اجراء اصلاحات سياسية ومستورية تفتح الباب امام مشاركة شعبية حرة لا مسبيل لاهياء عربى بدونها.

فقد تسبب التسلط السياسى فى اختلالات حادة اصابت المجتمعات العربية بركود شديد لا بد أن يبدأ أى اصلاح بتحريكه. فالحيوية المجتمعية ركيزة أساسية للبناء الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى ، مثلها مثل الحرية اللازمة لاطلاق المبادرات الفردية الصاعدة للتقدم.

وهذا هو الاصلاح الذى ينبغي أن تبدأ به القرن الجديد اذا اردنا حقاً أن يكون لنا مكان فيه.

مقدمة

ثورة المعلوماتية

السيد يسين

مستشار

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

يدور في العالم كله حديث عن منهج للتغيير المجتمعي الشامل، في بداية القرن الحادي والعشرين . ولا بد لنا أن نؤكد أن التغيير مجموعة أفعال إرادية، وينبغي أن يتم وفق تصور محدد لنموذج المجتمع الذي نريد تأسيسه وإقامته. ومن هنا يصبح القول أن التغيير الجزئي، أو العشوائي، ونعني بذلك هذا السذّي يتم بغير خطة محددة، وفي غياب صورة نموذجية لمجتمع نريد إقامته، ليس تغييرا بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وهنا يثور سؤال هام: من أين نستلهم نموذج المجتمع الذي نريد إقامته ؟ والجواب أنه لا بد لنا أن نضع أيدينا على التطور العالمي المتسارع، والذي تظهر أبرز قسماته في مجال تأسيس ما يطلق عليه " مجتمع المعلومات الكوني ". وإذا كنا ركزنا من قبل على أن أن هناك معايير عالمية لقياس التقدم، وأن هذه المعايير ينبغي أن ترشدنا في عملية التغيير الشامل التي نرجوها، فلاشك أنه يترافق مع هذه المعايير، تبلور نموذج اجتماعي جديد، هو مجتمع المعلومات الكوني (١).

ولا نبالغ إذا قلنا أن "المعلوماتية" ليست مجرد تطور أحدثته تكنولوجيا الاتصال، ولكنها ثورة بكل معاني الكلمة، ستكون لها آثار سياسية واقتصادية وثقافية بالغة العمق. وقد استكشف مختلف أبعاد هذه الثورة عالم الاجتماع الفرنسي جان لوجكين في كتابه "الثورة المعلوماتية" الصادر في باريس عام ١٩٩٢ (٢).

وقد خص الاقتصادي المصري سمير أمين المعلوماتية بفصل خاص في كتابه الهام "مناخ العصر: رؤية نقدية" الصادر هذا العام عن دار سينا للنشر. وهو يقدم تحت عنوان " نقد إيديولوجيا المعلوماتية والاتصال"، دراسة تستحق التأمل، ليس فقط من زاوية المعلومات التي تضمنتها، ولكن جانبا النقد الذي يوجهه للجوانب الإيديولوجية الكامنة في ثورة المعلوماتية والاتصال.

ولعل بعض المعلومات التي أوردها سمير أمين تشير إلى خطورة ثورة المعلوماتية ونتائجها الاقتصادية المذهلة. يقول سمير أمين "... يمثل قطاع المعلوماتية ما لا يقل حاليا عن نسبة ٨ إلى ١٠% من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة تعلق على ما هي عليه في قطاع السيارات ! وكذلك يعلو معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه في جميع القطاعات الأخرى حاضرا ومستقبلا. ثم، وبالإضافة إلى ذلك، تمتص المعلوماتية

(١) المقدمة التطلعية هي اعادة صياغة للدراسة المتكاملة التي نشرت بعض أجزاءها في مقالات أوريك ثقافية : بالأهرام في الفترة من ١٩٩٩/٩/٢٧ إلى ١٩٩٩/١١/١٨ .

(٢) جان لوجكين ، الثورة المعلوماتية ، (بالفرنسية) باريس : المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٩٢

جميع الأنشطة الاقتصادية أو يكاد ، إذ أن ثلاثة أخماس العاملين بأجر على مستوى العالم يستخدمون الآن تكنولوجيات تشتبك بالمعلوماتية بشكل أو بآخر . وبالتالي فإن ضخامة الأرباح التي يمكن استخراجها من السيطرة على المعلوماتية تفوق التصور .

في ضوء ذلك كله ، يعتبر المشروع القومي للمعلومات الذي طرحه الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات ، استجابة خلاقة لثورة المعلوماتية ، وخطة استراتيجية واضحة المعالم لدخول مصر القرن الواحد والعشرين بثقة و يقين ، من تلاحمها مع التطورات العالمية . ولا نبالغ لو أكدنا أن هذا المشروع القومى للمعلومات يعد أول ملمح من ملامح خطة التغيير الشامل التى سيبتناها الرئيس مبارك فى الحقبـة القادمة . ذلك أن خطابه لم يكن خطابا تقليديا ، بقدر ما كان خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى الى مجتمع معلوماتى كما طالبنا منذ زمن . وللإشارة الى خطورة هذا التحول وأهميته للاقتصاد المصرى ، قرر أن يجعل لجنة التنمية التكنولوجية تحت إشرافه المباشر .

ويبقى السؤال : ماذا نعنى بمجتمع المعلومات العالمى ؟ ان الاجابة عليه من شلنها أن توضح الأبعاد المختلفة لما نعنيه بالثورة المعلوماتية.

مجتمع المعلومات الكونى

مجتمع المعلومات باتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى ، وتميزت كل مرحلة بلوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها . شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثم تكنولوجيا الزراعة ، وبهذا تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلنا أخيرا الى تكنولوجيا المعلومات .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها ، والتي يمكن إجمالها فى ثلاث :

أولاهـا : أن المعلومات غير قابلة للإستهلاك أو التحول أو التفتت ، لأنها تراكمية بحسب التعريف ، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها ، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع ، والاستخدام العام والمشارك لها بواسطة المواطنين .

وثانيهما : أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد ، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .

وثالثهما : أن سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات ، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى (أو ما يطلق عليه أئمة الذكاء) ، وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة ، وحل المشكلات ، وتنمية القرض المتعددة أمام الإنسان) ، والتجديد فى صياغة النسق ، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى .

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية :

- ١ - المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات للمعلومات المختلفة ، وبنوك المعلومات ، والتي ستصبح هى بذاتها رمز للمجتمع .
- ٢ - الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى .

٣ - سيتحول النظام السياسى لكى تموده الديمقراطية التشاركية ، ونعنى السياسات التى تهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون ، والمبنية على الاتفاق ، وضبط النزاع الإنسانية ، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤ - سيتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز ، ومتكاملة بطريقة طوعية .

٥ - ستتغير القيم الإنسانية وتحول من التركيز على الإستهلاك المادى ، الى اشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف .

٦ - أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ، ستمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة ، وللهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى .

وقد يبدو أن هذه الصورة التى رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام ، غير أن مجتمع المعلومات الكونى ، ليس فى الواقع حلما ، بقدر ما هو مفهوم واقعى ، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات . وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول :

أولها : أن الكونية GLOBALISM ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات القادم . ويرجع ذلك الى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية ، والانفجار السكانى ، والفجوات العميقة الاقتصادية ، والثقافية بين الشمال والجنوب .

وثانيها : أن تنمية شبكات المعلومات الكونية ، باستخدام الحواسيب الآلية المرتبطة ببعضها عالميا ، وكذلك الأعمار الصناعية ، ستؤدى الى تحسين وسائل تبادل المعلومات ، وتعمق الفهم ، مما من شأنه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة .

وثالثها : أن انتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز انتاج السلع المادية ، بالنظر الى قيمتها الاقتصادية الاجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام تنافسى يقوم على المعس الى الربح الى نظام تأليفى ذى طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع .

غير أنه لا ينبغي أن يقر في الأذهان ، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكوني عملية هينة ذلك أنه يفقد دونها تحديات عظيمة ، ينبغي مواجهتها . وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول " ديمقراطية المعلومات " ، والتي هي الشرط الموضوعي الذي لا بد من توفره ، وذلك لتفادي الشمولية والسلطوية .

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات . أولها : حماية خصوصية الأفراد ، وتعني الحق الإنساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويجبها عن الآخرين . والمقوم الثاني هو الحق في المعرفة ، وتعني حق المواطنين في معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية ، التي قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما . وثالثي بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات . وتعني بذلك حق كل مواطن في أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات ، بسعر رخيص ، وفي كل مكان ، وفي أي وقت . وأخيرا نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام ، ونعني حق المواطن في الاشتراك المباشر في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني ، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية .

وثاني التحديات التي تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكوني ، هو تنمية الذكاء الكوني ، وهو يعني القدرة التكوينية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة . والذكاء يمكن تعريفه - بشكل عام - بأنه القدرة على الاختيار العقلاني للفعل الإنساني لحل المشكلات . ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصي لدى الأفراد ، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعي . وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصي للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية ، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعي . وهو بذاته الذي يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا ، والذي سيتشكل من خلال الفهم الكوني المتبادل ، الموجه لحل المشكلات الكونية ، كما ظهر أخيرا في الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الانسانية ، التي تشارك فيها مختلف الدول في الوقت الراهن . ويصلح موضوع البيئة مثلا نموذجيا لإبراز تبلور الوعي الكوني ، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة . ومن المؤكد أننا سنشهد في وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة ، وتشريعات دولية ، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائدة . ومن هنا يحق لنا القول ، أنه وعلى عكس ما يبدو حديثا نظريا فإننا نشهد في الوقت الراهن بدايات تشكيل الوعي الكوني ، والذي لم يبرز فقط في موضوع البيئة ، وإنما وربما أهم من ذلك ، ظهر في موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيميائية وتدميرها ، خلاصا من سيناريو فناء البشرية ، والذي كان ممكنا في عصر توازن الرعب النووي . هذا الوعي الكوني الذي يتعمق كل يوم ، ليس في الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكوني .

تحديات الفضاء المعلوماتي !

حضرت اجتماع الخبراء الذى نظمته اليونيسكو بدعوة من فريدريك مايور السكرتير العام، لمناقشة التحديات التى تفرضها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال NICT

وأدركت أننى دعيت باعتبارى باحثاً علمياً مهتماً أشد الاهتمام بجزء مجتمعات المعلومات العالمى وآثاره المتوقعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تكشف عن ذلك أبحاثى المنشورة ومقالاتى فى الصحف اليومية.

وحين ألتفت مسيرتى العلمية منذ أن كنت باحثاً بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، فمن اليسير تبين أن اهتمامى بالإعلام اهتمام قديم، بحكم ادراكى للوظائف السياسية الهامة التى يلعبها النظام الإعلامى بكل صوره فى تشكيل الوعي الاجتماعى، فى مختلف النظم السياسية شمولية كانت أو سلطوية أو ليبرالية. غير أننا وخصوصاً فى العقود الأخيرة نجابه مشكلة تطوير الإعلام التقليدى الى مجتمع عالمى للمعلومات، تلعب الدور المحورى فيه التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال، وأبرزها - الى جانب البث التلفزيونى الفضائى من الأقمار الصناعية - شبكة الإنترنت.

ومفهوم مجتمع المعلومات العالمى مفهوم جديد ، لم يتبلور تماماً بعد فى الوعي العلمى لعديد من الباحثين فى مختلف القارات ، ولذلك ليس غريباً أن ملاحظته لم تتضح تماماً بالنسبة للمواطنين العاديين الذين يتعامل بعضهم معه يومياً من خلال شبكة الانترنت ، ولكن بغير ادراك لأبعاده النظرية ، ونتائج العملية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وأعترف أنه رغم ادراكى لهذه الحقائق الخاصة بعدم ذبوع المعرفة العلمية الموثقة بمفهوم مجتمع المعلومات العالمى ، إلا أننى دهشت دهشة بالغة من الانتقادات العنيفة التى يوجهها بعض الأكاديميين المصريين للمعلوماتية . ومعنى هذا النقد غير الرشيد أنهم أولاً لا يعون المعلومات الواقعية عن انتشار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال فى العالم، والتى يمكن تتبعها ببساطة من خلال التقارير السنوية عن المعلومات والاتصالات التى تصدرها اليونيسكو. ففي هذه التقارير كنوز من المعلومات والبيانات الإحصائية عن استخدام هذه التكنولوجيات فى مختلف مناطق العالم. ومن ناحية ثانية فأقحام موضوع إيديولوجى بحت مثل سيطرة القوى الرأسمالية على مجتمع المعلومات " العالمى من شأنه ابتداء أن يفسد عرض الموضوع ومناقشته. وهى مناقشة شبيهة باتهام العولمة بأنها ليست سوى الممارسة الرأسمالية المهيمنة فى الوقت الراهن. ومعنى ذلك مطلب العولمة من أحد خصائصها الرئيسية وهى كونها نتاج تطور تاريخى طويل علمى وتكنولوجى واتصالى أخذ مداه طوال القرن العشرين. وهذا التطور نتاج أبداع عقول متعددة من مختلف بلاد العالم، وهو اذا كان قد تم فى رحم

الرأسمالية المعاصرة باعتبارها أكثر أنماط الإنتاج تقدما في الوقت الراهن، فليس معنى ذلك أن العولمة ستتجمد في إطارها الرأسمالي إلى أبد الأبد !

وفي الرد على هؤلاء الكتاب والمثقفين المغرمين برد كل شيء معاصر إلى سيطرة الرأسمالية عولمة كانت ، أو مجتمعا عالميا للمعلومات ، أسوق لهم دائما مثل الثورة الصناعية. فهذه الثورة نشأت في أحضان النظام الرأسمالي الناشئ في وقتها، ووجدت طبعا من النقاد المحترفين من وجهوا لها سهام النقد ، بحكم وحشية ممارساتها، وخصوصا فيما يتعلق بتشغيل العمال أكثر من خمسة عشر ساعة يوميا أحيانا، بالإضافة إلى تشغيل النساء والأحداث في ظروف غير إنسانية. بل إن بعضهم دعا إلى تحطيم الآلات باعتبارها الرمز الشرير لهذه الثورة، والعودة إلى الريف وبساطته. غير أن التاريخ أثبت أن الثورة الصناعية تجاوزت شروط نشأتها التاريخية ، وتحولت لتصبح من أقوى الأدوات التي أدت إلى تقدم الإنسانية جمعا، بحكم ما وفرت من آلات وأدوات أدت إلى إشبع الحاجات الإنسانية لملايين البشر.

وهكذا لا نستطيع بكل خفة وبساطة أن نفزع بإدانة العولمة بحكم طابعها الرأسمالي، وما تؤدي إليه في الوقت الراهن من آثار سلبية اجتماعية تبدو في زيادة الفروق بين الدول المتقدمة والدول المختلفة، بل وزيادة الفجوة الطبقة داخل نفس البلد بين من يملكون ومن لا يملكون. وكذلك لا يمكن أن نبادر بإدانة مجتمع المعلومات العالمي على أساس من بعض الأرقام الصحيحة عن عدد من يمتلكون الوسائل والأدوات التكنولوجية التي تسمح لهم بالاتصال عبر الانترنت للحصول على المعلومات أو للتعليم، أو لأغراض التجارة الإلكترونية. ذلك أننا على مشارف تحول تاريخي خطير ، سيفوق بمراحل ما أحدثته الثورة الصناعية في التاريخ الإنساني.

ومن يتتبع المواقع المختلفة على الانترنت، من السهل عليه أن يتبين أن "مجتمع المعلومات العالمي" أصبح أحد الموضوعات الرئيسية التي تشغل العقل العالمي، ويكفى أن نشاهد المواقع المتعددة التي خصصها الاتحاد الأوربي لهذا الموضوع، ونتابع عشرات الندوات والمؤتمرات العلمية حوله. ومن هنا نخلص إلى أن موضوع مجتمع المعلومات العالمي ليس شيئا مستقبليا ندعو له، بل إننا نتعامل معه كل يوم، ويعرف ذلك من يتعاملون مع شبكة الانترنت. كما أنه ليس من ناحية أخرى "يوتوبيا" أو مدينة فاضلة نحاول بالخيال رسم معالمها، بقدر ما هي ممارسة يومية. ألم ينشر في العالم كله، أن التجارة الإلكترونية عن طريق الانترنت متصل عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن خمسة بليون دولار ؟ أين الخيال في هذه الحقيقة ؟

اجتماع الخبراء

اجتمعنا في أحد قاعات اليونيسكو في باريس، وكنا حوالي ثمانية عشر خبيرا قدموا من مختلف أنحاء العالم، وكانوا ممثلين حقا لمختلف القارات. وتراوحت خبراتهم بين الخبرات الأكاديمية لمن هم أساتذة أو باحثين، وبين الخبرات العلمية لهؤلاء الذين

يعملون أساساً في التطبيق. افتتح فردريك مايور السكرتير العام لليونسكو الاجتماع بكلمة عامة حدد فيها موقفه بحكم منصبه الرسمي من ضرورة وضع إطار عالمي يحكم الفضاء المعلوماتي. وكانت الكلمة تلخيصاً لورقة هامة وزعت على الأعضاء، وقصد منها أن تكون ورقة بغرض التخطيط لسياسة يتبناها اليونسكو في هذا المجال. كما وزعت ورقة خلفية موضوعها " ما هو دور اليونسكو بالنسبة لمجتمع المعلومات البازغ ؟ " قدمها قطاع الاتصال والمعلومات والمعلوماتية باليونسكو كما أن الدكتور محسن توفيق أسهم بورقة ممتازة عن تكنولوجيات الاتصال الحديثة والأمال الخاصة بالمستقبل، وإن لم تخضع للنقاش. وهي تحتاج لمناقشة متعمقة بحكم تميزها في طرح أشكاليات مجتمع المعلومات العالمي.

الورقة التي طرحها فردريك مايور تنقسم بكونها ورقة الغرض منها رسم سياسة لليونسكو، وهي لذلك لم تدخل في صميم المشكلات النظرية التي يثيرها موضوع مجتمع المعلومات العالمي. وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام وخاتمة. القسم الأول عن الطبيعة النوعية للفضاء المعلوماتي، والثاني عن الدواعي التي تدفع اليونسكو لمحاولة صياغة إطار عالمي للفضاء المعلوماتي، والثالث عن المضمون المقترح لهذا الإطار العالمي.

بالنسبة للقسم الأول من الورقة والذي تحدث فيه عن تعريف الفضاء المعلوماتي Cyberspace وسماته، فقد عرفه بأنه " بيئة إنسانية وتكنولوجية جديدة للتعبير والمعلومات والتبادل. وهو يتكون أساساً من الأشخاص الذين ينتمون لكل الأقطار والثقافات واللغات والأعمار والمهن الذين يعرضون أو يطلبون المعلومات من ناحية، وشبكة عالمية من الحاسبات المرتبطة ببعضها البعض عن طريق البنية التحتية الاتصالية والتي تسمح بتداول المعلومات ونقلها بطريقة رقمية Digital ".

وهذه السمات - فيما يراه مايور - هي التي تدعو إلى صياغة إطار عالمي للفضاء المعلوماتي على المستوى الدولي لكي يجعل مجتمع المعلومات البازغ أكثر ديمقراطية وحرية وصحة ونجاحاً بالنسبة للمجتمع. وفي القسم الثاني من ورقته يرى مايور أن اليونسكو هي المؤهلة - بحكم دستورها - لكي تضع هذا الإطار العالمي.

إن اليونسكو معنية بالدفاع عن مجموعة من المبادئ القيم الأساسية مثل حرية التعبير، والإمكانية العامة للحصول على المعلومات والمعرفة، وحماية الحرية الفكرية، واحترام الخصوصية، واحترام التعددية الثقافية واللغوية. ومن وجهة نظر اليونسكو فإن ثبات المعلومات وعدم عدوانها على أحد تتبع من أهمية أن تكون المعلومات محققة للمصالح العام، بحيث تسهم في جعل مجتمع المعلومات أكثر ديمقراطية.

وإذا كانت هذه المبادئ والقيم يمكن أن تترسخ في الوعي الفردي بالنسبة لكل أعضاء المجتمع المحدد، أو على مستوى العالم، فربما لا تدعو الحاجة إلى تسريع خاص لحمايتها، أما حيث تسود المصالح الخاصة التي يمكن أن تهدد هذه القيم، فإن التشريع يصبح ضرورة. ومرد ذلك إلى أن وظيفة القانون الداخلي أو الدولي المعروفة، هي إقامة التوازن المطلوب بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

ويلخص مايور في ختام ورقة السمات التي ينبغي أن تسم الاطار المقترح صياغته في كونه ينبغي أن يكون أخلاقيا ، يستمد مبادئه من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن يكون مرنا لكي تتكيف معه كل دولة حسب ظروفها، وأن يكون شاملا بحيث يغطي الاستخدامات التعليمية والعلمية والثقافية والترفيهية في الفضاء المعلوماتي وفي الانترنت على وجه الخصوص، وأن يكون متعدد الأوجه، وأن يكون أخيرا عالميا بمعنى شموله للحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العالمية.

ما سبق لم يكن سوى مقدمة ضرورية للحديث عن تحديثات الفضاء المعلوماتي، وبزورج مجتمع المعلومات العالمي، كنمط جديد من المجتمعات ، ينتقل اليه تدريجيا - وإن كان بثبات - المجتمع المعاصر.

(٢)

سياسات المجتمع المعلوماتي

لا بد أن نعترف بأننا في بداية عهد الدراسة العلمية المنهجية للمجتمع المعلوماتي. فنحن أمام خلق نموذج مجتمعي جديد ، يكشف كل يوم عن وجه من وجوه. ولكن الباحث المتابع لأحدث البحوث في العالم عن عصر المعلومات والمعلوماتية، يستطيع أن يدرك أننا - كباحثين في العلوم الاجتماعية - على وشك صياغة نظرية عامة عن مجتمع المعلومات العالمي بكل تجلياته المختلفة. ويبرز على وجه الخصوص جمهرة من العلماء الاجتماعيين المهتمين بالموضوع، يحاول كل واحد منهم بإنتاجه العلمي المتميز أن يكون كارل ماركس القرن الحادي والعشرين. وإذا كان كارل ماركس قد قام بتشريح النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر والكشف عن قوانينه ، مما ترك آثارا معرفية بالغة العمق على فكر القرن العشرين، فإن هؤلاء العلماء الاجتماعيين يقومون الآن بدور مشابه في التنظير لعصر المعلومات ، واكتشاف قارته المجهولة ، وصياغة قوانينه العامة.

السياق العالمي

وكانت ندوة الخبراء باليونيسكو التي أشرنا اليها في البداية ، بمناقشتها الخصبة تدخل في صميم مشكلات عصرنا. ويدل على ذلك ورقة الخلفية التي وزعت في الندوة وأعدتها قسم "الاتصال والمعلومات والمعلوماتية" عن الدور الذي ينبغي أن يلعبه اليونيسكو في مجال مجتمع المعلومات ، وهي الورقة التي سنعرض خطوطها العريضة، لأهمية ما تناولته من موضوعات.

ولول ما يلفت النظر أن هذه الورقة البحثية الموجزة عنيت أولا بتحديد وتكييف اللحظة التاريخية التي يمر بها في الوقت الراهن المجتمع العالمي. فنقرر في بدايتها أن

"التسارع الدرامى فى نمو واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى السنوات القليلة الماضية قد أطلق عملية على مستوى العالم للانتقال من المجتمع "الصناعى" الى المجتمع "المعلوماتى". وفى عبارة قاطعة تؤكد الدراسة أن عمق هذه العملية ونتائجها وتطبيقاتها الاقتصادية والثقافية ستكون أعظم مما أحدثته الثورة الصناعية التى تمت فى الماضى. ذلك أنه فى مجال الأعمال والتعليم والتدريب والبحث وحتى الترفيه ، وبعبارة مختصرة كل جوانب الحياة، أخذت تتأثر باطراد بالشبكات الالكترونية وتكنولوجيات "المالئى ميديا" (الاعلام متعدد الوسائط)، والذى يفتح فرصا وينشئ تحديثات متعددة للجميع.

ونحن نمضى بسرعة لندخل عالم الألفية الثالثة، ينبغى علينا أن نفهم التغييرات الجوهرية التى ستحدثها "ثورة المعلوماتية". ولعله أقرب ما يكون الى الدقة تكييفنا للحظة المعرفية الراهنة على مستوى العالم، بأنها لحظة توقف، تمهيدا لانطلاقة جديدة نظرية ومنهجية. فالمشكلات المعروضة أمامنا تتحدى المنهاج والنظريات العلمية والاجتماعية التى سادت طوال القرن العشرين. وقد سبق لنا فى دراسة منشورة أن أكدنا أن العلوم الاجتماعية من قبل، لم تكن تجد صعوبة فى وصف الظواهر المختلفة، والتحدى أمامها كان يتمثل فى تفسير هذه الظواهر.

اليوم أصبح التحدى يكمن فى قدرة الباحث العلمى على وصف الظواهر ذاتها! فقد برزت - بعد سقوط النظام الدولى الثنائى القطبية - ظواهر سياسية واقتصادية وثقافية جديدة ، وغير مألوفة ، وأصبحت تتحدى المنطق السائد. ومن هنا تبرز الحاجة الى صياغة مناهج ونظريات جديدة تقوم على تضافر التخصصات العلمية، قادرة على قراءة نص العالم الذى أصبح فى غاية التعقيد. ونقرر ورقة اليونسكو بنكاه نحن لسنا فى حاجة فقط الى مناهج ونظريات جديدة ، نحن فى المقام الأول فى حاجة الى تنمية ذهنيات مختلفة وبصورة اتجاهات مستحدثة، حتى نستطيع التعامل مع النموذج الحضارى الجديد البازغ، الذى يعد مجتمع المعلومات والمعرفة أحد أركانه الأساسية.

ومن أهم سمات المشهد العالمى الراهن توفر إرادة سياسية لدى دول متعددة لتدعيم عملية بناء مجتمع المعلومات العالمى، وخصوصا فيما يتعلق باستحداث أطر قانونية جديدة ومعايير لتشجيع تنمية البنى التحتية المعلوماتية والربط بينها. وهناك مشروعات لإنشاء "طرق معلومات سريعة" لتدعيم عملية تبادل الخدمات والمنتجات المعلوماتية على نطاق عالمى. غير أنه ينبغى أن نلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة هى التى تقوم هذه العملية، فى حين أن عددا كبيرا من بلاد العالم ما يزال يلهث لتوفير خدمات التكنولوجيات القديمة مثل التليفزيون والتلفون أو حتى الكهرباء. غير أن نظرة متقائلة على المستقبل، تجعلنا نقرر أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة ستفتح فرصا لا حدود لها أمام كل المجتمعات الإنسانية وخصوصا فيما يتعلق بابتداع وسائل جديدة للوصول الى المعلومات وتوزيعها وتداولها بأسعار رخيصة. وهناك أمثلة متعددة على دول نامية نجحت فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى مجالات التعليم والصحة، وذلك

لكسر الحلقة الشريرة التي تتمثل في الفقر والانعزال، وكذلك بالدخول بجساره في عالم صناعة برامج الكمبيوتر. ويمكن القول بدون مغالاة أن النخب السياسية الحاكمة في عديد من بلاد العالم اللامى أصبحت تعى بفهم دقيق أهمية الثورة المعلوماتية. ويكفى في هذا الصدد أن نشير إلى المؤتمر الأول لتهضة المعلومات الذى انعقد منذ أسابيع فى القاهرة، وألقى فيه رئيس الجمهورية خطابا بالغ الأهمية، كان فى الواقع خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتي. وتضمنت الخطة المقترحة العناصر الاقتصادية، كما أنها أشارت بوعى دقيق إلى أهمية النتائج المعرفية والثقافية التي يمكن أن يجنيها المجتمع المصرى من هذه العملية الكبرى، والتي من شأن تنفيذها الالتحام بحركة التطور العالمى، والتي يحكمها قانون أساسى هو الانتقال من المجتمع الصنلى إلى المجتمع المعلوماتي.

غير أنه ينبغي أن نؤكد أن المجتمع المعلوماتى المنشود لن يتاح له تحقيق أهدافه الحقيقية، إلا إذا استطاع تمكين كل المواطنين من خلال الوصول إلى منابع المعرفة واستخدامها. ويتطلب ذلك فى الواقع جهودا فى مجال محور الأمية الهجائية أولا، ثم فى مجال محور الأمية الخاصة بالكمبيوتر، ونشر الثقافة العلمية، والتعريف بالتكنولوجيات الحديثة، و إتاحة الفرصة الواسعة أمام جماهير المواطنين للتدريب عليها. إن ذلك من شأنه أن يحل جانبا هاما من مشكلة البطالة، والتي ترد - فى بعض جوانبها - إلى الافتقار إلى المهارات الخاصة بالكمبيوتر، حيث أخذ يشتد الطلب على العناصر القادرة على التعامل بلغة المجتمع المعلوماتى فى الحكومة أو فى القطاع العلم أو فى القطاع الخاص.

المعلوماتية والتنمية الإنسانية

سيكون القرن العشرين العصر الذى ستهيمن عليه المعرفة بكل صورها. ومن هنا يمكن القول أن المعلومات مع أهميتها القصوى فى السياق العالمى الجديد، ستكون محدودة القيمة إن لم تتحول إلى معرفة. لأننا نتحول الآن بثبات إلى ما يطلق عليه "اقتصاد المعرفة"، وأصبحت هناك فئة اجتماعية جديدة يطلق عليها "عمال المعرفة".

ومن المعروف أن تنمية التعليم والعلم والثقافة أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستخدام الصحيح للمعلومات وأدوات الاتصال. وسينعكس ذلك على البرامج التعليمية، وعلى التعليم عن بعد، وعلى المكتبات المتطورة، وعلى الأرشفات التى تعتمد التكنولوجيات الحديثة. كل هذه التطورات ستؤدى إلى طفرة نوعية فى التعليم والبحث العلمى، وفى التنمية الإنسانية عموما، بل إن بعض هذه التكنولوجيات وأبرزها شبكة الانترنت، ستؤدى إلى تأثير بالغ العمق على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها، بحكم تسارع وتعمق التراكم المعرفى، وإتاحة الفرصة للباحثين لى يدرسوا الظواهر من مختلف زواياها وأقطارها، مما سيؤدى إلى القضاء على تفتت المعرفة، وهى الظاهرة

التي ميزت القرن العشرين بحكم ازدياد التخصصات العلمية وتفرعها، والعودة مرة أخرى إلى نمط المثقف الموسوعي الذي كان سائدا في عصر النهضة.

غير أنه هناك تحديات جديدة تَقف اليوم أمام المجتمع الإنساني، وهو بصدد التحول إلى مجتمع معلوماتي. ولعل أخطر هذه التحديات هي قدرة جماهير الناس العاديين على النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة. وهذه القدرة تتطلب أولا التطوير الجذري للبنية التحتية للاتصالات في كل بلد (التليفونات ، شبكات الاتصال...الخ) وتتطلب ثانيا رخص تكلفة الوصول إلى مصادر المعلومات (تكلفة الاشتراك في شبكة الانترنت مثلا). غير أنه من أهم ذلك للقضاء على الأمية السائدة في مجال التعامل مع التكنولوجيا. بغير أحداث تغييرات جذرية في هذه المجالات ، فإن مجتمع المعلومات العالمي سيخلق بالضرورة طبقة عالمية أولا بين دول الشمال ودول الجنوب (راجع في التقارير السنوية لليونسكو عن المعلومات والاتصال الإحصائيات الخاصة بتوزيع أجهزة الاتصالات في العالم) وثانيا داخل كل مجتمع بين من يملكون القدرة على النفاذ إلى مواطن المعلومات والمعرفة، هؤلاء العاجزين عن ذلك لأسباب شتى.

إن لم تستطع الجماهير العريضة أن تمتلك الوسائل التي تمكنها من الالتحاق بروح العصر التي تشجع على التعددية وتحترم التنوع الإنساني، فقد لا تجد أمامها من سبيل سوى الانسحاب إلى "كهوف" خصوصياتها الثقافية، مما يحكم عليها بالانعزال والجمود، الذي قد يؤدي إلى نمو ثقافة العنف والتعصب.

إن مجتمع المعلومات العالمي يقدم بحسب تعريفه وعودا متعددة فيما يخص بتوسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير. ولعله من الميزة الكبرى لتكنولوجيات الاتصال الحديثة، وأهمها شبكة الانترنت أنها سمحت لملايين البشر من المتعاملين معها من أن يمارسوا حق حرية التفكير والتعبير من خلال استخدام البريد الإلكتروني والانضمام إلى جماعات النقاش، وأهم من ذلك تأسيس مواقع خاصة على شبكة الانترنت ، ينشر فيها الناس والأحزاب وحتى الجماعات الثورية المناضلة أفكارها على العالم، ليس ذلك فقط ، بل تتبع لهم تلقى ردود فعل المشتركين في الشبكة إزاء هذه الأفكار بحكم الخصائص التفاعلية للانترنت. ولعل ما يحد من عمق هذا التطور الهائل أن عدد المشاركين في الانترنت على مستوى العالم لا يزيد عن مائة مليون شخص في أحسن التقديرات، وهو ما يعد نسبة ضئيلة من مجموع السكان في العالم. ولكن مع ذلك يعد الأمل موجودا ، أنه مع توسيع شبكات الاتصال، وخفض التكاليف ، فإن أعدادا كبيرة ستضم إلى هؤلاء الذين أصبحوا فعلا أعضاء في مجتمع المعلومات العالمي.

لقد آن الأوان الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي العالمي.

(٣)

تقييم المجتمع المعلوماتي

ليس هناك شك في أن مجتمع المعلوماتي العالمي البارز قد بدأت تتضح معالمه الرئيسية وقسماته البارزة ، بعد أن أصبح حقيقة واقعة، وخصوصا في المجتمعات المتقدمة. في هذه المجتمعات أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة هي التي تهيمن على القضاء المعلوماتي والمعرفي ، في مجالات البحث والتدريب والتجارة والأعمال والترفيه. ولا يعني ذلك أننا استطعنا أن نصوغ نظرية اجتماعية وثقافية شاملة ، تصف وتحلل وتفسر بنية هذا المجتمع ، أو نتنبأ بوقعه على مجمل الحياة الإنسانية. على العكس نحن - كعلماء اجتماعيين - على عتبة اكتشاف هذه القارة المجهولة، من خلال اسهامات العلماء وجهود الجمعيات العلمية والمنظمات الدولية.

والمنتبع لأحدث الدراسات العلمية في الموضوع، قد يفاجأ بأن هناك خلافات شديدة بين الباحثين حول الآثار الإيجابية والسلبية لمجتمع المعلومات العالمي. لا بأس بوجود هذه الخلافات الفكرية، لأن من شأنها أن تجلو وجه الحقيقة من ناحية ، وأن تسهبط بمستوى الوجود العظمى التي يعنينا بها أنصار هذا المجتمع الى مستوى الواقع، الذي تكشف عنه الإحصاءات المقارنة حول توزيع هذه التكنولوجيات الجديدة على مستوى العالم، والفروق الرهيبة في عدالة التوزيع - ان صح التعبير - بين الدول المتقدمة والدول المختلفة. غير أن ما يقلق الباحث العلمي الموضوعي حين يحلل هذه الخلافات الفكرية ، أنها أدت الى استقطاب إيديولوجي، أنها أدت الى استقطاب إيديولوجي بين المتقاتلين والمتشاكسين. وهو شبيه تماما بالخلاف بين أنصار العولمة وخصومها . فأنصار المجتمع المعلوماتي العالمي يقررون بكل يقين أنه أكبر ثورة في تاريخ تطور الإنسانية، بل ان الثورة المعلوماتية -في نظرهم- تفوق كل ما سبقها من ثورات كالثورة الصناعية ، أو اختراع المطبعة، وقل نفس الشيء عن الاختراعات الباهرة في تاريخ الاتصالات الإنسانية، كالتليفون والتلغراف والفاكس. أما خصوم هذا المجتمع المعلوماتي البارز فهم يعددون سلبياته ولا يرون في ظهوره أى إيجابية، ويركزون بأسلوب درامي على المصائب التي ستحل على العالم من جراء ذيوعه وانتشاره، وخصوصا في مجال زيادة الفجوة بين من يتصلون ويعرفون والمحرومون من ذلك، سواء على مستوى المجتمعات في الشمال والجنوب، أو على مستوى الأفراد داخل كل مجتمع.

وعلى كثرة قراءاتي في الموضوع في المراجع الإنجليزية والفرنسية ، لم أجد دراسة شاملة وجامعة في مجال عرض هذا الخلاف تماثل الورقة البحثية التي أعدها الدكتور محسن توفيق أستاذ الاتصالات والخبير الدولي المرموق، الذي يرأس وحدة المشاريع الخاصة في اليونسكو. وهذه الورقة وزعت على أعضاء الندوة العلمية التي

نظمتها اليونيسكو عن تحديات وسائل التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات والتي شاركت فيها.

وميزة الورقة البحثية للدكتور محسن توفيق أنه عالج الموضوع من منظور شامل، ولم يكتفِ بتحليل الظواهر التكنولوجية لمجتمع المعلومات ، كما أنه طبق أيضا بشكل خلاق منهجية التحليل الثقافي ، بالنسبة لحجج معسكر أنصار المجتمع المعلوماتي الذى يقدمونه باعتباره اللجنة الموعودة للجنس الإنساني، أو خصومه الذين يقدمون له صورة قاتمة وكئيبة عن المستقبل.

من المعلومات الى المعرفة

فى فقرة مبدئية يستعرض الدكتور توفيق مراحل التطور التكنولوجى فى عالم الاتصالات والمعلومات والمعرفة بصورة مركزة، ويقرر أنه اذا كان المجتمع الإنساني قد انتقل منذ آلاف السنين من مجتمع الصيد الى المجتمع الزراعى الذى استمر حوالى عشرة آلاف سنة ، فإن المجتمع الصناعى لم ينشأ الا منذ مائتى سنة. وها نحن اليوم نشهد عملية الانتقال الكبرى الى المجتمع ما بعد الصناعى الذى بشر به منذ أكثر من ثلاثين عاما عدد من علماء الاجتماع الرواد، ربما كان على رأسهم عالم الاجتماع الأمريكى دانييل بل. وهذا المجتمع ما بعد الصناعى هو الذى أصبح يطلق عليه اليوم "المجتمع المعلوماتي" والذى يتحول ببطء - وإن كان بثبات - لكى يصبح مجتمع المعرفة. وربما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تنمو بصورة غير مسبقة فى التاريخ الإنساني، مما جعل محاولات ضبطها من الناحية القانونية والاجتماعية مسألة فى غاية الصعوبة . ويقرر الدكتور توفيق أن القوة الدافعة وراء هذه العملية ، ليست هى السعى لتحقيق الصالح العام ، بقدر ما هى قوة السوق " بحثا عن الربح، والتي تعمقها العولمة ، بما تتضمنه من رأسمال وتكنولوجيا. وهذه التكنولوجيات الجديدة أحدثت انقلابا فى عالم الثروة والقوة على مستوى العالم ، ودخل كل بلد على حدة. وقد أدت الى تغيرات كونية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى المستوى المحلى أيضا . وقد زادت من نفوذ وهمية الشركات متعددة الجنسيات وكذلك الجمعيات غير الحكومية، وذلك على حساب الحكومات والدول. وقد أدى تطبيقها ونزوح الى تغيرات جوهرية فى أساليب الحياة والعمل، وفى الصناعة والتجارة ، والاتصالات ، والإدارة ، وفى عديد من المجالات الإنسانية. ويقرر الباحث أنه اذا كان فى الإمكان قياس التقدم التكنولوجى لهذه الوسائل الجديدة ، فإن تحليل وقعها بالغ الصعوبة ، لأنه يتعلق بمزيج مركب من العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد ترافق مع هذا التطور التكنولوجى ظهور الأساليب الرقمية Digital القادرة على تحويل النص والصوت والصورة الى علامات رقمية يمكن نقلها من خلال الحاسب الألى، والمعلومات المحولة بهذه الصورة يمكن ارسالها من مصادرة متعددة من خلال

شبكة واحدة ، وبطريقة فائقة الجودة. ولا ننسى في هذا المقام أهمية ابتكار الأنظمة التفاعلية التي لم تكن موجودة من قبل Interactive Systems.

ويرسم الباحث براءة خط التطور الذى بدأ منذ التسعينات من النفاذ access الى طرق المعلومات السريع، والانتقال الى المجتمع المعلوماتى (حيث يمكن تجميع وتحليل وتوزيع المعلومات) ثم التحول من بعد الى المجتمع المؤسس على المعرفة. ولعل مما يشهد على ذلك أنه فى العامين الماضيين ركزت الأبحاث على العلاقة بين المعرفة والتنمية. ويلاحظ الباحث بذكاء أن المسألة لم تحتاج الى بضعة سنين لاكتشاف العلاقة الهامة بين المعرفة والتنمية ، فى حين أن اكتشاف العلاقة بين البيئة والتنمية احتاج الى ١٥ سنة (وهى الفترة التى انقضت بين مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ حتى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذى صدر عام ١٩٨٧) .

ويخلص الباحث الى نتيجة هامة مؤداها أنه بالرغم من الأهمية الكبرى للشورة المعلوماتية وآثارها المحتملة الاجتماعية والاقتصادية ، فليس هناك حتى الآن جهد عالمي ملمق لدراسة الظاهرة فى عمقها، ومحاولة استخلاص النتائج لصياغة سياسات على المدى القصير والمدى الطويل، لكى تطبق على المستوى الكونى. ووضيف أنه يبدو أن معرفتنا وتقييمنا لهذه الثروة الكونية المتعددة الأبعاد هى معرفة ناقصة للغاية ومشتتة فى نفس الوقت.

وإذا كنا يمكن أن نتفق معه فى الشق الأول من حكمه ، والمتعلق بغياب سياسات كونية تسعى الى ضبط عمليات الثورة المعلوماتية ونموها المطرد لتطبق على المدى القصير والمدى الطويل، إلا أننا نختلف معه بالنسبة للمعرفة العلمية الراهنة عن الثورة المعلوماتية. واستطيع أن أؤكد - من خلال متابعتى العلمية التى استمرت سنوات حتى الآن - أن الجهود البحثية وخصوصا فى مجال العلم الاجتماعى، غطت ميادين واسعة وطبقت مناهج وأساليب بحث متعددة، ووصلت الى نتائج علمية مثيرة. ويكفى أن أشير الى عديد من المجالات الالكترونية الموجودة على شبكة الانترنت ، ومن أبرزها مجلة : Cyber Sociology أى "علم اجتماع الفضاء المعرفى" ، ومجلة "ثقافة الفضاء المعرفى : Cyber Culture . وتختص المجلة الأولى بالدراسة العلمية المنهجية للظواهر الخاصة باستخدامات وتطبيقات وسائل الاتصال والمعلومات والحديثة ولآثار الاجتماعية لها، بتطبيق مناهج علم الاجتماع وعلم الأثنروبولوجيا ، والاخرى تختص بممارسة منهجية التحليل الثقافى على أرفع مستوى لدراسة الآثار الثقافية للثورة المعلوماتية، سواء بشكل مقارن بين مجتمعات شتى متباينة فى درجة التطور الحضارى أو بالنسبة لبلد معين.

قد يرد علينا أن العلم الاجتماعى مازال فى المراحل الأولى لاستكشاف هذه القساره المجهولة ، ونعنى الثورة المعلوماتية، بمعنى أنه قد تكون قد تجمعت لدينا عبيد من النتائج ولكن هل لدينا نظرية شاملة تفسر لنا طبيعة هذه الثورة ، وقوانينها الحاكمة ؟

وربنا على هذا السؤال هو بالإيجاب . فقد صدر هذا العام ، ومنذ شهور قليلة كتب موسوعى لأحد علماء الاجتماع الأمريكيين فى ثلاثة أجزاء عن عصر المعلومات

يتضمن لأول مرة في تاريخ العلم الاجتماعي العالمي نظرية شاملة ، استطاعت أن تعرض وأن تحلل وأن تفسر ، بل وأن تتنبأ بمسار الثورة المعلوماتية . وفي تقديرنا أن هذه النظرية ، ستسمح لنا كباحثين في العلوم الاجتماعية أن نعمق البحث الاجتماعي والثقافي في آثار هذه الثورة ، وخصوصا بالنسبة للبلاد النامية التي ننتمي إليها .

وإذا كان الباحث يرى أن أغلب ميزانيات البحث والتطوير تتجه إلى مجال تنمية تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات الحديثة وتوسيع دائرة سوقها ، وغياب المجهود العالمي الذي يتجه لرسم صورة كونية عن المستقبل ، فيخيل لنا أنه يتجاهل هنا المشاريع العالمية الكبرى التي برزت في السنوات الأخيرة في هذا المجال . ويكفى أن نشير إلى "المشروع الألفي" الذي تقوم به منذ سنوات جامعة الأمم المتحدة في طوكيو باليابان ، والتي تصدر تقريرا سنويا عن صورة المستقبل . وبالإضافة إلى ذلك هناك عشرات من مراكز البحوث المستقبلية والجمعيات العالمية التي تركز جهودها على دراسة أفاق القرن الحادي والعشرين في مجالات التكنولوجيا والعلم والمياسة والثقافة والاجتماع .

ولعل هذه الحقيقة تدعونا إلى تأمل الوضع المتردى للدراسات المستقبلية في الوطن العربي . فمنذ أن انتهى المشروع العلمي الكبير لمركز دراسات الوحدة العربية عن مستقبل الوطن العربي الذي نشرت أعماله في كتب متعددة ، لا نجد في الميدان دراسة مستقبلية مشابهة ، مع شدة حاجتنا إليها وخصوصا بعد الانقلابات العالمية الأخيرة التي غيرت جذريا من أوضاع المسرح العالمي .

وربما من بين الأمور التي تعطينا الأمل في ازدهار الدراسات المستقبلية في بلادنا ، الدراسة المستقبلية الهامة التي يقوم بها منتدى العالم الثالث بالقاهرة وبإشراف أساتذتنا الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله الاقتصادى المرموق ومع مجموعة من خيرة الخبراء المصريين في التخصصات المختلفة . ويغض النظر عن ملاحظتنا النقدية على منهج هذه الدراسة الرائدة ، فهي تفتح الباب واسعا وعريضا أمام علم المستقبل في مصر .

(٤)

الفردوس المعلوماتى الموحد !

السؤال الرئيسى الذى ينبغي طرحه بالنسبة لتكنولوجيايات المعلومات والاتصالات الجديده هو هل تفتح هذه التكنولوجيايات باب الفردوس أمام الانسانية ، حيث يتاح للبشر لأول مرة الاتصال بين بعضهم البعض بطريقة مباشرة وبغض النظر عن تعدد ثقافتهم ، وتباينهم مكانيا ، بالإضافة إلى انفتاح أبواب المعرفة أمامهم بكل فروعها ؟ أم أن هذه التكنولوجيايات التي ينبغي استخدامها في البلاد المتقدمة ستوسع الهوة بين الشمال والجنوب ، بل وبين القادرين على الاتصال في نفس المجتمع الواحد وغير القادرين ، وتصبح بالتالى كما لو كانت جحيما مرفوضا ؟

لقد سبق أن أشرنا أن المتابع للتراث العلمي الخاص بعصر المعلومات العالمي من السهل عليه أن يرصد ظاهرة الاستقطاب الأيديولوجي - إن صح التعبير - بين المتفائلين والمتشائمين . وقد أجاد الدكتور محسن توفيق في ورقته البحثية الممتازة التي قدمها لندوة اليونيسكو في تجميع حجج المتفائلين والمتشائمين . وقد لخص الدكتور توفيق " عقيدة " المتفائلين حين قرر في عبارة جامعة أنهم يؤمنون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ، ستقود العالم الى مجتمع عالمي أكثر اتصالا ببعضه ، وأكثر تمارسا مما سيؤدي الى مستقبل أكثر إشراقا .

وفيما يلي تلخيص للحجج التي يستندون اليها :-

١- يتوقع في عالم المستقبل أن يصبح بمثابة سوق للمعلومات يستطيع فيه الناس من خلال حواسيبهم الآلية أن يشتروا وأن يبيعوا المعلومات ، وأن يتشاركوا في الوصول اليها . وستتعدد الاستخدامات لهذه المعلومات في مجالات التجارة والصحة والتعليم والإدارة والأنشطة الحكومية ، وفي مجالات الترفيه المتنوعة ، مما سيؤثر على الأنشطة والمجتمع والتاريخ .

٢- إن سرعة التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها أن تتحدى العقل الانساني لكي يفكر بطريقة أفضل وأسرع ، لكي يصبح أكثر معرفة وفعالية وإنتاجية . وهذا في حد ذاته سيؤدي الى التوزيع العادل للثروة الكونية في سياق اقتصاد يقوم على الرخاء في القرن القادم ، حيث تربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجتمعات ببعضها البعض ، وبذلك ستختفي مشكلة من يملكون ومن لا يملكون في مجال الثروة والاتصال والمعرفة معا .

٣- مثلما أدى تطور الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر الى اضمحاء الطابع الديمقراطي على المعرفة ، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسرع من سيطرتنا على المعرفة . ذلك أن الثروة المعرفية الكونية من خلال هذه التكنولوجيات تحمل في طياتها الوعد بالقضاء على العزلة في العالم ، بفضل توافر المعلومات وغزائرها . ومن شأنها أن تجعل الدول النامية تحرق المراحل المكلفة من عملية التنمية ، وتركز جهود العقل الانساني المعولم لحل المشكلات الخادة .

٤- يمكن أن تصبح فكرة الحرية العالمية من خلال الاتصال والحوار عبر شبكة الانترنت حقيقة في المستقبل . ذلك أن الاتصالات بين الأفراد المتباعدين مكانيا قد تحل محل وسائل الاعلام المسموعة ، بالإضافة الى الامكانيات الهائلة لممارسة حرية التفكير وحرية التعبير . لقد أعطت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوة للناس ، وهم بالفعل يستخدمونها . والشاهد على ذلك أن أجيال الشباب تستمر بقوة في الانترنت بغير أن يتوفر لديهم تمويل ضخم ، ولكنهم يعتمدون على المعرفة والإبداع .

٥- تقدم شبكة الانترنت إمكانيات لنشوء ثقافة تقوم على التسامح ، ولعلها ايضا تسهم في اشاعة الديمقراطية في المجتمعات ، وإعادة قيمة الاحساس بالمشاركة في

المجتمع . وفى الوقت الذى تشاهد فيه مجتمعات محلية تقليدية تنسم بالجمود ، فإن ما يطلق عليها المجتمعات المفترضة Virtual والمجتمعات المتصلة ببعضها عن طريق شبكة الانترنت فى حالة نمو سريع .

٦- هناك توقع بأن الديمقراطية مستتبع دوائرها فى العقود القليلة القادمة وسيمارسها الناس على اختلافهم ، ولاشك - فى نظر المتفائلين - أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها الامكانية والقدرة على اعادة احياء القيم الديمقراطية ، واضفائها على المؤسسات السياسية . ذلك أنها تستطيع أن تربط بني الناس وتزيد من تمكينهم داخل كل مجتمع على حدة ، وعلى مستوى العالم أجمع كما لم يحدث من قبل .

وهى تقدم امكانيات الاتصال التفاعلى ، والنفاذ الخلاق لمصادر المعلومات ومراكز اتخاذ القرار ، حيث يمكن المشاركة فى المعلومات بغير تكاليف مالية . وكل هذا سيعطى الامكانية لمعرفة المعلومات والبدايل المختلفة ، مما سيحسن من عملية اتخاذ القرار . وهناك علامات على أنه فى المستقبل فإن فكرة النظام يمكن أن تنبع من للنسق الاجتماعى ذاته .

٧- من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقضى على حواجز الزمان والمكان ، ومن شأنها ذلك أن يغير الطريقة التى نعيش بها ، مما يرفع من مستوى الوعي الاجتماعى فى العالم . وهناك توقعات بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستفقد الى كل مجالات الحياة ، وستصبح هى مع مرور الزمن الأداة الرئيسية للتفسير الاجتماعى .

٨- هناك نهضة الآن فى مجال الترجمة الآلية ، وفى ضوءها تستطيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقضى على الحواجز بين لغات العالم ، وتشجع الحوار الثقافى بين الناس على مستوى العالم كله . إن من شأنها - يقول المتفائلون - أن تحسن من نوعية الحياة على المستوى الكونى ، حيث سيتاح حتى للمناطق البعيدة أو الهامشية أن تصل لمراكز المعلومات الصحية والخميمة ، وكذلك الاستفادة من شكل وسائل التعليم عن بعد ، وحتى التمتع بامكانيات الترويج ويستطيع الناس باستخدامهم شبكة الانترنت أن يعملوا وهم داخل بيوتهم لحساب أى مشروع أو شركة فى العالم . وقد أصبحت هذه الممارسات واقعا بالفعل ، أو على العكس قد تشجعهم على مغادرة المدن ، والسكن فى مناطق ريفية ، ومعنى ذلك اتساع دائرة المراكز الريفية على حساب المراكز الحضرية .

موضوعية الصورة المتفائلة :

ما سبق كان تلخيصا أميناً لما أورده الدكتور محسن توفيق عن حجج المتفائلين بالاجازات والمكاسب الخارقة التى ستقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة . ولعله حان الآن إثارة السؤال الرئيسى : ما هى موضوعية هذه الحجج ؟

أول ملاحظة نقدية نقدمها أننا ضد المنطق الذي يذهب - في الموضوعات الهامة الخلافة - الى ابراز كل الجوانب الايجابية وإخفاء الجوانب السلبية . فهذا التحيز المسبق للتطور التكنولوجي المبهز الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه أن يخفي حقيقة السلبية التي لا بد لها أن تصاحب أى تطور تكنولوجي جديد .

ولنأخذ على سبيل المثال ما يذهب اليه المتفائلون بأنه ستنبأ فى المستقبل سوق عالمية للمعلومات يستطيع الناس من خلالها ممارسة البيع والشراء ، والحصول على معلومات فى مجالات الصحة والتعليم . ويمكن القول أن هناك مؤشرات على بداية تخلق هذه السوق العالمية ، ولعل الإحصاءات الخاصة بالتزايد الضخم فى معدلات التجارة الالكترونية يؤكد ذلك . ولكن من هم المتعاملون فى هذا المجال ؟ هم فى الواقع الشركات التجارية ورجال الأعمال والاقتصاديين الذين لا يمثلون أى مجتمع سوى شريحة صغيرة . ولكن ماذا عن باقى الشرائح فى المجتمع . وخصوصاً شرائح الطبقات المتوسطة والفقيرة ، والذين لا يستطيعون حتى الآن - بحكم ضالة الامكانيات المالية والاقتصادية - استخدام التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات

وإذا نظرنا الى الصورة الوردية التي يقدمها المتفائلون عن أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستؤدى الى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق الاقتصاد يقوم على الرخاء ، فهي صورة ابعد ما تكون من الحقيقة . ذلك أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير الى أن العولمة - فى ضوء ممارساتها الراهنة - قد بدأت الى اتساع دوائر الفقر وزيادة عدد الفقراء حتى فى الدول المتقدمة ذاتها . وتبدو مشكلة الفقر فى الوقت الراهن مشكلة عالمية ، احتار فى حلها خبراء الاقتصاد والاجتماع ، وتمدد البرامج الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهتها بطريقة فعالة .

ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أن ما يذهب اليه المتفائلون من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من شأنها أن تؤثر تأثيراً عميقاً على المعرفة الانسانية من حيث التعمق وسرعة التراكم المعرفة فهو صحيح تماماً . ذلك أن الابحاث التى اجريت على الانترنت تؤكد أن شبكة المعلومات العالمية وما تقدمه من معلومات يمكن تحويلها الى معرفة ، مستخلق أنواعات جديدة من الباحثين ذوى العقلية الموسوعية ، بحكم تعدد وتنوع مصادر المعرفة المختلفة التى تنتمى الى فروع علمية شتى ، ونشرها على شبكة الانترنت ، مما يسمح للباحث باكتساب نظرة شاملة لدراسة الظواهر المختلفة . ومن شأنها هذا أن يقضى على الظاهرة السلبية المتعلقة بتفتت المعرفة ، والتسى ادى اليها تيار التخصص العلمى الدقيق .

وفى تقديرنا ايضا أن الصورة المتفائلة صحيحة فيما يتعلق بأن القرن الواحد والعشرين سيشهد أوسع حوار للحضارات شهده التاريخ الانسانى . فكلول مرة يتاح لكل ثقافات العالم أن تعرض نفسها على شبكة الانترنت بأصنافها التاريخية وتنوعاتها وأدابها وفنونها ومعرفتها العلمية . ليس ذلك فقط بل أن المتكلمين والباحثين الذين ينتمون الى ثقافات متعددة يستطيعون لأول مرة أن يتصلو ببعضهم البعض اتصالاً مباشراً لا قيود

فيه ولا حدود . ولاشك أن تطور برامج للترجمة الآلية للغات من شأنه أن يدفع الحوار الحضارات الى مصادرات ثقافة غير مسبقة.

(٥)

الجحيم المعلوماتى المرفوض !

بين الفردوس المعلوماتى الموعود الذى يعد أنصاره العالم بأن الانسانية مستمتع فى ضوءه بمجتمع للمعرفة غير مسبوق فى التاريخ ، وبين الجحيم المعلوماتى المرفوض الذى يبشر دعائه الإنسانية بمستقبل كئيب ومظلم، نظرا لهيمنة الكبار على المعلومات والمعرفة معا، يمكن أن تسقط الحقيقة !

لقد عرضنا من قبل حجج المتفائلين بخيرات عصر المعلومات العالمى، وأن الآوان لنطرح حجج المتشائمين، حتى نتضح معالم الصورة كما رسمها بإتقان شديد الدكتور محسن توفيق، فى ورقته البحثية التى قدمها الى ندوة خبراء اليونسكو عن التحديات التى تثيرها التكنولوجيات الجديدة.

يقرر الدكتور توفيق أن منطق المتشائمين يمكن اجماله فى عبارة جامعة هى أنه مهما حسنت نياتهم فإن هناك ثمن اقتصادى لابد أن يدفع نتيجة تطبيق التكنولوجيات الجديدة، ولذلك فمن باب الخطأ أن نقفز من الفوائد الجزئية التى يمكن أن نجنيها منها، ونقدم صورة وردية عن آثارها، وكان الجوانب الايجابية والسلبية سواء.

نتلخص حجج المتشائمين فى عشر انتقادات كمايلى:

١- التعامل مع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة وكأنها بمثابة دين جديد، أو الإشارة الى البشر باعتبارهم خالقين للتكنولوجيا قد يؤدى الى ضياع القيم. ومن ناحية أخرى الاعتراف بفضل التكنولوجيات الجديدة أو اعتبارها مسئولة عن ممارساتها قد يؤدى الى إهمال البعد الإنسانى، كما صرح البابا جون بول الثانى عام ١٩٩٨ حين قرر أن "التكنولوجيا الجديدة إله زائف".

٢- تنمو التكنولوجيا الجديدة بسرعة مذهلة مما من شأنه أن يجعل المجتمعات الإنسانية لا تستطيع أن تتكيف معها لا هى ولا البشر ، وأصبحت مهمة التنبؤ بالمستقبل بالغة للصعوبة. ومن المحتمل أن تكون أخطر المشكلات الناجمة عن الثورة المعلوماتية نفسية واجتماعية. ذلك أن فيض المعلومات على شبكة الانترنت من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وثباتها، ومن ناحية أخرى فإن هذا الفيض يعلى ضيق الوقت أمام مستخدمى الشبكة لكى يحولوا هذه المعلومات الى معرفة وتقييم وحكمة.

٣- هناك المخاطر المتمثلة فى بزوغ امبراطوريات جديدة للقوة ، وشركات عملاقة ، وكل ذلك مصحوب بخطر تصاعد الاقلا من انسانية الحياة ، وذلك اذا ما حلت قيم السوق محل القيم الانسانية الأخرى. وهيمنة القوة السياسية والاقتصادية قد تؤدى الى

ظهور مجتمعات شمولية. كما أن الثورة المعلوماتية قد تؤدي الى ظهور اقطاع الكتروني! ذلك أن تركيز التكنولوجيات الجديدة في وحدات قليلة قد يؤدي الى عدم المساواة والاستقطاب والاستبعاد .

٤- الهوة بين الغنى المعلوماتي والفقر المعلوماتي قد تزيد، مصاحبة في ذلك لعدم المساواة في الدخول. صحيح أن هذه الظواهر ليست جديدة لا على المستويات المحلية أو على المستوى الكوني، ولكن التكنولوجيات الجديدة قد تزيد الموقف سوءا. ان هذا من شأنه أن تنقوض الطبقة الوسطى، وتتمو الى حد كبير طبقات المعدمين، الذين مستبعدون من التقدم الإنساني ويصبحون معزولين ومهمشين.

٥- الثورة المعلوماتية ستسهل نقل ونشر الثقافات المختلفة على مستوى العالم. غير أن هذه الإمكانية يمكن أن تؤدي الى هيمنة ثقافية ولغوية في الفضاء المعرفي. كما أن نقل الثقافات وأساليب الحياة، وهي عملية غير مرحب بها في بعض المجتمعات، ستصبح ممالة سهلة من خلال التكنولوجيات الجديدة. وعلى سبيل المثال فإن أنماط الاستهلاك التي تتميز أساسية بالنسبة لاقتصاديات الوفرة في المجتمعات الصناعية ، يمكن أن تكون بالغة الضرر لاقتصادات الدول النامية، وإذا ما مارست الشرائح الغنية في المجتمع هذه الأنماط الاستهلاكية، فإن ذلك قد يؤدي الى مزيد من افقار باقي شرائح المجتمع.

٦- تهدد تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة بخرق حقوق الخصوصية والحقوق المدنية الأساسية . ذلك أنها يمكن أن تستخدم عن طريق الأنشطة الاجرامية الفضائية سواء بارتكاب جرائم التزوير أو السرقة من خلال سهولة النفاذ الى قواعد البيانات الشخصية، ويمكن أيضا أن تستخدم لمراقبة معدلات الأداء في العمل، وسرقة الأموال، وكذلك سرقة البيانات ، والدخول غير الشرعي على الشبكات، والاعتداء على سرية البيانات الشخصية ، والتخريب العمدى للشبكات، كل ذلك بالإضافة إلى نشر الصور الإباحية على الانترنت، مما يعرض الأطفال والشباب للخطر، بالإضافة الى ممارسة الدعارة عن طريق الشبكة.

٧- تستفيد الميديا الفضائية والألعاب الالكترونية من نقص التنظيم الذي يحكم حركتها وممارستها ومن الملكية الخاصة لها. وقد أصبح الأطفال أكثر تعرضا للسيطرة عليهم من قبل هذه الشبكات الجديدة التي تقدم لها برامج متعددة مليئة بأحداث العنف، والتي تنقل الى أي مضمون حقيقي، أو الى أي سياق اجتماعي. وقد أصبح واضحا الآن بالنسبة للكتاب والأطفال على السواء أن تمضية جزء كبير من وقتهم مع الواقع الافتراضي بدلا من الواقع الحقيقي يمكن أن يؤدي الى مزيد من عزلتهم الاجتماعية والشخصية.

٨- التكنولوجيات الجديدة تؤثر سلبا على البيئة. ذلك أن انتاج الحاسبات الآلية يحتاج الى استنزاف شديد للموارد .

٩- مع تسارع إيقاع ظهور المجتمعات المبنية على المعرفة ، فإن الأفراد الذين هم بالفعل في وضع هامشي سواء في التعليم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية سيجدون أنفسهم مستبعدين. وحتى بالنسبة للأفراد ذوي المؤهلات المرتفعة فإن شعورهم بعدم الأمان ينتابهم. ويوجه عام يمكن القول أن التكنولوجيات الجديدة ستؤثر سلباً على العمل، وستزداد البطالة.

١٠- هناك شواهد على أن استخدام الانترنت من المنزل، من شأنه أن يجعل الوجود من الزاوية الاجتماعية والنفسية يتدهور. وقد ثبت أن مستخدمي الانترنت يقلل عدد أصبقاتهم عبر الزمن ، ويمضون فترات أقل مع أسرهم، ويعانون ضعفًا أكثر في حياتهم اليومية ، ويشعرون بالعزلة والاكتئاب.

موضعية الصورة المتشائمة

تتكررا مختلف جوانب الصورة المتشائمة للأثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للثورة المعلوماتية بالتأثير الفكري المعادي للتكنولوجيا والذي نشأ في صميم البلاد الغربية المتقدمة. ذلك أنه مع تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية والتي هي إحدى المعالم الرئيسية للقرن العشرين ، بزغت تيارات فكرية غربية معادية للتطور التكنولوجي الهائل الذي غزا مختلف ميادين الحياة الإنسانية على أساس تعقب آثاره السلبية على البشر.

وقد تبني هذا التيار فلاسفة غربيون قامت على أساس أفكارهم حركات اجتماعية معادية للتكنولوجيا لم تنقذ كلها بممارسة النقد الاجتماعي المشروع لها، ولكنها تجاوزت ذلك لتمارس العنف ضد الممارسات التكنولوجية.

وقد سبق لنا أن تعرضنا لهذا الموضوع في دراسة نشرت في كتابنا "الزمن العربي والمستقبل العالمي" (الصادر عام ١٩٩٨ عن دار المستقبل العربي) وموضوعها "مستقبل المجتمع الإنساني" حيث أشرنا في مجال دراستنا لمشكلة الأمن على المستوى الكوني إلى هناك مخاطر أمنية من ممارسات بعض الحركات الأصولية المتطرفة (بالمعنى الواسع للكلمة) غير أنه "من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن حركات احتجاجية أخرى، وعلى الأخص في مجال أنصار البيئة ، بدأت تميل إلى استخدام العنف. ويشهد على ذلك أن العناصر الراديكالية من أنصار البيئة قد تحولت فعلاً للعنف وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

وعلى سبيل المثال فقد صاغت حركة "الأرض أولا" أيديولوجية متماسكة تقوم على العنف".

والواقع أن عديداً من الجوانب العملية التي يبرزها أنصار الصورة المتشائمة للثورة المعلوماتية ، تقوم على مبدأ بالغ البساطة وإن كان بالغ الخطورة من الناحية المعرفية،

مؤداه أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى على مستوى العالم سيبقى كما هو وإن يتغير أبدا !

وهذا المبدأ فيه ما فيه من الإيمان بحتمية تاريخية عقيمة فات أوانها بعد أن سقطت الحتمية ذاتها بكل أنماطها فى العلم والتاريخ والمجتمع !

إن هذه النظرة المتشائمة تعد نظرة مضادة لمنطق التاريخ الإنسانى. لقد سقطت امبراطوريات مارست الهيمنة ضد البشر قرونا طويلة ، وحلت محلها نظم سياسية أكثر انفتاحا وإنسانية وديمقراطية. ومن يحلل حالة البشر فى القرون السابقة على الثورة الصناعية ، بكل ما حفلت به من مجاعات ويومس واهدار لإنسانية الإنسان، ويقارنها بالوضع اليوم فى عديد من بلاد العالم بعد أن استطاعت الثورة الصناعية تحسين أوضاع البشر ، ليدرك أن التقدم الإنسانى إمكانية فعلية وليس مجرد فرض من الفروض.

صحيح أن دوائر الفقر تزداد فى الوقت الراهن على المستوى الكونى، لأسباب شتى، ولكن صحيح أيضا أن الثورة العلمية والتكنولوجية تفتح وستفتح آفاقا واسعة من خلال الهندسة الوراثية، لكى تستطيع الحكومات اشباع الحاجات الأساسية لشعبها ، بتقديم غذاء رخيص، بالإضافة الى توفير مختلف الخدمات التعليمية والاجتماعية.

إن مجابهة الفقر هى مسئولية النخب السياسية الحاكمة، والتي يقع على عاتقها إصلا النظر فى سياسات توزيع الدخل القومى، لكى لا تمتأثر القلة بالقدر الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة المنتجة.

وأيا ما كان الأمر ، لو أمانا بمنطق المتشائمين من الثورة المعلوماتية لقلنا أن على الدنيا السلام لأننا وصلنا الى نهاية التاريخ !

(٦)

الواقع المعلوماتى وآفاق المستقبل

استطعنا - فيما نظن - أن نقدم صورة موضوعية للتكنولوجيات الجديدة فى الاتصال والمعلومات. عرضنا أولا للرؤية المتفائلة التى لاترى سوى الإيجابيات الاقتصادية والمعلوماتية والمعرفية لهذه التكنولوجيات، ثم أبرزنا ثانيا الرؤية المتشائمة التى لاترى سوى السلبيات التى تستحدثها هذه التكنولوجيات.

وبعيدا عن التفاؤل والتشاؤم، والذي عادة ما يكون محملا بتوجهات إيديولوجية ثقيلة، تعكس قسمة الباحث العامة فى المقام الأول، بدلا من الانطلاق من أرضية الواقع، قد يكون من المناسب أن نحلل وقائع الحياة، كما يطلق عليها الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة والتي تعتمد عليها أساسا فى هذه المناقشة. ويقصد بوقائع الحياة تلك المؤشرات الكمية أساسا، والتي تصلح فى رأيه كأساس لرسم صورة المستقبل.

مقدمة

وكما سنرى فإن المؤشرات الكمية لا يمكن الطعن في صحتها، لأنها صادرة عن جهات مسؤولة حريصة على ثبات المعلومات وصحتها، ولكن رؤى المستقبل التي ترسم على ضوءها، قد تكون محل خلاف شديد. وذلك لأنه لو رسمنا المستقبل في ضوءها باعتبارها مجرد امتداد للحاضر، حتى مع الأخذ في الاعتبار معدلات النمو المتوقعة، قد يكون في ذلك تجاهلا لاحتمالات الطفرة التي يمكن لمجتمع ما أن يجتهد في مجال التقدم التكنولوجي، إذا ما توافرت الإرادة السياسية، والإمكانات الفنية، بما يتجاوز بكثير التوقعات المبنية على أساس المؤشرات الكمية.

حقائق الحياة المعلوماتية

يرسم لنا الدكتور محسن توفيق صورة مفزعة حقاً لواقع المعلومات على المستوى العالمي، لأنه يكشف بكل وضوح الهوة السحيقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، معتمداً في ذلك على المؤشرات الكمية الخاصة بالسكان والاقتصاد وإحصاءات السوق. يقول الباحث أن أكثر الآثار قصيرة المدى درامية تكمن في الجانب الاقتصادي. فالتكنولوجيات الحديثة في الاتصال والمعلومات تعد مسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية، في الخمس السنوات الأخيرة، عن أكثر من ربع معدل النمو الاقتصادي. ذلك أن صناعة هذه التكنولوجيات حققت ٨% من مجمل الناتج القومي الإجمالي، بما يعني ضعف ما تحقق في العشرين عاماً الماضية.

وقد وصل الاستثمار في هذه التكنولوجيات إلى معدل ٤٥% إذا ما قورن بمعدل ٣% في الستينات. ويمكن القول أنه في بعض الصناعات كما هو الحال في الاتصالات والتأمين، فإن التكنولوجيات الحديثة للاتصال قد تكون أكثر من ثلاثة أرباع المعدات التي اشترت. والعمل في قطاع التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات صائده مرتفع عن الأجر المتوسط في القطاع الخاص، ويدل على ذلك أن العامل في هذا المجال يحصل على أجر ٤٦,٠٠٠ دولاراً في العام.

ويعني ذلك أن هذه التكنولوجيات تخلق الثروة. غير أن مثال الولايات المتحدة الأمريكية ليس معطلاً للواقع. والسؤال هنا ماذا عن الدول النامية والتي هي مستهلكة ومستخدمة أساساً لهذه التكنولوجيات؟ يقرر الدكتور محسن توفيق أنه بالنسبة لأغلبية الدول النامية فإن هذه التكنولوجيات الجديدة تمثل عبئاً اقتصادياً. فهي تدفع لكى تشتري آخر منتجات هذه التكنولوجيات، غير أنها غير معدة لاستيفاد منها، أو لتحقيق معادلة للتكلفة والعائد على الأكل. بل إنه يمكن القول أنه في مجال الأولويات في البلاد النامية، لا يبدو استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة واقعا في أعلى السلم، لأن هناك حاجات أخرى عاجلة ينبغي الاهتمام بها.

ولو نظرنا إلى مشكلة الفقر على المستوى العالمي، وله ولاشك صلة وثيقة بالقدرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات، فإنه تبرز أمامنا لوحة بالغة القاتمة.

فهناك الآن ٥,٨٥ بليون إنسان يعيشون في العالم، منهم حوالي ١٥% يعيشون في الدول المتقدمة. ومعنى ذلك أن حوالي ٨٥% من سكان العالم يعيشون في الدول النامية، والتي نجد فيها أعلى معدل للزيادة السكانية. والفجوة في الدخل بين المتقدمين والمتخلفين في هذه الحقبة التاريخية لم تكن بهذا الاتساع في كل التاريخ العالمي. وذلك ببساطة لأن ثمرات التصنيع والتقدم التكنولوجي لمدة قرنين من الزمان ظلت متركزة بقوة في أقاليم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والحوض الباسيفيكي. وفي المتوسط - كما تشير احصاءات البنك الدولي - فإنه في الدول المتقدمة يصل الدخل الفردي إلى ٢٥,٠٠٠ ألف دولار في الوقت الذي لايزيد دخل الفرد فيه عن ١,٠٠٠ دولار في البلاد النامية أي الفرق ٢٥ إلى واحد.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات ، فنجد الفجوة بالغة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ففي منتصف التسعينات تشير الاحصاءات إلى أن عدد أجهزة التلفزيون في الدول المتقدمة لكل مائة شخص كانت أربع أضعاف ما هو موجود في البلاد النامية، أما أجهزة الراديو فكانت ٦ أضعاف ما لدى البلاد النامية لكل ١٠٠٠ من السكان، وسبعة أضعاف الكتب المنشورة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، وإنشئ عشر ضعفا بالنسبة لخطوط التليفون لكل مائة شخص، و ١٤ ضعفا بالنسبة للمشتركين في خدمة التليفون المحمول.

وإذا نظرنا للاستخدام العالمي للإنترنت فنجد أن ١٠٨ مليون فقط من يستخدمون الشبكة من إجمالي عدد سكان العالم الذي يصل إلى ٥,٨٥ بليون نسمة. وفي عام ٢٠٠٢ قد يرتفع عدد سكان العالم إلى ٦ بليون فيقدر أن ٢٢٨ مليون شخص (حوالي ٣,٨%) سيستخدمون الإنترنت .

وفيما يتعلق بالمواقع على شبكة الإنترنت نجد أن ٨٢% من المواد باللغة الإنجليزية ، ٤% باللغة الألمانية ، ١,٦% باللغة اليابانية ، ١,٣% باللغة الفرنسية ، ١% باللغة الأسبانية. والباقي وهو ٩,٨% موزع بين باقي لغات العالم، وأغلبها لغات أوربية. وأغلب المتعاملين مع الإنترنت في العالم حاصلين على الأكل على شهادة جامعية، وأغلب المتعاملين معها مديرين من الدرجة الأولى، ومهنيين من كافة التخصصات، يعدون من بين الأغنياء في مجتمعاتهم.

ويتساءل محسن توفيق في نهاية هذا العرض الإحصائي هل الإنترنت الآن أو سيصبح في المستقبل القريب ولنقل عام ٢٠٠٢ ظاهرة كونية حقا ؟

آفاق المستقبل

بهذه التبره المتشككة يحاول د.توفيق لقيام نظرات سريعة على المستقبل. وفي تقديره أنه بالنظر إلى الفروق الجسيمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الدخل والتنمية البشرية وتطبيقات التكنولوجيات الحديثة لدى النخبة والجماهير، فإن هذه

التكنولوجيات ستفتح اقتصادات الدول المتقدمة الى الأمام، وسترفع معدلات نوعية الحياة في الدول الصناعية وبعض الدول المصنعة حديثا. ومعنى ذلك أن الدول النامية ستبطل ببطء الى مجال التهميش والعزلة ، مما يعرضها لمخاطر الاستبعاد ، لأنها غالبا ما تفتقر الى الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعلها قادرة على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة .

والمصالة تتعلق ايضا بالتوقيت ، بمعنى أنه حتى لو حاولت الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال ، فإنها ستلحق في الواقع بالماضي، لأن الدول المتقدمة ستكون غادرت مواقعها لآفاق تلم جديدة !

ومن شأن تطبيقات التكنولوجيات الجديدة أن تفكك عديدا من المؤسسات القديمة، وتتشق وظائف جديدة ، وتغير الصناعات القائمة ، مما من شأنه أن يبنى ثروات جديدة ويقضى في نفس الوقت على ثروات قائمة.

وسيدى ذلك كله - بفعل التحولات في الثروة والقوة - الى تغيرات اجتماعية بالغة العمق. ولأنك أن الشركات المتعددة الجنسيات ستكتسب قوة أكبر ، في نفس الوقت الذي ستأكل فيه السلطة التقليدية للحكومات.

فلسفة التاريخ

إذا قرأنا الاحصاءات المتنوعة السابقة بدقة ، قد يكون من المنطقي أن نتبنى نظرة متشائمة ليس فقط بالنسبة لاتساع نطاق تطبيقات التكنولوجيات الحديثة في الاتصال والمعلومات ، ولما بالنسبة لمستقبل العالم نفسه !

فما أبشع الصورة المتشائمة التي تصور العالم باعتبارها مكانا للقلّة الغنية المترفة، وفضاء أيضا لأغلبية سكان العالم الذي يرسلون في جحيم الفقر والمسغبة والفقر المعلوماتي والحرمان المعرفي الى أبد الأبدان !

ولكننا لا نعتقد في موضوعية هذه الصورة ، مهما أقيمت على ضوء الأرقام الصحيحة، والتي تقدم بصورة مجردة وباردة. لأن هذه الصورة محملة بحتمية لافكالك منها، مع أن الحتمية سقطت في العلم والمجتمع والتاريخ.

ولو راجعنا سجلات التاريخ الانساني، لأدركنا بدراسة تجارب مجتمعات مختلفة في النهوض القومي، أمثلة تكذب هذه الصورة المتشائمة وبطريقة قاطعة. ولنضرب مثالا بالصين. من كان يظن حين قام ماو تسي تونج باقامة الدولة الصينية الحديثة عام ١٩٤٩ أنها ستصبح بعد حوالي نصف قرن أكثر الاقطاب الدولية الآن قوة وانطلاقا في مجال التنمية البشرية التي تجاوزت معدلاتها ١٢% سنويا وهو رقم قياسي؟ الصين قبل الثورة كانت بلد المجاعات والفيضانات والتحلل الاجتماعي، لأنها كانت فضاء مباحا للدول الغربية الاستعمارية، التي حرصت على فرض الأفيون عليها، حتى لا تهض

أبدا ، فزعا من صحوه المارد الأصفر كما كانت توصف الصين في الكتابات الغربية
العنصرية ؟

وكيف نفسر الطفرة التي حققتها بنجاح مدهش بعض الدول الآسيوية التي شبيهت
بالنمور ، وحاولت الدول الغربية حصار انجازاتها الرائعة في مجال التنمية والتقدم
التكنولوجي؟ هل كانت الاحصاءات منذ عشرين عاما تفسر بأى نهضة من هذا القبيل ؟

وخلاصة ما نريد أن نركز عليه أننا - على عكس أنصار النظرة المتشائمة - نحن
نؤمن بفلسفة الطفرة، بشرط توافر الإرادة السياسية ، والنجاح في تعبئة موارد المجتمع
الاقتصادية والبشرية في ضوء رؤية استراتيجية بصيرة ، أجاد واضعوها من صنّاع
القرار قراءة المتغيرات العالمية، والتاريخ الاجتماعي الوطني في نفس الوقت.
ولنتذكر أن تعاوم العقل لا يقف أمامه سوى تفاؤل الإرادة .

العرب والتفاعلات الدولية

♦ القسم الأول ♦

العرب.. أزمة كوسوفا

مفاسد سوء تقدير الوضع العالى

أولاً : نمط التفكير العربي لا يساهم

على فهم العالم :

رغم ضعف الاهتمام الرسمي العربي بمسألة كوسوفا وتدخل حلف الأطلنطي عسكرياً في محاولة لوضع حد لها ، فقد حظى هذا الموضوع بمصاحبة واسعة في الجدل السياسي العربي العام.

ورغم أن تقسماً لا يستهان به من المثقفين والسياسيين العرب عبر عن نضج كاف من خلال التمييز بين الموقف من السياسة الأمريكية في قضايا أخرى وبين تحريكها في هذه القضية، فقد ظل الصوت الأعلى في كثير من الأحيان لأصحاب النهج الذي مازال خاضعاً للمسح تفكير شديد للجمود وينطوي على قدر لا بأس به من الخرافة السياسية.

فالعالم وفقاً لهذا النمط لا يعرف غير خير وشر مطلقين، انطلاقاً من نظرة ثنائية بسيطة كلتيه لتسم بها العقل البدائي لفترة طويلة قبل أن يدرك الإنسان أن العالم الذي هو موجود فيه معقد ومركب.

ويستحيل ، حسب هذا النمط من التفكير ، أن يتعد الخير والشر ، أو أن يكون كل منهما نسبياً. ولذلك يصعب فهم أن الولايات المتحدة يمكن أن تفعل خيراً ولو مرة واحدة طالما أنها تفعل شراً مرات. وترتيباً على هذا لا يمكن الوقوف معها وحلفائها في حلف الأطلنطي حتى إذا كانت ضرور الطرف الآخر واضحة طاغية

ولذلك لم يكن في إمكانهم أن يميزوا بين ما فعلته الولايات المتحدة في البلقان وبين سياسات أخرى لا يرضون عنها. فلا يرد في تفكيرهم إمكان أن تتفق مع أمريكا في موقف معين وتختلف معها في موقف آخر.

١ - من أزمة الخليج الثانية إلى أزمة كوسوفا :

ويتخطى هذا النمط من التفكير في أزمة كوسوفا بلقائاً عدة مثل الشرعية الدولية أو سيادة الدولة أو

الحل السلمي. ولكن هذه ألباب انفضاضة للغاية إلى حد أنها لا تُخفى منطق "عدو صدقي" وراء موقف الرفض أو الإدانة لعمليّة الأطلنطي. كما لم تفلح انتقادات أصحاب هذا الموقف ضد الرئيس اليوغوسلافي ميلوسيفيتش والدموع التي ذرفوها أحياناً على مسلمي كوسوفا في إخفاء هذا المنطق الذي ينطوي على تضحية بالبر - أي بشر - في سبيل ما يظنونهم تضالاً ضد الإمبريالية أو الهيمنة أو للعملة. وهي تعبيرات يستخدمها بعض العرب مترادفات برغم كل ما بينها من فروق موضوعية وزمنية.

وليس هذا المنطق جديداً في مضمونه بالنسبة إلى من هاجموا عمليّة الأطلنطي. فهو نفسه الذي تم الإنطلاق منه لتبرير رفض إستتكار ممارسات النظام الدموي في بغداد بدعوى أنه يهاضن السياسة الأمريكية، وأن أي انتقاد له يضعف مركزه في المعركة التي يخوضها. ولذلك ترتفع أصوات عالية عندما تضرب أمريكا العراق. ولكنها تختفي تماماً حين يقل صدام حسين العراقيين، أو تبحث عن مبررات له.

وإحدى المفارقات في هذا المنطق أن بعض أصحابه لم تزعمهم إستتاحة النظام العراقي لسيادة الكويت بمقدار ما أرفقهم إعتداء الأطلنطي على سيادة يوغوسلافيا. وليس هذا إلا نوعاً من الإزدواجية التي يلحونها في سلوك الغرب ، بينما هم يمارسونها بكثير مما يفعل غيرهم في العالم.

وربما يكون هذا الاستنتاج مبالغاً بدرجة أو بأخرى، شأنه شأن أي تعريد . ولكنه يظل معبراً عن طريقة التفكير السائدة لدى قطاع واسع من الحركات القومية واليسارية والإسلامية، وقطاع أقل نسبياً من التيارات الليبرالية. ويمكن أن نميز منهجياً بين توجيهين أساسيين في كل من هذه الحركات وللتيارات : أحدهما يستريح إلى موقف بسيط يقوم على ثنائية الخير والشر. والآخر يدرك ما في عالماً

بحيث ينسى من يسمعون أن التطهير العرقي في كوسوفا بدأ منذ نحو أواخر ١٩٩٧ ، وتساعد بشدة في الأسبوع السابق على قرار التكتل.

ولم يكن ممكنا ترويج مثل هذا الخطاب ذي الخلفية التلمرية إلا لأن الإعلام العربي كان مقصوراً بدرجات متفاوتة في نقل وقائع الاعتداءات المستمرة أو المنقطعة على أهل كوسوفا.

ولذلك نقف مقولة أن مشكلة هذا الإقليم هي من نوع مشاكل الأقليات ، التي ينبغي حلها بالتراضي ودون تدخل خارجي ، أي معنى. وهذه مقولة أخرى من المقولات التي عززت رفض عملية الأطلنطى. فهناك فرق نوعي بين مشكلة أقليات ومأساة إبادة جنس أو حتى تطهير عرقي، لأن بعض العرب اعترضوا على أن ما حدث في كوسوفا إبادة واقتفوا في ذلك مع الإسرائيليين الذين يحرصون على أن تظل "المحرقة" مستقطعة بآثرها رصيدا لهم وحدهم يبترون به الغرب.

كما وقف هؤلاء العرب على الخط نفسه مع ارنولد شارون الذي حذر من الترحيب بعملية الأطلنطى كي لا تكون إسرائيل ضحية قائمة لمثلها. وهذا هو ما فعله بعض العرب عندما حذروا من أن الضربة التالية ستكون لإيران أو للسودان، وأن الدور سيأتي على دول عربية أخرى.

ومن أطراف ما طرحه رافضو عملية الأطلنطى أنها تقضي على استحالة التعايش مستقبلا في كوسوفا ، وكلهم أيسوا من أهل هذه الدنيا ولم يسمعوا ولا شاهدوا ما حدث في الإقليم المنكوب.

ونلمح في ثلثيا هذه المتناقضات ، وغيرها ، خلا في منطق الحدا المطلق لأمريكا ، عندما يحاسب أصحابه ولشنت لأنها لا تفعل كل ما يريد لخدمتها وتحقيق مصالحها ، وكأنها مركز الخلافة الإسلامية وليست عاصمة الولايات المتحدة.

أما إدانة عملية الأطلنطى لأن هناك حالات أخرى لم يتدخل فيها اللطف ، فهي صحيحة. ولكنها تتلخص إحدى أهم حجج الإدانة الأخرى، وهي السيادة. كما أن حالة كوسوفا تعتبر أكثر مأساوية من غيرها بخلاف حالة رواندا ١٩٩٤. ولكن هذا يفرض علينا أن ندين عدم التدخل في رواندا. لا أن

الواسع من تعقيد وتركيب يجعلان المساحات الرمادية أوسع من البيضاء والسوداء ، ويجيز أن تجتمع أهداف إنسانية وإستراتيجية في العملية نفسها. وهذا هو أهم ما ميز عملية الأطلنطى في البلقان.

ومن الطبيعي أن أصحاب النهج الآخر إلى أيسوا على القدر نفسه من اختزال العالم في خسور وشر مطلقين. ولكن يبدو أن حرب البلقان أضلقت إلى هذا النهج جرعة إضافية من للتبسيط وبمقتضاها صار ممكنا تحويل شر واضح - كالذي تمثله إبادة أهل كوسوفا - إما إلى خير أو إلى مزيج من الخير والشر. ولا غرو في ذلك ، لأن كل من يتعرض لأذى من أمريكا لابد أن يكون فيه خير . وبغضلا عن ذلك ، صار أصحاب هذا للنهج التبسيطي أكثر اقتناعا بامتلاكهم نظريات شديدة العمق. وكيف لا ، وهم الذين كشفوا الأهداف الخفية للسياسة الأمريكية في البلقان ووصلوا إلى ما تمنح به من مؤامرات لا يدركها بسطاء الفكر الذين لا تقوى عقولهم على النفاذ إلى عسق المخططات الأمريكية للكونية المستمرة والمتجددة دوما.

وفي مجرى "التظهير" لمواجهة هذه المخططات الشريرة ، كان ضروريا أن تكثر المتناقضات التي يؤثر بعضها تلقا على مستقبل جزء من العقل العربي في قراءته لعالم يتحول عن طابعه البسيط الذي كان عليه في عصر الحرب الباردة ، عندما كان هناك معسكران واضحا متباينين .

وليس هنا مجال حصر هذه المتناقضات. غير أن قليلا من الأمثلة يظل ضروريا. فمن قائل إن أمريكا تمددت إفشال الحل السلمي لإستخراج يوغوسلافيا إلى حرب تتمر فيها قواتها العسكرية وتضعف خلالها موقف روسيا، إلى قائل إن هذه الحرب تخدم مصلحة يوغوسلافيا الصربية وتتيح لها فرصة فريدة للقضاء المبرم على ألبان كوسوفا.

ولا يوضح هؤلاء لماذا لم تترك واشنطن ميلوسيفيتش يكمل تهجير أهل كوسوفا إلى صمت دون حرب إذا كانت متواطئة معه. كما لم يكشف أولئك حجم القوة العسكرية اليوغوسلافية الذي تذرعت أمريكا بمحنة كوسوفا لضربها. فهذا نوع من الخطاب لا ينتشر إلا إعتمادا على التعمية والتجهيل،

نرفض التدخل في كوسوفا. لقد امتنعت أمريكا عن التدخل من منطقة في أكثر منطلق العالم تخلفا. وتدخلت في منطقة تقع في قلب العالم المتحضر. وهذا موقف إنشائي ينفي أن نرفضه، وأن نسمى إلى معيار موحد للتدخل الإنساني ضد الإبادة لا أن نقتف فعليا مع من يمارسون هذه الإبادة ، وهو ما سنعود إليه تفصيلا لطرح أفكار محددة عن دور عربي في صوغ مبدأ التدخل الإنساني.

٧- سوء التقدير بين الجهل والتعريف :

ونظرا لأن هذا النمط من التفكير ينتج موقفا سياسيا يصطدم مع مشاعر الرأي العام ويصعب الدفاع عنه ، لابد أن يكثر بتزييف وقائع الأزمة ، اعتمادا على انتشار الجهل أو ضعف المعرفة بالقضايا العامة لدى الجمهور العربي.

فإذا كان من ادالساو عملية حلف الأطلسي اعتبروها اعتداء على دولة مستقلة، كان لزاما طمس الحقائق التي تثبت أنها كانت ردا على اعتداء . ولذلك قيل إن المأساة لم تبدأ الا عقب عملية حلف الأطلسي، والتي تم تصويرها كما لو كانت هي العامل الأساسي وراء تهجير سكان كوسوفا.

وتم تجاهل أصل المشكلة التي تعود مقوماتها إلى العام ١٩٧٨ عندما أصدرت أكاديمية العلوم والفنون الصربية وثيقة تتضمن خططا لإلغاء الحكم الذاتي عن كوسوفا وتبناها قادة الحزب الشيوعي ومنهم سلوبودان ميلوشيفيتش وأخذوا في تنفيذها بإرسال آلاف الأفراد من الشرطة الصربية إلى الأقاليم وسلموا للصرب وإبناءا للجل الأسود الموجودين في المنطقة اسلحة لمقاومة السكان. ورد المسلمون بمظاهرات طالبت بالاستقلال عام ١٩٨١ واعتقل منهم الشرطاء وقتل حوالي عشرة أشخاص.

ومع بوانر نقتت الاتحاد اليوغوسلافي في عام ١٩٨٨ حاول الألبان أن يحققوا حكمهم الذاتي الذي كفه دستور ١٩٧٤، الا أن صربيا تمسكت بالأقاليم ورفضت وجودها بالوقعة حين حذف الرئيس الصربي حق الحكم الذاتي من الدستور ورفض الطوارئ فانفجر الوضع وقتل الشرطاء وقبض على المئات من المسلمين في عام ١٩٨٩.

وفي عام ١٩٩٠ أرسلت صربيا قوات مسلحة إلى داخل كوسوفا معززة بالطائرات والذبايلت و٢٠ ألفا من للشرطة. وأعقبت ذلك مظاهرات صاخبة في الأقاليم بعد استفتاء شعبي مؤيد للاستقلال بغالبية ساحقة. وصدر في العام نفسه الدستور الجديد لجمهورية صربيا وبموجبه تخضع كوسوفا رسميا لسلطات بلجراد وتم إلغاء حق التعليم بالألبانية في الأقاليم ولوقف الدعم عن الكتب المدرسية. وفي نيسان (أبريل) من العام نفسه جمعت رواتب المدرسين الألبان، وفي سبتمبر احتلت الشرطة المدارس فأغلقت حوالي ألف مدرسة ابتدائية و١١٥ مدرسة ثانوية و٢٠ كلية جامعية وحرم ٤٣٠ ألف الباني من التعليم و١١٨ ألف مدرس من وظائفهم. ولم يستسلم المسلمون الألبان فأبدعوا تعليمًا موازيا بعد أن قاطعوا للتعليم الصربي، وغامر الطلاب والأساتذة بالتدريس في هذه المدارس إما مجانيا أو برسوم رمزية ممولة من قبل من غادروا الأقاليم من الألبان وعندهم حوالي ٣٠٠ ألف شخص.

واستمر الأمر إلى أن انتخب الألبان الكاتب إبراهيم روغوف رئيسا للجمهورية عام ١٩٩٢ بعد اقلمة للتخابات تحديا للصرب.

ومع بداية حروب الاستقلال في كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة طبقت جمهورية الصرب حرب إبادة ضد المسلمين في البوسنة والهرسك وحرب تهجير تدريجية على مسلمي كوسوفا من خلال التضييق وفصل الموظفين وإحلال للصرب محل المسلمين في الأقاليم. وطرد خلال فترة خمس سنوات حوالي ربع مليون من مسلمي كوسوفا خارج بلادهم. إضافة إلى استمرار الاعتقالات لمجرد الشبهة. وفي عام ١٩٩١ ادلنت المحكمة الصربية ٦٨ مسلما بتهمة تبصل إلى ٨ سنوات بتهمة إقامة نظام بوليسي مواز للنظام الصربي في الأقاليم. وفي أغسطس عام ١٩٩٥ اتسمحت للحكومة الصربية من كرايينا أمام القوات الكرواتية فتفتق مئات الآلاف من صربيا إلى كوسوفا في خطة صربية استيطانية لتحديد التوازن السكاني .

وشهد عام ١٩٩٧ عددا من لحداث العنف من الجانبين والاعتقالات ، إذ هاجم الألبان عشرة مراكز

بشدة ، إذ تتبع السلطات الصربية الاسلوب الذى اتبعته فى البوسنة وهو تقديم الخمر للجنود قبل بدء العمليات العسكرية كي ينفذوا جميع ما يطلب منهم من الاعمال الوحشية. وفى غضون ذلك قالت المفوضية العليا للاجئين انه طرد أكثر من مائة الف البانى من ديارهم منذ بداية العام الحالى. وخلال الاسابيع الأخيرة فقط تم طرد ٦٠ ألفا خاصة من شمال ووسط كوسوفا).

والمؤلم أنه بعد هذا كله ، نجد من زعم أن تهجير اهل كوسوفا لم يبدأ الا بعد عملية حلف الاطلسي ، وأن كل من تم تهجيرهم قبل هذه العملية لم يتجاوز أربعة آلاف (الأهالي ١٦/١٩٩٩) .

٤- سمت مهين على المواثيق الروسية :

إذا كانت هناك بلطجة حقيقية فى أزمة كوسوفا فهى تلك التى مارسها روسيا بشكل منتظم منذ أن شجعت ميلوسيفيتش على تصدى المجتمع الدولى وفشال جهود الحل السلمى وامنته بالسلاح وخرقت الحقوق المفروضة على بلجراد ، وصولا الى دعم حرب إبادة مسلمي كوسوفا .

ومع ذلك ، فبدلا من انتقاد روسيا وقف بعض العرب معها ولخترلوا حرب البلقان فى مجرد محاولة أمريكية لإضعاف "النب" وكان قوته التى خارت منذ سنوات طويلة مازال فيها شئ يستحق شن حرب باهظة التكاليف تستنفذه. واستمر بعض العرب تمبير (الشرطى الدولى) الذى استخدمه المندوب الروسى لدى الأمم المتحدة عندما قال: من الذى فوض حلف الاطلسي للقيام بهمة الشرطى الدولى.

ويؤكد موقف هؤلاء استمرار الرهان الخامس على أى دولة تناوى السيادة الأمريكية بغض النظر عما إذا كانت لهذه المناوئة صلة بأى عدالة من أى نوع. لقد كان موقف روسيا تجاه مأساة كوسوفا، وقبلها إزاء كارثة البوسنة ، مناقضا تماما لما ينطوى عليه رهان بعض العرب عليها من أنها الدولة التى تتناصر للقضايا العادلة أو يؤدى نبوضها إلى نظام عالمى متعدد الاقطاب. وأكثر من ذلك ، فإن موقف روسيا تجاه كوسوفا والبوسنة ثم الشيشان يثير شكوكا

للشرطة الصربية واللاجئين الصرب. ولدين ١٧ ألبانيا بالسجن لمدد مجموعها ١٨٦ سنة. وتكفل الجيش الصربى بأسلحته الثقيلة ذلك العديد من المدن بعد حصارها فزح عشرات المئات من الأسر الى البانيا وغيرها .

وخلال خمس سنوات (٩٣-١٩٩٨) تم طرد أكثر من ربع مليون وتمجير نحو ١٧٠ قرية ووقع الآلاف قتلى وأكثر منهم جرحى، وتم إكتشاف عدة مقابر جماعية كان آخرها قبل الحرب فى بلدتى أوراهوفاس ورتشاك. ولم يكن فى إمكان مراقبى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى بحدهم الضئيل أن يغطوا أكثر من إثبات النذر اليسير الذى يروونه من المذابح وعمليات التهجير.

وعندما اضطر ميلوسيفيتش إلى التفاوض، كان واضحا أنه يريد كسب وقت يتم خلاله طرد أكبر عدد ممكن من أهل كوسوفا الألبان. ولذلك لم يكن هناك بديل عن التكفل العسكرية، خاصة وأن الهوس الصربى لم يذعن من قبل إلا للقوة التى أتاحت استقلال الجمهوريات التى انفصلت معادنا سلوفينيا التى تمثل حالة خاصة لعدم وجود صرب فيها. ولم يقبل ميلوسيفيتش اتفاقا من قبل إلا بالقوة التى قامت الولايات المتحدة بالدور الأساسى فيها.

ويكفى أن نلقى نظرة على ما نقلته وكالات الأنباء فى اليوم السابق للتدخل العسكرى الذى قام به حلف الاطلسي، وهو يوم ٢٣ مارس ١٩٩٩ ونشرته صحف اليوم الذى وقع فيه التدخل: (استمرت القوات الصربية فى إحكام قبضتها على أنحاء إقليم كوسوفا ، وقتلت ١١ شخصا على الأقل من مقاتلى جيش تحرير الكلايم، وبدأت فى هجوم يعتقد أنه منمن أخطر ما تقوم به هذه القوات لتنظيف للمناطق الشمالية من كوسوفا من سكانها الألبان. . وتضمن الهجوم توجه حوالى مائة دبابة جديدة الى شمال كوسوفا ووضع حوالى ٥٠ ألف جندي على حدود المنطقة الشمالية. وفى منطقة سرييتشا فى وسط الاقليم دخلت القوات الصربية خمس قرى فيها حوالى ١٢ ألف لاجئ فروا جميعا. وتخوف جماعات الاغاثة الولية من مذابح جديدة فى هذه القرى، خاصة وأن معظم الجنود الصرب يسكرون

في أفضلية النظام متعدد الأقطاب الذي كانت صورته السابقة على نظام القطبية الثنائية هي أسوأ ما عرفه العالم في العصر الحديث. كما كان عليه في الفترة بين الحربين العالميتين .

ولقد وقعت روسيا في صف عدوان متوحش ينطوي على إبادة ، وظلت تمرق أي حل سلمي عادل أو تدخل عسكري لإنقاذ ضحايا المذابح. ولتتهجت هذه السياسة الإنسانية بشكل منظم منذ العام ١٩٩٧ ، مما أدى إلى إصابة مجموعة الاتصال الدولية بشأن يوغوسلافيا بالشلل.

وحتى إجراء مناورات جوية لحلف الأطلسي فوق منطقة البلقان في يونيو ١٩٩٨ قول بلحاج من روسيا التي يراهن كثير من العرب عليها من أجل عالم أكثر عدالة، رغم أن هذه المناورات لم تكن أكثر من محاولة للضغط على بلجراد لمحب قواتها المتوحشة من كوسوفا ومع ذلك لاحتجت روسيا عليها وسحبت ممثلها لدى الحلف وزعت أنها تعرضت لخداع . وكان استمرار موسكو على عرقلة أي تحرك ضد ميلوسيفيتش هو العامل الذي اتاح له أن يواصل للتحدي ويقتل مئات الأبرياء ويرغم الآلاف على الفرار ، فضلاً عن تشيكت مقاتلي (جيش تحرير كوسوفا) بين الجبال والفيافي في أواخر العام ١٩٩٨ بعد سيطرة قواته على أهم معالمهم في مدينة (يوفكو).

وما زال المراهنون على روسيا غير قادرين على إدراك أن منطق (عدو عدوي صديقي) صار بدائياً لا يفيد في التعامل مع عالم معقد. كما لا يريدون الاعتراف بأن دولة مهزومة منوياً لا تقدر على خوض مواجهة حتى إذا لم تكن مظلمة ملياً. والقصي ما تستطيعه هو أن تتوحش على قلايم تابعة لها وتتركب مذابح بربرية كما فعلت في الشيشان.

وكان كل ما استطاعته روسيا هو مساعدة الصرب بالسلح وبعض المعلومات. بل تعرض قرار ارسال سفينة الاستطلاع (إيلان) إلى البحر المتوسط لإنقاذات من الغلاء الذين هم أكثر نفوذاً من المزايدين القوميين والشيوعيين. وقال مسيرجي ماركوفسكا مدير معهد الدراسات السياسية في موسكو

إنه من الأفضل لنفاق تكلفة ارسال السفينة في دفع رواتب البحارة.

والأهم من ذلك أنه في الوقت الذي يهيم بعض المتقنين العرب غراما في روسيا، يكن للنعم الأعظم من متقنيها كرها متزايداً للعرب. وهذا هو أبرز ما تضمنته مذكرات كلرين بروتيتس المستشار السابق لجريتشوف والعضو البارز لفترة طويلة في قسم الشؤون الدولية بمركية الحزب الشيوعي السوفييتي. في المذكرات ، التي نشرتها جريدة "الحياة اللندنية" في بداية ١٩٩٩.

وكان بروتيتس مستشارا الرئيس السوفييتي الأخير ميخائيل جورباتشوف في النصف الثاني من الثمانينات. ولكن الأهم من ذلك أنه كان نائباً لرئيس قسم الشؤون الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي لفترة طويلة، ومسئولاً عن ملف الشرق الأوسط في هذا القسم الذي كان منوطاً به ما يمكن أن نسميه الجانب غير الرسمي أو شبه الرسمي في السياسة الخارجية السوفييتية ، بما في ذلك إدارة العلاقة مع الأحزاب الشيوعية في العالم.

وأهم ما قاله المسؤول السوفييتي السابق على الإطلاق لا يتصل بالوقائع التي رواها عن لفترة وجوده في السلطة ، ولما برويت للمزاج العام السائد في روسيا الآن عن منطقنا. فهو يلاحظ أن هناك كرها متزايداً في أوساط قسم كبير من المتقنين الروس للعرب ، إلى حد أن تعبير العالم العربي اختفى من مفرداتك السياسية والصحفية في السنوات الأخيرة. ويشير لي أن الصحفيين الروس ، على سبيل المثال ، لا يصفون الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل بـ "المحتلة" عكس ما كان يحدث سابقاً. أما المعهد الذي تأسسه أخيراً في موسكو لبحث شؤون الشرق الأوسط فقد أطلق عليه "معهد إسرائيل والشرق الأوسط" . وهو يطلق على ذلك قتلاً: [إسرائيل أولاً ، ثم للشرق الأوسط].

وإذا كان هذا هو المزاج السائد في روسيا الآن ، يصعب فهم كيف يواصل كثير من المتقنين وغير قليل من اليساريين العرب لراهن عليها لمساعدتها على مواجهة ما يقال إنه هيمنة أمريكية.

العربية بنمط التفكير الذي سبق تحديد معالمه ، وان بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال .

فكان النظامان العراقي والليبي هما الأكثر تجسيدا لهذا النمط . ولذلك وفقا ضد عملية حلف الاطلسي في وضوح . وتوافرت لبناء عن تعاون بين نظامي صدام حسين وسلوبودان ميلوسيفيتش في بعض المجالات العسكرية ولكن لم تتوافر أدلة على هذا التعاون .

أما باقي الدول العربية فقد اتخذت مواقف إما اتسمت بالغموض أو مثلت ما لجأ اليه كثير من أصحاب نمط التفكير الاختزالي ، ولكن بصيغيات مخفية حرصا على العلاقات مع واشنطن ، فبدلا من الإدانة الواضحة للتدخل العسكري في البلقان ، لجأت هذه للنظم إلى الاعتراض على هذا التدخل في شكل غير مباشر عبر تأكيد ضرورة أن يكون أي تحرك من هذا النوع من خلال الأمم المتحدة وليس بواسطة حلف عسكري ، ويتفويض من مجلس الأمن بقرار شرعية دولية .

وحتى الدول العربية التي حرصت على تدعيم دورها إقليميا ودوليا ، وعلى رأسها مصر ، اتخذت هذا الموقف واكتفت به ونأت بنفسها عن أي دور في أزمة كانت هي الأكبر عالميا خلال العام ١٩٩٩ وفي حرب هي الأخيرة في القرن العشرين . وأدى هذا التوجه الانحساري ، الناجم عن الهولجس التي تحكم تفكيرنا في أي قضية تكون الولايات المتحدة طرفا فيها ، إلى إخلاء الساحة لإيران كي تتحدث باسم العالم الإسلامي وتقف فعليا في الصف نفسه مع للنظام المتوحش في بلجراد وضد مسلمي كوسوفا للمستضعفين .

وعبرت السياسة الإيرانية تجاه تلك الأزمة عن ضيق الأفق الذي يجعل الإنسان أسير نزعة انتقامية ثأرية عاصفة تحركه فلا يجد منها فكاكا مهما تغيرت الظروف . وكسرت إيران بذلك موقفها ازاء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ، علما لم تجد فيه أي خطر على الإسلام الذي ترفع رايته وتخيّل في كل شيء خطرا عليه . وبرر قانتها ذلك الموقف بأن الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر ، بينما الاتحاد السوفيتي شيطان أصغر . وهذا عذر أليق من ذنب ،

وهذا رهان مستمر منذ انتهاء النظام العالمي ثنائي القطبية وانهيار الاتحاد السوفيتي ، ومقتصر بتطلع إلى عصر فترة انفراد الولايات المتحدة بالقمّة العالمية . ورغم أن هذا الأمل أخذ يضعف نسبيا مع الوقت ، إلا أنه ظل قائما أو قابلا للتجدد لدى دولر وأوساط عربية لا يستهان بها . فالمرأهون على روسيا يظنون أن ما تعانيه من ضعف هو من النوع البنيوي ، الذي يحتاج إلى وقت طويل لتجاوزة .

ولكن المشكلة تمتد إلى أنه لم يعد جائزا الرهان على روسيا بافتراض أن في إمكانها استعادة قوتها . وهذا هو الدرس الأهم في مذكرات بروتيتش ، التي تفيد إلى أي مدى تغيرت النظرة في موسكو إلى العرب ، وكذلك إلى إسرائيل . فهو يقدم ما يشبه نقدا ذاتيا لما أسماه [انزلا عن إسرائيل التي هي أحد الأطراف الفاعلة على مسرح الشرق الأوسط ، مما أمن للولايات المتحدة احتكار العلاقات معها وحرمتها من بسط النفوذ السوفيتي على مجمل فضاء النزاع] في المنطقة . وعندما يصدر هذا القول عن رجل أقل ما يقال عنه إنه كان متعلقا مع العرب ، فهذا يعني حدوث تغير كبير في المزاج السياسي العام في موسكو تجاه العرب وإسرائيل . وإذا صحت تلك ، فهو يعني أننا نحتاج إلى جهد كبير في التعامل مع الوضع الداخلي في روسيا .

وإذا كنا مستعدين لمثل هذا الجهد ، فلنبذله في حوار مع المجتمع الأمريكي فيكون مردوده - إذا نجحنا فيه - أكبر بما لا يقاس أو بحجم الفرق بين قوة الولايات المتحدة وضعف روسيا . فالمناطق البسيطة يفضي بأن تستمر حيث يكون احتمال الربح أعلى ، وأن تمتنع حين تكون الخسارة لكيدة . والحال أن أي جهد نبذله لاستعادة التحالف الروسي مع قضائنا هو جهد ضائع بالنظر إلى ما صارت عليه موسكو من ضعف .

٤- الدول العربية تترك المساحة لغيرها :

لننا أن الاهتمام العربي للرسمي بأزمة كوسوفا كان ضعيفا . ويمود أحد أهم أسباب هذا الضعف ، أن لم يكن السبب الأهم ، إلى تأثير معظم نظم الحكم

فضلا عن أنه لا يستند إلى أى أصل إسلامي. فالشيطان يعتبر شيطاناً بسبب أفعاله المستمرة والمتكررة. أما البشر فينبغي أن يرتكب فعلاً شيطانياً، فيحاسب عليه. ولكن ليس على غيره. فإذا قُتل عملاً طيباً وحُسب له.

ولذلك كان طبيعياً أن يفتد المسلمون في أنحاء العالم الثقة في الثورة الإيرانية التي وعدت بأن تقف مع المستضعفين ضد أهل الاستكبار. فقد وقعت فطيد في صف الاستكبار السوفيتي الذي كان. وهما هي أدارت ظهرها مرة أخرى لمستضعفين مسلمين، بل ودعمت من يساعدون على قتلهم وتهجيرهم عندما أيدت الدور الروسي في البلقان.

وعندما تمسلى دولة لنفسها الحق في "تحرير" المسلمين في أنحاء الأرض ليواجهوا التحديثات المفروضة عليهم، ثم تنكص عن الوعود مع بعضهم في أكبر هذه التحديثات فأطابت كونه يتنطق بوجودهم أصلاً، لا بد أن تنسقط شعاراتها.

وهكذا سقط شعار "تصدير الثورة" فعلياً قبل أن تتخلى عنه إيران رسمياً. فكيف ينشق الناس في صدقية من يتركون أنفسهم نهياً للثأر والانتقام إلى حد يذهب بالحق والبصر والبصيرة فلا يرون فيما يحدث حولهم إلا ما تملأه عليهم نزعة المصداق للولايات المتحدة. فلم يزعم حكام إيران إبادة إخوانهم في كوسوفا بقدر ما أرلهم "اعتداء" حلف الأطلس على سيادة الدولة اليوغوسلافية.

ولم يكتفوا ، وهم الذين يعتبرون أنفسهم حملة الإسلام ، باتخاذ هذا الموقف ، وإنما استفادوا بدهم لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وحاولوا توجيه عمل مجموعة الاتصال التابعة للمنظمة في اتجاه موقفهم بدرجة أو بأخرى واستطوا انسحاب الدول العربية واكتفاتها بدور المتفرج.

وظهر ذلك خلال زيارة وفد المجموعة برئاسة وزير خارجية إيران خرازي إلى موسكو في أول أبريل عام ١٩٩٩ للتباحث حول تسوية سلمية لأزمة كوسوفا. وهكذا تم اختزال حرب إبادة وحشية إلى أزمة يمكن التباحث فيها، وفي عقر دار الدولة التي قدمت الدعم السياسي والمعنوي والعسكري والنفطى لمجرمي الحرب اليوغوسلاف.

والأهم من ذلك أن السيد خرازي تعامل ، خلال تلك الزيارة ، مع المسؤولين الروس كما لو كانوا دعاة سلام حقاً وأبصروا شركاء في إبادة مسلمي كوسوفا. ولم يجد ما يشينه في الموقف في مؤتمر صحفي إلى جوار وزير خارجية روسيا أيفانوف ، وهو أحد أصدقاء سلوبودان ميلوسيفيتش القرينين.

والأعجب من كل شيء أن يقول أيفانوف إن وفد المؤتمر الإسلامي (عبر عن تقديره لدور روسيا في السعي إلى حل للأزمة. ونحن نعتز بهذا التقدير ونعد بمواصلة العمل مع البلدان الإسلامية في مختلف المجالات) ! والواضح أن الوزير الروسي لم يبالغ. فهذا هو ما سمعه من نظيره الإيراني الذي تلقى خلال المؤتمر الصحافي على ما قاله وأكد أهمية دور روسيا !

فهل كان خرازي مفوضاً من دول المؤتمر الإسلامي جميعها في تقديم هذا الدعم لشركاء في إبادة مسلمين في كوسوفا ؟ بأي حق يحمل منظمة بكملها تبعات هذا الموقف ؟

إن السيد خرازي حر في أن يتخذ أى موقف يراه هو وغيره من حكام إيران محتلين ومتشددين ومن كل صنف. ولكن ليس من حقه أن يفرض هذا الموقف على منظمة المؤتمر الإسلامي، وإلا صار ذلك دليلاً على صحة تقدير من يعارضون الانفتاح العربي على إيران. فتستند معارضة هذا الانفتاح على أن إيران لم تتغير في الجوهر وإنما في الشكل، وأن التيار الاصلاحي المحتل لا يختلف في العمق عن الآخر المحافظ المتشدد ، فضلاً عن أن ميزان القوى مختل هيكلية لمصلحة الأخير.

ولكن هذا تقديراً مبالغاً فيه . هناك تغير ملموس حدث في داخل إيران وفي سياستها الخارجية. ولكنه لم يصل إلى موقفا تجاه الولايات المتحدة ، ولا إزاء القضايا التي تكون القوة الدولية الأعظم طرفاً مباشراً فيها. وهذا يقل بدرجة لا بأس بها من أهمية التغيير الذي حدث .

وعندما ينطق الأمر بالولايات المتحدة ، يبدو المسؤولون الإيرانيون نسخة واحدة بفعل الأثر الطاعى لنزعة الانتقام من الشيطان بكل الوسائل ، حتى إذا كان من بينها مناقضة مبادئ الدولة المعلنة

ميلوسيفيتش في إعادة إيداء وتهجير أهمل كوسوفا
سيشجعه على شن اعتداءات أخرى وخرق اتفاقات
اضطر لقبولها طالما أن أحدا لا يستطيع لجمه. كما
أن تهجير ألبان كوسوفا إلى مقدونيا والجبل الأسود
والبانيا يضاعف المشاكل الداخلية فيها.

فالهدف الإستراتيجي لعملية الأطلنطى حقق
مصلحة أوروبية أكثر منها أمريكية ، لأن منطقة
العمليات لا تحتوى على بترول أو موارد للسيطرة
عليها. كما تحملت الولايات المتحدة الجزء الأكبر من
فاتورة الحرب ، بعكس الحال فى حرب الخليج
الثانية.

ولكن استقرار أوروبا مصلحة أمريكية من
الدرجة الأولى، لأنها هي الشريك الإقتصادي الأهم.
ورغم ازدياد أهمية آسيا أخيراً، مازالت الاستثمارات
الأمريكية فى أوروبا تبلغ ثلاثة أمثال الاستثمارات
فى آسيا . كما أن استثمارات أوروبا فى أمريكا تزيد
أربعة أمثال ما هي عليه فى آسيا.

١ - «مفراج الدوافع الاستراتيجية والإنسانية :

فالعلاقات الدولية تقوم فى الأساس على المصالح.
ولكن هذه المصالح ليست كلها مادية، لأن بعضها
أخلاقي وقيمي. فانتشار مبادئ معينة يمكن أن يحقق
مصلحة لدولة. كما أن الحفاظ على قدر معين من
المصداقية هو نوع من المصالح الأخلاقية. ولذلك
يجوز أن تجتمع مصلحة استراتيجية للولايات فى
منطقة البلقان مع سعيها إلى منع إعادة مسلمى
كوسوفا الألبان. وفى هذه الحالة يكون تدخلها
عسكرياً على رأس عملية طف الأطلنطى تدخلا
إستراتيجياً مصححاً وإنسانياً فى الوقت نفسه.

وحدث هذا التلاقي لأن نجاح ميلوسيفيتش فى
إيداء مسلمى كوسوفا كان كفولاً يتهديد استقرار
أوروبا كلها لمبنيين : أولهما أن نجاحه يشجع
القوميين الصرب للمهوسين على مزيد من
الاعتداءات على جيرانهم طالما أن أحدا لا يتصدى
لجرائمهم. وثانيهما أن المهجرين الألبان المسلمين
كانوا يمثلون عنصر تهجير لمقدونيا والجبل الأسود
إذا بقوا فيهما.

وأهداف الثورة التى كانت. فالميل للثأرى عندما يحد
يقود إلى عصى سياسى يحول دون رؤية الواقع كما
حدث فى البلقان عموماً ، وفى كوسوفا خصوصاً ،
وبالذات واقع اللور الروسى الذى أيد الأيرانيون.
فأى تقدير ذلك الذى قدمه خرازى، باسم المسلمين
الذين لم يرضوه ، لثور التأييد والدعم للكاملين
لحرب إبادة ضد إخوانهم فى كوسوفا ؟
والمهم أن هذا دوراً ليس جديداً ولا طارفاً كسى
نلتهم السيد خرازى عذراً بالجهل أو حداثة الوضع.
فهو دور مستمر منذ مأساة البوسنة ومتواتر منذ بدء
تهجير وقهر مسلمى كوسوفا ومتصاعد وصولاً إلى
مذابح الشيشان التى ستمالغ أبداها فى «التقرير
الاستراتيجى العربى» للعام ٢٠٠٠ .

ثانياً : المصالح الاستراتيجية لا تستبعد

الدوافع الإنسانية:

أعلنت عملية الأطلنطى فى البلقان بعضاً من
أسوأ المجازلات العربية التقليدية للظهور فى سياق
تحليل أهداف هذه العملية. وكثر الحديث عن أنها
تخدم المصالح الأمريكية. وهذا أمر بدوى لا يحتاج
إلى تأكيد ، لأن أحداً لا يعمل ضد مصلحته.

ولكن خصوصية مأساة كوسوفا فرضت أن تلتقى
المصالح الاستراتيجية الأمريكية مع الدوافع الإنسانية
التي تتطوى بدورها على مصلحة ذات طابع
أخلاقي. وربما لا يعرف بعض من تحدثوا فى هذا
الموضوع أن مصالح الدول ليست كلها مادية وأن
فيها جوانب معنوية وقيمة وأخلاقية أيضاً. وتدخل
فى هذا الإطار المصداقية وصورة الدولة على سبيل
المثال. والأكيد أن تدخلا لإقناذ مسلمين يتعرضون
للإبادة وحماية حقوق بشر مستضعفين يمثل مصلحة
أمريكية من هذا المنظور، مهما يحق هذا إنسانياً
وينطوى على انتصار للبشرية عموماً.

كما أنه ينسجم مع الهدف الإستراتيجى الأمريكى،
الذى ينطوى على مصلحة لأوروبا فى المقام الأول،
فى السعى إلى وضع حد للقلاقل المترتبة على
الهولم القومى الصربى. لقد كان واضحاً أن نجاح

وإذ ان التفت مصلحة أمريكا في الحفاظ على الاستقرار في أوروبا مع حماية أهل كوسوفا وإقناعهم من الإبادة وإعادتهم إلى الأقاليم المنكوبة.

ومما يؤثر الإستغراب أن يكون إدراك ذلك صعبا إلى الحد الذي دفع بعض العرب إلى الوقوف فطليا مع عملية إبادة وحشية لبشر لا حول لهم ولا قوة. فلا يعني التضامن مواقف مستقيم ضد بربرية ميلوسيفيتش ورجاله المجرمين تسليد السياسة الأمريكية في كل مكان وزمان. والإقرار بأن هناك جانبا إيجابيا في عملية حلف الأطلسي ليس غريبا من منظور موضوعي يميز بين الصواب والخطأ .

وليس هناك دولة ، مثلا لا يوجد إنسان ، على حق دائما أو على باطل في كل وقت. وإذا كان هناك باطل أو خطأ أكد فهو في الأحكام المطلقة الجامعة للمناعة التي يتسم بها النهج الراديكالي الأسترالي الذي حكم مواقف بعض العرب تجاه حرب البلقان.

ولأن هذا النهج هو بطابعه تبسطي ، يستعصي عليه أن تجتمع دوافع إستراتيجية وإسلافية في عمل واحد. ولذلك قال أصحابه أن الأمريكيين لم يتدخلوا في البلقان إلا لتحقيق مصالحهم. وهم يحون بذلك أن المصلحة الأمريكية لايجوز أن تجتمع مع إقلا أهل كوسوفا في سياق واحد.

وإذا تأملنا هذه المقولة، لنلاحظ أنها تضفي على المصلحة دلالة سيئة بالضرورة . وهذا تبسيط شديد لمفهوم المصلحة. فهناك مصالح مشروعة هي الأساس في حياة البشر وعملهم وتلقفهم. ولكن النهج الراديكالي يرادف بين المصلحة وبين العمل غير المشروع أو الأثنية أو الإستغلال. ولذلك يسود هذا النهج في الفكر الاشتراكي والفكر القومي. كما امتد إلى قطاع من الفكر الإسلامي الذي أسلم قياده إلى الفكر القومي وقبل موقع للتبعية له وسار أصحابه وراء القوميين يهتفون ضد الغرب بمناسبة وبغير مناسبة

غير أن التحرر من هذا المعداد ، يتيح إدراك الأهمية الخاصة كحالة كوسوفا تحسيرا عن هذا المبدأ مقارنة بثلاث حالات حدث فيها تدخل امريكي خلال العقد الأخير في القرن العشرين.

فكان للتدخل لتحرير الكويت ٩٠-١٩٩١ مدفوعا في المقام الأول بالتهديد الذي مثله النظام العراقي لتدفق النفط من الخليج ، الذي تضطى منابعه نحو ٢٠% من الواردات النفطية الأمريكية و ٤٠% من الواردات الأوروبية و ٧٠% من واردات اليابان.

لما للتدخل في هايتي ٩٤-١٩٩٦ ، في اعقاب الانقلاب العسكري على أول رئيس منتخب في انتخابات حرة ، فقد ارتبط بمصلحة أمريكية في تحقيقه استقرارا يطلبه البناء الاقتصادي للحد من هجرة سكان هايتي المتزايدة إلى الولايات المتحدة.

ورغم أن التدخل في الصومال ٩٢-١٩٩٤ أملت فيه اعتبارات انسانية لكثير منها إستراتيجية ، إلا أنه لم يحقق نتائجه وانسحبت للقوات الأمريكية دون أن تتمكن من وضع حد أسطورة زعماء الميليشيات .

ولذلك تتحذر حالة كوسوفا هي الأولى التي فيها توافر عامل انساني دفع إلى تدخل حق الهدف من ورائه وخاصة فيما يتعلق بهذا العامل. والاكيد أن انجازا كبيرا تحقق أيضا على صعيد الدوافع الاستراتيجية للتدخل في البلقان. وكان واضحا في نهاية العام أن الهدف الأهم ، وهو ردع ميلوسيفيتش عن إثارة فلال أخرى، قد تحقق بالفعل.

وأيا كان الأمر ، كانت أزمة كوسوفا نموذجا للأزمات التي تستدعي تدخلاتها على نحو يقتضي تحديلا في ميثاق الأمم المتحدة سنود إليه لاحقا في هذا القسم من التقرير.

وإذا كان بعض العرب لم يروا أي عامل انساني في عملية حلف الأطلسي، فقد أثر حضوره ووضوحه في أوروبا بصفة خاصة على ردود الفعل تجاه هذه العملية. فكان من الصعب على معظم أنصار السلام والبيئة والمعادين للحروب أن يتقنوا ضدها. ولذلك لم تكن مصادفة أن هذه هي المرة الأولى التي لا يهدى أنصار السلام والبيئة اعتراضا على حرب بهذا الحجم رغم عدم استنادها على شرعية دولية ، وهم الذين وقف كثير منهم ضد حرب تحرير الكويت رغم أنها ظفرت بهذه الشرعية بل ويشكل.

وفوق ذلك ، فإن لكثرة قادة أوروبا تأييدا لمعاملة الأطلسي هم الذين كانوا يتظاهرون ضد حرب فيتنام

ويحرقون الأعلام الأمريكية. خذ مثلاً المستشار الألماني شرودر الذي كان يسارياً راديكالياً في شبابه الباكر ، ووزير دفاعه رولف شارينج الذى سبق فصله من حزبه بسبب تحريضه العدائى ضد القوات المسلحة ، ووزير خارجيته يوشكا فيشر الذى كان أحد أبرز دعاة السلام والبيئة.

وقد أوضح هذا الأخير المنطق وراء تأييده للتسلم لعملية الأطلسي على النحو التالى: إذا واجهت وضعاً مماثلاً مثل هذا الذى فى كوسوفا لابد أن تسأل نفسك : هل فعلت كل ما ينبغي عمله لتجنب الحرب ؟ وإضافاً أنه سأل نفسه فوجد الإجابة بالإيجاب .

وأكثر من ذلك ، إنطوى خطاب هؤلاء وأمثالهم الأوروبيون على حماس لتسوى لعملية الأطلسي وعلى إدانة أشد لمجرمى الحرب اليوجوسلافى مقارنة بالخطاب الأمريكى. فقد أدركوا ما حدث فى كوسوفا باعتباره نوعاً من حرب الإبادة وليس فقط التطهير العرقي.

ونجد مثل هذا التغيير فى الولايات المتحدة نفسها. ومن يتابع الجدل الذى دار هناك يعرف أن أبرز من عارضوا التدخل فى فيتنام دعموا التدخل فى كوسوفا، وأن بعض من أيدوا الحرب الاستعمارية فى آسيا هم الذين شككوا فى جدوى الحرب "الإنسانية" فى أوروبا.

وكان لهذا الاعتبار الإنسانى تأثير استراتيجى مهم لأنه حال دون تحول الخلافات المحددة داخل حلف الأطلسي على عملية فى البلقان إلى صراع يهدد تماسكه. ولذلك توأف ما يشبه إجماعاً على أن للحد الأدنى لنجاح العملية هو قبول ميلوسيفيتش سحب قواته وإعادة المهجرين من كوسوفا. لمّا إضعاف قدراته العسكرية فلم يكن بعيد كثيراً ، بل وحتى لا يخفف الأعباء الجديدة التى كلفت مستقرض نفسها على الحلف إذا أدى فشل العملية إلى توسع نطاق الحرب فى البلقان. فى هذه الحالة كان لازماً على "الناتو" أن يتورط أكثر ويتدخل بريا فى ظروف أشد صعبة مما كانت عليه فى كوسوفا .

وإذا كان بعض الحرب لم يقتروا العامل الإنسانى فى حرب البلقان ، فقد وصل بعضهم إلى أبعد مدى

فى تخيل الأهداف الأمريكية الخفية من وراء ضرب يوغوسلافيا. وكان أقصى ما بلغه هذا الخيال هو تصور الدولة التالية التى ستعرض للضرب عندما تفرغ أمريكا من يوغوسلافيا، كما لو كان هناك "طابور" من الدول فى انتظار "البطلة" الأمريكية. وكان أحد أهم بواعث هذه "النظرية" أن عملية الأطلسي أربكت مقولة تم الترويج لها بشكل متكرر، وهى أن الولايات المتحدة لا تضرب غير العرب والمسلمين. فجاءت العملية تحدياً لهذه المقولة ومنهج أصحابها والمنطق الذى يكمن وراءها. ومن هنا كان سعى بعضهم إلى إثارة موضوع الضريبة التالية وتأكيد أنها ستكون ضد عرب أو مسلمين ، بحيث يبدو كما لو أن ضرب يوغوسلافيا استثناء من القاعدة ومحاولة لذر الرماد فى العيون .

٢ - الخلاف الأمريكى على عملية حلف الأطلسي يؤكد أهمية العامل الإنسانى:

لم يهتم من أدانوا عملية حلف الأطلسي بالخلاف الذى حدث حولها فى داخل الإدارة الأمريكية ، لأنه لا ينسجم مع موقفهم ويضعفه إلى حد كبير. فيضغ هذا الخلاف علامة استفهام كبيرة أمام القول إن هذه العملية تدبر عن هيمنة أمريكية مقبنة ، وإن هدفها الأول هو تأكيد سيطرة الولايات المتحدة على العالم، ولا علاقة لها بإنقاذ بشر يتعرضون لحرب إبادة وحشية.

فهذا حكم يفترض أن تكون مؤسسات صنع القرار فى الدولة العظمى الأولى موحدة فى مسيحتها إلى تأكيد الهيمنة على العالم ، فى إطار إستراتيجية متفق عليها لا تترك مجالاً لخلاف على قرار فائق الأهمية من نوع استخدام القوة العسكرية.

ولكن من سارعوا من العرب إلى إصدار حكمهم بإدانة التدخل العسكرى ضد حكومة بلجراد لم يسألوا عن كيفية اتخاذ قرار هذا التدخل فى واشنطن. فهناك اعتقاد سائد موروث من مرحلة الراديكالية الثورية فى العالم العربى بأن صنع القرار فى الولايات المتحدة لا صلة له بأى اعتبارات إنسانية. وكان هذا صحيحاً فى مرحلة الحرب الباردة بصفة خاصة

وسنعود إليه لاحقاً. ولكن ترتب عليه شيوع النظر إلى قرارات السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها من صنع قوى شريرة لا يبعد المسئولون في واشنطن أن يكونوا أدوات لديها.

ولما كان الأمر ، فالواضح أن إحدى مشكلات نمط التفكير الموروث من عصر الراديكالية الثورية هي نزع انتمائية السياسة كلياً. فهناك قوى غربية شديدة معادية لنا بالمطلق تتأمر علينا أو تخطط لسحقنا عبر فرض هيمنتها علينا. وبعد أن كانت الهيمنة التي تخالفها، وفقاً لهذا النمط من التفكير ، اقتصادية بالأساس صارت ثقافية أيضاً ثم شملت كل شيء .

وإذا كان هذا قد حدث عندما تدخلت أمريكا ضمن تحالف دولي واسع شمل العالم كله تقريباً وقرارات لجمعية من مجلس الأمن ، فما بالنا إذا جاء التدخل غربياً فقط وعبر حلف عسكري مكروه بشدة في الخطاب الراديكالي العربي ، وبقيادة الولايات المتحدة التي ورث هذا الخطاب الوصف الأيراني لها (الشيطان الأكبر).

وهكذا ارتفع هذا الخطاب رفضاً ما يعتبره اعتداء على دولة ذات سيادة ، حتى إذا كانت هذه دولة لا تقل وحشية عن ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية والحرق "الصلامية" ، وحتى إذا كانت قد رفضت أي حل سلمي وصعدت إلى أطالة المفاوضات إلى أن تستكمل تهجير ألبان كوسوفا المسلمين تدريجياً عبر خطة محددة .

غير أن كل هذا ليس مهماً ، ولا هو جزء أساسي في الصورة التي رسمها بعض العرب لأزمة كوسوفا. فليس القتل والاعتصاب والتهجير إلا رتوشاً في صورة تركز على الهيمنة الأمريكية. لم ير هؤلاء العرب المكتظة بلاجئين يملأهم الرعب يتجهلون إلى الله أن ينقذهم من متوحش الصرب الذين يطاردونهم. لم يروا شيوخاً خائري القوى يتألمون وأطفالاً يتكئون وبشراً يملأون هاربين من جحيم لم يجد البعض ما يمنعهم من أن يعملوا غارات حلف الاطمانى المسئولية عنه ، في تزييف صريح لواقع يمر فيها العالم كله ، وليس لتاريخ مضى واعتاد بعضنا تزييره. لم يروا صور الجثث

التي اشعل المتوحشون النار فيها امماناً في الانتقام ووقفوا يركضون إلى جوارها.

وإذا كان هذا كله ليس جزءاً من الصورة ، فبلا عجب إذا صارت كيفية اتخاذ قرار التدخل العسكري خارج الاهتمام. فلا يهتم بمثل هذا الموضوع إلا من كان مدركاً أو مستعداً للقرار بأن أحداً لا يمتلك الحقيقة التي ينبغي البحث عنها بحقل مفتوح. أما إذا كنت موقناً بأن الحقيقة مكتملة لديك ، وقد تجسدت في نظرة لا ترى في الولايات المتحدة والغرب كله إلا شراً مطلقاً ، فلا يهم أن تعرف ما حدث وكيف صدر القرار بعد خلاف على التدخل العسكري استمر حتى اللحظة الأخيرة بين وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي ساندو بيرجر ومعه معظم القادة العسكريين الولايات المتحدة.

ولم يكن هذا الخلاف جديداً ولا طارئاً ، لأنه يعود إلى منتصف العام ١٩٩٨. وكان موقف أولبرايت التي طالبت منذ ذلك الوقت بالاعداد للتدخل هو الأضعف إلى أن وقعت مذبحه قرية راشا التي راح ضحيتها ٥٥ من أهل كوسوفا في مطلع العام ١٩٩٩ . وعندئذ بدأ الرئيس كلينتون يغير تفكيره باتجاه عدم استبعاد الخيار العسكري ، رغم استمرار تحفظ كبار قادة الجيش الذين أكدوا أن القصف الجوي لن يحقق نتائج حاسمة.

كما أبدوا قلقاً من فقدان رؤية أمريكية أو دولية بعيدة المدى لمنطقة البلقان. بل وكان بعضهم متشككاً في وجود مصالح قومية أمريكية قويسة في هذه المنطقة إلى حد يفرض المخاطرة بإطلاق مواجهة عسكرية. وحذروا من أن عدم فاعلية القصف الجوي قد يفرض تورطاً برياً غير مرغوبة عواقبه في منطقة شديدة الاضطراب. وكان على رأس هؤلاء رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية الجنرال هنري شيلتون.

كانت أولبرايت وحدها تقريباً ، ومعها بعض أركان وزارة الخارجية ، التي تنفع باتجاه الخيار العسكري مستندة على أن مصالح الولايات المتحدة في أوروبا هي الأهم بالنسبة لها في العالم الآن ، وإن استمرار الاضطراب في منطقة البلقان سيؤوض

استقرار القارة برمتها ويعرض المصالح الأمريكية للخطر ويشجع على ظهور هتار جديد يهدد العالم بأسره.

وطرحت وزيرة خارجية الولايات المتحدة فى هذا السياق رؤية قديمة على (نظرية الدومينو) موداما أن التماسك مع جرائم ميلوسيفيتش فى كوسوفا سيضعه على تهديد مناطق أخرى بدءا بجمهورية الجبل الأسود وعلى إعادة فتح ملفات امكان غلقها بصعوبة ، وبما فيها ملف البوسنة والهرسك.

ومع ذلك تعرضت اوابرايت الى هجوم من بعض معارضى موقفه فى الاعلام الأمريكى والذين اخذوا على كليتوت انه ارتدى حلة من حياكة وزيرة خارجيته ، وأقيل انها ضحية القلب امام سياسات التهجير بسبب خبرة عائلتها المينة فى هذا المجال فى تشيكوسلوفاكيا خلال الحرب العالمية الثانية. وهذا نقد ينطلق من موقف لا انساني لا يحفل بحذابات البشر المقهورين. ولكنه يمثل موقف العرب الذين لم تحرك مأساة كوسوفا مشاعرهم بقدر ما استحضرت لديهم شعارات عصر ثورى مضى وكان لكثير لسانية من أنصاره فى موقفهم تجاه أزمة البلقان.

ولم يقبل القادة العسكريون الأمريكيون الخيار السكرى الا بعد أن انحاز كليتوتون الى وزيرة خارجيته عقب سحب ميلوسيفيتش موقفه الأولية على اتفاق رامبويه ، وثبت انه لا أمل فى حل سلمى بعد أن صعدت السلطات الصربية أعمال التهجير من كوسوفا خلال الاسبوع الثالث من شهر مارس ١٩٩٩ ، كما سبقت الإشارة ، الأمر الذى اعطى مؤشرا بالغ الخطورة لدع كليتوتون الى اتخاذ قرار التدخل العسكرى.

ومغزى الخلاف داخل الإدارة الأمريكية على هذا النحو هو أن قرار التدخل لم يكن جاهزا ينتظر ذريعتيه ، عكس ما أكدته رلفضو عملية حلف الاطلنطى . ويعنى ذلك أن انقاذ البان كوسوفا المسلمين ليس مجرد ذريعة للتدخل ، الذى لا يجوز اعتباره - والحال هكذا - جزءا من خطة جهنمية تفرض الولايات المتحدة بمقتضاها هيمنة بغضنة على العالم.

ومما تجدر ملاحظته ايضا أن الضغط من اجل التدخل جاء من وزارة الخارجية لا وزارة الدفاع ، ومن الدبلوماسيين وليس من العسكريين. ولو كانت هناك خطة هيمنة حقا لما نشب ذلك الخلاف. كما ان هذا خلاف يتعارض مع اعتقاد بعض رافضى عملية الاطلنطى فى ان العسكريين الأمريكيين يبحثون عن أى عدو يحاربونه فى أى مكان لقياس قدراتهم القتالية وتجربة اسلحتهم.

وهذا اعتقاد شاع حتى لدى بعض المحللين الاستراتيجيين ، على نحو يؤكد ان امريكا هى فصلا شيطان لكبر لا يمكن أن يأتى منه خير ولو لمرة وحيدة أو على سبيل الاستثناء.

٢- تتخلى حرب البلقان تؤكد عدم سلامة النهج الذى ادى الي ادانته :

ليس هناك أكثر صدقا من الصورة تعبيراً عن الحزن والأسى أو عن القرح والسرور. ومع ذلك لم يصدق بعض العرب الصور التى عبرت عن فداحة حرب الإبادة التى تعرض لها أهل كوسوفا على أيدى كاتانت متوحشة لا صلة لهم بالانسانية. واستطاع هؤلاء أن ينكروا الواقع بسبب شدة معادتهم للغرب ، ولتى جعلتهم عاجزين عن التضامن مع مستضعفين مقهورين. وثبت ان كراهية أمريكا مقدمة على نصرة المظلومين فى محنة بل فى مأساة لا سابقة لأهوالها منذ الحرب العالمية الثانية.

ولكن لم تمض اسابيع حتى رأى هؤلاء كيف تبدل حال أهل كوسوفا اللاجئين من الأسى الى الفرح ، ومن اليأس الى التفاؤل ، عندما دخلت طلائع القوات الدولية الى اقليتهم المنكوب تمهيدا لاعادتهم الى ديارهم. ومع ذلك ظل بعضهم مصرين على ان الحرب كانت (اعتداء على سيادة دولة مستقلة) ، أو (بروفة للهيمنة على العالم) حتى بعد أن رأوا البؤساء اللاجئين من أهل كوسوفا يصبرون عن فرحتهم وتعرف البصمة طريقا اليهم للمرة الأولى منذ شهور طويلة حتى اذا لم يتم حل مشاكلهم كلها فى نهاية العام .

فقد انتهت عملية حلف الاطلنطي التي اشيعها البعض ادانة وشجبا بنصرة المستضعفين وهزيمة المعتدين المتوحشين وانسحابهم من الاقليم المكتوب . لقد جزم هؤلاء وقطعوا بأن هذه العملية تستهدف الى اثبات هيمنة أمريكا وفرض شرعية الاطلنطي، وأنها - لذلك - ليست محنية حقاً بلقذا اهل كوسوفا، بل وقيل ان اثرها عليهم أسوأ من قمع قوات ميلوسيفيتش.

ولو صح ان العملية تستهدف الهيمنة والهاء دور الأمم المتحدة لمصلحة حلف الاطلنطي، لما حرص ممثلوها على أن يكون الاتفاق الملزم عبر المنظمة الدولية ومن خلال مجلس الأمن . وكان في إمكان واشنطن مواصلة العملية لفترة قصيرة أخرى وإنزال القوات المكلفة بمهمة إقليم كوسوفا من دون المرور على الأمم المتحدة.

غير أنه لا مصلحة لأمريكا في إضعاف المنظمة الدولية أو إنهاء دورها لسبب بسيط يسهل أن نعرفه إذا تحرروا من عقلية المؤامرة ، وهو أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل المسؤولية عن حل النزاعات الدولية والإقليمية جميعها، ولا ترغب في ذلك . فالمهياسة الأمريكية تقوم على التكتل الانتقالي، لا التكتل المنتظم الذي لا تمتلك إمكانيته ولا تتوافر لها مصالح تحت عليه في كل مكان في العالم.

ونحن ننسى أحيانا أن هناك تيارا انزاليا ثقلينيا في داخل الولايات المتحدة ظل يبعدها عن العالم حتى بداية القرن العشرين ورغم ترجع هذا التيار ، فهو يتصاعد من وقت الى آخر ويضع حدودا لها يمكن أن يصل اليه للتدخل الأمريكي خارج الحدود .

ولذلك لا تستطيع أي ادارة أمريكية ، لهذا السبب ولأسباب داخلية عدة لويس هنا موضعها ، أن تعتمد سياسة تدخل منتظم في النزاعات الدولية والإقليمية جميعها . ولويس في إمكان أي رئيس أمريكي أن يعتمد أكثر من سياسة تدخل انتقالي .

ومن هنا ، تحديدا ، لا تجد واشنطن مصلحة لها في تقويض أو حتى تهميش دور الأمم المتحدة على النحو الذي تصوره بعضنا ودفعهم ، أو مساهم في دفعهم أكثر ، إلى ادانة عملية استهدفت إنقاذ

مظلومين صرخوا طلبا للنجدة ، فلم يجبههم غير الأمريكيين والأوروبيين.

وقيل إن هؤلاء الغربيين "المستكبرين الاستعماريين" لا يمكن أن تكون قلوبهم رحمة الى الحد الذي يهرعون لنجدة مسلمين . وفات هؤلاء أن انقاذ أهل كوسوفا هو جزء لا يتجزأ من مصالح أمريكا وحلف الاطلنطي كما سبق توضيحه.

وكان واضحا أن للولايات المتحدة تصامحت مع ميلوسيفيتش بأكثر مما ينبغي، وحتى عندما وجهت ضربات ضد يوغوسلافيا إبان أزمة البوسنة، كانت صغيرة ومحدودة.

وادی ذلك الى استخلاص الرسالة الخطأ ، وهي أنه يستطيع ان يعضى قدامى في خططه الإقليمية بأل للخطر . وكان لزما ، والحال هكذا ، تقنيه درسا رادعا حقاً حتى لا تتكرر المأساة التي بدأت بالتسامح مع هتلر في الثلاثينات.

ولم يكن ممكنا ان يتحقق هدف مثل هذا حتى اذا تم اضعاف قدراته العسكرية والاتصالية، فالطفاة يستوعبون الضربات ، ويعملون على اعادة بناء ما تهدم معتمدين على الحماسة الوطنية التي تطلقها الحرب ، ثم يواصلون خططهم الأصلية.

ولذلك كان وضع حد لخطر ميلوسيفيتش يقتضى، قبل كل شيء ، فرض الاستسلام عليه واعادة اللاجئين المهجرين لاثبات أنه لا يستطيع فرض ارادته . وعلى هذا النحو كان لرغامه على الانسحاب من كوسوفا شرطا ضروريا لازما لتحقيق الهدف من العملية . وهذا يفسر رفض واشنطن ما سعت اليه موسكو من وقف القصف الجوي أولا قبل سحب ميلوسيفيتش قواته من كوسوفا . فقد اصرت الولايات المتحدة على أن يبدأ الانسحاب أولا كي يوقف القصف الذي استمر ٧٩ يوما.

ورغم ذلك كله ، ظل بعض العرب عازفين عن الاعتراف بالحق . وكان آخر ما في جعبتهم هو التشكيك في اعادة اللاجئين . وكان واضحا أنهم يقولون ذلك تمويه من أجل عدم الاعتراف بأن موقفهم ضد عملية حلف الاطلنطي لم يكن صابا .

فإلى جانب أن ردد ميلوسيفيتش لا يكتسل من دون اعادة اللاجئين ، لم يكن من الممكن إقناؤهم

يقفز إلى السلطة مغامرون يفجرون حربا كان ميلوميفيتش يمتنى نشوبها. والمحصلة هي أن عدم اعسالة اللاجئين كان يساوى مضاعفة مخاطر عدم الاستقرار . وهي المخاطر التي سعت عملية الاطلاق الى وضع حد لها . وهنا تحديدا اقترن الهدف الانساني - الذي راه وانركه اصحاب البصيرة من العرب مبكرا - بالهدف الاستراتيجي الذي يتعلق بالسعي الى تجنب انفجار واسع في منطقة البلقان قد يفجر أوروبا كلها اذا تدخلت اليونان وجرت وراءها تركيا ، والساقط بلغاريا.. وهكذا.

لقد تغير العالم تغيرا كبيرا في فترة نصف القرون التي تتصل بين ماساتي لاجئي فلسطين وكوسوفا. وهو تغير جعل لاجئي كوسوفا أوسع حظا في النهاية.

ثالثا : نحو مراجعة مبدأ السيادة ومساهمة عربية في صوغ مبدأ التدخل الانساني

كلت أزمة كوسوفا وتدخل حلف الاطلسي فيها من نوع الأزمات الكاشفة لاختلالات تتجاوز موضوع الأزمة. ولحد أهم هذه الاختلالات هو لمكان استخدام مبدأ السيادة لتبرير إبادة بشر وتركهم تحت رحمة سلطة متوحشة تبعد جزءا من شعبيها. وبذلك اكتسب مبدأ السيادة في الممارسة أبعادا تتخطى الأساس الذي قام عليه بدءا من القرن السادس عشر باعتباره الحق الذي تنتظم كل جماعة بشرية بموجبها في دولة مستقلة تتمتع بحصانة ضد تدخل غيرها في شؤنها.

وتكلفت طغاة العالم لمنع هذا التدخل بدعوى أن ما يحدث داخل الدولة ذات السيادة لا صلة له بالسلم والأمن الدوليين. فكان اعتكاف حكومة دولة على أي دولة أخرى يهدد السلم والأمن الدوليين حتى اذا لم يتربط عليه ضحايا، بينما اعتدواها على شعبيها لا علاقة له بهذا التهديد حتى اذا كان ضحاياها بالآلاف. فالمادة السادسة من ميثاق الامم المتحدة تنص ، في فقرتها السابعة ، على عدم جواز التدخل في الشؤون

حيث هجروا لأنه كان ينطوي على تكلفة فاحشة وأخطار هائلة على الاستقرار في منطقة البلقان. فكان معظم هؤلاء المهجرين في الجبل الأسود ومقدونيا وألبانيا. ويعرف قادة الاطلسي أن بقاء نحو ٢٢٥ ألف لاجئ في مقدونيا كان يحمل خطر تلجيج نزاع عرقي فيها. فالوضع هناك ينطوي على صراع كامن ، إذ يمثل المسلمون ٧٥ في المئة والألبان ٢٥ في المئة من السكان. كما أن ألبان مقدونيا يتركزون اساسا في الغرب، أي على الحدود مع كوسوفا وألبانيا. صحيح أن حكومات مقدونيا تتنهج منذ الاستقلال سياسة رشيدة لاستيعاب المشكلة عبر تحسين اوضاع الألبان وزيادة تمثيلهم في مؤسسات الدولة. غير أن رجل الشارع السلافي هناك ينظر الى الألبان كطابور خامس يسعون الى بناء ألبانيا الكبرى. كما أن الألبان يعتقدون بدورهم في وجود مؤامرة سلافية للقضاء على ثقافتهم. يكن الشباب منهم احتراما شديدا لجيش تحرير كوسوفا. ومن الطبيعي أن تكون ماساة كوسوفا وعمانية حلف الاطلسي قد أدت إلى تدعيم الشكوك المتبادلة بين عنصرى مقدونيا، وخاصة مع وفود اللاجئين من كوسوفا.

فاذا بقي هؤلاء اللاجئين أو معظمهم هناك ، لا يكون سهلا تجنب انفجار أزمة تشعل منطقة البلقان مجددا ، وفي البلد الذي يعتبر المحور الاستراتيجي الأهم في جنوب شرق أوروبا من منظور الجغرافيا السياسية. فكان الزعيم الاممالي المشهور بسمارك يقول إن من يسيطر على وادي نهر رادار في مقدونيا تكدين له السيادة على البلقان.

كما أن جمهورية الجبل الأسود ، وهي الوحيدة التي بقيت مع صربيا في الاتحاد اليوجوسلافي ، لا تتحمل بقاء لاجئين من كوسوفا فيها لأن وجودهم ليس أمنا ، فضلا عن أنه يضعف رئيس الجمهورية ميلو جوكانوفيل الذي يدعمه الغرب ايما يسمى ميلوميفيتش الى إقائلته.

وحتى ألبانيا نفسها لا تتحمل وجود اللاجئين ، لانها غير قادرة على الوفاء باحتياجات سكانها أصلا. فهي ضعيفة. وفي ظروف كهذه ، وسهل أن

الداخلية للدول الأعضاء، في حين تجيز المادة الثانية من الميثاق هذا التدخل إذا حدث وضع يهدد السلم والأمن الدوليين.

ورغم أن قهرا جسيما من سلطة الدولة لشعبها يمكن أن يهدد سلم وإن السلم بأكثر مما يترتب على اعتداء صغير على دولة مجاورة ، فقد استقر أن الحالة الثانية فقط (الاعتداء على دولة أخرى) هي التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ولذلك كان أهم ما أبرزته أزمة كوسوفا هو ضرورة مراجعة مبدأ السيادة لا للتخلي عنه ولكن تخفيفه مما علق به من دلالات تدعم للطغيان والاستبداد وتتيح لأي سلطة غاشمة أن تتكلم بشعبها دون مساعلة أو محاسبة.

١- تصور في الفكر العربي :

لقد صارت هذه المراجعة ملحة ، بل وتأخرت كثيرا بعد أن دفعت البشرية ثمنا فادحا بسبب إساءة استخدام مبدأ السيادة. وقد استمرت هذه الإساءة في أزمة كوسوفا، ومارسها فضلا عن نظام الحكم المتوحش في يوغوسلافيا انصاره في روسيا والصين، وامتد ذلك إلى العالم العربي ، حيث تذرعت اقسام من الاتجاهات السياسية المختلفة ، وخاصة الاتجاه القومي، بمبدأ السيادة لإدانة تدخل حلف الأطلسي في البلقان. والمفارقة هي أن كثيرين من هؤلاء لا يكونون عن المطالبة بالديمقراطية والحرية والحد من سلطات الدولة. فإذا بهم يرتكبون ، كما حدث في أزمة الغزو العراقي للكويت ، إلى دائرة التسلط والقهر بدعوى مواجهة لهيمنة الغربية أو الأمريكية أو الأطلسية.

وحتى اختزال الأزمة في إياها الأخيرة فقط بدءا من تدخل حلف الأطلسي ، ويتجاهل عمرها المديد الذي يصل إلى عشر سنوات على الأقل منذ ان اعتكست سلطة الدولة ذات السيادة على الحكم الذاتي للأقاليم كوسوفا وألغته في إطار خطة لتجهير سكانه الألبان المسلمين تدريجيا من خلال تحويل حياتهم إلى جحيم.

وقد صدر قرار للتدخل العسكري بعد استفاد كل السبل المتاحة لحل سلمي، ويعد ثبوت أن التردد

يساوي الحكم على مسلمي كوسوفا بالإبادة التدرجية، فضلا عن أنه يشجع على انتهاج سياسة مماثلة في مناطق أخرى من العالم الذي صارت النزاعات الداخلية هي المصدر الأول للصراع والتوتر فيه.

والأسوأ من ذلك هو أن ينسى البعض المشكلة الأصلية التي كانوا هم انفسهم يطالبون بتدخل غربي فيها، بينما راهن بعض آخر على عدم حدوثه بسبب عنصرية للغرب ، بل وتصور بعض ثيالت وجود تواطؤ أمريكي وأوروبي مع ميلوسيفيتش. وقرأنا ما يفيد أن الغرب أعطاه الضوء الأخضر ، وأنه لن يتدخل.

فلما حدث التدخل، الذي كان أي تفكير استراتيجي يتوقفه ، تعرض لانتقادات عربية أخذت في الازدياد إلى حد أنه لم يتقوى عليها الا ردود فعل حلفاء ميلوسيفيتش وخاصة روسيا.

والثبوت للتأمل أن بعض من انتقدوا موقف الغرب السلبى تحولوا إلى الهجوم على عملية حلف الأطلسي ، وداروا حول انفسهم برشالة شديدة. ولكن المهم هو أن معظم الانتقادات إنطلق من موقف العداء الانفعالي للغرب ، ولم يقدم أكثر من صياح ضد الهيمنة ، دون مناقشة المعضلة الأساسية التي تثورها العملية التي تمت خارج إطار الأمم المتحدة ، وما ينطوي عليه ذلك من دلالات بالنسبة للمستقبل وكيفية تعاملنا معها .

فالمشكلة الكبرى هي أن مفهوم السيادة الذي بنيت عليه مؤسسات للنظام العالمي صار فضفاضا إلى حد يجعل التمسك بصيغته التقليدية ضربا من المحال. فقد صار هذا المفهوم في حاجة إلى تطوير ينبغي أن نساهم فيه من منظور عربي. وبدون مثل هذا التطوير ، سيصبح مفهوما باليا لا أثر له في الواقع ولا وجود له إلا في الكتب ، وفي ميثاق الأمم المتحدة على نحو يفيد دورا ويقود إلى تهميشها.

ولكن الجدل العربي حول عملية الأطلسي لم يقترب من هذا الموضوع الأكثر خطرا إلا لماما. فالقسم الأعظم منه يكتفى بالادانات والتهامات التي يحور بعضها عن عدم معرفة الوقائع ، ويؤكد بعضها الآخر أن حمى العداء للغرب يمكن أن تشل تفكيرنا.

إنساني ولم يكن مقبولا على نطاق واسع قبل أن يظهر مفهوم التدخل ويربطه البعض بمفهوم الهيمنة. بل وشهدت السنوات الأخيرة بروز ملاحح كيان قانوني دولي يتيح للتدخل في الشؤون الداخلية فضلا عن تخطي الحدود الجغرافية لملاحقة من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية.

ولكن الأمم المتحدة منذ العام ١٩٨٨ ضرورية منح المنظمات الطوعية ، مثل الصليب الأحمر وإطباء بلا حدود ، ممرات محمية بواسطة المنظمة الدولية حتى لو كان ذلك باستخدام القوة. وسيزداد هذا الاتجاه تدريجيا لأن المصدر الأول لصراعات اليوم والغد صلا داخليا عرايا ودينيا، كما يتضح من أي نظرة على خريطة العالم .

ولأخذت الدول توقع معاهدات دولية تلزمها مثلا بمكافحة اللرق واحترام الأقليات وتحريم التمييز والتمييز العنصري وتحصيل سلطاتها مسئولية التعامل السليبي مع مواطنيها.

وبفرض ذلك ، فضلا عن التطورات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وثورة الاتصالات والمعلومات ، إعادة النظر في مفهوم السيادة شئنا أم أبينا. والملاحظ أن الذين يضمهم عداؤهم المطلق للسياسة الأمريكية في المواقع نفسه مع الطفلة المتوحشين لا يرتاحون إلى هذا الاندواج في البنية القانونية للنظام العالمي، مثل نعم تشومسكي الذي صار ملهما لكثير من الشيوعيين العرب بعد انهيار اساطير ماركس ولينين وأتباعهم. فيرى تشومسكي ، بكثير من الأسى، في التباين بين ميثاق الأمم المتحدة وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق ومعاهدات دولية أخرى تواترت في النظام العالمي لا حل له - من وجهة نظره المثالية لكل الطفلة - إلا في تأكيد مبدأ سيادة الدولة.

ولكن هذا المبدأ صار في حاجة إلى مراجعة ، والا سيتم تعطيله إلى أن نقتادم. ومن مصلحتنا إذا كان هناك خيار أن نتحدث بمراجعة، وأن نشارك فيها. وليس صحيحا أننا لا نستطيع أن نؤثر بأي مقدار في هذه المراجعة، وخاصة إذا أخذنا الأمر بجديته ولم نكتف بالصياح ضد الهيمنة بواذا لركنا أن تطويرا لمفهوم السيادة لا يقوضه يمكن أن يكون مفيدا.

فأرأينا اتهامات بأن أصحاب العملية لم يهتموا برد الفعل المتوقع على سكان كوسوفا. ورأى البعض، في هذا السياق ، أنه كان أجدر بواشنطن فرض عقوبات واعتبار ميلوسيفيتش مجرم حرب مطلوباً للمحاكمة.

والحق أن ما حدث في كوسوفا عقب القصف الجوي لم يكن رد فعل ، بل هو استمرار وتصعيد لفعل بدأ قبل الهجوم العسكري. ومن السهل أن نعود إلى وقائع الأيام السابقة على عملية الاطللطي، والتي تقول إن ميلوسيفيتش نقل نحو ثلث قواته إلى الاقليم المنكوب ، وأن تصعيدا حدث في صورة اقتحام متتالي للقري والبلدان واعتقال الشباب واقهاسهم بمساعدة جيش تحرير كوسوفا وتهجير أعداد متزايدة من المسلمين كما سبق توضيحه.

وحدث ذلك في وجود ١٤٠٠ مراقب دولي، ورغم المقاطعة المفروضة على يوغوسلافيا بالفعل من مجلس الأمن. وقد أثبتت هذه المقاطعة فضلا زريما كما هو الحال في حالات أخرى لتطويقها. بل وأكثر منها لأن روسيا ودولا أخرى دابت على خرق الحظر. وقد وصلت آخر شحنة سلاح روسية إلى بلجارد قبل يومين فقط على عملية حلف الاطللطي.

ولعل أهم ما يترتب على عملية الاطللطي هو أن مفهوم التدخل اكتسب قوة أكثر من ذي قبل ، على نحو يضع مبدأ السيادة موضع تساؤل حول مصيره.

وإذا كان صحيحا أن تقويض هذا المبدأ ينطوي على خطر ، فمن الصحيح أيضا أنه ليس كل تدخل يتجاوز سيادة الدولة شرا بالضرورة. كما أن للسيادة ليست مفهوما متعائيا على البشر ، ولا هو موضوع خارج التاريخ. ولذلك فإن سيادة الدولة لا تعني حكومتها فقط ولا تمثل امتيازاً لها دون الشعب الذي هو الأساس في وجود الدولة.

والغريب أن عربا ينتمون إلى مذاهب أوسعت مفهوم الدولة نقداً هم أكثر من يتفق بالسيادة وقد تحولت إلى فكرة صماء متعالية وموضوعة خارج التاريخ، طالما أن هذا التعلق يخدم نزعة العدا للفرع. وهم يقبلون استخدام السيادة ذريعة لتبرير قهر شديد أو مذابح وتصفيات جسدية. وهذا معنى لا

فنحن نزاء معضلة حقيقية، وهي أن بقاء هذا المفهوم على ما هو عليه أمسي مفارقاً لواقع جديد يهدد بتهديم دور الأمم المتحدة أكثر فأكثر، فضلاً عن تعطيل المفهوم نفسه. فلم يكن ممكناً أن تلجأ أمريكا وحلفاؤها إلى مجلس الأمن لأن روسيا كانت مستخدمة الفيتو حتماً بذريعة حماية سيادة مسفاح الصرب.

أما الجمعية العامة، فالأرجح أنه كان ممكناً استصدار قرار منها في إطار (الاتحاد من أجل السلام). ولكن ليس بأغلبية كبيرة لأن الحكومات صاحبة السجل الأسود في التعامل مع شعوبها تفضي أن تعرض لموقف مماثل، رغم أن عدداً قليلاً منها هو الذي تصل انتهاكاته إلى الحد الذي يفرض التدخل ضدها. غير أنه في مثل هذه الأزمات، يميل كثير من الحكومات غير الديمقراطية إلى الوقوف ضد أي إجراء من هذا النوع. وإذا جاء التصويت في الجمعية العامة لمصلحة التدخل ولكن بفرق محدود، تكون النتيجة معبرة عن انقسام من شأنه أن يضعف القرار. ولو كان مجلس الأمن متحرراً من حق النقض في هذا الموضوع، لأمكن على الأرجح استصدار قرار بالتدخل عبر قوة دولية تابعة للأمم المتحدة.

ومن هنا أهمية مراجعة مبدأ السيادة وتحليل ميثاق الأمم المتحدة، حتى لا يصير هذا المبدأ إلى ثلاثين من الناحية الفعلية شيئاً لم يبق.

فلا تقتصر المشكلة على التباين بين هذا المبدأ بما اكتسبه من دلالات استبدادية وبين واقع متغيره فهناك تباين يزداد بدوره بين مبدأ السيادة وبقاها لهذه الدلالات، وبين مبادئ حقوق الإنسان التي صارت جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني للأمم المتحدة.

ومع ذلك فليس من الصعب وضع حد لهذا التباين إذا تم تخليص مبدأ السيادة من الدلالات الاستبدادية التي أتاحته لحكومات متوحشة للتذرع به لقمع شعوبها. فالتطوير المطلوب لهذا المبدأ لا يتجاوز، كما سبق القول، وإنما على العكس يحصره من الدلالات التي أقيمت عليه وحولته من "سيادة للدولة" إلى "سيادة الحكومة".

فالأساس في مبدأ السيادة هو أن الصفة الأميرة العليا في الدولة ترجع لشعبها وحده دون غيره. ولكن ما حدث هو أن الحكومات المستبدية اغتصبت هذه الصفة لنفسها، وتمتعت بما توفره من حصانة ضد أي تدخل خارجي يفرض عليها ما لا تقبله. وكان هذا ارتداداً إلى نهاية المصور الوسطى عندما ظهر هذا المبدأ دفاعاً عن سلطات الملك ضد الكنيسة على أساس أنه يتمتع بالسيادة الكاملة في مملكته.

وكانت هذه هي بداية علمنة السياسة، بعد أن اعتمد الاجتماع الإنساني في المصور الوسطى على مفاهيم دينية سواء في الفقه الإسلامي السياسي أو في اللاهوت المسيحي.

ففي الإسلام كان الخليفة هو خليفة رسول الله، وفي المسيحية كان إمبراطور بيزنطة أو روما هو ظل الله على الأرض.

وقطع منذ مكافئ إلى بدا الاهتمام بالسياسة بوصفها عملاً إنسانياً في المقام الأول يضع البشر من خلاله تاريخهم. ولم يكن مبدأ السيادة إلا للتكريس القانوني لهذه المرجعية البشرية للسيادة، وقد صارت هي حق كل جماعة بشرية في أن تنظم نفسها في دولة مستقلة عن السلطة البابوية.

غير أن صفة السيادة لم تثبت أن انتقلت من الملك إلى الأمة ثم إلى الشعب نتيجة لطرد تطور الديمقراطية. فطلى سبيل المثال فقط، بعد أن لوجب توماس هوبز طاعة الشعب للحاكم صاحب السيادة بوصفه ضامن السلم الداخلي والعاصم من (حرب الكل ضد الكل)، قلب سبينوزا مبدأ الطاعة إلى مبدأ حرية الشعب وتحريره من الخضوع ومن الخوف وتوفير الشروط المجتمعية له كي يحيا حياته وفق العقل ومقتضيات الحياة العقلية. وهذا هو ما مهد لفكرة العقد الاجتماعي الديمقراطي والدولة الدستورية. فالشعب كله هو صاحب السيادة وليس للحكم الذي لم يعد يستطيع القول (الدولة هي أنا) كما قال لويس الرابع عشر. فالشعب هو (أنا جماعي معنوي). وهذا للكلان الجماعي هو مصدر السيادة.

ولذلك فإن ما نطرحه هو إعادة تأكيد الطابع الديمقراطي لمبدأ السيادة، والذي لا يتعارض مع مبدأ التدخل الإنساني، على النحو الذي أثاره

المسكرير العام الأسبق للأمم المتحدة فسي تقريره السنوي لعام ١٩٩١ عندما قال أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب ألا يستخدم كعازل واقٍ لبعض الحكومات التي تمارس انتهاكات بشعة لحقوق شعوبها . كما أشار إلى أن المنظمة الدولية ملتزمة بميثاقها الذي يحمي سيادة الدول الأعضاء، ولكنها ملتزمة أيضاً بإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعلى هذا النحو ، يصير ضروريا التوافق على صيغة للتدخل الإنساني وفقاً لمعايير وقواعد وضوابط موضوعية بعيدة عن الأزدولية، وغير قابلة لأن تصبح الفردانية. ويمكن التفكير بهذا في صيغة تسمح بتدخل إنساني تحت راية الأمم المتحدة دون غيرها ، مع وضع تعريف حصري وواضح للحالات التي يجوز فيها هذا التدخل ، على أن يصدر قرار به من مجلس الأمن نفسه.

فلا يصح أن يكون اعتداء دولة على أخرى مهدداً للأمن والسلم العالميين حتى إذا ذهب ضحيته إنسان واحد ، بينما لا يكون اعتداء حكومة على شعبها مهدداً لهذا الأمن والسلم حتى إذا راح ضحيته آلاف القتلى ومئات الآلاف اللاجئين كما حدث في كوسوفا. وينبغي أن يقوم العرب بدور في هذا المجال لأن مشاركتنا الفاعلة في تطوير هذا الجانب أو ذلك من بنية النظام العالمي هي السبيل الأفضل لتدعيم إمكانات الحوار والتعاون وتقليص فرص للمواجهة والصراع.

وهذا فضلاً عن أن لنا مصلحة حقيقية في تطوير مؤسسات النظام العالمي التي تقيمت عقب الحرب العالمية الثانية لتثبيت مكاسب الحلفاء المنتصرين فيها.

٢ = نحو دور عربي :

إذا كانت (لكل فكرة ساعتها الأوبة) كما قال الأديب المشهور فكتور هوجو ، فإن هذه هي ساعة فكرة للتدخل الإنساني التي اكتسبت زخماً غير مسبوق بعد عملية حلف الأطلسي في كوسوفا وماحقته من نجاح في وقف جرائم الإبادة والتطهير العرقي.

وإنلك كان من الطبيعي أن يزداد الجدل حول فكرة التدخل الإنساني ومدى شرعيتها من عدمه، ومن أين تستمد هذه الشرعية إذا كان لها نصيب منها ، وما مستحدث من تغيير في أنماط العلاقات الدولية وفي نظام الأمم المتحدة.

ويكشف هذا الجدل عن استمرار الخلاف عميقاً والفجوة واسعة بين من يرون في التدخل الإنساني شراً مطلقاً أو غالباً ، وبين من يجدون فيه خيراً سواء قل أو كثر.

وعلى الرغم من هذا التباعد ، ينبغي الإقرار بأن لكل من الموقنين مايبرره، وأن في كل منهما ما يصعب إنكاره، وأن وراء كل منهما منطق ليس من السهل رفضه كلياً أو على إطلاقه.

فالموقف السلبي تجاه التدخل الإنساني، على ما فيه من نقاوت ، ينطلق من ميراث يسوده شك في السياسات الغربية ، وحذر إزاءها أياً كان أهدافها ومراميها وبغض النظر عما إذا تبنت مواقف تتسم بالمعاداة كما حدث عندما وقعت إلى جانب الكويت في أزمة وحرب ٩٠-١٩٩١.

وهذا ميراث يعود إلى عصر الاستعمار وأحياناً إلى مرحلة الحروب الصليبية . وهو يندى اتجاهات تفيض بالجزع مما يمكن أن يستترتب على إقرار التدخل لأسباب إنسانية وتحويله إلى مبدأ من مبادئ العلاقات الدولية. ويؤيد من هذا الجزع أن إقرار التدخل في ظل هيكل أحادي للنظام العالمي، أي يقوم على قطب واحد ، ينذر بانفراد هذا القطب بتقرير الحالات التي تستلزم التدخل فيها، الأمر الذي يفتح الباب أمام امتداد مشكلة أزدولية للمعايير إلى هذا المجال. فإذا كانت دولة صديقة لهذا القطب وأديته مصالح فيها سيتفاوضي عن انتهاكاتها حتى إذا وصلت إلى مستوى شديد الخطر يفرض التدخل. وفي المقابل قد يصير على التدخل ضد دولة تعارض مصالحها معها حتى إذا لم ترتكب انتهاكات من النوع الذي لا سبيل لمواجهته إلا عبر هذا التدخل.

كما يمتد للشك والحذر إلى التدخل الإنساني من خلال الأمم المتحدة اعتقاداً في أن النفوذ الأمريكي - الغربي فيها لا يبعث على الاطمئنان أو الثقة في استقلال قرار التدخل في كل الأحوال. ومن المعتاد

أن يكون أصحاب الموقف السلبى تجاه التدخل هم أيضاً الذين يتحدثون عن عدم إمكان الفصل بين المنظمة الدولية والمسياسة الأمريكية فى عصر ملحد الحرب الباردة.

أما أكثر ما يركز عليه القائلون بعدم شرعية التدخل الإنسانى إذا قام على أساس استخدام القوة فهو مبدأ السيادة الوطنية الذى تقوم عليه العلاقات الدولية فى العصر الحديث أو عصر الدولة القومية. وهم سيمسكون بهذا المبدأ ويمكثونه للمركزية فى ميثاق الأمم المتحدة، ويتفاوضون - لهذا السبب - عن تطور نظام قانونى مواز لهذا الميثاق فى إطار المنظمة الدولية نفسها ينتقص من مبدأ السيادة. ويتجاهلون ما لحق بهذا المبدأ من دلالات استبدادية على نحو ما أوضحنا:

فإذا كان هذا المبدأ لا يجيز التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة إلا فى ظروف استثنائية تتطلب على تطوير للسلم والأمن الدوليين وبموجب قرار من مجلس الأمن، فقد فتحت موانئ وانتفاكات حقوق الإنسان ثغرة فى الجدار الذى إقامه مبدأ السيادة لمنع التدخل. فقد تآكلت اتفاقات وقرارات دولية أكرمت نظاماً قانونياً يخلق إمكانيات للتدخل من أجل حماية حقوق الإنسان، وذلك منذ إصدار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العام ١٩٤٨.

وصار واضحاً أن التدخل من خلال الاغثة بهدف التصدي لكوارت إنسانية لم يعد كافياً فى السنوات الأخيرة، وخاصة بعد انفجار كشمير من الصراعات العرقية والدينية فى أنحاء العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتى السابق.

كما أصبح ظاهراً أن تتخلاً لا يشتمل على قوة عسكرية قد لا يجدى ولا يفيد فى منع كوارت إنسانية كبرى عندما تقترب هذه الكوارت بصراعات عرقية حادة. وأكثر من ذلك وجدنا الأمم المتحدة عرضة لانتقادات واتهامات لا حصر لها بسبب مذابح رواندا فى العام ١٩٩٤ لأن قواتها لم تتمكن من حماية مذلت آلاف الضحايا وإنما انسحبت فى وقت بالغ الحرج، وأن سكرتيرها العام تلكأ فى توفير الإمكانات اللازمة لتدخل فعال.

وهذا هو أحد ما يبنى عليه أصحاب الموقف الإيجابى تجاه التدخل الإنسانى رؤيتهم التى تتطلق من أن هذا التدخل لا يبدل عنه حين يتطلق الأمر بإبقتاد بشر أبرياء من أعمال قتل منظمة.

وكثيراً ما نسمع هؤلاء أو نقرأ لهم وهم يسألون فى حزن وأسى: هل يبقى شئ من ضمير حى لدى إنسان لا تهزه صور بشر هربوا خوفاً من أن يفك بهم أبناء وطنهم، فكلن أن فتك بهم الجوع والمرضى؟ هذا السؤال أثير فى مناسبة مذابح رواندا فى العام ١٩٩٤، ثم أعيد طرحه بحذائره مع تغيير المكان فقط بشأن مأساة كوسوفا فى العام ١٩٩٩.

وعندما يقرن مثل هذا السؤال بتطعية تليفزيونية، لابد أن يكتسب معنى أبعد بكثير مما تتطوى عليه للكلمات، فالمصورة ليست كالكلمة. الصورة تصل إلى القلب وتحركه وتجعل الإنسان متوحداً مع الحدث - المأساة، فيما يقصر أثر الكلمة على مخاطبة العقل فى المقام الأول.

وفى ظل التقدم التكنولوجى السهال فى مجال الاتصالات، صار الموقف الرافض للتدخل الإنسانى باستخدام القوة العسكرية فى وضع أكثر صعوبة من ذى قبل. فلم يعد أصحابه يخفضون مجالاتهم مستخدمين كلمات فى مواجهة مثلهما. أصبحت المواجهة غير متكافئة. فهم لا يمتلكون غير الكلمات، فيما يعتمد انصار التدخل على الصورة التى تضفى على كلماتهم أبعاداً جديدة وتملحها قوة إضافية.

ولذلك لن يكون فى إمكانهم الصمود طويلاً فى الدفاع عن موقفهم. يكفى أن يرى الناس صور المأساة الإنسانية التى ينقلها التليفزيون ليمرضوا عن أى حجة أو منطق. فهذه الصور تدعم الدعوة إلى التدخل وتجعل من الصعب رفضها عندما يتطلق الأمر بإبقتاد بشر يموتون أو يهجرون من ديارهم.

وهذا هو ما ينبغي أن يدركه معارضو التدخل الإنسانى، ويعرفوا أن معارضتهم لا تقوى على الحيلولة دون إقرار هذا التدخل وتحويله إلى مبدأ أساسى فى علاقات عالم الغد القريب، خاصة وأن أنصاره يصرون على أنه لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة حتى إذا تم خارج نطاق المنظمة الدولية كما حدث فى كوسوفا.

كما تبين أن دولة مثل روسيا ، وبرغم كل ما صارت عليه من ضعف وهوان ، تستطيع المشاغبة على السياسة الأمريكية. وطالما أنها تمتلك حق النقض (الفيتو) ، وكذلك الصين ، سيظل هناك فرق بين الأمم المتحدة وأى دولة حتى لو كانت هي القوة الأعظم.

ولذلك فمن مصلحة الدول الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى صيغة للتدخل الإنسانى تتطوى على آلية محددة يتم اعتمادها لهذا التدخل فى حالات يجرى تعريفها بوضوح دون لبس أو غموض، وفى إطار ضوابط محددة يصعب التلاعب بها. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال لفة قانونية منضبطة بعيدة عن الصياغات القضائية ، لأن هذا هو الضمان لعدم إساءة استخدام مبدأ التدخل الإنسانى.

ولبت كلمة الدول العربية والإسلامية تجتمع على التحول فى الوصول إلى مثل هذه الصيغة والمبادرة بطرحها على الأمم المتحدة.

لنا نشكو دائما من أن العالم لا يقيم وزنا لنا ولا لدورنا، ونطالب بالمشاركة فى وضع قواعد النظام العالمى. وربما تكون هذه فرصة كى نبادر مرة بتحرك فى هذا المجال، وقد نكتشف أن المشكلة فيها لا فى غيرنا ولا فى زماننا. وربما نجد أننا لسنا مستبدين بإرادة غيرنا، وإنما نحن الذين نهدم أنفسنا. وعندئذ ، تكون هذه بداية انطلاقنا إلى مشاركة وتفاعل نساهم فيها كفاعلين فى العالم الجديد على مشارف قرن جديد .

٣ - صيغة للتدخل الذى ينسجم مع ثقافتنا :

اعتاد كثير من العرب والمسلمين ألا يروا فى الغرب غير جانبيه المظلم المرتبط بالحصن الاستعمارى حديثا والحروب الصليبية قديما. وهذه نظرة اختزلية تسود غالبا فى مراحل التدهور وللتراجع الحضاريين. وهى تعتبر علامة خطر وأليمت مؤشرا على الصمود والتصدى عكس ما يعتقد أصحابها. فهم يتجاهلون أن لكل حضارة وجوها مظلمة ، وأخرى مشرقة. وينطبق هذا على حضارة الغرب كما على غيرها.

وهم يستندون فى ذلك إلى المادة ٥٦ من الميثاق، التى تنص على التزام الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات مشتركة أو منفردة لتنفيذ المادة ٥٥ . وهذه تدعو إلى إقامة علاقات ودية بين الدول على أسس من بينها حقوق الإنسان والحريات العامة.

ودلالة ذلك أن رفض اضفاء شرعية دولية على التدخل الإنسانى باستخدام القوة إن يقف أمام اتجاه متعاظم قادر على اقرار هذا التدخل وممارسته خارج إطار الأمم المتحدة.

وإذا كانت الحال كذلك ، فمن الأفضل لمعارضى التدخل أن يسعوا إلى التفاهم على صيغة لتقنيه عبر ضوابط محددة ومعايير موضوعية وتجعله جزءا من آلية دولية فى إطار الاسم المتحدة دون غيرها. فالموقف الرافض للتدخل يكتسب شرعيته الأخلاقية من حرصه على المنظمة الدولية وميثاقها ، ومن رفضه أن يتحول هذا التدخل إلى أداة لتصفية حسابات لا صلة مباشرة لها بالتهلكات حقوق الإنسان أو بكارث وماسى إنسانية.

وكى نحافظ هذا الموقف على شرعيته ، يجدر بأصحابه ألا يركنوا إلى انفسلاق أو تحجر ، وإلا تجاوزهم التطور. وعليهم أن يساهموا فى البحث عن آلية للتدخل الإنسانى تقل فيها المخاوف التى يقوم موقفهم عليها ويصعب فى ظلها إساءة استخدام هذا التدخل تحقيقا لأهداف خاصة بعيدة عن مصلحة البشرية.

المطلوب ، إذن ، هو البحث عن صيغة ما فى منتصف الطريق بين رفض وحظر أى تدخل فى شؤون أى دولة ليا كانت الظروف ، ويمن إبلمة وتحيز أى تدخل حتى إذا تم خارج نطاق الاسم المتحدة وبعيدا عن دورها وإشرافها.

ولا أساس ، هذا ، للمجادلة بأنه ليس هناك فرق بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة. وقد لكت تداعيات أزمة كوسوف وعلوية حلف الأطنطى وجود هذا الفرق. ويكفى أن بعض من كانوا يعتمدون فى موقفهم على المجادلة بأن لا فرق علنا إلى لدقة عملية الأطنطى لأنها تمت خارج الأمم المتحدة ، بما ينعينهم ذلك من اعتراف ضمنى بوجود فرق.

فإذا لم نفهم ذلك ، يصعب أن ندرك مغزى تدخل حلف الاطلنطي في كوسوفا وما أدى اليه من اعطاله زخم غير مسبوق لمبدأ التدخل الانساني، الذي يشير الكثير من الهولجس لدينا رغم ارتباطه الوثيق بمبدأ النهي عن المنكر والدعوة الى تغييره في الاسلام. وهذا مبدأ له جذوره العميقة في تراثنا حتى قبل الاسلام، بما يعنيه من نصرة المظلوم ايا كان جنسه أو دينه. ولذلك فهو مبدأ نبيل لا يجوز إنكاره ، أو رفضه بسبب مخاوف ينبغي السعي الى مواجهة بواعثها عبر المشاركة في صوغ هذا المبدأ وبلورته وارساء أسس موضوعية له ، وليس الاستسلام لما تخلقه هذه المخاوف من هولجس ووسلوس تنفع الى الهذيان.

لقد كانت عملية حلف الاطلنطي في كوسوفا ، في احد أهم ابعادها ، مبعاً الى تغيير منكر فظيع مارسه نظام حكم شبه فاشي وقواته المتوحشة ضد مخنبيين مستضعفين. ولا يتعارض ذلك مع حقيقة أن هذه العملية استهدفت ، في الوقت نفسه ، تحقيق مصلحة امريكية وأوروبية غير منكورة لا من جانب اصحابها ولا من قبل غيرهم الذين وجدوا فيها تدخلا انسانيا ايجابيا من أجل تغيير منكر باليد ، أي بالقوة ، بعد أن استحالت تغييره باللسان عبر مناشدات ومفاوضات طويلة.

لقد وصل الأمريكيون والأوروبيون نسي حلف الاطلنطي الى اقتناع بأن التفاوض عن مذابح ميولسيفيتش في كوسوفا يشجع على إثارة مزيد من المشاكل والقتال في منطقة البلقان على نحو يقوض الاستقرار في القارة الأوروبية ، الأمر الذي خلق شبح هتار جديد ومخاوف من أن يؤدي مزيد من التأخر في مواجهته الى أساءة مماثلة للحرب العالمية الثانية.

ولذلك تولدت لديهم مصلحة في درء هذا التهديد وردع قوة متوحشة مقلدة. وأملت هذه المصلحة تدخل ضد حرب إبادة تعرض لها مسلمو كوسوفا ، الأمر الذي اضفى على هذا التدخل طابعه الانساني. وهنا ، نلمس الفرق بين هذه الحالة من حالات التدخل الانساني، وبين مبدأ تغيير المنكر. فالأخير لا

ينبغي أن يخضع لمصالح قد تحضر أو تغيب ، وبالتالي توفر أو تستبعد امكاناته.

ومن هنا أهمية مشاركة بلاندا العربية والاسلامية في صوغ مبدأ التدخل الانساني ووضع قواعد موضوعية له ، كي لا يرتبط بمصالح الولايات المتحدة أو حلف الاطلنطي. ولا يعني ذلك أنه لم يحدث تدخل انساني من قبل إلا تأسيما على مصالح أو ارتباطا بها. وإلا فكيف نفسر للتدخل الذي حدث في الصومال بعد أن فقدت ما كان لها من أهمية استراتيجية في فترة سابقة.

فقد اقررت تلك الأهمية بقاعدة بحرية كان السوفييت يستخدمونها ثم آلت الى الامريكيين الذين تخلوا عنها بعد انتهاء النظام الموالي لموسكو في اثيوبيا التي اتجهت صوب الغرب . ورغم فشل محاولة انقاذ الصومال من أهله وإنقاذ هؤلاء من بعضهم البعض، لم تكن هذه نهاية التدخل الانساني الذي صار يمثل ضرورة موضوعية كوسيلة لا ينيل عنها لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك فمن الطبيعي أن تظل هناك مخاوف من هذا التدخل بسبب ميراث الشك في السياسات الغربية والحذر إزاءها ايا تكن اهدافها ومراميها. وهذا ميراث متضخم لدينا في العالم العربي بصفة خاصة، ولدى قطاع من المسيحيين والمثقفين بصفة أخصر. ولذلك فهو يخذى مواقف تقيض بالجزء مما يمكن أن يترتب على إقرار مبدأ التدخل الانساني في نظام عالمي يفتقد الى التوازن.

وهناك طرق عدة في التعامل مع المخاوف التي يتعرض لها الإنسان على أي صعيد. وأسوأ هذه الطرق على الإطلاق هو الهروب والتفوق والاختباء في كهف ما يطل منه المختبئ ليصبح ويهتف ضد من يخافهم من وقت الى آخر ثم يعود الى مكانه.

لما افضل هذه للطرق وأكثرهما إنتاجاً فهي مواجهة أسباب المخاوف عبر معالجة عوامل الضغط الذاتي من ناحية والسعي الى تغيير المعادلات التي تحكم المعالجة مع الآخر الذي نخافه من ناحية أخرى. ولا يمكن تحقيق مثل هذا التغيير بدون مشاركة وتفاعل.

ونحن نشكو دائما من أن قواعد النظام العالمي تصوغها الدول الكبرى في الغرب بمعزل عنا. وكثيراً ما ندين ميلهم إلى استبعادنا وحملهم المسؤولية عن عدم حضورنا أو ضعف هذا الحضور.

وربما نستطيع اختبار امكانات المشاركة للفاعلة اذا بادرنا بدور في صوغ مبدأ للتدخل الإنساني انطلاقاً من ثقافتنا وتأسيساً على مبدأ النهي عن المنكر والدعوة إلى تغييره. فالتدخل لمواجهة مأساة إنسانية من أي نوع أو لانتقاد بشر هو في جوهره تغيير المنكر اذا لم يكن النهي عنه كافياً ، ونصرة للظالم الذي لا يقدر على دفع ظلم واقع عليه.

وينطوي مثل هذا الدور ، اذا اضطررنا به ، على فائتين : اعدامها في تدعيم دورنا واعلام شأن ثقافتنا بدلا من الكآبة خوفا عليها من عولمة بتخليها بعضنا مبيدا فتناك للحضارات. أما القادة الأخرى فهي بلورة قواعد موضوعية للتدخل الإنساني ومبادئ واضحة موحدة غير قابلة للاربوداج والآليات محددة في إطار الأمم المتحدة دون غيرها.

فالحرص على المنظمة الدولية وميثاقها هو المصدر الأهم لمخاوف الخلفين من لقرار مبدأ التدخل الإنساني. كما أن مصدراً آخر لها نجده في القلق من أن يتحول هذا التدخل إلى وسيلة لتصفية حسابات أو تحقيق أهداف أخرى.

غير أن هذه المخاوف تعرض المشاركة في وضع قواعد وتحديد آلية هذه التدخل على نحو يحول دون إساءة استخدامه . لما الركون إلى انفلاق أو تجر فلا يقود إلا إلى تعزيز هذه المخاوف وتقلمها.

ولا نبالغ اذا قلنا ان في امكاننا المساهمة في بلورة مبدأ التدخل الإنساني الذي مازال يواجه مشكلة بشأن أسسه المعرفية . فقد برز هذا التدخل تجسراً عن تطور في الواقع لم يقابله تنظير عميق تشتت الحاجة إليه لتوفير السند الأخلاقي له.

ولا يبدو أن المفاهيم المطروحة حتى الآن كافية في هذا المجال ، وأهمها مفهوم الحرب العادلة الذي حاول بعض الحقوقيين الغربيين تطويره عبر وضع تعريف ذي طابع إجرائي له.

ولكن هذا المفهوم بصفة خاصة محمل بدلالات تاريخية بالغة السوء . فقد استخدمته قوى كثيرة لتبرير غزواتها . ولذلك فهو مفهوم سيئ السمعة رغم أن الأفكار المطروحة اليوم لتطويره تتأى به عن ميراثه التاريخي، وخاصة أفكار القاضي الإيطالي الكبير انطونيو كاسينس القاضي في محكمة لاهاي الدولية للنظر في جرائم الحرب. فقد دعا إلى مراجعة لميثاق الأمم المتحدة ليتفق مع الوضع الدولي الجديد، ويحدد المبررات للشرعية للحرب العادلة ، والتي يقترح خمسة شروط أساسية لها :

* اذا كانت الدولة التي تستخدم القوة ضدها انتهكت حقوق الإنسان بطريقة خطيرة وكثيفة ومتكررة.

* اذا كان مجلس الأمن وجه لها انذارات متكررة بدون نتيجة.

* اذا وصلت المحاولات المبذولة للوصول إلى حل دبلوماسي سلمى إلى طريق مسدود تماما.

* اذا كان استخدام القوة من صنع مجموعة دول وليست دولة واحدة ، وإذا كانت أغلبية أعضاء الأمم المتحدة لا تعارض هذا الاستخدام للقوة.

* اذا كان اللجوء للحرب هو الحل الوحيد أمام مواصلة الدولة المذابح التي ترتكبها.

غير أنه يظل صعباً تحرير مفهوم الحرب العادلة مما علق به تاريخياً. ولذلك يجد فيه كثيرون ما يذكرهم بالعصر الاستعماري، وخاصة في العالم العربي الذي يشغل هذا العصر الحيز الأكبر في ذاكرته.

وهذا فضلا عن أن مفهوم الحرب العادلة لم يكن كافياً في حد ذاته لتبرير الغزوات الاستعمارية الغربية ، الأمر الذي فرض إسنادها بمفهوم آخر " ذي طابع عنصري " هو "الرسالة الحضارية للرجل الأبيض" أو تمدين الشعوب المتخلفة.

ولذلك يصعب تصور أن يكون هذا المفهوم كافياً لتوفير الأساس الأخلاقي لمبدأ التدخل الإنساني، لذا في الاعتبار أقصى تطوير ممكن له. وإذا صح هذا التقدير ، فهو يعني أن هناك فرصة للمساهمة في بلورة هذا الأساس ضمن إطار المشاركة في صوغ قواعد وآلية التدخل الإنساني. وفي إمكاننا أن نفعل

ذلك انطلاقاً من ثقافتنا ، بدلا من أن نكتفى بدعم فتوى أنطونيو كاسيس التي دعنا بعض الكتلب الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية الى دعمها سعيا الى ما اسماء الكتلب المغربى الصالح بوليد (ميثاقا للحرب العادلة) يضاف الى الاعلان العالمى لحقوق الانسان.

فى امكاننا أن نساهم ، وأن تكون مساهمتنا أبعد واعبق من دعم تصور لتطويع مفهوم الحرب العادلة. وفى استطاعتنا أن نشارك فى صوغ مبدأ سيكون له شأن كبير فى العلاقات الدولية شئنا أو أبينا. ففى ظل الأفاق المفتوحة بغير حدود لثورة الاتصالات ، لابد أن نكتسب فكرة إغاثة الانسان انقاذاً للمغبون ونصرة للمظلوم وحماية للمقصوع أبعادا أكثر تقدما.

لقد ظلت هذه الفكرة محدودة الأثر لأنها اعتمدت على الكلمة المسموعة أو المقررة. أما وقد صارت الصورة سلاحها، فليس من رأى كمن سمع أو قرأ. واصبحت صور المأسى تهز الضمير الانسانى وتحرك القلب قبل العقل وتضفى قوة غير مسبوقة على مبدأ التدخل.

وكمساهمة أولية نظرحا للنقاش ، نقترح أن يتم تعديل ميثاق الامم المتحدة لىسمح بالتدخل لانقاذ او

إغاثة شعب يتعرض لقمع مسلح منظم ومستمر على مدى فترة يتم تعيينها وترفض حكومة الدولة التى تمارس هذا القمع الجهود التى يبذلها السكرتير العام للامم المتحدة وتمتدع عن الاستجابة لمطالب المجتمع الدولى بالكف عن قمع شعبها بحيث لا يبقى خيار آخر غير التدخل. وينبغى وضع تعريف محدد واضح حصرا للحالات التى يجوز فيها هذا التدخل على أن يصدر به قرار من مجلس الأمن بعد تعديل أسلوب التصويت فى هذا الموضوع تحديدا، بحيث يحتاج القرار مشروع قرار التدخل الى اغلبيه خاصة (١٢ عضوا مثلا) وليس تسعة اعضاء ، مع إسقاط حق النقض (الفيتو) فى هذا الموضوع حتى لا تقف دولة واحدة امام ارادة المجتمع الدولى.

والبدل عن تعديل أسلوب التصويت فى مجلس الأمن هو اعطاء الجمعية العامة الحق فى قرار التدخل بالمواصفات السابق ذكرها بأغلبيه ثلثى اعضائها.

كما ينبغى أن يتضمن التعديل تجميد جميع اموال وأرصدة مسئولى الحكومة التى تمارس القمع الذى يستلزم التدخل، لأنها اموال منهوبة من الشعوب وينبغى أن تعاد إليها.

♦ القسم الثانى ♦

هــوـا جـسـ العـوـالـمـة :

مـشـاكـل سـوء قـراءـة العـلاقـة مـع العـالـم

دولا وشعوبا وثقافة ومعرفه. فأكثر وأهم ما فلتته النظم الراديكالية العربية في مرحلة صعودها في الخمسينات والستينات كان في مجال تفجير صراعات عربية - عربية ، تحت شعار الوحدة والقومية العربية. وواصل بعضها هذا الدور على نحو أكثر كاريئة ، وخاصة النظام العراقي الذي قاد العرب الى ثاني اكبر محنة في تاريخهم الحديث بعد هزيمة ١٩٦٧.

ومع ذلك ظل لهذا المنهج رونقه وأثره على بعض السياسيين والمثقفين العرب في نهاية القرن العشرين. وبقي الخطاب الحماسي مستمرا في جوهره، مع تغيرات طفيفة مثل تحول العولمة الى هدف للهجوم والهزاء أكثر من الامبريالية، وكثرة الحديث عن الهيمنة في الوقت الذي يعاني العرب خطرا يعتبر تقويض هذه الهيمنة المتخيلة وهو التهميش.

ويمثل هذا المنهاج ، أي طريقة التفكير الاختزالية في العالم الراهن وتفاعلاته والنظام الدولي، نقطة للضعف الأساسية والاكثر خطورة على مستقبل العالم العربي ومركزه النسبي في العالم.

أولاً : التهميش هو الخطر الحقيقي على العرب لا الهيمنة:

اصبح هجاء العولمة والتحذير من مخاطرها على هويتنا الثقافية أو على مصالحنا الاقتصادية أو على أي شيء لدينا هو المعلم الأساسي للخطاب واسلوب التفكير الذين يهددان العرب بمزيد من التراجع. ولا نغني أن هذا هو الاتجاه الغالب في السياسة والثقافة على الصعيد العربي. ولكنه هو الأعلى صوتا والاكثر ضجيجا، فضلا عن أنه يمارس (ارهابا وطنيا) ضد غيره وينشر احباطا وبسا من حوله ، فلا يكون أمام الشباب إلا أن ينصرف عن

ظهر خلال عقد التسعينات أسوأ ما في ميراث فترة الانغلاق التي فرضت على كثير من البلاد العربية، بأشكال ودرجات متباينة ، في عقود ماضية وخصوصاً خلال الربع الثالث من القرن العشرين.

فقد وضعت في تلك الفترة بذور الخوف من العالم، وخصوصاً من الغرب الذي تم رسم صورة نمطية له تربط بين الحروب الصليبية القديمة والغزوات الاستعمارية الحديثة وتحمله المسؤولية كاملة عن تخلف العرب وعجزهم عن التقدم، كى لا يبحث الناس عن الأسباب الأكثر عمقا لهذا التخلف . واخذ الحصاد الأليم لهذه البذور في الظهور والانتشار خلال عقد التسعينات الذي بدأ بتحول جوهري في النظام العالمي، بمسد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وكنكته وتحرير الشعوب التي عاشت في سجون الأحزاب الشيوعية.

ومن سوء المصادفة أن يقرن هذا التحول بأزمة الغزو العراقي للكويت ، التي توترت المشاعر العربية خلالها واضطربت بين رفض لاغتصاب دولة في وضع النهار وجزع من للقوة الأمريكية التي لم يكن هناك بديل عنها لتحرير الكويت. وخلفت هذه الأزمة والحرب التي ترتبت عليها أجواء الحصاد الأليم لنمط التفكير الذي وضعت أسسه في فترة سابقة وقاد العرب الى هزائم كبرى. فلم تكن كارثة ١٩٦٧ ثم كارثة ١٩٩١ إلا نتاجا للمنهاج الذي ينظر الى العالم من ثقب الصراع لتاريخي مع الغرب ، ويختزل هذا الغرب في كتلة مصمتة يزعم أنها كلها معادية لنا ومتآمرة علينا.

ورغم أنه منهج يقوم على المواجهة مع الغرب باعتبارها عدوا دائما ، إلا أن أصحابه أبعد ما يكونون عن إعداد عدة هذه المواجهة، ولا وقت لديهم لعمل جاد صالح لبناء قوة ذاتية يمكن التحول عليها في المواجهة التي يقال إنها مصيرية. لما العمل الذي يقومون به فهو مما يؤدي غالبا الى إضعاف العرب

العمل العام محيطاً وأحياناً مدهوشاً من اللغة التي تطرح بها قضايا كبرى مثل قضية العملة التي يتخلل التيار الذي يهوجها صباح مساء مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية ، جنباً إلى جنب الاتجاه المقلاني في التعامل معها.

فهناك تباين ، وأحياناً تعارض ، في داخل هذه التيارات كلها اسلامية وقومية وليبرالية ويسارية. وليس هذا غريباً في لحظة تمر فيها هذه التيارات في مرحلة انتقال تشهد مراجعات بدرجات مختلفة.

والسؤال الذي ينبغي علينا أن نقف أمامه بشجاعة ، هو : ما الذي يتعين علينا أن نخافه اليوم: الهيمنة التي يتصورها بعضنا أم التهميش الذي يهددنا جميعاً؟ وإذا كان بعضنا يعتبر العملة خطراً داهياً، فلماذا لم نقف على ثقافات غير الغربيين الذين يعيشون في بلاد الحرب وخصوصياتهم ؟

وربما يكون طرح السؤال على هذا النحو ناقصاً. والسؤال الناقص يقود غالباً إلى إجابة مبتسرة ، وإحينا غير دقيقة. ويمكن اكمال السؤال كالتالي: هل نخشى العملة في مطلق الأحوال أم فسي وضعنا الراهن ، وهل يمكن تحسين هذا الوضع دون اندماج في العالم ؟

فإذا نظرنا حولنا وجدنا شعوباً وأصحاب ثقافات شتى في العالم لا يخشون العملة. اليابانيون مثلاً لا يخافونها ، بل يتفاعلون معها. كما أن تجربتهم تستحق التأمل. فهم لم يتأثروا في خصائصهم الثقافية وسماتهم القومية الأساسية بالغرب رغم أنهم تعرضوا لمؤثرات غربية مباشرة بل وموجهة ومقصودة لفترة طويلة عتبت الحرب العالمية الثانية. كما عاشوا ، ومازالوا ، تحت حماية أمريكية صريحة.

الاكيد أن انجازهم الاقتصادي يساعد على توابيد الثقة. لكن ثقهم كانت قائمة قبل أن يصير اقتصادهم عملاقاً وهو لم يصبح كذلك الا عندما اكتسب طابعاً عالمياً ، أي "عولم" رغم عدم دقة هذا الوصف.

والمهم هو أن الثقة في الثقافة والهوية مسبقاً الانجاز الاقتصادي ومساعدت عليه لأنها حالت دون الحروب والنكوص اللذين يلح عليهما البعض اليوم ممن يصبحون محزين من أن هويتنا هي في مهب الريح 1

وليس أكثر من هذه الدعوة تحليقاً في سماء الخيال إلا تلك التي تتجدد من وقت إلى آخر بشأن مقاطعة السلع الأمريكية، فهل لا يعلم هؤلاء أن كل ما صدرته الولايات المتحدة إلى العالم العربي برمته لا يتجاوز نسبه ٢,٦% من إجمالي صادراتها إلى العالم في العام ١٩٩٧. فقد بلغ مجموع هذه الصادرات ٢٠,٢ مليار دولار ، بينما كان إجمالي صادرات أمريكا إلى العالم ٧٦٤ مليار دولار.

ويضي هذا أمرين يدلان كلاماً على مدى تهافت دعوة المقاطعة :

أولهما أنه بافتراض حدوث معجزة خارقة تتيح مقاطعة أمريكا في البلاد العربية كلها، سيكون أثرها تافها بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي. وهذا ناهيك عن أن جزءاً من هذه الصادرات ليس محض أمريكي ، لأن هناك سلماً تدخل فيها مكونات متعددة للجنيات ، وبعضها آسيوي يحبه بعض العرب جداً .

وثانيهما: أن خسارتنا من هذه المقاطعة ستكون اضعاف اضعاف خسارة أمريكا، بافتراض امكان المقارنة بين نوعي الضرر أصلاً. ستخسر أمريكا سوقاً حثيثة الأهمية لأن الدنيا تغيرت وصارت الاسواق المهمة في أوروبا وشرق آسيا وأمريكا الجنوبية ، وليس عندنا.

لما نحن أفسخفر فرصتنا للتقدم إذا كنا معنيين بها حقاً، ومن المؤسف أن اصحاب دعوات المقاطعة يتحدثون بخفة عن سلع مثل كوكاكولا وكنتاكي تصل إلينا من شركات عربية ومشروعات يديرها ويمثل فيها عرب اعتماداً على سلع عربية في الاساس ولكن ماذا عن أهم واردتنا من أجهزة وبرامج الكمبيوتر والحاسبات والاتصالات وغيرها.

وكان اصحاب هذه الدعوة لا يفهمون تنني مركز العرب في العالم، كي يسمحوا إلى مزيد من التدهور ، فالخطاب الذي يدعو إلى مواجهة الهيمنة بهذه الطريقة يحكم على العالم العربي بتميشه وعزله. انه خطاب انتحاري يحكم علينا بالقضاء موضوعياً على نحو ما يحدث لغير قليل من شعوب أفريقيا جنوب الصحراء. ولا مأل آخر لنا إذا قبلنا تهميش انفسنا والخروج من مصر.

في بلاد الغرب بل وتقاتل في الولايات المتحدة بصفة خاصة ؟ فالاسلام هو أكثر الأديان انتشارا ونموا في الغرب ، وخاصة في الولايات المتحدة حيث يوجد نحو ستة ملايين مسلم وأكثر من ١٢٠٠ مسجد ومركز إسلامي.

ومن هنا نفهم ما ورد في الطبعة الأخيرة من موسوعة "جيز" عن أن اسم محمد هو أكثر الأسماء انتشارا في العالم. ولكن الأهم هو أنه يأتي في المرتبة الأربعين في بريطانيا متقدما على أسماء إنجليزية واسعة الانتشار مثل جون وبيتر.

ولكننا نحتاج إلى الخروج من أسر زراعة العولمة لنفهم كيف يقاوم العرب ومنظمتهم في أوروبا وأمريكا الاتجاهات التي تشوه ثقافتنا وتاريخنا، وبالمثل يمكننا فهم كيف أن مثقفين ومسلمين يقضون حياتهم في بلاد الغرب فلا يفقدون خصوصيتهم بل يزيون منها. وهذا أمر طبيعي لأن البلاد التي يتصور بعضها أنها "تصدر" العولمة هي أكثر دول العالم احتراما للتعدد والاختلاف، إلى الحد الذي يدفع إسلامي تركيا مثلا إلى الاتجاه للحكمة الأوروبية لتتصرم في معيهم إلى الحفاظ على خصوصيتهم.

كما أن هذه البلاد هي الأكثر انتاجا للأفكار للمتعددة والمتعارضة، بما في ذلك التوجهات الرافضة للعولمة. ويعرف المطلعون على أحوال هذه البلاد ما يشهده بعضهم من صعود اتجاهات وحركات عنصرية ترفض أن يستفيد الأجانب من تقدم الغرب، وتقف ضد الهجرة إلى بلادها وتسمى إلى طرد العاملين فيها. وهناك من يهاض حرية التجارة لأنهم يرونها في مصلحة دول الجنوب بعد أن لم يعد لديها ما يحتاجونه سوى البترول. وهم يظنون أن العالم المتخلف يغزوهم ويشاركهم ثمار تقدمهم ويفرض عليهم بهجه وأمراضه.

وفي الولايات المتحدة نفسها تيار انعزالي قديم يزداد وزنه من وقت إلى آخر ويمثل قيدا على السياسة الخارجية الأمريكية التي يظن بعضنا أنها تعمل بنشاط محموم من أجل "مركبة" العالم. ويفسر دور هذا التيار الانعزالي، مع عوامل أخرى بالطبع، الطابع الانتقائي لتدخل أمريكا في القضايا الدولية.

وربما لا يعرف دعاة المقاطعة -- ومن يقفون معهم دون أن يحملوا الدعوة نفسها -- أن العالم تغير بحيث صارت هذه المقاطعة في يد الولايات المتحدة وليس غيرها. وهو سلاح أسرفت في استخدامه في السنوات الأخيرة، من خلال الأمم المتحدة وحيزا وغير قرارات وقوانين أمريكية احتيا. ومعروف أن أمريكا تقاطع ثلاث دول عربية هي العراق والسودان وليبيا. والأخيرة تسمى جامدة بعد رفع العقوبات الدولية عليها إلى الخلاص من العقوبات الأمريكية المنقرضة المفروضة عليها، أي تجاهد من أجل إلغاء المقاطعة التي يدعو البعض إليها.

وهذا فضلا عن أن العولمة للجارية للاقتصاد تؤدي إلى ازدياد ظاهرة تعدد مكونات السلطة نفسها وبالتالي تنوع المشاركين في إنتاجها وتداولها. وينطبق ذلك على أدوات التكنولوجيا الأكثر تقدما إلى سلع الاستهلاك البسيطة. وليس نفي أن المكونات الآسيوية يزداد أسهامها في كثير من السلع التي يظن بعض العرب أنها محض أمريكية ويتخيلون لمكانة مقاطعتها، ولا يعرفون أنهم يدعون بذلك إلى مقاطعة دول آسيوية بما فيها الصين وماليزيا وإندونيسيا.

والأهم من ذلك هو أن المقاطعة، وما يترتب عليها من تهيش للعالم العربي، هي أكثر ما يحقق مصلحة إسرائيل. والداعون لمقاطعة كل من لا يروق لنا موقفه في العالم هم أكثر ممن يخدمون إسرائيل لأنهم يساعدونها على إنجاز الهدف النهائي للصهيونية في الهيمنة على المنطقة. ولا يمكن لإسرائيل أن تحقق هذه الهيمنة إلا إذا ازداد للعرب ضعفا وبالتالي عجزا عن مواجهتها ومناقشتها.

فالتهميش هو أخطر ما يواجهه للعرب، وليسست العولمة أو الهيمنة لأن هويتنا أقوى من أن تتآكل وتقلقتنا أكثر صلابة من أن تذوب، فالهويات لا يمكن سحقها، والا كان الاستعمار المباشر أكثر على ذلك في عصره، ناهيك عن استعمار استيطاني لم يتمكن من تدوين هوية ولا قتل ثقافة في فلسطين مثلا أو الجزائر. فالهويات هي نتاج التاريخ الخاص للشعوب بما ينطوي عليه من قيم وتقاليد وأنها حياة.

وإذا كانت العولمة هذه القدرة على محو الخصوصيات، فكيف بقيت الهويات غير الغريبة

على بعد آلاف الأميال ممن يعيشون على أرضهم ويتوارثون ثقافتهم قائلين لأن يتحولوا إلى مسوخ شائعة من النوع الذي لا يوجد إلا في أذهان بعض العرب. فإذا تحررت هذه الأذهان قليلا من القوالب ، ربما يجوز الاتفاق على أن في العولمة ما يفيد وما يضر، مثلها مثل أي تطور عرفه العالم على مر تاريخه. غير أن التطور بطابعه يخلق خبرات تتراكم مع الوقت وتفيد في تعظيم الفوائد وتقليص الأضرار لمن يستخلص هذه الخبرات ويستثمرها ويعمل وينجز.

كما يمكن الاتفاق على أن خير ما في العولمة هو تنامي ما يجوز اعتباره مجتمعا منبعا عالميا ينهض على قيم مشتركة تستطيع المعاصرة بقوة في تأكيدها مثل الحرية والعدل والامران. ولكن الشرط اللازم لذلك هو أن يصير لدينا مجتمع أهلي فاعل.

غير أن هذا المجتمع يظل بعيدا ما برحت بعض القوى التي يفترض أن تعمل من أجله تبذل جهدها وولتنا في بكائيات ومشتمات هي - وليست العولمة - أكثر ما يدمر قيمنا وثقافتنا ويسم حياتنا بأسرها.

ثانيا : سوء قراءة الوضع العالمي يبدد فرصا للتقدم :

في ظل هذه النظرة الاختزالية وما تتطوى عليه من عجز عن رؤية العالم كما هو، وما تقود اليه من سيادة صور نمطية ، يسي كثير من العرب لقراءة الوضع العالمي ليس فقط على الصعيدين السياسى والاستراتيجى، ولكن أيضا فيما يتعلق بالتفاعلات الاقتصادية.

وتحكم "نظرية" المؤامرة فهم ، أو بالأحرى عدم فهم ، بعض العرب لهذه التفاعلات مثلها مثل العلاقات السياسية والعسكرية على المستوى الدولى. ووفقا لهذه "النظرية" يسهل تفسير أي تطور أو ترتيب دولي بأنه يهدف إلى خدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى المتقدمة أو الرأسمالية العالمية أو الشركات متعددة الجنسية ، وعلى حساب الدول النامية أو الصغيرة أو الدول العربية بصفة خاصة.

غير أن بعض الأعلى صوتا في هجاء العولمة لا يعرفون من تيارات الفكر والثقافة في الغرب إلا ما يروج له الإعلام أو تتم ترجمته إلى العربية ، مثل فكرة فوكوياما عن نهاية التاريخ، وفكرة هنتجتون عن صدام الحضارات. فالإعلام لا يهتم عادة إلا بما هو مثير بغض النظر عن مضمونه وقيمه. فلا يستحق فوكوياما ولا فكرته الضجة التي أثارت حولها. أما هنتجتون فهو يؤخذ بجديته في بلاده وخارجها عندما يكتب في حق النظام السياسي الذي برع فيه . وكان كتابه (النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة) من أبذع ما نشر فى أواخر الستينات فى هذا الحقل وفى نقد نظرية التحديث فى عنوانها. ولكن الامر يختلف عندما يكتب فى العلاقات الدولية والفلسفة.

ومع ذلك فإذا أجرينا تحليل مضمون للكتابات العربية في هجاء العولمة ، نجد أن هذين الكتائين وعنوان مقالاتهما اللتين تحولتا إلى كتابين هي أكثر المفردات التي تتكرر فيها.

ولا يفتن كثيرون من هجائي العولمة، إلى ما تنجيه ثورة الاتصالات الدافعة نحو العولمة من فرص للحفاظ على الخصوصيات. كل ما يدركونه هو أن هذه الثورة تدمر الهويات عبر تجاوز الحدود ! وهذا اعتقاد يفترض أن الاتصال يحدث في اتجاه واحد. وهو قد يكون كذلك إذا وصلنا طريقتنا السقيمة في إدارة علاقاتنا مع العالم عبر الهجاء والتكديد والأداة دون أى عمل ضالح.

فليس هناك من يمنع أحدا من نشر ثقافته فى العالم، وأن يستخدم ثورة الاتصالات لمصلحته. فهذا مجال البث الفضائى مفتوح لمن يعمل وينجز ويطور أفكاره ويضفى الطابع العالمى على ثقافته. وهما هو البث الفضائى أيضا "يفزو" الولايات المتحدة ويتجه إلى مواطنيها ذوى الأصل الصينى الذين لم "يتعلموا" بل على العكس تطرفوا في الحفاظ على هويتهم إلى الحد الذى جعل مزجة كثير منهم باللغة الانجليزية محدودة. بما فى ذلك بعض من ولدوا فى أرض امريكا ولم يروا الصين فى حياتهم.

فإذا كان هذا هو حال من يعيشون فى عقر دار "مركز العولمة" ، فكيف ننصون أن يصبح غيرهم

ومن شأن هذا التوجه أن يمنع العقل من التفكير موضوعيا ويحصر البصر عن رؤية الواقع كما هي، فإذا لم تكن هناك واقعة يتم الامسك بها وتضخيمها وتجاهل كل ما دونها لاستنتاج أن الدول الغربية ورأسماليتها وشركاتها تسعى إلى نهب العالم ، فلا بأس من تخيل ما يدل على هذا المنهج. ولختلاق للتفسيرات القادرة على تصوير أى شئ كما لو كان مؤامرة جاهزة.

وتعتبر هذه النظرة عن استمرارية منهج عصر الكفاح الوطنى فى مواجهة قوى خارجية شريرة سواء كانت حقيقية أو متخيلة. وهو المنهج الذى تحرر كثير من شعوب ودول العالم من أسرهم لوكسب كدحهم معنى إيجابيا ينصرف إلى العمل والانجاز والتقدم.

ولو كان كثيرون فى أنحاء مختلفة يفكرون وفقا لذلك المنهج ومن يديرون علاقاتهم على أساسه ، لعاد العالم إلى الوراء.

فكثيرا هى الخلافات التى تحدث بين الدول والشركات ، وشديد هو التنافس الذى تزداد حدته ، وواسعة التناقضات بين المصالح. وإذا ضربنا بضع أمثلة محدودة لكيفية التعامل مع هذه الخلافات والمناقشات والتناقضات فى العام ١٩٩٩ وحده لاحتاجنا إلى مجلدات. ولكن نكتفى بمثال واحد يوضح الفرق بين نمط تفكير غالب لدى العرب وبين الكيفية التى يفكر ويتعامل بها غيرهم.

فقد قررت الحكومة الألمانية ، فى بداية العام ١٩٩٩ ، وقف استخدام الطاقة النووية بصورة تامة رغم وجود تفاعلات متعددة مع شركات فرنسية لتزويدها بهذه الطاقة ، الأمر الذى أدى إلى خسارة فاحشة لهذه الشركات قدرت فى حينها بحوالى ٣٠ مليار فرنك ، فضلا عن تقلصات كانت ضرورية فى العمالة. ولا نريد القول إن الصناعة النووية الفرنسية كانت مهددة بالانهيار من جراء هذا القرار ، وخاصة الشركة العامة للمواد النووية (كوجيما) ، ومصنع السفنات النووية (فرا ماتورم) .

ولو أن الفرنسيين مثل العرب أصبحوا بالتأمر والمؤامرة ، لكان سهلا عليهم اتهام ألمانيا بالتأمر والسعى إلى الإضرار بهم ، واستدعاء ميراث

الصراع التاريخى وفتح الغرفة المظلمة المحفوظة فيها ملفات هذا الصراع واستخراج هذه الملفات ونشرها وشن حملات لا تهدأ.

ولكنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم اهتموا بمعرفة السبب الحقيقى للقرار الألمانى ، وهو مشاركة حزب الخضر وأنصار البيئة فى الحكومة الألمانية وإصرارهم على عدم استخدام طاقة نووية.

فأجدى أهم مشاكل العرب فى تعاملهم مع العالم هى مشكلة المعرفة، أى معرفة ما يحدث فى هذا العالم وإلى أين يتجه ، وكيف أصبح فى نهاية القرون مختلفا جوهريا عما كان عليه فى بدايته مثلا حين كانت الظاهرة الاستعمارية فى أوجها، أو فى منتصفه حين أخذت هذه الظاهرة إلى الانحسار.

لقد أشرنا فى الجزء الأول من هذا القسم إلى فكرة مقاطعة سلع الولايات المتحدة أو غيرها، والتى تتردد فى دوائر وأوساط عربية من حين إلى آخر. وهى ترتبط بعدم معرفة أن لمط الإنتاج فى العالم يطلب عليه بشكل متزايد تدخل المكونات والأدوار، بحيث لا تصبح الدولة هى الوحدة ، أو على الأقل الوحدة الوحيدة ، التى يتشكل منها النظام الاقتصادى العالمى. فإذا أخذنا مثلا دجاج "كنتاكى" الذى تكثر الانتشار إليه ، نجد أن هذه السلعة تصل إلى العرب من خلال شركات عربية ومستثمرات إنتاج عربية وعمالة عربية .

وبحدث ذلك بالنسبة إلى سلع أخرى كثيرة أمريكية ، أو غير أمريكية وداخل الولايات المتحدة نفسها. فعلى سبيل المثال أيضا ، نجد أن السيارة "هوندا" اليابانية التى تباع فى الولايات المتحدة يتم إنتاجها فى مصانع مقامة فى أمريكا، بما يعنيه ذلك من أن التوزيع الاقتصادى لقيمة السيارة على العوامل المساهمة فى إنتاجها من عمالة وهندسة وتجميع وبيع وسيطة وتسويق يتم فى الولايات المتحدة. ورغم ملكية شركة "هوندا" للمصنع ، إلا أن عائد سيارتها المباعية يدور فى إطار دورة الاقتصاد الأمريكى.

ولذلك فإن المستهلك الأمريكى الذى يشتري السيارة "هوندا" يدعم اقتصاد بلاده أكثر من نظيره الذى يشتري السيارة الأمريكية "بونتياك" مثلا ، لأن

جزءاً فقط من صناعة هذه السيارة يتم في الولايات المتحدة بينما يتم للجزء الباقي في بلدان أخرى مثل بريطانيا وألمانيا وبالتالي تدور في الدورات الاقتصادية لهذه البلدان.

وفي هذا السياق، أصبح حوالي ٤٠% من العاملين في صناعة الإلكترونيات اليابانية يعملون في بلاد أخرى.

ومع ذلك، ما زلنا نسمع ونقرأ عن بيبكون للمسا لأن مصر لم تنتج سيارة مصرية حتى الآن. ولو أنهم تولفرت لهم معرفة لمساعدتهم على الخروج من أسر هذه النظرة الضيقة والتفكير في كيف تدعم دور الاقتصاد المصري في سوق السيارات في العالم ونعظم نصيبه منها.

فالمعركة الإنتاجية تنحو بشكل متزايد لأن تكون عالمية بالمعنى الدقيق للكلمة، بمعنى أن أجزاءها وبالتالي عوائلها تتوزع على أكثر من بلد. فهذه العملية تتيح للشركات توزيع أجزاء ومرحل إنتاج السلعة على بلاد متعددة يتم اختيار كل منها وفقاً لمعايير أهمها تكلفة إنتاج كل جزء أو مرحلة ومدى القرب أو البعد عن مراكز الاستهلاك.

ويساعد كل من التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي المتزايدين على دعم هذا التطور في العملية الإنتاجية. كما يساهم في الإسراع به ما حدث من تقدم كبير في وسائل الاتصال. ولذلك لم يمد الاستثمار الخارجي مقصوراً على شركات وينسوك كبرى، وإنما انتشر لدى مستويات مختلفة من المستثمرين.

كما حدث تقدم كبير في التجارة الرأسمية، بما يحويه ذلك من تغير في طبيعة هذه التجارة التي يدخل في إطارها المثال السابق الذي ضربناه من لقاسمة شركة مصانع لها في بلد بلدها الأصلي. ومن هنا يزداد الارتباط بين الأشكال الإحدث للاستثمار الأجنبي وبين التجارة القائمة على التخصص للرأسمالي الذي يقتصر على بعض مراحل العملية الإنتاجية دون بعضها الآخر، بعكس التخصص الإقليمي الذي يشمل كل هذه المراحل. فإذا كان الاستثمار الأجنبي قائماً على التخصص للرأسمالي، فهو يؤدي إلى زيادة

التجارة العالمية. وهناك تقدم ملموس ومستمر في هذا الاتجاه.

وأوضحت دراسة مهمة نشرت في مجلة Economic Policy Review في عسند يونيو ١٩٩٨ أن التجارة الرأسمية أو القائمة على التخصص الرأسمي صارت تمثل نحو ١٥% من إجمالي التجارة العالمية في العام ١٩٩٥، وأنها تزداد بشكل مطرد رغم محدودية أسهام الاقتصادات الأكبر فيها حتى الآن، حيث يمثل هذا النوع من التجارة نحو ٣% فقط في اليابان و١٢% في الولايات المتحدة، و١٩% في ألمانيا، في حين أنه وصل إلى ٣٠% في بريطانيا و٢٨% في فرنسا و٤٤% في كندا و٤٧% في هولندا.

ولكن أهم ما أثبتته هذه الدراسة هو أن التخصص الرأسمالي ينمو بمعدلات أسرع من التخصص الإقليمي لأسباب من أهمها التقدم الكبير في وسائل الاتصال وازدياد الميل إلى تحرير التجارة على الصعيد العالمي.

ويرتبط ذلك بتطور هائل في التجارة الدولية وحجمها وأهميتها، بحيث أصبحت تلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية التي مازال كثير من العرب يظنون أنها لا تقتصر إلا بالصناعة، وخاصة الصناعة الثقيلة. فقد نمت التجارة الدولية في عقد التسعينيات، وحتى قبله بسنوات، بمعدلات بلغت مثلي معدل الإنتاج العالمي. غير أن موقع العرب في هذه التجارة ضئيل للغاية، حيث لم تزد نسبة صادرات الدول العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية عن ١,٣٨% في العام ١٩٩٧.

فإذا استبعدنا البترول والغاز، فإن صادرات العالم العربي تعادل تقريباً صادرات فنلندا التي لا تعتبر من الدول الأوروبية الأكثر تقدماً. ورغم أن هناك جهوداً تبذل في بعض البلاد العربية ومن بينها مصر لزيادة الصادرات وتحسين الاستفادة من التجارة الدولية، إلا أن نمط التفكير السائد والذي يمتد إلى داخل مراكز صنع القرار مازال ينظر إلى الأطر المنظمة لهذه التجارة نظرة سلبية، خاصة لتقلبات الجات ودور منظمة التجارة العالمية.

ويصل الامر لحيانا الى حد الحديث عن "مركبة الجات"، والتركيز على كيفية الهروب من الالتزامات بدلا من الاهتمام بكيفية الاستفادة من الفرص والمزايا الكبيرة التي تتوافر للبلاد النامية من خلال منظمة التجارة العالمية التي ضمت ١٢٤ دولة ومنطقة جمركية في منتصف العام ١٩٩٩ ، أى بنسبة أكثر من ٩٥% من حجم التجارة العالمية. وارتفع حجم هذه التجارة من حوالي ٦٠ مليار دولار عام ١٩٦٠ الى نحو ٦٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٨.

ولا يصح النظر الى الاتفاقات التي تشرف منظمة التجارة العالمية على تنفيذها من زاوية الالتزامات المترتبة عليها فحسب ، وإنما من منظور الموازنة بينها وبين المزايا الكثيرة التي تجل الدول النامية القدرة على تطوير اقتصاداتها مستفيدة في المحصلة النهائية. وإذا أحسنا قراءة الصراع الذي حدث في داخل وحول المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في أوائل ديسمبر ١٩٩٩ ، لأدركنا أن الطريق مفتوح للتأثير في صوغ قواعد التجارة الدولية من خلال المشاركة الفعالة وليس الانعزال . فهناك مناقضات كبيرة بين الدول الكبرى في شأن الخطوات المقبلة لتحرير التجارة والخدمات، الأمر الذي ينفى ما يتخيله البعض من وجود خطط للهيمنة لا يمكن أن تكون موجودة إلا في حالة التوافق بين هذه الدول .

فالمشاركة في تفايلات النظام العالمي هي الطريق الى الدعم مركز الحرب فيه ، بشرط أن يقرن ذلك بتحسين الأداء وتأكيد قيم العمل والاتجاه وحل المشاكل الداخلية التي تعترض للنمو الاقتصادي.

أما من لا يعمل ويصالح مشاكله الاقتصادية والمؤثرة على الأداء الاقتصادي والمنطقة بمنأخ الاستثمار ، فهو يولج مصيرا تساو ويحكم على نفسه بالتهيمش، وعندئذ تصير أزمته أبعد بكثير من القواعد المنظمة للتجارة العالمية.

كما أن البلاد التي تخضع حكومتها لنفسه مستثمرين محليين يحققون أرباحا فلكية من خلال اغلاق السوق المحلية عليهم وفرض تعريف جمركية

مرتفعة ، انما تحكم على نفسها بالتخلف لحساب مصالح خاصة. اما للمصلحة العامة فسهي تقتضي خفض التعريف الجمركية بهدف تجاوز مرحلة الاحلال محل الواردات والانتاج للمسوق المحلية وبالتالي رفع الكفاءة والحرص على اعتبارات الجودة والسعر ، بما يساعد على التصدير من ناحية ويحرر المستهلك المحلي من استغلال بشع راجع الى ارتفاع التعريف الجمركية.

أما شعارات "الصناعة الوطنية" فلم يد لها محل في ظل ما أوضاعه من أن سلعة اجنبية منتجة في مصر مثلا يمكن أن يكون عائداتها للاقتصاد المصري اعلى من سلعة محلية. وربما تكون صناعة المنسوجات والملابس التي تلعب دورا مهما في عدد من البلاد العربية ، وترتفع اعداد العاملين فيها ، هي التي تحتاج الى حماية، وخصوصا في ضوء مواصلة الدول الصناعية الكبرى فرض قيود على واردات المنسوجات والملابس من الدول النامية. ومع ذلك لا ننسى ان الدول النامية تمكنت في جولة أورجواي من للوصول الى اتفاق اتاح دمج وتحرير تجارة الملابس والمنسوجات خلال فترة انتقالية تمتد عشر سنوات بداية من العام ١٩٩٥ ، ويتم خلالها انهاء العمل باتفاق الائلاف المتعددة وبالتالي الاتفاقات الثنائية التي تم التفاوض عليها بموجب ذلك الاتفاق.

والأرجح أن الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس سيخلق وضعاً جديداً ينبغي الاستعداد له من خلال دعم قدرة هذه الصناعة على المنافسة، حتى بالرغم من عدم رضاه الدول النامية عما تحقق من تقدم خلال المرحلة الاولى من الفترة الانتقالية بشأن برامج تحرير التجارة في هذا المجال فيس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا.

ومع ذلك يظل في امكان منتجى الملابس والمنسوجات في البلاد العربية الاستفادة من الفرص التي يتيحها تطبيق الاتفاق بالكامل في العام ٢٠٠٥ إذا تمكنوا من تحسين قدراتهم التنافسية، بما يعنيه ذلك من الحد من القيود المفروضة لحمايةهم.

ومع ذلك ، فإن اتفاقات الجات لا تلزم بإلغاء أو تخفيض التعريف الجمركية ، رغم ما في هذا الالتزام من مزايا حقيقية. لهذه الاتفاقات تحظر فقط القيود

الكمية وغير التعريفية ، مما يتيح لاي دولة فرض ما تشاء من قيود تعريفية طالما أنها راعية في ان تضر نفسها وشعبها ونقل من قدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

ولهذا فإن الموقف السائد عربيا ، بشأن للحماية الجمركية وهو موقف يصعب في مصلحة رجال الاعمال اصحاب الصناعات المحلية وايض في صالح هذه الصناعات التي يستحيل ان تشهد تقدما حقيقيا في غياب المنافسة الاجنبية ، ولا في صالح المستهلك الذي تفرض عليه صناعة محلية مرتفعة السعر دون مبرر فضلا عن انها لعل جودة في كثير من الأحيان .

وسنظل من الصعب حل مشكلة التصدير المزمة في بلد مثل مصر بدون تعرض الانتاج المحلي لمنافسة حقيقية تفرض على اصحابه اعطاء اولوية للتطوير وزيادة الاتفاق على البحث العلمي في سوق داخلية تتمتع بدرجة عالية من الحماية ، لا يجد رجال الأعمال أنفسهم مضطرين الى التطوير ولا الى البحث عن أسواق جديدة في الخارج طالما ان الارباح وفيرة وسهلة في الداخل.

وعموما ليس هناك قيد عالمي في هذا المجال حتى الآن الا في حالة واحدة وهي اذا افتقت دولتان على ربط الضرائب الجمركية على مبلغ معينة عند حد معين في اطار تنازلات متبادلة تحقيقا لمصالح محددة. ومثل هذا الاتفاق اختياري تماما وليس مفروضاً على أي دولة. ولكن اذا تم هذا الاتفاق وانعكس فيما يسمى جدولاً وطنياً للالتزامات يسجل فيه حدود ربط الضرائب الجمركية على مبلغ معينة ، يصبح للزاماً على الدولة لا تستطيع الفكاك منه الا باتفاق مع الدولة أو الدول التي سبق الاتفاق معها.

ويلعب ذلك ان تخفيض الضرائب الجمركية هو غالباً موقف اختياري يتوقف على المصالح التي قادت بالعمل الى نقله كيفية في اتجاه هذا التخفيض وخاصة في الدول المتقدمة منذ ان بدأت مفاوضات الجات.

وحتى الالتزام في حالة القيود الكمية ليس شاملاً ، حيث يجوز الاستثناء منه اذا كانت هذه القيود ضرورية ولا بدول عنها لحماية ميزان المدفوعات

من انهيار محقق. وهذا استثناء مصمم لمصلحة الدول النامية بطبيعة الحال ، لأن تعرض دولة متقدمة الى خطر انهيار ميزان مدفوعاتها هو أمر قليل الاحتمال.

ويعني ذلك أن من يدعون أن اتفاقيات الجات تفرض منافسة غير متكافئة على الدول النامية، وهم كثيرون في العالم العربي ، اما انهم لم يطلعوا على هذه الاتفاقيات ، وإما يتمدون تضليل الرأي العام من أجل أهداف سياسية تدخل في اطار التخويف من الإنفتاح على العالم والاندماج فيه ورسم صورة مضللة توحي بأن هذا الإنفتاح يجعل العرب معرضين لهيمنة واستغلال ونهب .

ويناقض هذا الخطاب حقيقة ما توفره الاتفاقيات ومنظمة التجارة العالمية من حماية ضد أي منافسة غير متكافئة أو غير عادلة ، سواء اذا حدث ذلك من خلال اغراق بسلع معينة بتابع بأقل من سعرها في بلدها مما يلحق ضرراً اكيدا بمثيلتها في البلد المصدرة اليه ، أو عن طريق حصول السلعة المصدرة على دعم في بلدها بحيث يؤدي ذلك الى خفض سعرها في البلد المصدرة اليه.

ولا تشمل هذه الحماية بطبيعة الحال فروق الاسعار الناجمة عن ارتفاع كفاءة إنتاج السلعة في بلد انتاجها ، لأن فرض حماية في هذه الحالة لا يعني الا التشجيع على خفض الكفاءة ونفي أي حافز للسعي الى زيادتها وهذا اعتبار بالبالغ الأهمية لأن بعض الشركات المصرية سواء من القطاع العام أو الخاص تتذرع احياناً بحدوث إغراق عندما تعجز عن خفض تكلفة إنتاجها ومنافسة السلع المستوردة.

وتقدم حالة شركة السكر والصناعات الكايمية نموذجاً لهذا العجز ، حيث زعمت ان السكر المستورد من دول الاتحاد الاوروبي يحظى بدعم يتعارض مع قواعد التجارة العالمية. ولكن التحقيق الذي اجراه جهاز مكافحة الاغراق المصري في اواخر ١٩٩٨ انتهى الى عدم وجود دليل على ادعاء الشركة واعتمد وزير التجارة والتموين في ذلك الوقت احمد جويلى قرار الجهاز الذي نص على أنه (تطبيقاً لنص المادة (١١ - ٩) من اتفاق الدعم والرسوم التعويضية والتي تنص على أنه يرفض أي

هذه الدول للحصول على مزايا إضافية وخاصة خلال دورة أورجواي، حيث انتزعت أحكاماً خاصة بها في كثير من الاتفاقات التي تم التفاوض عليها في تلك الدورة، بما في ذلك التمتع بفترات انتقالية أطول مما يتاح للدول المتقدمة في الاتفاقات ذات الطابع المرحلي، فضلاً عن إعفاء من عديد من الالتزامات الواردة في كثير من اتفاقات دورة أورجواي.

ولا تقتصر المزايا المتوفرة للبلاد النامية على تجارة السلع، وإنما تشمل كذلك تحرير الخدمات والذي يتم بشكل تدريجي يلائم ظروف هذه البلاد، فضلاً عن إلزام الدول المتقدمة بالتزامات تعزز قدرات عرض الخدمات وكفاءتها وتنافسيتها في البلاد النامية بما يتيح للأخيرة فرصاً أفضل.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى تسهيل تدفق رؤوس الأموال إذا توافر مناخ استثماري ملائم، وتشجيع اتباع سياسات نقدية ومالية أكثر حكمة وممتلئاً بشأن تحديد أسعار الصرف، والحد من التشوّهات في الأسواق المالية بما ينعكس إيجابياً على بيئة الاستثمار وعلى توزيع الموارد الاقتصادية.

وهذا فضلاً عن رفع كفاءة المؤسسات المالية بطبيعة الحال. فالمناقشة التي ستترتب على دخول مؤسسات مالية لجنية ستفرض الحد من الاتفاق غير الضروري وتخفيض الهدر وتحسين الأداء ورفع مستوى العمل والارتقاء بالخدمة للحفاظ على المتعاملين وزيادتهم واتّباع المعايير المحاسبية العالمية ذات الشفافية المطلوبة.

غير أن الاستفادة من هذه المزايا يتوقف على عوامل داخلية في مقمعتها حسن قراءة المتغيرات الدولية ووضع حد للمنهج الانعلاقي الذي مازال مسيطراً بدرجة أو بأخرى على مراكز صنع القرار في كثير من البلاد العربية، وبالتالي زيادة الاستعداد للتكيف مع الأوضاع المستجدة، ومواجهة الفساد الذي يفسد الأداء ويبعد الموارد.

طلب وينتهي التحقيق فوراً عندما تتأكد السلطات المعنية من عدم وجود دليل كافٍ يبرر الدعم أو بضرر يبرر السير في الدعوى، وينتهي التحقيق فوراً في الحالات التي يكون فيها مبلغ الدعم قليل الشان، أو حجم الواردات المدعومة للقطعي أو المحتمل، أو حجم الضرر يمكن تجاهله.

وإعمالاً لنص المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٦١ لسنة ١٩٩٨ والتي تنص على أنه يتعين إنهاء إجراءات التحقيق في الحالات التي تثبت فيها سلطة التحقيق عدم وجود دليل كافٍ على الممارسة الضارة، أو عدم وجود ضرر، أو انقطاع علاقة السببية بينها.

وعلى ضوء ذلك ينهي تحقيق الدعم والإجراءات التعويضية في الواردات المدعومة من منتج السكر الأبيض ذات منشأ أو مستورد من دول الاتحاد الأوروبي وحفظت بذلك هذه القضية المقدمة من شركة السكر والصناعات التكميلية.

وفي كل ذلك، لا يمكن القول بأن هناك أي تمييز لصالح الدول المتقدمة أو الشركات الكبرى بحكم ما يتكرر في قسم يعتد به من الخطاب العربي. وإذا كان هناك من تمييز فهو لصالح الدول النامية لا الدول المتقدمة، وذلك في البلاد التي قد تكون المساواة التامة فيها غير كافية لتحقيق العدالة بسبب التفوق أو عدم التكافؤ. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الصادرات الصناعية للبلاد النامية، وهي بلاد دخلت التجارة الدولية اعتماداً على مواد خام ولوازم بالأساس، مثل أن يحقّ بعضها اختراقاً في مجال الصادرات المصنوعة.

فكان استمرار الاعتماد على صادرات غير مصنوعة ضاراً بفرص تقدم اقتصادات هذه البلاد، مما أدى إلى إعطاء ميزة جمركية لصادراتها الصناعية منذ منتصف الستينات ثم إصدار دورة طوكيو لمفاوضات الجات في العام ١٩٧٩ إعلاناً أطلق عليه إعلان المعاملة التفضيلية والمشاركة الفاعلة للدول النامية.

وبذلك تم إقرار مبدأ الاستثناء من المساواة للتامة لمصلحة الدول النامية، الأمر الذي فتح الباب أمام

♦ القسم الثالث ♦

اختلالات (نظرية) الاتجاه شرقا :

التجربة الصينية نموذجا

أولاً: العلاقات الصينية الأمريكية: توازن

المصالح لا توازن القوى:

في الوقت الذي كان "الداتو" يقصف يوغوسلافيا، وفي الوقت الذي إتخذت الصين موقفاً معارضاً لضربات "الداتو" وأقررت رفض التعاون لإيجاد طريق دبلوماسي حتى يتوقف حلف الأطلسي عن القصف. في نفس هذا الوقت كان رئيس الوزراء الصيني (جيورونجي) يتوجه إلى واشنطن في ظل إنقسام داخلي في الصين بشأن جدوى زيارته وسط تصاعد الحملة الأمريكية على التجسس الصيني. وكان الهدف من الزيارة لجراء محادثات جديدة مع الرئيس كلينتون في إطار سعي الصين للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، تلك المحادثات التي تسببت في خيبة أمل جديدة للمسؤول الصيني الذي عاد إلى بلاده خالي الوفاض بعد أن أوعت واشنطن في إحرجه أمام شعبه باعلائها عن التنازلات الكبيرة التي قدمها.

وكان من بينها على سبيل المثال عرض بالسماح للشركات الأمريكية بالمساهمة في شركات صينية متخصصة لشبكة تليفونات المحمول والإنترنت لكي تعمل في سوق قوامها ١٢٠٠ مليون شخص.

ويعني ذلك أن الجوانب الاقتصادية التي تتمثل في المضي قدماً في طريق الإصلاح وتحقيق مزيد من دمج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هي الأهداف الأكثر إلحاحاً على أجنحة للتوجه الخارجي الصيني. وقد أتى العام ١٩٩٩ أن ينصهر الأبعد توقيع اتفاق تاريخي بين أمريكا والصين في ١٥ نوفمبر فتح الباب أمام انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ويضمن الاتفاق فتح أسواق الصين

في خضم مزادات العداء للغرب، والتي يقود إليها نمط التفكير العربي للقديم، ترتفع أصوات تنادي بالاتجاه شرقاً ليس لإقامة علاقات متوازنة مع العالم، ولكن للاستقواء بما يعتقد أنه قوى شرقية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الغرب.

ولذلك قليلاً ما يتذكر اصحاب هذا الاتجاه أن القوة الأولى في الشرق اليوم هي اليابان، لأنهم لا يريدون أن يفهموا كيف تتقدم الأمم ويبنى دعائم قوتها، ولأن النموذج الياباني في مجمله يحبط نمط تفكيرهم إن لم يقوضه.

وحين عندما يمشطرون للاشادة بحفاظ اليابان على هويتها ومكانتها، يتجاهلون أو يجهلون حقيقة أنه لا تعارض بين تأكيد وتدعيم الثقافة الوطنية أو الخصوصية الثقافية وبين الاندماج في العالم والاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا الاندماج.

وبالرغم من أن دعاة الاتجاه شرقاً كبديل عن الاتجاه غرباً يعتبرون روسيا جزءاً من الشرق لقصور معرفي ولهم سطحي لتعبير للكتلة الشرقية" السابقة، وبالرغم من أنهم لم يسقطوا الرهان على موسكو، فقد باتوا يجدون حرجاً في التصريح بذلك بعد أن أسفر حكماهما عن عداء مائل للمسلمين سواء في كوسوفا أو في الشيشان، وهو ما علاجه "التقرير الاستراتيجي العربي" للعام ١٩٩٨. ولذلك يجدون ضالحتهم في الصين التي صارت هي فارس الرهان الجديد المحدود الألق كسابقه الذي تركز على روسيا. ويفقد هذا الرهان الجديد إلى معرفة كافية بطبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية، ويحدود ما يخلو لأصحابه أن يعتبره معجزة اقتصادية صينية.

التقرير الاستراتيجي العربي

هذا دلعا فى زيادة كفاءة اقتصادهم . والأرجح أنهم يندركون ما سيؤدى إليه ذلك أيضا من تراجع تدريجى فى قطاع الدولة الذى يمثل مشكلة كبرى للاقتصاد ويقوم بدور مهم فى الوقت نفسه . فهذا القطاع يتضامل إسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى مع الوقت برغم ضخامته . ويحقق معظم هذا القطاع خسائر كبيرة لأنه مقلل بأعباء لم يتوافر بديل له حتى الآن فى القيام بها . فى هذا القطاع يحمل نحو ثلث أجمالى العمال الحضريين .

يلمل الإصلاحيون فى أن يساعد النمو التصديرى المتوقع أن يترتب على الانضمام للمنظمة فى خلق مزيد من فرص العمل الحقيقية . خارج نظام الدولة وزيادة كفاءة الاقتصاد فى مجمله من خلال التخلص تدريجيا من أمراض النظام الاشتراكى .

ولكن ليس واضحا ما إذا كان يمكن أن يسترتب على ذلك من تغيير فى طابع النظام السياسى الشمولى . فالظاهر على السطح أن الرئيس جيانج زيمين يتصور أن المجد الاقتصادى الذى سيقطع هو الطريق لاستمرار الحزب الشيوعى فى السلطة . ولكن ليس واضحا ما إذا كان يرى هذا الاستمرار بالطريقة الحالية القائمة على الاحتكار السياسى لم من خلال الفوز فى تنافس مستقبلى .

ولكن فى المقابل جاء السلوك الصينى تجاه أزمة كوسوفا حاملا دلالات إضافية لحدود دورها على الساحة الدولية . فقد ظهر بجلاء تأثير هاجس الأقليات التى تعيش داخل الصين (التبت - سيشانج) فى تكوين سياسة معادية لمبدأ للتدخل الإنسانى الذى تبناه "الناتو" . كما لم تجد الصين غضاضة فى إستخدام حق لفتيتو ضد إنفاق مزيد من الأموال على قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى دولة مقدونيا المجاورة للأقاليم كوسوفا المنكوب بحجة المملكات التى تربط مقدونيا بتايوان ، وهذا ما يعطى مؤشرا إضافيا على الأسس التى تبنى عليها السياسة للخارجية الصينية ، وعلى ضيق المنظور الذى ترى الصين العالم من خلاله .

وبالمثل يجوز فهم التأييد الصينى للتدخل الدولى فى تيمور الشرقية ، بعد أن تأكد حصولها على الاستقلال ، فى ضوء التنافس مع تايوان والسعى إلى

إمام السلع والمنتجات والخدمات والشركات الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل . وقد حققت الصين بطبيعة الحال مصالح كبيرة لها . ولكن يظل المفزى الأهم لذلك الاتفاق هو أن هناك طريقا واحدا لا ثلثى له أمام الدول التى ترغب فى التقدم وللحاق بالعصر ، وهو الاندماج فى الاقتصاد العالمى للاستفادة مما يتيح من مزايا .

ولا يمكن تحقيق هذا الاندماج والاحتفاظ فى الوقت نفسه بقيود كبيرة على حرية الاقتصاد والتجارة .

وتدل متابعة ديناميات المفاوضات الصعبة التى أجريت بين واشنطن وبين وكين على أن القيادة الصينية أدركت فى النهاية أهمية الاندماج بأكثر مما يفهمها بعض النخب السياسية والثقافية الحربية . ولذلك قبلت هذه القيادة فى النهاية التخلي عن الكثير من الموقلات التقليدية فى تعاملها التجارى مع العالم ، مثل القيود الحصصية والثابتة الجركية المرتفعة والدعم الكبير للصناعات وتقييد عمليات توزيع بعض السلع الأجنبية وغيرها .

وإذا نهجت الصين المنهج نفسه فى مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبى واليابان وغيرها سيكون فى إمكانها الانضمام سرىا إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من المزايا التى توفرها . وإلى أن يتحقق ذلك ، فإن المواطن الصينى هو الممتنيد الأول مسن الاتفاق مع أمريكا لما سيترتب عليه من مزيد من الاستثمارات وبالتالي فرص للعمل الجديدة وخفض أسعار السلع مع ازدياد المنافسة . كما سيكون فى إمكان المواطن الصينى للمرة الأولى أن يحصل على قروض شخصية من البنوك الأجنبية .

فبالرغم من المعجزة الاقتصادية التى حققها الصين ، إلا أنها مازالت تعاني من انخفاض شديد فى مستوى معيشة شعبها وخصوصا خارج نطاق القسم الساحلى الشرقى ، لأن ثمار للتنمية حتى الآن فى أنحاء البلاد ، ولأن الأولوية فى الاتفاق استهدفت إصلاح الدمار الاقتصادى الذى خلفه عهد ماو تسي تونغ .

ولذلك يحول الإصلاحيون الصينيون كثيرا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية متوهمين أن يكون

الصين والذي لا يرى أى جدوى فى العلاقات مع الولايات المتحدة.

ولم يكن للجدل حول جدوى العلاقات وقفا على الصين وحدها. فالولايات المتحدة هى الأخرى لديها جدلها الخاص حول العلاقة مع الصين. وقد أثر هذا الجدل فى العام ١٩٩٩ بمناسبة صدور تقرير كوكس الذى كشف عن أن النشاط التجسس الصينى استفاد من النظام العلمى والجامعى المفتوح فى أمريكا حيث نجحت الصين فى الحصول على أسرار خاصة بصناعة قنبلة الديوترون. وقد قامت جهات عديدة داخل الولايات المتحدة بالتقيل من شأن هذا التقرير وثالثت بضرورة ألا يؤثر على العلاقات مع الصين. فهى ما زالت غير قادرة إلى اليوم على تهديد الأمن الأمريكى (تمتلك الصين ٢٤ صاروخا قادرة على حمل رؤوس نووية بينما تمتلك الولايات المتحدة ستة آلاف صاروخ). وفى هذا الصدد أعلن الأدميرال دينس باير القائد الجديد للأسطول الأمريكى فى الباسيفيك على نحو لا لبس فيه فى شهادته أمام الكونجرس:

"إن الصين لا تمثل تهديدا عسكريا وسوف تقتضى سنوات قبل أن يمتلك الجيش الصينى القدرة على تمثيل تحد داهم للقوات الأمريكية".

ورغم ذلك فقد عبر تقرير كوكس والجدل الذى صاحبه عن قدر لا بأس به من المعارضة داخل أمريكا، وخصوصا فى أوساط الجمهوريين ضد سياسة الرئيس كلينتون تجاه الصين.

والحقيقة أن هناك مدرستين داخل الولايات المتحدة تختلفان فيما بينهما بشأن التعامل مع الصين. مدرسة ترى فى الصين العدو الإستراتيجى الأولى وترى ضرورة إتباع سياسة الإحتواء معها على غرار ما حدث مع الإتحاد السوفيتى، ومدرسة أخرى ترى تظليل الإرتباط والتعاون على الإحتواء والصراع. من منظور أن معاملة الصين كعدو سيحولها إلى عدو فعلى، وعزل الصين لن يجعل العالم أكثر أمنا بل أكثر خطورة.

ورغم التوترات والتذبذبات فى العلاقات الأمريكية الصينية منذ العام ١٩٧٢ وحتى الآن، إلا أن الإتجاه العام داخل الإدارة الأمريكية يميل

الحصول على اعتراف الدولة الجديدة بالصين فضلا عن الثأر التاريخى من اندونيسيا التى كانت بكيون تعتبرها أحد أهم الحصون التى تموق تحركها فى مجالها الحيوى فى جنوب شرق آسيا. فهناك مصلحة صينية ثابتة فى إضعاف اندونيسيا وعزلها، فضلا عن ازدياد التوتر بينها وبين إستراليا.

ومع ذلك لا يمكن إغفال الفرق بين حالتى تيمور الشرقية التى تم للتدخل فيها تحت راية الأمم المتحدة وحالة كوسوفا التى انفرد حلف الأطلسى بالتدخل فيها. غير أن الطابع الغالب على السياسة الخارجية الصينية يظل مرتبطا بمنظور ضيق يؤكده أيضا رد فعلها على قصف "الناتو" للسفارة الصينية فى بلجراد بطريق الخطأ فى إطار العمليات العسكرية فى كوسوفا. فقد كانت هذه هى الفرصة السانحة التى استغلتها الحكومة الصينية للتعبير عن غضبها على التجاهل الأمريكى. فقد تم دفع الطلاب للتظاهر بعد أن ألقى عنهم الإعلام الصينى مائة مليون لاجئ من أهالى كوسوفا، فضلا عن قيام هذا الإعلام بتضليل الشعب الصينى وعدم إذاعة نبأ اعتذار الرئيس الأمريكى وإدارته عن قصف السفارة.

وكانت مظاهر الشجب والتنديد والصراخ فى وجه الهمنة - فى الوقت الذى تترك القيادة الصينية جيدا أن هذا مجرد خطأ غير مقصود - أبغى تصوير عن عقوبة بكيون المحاصرة التى عادت إلى استخدام مصطلحات أغفلت من أيام الثورة الثقافية. فالولايات المتحدة مرادف للهمنة، بل إن جريدة الشعب الصينية شبهتها بألمانيا النازية. وتم تصوير المشكلات الاقتصادية فى مؤامرة غريبة هدفها منع بكيون من الوصول لموقع الدولة العظمى. وليس ذلك بمجيب فى ظل حضور التيار المحافظ داخل الحزب الشيوعى. فهذا التيار يرفض إصلاحات (ننج شاونج) من الأسلاك وينادى (بإستئصال كل الرأسماليين والبرجوازيين الذين باعوا تاريخ الحزب الشيوعى). لقد كان رد الفعل الصينى على ضرب السفارة بمثابة رسالة موجهة للولايات المتحدة مضمونها أنه بإمكان القيادة الصينية شحذ العداء القومى لأمريكا فى أى وقت تريد. وكان الأهم من ذلك هو إستئصال غضب الإتجاه المحافظ داخل

لمدرسة الارتباط وتغليب المصالح. فحتى بعد قتل الطلاب الصينيين في ميدان تيانانمين الذى مثل صدمة للعالم كله رفض الرئيس بوش سحب منزلة الدولة الأولى بالرعاية من الصين.

ومن الواضح أن إدارة كلينتون قد تبنت الإختيار الذى يرى إمكانية الحفاظ بالاختلافات الصينية الأمريكية بمناى عن المواجهة ، ولكن هذا لا يعنى أن الجدل بشأن العلاقة مع الصين قد إنتهى. فالجدل مستمر ، كما هو مستمر فى بكن بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة. ولا يعنى إتهاج سياسة الارتباط أن استراتيجية واشنطن إزاء الصين خالية من مظاهر الإحتواء. فالولايات المتحدة لها مصالح حيوية فى منطقة آسيا الباسيفيك ، ووجودها فى هذه المنطقة حتى بعد تقليل حجم أفرادها إلى ألف فرد بعد إنتهاء الحرب الباردة - هو العنصر الأساسى الذى يضمن إستمرار هيكل الأمن فى هذه المنطقة المتهبة على حالة.

وحتى إذا سلمنا بالصعود المستمر للقوة العسكرية الصينية فإن ذلك لن يودى إلى تخريب هيكل الأمن ، لأن الصين لن تكون القوة الوحيدة المهيمنة على آسيا. فالقوى الأخرى التى تشمل الولايات المتحدة واليابان ، وربما روسيا والهند ، ستكون قادرة على القبض على زمام التوازن الآسيوى العام. من ناحية أخرى ، لأفك أحد فى أن الصين قوة إقليمية كبرى ولها ثوابت واضحة فى آسيا التى تشكل مجالها الحيوى ، وهذه الثوابت تلعب دوراً كبير فى توجيه سياساتها الخارجية. ففضية مثل (تايوان) تشكل مسألة محورية فى الإستراتيجية الصينية ، وقد كان أمراً متوقعاً أن تؤثر الصين بعد التصريحات التى أدلى بها الرئيس القابوانى (لى تنج هوى). فى أغسطس ١٩٩٩ بأن على "تايوان أن تحدد تحديد علاقاتها مع القارة الصينية باعتبارها علاقات بين دولة ودولة".

ويزعم سياسة التهديد العسكرية وللتصريحات الإستفزازية التى إبتعتها الصين طوال الصيف ، فقد كان واضحاً أن الصين غير مستعدة هذه المرة لفرض مواجهة عسكرية مباشرة على غرار ماحدث فى العام ١٩٩٦ عندما قامت باستعراض قوتها

وتجربة صواريخها قرب سواحل تايوان فى محاولة منها للتأثير على نتيجة الإنتخابات الرئاسية ، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن قامت بإرسال أسطولها السابح إلى المنطقة على الفور.

وقد فضلت الولايات المتحدة إلترام الصمت إزاء الأزمة التى نشبت فى العام ١٩٩٩ ، لأنها إعتبرت أن ما تقوم به الصين هو من قبيل الحرب النفسية ، وإكتفى الرئيس كلينتون بالتحذير من مخبة إستخدام للقوة لأن ذلك سيكون له عواقب وخيمة.

وحتى عندما قامت الصين بتجربة صاروخ جديد (أرض - أرض) طويل المدى (٨٠٠٠ كم) له القدرة على الوصول إلى السواحل الأمريكية التى تطل على المحيط الهادى ، أدركت الولايات المتحدة هذا التصرف فى إطار الحملة النفسية التى تشنها الصين لإضعاف الحلف بين تايوان والولايات المتحدة .

إن الصين تشعر بمظاهر الإحتواء الأمريكى التى تبدو كإلغ ما يكون فى منطقة الدفاع ضد الصواريخ ، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى ضم تايوان لها إلى جانب اليابان ، وهذا ما يعنى محاصرة الصين فعلياً. وتلجأ الصين للتعبير عن رفضها لسياسة الإحتواء بأساليب عدة ظهر بعضها واضحاً خلال أزمة تايوان الأخيرة.

ولكن هذا الصيف المتهب لم يمنع الرئيس الصينى جيانج زيمين من أن يقول عن الرئيس كلينتون أنه صديق حميم ، وهى عبارة لاينطق بها الصينيون باستخفاف. وكان ذلك قبيل لقائهما فى أوكلاند نيوزلندا على هامش قمة الأبيك.

وجاء توقيع الاتفاق بين الصين وأمريكا فى نوفمبر تأكيداً لتغليب المصالح كما سبقت الإشارة. ففجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة يصل إلى ٨٠ بليون دولار مقابل ٣٢٤ مليون عام ١٩٩٨ والولايات المتحدة هى السوق للتصدير الأول للصين ولحبتان من كل ثلاث لمب للأطفال تباع فى أمريكا مصنوعة فى الصين. والصين هى الشريك التجارى الخامس للولايات المتحدة . وهذه الثوابت التى تحكم العلاقة أكثر من أى شئ آخر ، إذا أراد العرب أن يفهموا الطابع المميز للنظام العالمى الراهن.

ثانيا : التفاوض بين الساحل والداخل الصيني : أزمة الهيكلية

لا يخفى أن بعض الدعاوى العربية التي تتلادى بالإفلاق والإنكفاء على الذات وتحذر من مخبة الإفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي تجد في الصين المثل الجدير بالإحتذاء. فهي - في نظر أصحاب هذه الدعاوى - دولة حققت معدلات نمو مذهلة (بلغ متوسط معدل النمو في عقد التسعينات ٩,٦%) ولا تزال تحتفظ في ذات الوقت بنظامها الشيوعي أو "اقتصاد السوق الاشتراكي" كما يخلو للقيادة الصينيين أن يسموه. وهي دولة - في نظرهم أيضا - تجنى مزايا الاقتصاد الرأسمالي دون أن تصيبها مساوئه وعيوبه.

والواقع أن أغلب هؤلاء المنبهرين بالأداء الصيني يتغفلون عن مسألتين أساسيتين:

الأولى هي المساعي الهائلة التي تبذلها القيادة الصينية بهدف الإفتاح على الاقتصاد العالمي والإستفادة من مزايا الثورة العلمية والتكنولوجية. فليس خفيا في الأوساط الأخيرة أن دخول منظمة التجارة كان على رأس أهداف الصين، التي قطعت بالفعل شوطا طويلا على طريق الاندماج في عملية التبادل الدولي، متممة طريقا رأسماليا تقول أنه خاص بها ، ولكنه في حقيقته ليس خاصا إلا من زاوية الأخذ به في جزء من الدولة وهو لشريط الساحلي الذي تحقق فيه النمو الاقتصادي أكثر من باقي الدولة.

ولذلك فلا صحة للقول إن الصين حققت معدلات نمو مرتفعة في ظل نظام اشتراكي ، لأن هذه المعدلات تحققت في الشطر الرأسمالي من الدولة، والذي تحظى الشركات العالمية فيه بتسهيلات واسعة النطاق، والذي يوجد تفاوت حاد بينه وبين الداخل الصيني كما سيوضح لاحقا.

فقد تواصلت عملية تطوير جدرى في القسم الساحلي على أسس رأسمالية منذ أولخر السبعينات ، وتحديدا منذ اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر ١٩٧٨ وظهور دنج شاو بنج على رأس القيادة الصينية.

واتاح هذا الإصلاح الجذري للصين انتقالا سريعا من الإفلاق إلى الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي مما وفر لها فرصا هائلة للانطلاق. فعلى سبيل المثال حصلت الصين على نحو ٤٠% من الاستثمارات الخارجية المباشرة التي ذهبت إلى "العالم الثالث" في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥، ونمت صادراتها خلال الفترة نفسها بنسبة ١٧% وتحقق ذلك بالأمان من خلال آليات التوسع الرأسمالي التقليدية والاعتماد المتبادل الذي تنامي بين الصين والعالم وخصوصا دول شرق آسيا.

والثانية هي المشاكل الكامنة التي تهدد الإنجاز الاقتصادي مالم يتم التعامل معها بحزم وجدية. فمعجز الميزانية للعام ١٩٩٩ بلغ ١٥٠,٣ مليار يوان بزيادة تقدر بـ ٥٦% عن عجز العام ١٩٩٨، دون أن نأخذ في الاعتبار نفقات الحكومة من أجل دعم المشروعات العامة الخاسرة، والتي يصل عددها إلى ١٨ ألف مشروع صناعي خاسر.

وقد شهد العام ١٩٩٩ إنخفاضا في الصادرات - وهي ظاهرة لم تحدث منذ ١٥ عاما- بلغ ١١% في شهر يناير بالمقارنة بنفس الشهر في العام الماضي. هذا بالإضافة إلى أن ١٠ ملايين صيني فقدوا وظائفهم الحكومية في العام ٩٨ بسبب سياسات الخصخصة ولحق بهم ٧,٢ مليونا آخرون في النصف الأول من العام ١٩٩٩.

والحقيقة أن أغلب الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الصيني ناجمة في الأساس عن التناقض بين منطق اقتصاد السوق وما يستتبعه من ضرورة وجود إطار قانوني ومؤسسي معين وبين إفلاق النظام السياسي وعدم اعتراقه لأصلاح جذري يتضمن إدخال قدر مناسب من الآليات الديمقراطية.

وبعبارة أخرى، فإن مشكلة الاقتصاد الصيني الرئيسية هي أن كثيرا من مؤسساته مسرورة من فترة التخطيط المركزي الذي (كانت) تقوم به الدولة ، وأن هذه المؤسسات لازالت تعمل في وقت تتوجه فيه الصين نحو التحرير الاقتصادي.

ويعاني هذا الاقتصاد من ازدياد في الثغرات في معدل النمو الاقتصادي ومعدل دخول الفرد بين المناطق التي تقع على الساحل الشرقي للصين وتلك

الصناعي والعمالة المدربة الرخيصة والكفاءات الإدارية في الساحل أكثر منها في الداخل. وحيث أن الهدف في فترة الخمسينات والستينات كان خلق ما يسمى تنمية متوازنة وتوزيع النشاط الصناعي بالتساوي في مختلف أنحاء الصين، فقد كانت السياسة المتبعة في فترة ماوتسي تونغ توزيعة بحثة تأخذ من المناطق الساحلية باليمن لتعطى الداخل بالشمال.

وقد جاء التركيز على الداخل في الفترة ٥٣-١٩٨٠ بنتائج سلبية على الداخل والساحل معا. فقد أغفل هذا التركيز الميزة النسبية كمفهوم إقتصادي وضيع فرصا حقيقية للنمو لحساب مفهوم الاكتفاء الذاتي، وهو ما حدث بأشكال مختلفة في الاقتصادات الاشتراكية المنغلقة.

لما في الفترة التالية بعد رحيل ماو تسي تونغ، فقد إختارت القيادة الصينية بعضا من عدم المساواة في سبيل النمو الاقتصادي. فإذا كان الجزء السلطي يحتوي على ميزات أكثر بحكم موقعه وقربه من مراكز للتجارة في المنطقة (اليابان وتايوان وهونج كونج) فلا بد من التركيز عليه في المرحلة الأولى توطئة لأن تنتشر آثار التنمية في مختلف أرجاء الصين في مراحل لاحقة.

وكان ذلك هو المفهوم الرئيسي الذي بنى حوله (دنغ شاو بينج) سياسته الإصلاحية منذ العام ١٩٧٨. وقد قال ذات مرة بوضوح "المناطق ذات الظروف المناسبة عليها للنمو أسرع طالما تؤكد على الكفاءة والجودة والتوجه الخارجي للإقتصاد". وكان ذلك فاتحة العهد الذي أصبح فيه للتجارة الخارجية دور كبير للنهوض بالإقتصاد الصيني. وفي مسيرة تاريخية عالت نسب توزيع النشاط الصناعي إلى ما كانت عليه قبل وصول الشيوعيين للحكم. وإرتبطت دعوة (دنغ شاو بينج) للانفتاح بإشياء مناطق إقتصادية خاصة (sej) تعمل بأساليب السوق الحرة وتتبع قواعد المنافسة، بالإضافة إلى إتباع الحكومة المركزية سياسة تضريبية تجاه المناطق الساحلية لمساعدتها على النمو بشكل أسرع. وعلى سبيل المثال فإن الساحل يحصل، بموجب نظام سرى معين وضخته الحكومة المركزية، على

التي تقع في الداخل والغرب. فالقسم الأكبر من الإنجاز الإقتصادي الذي حققته الصين يرجع الفضل فيه إلى هذا الشريط الساحلي الشرقي المنفتح على العالم والمتصل بمراكز المال والتجارة والذي يمارس أنشطته الاقتصادية بقدر كبير من الحرية وبمناخ عن تدخلات للدولة. ويكفي أن نقول أن متوسط الدخل في مدينة ساحلية صغيرة هي "نينجو" يفوق مثيله على المستوى القومي بمقدار ٧٠%، وأن بعض المناطق الساحلية تحقق معدلات نمو تفوق المعدل القومي وتصل في بعض الأحوال إلى أكثر من ١٥% سنويا، وإن ٥ فقط من أكبر ٢٠٠ مشروع إقتصادي تساهم فيها الإستثمارات الأجنبية تقع في الداخل. أما المناطق الاقتصادية الخاصة (sej) التي انشأها (دنغ شاو بينج) فهي تمثل ٠,٣٥% من مساحة الإقليم الصيني ويقطنها نحو ٠,٨% من مجمل السكان، ومع ذلك نجحت في جذب ٢٩% من الإستثمارات الأجنبية الموجهة للصين.

والواقع أن أزمة العلاقة بين الساحل والداخل هي أعقد كثيرا مما قد يظنه البعض. فالصراع بين المركز والإقاليم صراع قديم في دولة بحجم الصين، وقد وصل إلى ذروته عندما نجحت بعض المناطق في فترات تاريخية سابقة في إقامة دويلات مستقلة، حتى أن الفيدرالية قد طرحت في بعض الأوقات كحل بديل.

أما أزمة (الساحل والداخل) التي نعتينا الآن فهي تعود للحقبة الماوية التي توجهت بشكل كبير إلى الداخل. فقد كان نصيب المناطق الداخلية في الفترة ٦٦-١٩٧٠ يعادل ٧٠% من جملة الإستثمارات الحكومية، وكان تركيز (ماوتسي تونغ) منصبا على بناء الصناعة الثقيلة في المناطق الداخلية لأسباب عديدة بعضها ذو طابع إستراتيجي بحث قبلي سبيل المثال كان التركيز على تمير الجبهة الغربية في فترة الستينات سببه الصراع مع الإتحاد السوفيتي.

ولا يخفى أنه حتى خلال الفترة الماوية، ويرغم السياسات التضريبية تجاه الداخل، فقد كانت إنتاجية المناطق الساحلية ومساهمتها في الناتج القومي أعلى نتيجة توفر عوامل البنية الأساسية للأنشطة

أى أنه حتى لو كان لدى الحكومة الصينية النية الصادقة، كما يظهر من الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، في تحقيق تنمية متوازنة وفي الأخذ بيد المناطق الداخلية، فإن قدرتها على أن تقوم بذلك صارت محل شك. فمقدرة الحكومة المركزية على إعادة توزيع الاستثمارات تتأكل في ظل إتباع سياسات الإنفتاح وللإمركزية، بالإضافة إلى أن مناطق الداخل تبدأ من نقطة بداية أقل كثيراً مما وصلت إليه المناطق الساحلية. وبالتالي فإن احتمال اللاحق يصبح أصعب.

وهناك اليوم تيار لا يستهان به في داخل الصين يشكك في صحة فكرة نمو المناطق الساحلية أولاً. ومنطقاً لنصار هذا التيار أن المناطق الداخلية والغربية يمكنها الاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية من خلال الإنفتاح بدلاً من إنتظار إنتشار النمو كما كان يقول (دنج).

ويرى هذا التيار أن الدلائل تحتاج إلى سياسة لا إلى إعانة، لأن التوزيع العادل للاستثمارات والقضاء على السياسة التفضيلية لصالح المناطق الساحلية يمكن أن يؤول الداخل للنهوض. وفي ظل إقتصاد سوق ليس من المعدل أن تحصل بعض المناطق على غيرها على ميزات تفضيلية بشكل تحكمها.

والحقيقة أن مسألة العلاقة بين الساحل والداخل موضوعاً على قمة أولويات النظام الصيني. ولكن لا يبدو أن القيادة تتوى للتضحية بمعدلات النمو الهائلة التي يحققها الساحل لصالح تنمية للداخل. فالتيار العام يجرى لصالح الشرائح الرأسمالية الغنية، بدون إنفتاح سياسى يتيح للطبقات الأخرى حماية مصالحها من خلال التمتع بحقوق التنظيم والاحتجاج والاضراب وما إلى ذلك.

وتمارس النخبة الاقتصادية المتميزة ضغوطاً على الجناح المتشدد في الحزب الشيوعى من أجل الحصول على مكاسب سياسية. وهذا ليس غريباً. ولا خيار لدى القيادة الصينية إلا القبول بمصالح هذه النخبة. فللساسة المتبعة تقوم على رفض أى تقليص لدور ووظيفة المناطق الاقتصادية الخاصة حتى إذا تحقق الإنفتاح الصينى الكامل. ورغم أن القيادة

المواد الخام والطاقة اللازمة للنشاط الصناعى والتي تتوفر في الداخل بأسعار رخيصة (الرخص من أسعار السوق) وإذا عرفنا أن ٥٠% من الطاقة الكهربائية و ٦٠% من المواد الخام التى تحتاجها الصناعة في المناطق الساحلية الشرقية يتركز في الداخل، يصبح من الواضح أن السياسات التفضيلية لعبت دوراً كبيراً في تنمية المناطق الساحلية التي لم يكن في مقدورها تحقيق معدلات النمو الهائلة التي حققها في غياب مثل هذه السياسات.

ورغم أن هناك مؤشرات على أن الدليل ليس غاضباً بسبب القوة بين المناطق الساحلية والداخلية، وأن أهله مدركون جيداً أنه لا توجد عملية تنمية عادلة بصورة مطلقة، إلا أن ما يكرهه بشدة في الواقع هي تلك السياسات التفضيلية التي مازالت تحابي المناطق الساحلية الغنية في ظل هيكل سعري مشوه يعانى من تناقض رئيسي هو أن أغلب أسعار السلع قد تم تحريرها، في حين مازالت ٢٠% من السلع الإنتاجية خاضعة لتسعير الحكومى وفي مقدمة هذه السلع الفحم والحديد والصلب.

وكان علاج مثل هذا التناقض يتم في السابق باتباع الحكومة المركزية لسياسة توزيعية من خلال تحكمها في العوائد التي تحصل عليها عن طريق الضرائب. إلا أن ذلك لم يعد يحدى اليوم. فسياسة اللامركزية، والنظام المالى المتعاقد الذى صمم في الثمانينات ليمنح المحليات بواعث لتحقيق أرباح، قلص في الوقت نفسه المزايا المالية التي تحصل عليها الحكومة المركزية. كما أن انتشار المناطق الإقتصادية الخاصة (soz) قوض القوة المالية للدولة لأنه تراقف مع تقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية (هذه إعصافيات مؤكدة لسنة بحلول عام ٢٠٠٥ ستبلغ عوائد الحكومة المركزية ١١,٣% فقط من الناتج القومى الإجمالى) ناهيك عن أن النخبة الرأسمالية البارغة والتي تتركز في المناطق الساحلية صارت تتجاهل نداءات الحكومة المركزية المتكررة بضرورة المساهمة في تنمية الداخل والغرب ومساعدته على النمو. والواضح أن سلطة الحكومة المركزية في فرض إصلاحاتها الضريبية على المناطق الساحلية تقل يوماً بعد يوم.

الصينية تدعو المناطق الإقتصادية الخاصة لأن تنتبه لأهمية تضيق الفوارق بينها وبين الداخل، إلا أنها تؤكد في ذات الوقت أن الحكومة المركزية مصممة على الحفاظ على المناطق الإقتصادية الخاصة وتطويرها، وأن تغير سياساتها حيالها.

وينظر البعض إلى مسألة العلاقة بين الساحل والداخل من منظور آخر ، وهو أن أغلب رجال القيادة السياسية الحالية ينحدرون من الجزء الشرقي الساحلي، وأن التوازن بين هذا الجزء والمناطق الداخلية مفقود داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي . ومن هذا المنظور تبدو الصين محكومة بأوليجاركية تنتمي للمنطقة الساحلية. ولكن هذا المنظور ينطوي على مغالطة واضحة.

وفي ظل تصاعد نفوذ الشرائع الغنية، فإن قوى السوق (على الطريقة الصينية) لن تؤدي بالضرورة إلى القضاء على التفاوتات. ولا بدبل والحال هكذا عن الإنفتاح السياسي لأنه الضمان الوحيد لتعبير جميع القوى عن مصالحها وعرض مطالبها بصورة مشروعة. ولكي تكتمل الصورة ، لابد أن نضع في الاعتبار أن المناطق الداخلية الأقل حظا في النمو هي ذات المناطق التي تغطيها الأقليات (التبت - سينكيانج)، ومن المعروف أن الصين بها ٥٦ قومية مختلفة. وتمثل الهان القومية الأولى فيها وينتمي لها ٩٠% من سكان الصين.

وأغلب مناطق الأقليات لم تشهد صراعا مع الحكومة المركزية في الصين عدا التبت وسينكيانج. وتعتبر منطقة "سينكيانج" (التي يحدّها من الشمال الغربي أفغانستان وباكستان وثلاث جمهوريات من دول الاتحاد السوفييتي السابق ومن الشمال الشرقي منغوليا) مثالا واضحا على تقاطع معدلات النمو المتدنية مع وجود أقلية ذات مطالب.

ففي هذه المنطقة يتركز جزء كبير من إحتياطي النفط للصين. ولكن هذا لا يترجم في صورة عولند يحصل عليها أهل المنطقة بسبب السياسات التفضيلية التي سبقت الإشارة إليها. وفي سينكيانج يحارب الإسلاميون من أجل الاستقلال منذ عقود وتتردد أنباء بين الحين والآخر عن وقوع عمليات عنف يوجهها الجيش الصيني بأساليب وحشية.

وقد جاء في تقرير خاص لمنظمة العفو الدولية أن معظم المعتقلين السياسيين في إقليم سينكيانج قد تم إعدامهم في الأعوام الماضية. وقد سجل التقرير ٢١٠ حكما بالإعدام صدرت منذ يناير ١٩٩٧.

وما يهمني هنا أن مناطق الأقليات هذه هي جيوب حقيقية للفقر في الصين ، ورغم أن قدرة من ينتمون لهذه الأقليات على التأثير في القيادة الصينية محدودة، إلا أن مشاكلهم تؤثر سلبيا على الإقتصاد والاستقرار في الصين.

وقد ظهر هذا واضحا بعد حوادث تفجير الحافلات في سينكيانج وفي بكين نفسها في العام ١٩٩٧. ومرة ثانية ، فإن حل مشكلة الأقليات لن يكون إلا بالتحول إلى الديمقراطية التي تؤهل هذه المناطق للحصول على نصيبها العادل من ثمار النمو الإقتصادي ، وعلى قدر معين من الحكم الذاتي. وبدون التحول الديمقراطي ستزداد التوترات الداخلية التي أخذت شكلا جديدا في السنوات الأخيرة وصل إلى ذروته في العام ١٩٩٩، وهو اتساع نطاق الاقبال الشعبي على الانضمام لطوائف دينية محظورة أهمها على الإطلاق طائفة فا لسو لجونج البوذية.

ففي ظل نزاع السياسة عن المجتمع وتأميمها بالكامل، وفي غياب تحد حزبى وتنافس على أساسه، يبحث الناس عن انتماءات أخرى تأخذ في الغالب طابعا اويا تعتبر الانتماءات الدينية هي أهم مظاهره. وقد مثلت طائفة فا لو نجونج تحديا حقيقيا للنظام وحزبه المحكّر للسلطة في العام ١٩٩٩ إلى الحد الذي دفعها إلى إصدار قتلون في آخر أكتوبر يشدد الحظر ضد الطوائف الدينية المحظورة. ولم يظهر حتى نهاية العام أن لتشديد التبع اثرا ملموسا في مواجهة اتباع طائفة فا لو نجونج الذين يمارسون احتجاجات صلبة في الميادين العامة بما فيها ميدان بيتيان آن مين المشهور الذي خضيبته دماء الطلاب الذين داستهم جنازير الدبالات للحكومة في العام ١٩٨٩.

وهكذا يبدو غلوت نمو في الصين مشكلة هيكليّة لها أبعادها الإقتصادية التي تتعلق بالتشوه الكامن في عملية التحول إلى إقتصاد السوق ، وأبعادها السياسية

التي تتعلق باستمرار الحكم الشمولي والمالقات التي تنتمي بينه وبين اصحاب الثروة ، وإيجاد أخرى تتعلق بقضية الأقلية التي تغطي المناطق الداخلية الأقل نمواً.

وفي هذا السياق يزداد انتشار الفساد الى حد يندر يتحوله الى مشكلة هيكلية ان لم يكن قد تحول بالفعل. وصار من قبيل المألوف وفي حكم المعتاد أن نسمع بين الحين والآخر عن طرد الآلاف من الحزب الشيوعي الصيني بسبب تورطهم في قضايا فساد. وعلى سبيل المثال فقد قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سبتمبر ١٩٩٩ ، وبحضور الرئيس جيانغ زيمين، بالقضاء أمين عام الحزب الشيوعي في بلدة "كينغبو" عن منصبه بعد أن اكتشفت اللجنة التأديبية للحزب أن إسقط منصبه للحصول على ٨٠ ألف دولار لزوجه وإبنه. وليس بعيد الحكم الذي صدر في العام ١٩٩٨ على عمدة يكون بالحبس لمدة ١٦ عاماً إثر تورطه في قضية فساد تتعلق بـ ٢.٢ بليون دولار.

وقد تزايدت حوادث الفساد بشكل مطرد منذ بداية التسعينات إلى الحد الذي اضطرت معه القيادة الصينية إلى الاعتراف بها. فقد صرح الرئيس زيمين بأن "الفساد يشر الآن في جسم الدولة كفيروس ضار وإن فشل مهمة محاصرته يعنى سقوط للدولة والحزب".

وقد أعدت وكالة الأنباء الصينية شبه الرسمية في (هونغ كونج) في العام ١٩٩٦ تقريراً صحفياً حول مسح أجراه الحزب الشيوعي في الريف الصيني واكتشفت من خلاله أن ٣٢% فقط من كادره مازال مصالحا للعمل ويتمتع بالإحترام، في حين أن نسبة ٦٨% الباقية من كادر الحزب إنضمت في التجارة أو ساهمت في نقى الجريمة المنظمة والفساد.

بل إن الجيش نفسه لم يسلم من اتهامات بالفساد وبوجود تجاوزات مالية في ظل اتساع أعماله التجارية التي وصلت في العام ١٩٩٥ إلى ٥ مليار دولار.

وقد امتط اللثام في العام ١٩٩٣ عن تورط أكثر من ٣٠٠ من أفراد الجيش في عمليات رشوة بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ دولار . وفي أكتوبر ١٩٩٦ اتحدثت

الصحف الصينية ذاتها عن فضيحة كبرى تورط فيها عدد من كبار ضباط الجيش.

ويرتبط هذا الكم من الفساد بشوه وعدم إكتمال عملية التحول نحو اقتصاد السوق. وليس خافياً أن الدولة الصينية حتى بعد فترة طويلة من بدء عملية الإصلاح مازالت تمثل طرفاً أساسياً في المعاملات الاقتصادية، ولازالت قابضة على كل شيء حتى في المناطق الاقتصادية الخاصة. فكوادر الحزب الشيوعي وأبنائهم يشكلون حوالي ٩٠% من جملة مديري المشروعات التجارية في المناطق الخاصة. وحتى حقوق الملكية فإن وضعها مازال غامضاً إلى حد كبير.

ومن الواضح أن الحكومة الصينية تستمر في التدخل في ترتيبات الملكية كطرف رئيسي. فمثلاً لم يطل إقرار حق استخدام وإستغلال الأرض الزراعية دون استمرار خضوع مسائل أساسية كاختيار أنواع المحاصيل المزروعة والحوافز المرباة لمقتضيات الخطة الإنتاجية للدولة. وغنى عن البيان أن التضارب بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات، في ظل ضعف النظام القانوني وعجزه عن حل الخلافات ، لا بد وأن يود حتماً إلى الفساد. فاستمرار الصلة التي تقوم بين مونغلي الدولة ومديري مشروعاتها للصناعة مع غموض حقوق الملكية يفتح الباب واسعاً أمام تبادل المنافع غير المشروعة.

وشهد الحزب الشيوعي حملات على الفساد بدءاً من الحملة الأولى في أغسطس ١٩٩٣، والحملة الثانية التي بدأت في فبراير ١٩٩٦ واستمرت خمسة أشهر أعلن بعدها أن السلطات اعتقلت ٢٤٥ ألف منهم وحكمت على ٢١٩ ألفاً منهم . ولكن رغم هذه الحملات فمن الثابت أن ظاهرة الفساد تفسو وتنتقل، في غياب رقابة حقيقية أو محاسبة جادة على المستويات العليا، وخاصة مع انتقاد أي درجة من الإستقلالية لمجلس نواب الشعب الصيني عن سلطات الحزب والدولة، ولانتقاد حرية الصحافة والاعلام وتقييد الأجهزة الرقابية واخضاعها للحزب الذي صار تظهروه من الفساد مستحجلاً طالما أنه يحتكر السلطة في ظل نظام مازال شمولياً.

♦ القسم الرابع ♦

الاندماج في الاقتصاد العالمي

ضرورة التقدم العربي

غير أن تغيراً في اتجاه أكثر صحة بدأ يحدث في عديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة من القرن. ولكن ظل بطيئاً حتى نهاية العام ١٩٩٩ ، فضلاً عن تأثيره سلباً بمصالح طاعية لجهاز الدولة وجزء من القطاع الخاص تمركز الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويدعمها نمط تفكير سائد لدى قطاع من النخب العربية يؤثر سلباً على إمكانات الحد من الفجوة التي تزداد بين الوطن العربي والعالم في مطلع القرن الواحد والعشرين . وهذا النمط من التفكير ، الذي ناقشنا نماذج بارزة له في الأساقم السابقة ، يميل إلى الانغلاق في الوقت الذي يتوقف مستقبل العرب على مزيد من الانفتاح على العالم .

أولاً : تراجع وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي:

تعرض الوزن النسبي للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي لتغيرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الدول العربية من الناتج العالمي أو من التجارة الدولية. ففي العام ١٩٦٥ كان الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية لا يزيد على نحو ١,٤% من الناتج العالمي في العام المذكور ، كما شكلت الصادرات العربية نحو ٤,١% من الصادرات العالمية في العام نفسه ، علماً بأن حسابات الناتج والصادرات العربية في عام ١٩٦٥ لم تكن تتضمن الإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر والأردن والبحرين إما لعدم توفر البيانات أو لكونها غير مستقلة حتى ذلك الحين .

ونتيجة ارتفاع أسعار النفط زادت إيرادات الدول العربية من تصديره ، واستغانت الدول غير المصدرة للنفط من هذا الوضع بصورة مباشرة من خلال المساعدات التي تلقت إليها من الدول العربية المصدرة للنفط ، وبصورة غير مباشرة من خلال تزايد طلب الدول العربية النفطية الخفيفة السكان

شهد القرن العشرون، تذبذبات حادة في الوضع الاقتصادي للدول العربية ووزنها النسبي في الاقتصاد العالمي وقدرتها على التأثير في البيئة الاقتصادية الدولية. وكانت تلك التذبذبات انعكاساً للتغيرات في فعالية الركائز الرئيسية للاقتصادات العربية وفعالية السياسات التي تعتمد عليها الدول العربية في توجيه اقتصاداتها . كذلك شهدت الدول العربية منذ استقلالها وحتى العام ١٩٩٩ تغيرات كبيرة في توزيع هيكل القوة الاقتصادية نتيجة التغيرات في فعالية الركائز الأساسية لهذه الاقتصادات وبالأذات القطاع الأولي، وبصورة أكثر تحديداً النفط الذي يتحكم في حركة تطور العديد من الاقتصادات العربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن القول إجمالاً أن الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية قد سجل نمواً تدريجياً وارتفع وزنه النسبي إلى الناتج العالمي والصادرات الدولية بصورة كبيرة في النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات على ضوء ارتفاع أسعار النفط الذي يشكل عماد العديد من الاقتصادات العربية والسلعة الرئيسية في سلة الصادرات العربية . لكن حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية تراجعت على نحو درامي منذ النصف الثاني من الثمانينات وحتى العام ١٩٩٩ . ورغم أن هذا التراجع لا يخلو من تذبذبات نحو الصعود ، إلا أن الميل للتراجع واضح ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس.

وعلى صعيد السياسات الاقتصادية ، لجرت الدول العربية تغيرات كبيرة في سياساتها الاقتصادية منذ الاستقلال وحتى العام ١٩٩٩. وكان مجمل التغيرات التي حدثت في الأربعينيات من القرن موقفاً للنمو الاقتصادي لأنه ترتبط بخيارات أيديولوجية وغلب عليه توجه سيمسي أخضع الاقتصاد لمقتضياته وأضر بإمكانات تقدمه.

الدول العربية نحو ٢% فقط من الناتج العالمي ، وهوت للصادرات العربية لتصبح حصتها في الصادرات العالمية مجرد ٣.٣% فقط في العام نفسه . أي أن الوزن النسبي للصادرات العربية في الناتج العالمي والتجارة الدولية في عام ١٩٩٧ أصبح أسوأ بكثير من الوضع في منتصف الستينات . وإذا كان لهذا الانحدار من معنى فهو أن الدول العربية التي أتيحت لها فرصة استثنائية لتجاوز التخلف والقفز والتغلب الاقتصادي من خلال توظيف الإيرادات الاستثنائية الهائلة التي حصلت عليها في فترة الطفرة النفطية من عام ١٩٧٤ حتى منتصف الثمانينات ، لم تحقق نقلة فعالة في تنويع هياكل اقتصاداتها وصادراتها ، ولم تتمكن من تجاوز حالة التذبذب الاقتصادي فيما لحركة أسعار النفط ، وفسدت في النهاية في بناء قواعد اقتصادية تكفل لها النمو الذاتي المستمر.

ثانياً: سياسات متغيرة واختلالات تضعف الاقتصادات العربية:

اعتمدت غالبية الدول العربية المستقلة حديثاً على سياسات اقتصادية تسند دوراً مهيمناً للدولة في الاقتصاد رغم اختلاف أسباب إسناد هذا الدور . ففي الدول المستندة للأيديولوجيا القومية تم توسيع نطاق دور الدولة عبر السيطرة على ممتلكات الأجانب وتأميم ممتلكات الرأسمالية المحلية اعتقاداً في أن هذا سيؤدي إلى رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي وقوة العمل والسيطرة على السيراتم للتحكم في الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. ولكن كسان الهدف الأول هو أن استمرار السيطرة الاقتصادية شكل وما زال ضرورة لاستمرار السيطرة السياسية للنخب البيروقراطية والعسكرية الحاكمة في العديد من الدول العربية .

وفي الدول القائمة على السيطرة القبلية والعائلية على الحكم ، اعتبرت السيطرة على الاقتصاد هي الأساس القوي لاستمرار السيطرة السياسية من ناحية

على خدمات عنصر العمل وعلى خدمات المقلولات والخدمات السياحية من العديد من الدول العربية غير النفطية . وكانت النتيجة أن ارتفع الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية إلى ٤,٢% من الناتج العالمي عام ١٩٨٠ . أي أن حصة العرب من الناتج العالمي تضاعفت ثلاثة مرات بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ . ولكن هذا التحسن الشكلي لم يكن مرتبطاً من قريب أو بعيد بتطور هيكلي للاقتصادات العربية وقدرتها على النمو الذاتي المستمر ، وإنما كان مرتبطاً بالارتفاع الكبير في أسعار النفط. وكان دور النفط في هذه الطفرة واضحاً من أن مجموع الناتج المحلي لدول الخليج العربي الست والعراق وليبيا والحدول العربية النفطية الرئيسية قد أصبح في عام ١٩٨٠ يشكل نحو ٧١,٤% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد أن كان يشكل قرابة ٣٥ % منه في عام ١٩٦٥ .

وفي نفس الاتجاه ارتفعت حصة الدول العربية من الصادرات العالمية لتصبح نحو ١٢,٦% من هذه الصادرات عام ١٩٨٠ . أي أن هذه الحصة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ ، وكان ذلك علاندا بصورة كاملة تقريباً إلى الطفرة التي شهدتها أسعار النفط وحصة الدول العربية من تصديره ، أي أن هذه الطفرة لا تعكس تنوع هيكل الصادرات العربية أو تحسن قدرتها التنافسية من زوايا الجودة أو السعر ، وإنما تعسود كلية إلى التغير في أسعار سلعة أولية يتم تصديرها في صورتها الخام وهي النفط .

ويمكن القول أن الثراء الظاهر للدول العربية الذي يعكسه مؤشر حصة هذه الدول في الناتج والصادرات العالمية عام ١٩٨٠ هو ثراء لم يكن يستند على قواعد راسخة، وإنما ارتبط بمتغير وقي. ولذلك فما أن تمكنت الدول المستوردة الرئيسية من إعادة السيطرة على سوق النفط منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين حتى حدث تدهور في حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية قرب نهاية القرن العشرين . ففي عام ١٩٩٧ شكل الناتج المحلي الإجمالي لمجموع

وإضمان استمرار الاستئثار بالجانب الأعظم من هيكل القوة الاقتصادية للدولة. وفي حالات دول النفط كانت مبررات هجعة الدولة على الاقتصاد جساهزة بصورة طبيعية ، على اعتبار أن النفط الذي هو أساس اقتصاداتها يقع تحت سيطرة الدولة التي استخدمته لإنشاء أروستراطية مالية من أبناء العائلة الحاكمة ورؤوس القبائل والعائلات المتحالفة معها ومن يعملون في خدمتها في الإدارة العليا للدولة .

ومنذ النصف الثاني من الثمانينات بدلت معدلات النمو في التراجع نتيجة ظهور مشاكل سيطرة قطاع الدولة والقطاع العام على التكوين الرأسمالي في معظم الدول العربية مما أدى إلى تآكل مستوى كفاءة العملية الانتاجية نتيجة ضعف كفاءة إدارة الاستثمارات العامة. ومن ثم زاد الاعتماد في التمويل على العالم الخارجي. وادى هذا إلى بزوغ أزمة مديونية خارجية لمعد كبير من الدول العربية. وساهم في ذلك هبوط أسعار النفط بحدة في منتصف الثمانينات .

وعلى الرغم من التحسن النسبي في اقتصادات الدول التي تطبق برامج إصلاح اقتصادي في التسعينات ، إلا أن القاسم المشترك لكل البرامج هو التركيز على الإصلاح في السياسات المالية والنقدية من أجل سد العجز في الموازنة وجمع مستويات التضخم والسيطرة على العجز الخارجي غير أن الإصلاح الهيكلي الخاص بالاقتصاد الحقيقي ظل محدودا حتى نهاية العام ١٩٩٩. وهو ما يجعل الدول العربية تسير من قرن إلى قرن جنيد وهي مثقلة بالمشاكل الاقتصادية إلى جانب المشاكل السياسية والاجتماعية. وتظهر المشاكل الاقتصادية للدول العربية في استمرار الاختلالات الهيكلية في صورة فجوات عديدة تؤثر على التقدم الاقتصادي.

١- فجوة بين الاندثار والاستثمار :

اتسمت الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال فترة النمو السريع والاستثمار المرتفع ١٩٨٥-٧٤ بارتفاع معدل الاستثمار بنحو ٩% من الناتج المحلي الاجمالي في حين ارتفع الاندثار المحلي بنحو ١% فقط من الناتج المحلي الاجمالي مما أدى لفجوة كبيرة

بين الاستثمار والاندثار. وتضائل السلوك الاندثاري مع عدد من العوامل التي أدت لتعميق الفجوة من أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد في هذه الدول، وارتفاع مستويات التضخم وانعكاسه على وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة، وكذلك سعر صرف مغالى في قيمته، والعجز المالي الناتج عن انخفاض إندثار القطاع العام المسيطر على النشاط الاقتصادي مما ساهم في الضغط على اجمالي المدخرات .

وترتب على ذلك اعتماد هذه الدول في تمويل برامج التنمية على المدخرات الاجنبية في صورة ديون ومعونات وتحويلات العاملين بالخارج ، ومن ثم تقادم عجز الحساب الجاري.

ومنذ عام ١٩٨٥ أعلنت هذه الدول غير المصدرة للنفط من انخفاض معدل الاستثمار مقارنة بالفترة السابقة نتيجة هبوط مصادر التمويل الخارجي في ظل تقادم أزمة المديونية العالمية في الوقت الذي لم يرتفع الاندثار المحلي بأكثر من ٠,٥% من الناتج المحلي الاجمالي سنويا بالمقارنة بالحقيقة السابقة .

وفيما يتعلق بالوضع في الدول المصدرة للنفط ، مازال الاعتماد الكبير على صادرات النفط عاملا رئيسيا في التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي في هذه الدول. فقد اتسمت هذه الدول خلال الفترة ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بمتوسط ١٠% سنويا إلى الناتج المحلي الاجمالي مقابل ارتفاع أكبر في معدل الاندثار بنحو ٢٤% إلى الناتج المحلي الاجمالي. وساعد على تحقيق هذه المعدلات التملش أسعار النفط في عامي ٧٣ و ١٩٧٩. وانعكس ذلك على تحقيق فائض في الحسابات الجارية وصل إلى ١٨% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٧٤-١٩٨٥ .

غير أن الفترة التالية بعد عام ١٩٨٥ اتسمت بانخفاض معدل الاستثمار في هذه الدول بنحو ٤% من الناتج المحلي الاجمالي. وفي المقابل انخفض ايضا كل من معدلات الاندثار المحلي والقومي بحدة الامر الذي أدى إلى تحول الفائض في الموازين الجارية إلى عجز بلغ متوسطه ٤% من الناتج المحلي الاجمالي.

ويعزى انخفاض متوسط دخل الفرد في العالم العربي ليس فقط إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما أيضا إلى تقلبات مصادر الدخل في الدول العربية وارتفاع معدل النمو السكاني. وينعكس ذلك بالضرورة على زيادة الحاجة لخلق فرص عمل لتحجيم البطالة التي يخلقها ضعف النمو وزيادة السكان. كما يؤدي هذا الوضع للضغط على الخدمات الاجتماعية .

ومن الواضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين التغيرات في أسعار النفط وبين اتجاه معدلات النمو سواء للدول المصدرة أو غير المصدرة للنفط، حيث أن الهيكل القطاعي للإنتاج المحلي للناتج الإجمالي في الدول العربية يشير إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية على النسبة الأكبر (٤٠,١%) وتليها الزراعة (٢٤,١%) ثم تأتي الصناعات التحويلية (٢١,٢%) في المرتبة الثالثة.

ويوضح توزيع الهيكل القطاعي تلك الجهود التي بذلت في الدول العربية لتتوسع القاعدة الانتاجية ولزيادة الاهتمام بالصناعة، حيث تدخل الدول العربية القرن الجديد وهي ما تزال تتمتع بالتخصص في المواد الأولية بل في عدد ضئيل من هذه المواد مما يعرض اقتصاداتها لتقلبات حادة نتيجة للقاعدة الاقتصادية المعروفة والتي ما تزال سارية وهي أن أسعار المواد الأولية تنهض للتذبذب والانخفاض في حين تنهض أسعار السلع المصنعة للارتفاع.

ولزام ذلك، يتضح أن الدول العربية تواجه تحديات جسيمة يتحتم العمل الجاد للتغلب عليها حتى يمكن تحقيق الغايات المرجوة لتحسين مستوى الفرد في العالم العربي، ومن أهم هذه التحديات:

أ- زيادة التكوين الرأسمالي بالاعتماد على القطاع الخاص .

ب- العمل على تحسين كفاءة الاستثمار سواء من ناحية رأس المال أو للعالة لزيادة الانتاجية .

ج- تحفيز الانخراط المحلي لتوفير مصدر لتمويل برامج التنمية .

د- تهيئة المناخ لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

ولما الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بدأ منذ منتصف الثمانينات فقط في الارتفاع لتصل نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو ٠,٥% فقط سنويا . وهذا معدل منخفض للغاية خاصة إذا قورن بنس المعدل في منطقة الشرق وجنوب شرق آسيا أو دول أمريكا اللاتينية.

ويعزى ذلك إلى التشوهات في مناخ الاستثمار في معظم الدول العربية، إلى جانب ضعف كفاءة رأس المال في ظل سيطرة الاستثمارات العامة على النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي. والجدير بالملاحظة أن المعدل الحدي لرأس المال (لتغير في رأس المال/الناتج) مازال مرتفعا في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم لومبر عن ضعف كفاءة الاستثمارات في المنطقة العربية .

٢ - ضعف عام في الأداء الاقتصادي :

تشير تقديرات النمو إلى ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية بصفة عامة ، لأن متوسط معدل النمو السنوي في أعلى فتراته (١٩٨٥-٢٠٠٠) لم يتجاوز ٥% ، في حين بلغ متوسط معدل النمو خلال التسعينات نحو ٣,٨% فقط . بل إن معدل النمو سجل تراجعا في عام ١٩٩١ بنحو ٤,٣% وبلغ صفر في عام ١٩٩٣ . وهذا ما يشير إلى خلل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها المرجوة والتي لا بد أن تسعى لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تكون الصورة أكثر قتامة إذا قورنت معدلات النمو في العالم العربي مع الدول الآسيوية أو دول أمريكا اللاتينية مع الأخذ في الاعتبار التحداد السكاني المرتفع للعالم العربي الذي يتعدى ٢٦٤ مليون نسمة. وهذا ما ينعكس على متوسط دخل الفرد العربي .

وتوضح معدلات النمو في متوسط دخل الفرد في العالم العربي ارتفاعها بنسب ضئيلة بلغت في النصف الأول من التسعينات ٢,٣% ولكنها تراجعت في النصف الأول من التسعينات ليبلغ معدل نموها ٠,٢٥% . كما أنها سجلت تراجعا خلال فترة الثمانينات يتعدى متوسط نمو دخل الفرد في الدول الآسيوية وهو ٧% .

ثالثاً: نحو اندماج لا فنى منه فى الاقتصاد العالمى :

تفرض التطورات العالمية بما تحمله من إنفتاح وتنافس تحديات جسيمة على الدول العربية. فقد شهد العالم منذ نهاية الثمانينات سلسلة من المتغيرات الجوهرية أثرت على القواعد والأسس التى تحكم النظام العالمى. وأدى تعلق درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة إلى زيادة حدة المنافسة فى ظل ميل الأسواق العالمية إلى "تخصيص" فى إنتاج السلع والخدمات على أساس المزايا النسبية .

وترتبط على ذلك زيادة درجة الانكشاف للأسواق الضعيفة. ومساهم فى ذلك التقدم التكنولوجى الهائل الذى وفر أمام المستهلك كافة الميول للاختيار بين السلع والخدمات المتميزة سواء من ناحية السعر أو الجودة. وبات واضحاً مدى تواضع السلع والخدمات التى تقدمها الأسواق العربية سواء من ناحية السعر المرتفع أو الجودة المنخفضة . وهكذا تدخل الدول العربية القرن الجديد فى ظل العولمة وهى محملة بمشاكل اقتصادية هائلة، وموزعة بين اتجاهين واضحين :

الاتجاه الأول : يرى أن لاندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمى، يوفر فرصاً ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد على قاعدة اقتصادية صحيحة وهى أن المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد وبالتالي تحسين المزايا النسبية لكل دولة. ويعكس ذلك تحسين فرص النمو وارتفاع متوسط دخل الفرد .

أما الاتجاه الثانى: فيرى أن الاختلالات الاقتصادية فى الدول العربية لا ترمى لمشاكل داخلية أو لتطبيق سياسات اقتصادية غير مناسبة ، وإنما ترجع إلى ما تسببه الهيمنة الغربية على الدول النامية بصناعة عامة والغربية بصفة خاصة . وتقود مجادلات هذا الاتجاه فى محصلتها النهائية إلى مزيد من الانغلاق استناداً إلى مقولات أيديولوجية تأخذ شكلاً اقتصادياً ولكنها تقع فى مجملها خارج نطاق العلم الاقتصادى وأى علم على الإطلاق.

وتستدعى المناقشة الموضوعية للجدل بين الاتجاهين ، ولذى يقف حائلاً فى كثير من الأحيان أمام وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لتقدم الدول العربية ، الإجابة على سؤالين رئيسيين:
أولهما: هل تسير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول الغربية وفقاً فى صالح الأخيرة ؟
وثانيهما : هل يمكن تحسين وضع الاقتصادات العربية دون الاندماج فى الاقتصاد العالمى بافتراض أن هناك بديلاً عن هذا الاندماج ؟

١- علاقات تجارية فى مصلحة العرب :

تشكل التجارة الخارجية إلى اجمالى الناتج المحلى فى الدول العربية نسبة كبيرة تتعدى ٥٥%. ويمد هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة التى لا يتعدى المعدل فيها ١٥%. ويعكس ذلك أمرين مهمين:

أولهما: اعتماد جزء كبير من دخل العالم العربى على التجارة الخارجية بصورة تفوق المعايير الدولية وهو ما يشكل نقطة ضعف للاقتصادات العربية.
وثانيهما: أن حاجة الدول العربية إلى التجارة الخارجية تفوق حاجة معظم دول العالم. ومن ثم فإن فكرة الانغلاق أو المقاطعة لا تتسق مع سمات الاقتصادات العربية .

ومن ناحية حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والعالم ، فقد سجل الميزان التجارى للدول العربية فائضاً وصل لـ ٣٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ ، مما يعنى أن العلاقات التجارية مع العالم هى فى صالح الدول العربية ، لأنها ببساطة شديدة تصدر للعالم سلماً أكثر مما تستورد .

ويلاحظ من التوزيع الجغرافى لصادرات الدول العربية أن الجزء الأكبر من هذه الصادرات يذهب إلى أسواق العالم المتقدم (الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) بنسبة تتعدى ٥٠% من اجمالى الصادرات .

ويؤكد ذلك مدى أهمية الأسواق المتقدمة لصادرات الدول العربية لأنها تستوعب الشطر الأعظم من هذه الصادرات وتحقق للفائض فى العلاقات التجارية، فى حين أن نسبة الواردات

الرئيسية هو المزيد من الاندماج في السوق العالمية للاستفادة من التنافسية والتطوير التكنولوجي.

٢ - دور أساسي للتمويل الأجنبي في التنمية العربية :

تعتمد الدول العربية في سد الفجوة بين الاستثمار والانخار على العالم الخارجي، ووصل الاعتماد على التمويل الخارجي بكافة أشكاله خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات إلى نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية.

ويتسع الاعتماد على التمويل الخارجي في الدول غير المصدرة للنفط بطبيعة الحال أكثر من الدول المصدرة للنفط حيث وصل التمويل للخارج في الفترة ٧٠-١٩٧٢ إلى نحو ٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح تقسيم التمويل الخارجي إلى أشكاله المختلفة أن التمويل الرسمي للتنمية يحظى بالنسبة الأكبر من التدفقات الخارجية حيث وصل نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات للدول النامية إلى ١٤,٥% في بداية التسعينات ثم انخفض إلى ٧,٩% في عام ١٩٩٧ ، في حين أن معدل التدفقات الخاصة للاستثمار الأجنبي لم يتعد ٥,٥% طوال عقد التسعينات، بسبب عدم حدوث تحسن ملموس في المناخ الاستثماري في الدول العربية. وهذا واضح في اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي. فخلال عقد السبعينات كان متوسط التدفقات المالية الداخلة سنوياً إلى الدول العربية نحو ٨ مليارات دولار ، في الوقت الذي كان معدل التدفقات الخاصة بالخارجة من الدول العربية سنوياً ١٧ مليار دولار ، أي أكبر من معدل المديونية للخارجية السنوي (١٠ مليارات دولار).

وعني هذا أن القروض والكبر في تمويل الاستثمار واستمرار سيطرة القطاع العام في الدول العربية في تلك الحقبة لم تقف حالاً فقط أمام زيادة التدفقات الأجنبية ، وإنما أدت إلى هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج حيث يوجد مناخ استثماري مستقر اقتصادياً وسياسياً. ولكن مع الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي الجزئي في معظم الدول

العربية من الأسواق المتقدمة (أوروبا - أمريكا - اليابان) لا تتعدى ٤٠% من جملة هذه الواردات. ويعني ذلك بالطبع أن استفادة الدول العربية من علاقتها مع الدول المتقدمة تفوق استفادة هذه الدول المتقدمة في إطار التبادل التجاري .

ويؤكد ذلك عامل آخر أكثر أهمية وهو أن نسبة ما تصدره الدول المتقدمة إلى الدول العربية لا يشكل أهمية كبيرة إلى إجمالي صادراتها. حيث لا تتعدى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم العربي إجمالي نسبة ٢,٦% من إجمالي صادراتها مما يشير إلى ضلالة أهمية الأسواق العربية بالنسبة إلى الدول المتقدمة .

كما أن تحليل الهيكل السلمي للصادرات والواردات يؤكد مدى أهمية الأسواق المتقدمة بالنسبة للدول العربية . فيشير هيكل للصادرات العربية إلى اعتمادها بصفة أساسية على المواد الأولية وبصفة خاصة على الوقود المعدني الذي تصل نسبته إلى إجمالي الصادرات نحو ٦٧,٠% . وهذا ما يشير إلى ضلالة أهمية نوعية للصادرات العربية إلى الأسواق المتقدمة مع الأخذ في الاعتبار التحول نحو تقليص أهمية للمواد الأولية الداخلة في التصنيع ومحاولة وجود بدائل للنفط .

وفي الجانب الآخر يتضح أن هيكل الواردات العربية يتمثل في سلع صناعية وآلات ومعدات تصل لنحو ٣٣% . ومن المؤكد أن الآلات وسلع التكنولوجيا المتقدمة هي ذات أهمية بالغة للشعوب العربية سواء لأقامة صناعات أو للتقدم المعرفي والفني .

كما يوضح هيكل الواردات اعتماد العالم العربي على الخارج لمد الفجوة الغذائية مثل القمح والحبوب والألبان. وهي سلع لا يمكن للمزايعة عليها لأن الاستغناء عنها يعني فناء الشعوب. كما أن السوق العربية مائزلة قاصرة في إنتاج غذائها ، ومن ثم تعتمد على الخارج .

ويعد غياب المنافسة أحد الأسباب الرئيسية لفشل الأسواق العربية في توفير الحد الأدنى من الأغذاء والآلات اللازمة للتصنيع. ولهذا فإن أحد سبل العلاج

كفاءة تخصيص الموارد من خلال الترخيص واسع النطاق لتحديات المنافسة مع الاقتصادات الأخرى وانتاجها من السلع والخدمات ليس في الأسواق الدولية فحسب ولكن في السوق المحلية لأى دولة أيضا . وقد أثبتت التجربة التاريخية أن تطوّر أى اقتصاد خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية لزمّن طويل يخلق كيانا اقتصاديا ضعيفا فاقدا للتحديات وما يتورّد من استجابات ضرورية للتطور والتجند.

وتتضح فداحة التأثير السلبى للتطور خلف أسوار الحماية الجمركية عندما نقارن التطور الاقتصادى فى مصر وكوريا الجنوبية. ففى عام ١٩٦٥ بلغ الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ٥,١ مليار دولار وبلغ نصيب الفرد منه نحو ١٧٣ دولار فى العام نفسه، فى حين بلغ الناتج المحلى الإجمالى الكورى الجنوبي فى العام نفسه حوالى ٣ مليارات دولار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه فى كوريا نحو ١٠٥ دولار .

لكن نتيجة التطور الاقتصادي والصناعى الكورى الجنوبي المذهل والمبني على المنافسة فى الأسواق الخارجية كضرورة لتحقيق الاستراتيجية التصديرية الكورية مقابل الجمود الشديد للصناعة المصرية خلف أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها والطويلة الأمد بلا مبرر ، أصبحت كوريا الجنوبية أكثر ثراء بكثير من مصر وبلغ ناتجها المحلى الإجمالى نحو ٣٦٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٧٩,٢ مليار دولار لمصر فى العام نفسه وأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يبلغ ٧٩٧٠ دولار فى كوريا مقابل ١٢٩٠ دولار للفرد فى مصر فى عام ١٩٩٨.

هذا فضلا عن أن قيمة الصادرات السلعية المصرية بلغت نحو ٢٦٣,١ مليون جنيه مصرى أى نحو ٦٠٥,١ مليون دولار عام ١٩٦٥ مقارنة بنحو ١٧٦,٧ مليون دولار قيمة صادرات كوريا فى ذلك العام. أى أن الصادرات السلعية المصرية كانت حتى عام ١٩٦٥ تبلغ نحو ٣,٤ مرة قدر الصادرات السلعية لكوريا. أما فى عام ١٩٩٨ فإن قيمة الصادرات السلعية المصرية لم تتجاوز ٣٩٠,٨

العربية وبدء برنامج الإصلاح، وصل صافى التدفقات الرأسمالية فى عقد التسعينات سنويا لنحو ٢٥ مليار دولار، خاصة وأن اتجاه الدول العربية نحو تطوير أسواق رأس المال عمل على جذب الاستثمار الأجنبى غير المباشر الذى كان منعدما فى العقود الماضية.

وتعتبر المعونات الخارجية أحد المصادر الرئيسية التى إعتمدت عليها الدول العربية فى سد الفجوة بين الاستثمار والاخبار. وقد تسببت هذه المساعدات بارتفاعها فى المقدّم الماضى وبديانة التسعينات وهى الفترات التى تسببت بضعف التدفقات الرأسمالية من الاستثمار الأجنبى إلى الدول العربية ، الأمر الذى يعنى أن ارتفاع المساعدات الائتمانية قد عوض عن الاستثمار الأجنبى وقام بدور هام فى تنفيذ برامج التنمية فى الدول العربية. حيث بلغت اجمالى المساعدات الائتمانية إلى الدول العربية منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٦ نحو ٦٧,٥ مليار دولار.

ويشير ذلك سؤالا عما يمكن أن يحدث إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبى إلى الدول العربية وكذلك المعونات الفنية. والأجابه ببساطة شديدة هى أنه إذا توقفت التدفقات المالية الداخلة إلى الدول العربية سواء فى صورة الاستثمار الأجنبى أو المساعدات والمعونات فهذا يعنى ازدياد فجوة الاستثمار والاخبار ، وبالتالي عدم القدرة على تنفيذ جزء كبير من برامج التنمية فى الدول العربية.

والجدير بالملاحظة أن تعطيل الاستفادة من المعونات يتوقف على الدول المستقبلة للمعونة أكثر من الدول المصدرة مهما كانت شروط هذه المعونة. وفى كثير من الأحيان كانت المشاكل فى كفاءة استخدام المعونة ترجع إلى المتلقين لها، سواء من ناحية عدم الكفاءة أو الفساد الإدارى.

٣ - الاندماج فى العالم ضرورة حياة للاقتصادات العربية :

وتزداد أهمية الاندماج فى الاقتصاد العالمى لأنه أصبح ضروريا لتطوير القدرة على المنافسة ورفع

مليون دولار مقارنة بنحو ١٣٢٢٢٣ مليون دولار قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية في العام ذاته. أي أن الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٩٨ أصبحت تقل عن ٣% من قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية في العام نفسه بعد أن كانت الصادرات السلعية المصرية تبلغ ضعف نظيرتها الكورية في منتصف الستينات.

ورغم أن كوريا في إطار الدعم الأمريكي والغربي لها في زمن الحرب للبرادة قد استفادت من فتح السوق الأمريكية أمامها ومن التكنولوجيا الغربية واليابانية دون دفع مقابل حقوق الملكية الفكرية، إلا أن ذلك وحده لا يفسر القفزة الاقتصادية الهائلة التي حققها تلك الدولة مقارنة بالنامو البطيء للنتائج والصادرات في مصر. والأرجح أن تعرضها لتحديات المنافسة واستجابتها الفعالة لها قد شكل دافعا قويا للتقدم والنمو في حين أصيب الاقتصاد المصري بالجمود وبضيق كفاءة تخصيص الموارد خلف أسوار الحماية لمبالغ فيها والطويلة الأمد.

كذلك فإن الانجماع في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة بعد أن شهدت الأخيرة توسعا كبيرا للأطر الدولية للتحرير الاقتصادي ولتحقيق الانجماع الاقتصادي الدولي. هذه الأطر التي لا يمكن البقاء خارجها طويلا دون التعرض لخطر التهميش والعجز عن التأثير في طبيعة وشروط عملية تحرير العلاقات المالية والاقتصادية الدولية الجارية فعليا، والتي لا يمكن التأثير فيها بجدية إلا من دخلها. وتتركز أهم أطر للتحرير الاقتصادي التي تشكل أساس التوسع في الانجماع الاقتصادي الدولي، في التالي:

١- اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدرجيا الذي تم التوقيع عليه رسميا في أبريل ١٩٩٤ والذي تأسست بموجبها منظمة للتجارة العالمية. وأهم نقاط هذا الاتفاق هي:

• إعفاء ٤٠% من الواردات الصناعية من الرسوم، والتحرير الكامل لتجارة العقاقير والمعدات الطبية ومعدات المقاولات والصلب والأثاث والمعدات الزراعية والكحول والخشب واللعب، مع إنهاء أشكال الحماية الجمركية غير المباشرة

والإكفاء بالرسوم الجمركية المباشرة والواضحة حتى تكون هناك شفافية في مستويات الحماية.

• بالنسبة للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس التي كانت مقيدة من خلال الحصص الثنائية في ظل اتفاقية الألياف المتعددة (Multi Fibre Arrangement) اتفق على الإنهاء التدريجي لنظام الحصص المتبع في هذه الاتفاقية خلال عشر سنوات على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس. وفي نهاية السنوات العشر يتم تطبيق قواعد لجات لتحرير التجارة الدولية على المنسوجات.

• تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة ٢٠%، وخفض الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦% من حيث القيمة، وبنسبة ٢١% من حيث الحجم، وتحول كل الحولجز المعوقة للواردات الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة ٣٦%، وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة ٤٠%، وفتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا.

• الاتفاق على وضع قواعد ومعايير دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الأداء والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وتصميمات نظم رقائق السيلكون الخاصة بالحاسبات الآلية، مع منح الدول النامية فترة سماح قبل وضع هذه القواعد والمعايير موضع التطبيق.

• إنهاء وسائل الحماية التجارية التي تطبق تحت دعوى مكافحة الإغراق، مع وضع قواعد واضحة لتحديد حالات الإغراق والمقويات التي تعرض لها الدول التي تقوم بإغراق أسواق الدول الأخرى (تصدير سلع بآل من سعرها في السوق المحلية للدول المصدرة)

• الإقرار بحق الحكومات في استخدام أنظمة ومعايير فحص المنتجات للتأكد من أنها آمنة للمستهلكين وغير ضارة بالبيئة أو بمعنى آخر مطابقة للمواصفات القياسية صحيا وبيئيا وفنيا، مع وضع معايير تضمن ألا تؤدي الإجراءات التي

تستخدمها الحكومات في هذا الصدد، إلى خلق عوائق أمام حرية التجارة.

● تأسيس منظمة التجارة العالمية، على أن تقوم بمتابعة تنفيذ نتائج جولة أوروغواي (اتفاق جات) ومراقبة التزام الدول الأعضاء فيها بهذا الاتفاق.

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٤ دولة عام ١٩٩٨، وهو في تزايد مستمر لأن هناك ٢٢ دولة أخرى تطلب عضوية المنظمة، وهناك سبع دول عربية أعضاء في المنظمة هي مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتي والكويت والبحرين وهناك دول تستكمل إجراءات الانضمام هي الامارات وقطر ودول ترغب أو تتفاوض للانضمام مثل العراق والجزائر والأردن والسعودية والسودان.

ب- اتفاق تحرير الخدمات الدولية للاتصالات والذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٧ حينما توصلت ٦٨ دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق لتحرير التجارة الدولية في الاتصالات ليدخل حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٩٨، علما بأن هذه الدول تساهم بنحو ٩٠% من قيمة إيرادات تجارة الاتصالات العالمية. وكانت قيمة هذه التجارة قد بلغت نحو ٧٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، ومن المرجح أن تكون قد بلغت قرابة تريليون دولار عام ١٩٩٨ على ضوء النمو السريع لهذه التجارة. وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن قيمة هذه التجارة يمكن أن تتراوح بين ٧ أو ٣ تريليون دولار على ضوء تزايد انفتاح السوق العالمية للاتصالات. ويتلخص الاتفاق في فتح الأسواق الرئيسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي) بشكل كامل للمنافسة المحلية والأجنبية اعتباراً من عام ١٩٩٨، علما بأن إيرادات الاتصالات في هذه الأسواق الثلاثة تشكل نحو ٧٥% من إيرادات الاتصالات العالمية. كذلك نص الاتفاق على موافقة اليابان على إزالة القيود على إعادة بيع الطاقة غير المستغلة للخطوط الدولية. كما تم الاتفاق على قيام المكسيك وكندا بتحرير سوقيهما، وتقرر رفع الحد الأقصى المسموح للأجانب بتملكه في

شركات الاتصالات إلى ٤٩% بالنسبة للمكسيك و٤٧% بالنسبة لكندا. كذلك تم الاتفاق على تأخير تنفيذ بعض دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق مثل اسبانيا (تبدأ للتنفيذ عام ٢٠٠٣). كما تعهدت دول أمريكا اللاتينية بتحرير أسواق الاتصالات فيها بدرجات متفاوتة خلال خمس سنوات أي بحلول عام ٢٠٠٣، وتعهدت دول أوروبا الشرقية بتحرير أسواقها بعد فترات سماح متفاوتة حيث ستكون جمهورية التشيك هي البائدة بالتحرير عام ٢٠٠٠، وستكون المجر هي التي ستختتم التحرير عام ٢٠٠٥. كما تضمن الاتفاق قيام الدول الآسيوية بالمزيد من تحرير أسواق الاتصالات فيها خلال السنوات القادمة.

ج- اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية الذي تم التوصل إليه في ديسمبر ١٩٩٧ حيث وقعت على ٧٠ دولة في بينها مصر. وقد بدأ تطبيق الاتفاق اعتباراً من بداية عام ١٩٩٩. وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموماً أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، علماً بأن الدول السبعين الموقعة على الاتفاق تملك ٩٥% من أسواق الخدمات المالية في العالم.

لكن الحيد من الدول الموقعة على هذا الاتفاق طلبت فترات سماح قبل تنفيذ بعض بنوده واستثناء بعض البنود الأخرى، وعلى سبيل المثال استرمت مصر في هذا الاتفاق بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠% لبنك محلي دون أي شروط بالنسبة لجنسيته، كما التزمت بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب في سوق المال وبالتحرير الكامل لخدمات الاستثمارات وبالتحديد بتقدير وإدارة المخاطر. لكن مصر ألفت بعض القيود في مجال التأمين حيث أنها ستسمح بحلول عام ٢٠٠٠، بارتفاع حصة الأجانب في شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ٥١%، وستسمح بهذا الأمر لشركات التأمين الأخرى بحلول عام ٢٠٠٣ مع اشتراط أن يكون مديرو شركات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث من المصريين.

رأبها :مخاطر معددة يمكن تفاديها :

هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح أى تحرير اقتصادى وهى الشفافية والمساءلة والمقبولية الاجتماعية. وبدون توفر هذه الشروط من الممكن أن ينجح التحرير المالى فى المدى القصير لكنه سويرتبط بالفساد والإجبار الاجتماعى ، وعلى المدى الطويل يمكن أن يتسبب ذلك فى كوارث مالية واقتصادية على غرار ما جرى فى بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا والبرازيل.

والشفافية بمعناها الحقيقى تعنى الاتاحة الكاملة والمترامنة للمعلومات الاقتصادية للجميع على قدم المساواة والوضوح التام والمعلن لكل عقود الأعمال العامة وللمعايير التى تخضع على الجميع بشكل عادل والتى يتم بمقتضاها الفوز بهذه العقود وأيضا لمعايير الحصول على أى أصل أو خدمة أو وظيفة عامة.

والمساءلة تعنى خضوع كل الأعمال والسياسات الاقتصادية العامة للمساءلة من قبل السلطات التشريعية والقضائية وحتى من المواطنين وذلك كآلية للرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية لمنع تفشى الفساد واستغلال النفوذ فيها.

والمقبولية الاجتماعية تعنى وجود توافق اجتماعى فى أوساط النخبة والجمهور على السواء كضمان للتفاعل الاجتماعى الإيجابى مع عملية التحرير الاقتصادى ، وهو تأييد يمكن أن يتضخ من إدارة حوار عام حر وديموقراطى حول سياسات التحرير قبل بدء تطبيقها .

ورغم إمكانية توفر بعض الشفافية وجذب من المسألة فى نظم غير ديمقراطية، إلا أن الشفافية الحقيقية الكاملة أو شبه الكاملة والمساءلة الفعالة والممانة للفساد لا تتوافران إلا فى نظم ديمقراطية حقيقى ، كما أن قياس المقبولية الاجتماعية لأى سياسة غير ممكن إلا فى النظم الديموقراطية .

ويما أن الدول العربية لا تتمتع بنظم ديمقراطية كاملة فإن هناك انقضا لشرط ضرورى لنجاح أى تحرير اقتصادى على المدى الطويل. ولذلك فإن التطور الديمقرطى يصبح ضرورة اقتصادية فى هذه

الحالة كما أن هناك ضرورة لتطوير النظم التشريعى الاشرافى والرقابى لدى أى توجه للتحرير المالى والاقتصادى عموما حتى لا ينتشر الفساد والفسوضى وثقافة "الخبطة" التى لا يمكن أن تشكل أساسا لبناء اقتصاد قوى وقادر على التطور والنمو الذاتى.

ومن الضرورى قبل الاقدام على أى عملية تحرير اقتصادى أن يتم اختيار التوقيت الملائم لذلك لأن سوء اختيار التوقيت قد يكون مصدرا لفضل عملية التحرير برمتها. وهناك نماذج كثيرة على النتائج الوييلة لسوء اختيار توقيت التحرير الاقتصادى عامة والمالى بصفة خاصة مثلما حدث فى المكسيك عام ١٩٩٥ عندما خفضت سعر عملتها وتقدمت فى عملية تحرير سعر وسوق الصرف فى وقت كان الاقتصاد المكسيكى يعانى فيه من ضغوط متعقدة على رأسها النقص الفادح فى الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة . وكانت النتيجة هسي انهيار سعر العملة المكسيكية وتدهور أسعار الأسهم وثائرة حالة من الاضطراب الاقتصادى وانعدام الثقة مما استوجب خطة دولية هائلة لمساندة المكسيك على تجاوز أزمة لم يخلقها التحرير المالى بقدر ما خلقها سوء اختيار التوقيت الذى تم فيه.

ويمكن إيجاز أهم محاذير التحرير الاقتصادى الداخلى والخارجى والضوابط الضرورية لحماية الاقتصاد الوطنى فيما يلى:

١- أن التحرير لا يعنى إلغاء دور الدولة وإنما ترشيده. أما تقليص هذا الدور فهو يرتبط بمستوى التطور الذى حققه كل مجتمع. وقد قام الإصلاح الاقتصادى الأعظم الذى ألقذ الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من الانهيار فى ثلاثينات القرن العشرين على قاعدة تدخل الدولة لتحقيق التوازن فى الاقتصاد بكل قطاعاته المالية وغير المالية لضمان تحقيق أعلى مستوى لتشغيل قوة العمل والجهاز الانتاجى.

٢- أن تحرير أسواق الأوراق المالية (البورصات) فى الدول العربية ينطوي على خطر أن تنحرف فى اتجاه المضاربات للساختة بدلا من القيام بدورها المنشود كآلية لتعبئة المدخرات وتوفير السيولة وتمويل الاستثمارات وإقراض الدولة من

خلال السندات التي تملحها فيها ، حيث أن تحرير حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى اليورصات الناشئة، هو في جوهره ضخ لميولة أجنبية إلى تلك اليورصات، وهي سيولة يتحدد دورها في البورصة بناء على الضوابط التي تحكم حركتها. فإذا تحورت تلك الاستثمارات من القيود الضريبية على حركتها وعلى تحويل أرباحها للخارج فإن الظروف تكون مهيأة تماما لتحويلها لأموال الساخنة بتركز دورها في التداول السريع لأصول قائمة فعلا لا تصنف أي شيء إلى الاقتصاد الحقيقي رغم أنها تؤدي إلى تنشيط التعاملات في البورصة خاصة وأن الأموال الساخنة تعتمد عبر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة المستخدمة في اليورصات إلى إشارة تحركات عنيفة لأسعار الأسهم في الاتجاه الذي يحقق لها الأرباح. ولأن المضاربين والمستثمرين الأجانب من الدول الصناعية المتقدمة قادمون من بيئة لديها تجربة ثرية في مجال التعامل في البورصة ويمتلكون بالتالي ثقافة التعامل معها، فإنهم يكونون أكثر على الفوز في أي حركة سريعة لليورصات الناشئة خاصة إذا كان الوزن النسبي لأموالهم التي تتحرك في أي بورصة ناشئة كبيرا بحيث تشكل تلك الأموال جزءا هاما من الأموال المتحركة فيها. وتعتبر اليورصات شديدة التذبذب في روسيا وتركيا وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، نموذجا لتكاثف سيادة المضاربات الساخنة للتي ساهمت بدرجة ما في اندلاع وتفاقم الأزمات المالية التي ضربت بورصات شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وضربت روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨.

كذلك فإنه من السهل لدى تحرير البورصة في الدول العربية والنامية عموما، أن تنتشر ممارسات التحايل على صغار المستثمرين بما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انهيار التوازن في البورصة وتدهورها بشكل تدريجي على غرار ما حدث في بورصة دولة متقدمة هي اليابان ، حيث كان المؤشر الرئيسي لبورصة طوكيو وهو مؤشر نيكاي للأسهم الـ ٢٢٥ الممتازة، قد بلغ مستوى ٣٨ ألف نقطة في مارس عام ١٩٩٠، ثم انهار بعد ذلك بسبب

عمليات الغش التي قامت بها بعض شركات الأوراق المالية وبالتحديد شركة نومورا وكذلك بعض عمليات الفساد المالي التي شاركت فيها قيادات سياسية وذلك في ظل ضعف الضوابط والعقوبات الهامشية تماما على عمليات التحايل في بورصة طوكيو، على عكس بورصة "وول ستريت" الأمريكية التي تضع ضوابط صارمة لضمان التزام المتعاملين فيها وشركات الأوراق المالية بالقواعد وبعدم التحايل لصالح عملاء مميزين أو لصالحها هي على حساب عملائها. وقد وصل مؤشر نيكاي في ثورة تدهوره إلى أقل من ١٣ ألف نقطة. ورغم المحاولات المضنية لاتعاش البورصة اليابانية فإن مؤشر نيكاي مازال يتراوح حول مستوى ١٨ ألف نقطة (نوفمبر ١٩٩٩)، كما أن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة اليابانية أصبحت ٣ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨ أي ما يوازي ٣٧,٥% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة وول ستريت الأمريكية والتي بلغت نحو ٨ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨، علما بأن البورصتين كانتا في وضع أقرب للتعاقد في بداية عام ١٩٩٩ .

كذلك فإن التوازن في البورصة يمكن أن يختل عندما يتم تحريرها إذا لم تكن هناك قوة قادرة على تحقيق التوازن التقني بعيدا عن التوازن التحكيمي من خلال الدولة والذي لا يتفق مع طبيعة البورصة كرمز للاقتصاد الحر.

والمعالجة محاذير تحرير البورصة وحتى يمكن منع المضاربات الساخنة من الهيمنة على السوق، ولدفع للبورصة في اتجاه العمل كآلية لتعبئة المنحدرات وتمويل الاستثمارات وتوفير السيولة، من الضروري أن يتم فرض ضرائب محدودة على عمليات البيع والشراء وعلى الأرباح التي ينفسي أن يلتزم المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار نسبة معينة منها في البورصة أو الاقتصاد الوطني الحقيقي أو وضع سقف لما يمكن للمستثمر الأجنبي إخراجها من استثماراته في البورصة الوطنية خلال مدى زمني معين، أو وضع مدة زمنية محددة لحياة الأسهم قبل بيعها لتبريد سخونة حركة الأموال الأجنبية في

البورصة وكبح نزوعها إلى عاصيات المضاربة للسريرة.

وحتى يتم منع التحايل فلا بد من وجود ضوابط وعقوبات رادعة على شركات الوساطة والسمسرة والشركات صانعة الأسواق لئلا يثبت تحايلها على المستثمرين في البورصة. ويمكن أخذ البورصة الأمريكية "وول ستريت" للصورة كنموذج في هذا الصدد.

أما بالنسبة لتحقيق التوازن في البورصة لدى تحريرها فإن للشركات صانعة الأسواق هي القدرة على ذلك. ومن المعروف أن الشركة صانعة السوق هي شركة مالية تتزعم بصناعة السوق بالنسبة لعدد من الشركات المدرجة في البورصة بحيث تشتري كل ما يطرح من أسهمها عندما يخفض السعر إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالشراء لمنع تدهورها عن هذا السعر، وتبيع الأسهم عندما يرتفع سعر السهم إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالبيع لمنع الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الأسهم، وهذا الحدان للشراء والبيع يتسمان بالمرونة والتغير تبعاً لتغير الأوضاع المالية للشركات المدرجة في البورصة التي تقوم الشركات صانعة السوق بصناعة السوق لها. ووجود الشركات صانعة السوق في البورصة بشكل ضروري لتحقيق التوازن التلقائي فيها وتخفيف التذبذبات العنيفة في حركة أسعار الأسهم وتحقيق استقرار معتدل في البورصة بصفة عامة. وقد وصلت البورصات العربية إلى مستوى من الرسالة يبرر تماماً إنشاء شركات كبيرة صانعة للأسواق في الأسواق الأربع الكبرى على الأقل. ففي نهاية مارس ١٩٩٩ بلغت القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة في بورصات السعودية ومصر والكويت والمغرب والبحرين والأردن وعُمان وتونس ولبنان بالترتيب نحو ٤٣,٧، ٢٧,٣، ١٨,١، ١٤,٦، ٦,٢، ٤,١، ٢,٥، ١,٩ مليار دولار.

٣ - لا يقتضي التحرير الاقتصادي تحريراً كاملاً بالضرورة لسعر وسوق الصرف. وإذا اعتبرنا أن سعر الصرف المثالي لأي عملة هو ذلك السعر الذي يمكن توازن القدرات الشرائية للعملة في أسواقها، ويجعل قيمة الوحدة من عملة ما مساوية لأجزاء أو

عدد الوحدات من عملة أخرى التي تتماوى قدرتها الشرائية في سوقها مع القدرة الشرائية المحلية لوحدة العملة محل التسعير، فإنه ليست هناك عملة واحدة معبرة بسعر الصرف المثالي لها مقابل العملات الحرة الأخرى. ونظام تحرير العملة وتعويمها وتركه سرحاً مقابل باقي العملات يتحدد بشكل كامل في أسواق العملات، لا يؤدي دائماً إلى سيادة سعر الصرف المثالي للعملة مقابل العملات الأخرى، بل أن أى متعلمة واقعية تثبت أن العملات الحرة والمعممة تماماً، بعيدة عن سعر الصرف المثالي لها. وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في اليابان نحو ٣٧٨٥٠ دولار عام ١٩٩٧ (طبقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٩٨) وذلك بناء على سعر الصرف السائد في ذلك العام في المتوسط والذي بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار (راجع في ذلك IMF International Financial Statistics Yearbook, 1998). وهذا يعنى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في اليابان بلغ نحو ٤٧٧٦٦٠ ين في عام ١٩٩٧. وطبقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٩٨، فإن متوسط نصيب الفرد في اليابان من الناتج القومي الإجمالي مقدراً طبقاً لتعديل القوى الشرائية بين الين والدولار، بلغ ٢٣٤٠٠ دولار. أى أن القدرة الشرائية ل- ٤٧٧٦٦٠ ين ياباني في السوق اليابانية تماوى القدرة الشرائية ل- ٢٣٤٠٠ دولار في السوق الأمريكية عام ١٩٩٧. وترتباً على ذلك فإن سعر الصرف المثالي للعملة اليابانية يصبح ٢٠٤,١ ين ياباني لكل دولار أمريكي. وكما هو واضح يوجد فارق هائل بين هذا السعر المثالي وبين سعر الصرف الذي ساد في المتوسط في عام ١٩٩٧ والذي بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار كما أشرنا آنفاً.

وحالة الين هذه مقابل الدولار ليست حالة فريدة، لأن أسواق العملات الحرة ليست حرة في الحقيقة بل إنها تتأثر بدور المضاربين وتدخلات البنوك المركزية التي تعكس مواقف السلطات النقدية في البلدان التي تنتمي لها تلك البنوك، فضلاً عن تأثيرها الشديد بالاشائعات والتطورات السياسية وبعض

العوامل الفنية مثل بيع عملة ما لتحصيل الأرباح أو الشراء واسع النطاق لاقتناص الصفقات، وذلك على الرغم من أن تطورات أداء أي اقتصاد والمؤشرات المعبرة عنها تظل مهمة في التأثير على سعر صرف أي عملة.

والخلاصة أن تحرير سعر وسوق الصرف لا يحقق السعر المثالي للعملات ولا يحقق أسواقاً للصرف تمثل الهدف الأصلي لمسوق العملات كسوق تقوم بتسهيل الحصول على العملات المختلفة بغرض تمويل حركة التجارة الدولية السلعية الخدمية وتحدد أسعار العملات من خلال التفاعل بين العرض والطلب المرتبطين بحركة التجارة الدولية الفطرية. لكن ذلك لا يعني إطلاقاً تقييد نظام سعر الصرف التحكمي الثابت لأنه ببساطة نظام يتسم بالجمود وانعدام الكفاءة على المدى الطويل، ويسودى إلى

الأضرار بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات التي ينتجها البلد الذي يعتمد هذه السياسة التحكمية الأسوأ عن كل ما عداها من سياسات الصرف ، لأنها تؤدي إلى تشويه التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وهيكلها لأنهما مبنيان على أساس سعر يتحول مع الزمن إلى سعر صرف جامد وغير واقعي.

وربما يكون نظام سعر للصرف الأكثر ملاءمة للدول العربية في المرحلة للراهنة هو التمويل للمدار الذي يراعى التغيرات في توازن القدرات الشرائية بين العملة والعملات الأخرى، أو التسعير التحكمي المتغير بشكل دوري بناء على التغيرات في المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين كل دولة عربية والدول الأخرى التي يجري تسعير العملات العربية إزاء عملاتها .

♦ القسم الخامس ♦

لا مستقبل بدون نهضة تكنولوجية:

فجوة علمية مفرقة بين العرب وإسرائيل

عديدة عن منظمة التجارة العالمية WTO . ويذهب أحد التفسيرات للأزمة التي تعرضت لها الاقتصادات الدول الآسيوية حديثة التصنيع في منتصف التسعينيات NICs إلى اعتماد تلك الدول بشكل أساسي على إنتاج السلع الاستهلاكية كثيفة العمالة/متوسطة التكنولوجيا. ويميز من تلك الفرضية أن أقل تلك الدول تعرضاً للأزمة وأسوأها خروجاً منها هي كوريا الجنوبية التي تعتمد على تصدير السلع عالية التكنولوجيا مثل الحواسيب.

وفي مجال تكنولوجيا الدفاع تكفي الإشارة إلى تأثير التطبيقات التكنولوجية على تطوير منظومات متطورة من الأسلحة، بل تعدى تأثيرها إلى تطبيق التكنولوجيا في اتخاذ القرار في مسرح العمليات منذ بداية التسعينيات عن طريق أنظمة متكاملة من تكنولوجيا الاتصال والدفاع فيما عرف بـ C 4 Command , Control , Computer , Communication .

وقد دعت هذه التطورات العلمية المذهلة المتطلبة في كافة المجالات عدداً من الهيئات والمفكرين المتخصصين إلى العكوف على دراسة ظاهرة تفاعل منظومتى العلم والتكنولوجيا مع كافة أوجه الحياة. ومن ثم تولدت أدبيات واسعة عن : علاقة التكنولوجيا بالاقتصاد، وعلاقة العلم والتكنولوجيا بالتنمية، وتأثير المجتمع على تشكيل التكنولوجيا، التكنولوجيا والدفاع، والعولمة والتكنولوجيا.

وتولى أدبيات التكنولوجيا والعولمة أهمية متزايدة للتنبؤ بملامح التغيير المستقبلي نتيجة للتواصل المباشر والبيث المباشر والبيع المباشر والتعامل المصري المباشر... وغيرها من التطورات الأخذة في النمو. ومن الهيات التي تولي اهتماماً خاصاً لذلك الموضوع هيئة اليونسكو التي تصدر مرجعاً كل سنتين منذ نهاية الستينات عن أوضاع "العلم في العالم"، وتعدّ الحفيد من المؤتمرات المناقشة

على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة، أدت التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة إلى تغييرات هائلة شملت كافة مناحي التفاعل الدولي خاصة مجالات الاتصال والمعلومات، والتجارة، والدفاع، بحيث أصبحت خريطة توزيع العلم والتكنولوجيا في العالم هي التي تميز بين الدول الحديثة وتلك المتخلفة.

وقد تبلورت آثار ثورة المعلومات بوضوح منذ نهاية الحرب الباردة، حيث لمصب غياب الغطاء الأيديولوجي دوراً كاشفاً للاستقطاب الدولي على أساس من يملكون ومن لا يملكون العلم والتكنولوجيا المتطورة، ومن ثم اتجهت الدول إلى صياغة علاقاتها في سياق مفاهيم نظرية وأطر عملية في مجالات الاتصال والاقتصاد وغيرها بحيث تتناسب مع علاقات الاعتماد المتبادل.

ويرجع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بصدارة النظام العالمي إلى سبقها في التكنولوجيا الأحدث في مجالات الاتصال، والكمبيوتر، والدفاع، وغيرها، وهو الأمر الذي دفع لفرنسيين فوكوياما الذي بشر عام ١٩٩٢ بنهاية التاريخ وانتصار الرأسمالية إلى مرحلة مقلّته عام ١٩٩٩، حيث رأى أن التطورات العلمية والتكنولوجية قادرة على تحويل وجه التاريخ، ومن ثم لا يمكن التنبؤ بانتهازم التاريخ عند لحظة معينة. لقد أدت ثورة المعلومات إلى تطورات هائلة في مجالات الاتصال بحيث أصبحت ملايين الحواسيب في العالم مرتبطة ببعضها البعض اليوم عن طريق شبكة المعلومات الدولية التي توفر قاعدة هائلة من المعلومات المتنوعة لمن يطلبها حول العالم.

وفي مجال التجارة تنامي وزن للتجارة والخدمات التجارية الإلكترونية بشكل كبير، كما أصبح المكون التكنولوجي للسلعة أو الخدمة هو المحدد الرئيس إلى جانب السعر في قدرتها التنافسية ليس حول العالم فقط وإنما في السوق المحلية في ضوء اتفاقيات تحرير التجارة الدولية التي أسفرت بعد جولات

انكاسات الثورة العلمية على الحياة خاصة في مجال الاتصال والمعلومات.

أولاً : مؤشرات عربية مقلقة للتعليم والعلم والتكنولوجيا :

وفي خضم هذه التغيرات الهائلة، صار لزاماً أن تعيد الدول العربية تقيـم أوضاعها العلمية والتكنولوجية بهدف مواكبة الموجة الجديدة والتغلب على مخاطر التهميش. وبالفعل ازداد على مدى الأعوام القليلة الماضية الوعي بأهمية تطوير النظم التعليمية والعلمية في الدول العربية، خاصة في مجال الدراسات العلمية والتكنولوجية S&T باعتباره القاعدة الأساسية أو المحلل الأساسي لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة.

فقد تبلورت عدة سياسات تعليمية تهتم بتحسين مخرجات النظام التعليمي ليتواءم مع التطور العلمي والتكنولوجي، ومع احتياجات أسواق العمل المحلية، إضافة إلى الهدف المتبع منذ عقود والمتشـل في النشر الأثـق للتعليم. ولكن مازال النظام التعليمي في العالم العربي أبعد ما يكون عن مقتضيات هذا الوعي، بالرغم من مؤشرات التحسن الظاهري غالباً، والتي ترصدها أحياناً هيئات دولية دون أن تدرـك حقيقتها. فعلى سبيل المثال يرصد تقرير اليونسكو الأخير عن "العلم في العالم" الصـادر عام ١٩٩٨ عدداً من المؤشرات الإيجابية بخصوص التعليم العالي في الدول العربية، أهمها فـتاح المجال أمام الجامعات الخاصة في عدد من الدول العربية على رأسها المغرب ومصر كخطوة في سبيل حل مشكلات تمويل التعليم إـلـمـالـي حيث تخضع حوالـى ٩٣% من مؤسسات التعليم إـلـمـالـي في الوطن العربي للتمويل الحكومي.

وبشكل عام فقد ارتفع عدد الجامعات في الدول العربية في الأعوام الستة الأولى من التسعينيات من ١١٦ جامعة إلى ١٧٥ جامعة بواقع ١٠% زيادة سنوية، كما تزايدت الجامعات الخاصة لتمثل ٢٨% من إجمالي الجامعات العربية بنهاية عام ١٩٩٦ .

ونتيجة لوقوع نسبة كبيرة من السكان في الدول العربية في الشريحة العمرية ما بين ١٨ إلى ٢٥ عاماً مقارنة بالنسبة العالمية ، فمن المتوقع أن يكون الحد المطلق للمتخفين بالتعليم العالي مرتفعاً. وقد ارتفعت نسبة المتخفين بالتعليم العالي من الفئة العمرية المذكورة في معظم الدول العربية من ٩% عام ١٩٨٥ إلى ١٣% عام ١٩٩٦، كما زاد طلبية الدراسات العلمية من هذه الفئة العمرية من ٤،٤ إلى ٤،١% عام ١٩٩١.

وقد مثلت مصر والمملكة العربية السعودية معا ٤١% من إجمالي المندرجين في التعليم العالي في العالم العربي عام ١٩٩٦.

ويتباين نصيب الدراسات العلمية التكنولوجية من إجمالي المندرجين بالتعليم العالي بين الدول العربية المختلفة حيث يتراوح بين ٥٦% في الجزائر وتونس، و ٢٥% في مصر ، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية وليبيا و ١١% في اليمن. ولم تعد نسبة الحاصلين على الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في التخصصات العلمية والتكنولوجية حوالـى ٥% من إجمالي الدارسين بالتعليم العالي على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية في مختلف الدول العربية، وهي من أقل النسب العالمية في هذا المجال.

ولا يرجع انخفاض نسبة الطلبة المتخفين بفروع الدراسات العلمية إلى أحجام الطلبة عن تلك الدراسات وإنما تؤكد خيرة التعليم الجامعي العام في العقود الثلاثة الماضية في عدد من الدول العربية أن نسبة الطلبة الراغبين في الالتحاق بفروع الدراسات العلمية تفوق كثيراً الأساكن والمؤذنبات العامة المتاحة وهو ما تجبر عنه ظاهرة رفض مكتب التنسيق للعديد من هذه الطلبات بالإضافة إلى ظاهرة طلب القادرين للتعليم العلمي بالخارج.

ورغم المشكلات الهائلة التي ما زالت تواجه التعليم العالي في الدول العربية ولعل أهمها الارتفاع بمستوى كفاءة الأعداد الكبيرة من الخريجين، وربط البرامج التعليمية بحاجات سوق العمل، بالإضافة إلى مشكلات التمويل خاصة بالنسبة لطلبة فروع العلوم والتكنولوجيا، تظل مؤشرات التعليم أفضل حالاً

بكثير من المؤشرات الخاصة بوضع العلم والتكنولوجيا، والتي يتفق المجتمع العلمي على تقسيمها إلى ثلاث مجموعات تتعلق أولها بالبحث والتطوير وثانيها بالنشر العلمي وثالثها ببراميل الاختراع.

فإذا كانت المنظومة المتكاملة للعلم والتكنولوجيا تتألف من المداخل الخاصة بالتعليم والقاعدة العلمية الحديثة والمخرجات المتمثلة في التطور العلمي والتكنولوجي، في بيئة تحكم العلاقة المتواصلة بينهما، بما يخدم الصلة بين النشاط العلمي والاتجاه التكنولوجي، فإن الخلل في هذه المنظومة يظهر بوضوح في معظم الدول العربية حيث لا تسترجم القاعدة العلمية ذاتها في مخرج علمي تكنولوجي مرتفع.

وتتألف قاعدة الموارد المادية والبشرية في العالم العربي والتي يمكن استغلالها في توليد وتراكم المعرفة العلمية وفقاً لدراسة لتطوان زحلان (العرب وتحديات العالم والثقافة) الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، عام ١٩٩٩ من مائة ألف مؤسسة استشارية وشركة مقاولات، وعشرة ملايين خريج جامعي، ومبعمائة ألف مهندس عربي، ومئات من الشركات الصناعية الكبيرة (التي تملك قاعدة رأس مال بمدة مليارات دولارات)، وخمسين ألف عضو في الهيئات التعليمية الجامعية في مجالات العلوم والتكنولوجيا S&T يعملون في أكثر من ١٧٥ جامعة عربية، فضلاً عن ٣١٠ مؤسسة تقوم بنشاطات في البحث والتطوير.

وبالرغم من هذه القاعدة، فإن المخرج على مستوى الاتجاه العلمي والتكنولوجي حكماً سلبى تفصيله - محدود بالمقاييس المطلقة، ويزداد الأمر سوءاً بمقاييس المقارنات الدولية، ليس مقارنة بالدول المتقدمة فحسب وإنما أيضاً بدول في المنطقة مثل إسرائيل.

ولعل هذا الخلل في منظومة العلم والتكنولوجيا هو الذي دفع موجات من العلماء والباحثين إلى الهجرة خارج الوطن العربي باحثين عن المناخ

العلمي الملائم فيما عرف بظاهرة نزيف العقول Brain Drain التي برزت في الستينات.

وقد لفت الأنظار بشدة لهذه المشكلة العالم المصري المقيم بالولايات المتحدة د. أحمد زويل في العام ١٩٩٨ عقب فوزه بجائزة "بنيامين فرانكلين"، حيث اتهم من قبل البعض بالتقليل من شأن العلماء في مصر بسبب حديثه عن مشكلات البحث العلمي. وكان الدكتور أحمد زويل قد اعترف بجهود العلماء المصريين، إلا أنه أكد أن هذه الجهود لا تأتي في إطار "قاعدة علمية مترابطة تضع مصر على الخريطة العلمية العالمية". ومما يؤيد ذلك أن سجل إنجازات العلماء المصريين والعرب يخلو مما يطلق عليه الدكتور أحمد زويل "الثورات في العلم" بمعنى الإنجازات العلمية الاستثنائية التي تغير مفهومنا كان ثابتاً لفترة من الزمن. ويستدل على هذا الافتراض بأن مجلتي science & nature التي يمد النشر بهما دليلاً على الأهمية العلمية القصوى للمكتشفات مثل أبحاث الاستمساخ، وأبحاث الفموس، وأبحاث DNA لم تشهد على مدى النصف الأخير من القرن العشرين نشر أي بحث علمي من مصر أو من المنطقة العربية.

ويمزو الدكتور أحمد زويل المعوقات الرئيسية للبحث العلمي في مصر إلى افتقاد المناخ العلمي الملائم، وضعف الشروط الاجتماعية للتقدم العلمي، حيث يرى أنه مع توافر الموارد الانسانية والمادية - رغم حاجتها للتنظيم - والحضارة العلمية في مصر، إلا أنه "لا يمكن للعلم أن يعطى ويتفاعل نوناً بيئة مناسبة ولجوء صالحة، وهي ما يمكن تسميته بالشروط الاجتماعية للعلم، بمعنى توفير المجتمع العلمي بركائزه الثلاث (العلم - التكنولوجيا - المجتمع) كي يكون المجتمع أهلاً للتعامل مع العلم، بالإضافة إلى تهيئة حرية البحث، والقصائدات البحث، فضلاً عن تعزيز القيم الأساسية للمجتمع التي تدعم روح البحث العلمي ممثلة في العقلانية في التفكير وثقة في القدرة على النهوض، وروح الفريق.

ثانياً: مشاكل كبرى أمام أنشطة البحث والتطوير:

التكنولوجيا هي أداة العلم لخدمة البشرية ومن ثم لابد من اتباع سياسة علمية لترجمة البحث العلمي إلى تطبيقات تكنولوجية فيما يعرف في العالم بالاتفاق على البحث والتطوير R & D وقد أصبح الاتجاه إلى الانسحاق على البحث والتطوير اتجاهًا عالميًا ليس لمصفاً بالدول فقط وإنما بمختلف الشركات العالمية التي تريد البقاء في سوق الأصلاح. فشركة "إي بي إم" للكمبيوتر مثلاً والتي كانت تحتكر حوالي 80% من سوق الحواسيب في العالم، حققت أكبر خسارة في تاريخ الشركات الأمريكية عام 1993 قدرت بحوالي خمسة مليارات دولار بسبب التأخير في تبني تكنولوجيات أحدث لخفض تكلفة الإنتاج.

ولقد أدركت الدول العربية مؤخرًا حتمية معالجة القصور الذي يواجه أنشطة البحث والتطوير، السى الحد الذي أعلنت فيه القيادة السياسية المصرية أن هدف المرحلة المقبلة يتمثل في بناء مجتمع العلم والتكنولوجيا في مصر. وحظيت هذه القضية بأولوية قصوى في خطاب وإحاديث الرئيس حسنى مبارك عشية الاستفتاء على فترة رئاسته الرابعة في سبتمبر 1999.

كما قامت الامارات العربية المتحدة ببناء مدينة دبي للإنترنت لتكون مقراً للشركات الكبرى العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وتقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم في المملكة العربية السعودية والمجلس القومى للعلوم والتكنولوجيا في الكويت بدور في محاولة دعم جهود البحث العلمى فى البلدين المعنيين.

١ - اتفاق عربى ضئيل على البحث والتطوير :

ومن ثم بدأ حوار واسع فى مختلف الدول العربية فى الأعوام القليلة الماضية بهدف مراجعة دور مؤسسات البحث العلمى بهدف تفعيلها، وربطها باحتياجات المجتمع، ومحاولة توفير التمويل اللازم بمشاركة رجال الصناعة والقطاع الخاص.

وأخيراً قدم الدكتور أحمد زويل رؤيته لمعالجة مشكلات البحث العلمى فى مصر من أعلى دونما الانتظار حال أن يتم توافر الشروط الاجتماعية للتقدم والتي يحتاج تطورها إلى فترات طويلة من الزمن، وتمثل الخطة المقترحة فى:

١- إنشاء مراكز "مضيئة" للعلم والتكنولوجيا تعمل بنظرية فريق العمل برؤية واضحة.. تقوم بالتقاط الشباب النابهين فى مصر والعالم العربى لدفع العلم والتكنولوجيا، ليس للعلم البحث فقط، ولكن أيضاً لبناء القاعدة الصناعية والزراعية والتكنولوجية وغيرها.

٢- إعادة هيكلة مراكز البحث العلمى للتوافق مع متطلبات القرن المقبل، . . بتطوير المناهج العلمية والدراسية.

٣- وضع الخطة العلمية لمصر تحت رعاية قمة القيادة السياسية.

وقد حسم حصول الدكتور أحمد زويل على جائزة نوبل فى الكيمياء لهذا العام، الجدل بين مؤيدى ومعارضى مقولاته عن أوضاع البحث العلمى فى العالم العربى. فبينما تراوح التناول الاعلامى للدكتور زويل عقب فوزه بجائزة نوبل بين كونه العالم الأمريكى من أصل مصرى، وبين كونه العالم المصرى المقيم بالولايات المتحدة، إلا أن النتيجة واحدة، وهى أن مصر صنعت للقاعدة وأمريكا أعطت الفرصة والمناخ للنجاح. ويظهر ذلك الطرح بوضوح فى تصريحات د.زويل للأهرام عقب فوزه بالجائزة حيث صرح بأنه لم يخرج من مصر خلى الوافض... فناناً سافرت محملاً بما يصنع قاعدة سليمة. . . فمصر علمتى أهمية التعليم والعلم، . . بوفى أمريكا وجدت نهراً يجرى بالمعرفة وفرصة لا تعوض ومكتبات مفتوحة طوال ٢٤ ساعة".

وبعيداً عن الرؤية الشخصية للدكتور أحمد زويل، نعرض فيما يلى المؤشرات الموضوعية للبحث العلمى فى الدول العربية من خلال الإحصاءات المتاحة، وفى النهاية نقدم إشارة موجزة لنفس المؤشرات فى إسرائيل.

وتبلغ قاعدة مؤسسات البحث العلمى والتطوير فى العالم العربى حوالى ٣١٠ مؤسسة تخضع ٨٣% منها للإشراف الوزارى بينما النسية المتبقية تخضع للجامعات، بالإضافة الى ٤٠٠ قسم أكاديمى تابع للجامعات العربية موزعة مناصفة بين دراسة العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية.

ويبلغ متوسط القاعدة البشرية من الباحثين حوالى ٠٠٨ لكل ألف نسمة فى الدول العربية مقارنة ب ٦- ١٤ باحث لكل ألف نسمة فى أغلبية دول منظمة الأمن والتعاون OECD. وتضم مصر وحدها ٥٧% من اجمالى الباحثين فى الدول العربية.

ولعل أبرز المشكلات التى تواجه نشاط البحث العلمى والتطوير فى الدول العربية هى مشكلة التمويل، حيث كانت ميزانية الدول هى المسؤولة عن تمويل ٨٩ % من أنشطة البحث والتطوير عام ١٩٩٦ مقارنة بـ ٣% تم تمويلها عن طريق القطاع الخاص و ٨% تم الاستعانة بالتمويل الأجنبى فيها.

وقد بلغ اجمالى اتفاق الدول العربية على البحث والتطوير عام ١٩٩٦ حوالى ٧٨٢ مليون دولار مقارنة بألمى مليون دولار اتفاق اسرائيل على البحث والتطوير فى مجال للتكنولوجيا المدنية -غير العسكرية- لنفس العام، وفقاً لما سجله انطون زحلان بينما بلغ ميزانية اتفاق الولايات المتحدة على أنشطة البحث والتطوير لعام ١٩٩٩ أكثر بخمس عشرة مرة من جملة اتفاق الدول العربية على النشاط العلمى فى نفس الفترة.

وقد بلغ متوسط نصيب الاتفاق على البحث العلمى والتطوير فى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٠٠١٤% عام ١٩٩٦. وتبين تلك النسبة فيما بين الدول العربية بين ٠٠٤٠% فى بعض الدول الى ٠٠٣% فى دول أخرى. بينما وصلت هذه النسبة فى اسرائيل الى ٢٠٣٥% عام ١٩٩٤ تسبقها من دول العالم بفاقر بسيط السويد ثم اليابان.

ويمثل نصيب مصر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية حوالى ٧٢% من اجمالى اتفاق الدول العربية على أنشطة البحث والتطوير فى حين تمثل نواتجها المحلية الاجمالية مجتمعة حوالى ٤٦% من لجمالى الناتج المحلى الكلى للدول العربية.

ويتدخل مع مشكلات التمويل نوع آخر من المشكلات متعلق بالبيروقراطية المتضخمة من الموظفين فى مراكز ووحدات البحث العلمى، حيث تلتهم رواتب الباحثين والموظفين، والعمال مسا قد يصل الى ٩٠% من ميزانية البحث السنوية فى معظم الدول العربية.

وتضيف مشكلة توزيع الموارد البشرية والمادية بين ميلادين البحث العلمى المختلفة بدءاً آخر لأزمة البحث العلمى فى الدول العربية حيث تشير الاحصائيات الى تركيز نسبة كبيرة من هيئات البحث العلمى وعدد كبير من الباحثين -حوالى ٤٥%- فى مجال الزراعة بينما بلغ نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٥ ١٣%، وهو يدل على تشوش الصلة بين العرض والطلب فى مجال البحث العلمى وبشكل خاص فى مصر.

فضلاً عن ذلك يحظى قطاع الزراعة بالنصيب الأكبر من الاتفاق على البحث والتطوير فى عدد من الدول العربية، حيث يتراوح نصيب قطاع الزراعة بين ٤٥-٦٥% من موازنة البحث العلمى فى كل من مصر والعراق والمغرب وتونس والسودان واليمن.

وتحظى الصناعة بنصيب ضئيل من اهتمام البحث العلمى فى الدول العربية حيث الاعتماد الأساسى على للتكنولوجيا الصناعية المستوردة، وبداخل قطاع البحوث الصناعية -المحدود أساساً- يتم التركيز على الصناعات الاستخراجية والبتروكيماويات، بينما يندر الاستثمار فى صناعات التكنولوجيا المتقدمة.

جدول رقم (١)
مؤسمات البحث العلمى فى الدول العربىة وفقا
لمجال التخصص وجهة الاشراف الادارى

مؤسمات خاضعة للاشراف الوزارى	وحدات تابعة للجامعات	الاجملى	
٩٧	١٧	١١٤	البحوث الزراعىة
٦٨	١٣	٨١	الطاقىة، الصناعات والبحوث الهندسىة
٢٥	١٣	٣٨	الصحة والغذاء
٢٢	٦	٢٨	العلوم الاساسىة، التعمىن، الاستسعار من بعد، وعلوم الفضاء
٢٣	٥	٢٨	الانسانىات، العلوم الاجتماعىة، المعلوم ت والتعليم
١١	٣	١٤	البىئة والموارد الطبيعىة
٥	٢	٧	التكنولوجيا الحوىرة Biotechnology
٢٥١	٥٩	٣١٠	الاجملى

المصدر: World Science Report :
UNESCO, 1998.

بالرغم من حدة الأزمة على هذا النحو بدلت
بعض دلائل التطور الايجابى فى مجال البحوث
والتطوير داخل مجتمع البحث العلمى ذاته فى الدول
العربىة بنفع من صناعات القرار أبرزها اعطاء القرصة
للباحثىن لحشد التمويل اللازم للمشروعات البحتىة
سواء من القطاع الخاص أو من المصادر الأجنبىة.
كما يزداد نموذج الأبحاث التفاعلىة تبلورا فى عدد
من الدول العربىة خاصة فى مصر والأردن
والكويت والمغرب السعودىة وتونس. ويتم هذا النوع
من النشاط البحتى بالاتفاق التفاعلى بين جهة البحث
وجهة التمويل التى عادة ما تكون من القطاع
الخاص. ومن المنتظر أن يسهم نمو هذا النوع من
النشاط البحتى فى حل بعض مشكلات تمويل النشاط

العلمى فى الدول العربىة، كما انه يسهم فى ربط
للسياط البحتى بسلجات السوق والمجتمع. وقد
أسهمت خصصىة بعض الصناعات فى عدد من
الدول العربىة فى تمزىل التمويل الخاص لبعض
نشاطات البحث والتطوير فى مجالات جدىة مثل
صناعة الدواء والصناعات الغذائىة خاصة فى
مصر.

كما حظى بعض المجالات الاستراتيجية باهتمام
متزايد خلال عقد التسعينات، من أهمها البحوث
الخاصة بترشيد استغلال موارد المياه المحدودة

٢ المقارنة بين العرب واسرائيل تشير الخجل :

إن النشر فى دوريات علمىة محكمة يوفر سجلا
اساسىا للانجاز العلمى ويشكل مع غيره من
المؤشرات الخصىة ببراءات الاختراع والاكتشاف،
والابتكار والتصميم، وجوائز نوبل وغيرها من
الجوائز الدولىة، دلائل ممتدة على النشاط العلمى.
الا ان التطورات العلمىة فى العالم العربى حيث تنذر
براءات الاختراع وغيرها من المؤشرات المذكورة،
تجمل من النشر العلمى المقبول المتوفر للإنتاج
والانجاز العلمى.

وقد رصد انطون زحان ، من خلال سلجات
مكتبة الكونجرس فى واشنطن، ٨٣ دورىة علمىة
عربىة فى عام ١٩٨٥ ، كانت تصدر (٤٤) منها فى
مصر، و(١٣) فى العراق، و(٥) فى كل من المملكة
العربىة السعودىة والمغرب، و(٣) فى كل من الأردن
وفلسطين، و(٢) فى كل من السودان ولبنان وتونس
والكويت، و(١) فى كل من الجزائر وسوريا.

ويتركز العدد الأكبر من هذه الدوريات فى الحق
الطبى (٢٢)، يليه (١٧) فى العلوم الاساسىة -
يصدر معظمها فى مصر، و(١٥) فى الهندسة،
و(١٣) فى الزراعة، و(٦) فى الجوىرجىا، و(١٠)
فى فروع تقانىة علمة.

النشرة ٩ مجلات اسرائيلية، و١٢ هندية، وواحدة كورية جنوبية، و٢ تايلوانية. وفي عام ١٩٩٥ تضمنت نشرة ISI ٣ دوريات من المملكة العربية السعودية والكويت.

ويعطى الانتاج الفردي للعلماء العرب المنشور في دوريات دولية محكمة مؤشرا للفضل على حال البحث العلمي في الوطن العربي، رغم انه من منظور مقارن ما زال بالغ التكني مقارنة باسرائيل على سبيل المثال.

والواقع ان المقارنة بين العالم العربي واسرائيل في هذا المجال تثير اللجل وتطلع الى مزيد من القلق على المستقبل.

وللحكم على مستوى هذه الدوريات تكفي الاشارة الى سجلات مؤسسة المعلومات العلمية ISI وهي مؤسسة دولية قاعدتها فيلادلفيا في الولايات المتحدة الامريكية، وتضم اكبر قاعدة معلومات دولية مبرمجة عن الدوريات العلمية والمهنية . وتشترط تلك النشرة الدولية لضم الدوريات في سجلاتها: المستوى العلمي الرفيع، لتنظيم الاصدار، وان يتم الاستشهاد بالمقالات المنشورة في تلك الدوريات بكثرة نسبيا في أعمال علمية دولية.

وكد ضمنت هذه النشرة عام ١٩٨٩ مجلة عربية واحدة هي مجلة جامعة الكويت، بينما تضمنت نفس

انتاج الطعام والتفانين العرب المنشور في دوريات دولية محكمة (١٩٩٥-١٩٩٠)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	القطر
٣١١	٢٦١	٢٣٠	٢٤١	١٩٩	١٨٩	الجزائر
٨٠	٨٧	٥٦	٨١	٧٦	٧٣	البحرين
٢٢٤٢	٢١١٥	١٨٤٥	١٩٣١	٢٠٥٥	١٨٨٤	مصر
٩٤	١٢٧	١١٩	١٢٩	١٥٩	٢٠٣	العراق
٣١٧	٢٣٤	٢٢٧	٢١١	٢٣٧	٢٥١	الأردن
٣٦٠	٣٤١	١٧٦	١٨٢	٣٢٢	٥٥٥	الكويت
١٠٨	١٠٠	١١٤	٨٢	٥٠	٤٦	لبنان
٥٣	٥١	٥١	٥٤	٦٩	٧٠	ليبيا
٧	٥	٦	٤	٧	٣	موريتانيا
٥٩٧	٤٣٨	٣٩١	٤١٠	٣٣٤	٢٤٨	المغرب
١٠٣	١٠٢	٨٤	٦٩	٥٤	٥٤	عمان
١٦	١١	٨	٤	١	١١	فلسطين
٥٩	٨٦	٥٨	٦٢	٥٤	٥٨	قطر
١٥٧٥	١٤٩٨	١٣٨٥	١٣٠٥	١٢٧٦	١٢٦٧	السعودية
٦	١٠	٩	١٧	١٩	١٨	الصومال
١٠٠	١٠٠	١١١	١٣٥	١١٣	١٣١	السودان
٨٨	٩٧	٨٠	٨٦	٥٣	٦٧	سوريا
٣٤٢	٣٤٣	٢٧٦	٢٩٩	٢٩٨	٢٧٤	تونس
١٧٧	١١٧	٩١	٨٥	٥٨	٥١	الإمارات
٢١	٢١	٢٤	٢١	٣١	٣٦	اليمن
٦٦٥٢	٦١٤٤	٥٣٤١	٥٤٠٨	٥٤٦٠	٥٥٩٥	المجموع العربي
١٠٢٠٦	٩٥٦٧	٩١٨٢	٨٠٥٣	٧٢٧٧	٧٥٧١	اسرائيل

المصدر : انطوان زحلان ، العرب وتحديات العلم والثقافة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٦٦ .

وبينما يركز القسم الخاص بالدول العربية في تقرير "العلم في العالم" على عرض الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية، يركز القسم الخاص بأوضاع العلم والتكنولوجيا على عرض منجزات السياسة العلمية والنشاط البحثي في إسرائيل.

وتختلف مناقشة التقرير لأوضاع العلم والتكنولوجيا في إسرائيل جزئيا عن تناوله لأوضاع الدول العربية، من حيث مستويات التحليل الأكثر تعقدا *more sophisticated* وقضايا النقاش الأكثر تبلورا ووضوحا، فضلا عن اختلاف مستوى الاتجاز.

بداية تقرير الإحصائيات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل قد تضاعف خمس مرات منذ عام ١٩٥٠ وهو ما يضع إسرائيل في مصاف الدول المتقدمة وفقا لهذا المؤشر، ويرجع التقرير المشار إليه هذا الانتعاش الاقتصادي إلى السياسة العلمية النشطة التي تنتهجها إسرائيل والتي فتحت المجال أمام صادراتها من الإلكترونيات والكمبيوتر بقوة في الأسواق الدولية خاصة منذ بداية التسعينيات.

و يفرق التقرير بشكل واضح بين الأنشطة العلمية والأنشطة للتكنولوجيا في إسرائيل، ويشير إلى تركيز الأنشطة العلمية في إسرائيل في قطاع الجامعة، وفي مجال التكنولوجيا يفرق بين تكنولوجيا الصناعات العسكرية وبإلى فروع التكنولوجيا الصناعية بوجه عام.

وتلعب الجامعات في إسرائيل دورا بارزا في نشاط البحث والتطوير، حيث تعتبر للصفة الأكاديمية والصفة البحثية لصيغتين بأعضاء الجامعة في إسرائيل، ولهذا يقطّاع الحديث عن البحث والتطوير مع الحديث عن النشر العلمي.

وتأتي إسرائيل في مقدمة دول منظمة الأمن والتعاون OECD اتفاقا على البحث العلمي في الجامعات، تليها السويد، ثم سويسرا، فهولندا، فنلندا، ألمانيا، فالنرويج، فالدانمارك، فرنسا، فاليابان، فالمملكة المتحدة وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مجال الاتفاق على تكنولوجيا الصناعات المدنية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يبادل اتفاق إسرائيل مثيله لبعض الدول الصغرى في منظمة الأمن والتعاون مثل الدانمارك، هولندا، والنرويج.

ولا ينبغي هذا إمكانية التعاون بين قطاع الجامعة وقطاع النشاط الصناعي المدني في مجالات البحث والتطوير، حيث تم تطوير مشروع ضخم للتسويق بينهما في المشروعات ذات الاهتمام المشترك بمشاركة وزارتي الصناعة والتجارة

وعلى خلاف للدول العربية التي لا يحظى النشاط الصناعي فيها سوى بنصيب محدود من ميزانية البحث والتطوير، حظيت الصناعات المدنية في إسرائيل بـ ٤٦% من الاتفاق على أنشطة البحث والتطوير عام ١٩٩٤.

ويلعب التمويل الخارجي دورا مهما في دعم أنشطة البحث والتطوير في إسرائيل، حيث تحصل على حوالي ٤٠% من ميزانيات البحث العلمي من مصادر خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تليها ألمانيا، التي تجمع إسرائيل بهما مؤسسات لتمويل الأنشطة العلمية ذات الاهتمام المشترك.

وبدرجة أقل تحصل إسرائيل على تمويل من فرنسا، للمملكة المتحدة، استراليا، الهند، والصين. ومؤخرا وقعت إسرائيل اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي بخول العلماء ورجال الصناعة الاسرائيليين المشاركة في إطار البرنامج الرابع للاتحاد.

وتقدم الحكومة الاسرائيلية ثلثي الميزانية المتبقية للبحث والتطوير، بينما يمسهم رجال الصناعة، والجمعيات الخيرية، وميزانيات الجامعة بالنسبة المتبقية من التمويل.

وتسهم إسرائيل بحوالي ١% من النشر العلمي العالمي في الفروع العلمية المختلفة، وذلك بخلاف النشر المشترك بين العلماء الاسرائيليين وغيرهم، الذي يشكل بدوره نسبة مرتفعة من النشر العلمي العالمي.

جدول رقم (٢)
النشر العلمي للعلماء الاسرائيليين كنسبة من النشر العالمي في فروع العلم المختلفة

الطب	١,١٣	١,١٤	١,١٣
البيولوجيا الأساسية	٠,٩٢	٠,٩٩	٠,٨٨
البيولوجيا التطبيقية	١,١١	١,٢٢	١,٢٤
الكيمياء	٠,٦٠	٠,٥٤	٠,٥٠
الفيزياء	١,٣٦	١,٢٠	١,٠٠
الأرض وعلوم الفضاء	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧١
الهندسة والتكنولوجيا	١,٠٦	١,٠٠	٠,٩٧
الرياضيات	١,٨٢	١,٦٧	١,٤٥
الإجمالي	١,٠٣	١,٠٢	٠,٩٥

المصدر: World Science Report, UWESCO, 1988, F.105.

اسرائيل، فبان ذلك يدعوا مجددا
الى دراسة تأثير المناخ العلمى
للجانب للعلماء فى اسرائيل مقارنة بظاهرة نزيهف
العقول المربيه.

وأخيرا تجدر الإشارة الى انه، اذا كانت هجوات
العلماء اليهود من دول الاتحاد السوفيتي السابق
والكتلة الشيوعية بوجه عام الى اسرائيل قد دعمت
التطور العلمى التكنولوجى فى العقد الأخير فى

النظام الاقليمي العربي

♦ القسم الأول ♦

ميراث الأيديولوجية القومية

كمصدر لأزمة النظام العربى

وهكذا يدخل العرب القرن الواحد والعشرين منهكين من ميراث القومية العربية ويعيدون عن أي يقين بشأن مستقبل نظامهم الاقليمي والعمل المشترك بينهم.

أولاً: الميراث القومي كمصدر لنزعات انقلابية :

قبل أن يدخل الستار على القرن العشرين ، كانت القومية العربية قد لفظت أنفاسها سسواء كحركات سياسية أو كأيديولوجيا ، بعد أن تصدرت المسرح السياسي العربي خلال خمسينات وستينات القرن ، وبقيت تحاول إثبات بقاءه من وجود في المسببات والثمانينات ، فما أن حل عقد التسعينات إلا وكان أحد أنظمة الحكم التي تنسب إليها قد طعننا الطعنة الأخيرة في منطقة الخليج. ونقص هذا القومية كأيديولوجيا ومذهب سياسي معلق لا العروبة كثقافة وهوية ومشاعر. فقد حاولت الأيديولوجيا القومية استغلال العروبة لتحقيق مآرب سياسية سطوية. وأبست المسافة بين الحركات القومية العربية والعروبة إلا أبعد من المسافة بين حركات الاسلام السياسي والدين الاسلامي. ولكن بينما نقر أهم الحركات الاسلامية السياسية بأنها ليست هي الاسلام، تزعم الحركات القومية العربية عادة أنها والعروبة صنوان لايفترقان ، في حين ان بالامكان أن يكون ليبرالي أو إسلامي أو يساري عربي مثلاً أكثر حرصاً على العروبة وخمسة لها من بعض القوميين.

وما نعالجه هنا هو أيديولوجيا وحركات القومية العربية التي انحصرت ، ولكن لعبت دوراً كبيراً في اضعاف العالم العربي وتحويله الى ما يجوز اعتباره "رجل الشرق الاوسط المريض" مقارنة بأسرائيل وحتى إيران وتركيا رغم كل متواجهاته من مشاكل وصعوبات ولزومات (راجع الفصل القادم الخاص

ببدو العالم العربي في نهاية القرن العشرين في وضع معاكس للآمال والطموحات التي ارتفعت في أرجائه في منتصف هذا القرن. كانت هذه الطموحات نوعين أضر ثانيهما بأولهما ضرراً جسيماً . فقد اقترن اولهما بإنشاء جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥ وعبر عن الميل الطبيعي الى التعاون والتكامل بين دول يوجد للكثير من القواسم المشتركة بينها. اما النوع الثاني فهو الذي ارتبط بصعود أيديولوجية وحركات القومية العربية وما رفعت من شعارات كانت مفارقة للواقع بمقدار ابتعاد من حملوا رايثها عن طريق الديمقراطية والحرية والاعتماد على الخطب والتهافتات بدلاً عن العمل والبناء والاتجاز.

ولذلك كان سقوط القومية العربية سريعاً ومدوياً خلال سنوات قليلة. ولم يكن الفرق بين صعودها في الخمسينات وهبوطها في اواخر الستينات الا سنوات قليلة ولكنها تركت أثراً فادحاً على العالم العربي مازال يعاني منه حتى اليوم. فالصراعات العربية التي اثارها حركة القومية العربية ، سواء الباردة أو الساخنة ، خلقت أو دصمت وكرست اختلافات حادة في العلاقات العربية - العربية التي تعانى حتى الآن من ازمات انعدام ثقة وشكوك متبادلة والنقد الشفافية وغياب المصارحة والميل الى المصالحات الضكالية عوضاً عن الحل الحقيقي للخلافات.

وبالرغم مما بدا من تحسن نسبي في هذه العلاقات ، عقب بدء انحصار القومية العربية في المسببات ، ظلت تفاعلات النظام الاقليمي العربي محكومة بميراث ثقيل كما سيتضح في هذا القسم في التقريرين.

وبعد أن كانت هناك آمال في امكان تجاوز هذا الميراث مع الوقت ، أي فريق من فسر القومية العربية الا أن بوجه ضربة قاضية الى هذه الآمال عبر الفوز العراقي للكويت في أول أغسطس ١٩٩٠.

تنوع وتعدد ، وإنما مما يضفي عليه من وحدة مصنوعة وتلاحم مفروض يجعله كلا واحدا قابلا على الدوام لأن ينصهر في قائد زعيم بطل مهيب. وعندئذ لا يكون الحاكم مفوضا من الأغلبية لفترة محددة يخضع خلالها لأقلية ومماطلة ومحاسبة بالمفهوم الليبرالي، أو مستولا بين يدى الله والناس ولجبر لهم وعامل لديهم ملتزم بمشاررتهم واحترام ارادتهم كما في جانب من المفهوم الاسلامى.

فالحاكم وفقا للنزعة القومية ، هو رمز الأمة الذى يجسد ارادتها الكلية وميلاتها المطلقة غير القابلة للتجزئة على نحو تنقضى معه امكانات أى معارضة له باعتبار هذه المعارضة مؤدية الى تفتيت السيادة الكلية التى لا تنقسم ولا يشارك الحاكم احد فى التعبير عنها. ومن ثم فهو لا يستمد شرعيته من الناس، وإنما من قدرته الذاتية على تحقيق أهداف الأمة ولو قادها الى خراب. فتخرج المظاهرات اصرارا على بقاءه بعد هزيمة كاسحة يُسار الى تقليل مغزاهما واعتبارها خسارة عبثة لمركة فى حرب ممتدة ، أو تزييف له للوقائع لتصير هزيمته نصرا فى "أم المعارك".

لقد وعدت القومية العربية بالنصر والفار على أعداء الامة والمتآمرين عليها. فكانت النتيجة هى تمكن هؤلاء الأعداء ودعم نفوذهم. ووعدت القومية العربية بتحرير فلسطين، فكانت النتيجة هى اضعاف مايقى من فلسطين اضافة الى اراض عربية أخرى، فضلا عن اتاحة الفرصة لاسرائيل كي تحول مسن كيان صغير ضئيل الى دولة قوية ليس فقط عسكريا ولكن ايضا اقتصاديا وتكنولوجيا.

ولا يرجع ذلك الى مصالحة تاريخية ، ولا الى تأمر قوى الاستعمار الامبريالية ودعما لما اسمته القومية العربية "الخصاب الصهيونية". وإنما يعود ذلك الى أن الأنظمة القومية - التى سقطت الشعوب العربية وبيدت للطاقت في حروب باردة وساخنة مع "الاشقاء" - هى التى هزمت الأمة بدلا من أن تقودها الى النصر.

وهذه نتيجة طبيعية لاهدار حرية الانسان للتسى هى للشرط الاول لبناء القوة. فلا أمة قوية اذا كان الانسان فيها مقهورا مستعبدا وإذا كانت السلطة

بالعرب والتفاعلات الاقليمية في هذا التقرير). والقول بموت القومية العربية متفق عليه ، بخلاف الحكم على ما فعلته في الحرب فهو أمر خلاقي بطبيعة الحال. ومن الضروري أن يرفضه أنصارها الذين لا يستطيعون رغم ذلك إنكار أن أهم كارتين عربيتين في هذا القرن كلتا من صنع نظم حكم لومية عربية ، وهما كارثة ١٩٦٧ وكارثة ١٩٩١-٩٠.

أما أن موت القومية العربية متفق عليه ، فليس أدل عليه من اعتراف أحد أبرز رجالها فكريا وعملا وهو قسطنطين زريق الذى يصعب على أى قومي عربي أن يزاد عليه. وقد سجل زريق حكمه على القومية العربية في كتاب مهم صدر في العام ١٩٩٨ عن أهم مؤسسة بحثية قومية معاصرة وهى مركز دراسات الوحدة العربية. والكتاب هو "ما العمل" الصادر في العام ١٩٩٨. فكان زريق شجاعا كعادته عندما كتب : (على شخصا أن اعترف انى كنت فى الماضى إنكلم واكتب عن الأمة العربية ، فإذا أنا الآن اتجنب هذه التسمية لبعدها عن الواقع المعيش). وأما أن القومية العربية تتحمل مسؤولية كبرى ، بل مسؤولية أولى، عن التدهور الذى آل اليه للنظام الاقليمى العربى في نهاية القرن العشرين، فهذا يرتبط بالاساس بالديمقراطية، بل بالمعادى للديمقراطية، الذى قامت عليه.

فلم تكن المشكلة فى أنها صارت العربية فى أيدي عسكر سوريا والعراق بعد أن تبناها للنظام الناصرى فى مصر. فالمشكلة هى أن النزعة للوحدة الرافضة للتحديدية والمؤدية الى مصادرة الديمقراطية هى نزعة كامنة فيها مثلها مثل الايديولوجيات الجماعية التى تطحن الاولوية للجماعة عن الفرد ولا تضع اعتبارا بالتالى للكرامة الإنسانية ولا حرية الانسان.

إن محور الارتكاز في أى نزعة قومية متشددة - عربية أو غير عربية - هو الوطن - الأمة - القوم - الشعب كمفهوم متعال على البشر ولا مكان فيه للانسان الفرد. فهذا المفهوم عند القوميين ليس مفهوما قانونيا حقيقيا سياسيا مرتبطا بالمواطن، ولكنه مفهوم مطلق لا يستدل عليه مما فى داخله من

الغاشمة تتسلط عليه وتوحش الى حشد يفقد معه الشعور بالانتماء الوطنى والقومى. فالمواطنون الاحرار هم الذين يصنعون لمة قوية، وليس الرعايا الذين يعيشون تحت إمرة جلادين قساة غلاظ القلوب قادوا الحرب الى الموقع الهامشى الضعيف المعاجز فى عالم اليوم على النحو الذى سبق أن أوضحناه فى الفصل السابق من هذا التقرير (راجع للحرب والنقاعات الدولية).

أما وقد صار هذا هو الموضع العربى، فقد كان طبيعيا أن تتحسر ايدىولوجية القومية العربية، وخصوصا مع عجز من بقى من انصارها القليلين عن تحديثها، بل وميل بعضهم الى التخندق مما أدى الى الوقوع فى هاوية توجهات انقلابية، وعنصرية أكثر حدة ووضوحا.

فقد كشف الانقلاب العسكرى الذى حدث فى باكستان فى اكتوبر ١٩٩٩ عن هذا الميل الانقلابى لدى قطاع من القوميين العرب وكذلك الاسلاميين التابعين لتهجم الذين لم يكتفوا برفض استهجان الانقلابات العسكرية، وإنما ذهبوا الى التمييز بين انقلابات تقدمية وأخرى رجعية، تماما كما لو كنا فى الخمسينات والستينات.

بل وكتب أحدهم (عبدالباقى عطوان) افتتاحية فى صحيفة يرأس تحريرها (القدس العربى) ١٤ اكتوبر) تحت عنوان "مطلوب لانقلاب عربى" دافع فيه عن الانقلاب العسكرى فى باكستان مدعوى أن (الجيش فى باكستان هو المؤسسة الوطنية الوحيدة الثابتة بينما كل المؤسسات الأخرى متحركة وهامشية ومصطنعة). ولم يكتف بآن يقيم مشابهة بين باكستان ودول عربية رئيسية من هذه الزاوية، وإنما دعا صراحة الى انقلاب عسكرى فى إحدى (دول المركز العربية)، بل وبنى ذلك: (نتمنى انقلابا وطنيا واحدا فى دول المركز العربية).

وبالرغم من أنه حاول تخفيف الصدمة التى قد تصيب بعض قرائه مشيرا الى أن اميتية هذه ليست الا من فرط اليأس، إلا أنه لا ينجح فى إخفاء حقيقة وجود استعداد قوى لدى قطاع يتد به من القوميين العرب الى التغيير الانقلابى المغامر الذى دفع للعالم العربى ثمنا فادحا له منذ بداية الخمسينات.

فالديمقراطية ليست قضية جوهرية لديهم لأن مرجعيتهم لآمكان فيها حرية الانسان كما مسبقا الاشارة. ولذلك يعمل عليهم أن يملأوا لدعم نظام حكم متوحش أجرم فى حق الأمة العربية كلها مثل نظام صدام حسين لمجرد أنه مازال يطنطن بشعارات معادية للغرب.

ولأن اهتمامهم بالديمقراطية ليس الا شكليا وتكتيكيا فهم لا يعرفون أن النظام الديمقراطى والانقلاب العسكرى لم يكونا ضدين فى أى وقت كما هما الآن على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

وحاول بعضهم تبرير الانقلاب الباكستانى، وكأنهم يتمنون مثله فى عالمنا العربى، بفشل الديمقراطية وعجزها واسلحتها، مما يجعل التدخل العسكرى هو العنصر الحاسم فى المجتمعات البعيدة عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية والأصيلة. وهذا المبرر هو امتداد للفكرة الاساسية التى مازالت تستخدم للدفاع عن الانقلابات العسكرية العربية منذ الخمسينات، وهى أن فشل الديمقراطية او تباطؤها فى تحقيق أهداف المجتمع يفرض تدخل الجيش، دون تحديد معايير موضوعية لهذا الفشل أو للمدى الذى يبلغه ويجعل التدخل العسكرى محتوما. ففى غواب هذه المعايير، يصبح الحكم بالفشل موضع خلاف لا يحسمه الا مزاج صاحب "البیان رقم ١".

فقد رأينا دولا ديمقراطية فى الغرب واجهت ازمتا كبرى وسجل النظام الديمقراطى فيها فشلا ذريعا، ولكنها لم تحل المشكلة بانقلاب عسكرى وإنما بتأكيد الممارسة الديمقراطية حتى مع تغيير بعض قواعدها من نوع الانتقال من نظام برلمانى الى آخر رئاسى كما حدث فى فرنسا مثلا عندما تقاليم عدم الاستقرار فى جمهوريتها الرابعة عقب الحرب العالمية الثانية. وحاول آخرون تبرير الانقلاب الباكستانى بأنه جاء رد فعل لتنازلات قدمها رئيس الوزراء المخلوع نواز شريف للولايات المتحدة، مؤكدين بذلك ما سبق أن ناقشناه فى الفصل السابق من هذا التقرير (الحرب والنقاعات الدولية) عن نمط التفكير البائس الذى يختار بشكل آلى فى الموقع المضاد لأمريكا أيا كان هذا الموقع حتى إذا كان مضادا لمصلحتنا أو قيمنا أو أهدافنا.

التحول هو أنه يناقش الافتراض الذي انطلق منه بعض القوميين والاسلاميين في تأييدهم للانقلاب ، وهو أنه سيهدد المصالح الأمريكية. فقد اقترن التحول في الموقف الأمريكي بإعلان قائد الانقلاب سياسة أكثر مرونة من تلك التي انتهجها رئيس الحكومة المخلوع نواز شريف ، الأمر الذي أثار ارتياح واشنطن وسفيرها لدى اسلام آباد وإيام ميلام الذي قال عن الجنرال مشرف ما يشبه "قصيدة اشادة" بعد الخطوات التي اتخذها لتهدئة الوضع على الحدود مع الهند والتي وصلت إلى حد التقيام باتسحاب أحادي الجانب.

ولكن الأذى عن هذا التوجه الانقلابي الأكثر وضوحاً من أي وقت مضى منذ عقد السبعينات هو الكشف عن نزعة عنصرية صريحة كان كثير من القوميين العرب يسمعون إلى مقاومتها، بينما كان الحصريون منهم حريصين على إخفائها. فأى نزعة قومية تتطوى على تمصّب بدرجة من الدرجات. وتزداد درجة التمسّص كلما تطرأت النزعة القومية أو تشدّدت لتكتسب طابعاً عنصرياً يقصد به الاعتقاد في أن العنصر الذي تنتمي إليه أفضل وأسمى من غيره.

وكان للاسلام فضل كبير في كبح التمسّص القومي العربي والحيلولة دون تحوله إلى عنصرية بغضبة في كثير من الأحيان بالرغم من الطابع العلماني وشبه العلماني الغالب على حركة القومية العربية أو حركاتها. غير أن هذا الطابع ترك مجالاً يمكن أن تنمو فيه للنزعة العنصرية، لدى قطاع من أنصار القومية العربية بدرجة أو بأخرى. ومع ذلك فقد بقي هذا المجال ضيقاً، خصوصاً وأن الهزائم التي تسببت فيها القومية العربية أدت إلى تراجع في الشعور بالفخر القومي بل وإلى احساس بالهوان والمذلة في بعض الأحيان.

ولكن هذا الاحساس السومى يؤدى في ظروف معينة إلى نوع من العنصرية البغضبة تمويضاً عنه. والأرجح أن هذا هو ما يفسر مابداً من مظاهر لهذه العنصرية لدى قطاع من القوميين العرب كان أبرزها خلال العام ١٩٩٩ زعم مسئولين ومتقنين بشيئين عراقيين أن صلاح الدين الأيوبي كان عربياً

نقد حدد هولام موقفهم - ميكانيكا - بناء على رد الفعل الذي صبر عن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عندما اكتت لصرار بلادها على عودة الديمقراطية إلى باكستان ولو حتى بفرض عقوبات اقتصادية على الحكم الانقلابي. وهب بعضهم يهاجم أولبرايت على أساس أن الولايات المتحدة ترحب بالانقلابات العسكرية التي تخدم مصالحها ولا تتردد في دمة واحدة على الديمقراطية إلا عندما يكون الانقلاب مهدداً لهذه المصالح.

وخلصوا من ذلك إلى استنتاج - ميكانيكي أيضاً - هو أن الانقلاب الباكستاني يهدد المصالح الأمريكية. وقرأنا وسمنا في تقرير ذلك أن هذا الانقلاب يقوض الطبقة السياسية القائمة المقعدة التي حققت لواشنطن كل ما تريده في المنطقة بدءاً من اخراج القوات السوفيتية من أفغانستان ، مروراً بخوض حروبها في الصومال والكويت ، وانتهاء بتصفية ظاهرة "الأفغان العرب" والخضوع للضغط الأمريكي وسحب القوات الباكستانية من كشمير بطريقة مهينة والتحول إلى شرطي للقوة الأعظم في شبه القارة الهندية. وخلصوا من هذا كله إلى توقع أن الانقلاب سيضع حداً لتبعية باكستان للولايات المتحدة ولأن العرض بمرض العداء المطلق للغرب ، على هذا النحو ، لا يستخلصون أي دروس من تجاربهم إلا ما بقوا مرضى ، فقد كسروا في موقفهم من انقلاب باكستان ما سبق أن انزلوه في رد فعلهم على أزمة كوسوفا.

ولكن بنت أزمته بشأن انقلاب باكستان أكثر حدة ، فضلاً عن ظهورها بشكل أسرع. فلم تمض أيام قليلة على وقوع الانقلاب حتى كان قلته قد بدأ في مغالبة واشنطن التي تراجعت على الفور عن انتقادها للانقلاب وبست إلى انتقام مع الحكم العسكري ورحبت بالعودة التي قطعها قائد الانقلاب بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ولحد من التصعيد العسكري مع الهند.

فلم يمر يومان على الانقلاب حتى كان الموقف الأمريكي تحول إلى اتجاه التعامل مع النظام العسكري الجديد ، مع ادعاء الاستمرار في الضغط عليه من أجل إعادة الديمقراطية. والمغزى الأهم لهذا

ولم يكن كردياً.

فقد وقف نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عزة ابراهيم امام مؤتمر عقد في بغداد في آخر سبتمبر عن (صلاح الدين الايوبي وقضية القدس) وزعم أن صلاح الدين كان عربياً يعود نسبه إلى قبيلة عربية "استكرنت" وليده في ذلك آخرون في حضور بعض انصار النظام العراقي من القوميين العرب من بلاد مختلفة.

ولم يجد هذا التزوير العنصري للتاريخ من يصححه من بين الحاضرين، ولا من يقول للمزيفين أن قبيلة صلاح الدين تدعى "شوركوه" وهي كلمة كردية تعني الأسد ولا يوجد أي تأويل لها في اللغة العربية على أي نحو. كما لم يجدوا من ينصحهم بأن يكفوا عن التخريب وأنه من اللخبير لهم محاولة اصلاح ما أفسدوه في العراق التي يعيش شعبها إحدى أعظم ماضي العرب والمسلمين منذ سقوط بغداد في يد المغول قبل نحو سبعة قرون ونصف، ولم يسألهم أحد ما فائدة هذا التزييف لأصل زعيم إسلامي نذر حياته دفاعاً عن الأمة الإسلامية بعيداً عن أي نزعات قومية لم يكن لها مكان في ذلك الوقت.

ولا يمكن فهم مثل هذا التزييف إلا في ضوء الميراث السلبي شديد اللؤامة لايديولوجيا القومية العربية ، والذي مازالت تداعياته مؤثرة على مسار النظام الإقليمي العربي.

ثانياً : اختصار العريى الأهم بعيد عن أهداف ايتديولوجيا القومية :

بدأت الدول العربية الحديثة في الوجود بشكل تدريجي منذ عشرينيات هذا القرن، عندما تكونت دولة العراق وإمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، وعندما حصلت مصر على استقلال مشروط بما ورد في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وبجانب هذه الدول الثلاث كانت هناك السعودية التي نتجت عن استكمال توحيد شبه الجزيرة العربية عام ١٩٣٢، بالإضافة إلى اليمن الذي لم يخضع للسيطرة الأجنبية، العثمانية أو الأوروبية، فظل محتفظاً ليس فقط بالاستقلال وإنما

أيضاً بالحرية والبدائية التي كانت تجعل من الصعب الحديث عنه باعتباره دولة حديثة في ذلك الوقت. انشغلت مجموعة الدول العربية حديثة التكوين بقضايا بناء الدولة وتحديث المجتمع للارتفاع به إلى مستوى ملائم لكي يكون قاعدة تألييد وقوة مناسبة لدولة حديثة. وبالنظر إلى مستوى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تمتعت به هذه الدول والمجتمعات في تلك المرحلة فإن هذه العملية قد استغرقت عدة عقود، بل ويمكن القول أنها مازالت مستمرة حتى الآن.

وبينما كانت الدول العربية منشغلة بهذه المهمة، قامت في نفس الوقت بتأسيس جامعة الدول العربية لكي تكون منظمة إقليمية يجري من خلالها التنسيق بين الدول العربية ورعاية مصالحها المشتركة. أي أنه أصبح على الدول العربية بتأسيس الجامعة أن تقوم بمهمتين في وقت واحد: استكمال عملية بناء الدولة الحديثة وإنشاء نظام إقليمي للتعاون في إطار صيغة مؤسسية معينة هي صيغة جامعة الدول العربية. ولم يكن أغلب القادة العرب الذين قادوا هذه العملية يشعرون بأن ثمة تناقضاً بين العمليتين الجاريتين في نفس الوقت. وكان من الممكن أن يكون الحال فعلاً كذلك، لولا أن العلاقة بين العمليتين قد تحققت لأسباب أهمها الجانبية العاطفية التي تمتعت بها ايديولوجيا القومية العربية على نحو مفارق للواقع، والسمات المميزة لكل من الدول العربية الناشئة وللإطار الإقليمي المؤسسي الذي تم بناؤه ولآليات العلاقة بين الدول والمجتمعات العربية، بحيث يمكن القول أن العمليتين قد تولتا تعطيل بعضهما البعض بشكل أثر على إمكانية تحقيق الأهداف المتوقعة بكليهما. ويمكن فهم العلاقة المعقدة التي نشأت بين العمليتين بدراسة السمات المميزة للنظام الإقليمي العربي على النحو التالي:

١- يتكون النظام الإقليم العربي من عدد من الدول المستقلة ذات السيادة والتي يطبق عليها تعريف الدولة كما يعرفها القانون الدولي، والتي تتمتع، من ثم، بحق التصرف بالطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق مصالحها، غير مقيدة في ذلك سوى

بالتواعد المرنة، وربما الهشة، التي يحددها القانون الدولي.

٢- تشترك الشعوب العربية، وأغلب الأفراد المنتمين لها، في بعض السمات الثقافية المهمة. ويشمل ذلك اللغة العربية، والتراث الأدبي والفكري، والقيم المستمدة أساساً من الدين الإسلامي.

٣- هيمنت على الحياة الفكرية والفلسفية في المنطقة العربية إيديولوجيا ذات طبيعة عبارة للحدود والأقطار أو "عبر الدولة" كما يحب البعض أن يسميها. وفسرت هذه الإيديولوجيا المشتركة الثقافية بين شعوب المنطقة، باعتبارها مساوية للهوية الواحدة، ومن ثم فإنها كانت أساساً للمطالبة بالاتحاد السياسي، أو على الأقل بالتناغم والتنسيق السياسي، بين الدول المكونة للنظام الإقليمي للعربي.

٤- تم تأسيس مؤسسة إقليمية جامعة -جامعة الدول العربية- منذ فترة مبكرة، حتى أن وجود النظام العربي ذاته يورخ له بتأسيس هذه المنظمة الإقليمية. وبالتالي فإنه على عكس المنظمات الإقليمية الأخرى التي ترتبط إنشائها عادة بنضج العلاقات النظامية بين أطرافها، بمعنى اكتساب العلاقات بين أطرافها لبعض الخصائص والأنماط المستقرة، وبوصول علاقات التعاون فيما بينها إلى درجة متقدمة تتطلب تأسيسها في شكل منظمة إقليمية، فإن جامعة الدول العربية قد تأسست لتعكس عمق الروابط الثقافية والتاريخية بين الشعوب العربية من ناحية، وطموح الدول العربية لتطوير هذه الروابط من ناحية أخرى. وبعبارة أخرى فإن مؤسسي الجامعة العربية راهنوا على إمكانية تطوير العلاقات المستقبلية فيما بينهم عبر إنشاء المنظمة الإقليمية، وليس على حاجتهم الفعلية للمنظمة الإقليمية بعد أن عجزت الأطر القائمة وقتها عن استيعاب وتطوير هذه العلاقات.

وقد تبانت اتجاهات الدول العربية تجاه مفهوم الجامعة العربية بدرجة كبيرة. فبينما كان العراق يطالب بمنظمة إقليمية يكون لها من السلطات ما يجب سلطة الدول الأعضاء، بحيث يكون من الممكن لها أن تتحول إلى مؤسسة لإدارة الدولة العربية الموحدة في المستقبل، فإن السعودية تخوفت من أن

يكون إنشاء الجامعة تهديداً لمصالحها ووجودها، مما جعلها تتحفظ على المشاركة في الاجتماعات وقسي التوقيع على ميثاق الجامعة في المرحلة الأولى من عملية التأسيس. أما لبنان ومصر فقد طالبتا بإنشاء مؤسسة إقليمية تقوم على احترام سيادة الدول الأعضاء. وتصرفت سوريا واليمن بشكل بدا فيه قدر من التناقض والت تردد. وقد استقر الأمر في النهاية على الأخذ بالمقترح المصري- اللبناني الذي حافظ للدول أعضاء الجامعة على سيادتها، فجعل منها منظمة إقليمية تقليدية ترتبط قراراتها بشكل كامل بإرادة الدول الأعضاء ذات السيادة، والتي لم تقبل بالتخلي عن أي جزء من سيادتها لهذه المنظمة الإقليمية.

ومع هذا فإن الجامعة العربية ظلت لها خصوصيتها المميزة بين المنظمات الإقليمية المختلفة. فبينما تقوم المنظمات الإقليمية على أساس المعيار الجغرافي، أي محار الانتماء لإقليم جغرافي معين، فإن الصفة العربية بمعنى الهوية والثقافة قد غلبت على طبيعة الجامعة العربية، بحيث أصبح معيار الأهلية لعضوية الجامعة ليس النوع في إقليم محدد وإنما أن تكون الصفة الغالبة على سكان البلد المعين هي كونهم عرباً. وبينما لم يود هذا المعيار إلى تشتت للنطاق الجغرافي للجامعة بسبب التجاور بين كل البلاد العربية، فإن هذا المعيار لم يسمح بالضمم دولة أخرى تنتمي لنفس الإقليم الجغرافي الذي تقع فيه الدول العربية وإن خالفها في الثقافة والهوية.

٥- تبنت بعض الدول أعضاء النظام العربي في الخمسينات والستينات أهدافاً طموحة بشأن التنسيق فيما بينها، وصولاً إلى الوحدة السياسية، وقد زاد من أثر هذه السياسة الوحدوية تبنيها من جانب دول عربية أساسية مثل مصر ولبنان وسوريا، الأمر الذي أثار مخاوف عميقة لدى النخب الحاكمة في دول عربية أخرى اعتبرت هذا النوع من السياسات الوحدوية تهديداً لها.

ومع أن السياسات الوحدوية قد تعرضت لمعارضة شديدة من جانب أغلب الدول العربية، كما أن النخب والجماعات السياسية التي رفعت لواء

القومية العربية والوحدة لم تظهر القدر نفسه من الجدية والحماس عندما كان عليها أن تحول خطابها القومي إلى سياسات متعاضدة ومنسجمة تحقق الصالح العربي العام، بالرغم من كل ذلك فإن القومية العربية في طبيعتها الراديكالية الوحيدة قد تحولت إلى العقيدة الضمنية للنظام الإقليمي العربي، بحيث أصبحت تمثل معيار الصواب والخطأ في تقييم سياسات الدول والمؤسسات العربية، وأصبحت تمثل المصدر الأساسي للشرعية في إطار السياسات العربية.

٦- غير أن الأثر الذي ترتب على ذلك كان معاكساً إلى حد كبير ، فقد فشلت الدول العربية في الاقتراح بأي قدر مقبول من النموذج المثالي للوحدة أو التنسيق السياسي الذي تم تبنيه عادة باعتباره هدفاً أساسياً للدول العربية المختلفة. فبرغم الانفصالات العربية العديدة التي شملت تقريباً كافة المجالات الممكنة للعمل المشترك، فإن سجل الدول العربية من العمل المشترك ظل متواضعاً بكافة المقاييس، الأمر الذي يمكن اعتباره - حتى الآن - سمة مميزة للعلاقات العربية-العربية. ويرتبط هذا بوجود فجوة واسعة بين السياسات والأهداف المعلنة للدول العربية في المجال العربي من ناحية والسلوك السياسي الفعلي لنفس هذه الدول تجاه التزاماتها العربية. بحيث بات عدم الالتزام هو الاحتمال الأرجح عند توقيع أي اتفاق جديد للتعاون بين الدول العربية.

٧- غلبة السلوك الصراعى على العلاقات بين الدول العربية. وبينما قد يفتح البعض بأن علاقات التعاون العربي قوية ومستمرة في مجالات كثيرة ثقافية واقتصادية وغيرها، فإننا نزعّم أن وزن الصراعات العربية وأثرها على للنظام العربي - حتى وإن كانت التفاعلات الصراعية أقل من حيث العدد من التفاعلات التعاونية- يفوق بكثير أثر المظاهر التعاونية في سلوك الدول العربية تجاه بعضها، خاصة وأنه لا تجري متابعة لسلوك التعاوني أو الالتزام به في أغلب الأحيان.

لقد كانت قضايا الوحدة العربية والعمل العربي المشترك عادة هي الموضوع الذي شغل أكثر من غيره اهتمام الجماعات والزعماء السياسية في

العالم العربي. ومع هذا فإن رصيد العرب في هذا المجال لا يدعو سوى للثناء، بل إن هذه الدعوات للوحدة والتنسيق العربي نفسها كانت عادة أحد المصادر الهامة للنزاع في العالم العربي، سواء بين الأنظمة المحسوبة على التيار القومي، أو بينها وبين الدول التي قاومت هذا الاتجاه. واستمررا لنفس النمط فإن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، والتي تم التعامل معها لوقت طويل تحت شعار تحرير فلسطين، كانت بلا منازع هي أكثر القضايا ظهوراً على جدول أعمال الاجتماعات والبيانات والمقورات العربية، ومع ذلك فإن إنجاز الدول العربية في مجال الصراع مع إسرائيل لم يكن سوى سلسلة طويلة من الإخفاقات لم يقطعها سوى انتصار أكتوبر.

بالمقابل فإن أهم الإنجازات العربية على الإطلاق خلال هذا القرن، تركزت في مجال إنشاء وتدعيم قواعد الدولة الوطنية الحديثة، التي اعتاد الفكر القومي الراديكالي على تسميتها بالدولة القطرية، وعلى اعتبارها كياناً ناقص الشرعية صنعته الاستعمار وصبره إلى زوال. ومن الملفت للنظر أن الدولة القطرية والهويات الوطنية المرتبطة بها، والتي لم تحظ سوى باهتمام محدود، غلب عليه الطابع السلبى، من جانب الفكر القومي العربي كانت هي نفسها أهم الإنجازات العربية في القرن العشرين، الأمر الذي قد يشير إلى أن الطبقة السياسية العربية كانت تركز جل اهتمامها ومواردها على القضية أو القضايا التي لا تتباحث فيها كثيراً مع شركائها من الدول العربية الأخرى، بما قد يعني أن الأجندة الرسمية للعمل العربي المشترك كانت في أغلب الوقت أجندة مصطنعة لا تعبر عن الاهتمامات الحقيقية للدول العربية.

إن التناقض بين الفعل والقول، وبين الأجندة الرسمية وتلك الفعلية في المجال العربي، يشير إلى ما يمكن اعتباره مستويين ومجالين للسياسات العربية: مجال النطاق العربي العام، ومجال الدولة الوطنية، وقد عبر الفكر القومي عن هذه الثنائية في تناوله لإشكالية العلاقة بين القومي والقطري. غير أن إدراك وجود هذه الإشكالية لم يحسم الفكر القومي العربي من معالجتها بشكل خاطئ، وربما يرجع ذلك

إلى أن التحيزات الإيديولوجية للفكر القومي العربي لم تتح له الفرصة لإدراك قوة جذور الدولة الوطنية، وبالتالي فإنها لم تمكنه من إدراك طبيعة العمليات السياسية في الواقع العربي.

أهم ما يميز الإطار الاستراتيجي-السياسي الذي تدور العلاقات العربية فيه هو أنه علاقات بين دول. ويتيح فهم المفرد العميق لهذه المسألة التي تبدو بديهية الفرصة لتصوير مسيرة تطور النظام الإقليمي العربي. ومع أن أغلب الدول العربية حديث للنشأة وموسوم بالاصطناعية، إلا أن نجاحها في الاستمرار لمدة عقود في مواجهة التحديات التي هددت بقاءها قد أكسبها شرعية، حتى ولو كانت شرعية الأمر الواقع على الأقل. وتحدد هذه الخصائص الإطار الأوسع لقائمة أهداف السياسة الخارجية للدول العربية. فالهدف الأهم للدولة -أي دولة- هو البقاء، أي حماية أمنها ومصالحها ضد التهديدات. أما وسيلة الدولة لتحقيق البقاء، فهو تعظيم المصلحة، أو عبارة أخرى زيادة قوتها، بحيث أن كل زيادة في قوة الدولة تمثل إضافة وتعظيما لمصلحتها. ولأن القوة هي مسألة نسبية لا بد أن تقلص في مواجهة دولة أودول أخرى، بمعنى أنه لا يمكن الحكم على مدى قوة دولة ما إلا بمقارنتها بدول أخرى، فإن ضعف دولة أودول أخرى يكون له نفس أثر زيادة قوة الدولة نفسها.

ويضع هذا التحديد لمركزية القوة للعلاقات بين الدول في إطار تنافسي-صراعي، الأمر الذي يجعل من التنافس بين الدول هو الأمر الأكثر طبيعياً في العلاقات بينها، ويحيث يصبح التعاون هو السلوك الاستثنائي وتكون زيادة فرص التعاون بين الدول مرهونة بتوافر بيئة سياسية خاصة، وببذل جهد كبير ومحدد في هذا الاتجاه، على مستوى أعلى ومن نوعية مختلفة تماماً من مجرد الدعاية والخطبة الحاسية الداعية إلى التعاون والوحدة، فالطبيعة التعاونية المميزة للعلاقات بين الدول في أوروبا، وخاصة في أوروبا الغربية، لم تصل إلى هذا المستوى إلا بعد ثلاثة قرون من تكون الدولة الحديثة فيها، وبعد سلسلة طويلة من الحروب المدمرة كان آخرها الحرب العالمية الأولى والثانية. بعبارة

أخرى فإن المرحلة الراعنة من العلاقات التعاونية بين الدول الأوروبية منظوراً إليها من زاوية عمرها الزمني مازالت تمثل نسبة صغيرة من التاريخ الطويل للعلاقات بين الدول الأوروبية الذي غلبت عليه الطبيعة الصراعية.

فالطبيعة التنافسية للعلاقات بين الدول تجعل من تحدي البقاء -أو التحدي الأمني- هو التحدي الرئيسي الذي يواجه كل دولة. وتتبع أولوية هذا التحدي/الهدف من طبيعة مجتمع الدول الذي لا توجد فيه حتى الآن حكومة مركزية تتولى تشريع القوانين وإعماله باستخدام الوسائل اللازمة لذلك، بما في ذلك استخدام القوة إذا لزم الأمر. وهذا هو الفارق الرئيسي بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني الذي يعيش في ظل دولة ما تتولى توفير الحماية والأمن وصيانة الحقوق طبقاً للقانون، بما لا يجعل لتحقيق الأمن سوى أولوية متأخرة على قائمة اهتمامات المواطن في أي مجتمع، ليس بسبب عدم أهمية هذا الهدف ولكن لأن الدولة تتولى نيابة عن المواطن تحقيق الجانب الأهم منه.

وفي ظل غياب حكومة فوق الدول فإن كل دولة تجد نفسها في موقف الاضطرار للاعتماد على نفسها في حماية أمنها وتحقيق بقائها، وذلك عن طريق تعظيم قوتها، بالمعنى الشامل للكلمة. فإذا لم يكن ذلك كافياً فإنها تلجأ إلى عقد التحالفات التي تضمن لها تحقيق نفس الهدف. ويمكن لهذه الطريقة في النظر إلى الأمور أن تفسر ظاهريتين: الأولى هي نظرة الشك والخوف والحذر التي ميزت -تقليدياً- العلاقات بين الدول، أما الثانية فهي سهولة التحالفات الدولية وتغيرها الدائم الذي يستهدف تحقيق التوازن بين التحالفات الدولية المختلفة، وبما يضمن الحفاظ على الأمر الواقع وخاصة صيانة بقاء الدول القائمة. بهذا المعنى، فإن الدول الأخرى بالنسبة إلى دولة ما تمثل مصدراً محتملاً للتهديد. يستوي في ذلك أن تشترك هذه الدول مع الدولة المعنية في امتلاك ترابها ثقافياً مشتركاً أم لا. وبالتالي فإن المنطق الذي يبني عليه نظام الدول ذات الميادة لا يعترف بخصوصية العلاقات بين الدول التي تشترك في تراث ثقافي واحد، ومن ثم فإنه لا يعترف بخصوصية العلاقات

بين الدول التي تشترك في هوية قومية واحدة. وبالتالي فإنه بالنسبة لمنطق الدولة ذات السيادة والنظام الدولي المترتب على ظهورها فإن التحدي الأكبر يتمثل في القوى -سواء الدول أو غيرها- المراجعة التي تسمى لإعادة تشكيل النظم الإقليمية والدولية بطريقة تمثل تحدياً للدول ذات السيادة القائمة بالفعل.

ولا تختلف الدول العربية في ذلك عن غيرها من الدول. فالأكثر الأول والأهم الذي تركه النظام الدولي على مجموعة الدول العربية هو مد نطاق منطق الدولة-الامة، الذي يعتبر المنطق الأساسي والأكثر جوهرية للنظام الدولي، إلى المجتمعات العربية. ولأن النظام الدولي حتى أوائل هذا القرن كان هو النظام الإقليمي الأروبي بالأساس، والذي تم اعتباره مرادفاً للنظام الدولي بسبب المكانة المتميزة والمتفوقة التي تمتعت بها القوى الأوروبية على الصعيد العالمي، فإنه يمكن القول أن أوروبا قد خلقت النظام الإقليمي العربي بمعنيين، الأول هو إنشاء الدول العربية وتعيين حدودها بما يتوافق مع مصالح الدول الأوروبية، أما المعنى الثاني فهو تأسيس كيانات سياسية على شاكلة الدول الأوروبية، بحيث أن مجموع هذه الكيانات والدول وتفاعلاتها فيما بينها كونت النظام الإقليمي العربي.

وبالتالي فإنه كان من الطبيعي أن يجري بين الدول العربية من أنماط التفاعلات والعلاقات ما يجري بين الدول التي كان لها سبق للتطور في هذا المجال. وبالتالي أيضاً فإن الصراع بين الدول العربية وعدم قدرتها -وليس عدم رغبتها- على التعاون ذي الطابع الاستراتيجي هو ظاهرة تتسجم مع طبيعة العلاقات بين الدول، لأنه كلما وجدت دولة كانت لها مصالحها التي تتأسس على قاعدة مانحة واجتماعية وليس على التتريفات المستمدة من التحيزات الإيديولوجية.

ومن السهل ملاحظة أن منطق العلاقات الدولية يغلب عليه الطابع المحافظ بسبب ارتكازه إلى صيانة الأمر الواقع المتمثل في حماية بقاء الدول القائمة وصيانة أمنها. ويزيد هذا الميل المحافظ لدى للدول الجديدة لأسباب عديدة أهمها حداثة هذه الدول وعدم

رسوخها وضعب شرعيتها وحرصها المبالغ فيه على سيادتها واستقلالها اللذين لم تحصل عليهما سوى حديثاً، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في حالة الدول العربية، وهي الظاهرة التي يمكن إرجاعها إلى اعتقاد هذه النخب أن التمسك المبالغ فيه بالسيادة هو الطريقة للمناسبة للتعامل مع حالة عدم التكافؤ بين الدول العربية، أولها اعتبرته الأسلوب الأمثل لتحقيق مكانة مرموقة في المجتمع الدولي. والأرجح أن ازدياد الميل المحافظ إزاء فرص التعاون العربي لدى الدول العربية -بالتحديد لدى النخب للحكمة فيها- يترك آثاراً سلبية على فرص التعاون بين هذه الدول. أيضاً فإن الميل المحافظ يزيد في العالم العربي بسبب التطبيق بين الدولة والنخبة للحكمة، بحيث أن جانباً كبيراً من التهديدات الموجهة للنخب الحاكمة يجري التعامل معها باعتبارها تهديداً للدولة نفسها.

وتأخذنا النقطة السابقة إلى سمة ثانية مميزة للعلاقات بين الدول العربية. فقد سعى الفكر القومي إلى اعتبار المشترك الثقافي أساساً للحديث عن هوية قومية واحدة تجمع بين الشعوب العربية.

غير أن هذه الإيديولوجيا لم تجد انعكاساً لها في مؤسسات النظام العربي ولا في المواثيق المنظمة له اللهم إلا بشكل هامشي. فطبقاً لميثاق جامعة الدول العربية، فإن الجامعة تتألف "من الدول العربية المستقلة" (مادة ١)، أما الفرض من الجامعة فهو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها" (مادة ٢)، وفي حالة النزاع بين الأعضاء فإن قرارات مجلس الجامعة تكون ملزمة ونافذة فقط إذا كان الخلاف لا يتعلق "باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها" (مادة ٤). أما المادة الخامسة من الميثاق فقد نصت على الإجراءات التي يجب اتخاذها عند وقوع عدوان -أو تهديد بالعدوان- من جانب دولة عربية على دولة عربية أخرى، فجاء نص المادة حرصاً كل الحرص على استقلال وصيانة الدول العربية القائمة. أما المادة الثامنة فقد نصت على احترام حق آخر من حقوق السيادة، وهو حق كل لدولة في اختيار نظام الحكم الخاص

بها، حيث نصت على أن تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتعتمد بالأalto تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها".

وفي مقابل كل هذه التحولات الهائلة لصاحبة استقلال وسيادة الدول العربية، فإن الميثاق لم يتضمن سوى مادة واحدة فقط -المادة التاسعة- يمكن أن يفهم منها تشجيع الجامعة للروابط الوجدانية بين أعضائها. فقد نصت هذه المادة على أنه "لدول الجامعة العربية الراضية فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض". وحتى في هذه المادة الوحيدة فإن الميثاق كان حريصاً على التأكيد على سيادة الدول الأعضاء. إذ نصت هذه المادة على أن المعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أولئك تقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيّد الأعضاء الآخرين".

ويرجع العجز عن تحويل الإيديولوجيا القومية إلى بناء مؤسسي إلى طبيعة الدول العربية، أي كونها دولاً، وبالتالي خضوعها للمنطق الذي يحكم السلوك الخارجي للدولة ومنطق العلاقات بين الدول، والذي بمقتضاه تقاوم الدولة محاولات دفعها للتخلى عن جانب من سيادتها لصالح كيانات فوق قومية. ويرجع أيضاً إلى حرص الدول العربية -لاذلي يمكن وصفه بالمبالغ فيه- على استقلالها وسيادتها لأنها فازت بها حديثاً.

ويرجع هذا الميل لدى الدول العربية إلى العملية التطورية التدريجية التي بدأت أليقتها في العمل منذ اللحظة التي تشكلت فيها الدولة، والتي أدت إلى تمسك النخب الحاكمة في الدول العربية المختلفة بسيادتها. يتساوى في ذلك -إلى حد كبير- الدول التي تبنت بإصرار إيديولوجيا القومية العربية وناضلت من أجل رفع لوائها وتلك الدول التي لم تتقدم في هذا المسار وإن لم تعارضه، على الأكل على مستوى الخطاب واللفظ.

ولا يجب أن يفهم من هذا التحول أن النخب العربية الحاكمة ذات التوجهات القومية العربية لم تكن صادقة في الدعوة للقومية والوحدة العربية، بل على العكس فالأرجح هو أن هذه النخب العربية الحاكمة كانت في أغلب الحالات والأحيان محبة لزيادة التنسيق العربي وربما لتحقيق الوحدة العربية. غير أن الذي حدث هو أن النخب العربية الحاكمة كانت -مثلها مثل النخب الحاكمة في أي دولة- مشغولة بمعالجة المشكلات اليومية والتعامل مع مقتضيات السياسة العملية التي تواجهها كل يوم في المجتمعات التي تتولى مسئولية الحكم فيها، والتي كانت هي المسئولة عنها أمام القسم من الشعب العربي الذي يعيش فيها. وكانت مقتضيات السياسة اليومية والعملية تفرض على هذه النخب بناء مؤسسات الدولة مثل الجيش والشرطة والبيروقراطية، وتطوير رموز الجماعة الوطنية والدولة بما يحق. ولأن المواطنين للدولة وبعيداً عن كل من الولاءات تحت القومية -القبلية والدينية والثقافية- وأيضا الولاءات المبررة للحدود القومية العربية. كما كانت تفرض عليها تقديم قسم واسع من الخدمات التي يحتاجها السكان، وربما أيضاً القيام ببعض الوظائف الإنتاجية. وأدى إنشاء تلك المؤسسات والقيام بهذه الوظائف إلى خلق قطاعات متزايدة من السكان الذين ترتبط مصالحهم بالدولة ومؤسساتها، وبالتالي استمرارها. والثالث للاتباء أن الدول العربية كانت واعية وحريصة - في سعيها نحو خلق هويتها وشرعيتها كنزلة "قطرية" لدعم استقرار نظم الحكم المنفردة بها - على استخدام مفردات الإيديولوجيا القومية، تماماً مثلما وظفت الدعوة القومية لتحقيق الاستقلال الوطني. وبسبب هذه الأيديولوجية، اضطر معظم هذه الدول إلى استخدام خطاب لا تحبه والإعلان عن سياسات لا تتلزم بها وتوقيع اتفاقات لا تتوى احترامها، الأمر الذي أدى إلى توسيع فجوة الشك وعدم المصداقية واللاتزام داخل النظام العربي. وتحولت الجامعة العربية من إطار اعتبره بعض العرب عند تأسيسها اضيق من أن يتمكن من احتواء الآمال العربية إلى إطار فضفاض أوسع كثيراً من قدرة الدول العربية

على التفاعل داخله، إلى حد أن بدا وجود للجامعة عبئا على بعض هذه الدول في السنوات الأخيرة. وقد وظفت النخب الحاكمة في الدول العربية حديثة الاستقلال ثلاثة أساليب لبناء الهوية الوطنية: الحوافز المادية، والتهديد الخارجي، والتلاعب بالرموز. فبالإضافة إلى ذلك، فإنها قد خلقت فئات ارتبطت مصالحها ببقاء الدولة، فإنه منطقيا بالنسبة لأبناء هذه الفئات أن يفكروا مرتين قبل القبول بدولة للوحدة التي لا يعرفونها، حتى وإن حلم بها بعضهم وتقبلها. ومرة ثانية فإنه لا بد من التأكيد على أن إنشاء مؤسسات الدولة، وتدعيم لتمام السكان وولايتهم لها لم يكن عملا استهيف إضعاف إضعاف الشعور القومية العربية. بل إن إنجاز هذه المهمة، أوبعضها على الأقل، كان ضروريا لتفسير الحشد الملائم من الاستقرار للكيانات الجديدة، ولو انتظروا أيام الوحدة المرتقب والذي لم يكن ممكنا أن يأتي لهذه الظروف الموضوعية وليس بسبب أي قوى خارجية من تلك التي اعتاد الطلاب القومي أن يستحضروها كلما ازداد تأزما.

غير أن آلية تكوين الهويات الوطنية كانت أوسع من مجرد تشابك وترابط المصالح بين أجهزة الدولة وأقسام من السكان. فقد فرضت الحياة المشتركة في ظل التنظيم السياسي والإداري والقانوني للدولة، أولمشروعات الدول في زمن الانتداب بين الحريين العالميتين، والذي تميز بدرجة كبيرة من العزلة عن تطورات الأمور داخل الكيانات العربية الأخرى المشابهة، فرضت هذه الأوضاع على السكان إعطاء اهتمام متزايد للاعتبارات الداخلية، بسبل وفرضت على الفضل السياسي والإيديولوجي لفقنا وطنيا ينحصر في حدود الدولة، أو مشروع للدولة-القائمة. في هذا الإطار فإنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تحصل حركة التحرر الوطني للفلسطيني (فتح) مثلا -التي تبنت منظورا وطنيا فلسطينيا- قدرا أكبر من الشعبية بالمقارنة بمنظمات المقاومة الأخرى التي انطلقت من منطلقات قومية عربية. فقد لعبت خبرة الشفقت ثم خبرة الوقوع تحت الاحتلال وكذلك خبرة الضغوط والمعاناة في العلاقة مع النظم العربية، لعبت نفس الدور الحدي لعبته

الكيانات والدول العربية في تنمية الهوية الوطنية. إن ما حدث في العالم العربي يمثل فشلا إيديولوجيا القومية العربية. وكل فشل فإن وجهه الآخر هونجاح من نوع ما ولكن لطرف آخر. وفي الحالة لمربية فإن النجاح كان من نصيب الدولة التي وصفها الفكر القومي بأنها قطرية. لقد استطاعت هذه الدولة في العالم العربي أن تستمر برغم كل التوقعات والمتغيرات التي تنبأت بانتهاء عصرها وناضلت في سبيل ذلك. فبينما ساد تصور بأن تحقيق استقلال الدول العربية يمثل الخطوة الأولى الضرورية نحوالوحدة العربية، فإن حصول الدول العربية على الاستقلال لوحدة وراء الأخرى لم يود إلى ذوبانها في كيان دولة الوحدة الأكبر. وهكذا فإن دعوة وقوى القومية العربية، لم تستطع تحقيق حلم الوحدة العربية الأكبر، لأن كيانات الدول المستقلة كانت أقوى بكثير من أن تنهار في مواجهة الضغوط الحدودية التي ثبت أنها كانت أضعف من أن تتمكن من تحقيق المهمات التي تصورت أنها قادرة عليها.

وكما خيبت الدولة العربية التوقعات القائل بأن الحصول على الاستقلال يفتح الطريق للوحدة، فإنها خيبت توقعا آخر بأن انتهاء ما قيل إنه حكم الرجعيين العربية كان يمثل الشرط الضروري لقيام دولة الوحدة، الأمر الذي لم يتحقق بدوره، بحيث أنه انهار هذا الحكم لم يود إلا إلى خلق جبهة جديدة للصراع في العالم العربي فيما بين الراديكاليين القوميين أنفسهم، وهو الصراع الذي كان في كل الأحيان أكثر ضراوة من الصراع بين الراديكاليين والمحافظين من العرب. وبثت أن الدولة العربية أقوى من مشروعات كل من المحافظين والراديكاليين للقضاء عليها وتجاوزها. فكما فشلت النخب العربية التقليدية، خاصة تلك المتمثلة في الأسرة الهاشمية التي حكمت كلا من العراق والأردن، في تحقيق الوحدة العربية، فإن الحال لم يكن أفضل حالا مع النخب الثورية الناصرية والبعثية وما بينهما. أما الدرس الذي بيته هذه التطورات والذي أخفق أنصار الوحدة العربية في عقدي الخمسينيات والستينيات إدراكه فهو أن الدولة -برغم كل هشاشتها- أقوى من الضغوط والعوامل التي تدفع في اتجاه تدميرها

واستيعابها في دولة عربية أكبر أي كان نوعها ومحتواها الإيديولوجي.

وقد واجهت بعض الحركات القومية العربية هذا الواقع الذي يختلف كثيراً عن توهمات الأولى، فاضطرت إلى التكيف معه بأساليب انطسوت على اعتراف -لوضمني- به وربما نكرسها له. ومن ذلك قيام حركة القوميين العرب في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بحل نفسها إلى مجموعات من التنظيمات والأحزاب الوطنية التي حمل أغلبها اسم "الجبهة الشعبية" متبوعاً بهوية وطنية محددة. كما انعكس أيضاً في انقسام حزب البعث منذ منتصف عام ١٩٦٢ وفي أعقاب المؤتمر القومي الخامس وظهور تيارات واسعة التأثير في العديد من منظمات الحزب القطرية واسمياً في سوريا ولبنان، تدعو إلى إنهاء القيادة القومية للتنظيم الحزبي وإيجاد مجلس تنسيق بين قيادات الحزب في الأغمار المختلفة، وذلك انطلاقاً من أن مركزية التنظيم القومي تجعله يقفز فوق الخصوصيات القطرية. وعلى الرغم من أن وصول الحزب للسلطة في كل من سوريا والعراق في العام التالي قد حد من ظهور هذه التيارات على سطح الحياة الحزبية للبعث، إلا أن "بذور هذه الأفكار بقيت كامنة في جسم الحزب وعلاقاته، ولخدت تنمو في تربة الخلافات والانقسامات والانشقاقات الحادة التي عرفها الحزب خلال السنوات الأولى التي أعقبت توليه السلطة في العراق وسوريا.

لقد أسفرت هذه التطورات في النهاية عن إضعاف القيادة القومية لحزب البعث لصالح للقيادات القطرية، بحيث تطابقت -إلى حد كبير- خطوط الصراع داخل الحزب مع حدود الحدود القطرية، فأرابتاً بحثاً عن رفاق وأخر سوريا، يحاول كل منهما اغتصاب حق تمثيل الخط القومي للحزب الذي أصبح في النهاية لا يمثل سوى المصالح القطرية للدولة المحددة محيراً عنها في صياغات قومية عربية تدعي تمثيل المصالح العليا للأمة العربية. بل وصار الصراع بين فرعي الحزب في دمشق وبغداد لحد لكثير الصراعات العربية حدة، الأمر الذي دفع

القوميين في سوريا والعراق إلى ممارسات لا يمكن أن تخطر على بال أعدى أعداء القومية العربية. وتدرجياً تحول ارتباط المصالح بيسن السكان والدولة إلى نوع جديد من الهوية الوطنية التي تتطابق فيها الهوية مع حدود الدولة، الأمر الذي يثير قدراً من التعارض -ولو على المستوى النظري والفلسفي- مع الهوية للقومية العربية. غير أن نمو الهويات الوطنية لم يكن رهاً فقط بالنمو التفاضلي غير المخطط الذي ترتب على نمو أجهزة الدولة ووظائفها. فقد جرت عملية مقصودة لتنمية الهويات الوطنية وذلك على يد النخب الحاكمة التي احتكرت وسائل الإعلام والتعليم في أغلب البلدان العربية، فوظفتها لمسخ الشرعية التاريخية والثقافية على الكيانات والدول القائمة. ولم يكن الهدف من وراء ذلك بالضرورة هو معارضة الهوية القومية العربية، ولكنه كان في أغلب الأحيان ضرورياً لتحقيق القدر من التماسك الضروري لتفعيل واستقرار المجتمع السياسي الذي تكون حول هذه الدول. فقد كان من الصعب أن يتحقق استقرار وتماسك هذه المجتمعات السياسية الناشئة دون أن يكون لها قدر مناسب من الشرعية والامتخيلة، كما أنه كان من الصعب على النخب الحاكمة أن توظف وسائل الإعلام والتعليم التي احتكرتها لنزع الشرعية عن الكيان الذي تجلس فوق أمتته لصالح شرعية دولة الوحدة التي كانت زالت في علم الغيب.

ولم تكن النخب الراديكالية التي حكمت باسم القومية العربية والوحدة استثناء من هذا المسلك، حتى وإن أخذت شكلاً مختلفاً، فبالإضافة إلى تركيز الإعلام والتعليم في البلدان التي حكمتها النخب الراديكالية على مقومات الوطنية "القطرية"، وإن بقدر غير مبالغ فيه، فإنها بلغت في التركيز على دور وإسهام هذا القطر العربي بالذات في خدمة قضايا العرب والعروبة إلى الحد الذي ساهم في تنمية الروح الوطنية لدى أبناء الأغمار العربية ذات التوجهات الراديكالية. إن استخدام تعبيرات مثل قلب العروبة للناضح أويروسيا العرب أو الشقيقة الكبرى وغير ذلك من التعبيرات المشابهة التي أطلقتها النخب القومية على أقطارها لتأكيد أولويتها وسبقها

فإن الصراعات النورية بين أنصار الإيديولوجية للوحدة وأعضاء الحزب السياسي الواحد قد سلمت في تنظيم المخاوف والشكوك المتبادلة بين النخب العربية الحاكمة، فلم يكن هذا الواقع مساعدا لأي من التيارات الإيديولوجية والحزبية العربية على التخلي عن تصوره الخاص لصالح حلم الوحدة العربية الأكبر لأن تحقق هذا الحلم تحت قيادة أي فصيل قومي آخر يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تصل إلى حد التصفية الجسدية -ناهيك عن السياسية- للتيارات خارج مواقع القيادة.

ثالثاً : القرب الجغرافي واشتقاق الولاءات فكما أزمة النظام العربي:

كما ذكرنا في موقع سابق في هذا القسم فإن التحدي الرئيسي الذي تواجه أي دولة في النظام الدولي هو تحدي الأمن. وكما ذكرنا أيضاً فإن المصدر الرئيسي لتهديد أمن الدول القائمة يتمثل في الخطر الذي تمثله الدول الأخرى، والذي يبلغ ذروته في احتمالات لجوء الدول الأخرى لاستخدام القوة المسلحة لاقتطاع أجزاء من أقاليم الدولة، أو لإلغاء وجودها المستقل وإحلالها بالدولة المعتدية سواء كجزء منها أو كمستعمرة، أو أخيراً للسيطرة على الدولة وإرغامها على التخلي عن استقلال سياساتها للداخلية والخارجية وإحلال هذه السياسات بسياسات الدولة المعتدية.

ولكن في كل الأحوال فإن رعاية الدولة المعنية لم يكونوا أبداً مصدر تهديد أمن الدولة ويقاها إما بسبب ولائهم لها من ناحية، أو لأن الترتيبات السياسية التي قام عليها النظام الدولي منذ نشأته في مؤتمر وستفاليا في القرن السابع عشر قد وضعت قيوداً على التلاعب بولاعات السكان المحليين من جانب دول مجاورة. وقد انعكس هذا في الفلسفة التي قام عليها صلح وستفاليا الذي أنهى الحروب الدينية التي اجتاحت أوروبا لعدة عقود. فبينما قامت تلك الحروب بسبب سمي النخب الحاكمة لفرض مذهبها الديني على أبناء الدول الأخرى، أو للتدخل لحمايته أتباع نفس مذهبهم للخاصين لحكم دول أخرى، فإن

على غيرها في مجال النضال القومي، بما في ذلك أولويتها على الاكثار للنسي حكمها أنظمة ذات توجهات قومية، كانت له آثار مهمة في نمو النزعات "القطرية" لدى أبناء هذه الاكثار. فبمقتضى تلك التصورات والمفاهيم فإن إجراء وحدونيا أو سياسة معينة لا تكون قومية ومحققة لمصالح الأمة العربية بالمثل إذا لم تكن بقيادة دولة معينة أو بمشاركتها.

لقد جرت عملية خلق وتدعيم الهوية الوطنية عبر أسلوين أحدهما مباشر والأخر غير مباشر. فمن ناحية كانت عملية تدعيم الهويات الوطنية مقصودة وعمدية لتقوية شرعية الحكم وتماسك المجتمع السياسي في الدول الوطنية. ومن ناحية أخرى -أي من الناحية غير المباشرة- فإنها جرت في إطار تعزيز موقع الدولة في خضم الصراعات الإقليمية بين الدول العربية المختلفة. وقد ساعد على شيوع وترسيخ هذا السلوك من جانب النخب العربية الحاكمة فقدان مفاهيم ومشاريع الوحدة للوضوح والتبلور الكافي، ووجود قدر كبير من الخلاف بين النخب العربية والاتجاهات الإيديولوجية والحزبية المختلفة حول مفهوم وماهية دولة الوحدة. فالفارق كان كبيراً بين مشروعات الوحدة العربية التي تبنتها الأسرة الهاشمية وتلك التي تبناها الراديكاليون العرب، بل أن الراديكاليين العرب أنفسهم قد اختلفوا حول مفهوم الوحدة وانقسموا في هذا المسبيل بين ناصريين وبعثيين وقوميين عرب وغيرهم، حتى أن التناحر بين أطراف المعسكر الراديكالي كان أقوى منه أحياناً بين الراديكاليين والمحافظين. ولم تكن الخلافات في هذا المجال مجرد خلافات إيديولوجية لا أثر لها على السياسة العملية، لكنها كانت في صميم التفاعلات العربية. فقد كانت مفاهيم الوحدة العربية المائدة في معظمها تنقسم بقدر غير قليل من الأحادية وعدم إفساح المجال للتعارض بين أصحاب الاتجاهات المختلفة. وقد دعم من أثر هذه الاختلافات الطابع الاستبدادي للنظم الحاكمة العربية. فكانت ممارسات النخب الحاكمة في المجال المحلي والذي استقرت به نمونجا مصغراً لما ستكون عليه دولة الوحدة، مع اختلاف اللغات التي مستعرض للقمع والاستبداد حال تحقق هذا النموذج أوذاك. وبالطبع

صالح وستغلبا قد أثر مبدأ سيادة الدولة على رعاياها، وعدم أحقية الدول في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما أثر مبدأ التسامح الديني والذي بمقتضاه بدأ التعامل مع أتباع المذاهب المختلفة داخل الدولة الواحدة بدرجة أعلى من المعسولة، فتوقف التعامل معهم باعتبارهم عملاء للدول الأجنبية التي تشاركهم نفس المذهب الديني، ومن ثم توقف النظر إليهم باعتبارهم تهديدا لأمن الدولة وبقائها.

وقد استمر هذا الحال طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، غير أن القرن التاسع عشر قد شهد ظهور الحركة القومية التي دعت إلى تكوين الدول على أساس الانتماء القومي، بحيث يتطابق الانتماء القومي لأتباع الدولة، الذين أصبحوا مواطنين وليس مجرد رعايا، مع هوية الدولة، وهي العملية التي ترتب عليها ظهور الدولة-القومية. في هذا السياق أثرت مرة أخرى مسألة ولاء رعايا الدولة لها، ولكن هذه المرة ليس على أساس انتمائهم الديني، كما كان الحال في السابق، ولكن على أساس انتمائهم القومي. فظهرت مرة أخرى الصراعات داخل الدول بين الجماعات القومية المختلفة، كما ظهرت الصراعات بين الدول بسبب الميل لإعادة رسم حدود الدول بما يتطابق مع الامتداد الجغرافي للجماعات القومية المختلفة. فقد كان القرن التاسع عشر قرنا لإعادة رسم الحدود بين الدول الأوروبية لتوحيد القوميات المقسمة بين عدة دول أو لاستعادة الأقليات القومية التي تعيش تحت سيادة أجنبية لتتضمن لسيادة الدولة-القومية الأم. ولهذا أيضا فإن الحكومات عادت للنظر لأصحاب القوميات الأخرى الذين يعيشون تحت سيادتها باعتبارهم نالقصي الولاء، وباعتبارهم يمثلون تهديدا لأمن الدولة وبقائها، بسبب اعتبارهم عملاء لدولة أجنبية.

لهم في كل هذه التطورات هوبنسان كيف أن منطق الدولة الوطنية أو القومية جعل لمسألة ولاء رعايا دولة معينة لدولة أو هوية أخرى نوعا من تهديد أمن وبقاء الدولة، وأن الدول تحرم على تمييز ولاء مواطنيها لها بتميز شعورهم بهويتهم الوطنية المشتركة وبالحد من فرص اختراق دول أجنبية للسكان، وذلك كطريق لتحقيق أمنها القومي. فإذا كان

وجود الأقليات القومية يمثل حالة خاصة من اختراق الولايات الوطنية لمصالح ولايات أخرى، فإين اختراق دولة أجنبية لولايات للمواطنين ليس باعتبارهم أقلية قومية ولكن باعتبارهم جزءا من قومية لوسع نطاقا تشمل ضمنها تشمل الدولة القلقة برمتها تمثل حالة خاصة أخرى كان للعالم العربي هوالمجال الرئيسي لظهورها.

إن انتشار الولاء للقومية العربية في إحدى الدول العربية كان يمثل من الناحية النظرية-تهديدا لشرعية وبالتالي لبقاء هذه الدولة العربية. والطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها التعامل مع هذا التهديد هي السماح فقط لطبقة معينة من الفكر القومي بالانتشار بين مواطني الدولة، وهي الطبقة التي توفر أكبر قدر من الشرعية للدولة نفسها. فالدولة المعنية هي صاحبة أكثر السياسات القومية انسجاما وتماسكا وتحقيقا لمصالح الأمة العربية، وأولها هي الطرف الأكثر أهمية في السياسات العربية والتي يصبح أي جهد قومي بدونها عديم القيمة، أولها صاحبة الحق في القيادة الشرعية لأي جهد قومي جاد، وإلا أصبح هذا الجهد محاولة من الصغار لمزل قلب الأمة النابض.. وهكذا.

وفي كل الأحوال فإن لهم الأمم للدولة هوتحصين مواطنيها ضد اختراق الإيديولوجيات والأفكار التي قد يترتب عليها التأثير في ولايتهم لها، الأمر الذي لم يكن سهلا بأي معيار. ففي أجواء انتشار الفكر القومي العربي والتي كان من الصعب تحديها فإن تحصين السكان ضد الاختراق لم يكن بالأمر السهل، وبينما كان على الدولة في الأقاليم الأخرى أن تحمي أمنها ضد احتمالات التوسع العسكري والغزو القادم من الجيران، فإن الدولة العربية كان عليها أيضا أن تحمي نفسها ضد التوسع الإيديولوجي للدول المجاورة، والذي كان له أن يؤثر في ولاء السكان للدولة ومن ثم يهدد بقاءها. أي أن عبء تحقيق الدولة العربية لأمنها كان مضاعفا، إذ كان عليها أن تحمي نفسها ضد كل من للتهديد العسكري الخارجي المباشر وأيضا ضد اختراق نسجها السياسي الوطني من جانب الآخرين، خاصة وأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى

كان قد اعتبر جزءاً من المصالح القومية للنظم العربية الرأسمالية، كما بينته وثائقها وممارساتها. وقد عكست هذه المشكلة من الطابع الصراعى للعلاقات العربية-العربية، فبينما لا يكون من المستغرب أن تنضم العلاقات بين الدول المتجاورة بالصفة التنافسية نظراً لما يسببه التجاور أو القرب الجغرافى من زيادة الشعور بالتهديد، فإن الجوار المصاحب بالقدرة على التأثير فى ولاء المواطنين يعمق من حدة الشعور بالتهديد. وربما يكون هذا هو السبب للظاهرة التى لفتت نظر الباحثين والمراقبين، والمتعلقة بأن ميراث الحماسيات بين الشعوب والدول العربية التى وقعت بينها صدامات عسكرية فى الماضى أكبر منه بين هذه الدول والدول الأوروبية التى استعمرتها. ومن ذلك مثلاً العلاقات بين مصر والسودان من جانب والسودان وبريطانيا من جانب آخر، أو بين مصر والسعودية من جانب والسعودية وبريطانيا التى كان لها وجود قوى فى الخليج من جانب آخر. ومن أمثلة ذلك أن إسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان إبان الفترة الانتقالية ١٩٥٣-١٩٥٥، وزعيم الحزب الوطنى الاتحادي الذى كان معروفاً بمطالبته بالوحدة مع مصر، قد رفض هدنة من الأسلحة الحديثة عرضتها عليه مصر، ورفض إرسال ضباط سودانيين للتدريب فى مصر، كما رفض اعتماد مصر لمبلغ كبير لتنفيذ مشروعات ثقافية واجتماعية وصحية فى السودان، فى الوقت الذى لبى فيه دعوة لزيارة بريطانيا حيث قابل الملكة إليزابيث فى نوفمبر ١٩٥٤. فالدول الاستعمارية ليست قريبة جغرافياً وليست لها القدرة على اختراق السكان، كما أن عصر الاستعمار والمستعمرات قد ولى زمانه على أى الأحوال، أما الجار العربى القريب فإن حقائق القرب الجغرافى والتشابه الثقافى تسبب الشعور بالتهديد وتطيل من عمر الحماسيات التاريخية.

أكثر من هذا فإن العلاقات بين الدول العربية قد تميزت بأن الخلافات والصراعات بينها لم تترك دائماً حول هدف أو قضية محددة، أو أن موضوعات الصراع بين الدول العربية لم تكن دائماً واضحة ومحددة، الأمر الذى مثل بالنسبة للكثيرين لغزاً

يصعب على الفهم، حتى أن العادة قد جرت على التعامل مع الصراعات فى الشرق الأوسط بصفة عامة، وبين الدول العربية بصفة خاصة، باعتبارها غير خاضعة لأي منطق، الأمر الذى انعكس فى الكتابات العربية عن هذا الموضوع فى شكل ضعف الاتجاه التحليلي وسيادة الكتابات الوعظية والتبشيرية التى تدعو لمبادأة روح التعاون بين الدول العربية. غير أن تفسير هذه الظاهرة يكمن فى أن قلق الدول العربية المتبادل من التهديدات الأمنية التى تمثلها كل منها تجاه الأخرى، ولتى وصلت إلى مستوى تهديد بقاء الدول أوبقاء النخب الحاكمة فيها، قد جعلت الدول العربية ميلة فى علاقاتها مع بعضها البعض إلى تبادل إسماء تفسير التصرفات والنوايا الأمر الذى يبدو مبرراً من وجهة نظر صناع القرار العرب باعتباره نوعاً من الحيطة والحذر الضرورىين فى بيئة إقليمية بلغ فيها الشعور بالتهديد مبلغاً لم يصله فى مناطق العالم الأخرى.

وربما يساعد أخذ النقطة السابقة فى الاعتبار على تفسير ظاهرة أخرى ميزت الخلافات العربية، ولتى تمثلت فى أن الخلافات بين الدول العربية ما إن تبدأ بسبب قضية محددة، فإنها سرعان ما تتسع لتشمل عدداً أكبر من القضايا، وربما تتسع لتشمل كل جوانب ومستويات العلاقة بين الدولتين -أو الدول- العربية المعنية. فسوء الفهم والشك المتبادلان وفراغاً منطلقاً لتصعيد الخلافات والصراعات العربية، ساعد على ذلك الطابع الإيديولوجى الذى خيم على الخطاب السياسى العربى لفترة طويلة، والذى انعكس فى صياغة مصالح الدول العربية وسياساتها فى شكل مبادئ إيديولوجية عامة تنطلق من عقيدة القومية للعربية والمصير العربى المشترك، بحيث أن المصلحة الوطنية للدول والنخب الحاكمة قد تم طمسها تحت غطاء كثيف من الشعارات الإيديولوجية ذات الطابع المبدئى. وفى مثل هذه الأجواء فإنه يصبح من الصعب الإبقاء على الخلافات بين الدول العربية عند المستوى الذى يعكس مدى التعارض فى المصالح فيما يتعلق بالقضية المحددة موضع النزاع، لأن من شأن ذلك أن يسهل مصداقية الشعارات والمبادئ الإيديولوجية لأطراف الخلاف، ومن ثم

شرعية نظمهم السياسية نظرا للدور الكبير والأساسي الذي لعبته الشعارات الإيديولوجية في تأسيس شرعية النظم الحاكمة في المنطقة.

ففي العالم العربي يوجد مجالان متوازنان للتفاعل السياسي هما مجال العلاقة بين الدول ومجال التفاعلات على مستوى الجماعة العربية الممتدة عبر حدود الدول العربية. ويوجد بين هذين المجالين كثير من التداخل والتفاعل، بحيث أن الاتجاهات السائدة في المجال الثاني تحدد لآليات بناء للشرعية في المستوى الأول. وتزداد هذه العلاقة تعقيدا بسبب نجاح الدول غير المتساوي في توظيف اتجاهات الشرعية والقوة الإيديولوجية المتوفرة، بحيث تتجسج بعض الدول في احتكار التعبير عن مصادر الشرعية المتكونة في أوساط جماعة الضعوب العربية، وتوظفها لإسباغ الشرعية على سياساتها ومصالحها الوطنية، بينما تضطر الدول الأخرى لصياغة مصالحها في الإطار الإيديولوجي السابغ للشرعية حتى لولم تكن تعنيه بشكل حقيقي.

وارتبطت بهذه الظاهرة ظاهرة أخرى هي المزايدات السياسية. فالمنافخ الإيديولوجي والسياسي الذي كان يسمح، أوفي الحقيقة يدفع، للدول العربية لكي تتبنى في الحن مبادئ وأهداف ومياسات لا تعنيه ولا تتلزم بها في سياساتها الفعلية، أتاح الفرصة أيضا للجوء للمزايدات السياسية والإيديولوجية كألية لإدارة علاقات القوة بين الدول العربية. فالإيديولوجيات والسياسات المعلنه هي مصدر للشرعية، وبالتالي القوة السياسية. وكلما بدت السياسات والصيغ الإيديولوجية أكثر راديكالية وتعبيرا عن المثال الإيديولوجي للقومية العربية غير الراديكالية غير الملوثة باعتبارات الواقع والمعسومة معه كلما كان ذلك سببا في مثانة الشرعية، وفي نفس الوقت إضعافا للمنافسين عبر إضعاف مصداقيتهم القومية. فعلى العكس من مياسة توازن القوة بين الدول الأوربية التي دارت حول العنل من أجل امتلاك أسباب القوة الذاتية من عسكرية واقتصادية وحرمان الخصوم منها، فإن سياسات توازن القوة العربية اعتمدت على مراكمة رصيد شرعية المبادئ

القومية ومحاولة حرمان الخصوم منها عن طريق إظهارهم بمظهر المتخذين المماومين.

وقد تركت هذه الظاهرة آثارا أكثر ما تركت على القضية الفلسطينية التي كسان الموقف منها مصدرا أساسيا لبناء شرعية الدول والنظم العربية. فبينما وجدت دول المواجهة أنها مضطرة لإظهار للمرونة تجاه الصراع مع إسرائيل بسبب ضغط ووطأة أعباء المواجهة، فإن الدول البعيدة جغرافيا عن ساحة الصراع، ومن أجل تعزيز شرعيتها، لجأت إلى المزايدة التي هي بالنسبة لهم مكسب صالبي بلا أي تكلفة ولومحتملة. ولعل تورط مصر للناصرية في حرب يونيو تحسب وطأة الدعاية الصهيونية والأردنية حول احتفاء عبد الناصر بالقوات الدولية الموجودة في سيناء من جانب والدعاية السورية الأكثر راديكالية من الطبعة الناصرية يمثل نموذجا بارزا للآثار الفداح لهذه المزايدة. وكانت المزايدة السورية هنا ساعا إلى تدعيم شرعية النظم البعثي الذي كان يولجه اختراقا من أجهزة عبد الناصر.

لقد تصرفت الدول العربية طول الوقت باعتبارها دولا كاملة الحقوق والسيادة تسعى لتحقيق مصالحها، غير أن الإطار الإيديولوجي الذي حكم الساحة العربية منذ نشأة النظام الإقليمي العربي في منتصف الأربعينيات، والذي حول عليه الخطاب القومي العربي الراديكالي، قد حال بين الدول العربية وبين التعبير الصريح عن مسعاها وأهدافها الحقيقية. فالدولة القبطرية طبقا لإيديولوجيا القومية العربية هي كيان معوم الشرعية صنمه الاستعمار ومآله إلى الزوال والذوبان في دولة الوحدة. ومن ثم فإن مصالح الدولة الوطنية ليس لها من شرعية أخلاقية أو سياسية إلا بقدر ما تتطابق مع المصالح العربية العليا كما حددها الخطاب القومي. وقد فرض هذا الحال على النخب العربية الحاكمة أن تصيغ سياساتها الوطنية في عبارات وصياغات قومية، تلخصت وظيفتها الحقيقية في توفير الشرعية للسياسات الوطنية. وكان نجاح السياسة الإقليمية لهذه الدولة العربية أولئك مرتبطا بنجاحها في إقناع أكبر عدد من العرب، سواء في دولتها أو في الدول العربية

الأخرى، بوجود قدر أعلى من التوافق بين مصالحها الخاصة والمصلحة القومية العربية العليا.

هذا التناقض بين طبيعة الدولة العربية كدولة تسمى لتحقيق مصالحها، مثلها مثل أي دولة أخرى في النظام الدولي من ناحية، وبين الإطار الإيديولوجي الحاكم للنظام الإقليمي العربي من ناحية أخرى، يمكن اعتباره العامل الحاكم والمفسر للتقسيم الأكبر من العلاقات بين الدول العربية منذ تأسيس النظام الإقليمي العربي. فالتشكك الذي بات يصيب المواطن العربي البسيط عندما يسمع النظم العربية الحاكمة تتحدث عن المصالح العربية العليا، وغياب الالتزام الذي بات الجميع يتوقعه عندما يقرأ أن ممثلي الدول العربية قد اتفقوا على اتباع سياسة ماء كل هذه الظواهر وغيرها الكثير هي أعراض ومظاهر للنفس التناقض بين الإطار السياسي الحاكم للعلاقات العربية، أي العلاقات بين دول كاملة السيادة من ناحية، والإطار الإيديولوجي الحاكم لعلاقات هذه الدول من ناحية أخرى.

وباستثناء بعض الأصوات القليلة، خاصة تلك القادمة من منطقة المغرب حيث تقايد الدولة الوطنية أكثر استقرار وتمتعا بالشرعية، فإن المتكئين العرب، خاصة المشاركة، كانت لديهم دائما وصفا جاهزة للتعامل مع مثل هذا الحال: مزيد من القومية وقدر أقل من الوطنية، إنها وصفا تغليب القومى على الوطنى، أو القطري كما يحب القوميون أن يطلقوا عليه، وهي وصفا أثبتت الأيام أنها لا تساوي في الواقع العملي أكثر من قيمة للحبر الذي كتبت به. فدعوة الدول العربية لكي تتحلى بالإيثار والتضحية من أجل العرب الآخرين هي دعوة تتمارض مع منطق الدولة - أي دولة - ومع منطق العلاقات بين الدول. فمبرر وجود الدولة هو سميتها الحيثي للذي لا يكل من أجل تحقيق مصالحها الوطنية، أما التضحية من أجل الآخرين فهي مفهوم غريب على العلاقات بين الدول، ولا يؤدي الخلط بين هذه الأمور، أوبالأحرى إحلالها محل بعضها، سوى إلى فقدان وجود الدولة وسيادتها لأي محتوى جدى. فسيادة الدولة في النهاية هي حقها في السعي لتحقيق مصالحها الوطنية بالبلبل التي تراها مناسبة دون

تدخل من أحد في تقرير اختياراتها من الأهداف والوسائل.

لقد فشلت الدول العربية عبر عقود طويلة في تحقيق التنسيق فيما بينها ليس بسبب فشلها في التحلي بالقدر الكافي من الإيثار وإنكار الذات، ولكن لأنها فشلت في الاعتراف بشرعية ولخلاقية الدولة الوطنية ومصالحها، وفشلت بالتالي في جعل التعاون والتنسيق العربي أداة لتحقيق مصلحة الدولة الوطنية، الأمر الذي لم يجعل لأغلب الدول العربية في أغلب الوقت مصلحة في العمل من أجل تحقيق المصالح القومية العليا.

أكثر من هذا فإن هذه الصياغة للمشكلة لا تخلون قدر من المغالطة. ففي الحقيقة فإن الاختيار لم يكن أبدا بين تحقيق المصالح القومية العليا من ناحية والمصالح الوطنية للدول العربية من ناحية أخرى، ولكن الاختيار كان دائما بين سعي كل دولة عربية لتحقيق مصالحها الوطنية أو تضحياتها بمصلحتها من أجل تحقيق المصلحة الوطنية الخاصة بدولة عربية أخرى، الدولة القادة، وهي الدولة التي نهجت أكثر من غيرها لأسباب كثيرة - في صياغة مصالحها الوطنية في صياغات قومية تلقى قبول أقسام كبيرة من أبناء الدول العربية المختلفة. فالصراع بين الدول العربية على تزعم وقيادة العالم العربي كان في الواقع صراعا من أجل الانفراد بتعريف المصلحة القومية ووضع أجندة العمل القومي، الأمر الذي سمح كل دولة لتحقيقه من منظور مصالحها الوطنية ومن أجل تعظيمها. أي أن الاختيار الحقيقي طول الوقت كان بين شاكليين من المصلحة للوطنية: مصلحة الدولة ذاتها أو مصلحة دولة أخرى، وبالطبع فإن الاختيار كان مصصوما منذ اللحظة الأولى.

لقد ركزنا حتى الآن على التهديد الذي مثله الفكر القومي العربي للدول القائمة وعلى الأساليب التي إتبعها الدول لمقاومته. غير أنه من المفيد أن نذهب بهذا التحليل خطوة أبعد بتخليصه من الطابع المجرد الذي غلب عليه حتى الآن. فالإيديولوجيا القومية العربية التي مثلت تهديدا للدولة العربية لم تكن مجرد إيديولوجيا ولكنها، وهذا هو الأهم، كانت الإيديولوجيا

التي تبنتها دول عربية معينة، بحيث أن انتشار هذه الإيديولوجيا كان يمثل انتشارا لنفوذ الدول التي تبنتها أكثر من غيرها.

فطوال عقدى الثلاثينيات والأربعينيات وجزء من عقد الخمسينيات كانت القومية العربية في طبيعتها المحافظة هي الأكثر نفوذاً، الأمر الذي أعطى للحكام الهاشميين في العراق والأردن أملاً بإمكانية الاستفادة من ذلك للتوسع في منطقة الهلال الخصيب التي تضم سوريا وفلسطين، الأمر الذي أدركته الدول العربية الأخرى التي كانت قائمة في ذلك الوقت، خاصة مصر والسعودية باعتبارهما تهديداً لها، فقاومته بعدة طرق كان من بينها إنشاء الجامعة العربية، التي استبدلت بالحلم الوحدوى منظمة إقليمية تقوم على مبدأ سيادة الدولة. أما طوال أغلب عقدى الخمسينيات والستينيات فإن القومية العربية في طبيعتها الراديكالية الناصرية والبعثية كانت هي الأكثر نفوذاً في العالم العربي، وكان انتشار الطبعة الناصرية من الفكر

القومي العربي يحمل معه انتشار نفوذ مصر الناصرية، ويحيث أن الدول العربية التي كانت تحاول حماية مواطنيها من نفوذ الفكر القومي الناصري فإنها كانت في نفس الوقت تحاول حماية نفسها من النفوذ المصري. ولأن مصر كانت أكبر الدول للعربية، خاصة في ذلك الوقت الذي كانت فيه الفجوة بين مصر والدول العربية الأخرى أكبر بكثير مما هي عليه الآن، فإن النفوذ المصري كان أكبر بكثير من مجرد نفوذ إيديولوجي. فقد كان أيضاً نفوذاً سياسياً وثقافياً، مما مثل تهديداً مضاعفاً للدول العربية الأخرى. بعبارة أخرى، فإن معارضة الفكر القومي العربي في طبيعته الهاشمية كانت في نفس الوقت معارضة لتزايد نفوذ كل من العراق والأردن، بنفس القدر الذي كانت فيه معارضة الفكر القومي في طبيعته الناصرية معارضة للنفوذ المصري. وليس طبيعته البعثية معارضة للنفوذ السوري والمرتلي.

♦ القسم الثاني ♦

النظام العريبي بين فرص

الواقع وقيود الماضي

للقائم بدور نقش في السياسات العربية، كل هذه العوامل أثرت بعمق على محتوى وآليات السياسات العربية، مما يميز اعتبار المرحلة الممتدة حتى منتصف الستينيات مرحلة تأسيس النظام الإقليمي العربي.

أولاً: تداعيات مستمرة لحيث المرحلة التأسيسية :

ويمكن القول أن أهم ما ألفت به المرحلة التأسيسية المشار إليها، وهو نفس الذي يجعلها مستحقة لاعتبارها متميزة عن المرحلة السابقة لها، هو قيام إيديولوجيا القومية العربية. فميثاق جامعة الدول العربية في حد ذاته لا يختلف عن المواثيق المؤسسة لأي منظمة للقومية ذات طبيعة عامة -أي غير متخصصة- في أي إقليم آخر في العالم. فبالرغم من أن إيديولوجيا القومية العربية كانت منتشرة ولها نفوذ كبير بين قطاعات واسعة من المواطنين العرب، إلا أن هذه الإيديولوجيا كانت تتكون بشكل رئيسي من بقايا إيديولوجيا القومية العربية المحافظة التي ظهرت في فترة الثورة على الحكم التركي.

ففي هذه المرحلة كانت إيديولوجيا القومية العربية الراديكالية مازالت في طور الولادة، كما أنها لم تكن متبناة من جانب أي من أطراف النظام الإقليمي العرب للرئيسيين. وحتى العراق والأردن اللذين كانتا أكثر اقتراباً من إيديولوجيا القومية العربية واللتين استمدتا منها جانباً كبيراً من شرعيتهما، كانتا تقصران طموحهما على قسم من الوطن العربي، فيما عرف بمشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، فلم تطورا مشروعات قومية وحدوية شاملة قادرة على إلهاب حماس قطاعات أوسع من الجماهير. وبالإضافة إلى ذلك كانت مصر الدولة -القوة الرئيسية في النظام الإقليمي العربي- بعيدة عن مفاهيم القومية العربية. وقد أدت كل هذه الأسباب

من المفهوم أن الصورة التي جرى رسمها في القسم السابق لا تعبر بدقة عن منطق وآليات العلاقات العربية-العربية في المرحلة الراهنة. فهذه الصورة لتطبق بشكل أكثر دقة على العلاقات بين الدول العربية في سنوات الخمسينات والستينات. ولكن برغم التغيرات العميقة التي لحقت بالعلاقات العربية-العربية منذ ذلك الحين، فإن هذه الآليات ما زالت تمثل البنية الحاكمة للعلاقات بين الدول العربية، حتى أنه يمكن القول أن الصورة المرسومة في الفقرات السابقة تعكس نموذجاً مثالياً للعلاقات بين الدول العربية، وعليها يمكن قياس وفهم التطورات في سياسات الدول العربية والتغيرات في النظام الإقليمي العربي.

فبالرغم من أن العالم العربي قد تجاوز منذ عدة عقود، بدأت مع هزيمة عام ١٩٦٧، هذه المرحلة التي كانت فيها السمات المشار إليها عند ذروة تأثيرها، فإن سمات هذه المرحلة مازالت حاكمة للعلاقات بين الدول العربية إلى حد كبير. فكما يتضح من التحليل السابق فإن حقبة الخمسينات والستينات قد مثلت المرحلة التأسيسية من عمر النظام الإقليمي العربي، بمعنى أنها المرحلة التي تبلورت فيها آليات وأنماط التفاعل بين الأطراف المكونة للنظام الإقليمي العربي، وحيث أن المرحلة السابقة لها لم تمارس سوى أثر محدود على ما تلاها من آليات ظلت فاعلة في للتأثير على ديناميات السياسات العربية. وربما يرجع ذلك إلى صغر عدد الدول العربية في المرحلة الأولى من عمر النظام العربي، أو يرجع إلى محدودية نطاق التفاعلات بينها، أو إلى انشغالها باستكمال استقلالها وترتيب علاقاتها مع القوى الاستعمارية السابقة.

أما في المرحلة التي تلت ذلك فإن تزايد عدد الدول العربية وظهور القضية الفلسطينية ونمو قوة التيار الوحدوي الراديكالي ومناقشته للتيارات الوطنية القطرية وللتيار الوحدوي المحافظ، واتجاه مصر

مجتمعة إلى حصر نطاق التفاسلات بين الدولة العربية في حدود ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المناقصات أو أشكال التعاون التقليدية بين الدول في ظل غياب شرعية أو قيمة أعلى تقيد سلوك الدول.

أما في المرحلة التأسيسية ١٩٥٥-١٩٦٧ فقد صمد نجم إيديولوجيا القومية العربية للراديكالية، والتحدت الدولة الثلاث في النظام بصنفوف الراديكاليين، بل إنها تزعمتهم تحت قيادة جمال عبد الناصر، بحيث تعرض للنظام الذي كانت للجامعة العربية في القلب منه لضغوط قوية لتجاوزه، مساواة من جانب القطاعات الأوسع من الجماهير العربية أومن جانب الدولة الإقليمية القائد.

ولأن النظام الإقليمي العربي، أو نظام جامعة الدول العربية، قد ظل نظاما تقليديا للدول، فقد أدت هذه التطورات إلى خلق ازدواجية القانوني والمعملي، للدعائي والإجرائي، التي تعتبر أهم ما يميز للنظام الإقليمي العربي. وقد مثلت هذه الازدواجية الآلية الرئيسية للأداء في النظام الإقليمي العربي، كما أنها مثلت الجذر والسبب للرئيسي لمجمل المشكلات التي ظلت تتطور النظام منذ ذلك الحين، بما يبرر اعتبار المرحلة التي ظهرت وتبلورت فيها هذه الآليات المرحلة التأسيسية للنظام الإقليمي العربي.

وتتبع أهمية التركيز على مرحلة التأسيس من أن آثار هذا النوع من المراحل لا تنتهي بانتهاتها، ولكنها تمتد لما بعد ذلك حتى بعد زوال الظروف التي بررت وجودها لأول مرة. فالآليات التي يتم تكوينها في مرحلة التأسيس تكتسب حياة خاصة بها، بحيث أنها تستمر في ممارسة تأثيرها إلى ما بعد اختفاء الضرورات التي أوجدتها في المقام الأول.

وللمراحل التأسيسية مكونان يمتد أثرهما إلى ما بعد انتهاء مرحلة التأسيس ذاتها، المكون الأول هو الخبرات التي تتكون خلالها، وتشمل نوع المشكلات التي على صانع القرار أن يتوقع ظهورها واضطراره للتعامل معها، وردود الأفعال والأساليب التي عليه أن يتبعها للتعامل مع هذه المشكلات. أما المكون الثاني فيشمل مخزون الخبرات التي يمكن

الاعتماد عليها كأداة للقياس لفهم وتفسير الأحداث والوقائع المستجدة، وكذلك المخزون النفسي الذي يتكون لدى صانعي ومنفذي السياسات، والذي يتكون أساسا من مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والأحكام والتفضيلات التي يستمر أثرها لمدة أطول كثيرا من الظروف التي تسببت في تكوينها. بحيث أن هذه المكونات النفسية تتحول إلى ميراث وتوارثه الأجيال اللاحقة حتى ولولم تعرض لنفس الخبرة التي نتج هذا المكون النفسي عنها.

وتبين دراسات صنع القرار أن هيئات صنع القرار، أيا كان مستواها وطبيعتها ومحتواها الإيديولوجي والسياسي، تميل إلى تطوير برامج للحركة استنادا إلى خبراتها السابقة، ثم تقوم باستعادة هذه البرامج وتطبيقها على المواقف المستجدة التي تجربها مشابهة للمواقف التي تبنت هذه البرامج بناء على خبرتها. وهي الخبرات التي يجري اختبارها في توجهات ومفاهيم وأساليب أداء كبار المسؤولين والنخبة وشرحة الرأي العام المهتمة بالنواتج السياسية. ويصبح هذا المخزون هو الأساس لاتخاذ القرارات في المستقبل. وجوهر هذه الآلية لصنع القرار هو إجراء مشابهة بين المواقف القديمة والمواقف للمستجد. وشرح المواقف للمستجد. وللجوء لاستمارات كانت ملائمة في مواقف سابقة ولكنها قد تخفي حقيقة المتوقف للمستجد، ويقدر ما يرى صانع القرار من عناصر للتشابه بين المواقف بقدر ما يستنتج صلاحية السياسات والقرارات والأسلوب الذي تتبعه للتعامل مع الموقف السابق للتطبيق على الموقف المستجد. ويقدر ما يؤدي هذا الأسلوب في صنع القرار إلى تسهيل عملية صنع القرار واختصار زمنها وإلى تمكين أجهزة صنع القرار من الاستفادة من الخبرات المتركمة، فإنه قد يقود إلى أخطاء، قد تكون قاتلة، بسبب إغراق صانع القرار في ملاحظة الفروق بين المواقف السابقة واللاحقة، الأمر الذي يقوده إلى الإخفاق في تطوير رد الفعل الملائم للمسات للخاصة بالمواقف المستجدة. وينتج الخطأ في هذا المضمار عن أثر الخبرات النفسية التي تجعل صانع القرار يميل إلى رؤية الماضي في الحاضر، حتى وإن كان التشابه بينهما غير حقيقي.

الدول العربية قد خفت حثتها إلى حد كبير جداً بالقياس بمرحلة التأسيس، فإن هذا لم ينعكس في رفع مستويات التعاون بين الدول العربية. بالرغم من وجود فرص متاحة لزيادة هذا التعاون في السنوات المقبلة.

ثانياً: فرص وإمكانات متاحة لتدعيم العلاقات التعاونية:

لا يبنى وجود فرص وإمكانات لعلاقات عربية - عربية لكثير تعاونية أن هذه الفرص والإمكانات سوف تكون لها الغلبة المطلقة على القيود والموروثات الممتدة التي تعزل حركة النظام العربي وتفرض أملاً من التفاعلات الصراعية. ولكنها تعني أن النظام العربي بات يملك فرصاً للفضل ويتمتع بحوافز أوسع من شأنها توجيه حركة تفاعلاته باتجاه سياسات تعاونية والحد من السياسات الصراعية، دون أن يحس ذلك حدوث تغيير جوهري في حركة التفاعلات داخل النظام من التعاون إلى الصراع.

ويمكن تحديد أهم الفرص والإمكانات المتاحة حالياً أمام النظام العربي وهو يختتم القرن العشرين فيما يلي:

١- أمكن حل الكثير من الأزمات التي ساهمت في إشاعة مناخ عدم الثقة والشك المتبادل بين الدول العربية. فقد تم حل أغلب المشاكل الحدودية في منطقة الخليج والجزيرة العربية خلاصة بين السعودية والإمارات، والسعودية، وقطر، والسعودية وسلطنة عمان، والإمارات وسلطنة عمان، والكويت والسعودية. ولكن تبقى المشاكل الحدودية بين اليمن والسعودية، والعراق والكويت، وكذلك مشكلة الصحراء الغربية معرقة لتدعيم علاقات التعاون للعربية.

٢- وجود أرهاصات لولية تدل على إمكان اتجاه بعض الدول إلى إصلاح الممارسات السياسية الداخلية باتجاه توسيع دائرة المشاركة سواء من طريق قرار تحديد سياسية، أو إنشاء مجالس للشورى.

فنوعية الأزمات والمشكلات التي سادت في العالم العربي إبان المرحلة التأسيسية قد تركزت في مجال الانقلابات العسكرية والحملات الإعلامية ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للسود الأخرى. وقد ترتب على اعتياد هئات صنع القرار في البلاد العربية المختلفة التعامل مع هذا النوع من الأزمات تعميق شعورها بالتهديد الذي تمثله الدول العربية الأخرى، وتعميق الشك تجاهها، ورفع درجة تنبهه نخب صنع القرار وقطعتها تجاه أنواع محددة من التهديدات، بحيث أصبحت كما لو كانت تتوقعها طول الوقت، الأمر الذي أدى في مرحلة ما بعد اختفاء هذه الأزمات إلى استمرار التركيز عليها، ومن ثم إلى تفويت فرصة ملاحظة التغيرات الجارية، والتي خلقت أشكالاً جديدة من القيود والفرص، عجزت الدول العربية عن التعامل معها، ربما لأنها لم تلاحظها أصلاً، أو أنها قد لاحظتها ولكنها أعطتها من الأهمية أقل مما تستحق بسبب انشغالها بالتركيز على قضايا أخرى كان قد فلت أوانها.

لقد مر العالم العربي والعالم بتغيرات عميقة في السنوات الممتدة منذ منتصف الستينات وحتى الآن. وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور وضع أصبح من الصعب فيه الاستمرار في تبني الأهداف القديمة واتباع الأساليب والسياسات التي جرى اتباعها في الماضي.

وأدت التحولات التي لحقت بالنظام الإقليمي العربي في العقود الثلاثة الأخيرة إلى ترسيخ الدولة كوحدة بناء لهذا النظام. ورغم أن السدول العربية مازالت تتعرض للكثير من التهديدات إلا أن أغلب هذه التهديدات تقع في فئة التهديدات الداخلية الناتجة عن قصور، وبالتحديد جمود، ميكل الحكم وبطه معدلات التنمية، أما التغيرات العابرة للحدود فقد ترجعت أهميتها إلى حد كبير.

وبينما تفتح هذه التغيرات الباب لتوسيع فرص التعاون بين الدول العربية، بل والاستفادة من عائدات هذا التعاون في معالجة المشكلات والتحديات الداخلية التي تواجه هذه الدول، إلا أن النخب العربية مازالت محكومة في إدارتها لمعالمها العربية بالرؤى القديمة التي تنتمي لمرحلة سابقة. فإذا كانت الصراعات بين

٣- نتيج التحولات الاخيرة فى هيكيلة وطبيعة النظام الدولى لمكانية وضع حد لظاهرة الحرب الباردة العربية ، وتلاشى دوافع الاستقطاب داخل النظام العربى.

فقد فرض النظام الدولى ثنائى القطبية وسيطرة اجواء الحرب الباردة حدوث استقطابات داخل النظام العربى بين قوى راديكالية صديقة للاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى وقوى محافظة حليفة للولايات المتحدة ودول المعسكر الغربى. ولكن وفى ظل النظام الدولى الاقرب الى الاحادية القطبية الذى تنزعه الولايات المتحدة بعد اختفاء المنافس السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة والصراع الايديولوجى، لم تعد هناك مبررات لآى نوع من الاستقطابات داخل النظام العربى خصوصا مع ميل اغلب الدول العربية الى بذاء علاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة ، ومع تحول اغلب النظام الاقتصادية العربية نحو النظام الرأسمالى.

واذا كانت آليات النظام العالمى الجديد ترجح الأخذ بالاقلية الجديدة أى تأسيس كتل اقتصادية - تجارية اقليمية للاستفادة بالميزاى التى تحصل عليها هذه الكتل من منظمة التجارة العالمية ، ولتحقيق درجة أعلى من المشاركة فى النظام العالمى، فسين النظام الاقليمى العربى ربما يجد نفسه مضطراً الى مجازة هذا التوجه والتحول الى كتلة اقتصادية عربية وتنمية علاقات الاعتماد المتبادل وتوسيع مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الى سوق مشتركة مستقبلا ، بالرغم من العقبات الهائلة (راجع القسم الثالث المقل من هذا الفصل فى التقرير). ويمكن أن يودى ذلك الى تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع.

٤- لن امكانية التوصل الى تسوية ، ولو مرحلية، للصراع العربى - الامريكى ، وتأسيس كيان فلسطينى وعلاقاته وتوسيع دائرة للمشاركة السياسية والحد من ظاهرة شخصنة السلطة واحتكارها ، وكسر الجمود المسيطر على العملية السياسية برمتها، من شأنه أن يرسى قواعد ديمقراطية وعقلانية فى العلاقات العربية بتجاه التعاون كبدل لمعاملات الصراع.

وإذا كانت الديمقراطية تودى الى تحقيق الاستقرار السياسى فى الداخل فإنها تقود الى تغليب السلوك التعاونى على السلوك الصراعى فى السياسة الخارجية. فتوسع خصائص النظم السياسية يلعب دورا أساسيا فى تحديد توجهات وسلوك السياسة الخارجية للدول أعضاء النظام الاقليمى. فقد خلصت العديد من الدراسات الى أنه كلما زادت ديمقراطية للنظام السياسى كلما تراجعت ميوله العدوانية ، وصار أكثر ميلا الى تغليب الاعتبارات السلمية فى علاقاته مع الدول الأخرى ، ولأن ميلا الى استعمال الأدوات العسكرية فى ميدان السياسة الخارجية أو اللجوء الى العنف بصفة عامة .

ودون الدخول فى تفاصيل الاعتبارات التى تحكم العلاقة بين شكل وطبيعة النظام السياسى من ناحية وسلوك السياسة الخارجية من ناحية ثانية فإن عملية صنع السياسة الخارجية فى الدول التى تأخذ بالنظام الديمقراطى تنقسم بثلاث سمات :

اولاها : العلانية والشفافية ، بمعنى ان الاحزاب المختلفة تطرح تصوراتها حول موضوعات السياسة الخارجية ، وان مداخلات هذه السياسة تتم فى إطار مفتوح وتحت نظر الراى العام .

وثانيها : وجود المحاسبة السياسية والمسئورية. فصانع القرار مسئول عن الكيفية التى يمارس بها سلطاته وعن الاختيارات التى يتبناها أمام الهيئة التشريعية والراى العام .

وثالثها : أنه بحكم ذلك فإن السياسة الخارجية فى الدول الديمقراطية تنقسم بالاستقرار والاستمرار وعدم تعرضها لهزات عنيفة، ذلك لأنها لا ترتبط بشخص واحد وإنما تتبلور نتيجة التفاعل بين العديد من القوى السياسية وجماعات المصالح.

وفق هذه الاعتبارات يمكن القول أن توجه للنظام العربية الحاكمة الى إضفاء طابع ديمقراطى على مؤسسات الحكم وعلاقاته وتوسيع دائرة للمشاركة السياسية والحد من ظاهرة شخصنة السلطة واحتكارها ، وكسر الجمود المسيطر على العملية السياسية برمتها، من شأنه أن يرسى قواعد ديمقراطية وعقلانية فى العلاقات العربية بتجاه التعاون كبدل لمعاملات الصراع.

الديمقراطي في الداخل ومشروع للتكامل العربي على المستوى القومي على الرغم من ان الكثير من هذه الأنظمة لم يكن له دور أو اسهام حقيقي في مجرى الصراع مع اسرائيل.

٥- زيادة تأثير دول الجوار الاقليمي (التخوم) في تفاعلات النظام العربي سواء كانت اثيوبيا في جنوب الوداي من خلال تحكمها في مياه نهر النيل وتدخلها المتزايد في جنوب السودان والتطورات السودانية الداخلية ، أو اريتريا في علاقتها الصراعية مع السودان واليمن (جزر حنظل) ، أو تركيا وتعاونها العسكري مع اسرائيل، أو ايران ومشاكلها مع الامارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث المحتلة أو مع العراق ، ناهيك عن الدور الاسرائيلي المتزايد والذي يُرجح ان يزداد تفعلاً مع تجديد الدعوة لاستئناف المفاوضات متعددة الاطراف .

هذه التداخلات بما تنهله من ضغوط متزايدة تضع شرعية ومصداقية نظم الحكم العربية على المحك ، وقد تدفع بالتالي الى قبول هذه النظم بتطوير أداء النظام العربي وتفعيل مؤسساته.

٦- حدوث تغيرات ملموسة في توزيع القوة بين الدول العربية مع بداية عقد السبعينات. فالتغير الذي لحق بتوزيع القوة داخل النظام العربي في أوائل عقد السبعينات واستمر طيلة سنوات عقد الثمانينات وأثو على هيكلة النظام ، ومن ثم على دور ونفوذ فواعله هذا النظام شهد تغييرات ملموسة في شير مصالح الدول العربية النفطية التي واجهت مع بداية عقد التسعينات تحديين كبيرين :

التحدي الأول : الضائر الناتجة عن حرب الخليج الثانية والتكاليف الباهظة التي تمصتها دول مجلس التعاون في تمويل تكلفة القوات الدولية التي تولت مهمة تحرير الكويت ، وتمويل برامج التسليح الجديدة ، وكذلك الكارثة التي حلت بالعراق من جراء سياسات نظام الحكم المتسلط عليه والخطر الدولي المستمر ، وكذلك الخسائر التي تكبدتها ليبيا من جراء الخطر الدولي بسبب قضية لوكربي، والتي واجهت الجزائر بسبب الحرب الأهلية الداخلية مع المنظمات الأصولية الجذرية.

والتحدي الثاني: تراجع أسعار النفط وتآكل القوائض النفطية وظهور المجوزات في موازين المدفوعات وتركلم الديون الداخلية والخارجية في معظم الدول العربية النفطية وخمسة دول مجلس التعاون.

وتحوّلت هذه الدول بسبب تلك المجوزات من دول صالتي دقنة للعالم الخارجي بمبالغ تنوق مئتي مليار دولار في بداية عقد الثمانينات الى دول صالتي مدينة في بداية عقد التسعينات.

والى جانب الديون للخارجية فإن ديونها الداخلية تزداد تضخماً . وقد قدر فريق البنك الدولي ان إجمالي الديون الداخلية للسعودية يقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار، ويرجح ان تبلغ نحو ١١٠% من حجم ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ .

وقد انعكس هذا الاخفاق الاقتصادي على السياسات الداخلية في شكل التكمش في الإنفاق الاجتماعي وتراجع دولة الرفاه بما ينيه ذلك من ضغوط داخلية قد تفرض في المستقبل ضرورة وضع عقد اجتماعي جديد بين الحاكمين والمحكومين تعطى للمحكومين قدراً أعلى من المشاركة السياسية، أو تدعم الخيار الديمقراطي الداخلي. كما انعكس هذا الاخفاق على السياسات الخارجية وبالأذات على الدور الذي كانت تمارسه بعض هذه الدول داخل النظام العربي لدرجة بات يصعب معها الحديث عن حقبة سعودية جديدة للنظام العربي.

وعلى الجانب الآخر حدث تحصن ملحوظ في الأداء الاقتصادي للدول غير النفطية وخاصة مصر، الأمر الذي يعني اعادة ترتيب توازن القوى داخل النظام العربي بشكل يعطي لمصر قدراً اكبر من النفوذ داخل النظام العربي. ويؤكد في الوقت نفسه استحالة وجود قطب واحد داخل النظام العربي وإذا جاء التوزيع الجديد للقوة داخل النظام مصحوباً بتحولات في طبيعة وخصوصية استخدام القوة بشكل تعاوني بين الدول الأعضاء ، فإن هذا قد يسمع بدعم التوجه نحو تعميق علاقات الاعتماد المتبادل داخل النظام العربي ومن ثم تقليص علاقات التعاون على علاقات الصراع .

بحول دون وضع حد لاختلافات النظام العربي. ولن يمكن النهوض بأداء هذا النظام وتفعيل جامعة الدول العربية دون اجراء تغييرات حقيقية فى طبيعة السلطة التسلطية العربية وبناء نظم ديمقراطية تعطى الفرص المطلوبة لمشاركة عربية واسعة فى تفعيل النظام العربى والانطلاق نحو بناء المشروع الحضارى العربى الذى سيظل معياراً حقيقياً للنجاح أو للاخفاق العربى فى القرن الجديد .

ثالثاً: ١٩٩٩ عام (روتينى) آخر للعلاقات العربية - العربية:

لم يشهد العام ١٩٩٩ تحولاً ملموساً فى انماط التفاعلات العربية التى سادت فى الاعوام السابقة وتم تحليلها تصويلاً فى "التقرير الاستراتيجى العربى"، وخصوصاً فى عهده عن العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

١ - فلية التفاعلات الصراعية و (اللاهوائية)

كانت للتفاعلات الصراعية وتلك التى لا تعبر عن وفاق عربى لفلية فى تفاعلات العام ١٩٩٩. ويتركز أبرز هذه التفاعلات فى الأزمة العراقية، وتتمثل انعقاد القمة، والخلافات السورية- الفلسطينية، والخلاف بين الامارات والسعودية، وبين الجزائر والمغرب، والأزمة السودانية، وتطورت قضية لوكيرى وتأثيراتها على السبلة العربية للجماهيرية الليبية.

أ - الأزمة العراقية تكشف علة أزمة الجامعة العربية :

انتهى العام ١٩٩٨ نهاية درامية للأزمة العراقية امتدت بأثارها على تطورات هذه الأزمة فى العام ١٩٩٩ وعلى الموقف العربى منها من خلال علية "تعلم الصعراء" . (راجع التقرير الاستراتيجى العربى ص ٨٥-٩٥).

ولم تسفر هذه العملية الا عن مزيد من ارباك علاقة مجلس الأمن بالأزمة العراقية ، ومزيد من

غبر أن هذه الفرص والحوافز لن تعمل بشكل تلقائى لتغليب دوافع التعاون والتكامل على أسباب التنافس والصراع داخل النظام العربى. فسهى فى حاجة الى من يحسن توظيفها فى اتجاه التعاون لأنها لن تعمل بمعزل عن الموارىث والتبؤد التى تترقىل توجه النظام نحو انماط تقاعلية تعاونية. وهناك مجموعة من المهام الأساسية بدونها لن يستطيع النظام العربى توظيف واستثمار ما هو متاح له من فرص وامكانات لتحقيق درجة أعلى من الانجاز أبرزها :

١- ضرورة ايجاد حل سريع وموضوعى لنشئت الوظيفة القيادية فى النظام العربى. ومع ظهور نمط جديد من توزيع القوة داخل النظام ربما يمكن خلق قيادة جماعية تلتزم بنمط ديمقراطى لإدارة النظام يجند الالتزام بأعبائه ، ويوسع من قاعدة المشاركة فى صنع القرار داخله.

٢- ضرورة الاعتراف بالدولة العربية الحقيقية قائمة وأساسية داخل النظام العربى لأن أى محاولة لتجاوز هذه الحقيقة بغطاء ايديولوجى قومى أو اسلامى لن يكون مصيرها النجاح ، ولنزع أى شرعية عن مثل هذه المحاولات ، مع التأكيد فى الوقت نفسه على تفعل آليات النظام العربى فى اطار الاهداف العربية العليا. ولذلك فإن آليات النظام العربى يجب ان تركز على ثلاث حقائق أساسية : الأولى: ان هناك دولة عربية محكومة بحكومات عربية مختلفة الاتجاه والنظام السياسى والنظرة الاجتماعية وانها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة ، وان هناك قوى وجماعات ومصالح وفلسات اجتماعية ارتبطت بهذا الاتجاه .

والثانية : أن الدول يجمع بينها الكثير من الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية، على نحو يخلق مساحة مفيدة من المصالح المشتركة .

والثالثة : أن النظام العربى لن يستطيع أن يتجاوز اختلافاته دون الالتزام بمشروع نهضوى شامل يأخذ فى اعتباره أهمية التطلم الى مرحلة جديدة تستلزم مراجعة الأسس التى تركز عليها السلطة وممارسة السلطة وآلياتها فى الدول العربية. فالتابع للتسلطى والاستبدادى لنظم الحكم العربية

تعميد العلاقة بين الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي والعراق، فضلا عن تدمير بعض الأهداف المدنية والعسكرية.

ونتيجة لهذه التطورات التي ترتبت على عملية طلب الصحراء اتجهت الولايات المتحدة الى التركيز على هدف اسقاط النظام الحاكم في بغداد عن طريق تبنى فصائل المعارضة العراقية وتخصيص مبالغ مالية ومساندات استخباراتية لتحقيق ذلك ، في حين أنصرفت باقي دول مجلس الأمن للاجتهاد في وضع صيغ سعيًا للخروج للأزمة بين المجلس والعراق وتتضمن حلا جزئيا لمشكلة الحظر المفروض على العراق وتجد في الوقت ذاته وسائل ناجحة وحاسمة للتأكد من تخليص العراق من ترسانة أسلحته للدمار الشامل. وظهرت عدة مشروعات قرارات بهذا الخصوص، الأمر الذي عمق الانقسام بين الدول دائمة العضوية.

وأم تر الولايات المتحدة حتى نهاية العام بديلا لسياسة الاحتواء بهدف اسقاط نظام صدام حسين لحل الأزمة العراقية. ولذلك حرصت على تأكيد استمرار وجودها العسكري القوي في الخليج. وقد نفى وليم كوهين في زيارته لدول الخليج في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٩٩ أية نوايا أمريكية لتخفيض القوات الأمريكية في المنطقة وقال "ننوى الاحتفاظ بالعدد نفسه ، لكنه لم يستبعد إعادة نشر القوات.

وبالرغم من ضعف وتفكك قوى المعارضة العراقية ، ظلت واشنطن مستمرة في محاولات تفعيلها، مع الإبقاء على صدام حسين ونظامه "داخل الصندوق" لحين امتلاك قوى المعارضة فرصة اسقاطه بدعم أمريكي.

هذا الوضع المتردى لعلاقة العراق بمجلس الأمن وهذا الأصرار الأمريكي على اسقاط نظام صدام حسين أصابا الموقف العربي من أزمة للعراق بما يشبه الشلل في ظل اقتناع عربي أخذ في الترخيم بأن حل الأزمة بات دوليا. ولذلك اكتفت بعض الدول العربية بادانة الاعتداءات الأمريكية على العراق في حين اكتفت دول عربية أخرى بإظهار التعاطف مع

الشعب العراقي، فيما حرص الجميع على اظهار الالتزام بالحظر الدولي المفروض على العراق.

ومع ذلك فقد بدد النظام العراقي فرصة كانت مناسبة لأول عمل عربي مشترك لحل الأزمة عقب ضربة "طلب الصحراء" ، وذلك خلال الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في فبراير ١٩٩٩. فقد تم التوصل، بعد مناقشات صاخبة ، الى تشكيل لجنة مباحية عربية للبحث مع الامم المتحدة في رفع العقوبات المفروضة على العراق.

ولكن وزير الخارجية العراقي رفض هذه اللجنة واعان مقاطعة بغداد لها وانسحب من الاجتماع محتجا على عدم صدور ادانة صريحة قاطعة للعدوان الذي انطوت عليه ضربة " طلب الصحراء". وبالرغم من تغير أسلوب التعامل العراقي مع الجامعة العربية في الخريف حرصا على تولي وزير خارجية رئاسة الدورة ١١٢ لمجلس الجامعة ، وبالرغم من الجهود التي تبنت به هذه الدورة ، فقد كشفت ازدياد الميل العربي الى الاكتفاء بالمظاهر والمدى الذي وصل اليه اللكوس عن وضع حد للاختلالات ، ووضحت وجود نذر خطر جديدة بدءا من مشهدها الافتتاحي وحتى جلستها الأخيرة. فقد بدأت الدورة بمشهد نادر الحدوث ، ولكنه شديد الدلالة عميق المغزى، وهو انتقال رئاسة مجلس الجامعة من الصومال الى العراق.. من دولة غير موجودة الى دولة محاصرة انحدرت فعليا الى المعصور الوسطى وتواجه خطر التمزق.

والمهم هو أن أعضاء الجامعة الذين شهدوا مشهد تسليم الرئاسة الى الصومال في مارس ١٩٩٩، ثم مشهد نقلها من الصومال الى العراق ، يعرفون أن المشهدين غير حقيقيين. والدليل على ذلك هو البيانات الختامية التي تصدر عن اجتماعات مجلس للجامعة، وتكرر مناقشة الاطراف الصومالية للتعاون مع الجهود الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية التي تعيد دولة للصومال.

وقد وردت هذه المناشدة في نص البيان الختامي للدورة ١١١ التي رأسها من يطلق عليه مندوب الصومال دون أن تضاف كلمة "الصابقة". كما تكررت المناشدة نفسها في البيان الصادر عن الدورة

١١٢ ، ولكن دون أن يقف أي من الذين وافقوا عليه أمام مفارقة أن تتولى "الدولة" التي يطلقون بإعانتها إلى الوجود رئاسة الاجتماع الذي تصدر عنه هذه المناشدة.

ويستحيل تصور أن يحدث مثل ذلك في أي منظمة إقليمية حية يحرص أعضاؤها عليها وعلى دورها. فلا يحصل مثل هذا إلا إذا توافر قبول ضمني بتجميد المنظمة من الناحية الفعلية مع الأبقاء عليها من الناحية الشكلية. ويبدو أن هذا هو ما كنت إليه جامعة العرب في السنوات الأخيرة.

ولذلك لا يثير استغراباً أن تنتقل رئاستها من دولة مينة إلى أخرى شبه مينة فضلاً عن أن للقاتمين عليها غير مقبولين بدرجات متفاوتة من كثير من الأعضاء ، بل من أهم الدول وهي السعودية وسوريا ومصر.

وعلى هذا النحو كانت رئاسة العراق للفترة ١١٢ دليلاً جديداً على أزمة جامعة الدول العربية ، بخلاف ما ذهب إليه كثير من المراقبين والإعلاميين العرب الذين أسددهم جلوس وزير خارجية العراق على مقعد الرئاسة الذي سبقه إليه منسوب دولة الصومال السابقة .

فكانت الدورة ١١٢ ، من هذا المنظور ، هي الدليل الأقوى على نجاح الجامعة للعربية في الحفاظ على الشكل ، ولكن دون أي مضمون. فالاجتماعات تعقد في مواعيدها ، أو بعدها بقليل مجاملة لدولة تعطى اسبقية لعلاقتها الأفريقية. ورئاسة الاجتماعات تنتقل وفقاً للقاعدة التي تقضى بالتعاقب وفقاً للحروف الأبجدية؟

ولأيهم ، بعد ذلك ، ما إذا كان لهذه الاجتماعات أي جدوى أو حتى وظيفة تؤيدها بخلاف الإحياء بأن العرب يجتمعون وأن جلساتهم مازالت قائمة وأبوابها مفتوحة .

والهم هو أنه كلما ازداد الحرص على الشكل قل - أو ربما انعدم - الاهتمام بالمضمون. وبالرغم من أن دورات انعقاد مجلس الجامعة لا تنتهي في العادة إلى نتيجة ذات بآل ، فقد تميزت الدورة ١١٢ بأنها خلت حتى من أي مناقشة ذات معنى. فكانت غاية المعنى هي أن تمر الدورة بسلام من دون صدام أو

أزمة. وإذا تأملنا دلالة هذه الغاية جيداً ، ربما نجد هذه مرافقة لمعنى أن تعقد الدورة ولكن دون أن تعقد في الوقت نفسه.

وكان هذا هو الثمن الضروري لتبرير رئاسة وزير خارجية العراق للدورة. ولكنه لم يكن ثمناً فادحاً ، فلو قلنا إنه كان كذلك ، لحمل معنى أن هذه الدورة كانت استثناء من زاوية أنها لم تثر أي شيء. غير أن هذه هي حال دورات مجلس الجامعة الأخيرة كلها بدرجات متفاوتة . فلم تكن الدورة ١١٢ فريدة في تمييزها عن أمراض الوضع العربي العام وتغليب اعتبارات الشكل على المضمون في أداء جامعة الدول العربية . ولكنها كانت أكثر تمييزاً عن هذه الأمراض من غيرها.

وإذا كان هذا نذير خطر ، فالأكثر خطراً هو حجم الإشادة بهذه الدورة. وهي إشادة تبارى فيها مسئولون ومراقبون وكتاب وصحفيون عرب. وربما ساعد عليها تهافت الإدارة الأمريكية أكثر من غطرستها ، عندما عبر أحد أركانها عن عدم ارتياح إزاء رئاسة العراق للدورة.

فستد بعض العرب ، يكفي أن تسماء ولشطن من شيء ليصور إيجابياً ويل عظيم (راجع الفصل الأول من هذا التقرير: العرب والتفاعلات الدولية). ولكن لو كانت الإشادة بالدورة ١١٢ اقتصررت على هؤلاء لكان الأمر . فقد اتسع نطاق تفریط هذه الدورة لأنها مرت بسلام ودون كلام. ونقصد الكلام الجاد حول قضايانا ومشاكلنا وخلافاتنا وصراعاتنا ، وما ينبغي أن نعمله في شأنها ومن أجلها.

فليس هناك نذير خطر أكبر من أن يعتبر الصوب الدورة ١١٢ "نقطة نوعية في العمل المشترك". فلو قيل أنها كانت نقلة طيبة باتجاه "الجلوس المشترك" أي الوجود في المكان نفسه من دون مصاصمات ، لجاز قبول هذا التقييم.

ولكن أن يعتبرها بعض العرب نقلة في العمل المشترك ، ويضيف بعضنا أنها نقلة نوعية إلى الامام ، فهذا يعني أن الطموحات العربية ترتد ، بل انهازت .

ب - استمرار العجز عن عقد القمة العربية :

ظلت الدول العربية ، في معظمها ، عازفة عن الدعوة أو قبول الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي لنفس الأسباب التي جمدت انعقاد هذه القمة على مدى عشر سنوات كاملة باستثناء القمة الطارئة عام ١٩٩٦ التي عقدت في القاهرة .

فقد صار معتادا أن تهرب دول كثيرة من مسؤولياتها العربية بعد أن اضحي العمل العربي المشترك عينا على حكومات هذه الدول ، وبعضها الآخر بفضل الاكتفاء بإطار التنسيق القائم ولا يرى ما يبرر عقد قمة . فالقمة من هذا المنظور لا تعقد الا في النكسات أو بعد حدوث النكسات ولكنها لا تعقد لمنع حدوث مثل تلك النكسات . وهناك من يعتقد أن انعقاد القمة يمكن أن يعطل مسيرة عملية التسوية ، خصوصا وأن مقررات القمة الطارئة في عام ١٩٩٦ مازالت كافية . ويبقى العامل العراقي هو الآخر من العوامل التي تحول دون انعقاد القمة .

وإذا كانت مصر قد استطاعت عقد مؤتمر قمة ١٩٩٦ الطارئ دون مشاركة عراقية فإن ذلك حدث لأن القمة كانت طارئة وبدعوة مصرية . ولكن يصعب عقد قمة عربية عادية ولا توجه الدعوة للعراق .

كل هذه المبررات يعد تكرارها باستمرار من عام لآخر بسبب الفهم الخاطئ للقمة . فقد أخطأ العرب كثيرا عندما ربطوا بين القمة والصراع العربي - الاسرائيلي . ربما كان لهذا الربط ما يبرره من منظور التأصيل التاريخي للقمة حيث كانت القمتان الأولى والثانية في القاهرة والاسكندرية عام ١٩٦٤ بدعوة لمواجهة لخطر التجاوزات الاسرائيلية على المصالح العربية . لكن القمة تحولت من فكرة إلى دعوة ثم إلى مؤسسة لها مكانتها داخل النظام العربي . صحيح أن تعبير " مؤسسة " بالجمعية للقمة مازال مجازيا لأنه لم يحدث حتى الآن تعديل في ميثاق الجامعة ينص على أن هناك مستوى يضم الملوك والرؤساء العرب ينمذ دوريا ليصدر قرارات وتوجيهات وإجبة الفئاذ . لكن العمل للعربي تواتر على التحمل مع القمة كمؤسسة .

ويؤثر الربط بين القمة العربية والصراع العربي - الاسرائيلي تأثيرا دمجيا على العمل العربي المشترك ومستقبل النظام العربي كله ، وكان انتهاء أو حل هذا الصراع يفرض للتخلي عن القمة . كما أخطأ العرب كثيرا عندما ربطوا بين القمة وحدث هزائم ولم يتعلموا مصيبتها كإلية لتجنب النكسات . وهنا تلمس حرصا ممتددا للهروب من أية التزامات عربية . فالدولة العربية تشعر أنها في غير حاجة إلى تحمل أعباء عن الآخرين ، ولذلك فإنها تفضل حصر العمل العربي المشترك في أضيق الحدود ، طالما أنه ليس هناك خطر داهم يهدد إحدى الدول العربية .

هذه الحجة تسقط تماما عندما يصبح الشأن العراقي دافعا لدعوة القمة . فالعراق يتعرض للخطر منذ انتهاء حرب الخليج الثانية . وبدلا من أن تسارع الدول العربية لعقد قمة عربية وفقا لمنظور "الخطر الداهم" نجدها تهرب مستتر وراء حجج أخرى مفادها صعوبة انعقاد القمة في ظل رفض بعض الأطراف (السعودية والكويت) .

مثل هذا التردد يكشف لزدواجية في العلاقات العربية - العربية وفي عمل النظام . فأحيانا ينظر إلى الأزمات على أنها دافع ومبرر لانعقاد القمة ، وفي أحيان أخرى ينظر إلى الأزمات على أنها عقبة أمام انعقادها .

ج - الخلاف السوري - الفلسطيني يمنع عقد قمة مصغرة :

درج العمل العربي المشترك على الدعوة لعقد قمة مصغرة لمواجهة أزمة معينة عند توتر الدعوة إلى القمة الموعودة ، وبالتالي بدت القمة المصغرة حلا مؤقتا للأزمة التي تواجه النظام العربي كله وفشل انعقاد القمة الشاملة بشكل دوري وفي موعد محدد كما هو الحال في أغلب المنظمات الإقليمية . وقد نشطت في العام ١٩٩٩ الدعوة لعقد قمة مصغرة للبحث في مستقبل عملية التسوية . وجاء الاقتراح هذه المرة من القاهرة لمناقشة الموقف العربي من سياسات الحكومة الجديدة برئاسة إيهود

باراك التي استهلت تعاملها مع الأزمة العربية - الاسرائيلية بالملب بورقة "المسارات" والتلميح للسياسات لتفضيلية للتركيز على المسار .

وقد وجد الاقتراح حماسا فلسطينيا كبيرا ونظير اليه على أنه بمثابة طوق نجاة من تجميد المفاوضات على المسار الفلسطيني. كما رحبت الأردن بالاقتراح في حين لم يحظ بالدعم السوري. وبذلك الدبلوماسية المصرية جهودا مكثفة لانجاح عقد هذه القمة ، وشاركت الأردن في هذه الجهود .

غير أن دمشق لم تبد حماسا ، ويبدو أنها رغبته في التخفيف من اللبء الفلسطيني خصوصا بعد أن انفردت القيادة الفلسطينية بأجراء مفاوضات من وراء ظهر الأطراف العربية الأخرى.

ولم تحرج سوريا بالقمة الخامسة ، واهتمت بتطوير العلاقات مع الأردن ، في الوقت الذي ازداد تدهور العلاقات السورية - الفلسطينية لدرجة بلغت العاد مصطفى طلاس إلى توجيه انتقادات حادة ومعبية إلى شخص الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ليتم طي صفحة القمة المصفرة.

٥ - الخلاف السعودي - الإماراتي يتجاوز الحدود المعتادة :

تسبب التقارب حديث العهد بين السعودية وإيران في تجرير خلاف بين السعودية والإمارات وصل ، على غير العادة ، إلى ما يفوق الاصباح عنه وتجاوزته إلى تلامس غير مسبوق بين شخصيتين مرموقتين في البلدين (الأمير سلطان بن عبد العزيز - النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام وراشد النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات .

تقد عادت العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٨ بين السعودية وإيران عقب الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ونتيجة للموقف الإيراني المتوازن من الأزمة. لكن العلاقات بين الرياض وطهران ظلت تتراجع بين الدفء والتفكير بسبب عوامل اقليمية وأخرى دولية. كانت أهم العوامل الإقليمية مشكلة جزر الإمارات الثلاث التي

تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١ (حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وأبو موسى) والتزام السعودية بموقف مجلس التعاون المتضامن مع الإمارات في المطالبة باسترداد الجزر أو التفاوض السلمي حولها أو اللجوء إلى محكمة التحلل الدولية. أما الموقف الدولي الضاغط في اتجاه توتر العلاقات السعودية - الإيرانية فيتركز في المنظور الأمريكي للأمن الإقليمي في الخليج الذي وضع إيران والمراقب معا تحت طائلة عقوبات سياسة الاحتواء المزوج.

ولأسباب كثيرة بعضها داخلي وآخر إقليمي اتجهت السعودية إلى تحسين العلاقات مع إيران. واستقبلت إيران المبادرة بحماس عبرت عنه بالزيارة التي قام بها للسعودية للرئيس الإيراني محمد خاتمي ردا على زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز لإيران في مايو ١٩٩٩.

ولقد توجست الإمارات من هذا التقارب الذي اعتبرته خروجاً سعودياً على التزامات داخل مجلس التعاون تربط تصديق العلاقات مع إيران بشرط حل مشكلة الجزر. وتآزمت العلاقات بين البلدين إثر تصريحات صحفية حالت دون صدور بيان من الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون.

تقد رأت الإمارات أن التقارب السعودي مع إيران ، قبل حل مشكلة الجزر ، يشجع إيران على تجاوز مشكلة الجزر في علاقاتها مع دول مجلس التعاون.

أما السعودية فقد نظرت إلى هذا التقارب على أنه خطوة من خطوات إعادة بناء الثقة بين البلدين يمكن أن يشجع إيران على حل مشكلة الجزر لتحقيق المزيد من التقارب مع السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون.

لكن بعض التفسيرات التي خرجت من السعودية لتبرير للتوجه التعاوني نحو إيران أثارت عاراً آخر أكثر أهمية هو عامل توازن القوى الإقليمي ومستقبل الدور السعودي - الإيراني ومضير الدول الصغيرة في الخليج مع تجميد الدور العراقي الإقليمي في الخليج. فقد أوضحت بعض هذه التفسيرات أن السعودية توجهت إلى إيران بدافع من ضرورات الدولة الإقليمية الكبرى إذا لا يمكن للسعودية أن

تمارس دورها كقوة اقليمية خليجية كبرى دون تفاهم مع ايران. ومن هنا كانت المخاوف في الامارات اعظم خشية المصير المولم للدول الصغيرة في حالة التوافق بين السعودية وايران.

ولكن الوساطة القطرية ساهمت في تقريب وجهات النظر بين السعودية والامارات حيث اكدت الرياض على التزاماتها بدعم ابو ظبي في قضية الجزر. وشكل الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لجنة ثلاثية لحل الخلاف بين الامارات وايران.

وعلى الرغم من تشر عمل اللجنة الثلاثية التي ضمت الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ويوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية وحمد بن جاسم وزير الخارجية القطري، فإن مجلس التعاون، ظل حريصا على استمرار دورها.

هـ - أزمة الصحراء مازالت مؤثرة على العلاقات الجزائرية - المغربية :

لم تستطع الجزائر والمغرب تجاوز الملفات الثلاثة العالقة بينهما رغم التطورات الداخلية المهمة التي اوجت بلمكانية تجاوز هذه الملفات ، وهي ملف الحدود المغلقة وملف الاتحاد المغربي وملف الصحراء الغربية . فالجزائر وفقا لتصور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تركز بصفة أساسية على ملف الحدود الذي له علاقة مباشرة بالأوضاع الداخلية للجزائرية في حين ترى ان الملفين الآخرين سياسيان ، ولحد يتعلق بكل الدول المغربية الأعضاء في الاتحاد والثاني، أي ملف الصحراء ، لم تعد طرفا مباشرا فيه بعد أن أصبح في أيدي الأمم المتحدة.

أما المغرب فتعطي الأولوية لملف الصحراء وتعتقد أن الجزائر مازالت طرفا مباشرا ومؤثرا ، وتعطي للموقف للجزائر من هذا الملف حساسية شديدة ويظهر هذا في رد فعل الرباط على تصريحات حول الصحراء جاءت على لسان الرئيس بوتفليقة بعد فترة من تحسين العلاقات بينهما وقدر اجتماع لجنة المتابعة في الجزائر في منتصف مايو ١٩٩٩. وقد بذلت أوساط دبلوماسية جزائرية في الرباط

محاولات لتطويق مضاعفات تلك التصريحات التي نسبت الى الرئيس بوتفليقة في شأن دعمه "استقلال الصحراء". وقالت مصادر مسؤولة ان تحريفا قد لحق بهذه التصريحات ، وأن الرئيس بوتفليقة لم يتحدث عن دعم استقلال الصحراء ولكنه تحدث عن "دعمه اجراء الاستفتاء في الصحراء باستقلالية تامة".

ويؤكد هذا ان قضية الصحراء مازالت جوهر الخلاف بين البلدين، وهي التي تدفع الى تسخين ملف للحدود وتساهم في تعطيل عمل الاتحاد المغربي طالما لم يتم حسم مشكلة الاستفتاء في الصحراء المتوقفة على حل الخلاف على مسألة تحديد هوية الأفراد الذين سيشاركون في الاستفتاء الذي كان قد اقترحه الماهل المغربي الملك الحسن الثاني عام ١٩٨١ على منظمة الوحدة الافريقية وتولت الأمم المتحدة مسؤولية الاشراف عليه. ولم يتم اجراؤه في موعده المحدد عام ١٩٩٢، وظل يؤجل منذ ذلك الوقت .

وجاءت وفاة الملك الحسن الثاني لتطرح تساؤلات جديدة حول مستقبل العلاقات بين البلدين. وفتحت مشاركة الرئيس بوتفليقة في تشييع جثمان الملف المغربي ولقائه للوئود مع الملك محمد السادس أفاقا جديدة لتحسين العلاقات التي مازالت محكومة بالتوترات الداخلية في الجزائر وظلال الشك الجزائري في دعم المغرب لأنشطة بعض مجموعات المعارضة المسلحة فضلا عن ملف الصحراء المغربية. وقد أحدثت اتهامات الجزائر للمغرب بلجوء للمتورطين في المذبحة التي وقعت في منطقة بني ونيف جنوبي غربي البلاد شرطا جديدا في العلاقات بين البلدين ، خصوصا وان هذا الحادث تم في منطقة مجاورة للحدود الجزائرية المغربية وقبيل اجراء الاستفتاء الجزائري على قانون "الوئام الوطني".

ولقد قام الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء السعودي بجولة وساطة بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٩ في محاولة لتهيئة الأجواء لحوار مغربي- جزائري وتنقية الأجواء بين البلدين. وقد جاءت هذه الجولة بعد

رسالة بعث بها الرئيس الجزائري الملك محمد السادس نفى فيها تجاوز القوات الجزائرية للحدود بين البلدين. لكن لم تسفر جولة الامير عبد الله عن نتائج حقيقية لتجاوز الخلافات رغم التصريحات الايجابية المتبادلة.

٢ - تفاعلات تعاونية عربية عند الحد الأدنى

بالرغم من القائمة الطويلة المسابقة للتفاعلات الصراعية ، تظل هناك تفاعلات وعلاقات تعاونية حتى ولو كانت عند حدها الأدنى، خصوصا وأن بعضها يدل على استمداد للتطورات الى ما هو أفضل وتشير هذا الى حالتين لهذه التفاعلات .

أ - مفرى القمة التشاورية الخليجية :

تعتبر القمة التشاورية الخليجية التي عقدت للمرة الأولى في الماشر من مايو ١٩٩٩ في مدينة جدة من أهم مؤشرات التحول القطبي في علاقات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي. فقد حافظت هذه الدول على عقد القمة سنويا وفي مواعدها المحدد منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١ على عكس الحال بالنسبة الى القمة العربية. وقد اتفق زعماء المجلس في أمتهم السنوية التي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر ١٩٩٨ على عقد قمة تشاورية في منتصف كل عام ولمدة يوم واحد ويبنون آلية بروتوكولات أو قيود تقليدية للتشاور حول تطورات العلاقات بين دول المجلس دون التزام مسبق بجدول أعمال محدد .

وقد شهدت تلك القمة محادثات صريحة حول قضايا شديدة الأهمية مثل تطور علاقات دول المجلس مع إيران على ضوء موقفها السلبي من قضية جزر الامارات ، وملف علاقات دول المجلس مع العراق على ضوء دعوة الامارات في قمة أبو ظبي للكويت الى طي ملف النزاع مع العراق، كما ناقش أيضا ملف السياسة الخارجية القطرية التي تحظى بتحفظات واضحة من عدد من دول المجلس.

كانت الصراحة والشفافية هي أهم معالم هذه القمة التشاورية رغم النتائج السلبية التي نتجت عن هذا

النهج وبالأذات تصاعد حدة الخلافات بين الامارات والمعودية بسبب المعارضة الاماراتية للتقارب السعودي - الإيراني.

ولقد تم تجاوز الخلاف السعودي - الاماراتي ، وبذلت السعودية جهودا ملحوظة لتأكيد الترابط والتماسك بين دول المجلس ، وكانت جولة الأمير سلطان بن عبد العزيز بين العواصم الخليجية وتأكيدته على عمق الروابط بين دول المجلس من أهم مؤشرات هذا الاهتمام السعودي.

وقد أظهرت دول المجلس مؤشرات أخرى كثيرة لتأكيد هذا الترابط كان منها التأييد الجماعي الذي أظهرته دول المجلس للمرشح السعودي سليمان الحرش لمنصف الأمين العام لمنظمة أوبك. وكان من هذه المؤشرات أيضا دعوة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس اركان القوات المسلحة بدولة الامارات الى ضرورة بناء نظام دفاعي جوي موحد لدول المجلس، ووضع آلية تضمن جنبة استمرار الجهود للتوصل الى هذا الهدف.

ب - تراجع سريع لفكرة التجمع المشتري

الخاتمة:

سعى الأردن في عهده الجديد الى تأكيد دوره الاقليمي. ويبدو أن القيادة الجديدة قد توصلت الى اقتناع بأن الدور الميالي الاردني البارز في عملية التمسوية بدعم مسار المفاوضات السورية - الاسرائيلية ، وبالحفاظ على متانة العلاقات مع اسرائيل والسلطة الفلسطينية في آن واحد لن يكفى للحفاظ على هذا الدور وتمكينه دون روابط اقتصادية قوية بين الأردن وسوريا على وجه الخصوص. بناء على ذلك فقد حرص الاردن على اللحاق بركب التعاون الاقتصادي السوري - اللبناني وذلك من خلال طرح فكرة انشاء تجمع أردني سوري - لبناني.

ظهرت الفكرة رسميا على لسان عبد الكريم الكباريتي رئيس الديوان الملكي الأردني في ٢٣ أغسطس ١٩٩٩ بمناسبة زيارة الملك عبد الله بن الحسين للبنان في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩. وجاء على

يوجه سياسة الأردن الخارجية. وإذا كانت هذه للتوضيحات تكشف عن تقاسم بين الرجلين فإنها توضح في الوقت ذاته ترلع فكرة الدعوة أو على الأقل تجميدها .

وعلى المستوى الفلسطيني أثارت دعوة التجمع الثلاثي ردود فعل متباينة . فهناك من أعلن تأييده للدعوة شرط أن يتم توسيع التجمع الثلاثي مستقبلا ليشمل الدولة الفلسطينية ، وشارع البعض الآخر بإيداء معارضته خشية أن يكون الهدف من ورائه تجميد مسار التفاوض الفلسطيني مقابل تسريع للمفاوضات السورية - الإسرائيلية المجمدة.

ولما كانت هذه التعليقات فإنها تكشف عمق للهولص الفلسطينية من أية تحركات أردنية أو سورية من ناحية ، ولكنها - وهذا هو الأهم - تكشف مدى هشاشة الدعوة التكاملية العربية في هذه الظروف.

لسان الكباريتي ان الجانبين الأردني والسوري يدرسان الوثائق والاتفاقيات الخاصة المبرمة بين دمشق وبيروت تمهيدا لوضع تصورات عملية تمكن عمان من المشاركة على قدم المساواة مع الجانبين السوري واللبناني.

وعلى الرغم من حرص الطرفين الأردني واللبناني على عدم طرح دعوة التجمع الاقتصادي الثلاثي اعلاميا والاهتمام أساسا بقضايا التعاون الثلاثي فإن هذه الدعوة أثارت ردود فعل مهمة على المستويين المصري والفلسطيني بصفة خاصة.

وإذا كانت مصر لم تبادر بإعلان موقف رسمي محدد من هذه الدعوة فقد اهتم الأردن بتوضيح موقفه لمصر وهو ما يعني ان مصر كانت مهتمة بالدعوة ولديها تساؤلات واستفسارات ولذلك قام رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الراويصة بزيارة القاهرة لتوضيح أبعاد هذه الدعوة مؤكدا أنها لا تعبر عن السياسة الخارجية لحكومته ، وإن الكباريتي لا

♦ القسم الثالث ♦

عقبات كبرى وفرص ضعيفة

لتحرير التجارة العربية

وظل غياب قواعد منشأ تفصيلية في الدول العربية يعرقل تحديد السلع التي تدخل في نطاق برنامج تحرير التجارة التدريجي .

وفضلا عن كل ذلك فإن هناك سببا موضوعيا لضيق مبرود برنامج تحرير التجارة العربية وهو ما ينطلق بالافتقاد لأساس مادي لقيام تجارة واسعة النطاق بين الدول العربية نتيجة التشابه في هياكل الإنتاج العربية بما يطرح ضرورة للتنسيق بين الدول العربية في تخطيط الاستثمارات الجديدة من خلال التخطيط التأثري، حتى تكون هذه الاستثمارات متكاملة على أسس عادلة بما يخلق أساسا قويا لتطوير تجارة واسعة النطاق بين الدول العربية.

ولذلك يتأكد مجددا أهمية ما دعا إليه التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٩٨ من أن مواجهة العراقيل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية تقتضي اعتماد مؤسسة عربية هي القمة الاقتصادية السنوية التي يجتمع فيها قادة الدول العربية من رؤساء وملوك وأمراء والذين يملكون كل السلطات في بلادهم ، من أجل تذليل العقبات التي تواجه تحرير التجارة العربية والانطلاق منها لمستوى أعلى من التكامل الاقتصادي.

أولاً: أوجهية وتعدد في المشروعات :

تصاعدت من جديد خلال عام ١٩٩٩ التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية في تطبيق برنامج تحرير التجارة. كما ساهمت هذه العقبات في تصاعد الحديث ذي الطابع الأتشائي عن أهمية وضرورة العمل على التوصل إلى السوق العربية المشتركة كمحاولة للقفز فوق معوقات تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة للتجارة الحرة، بما يتضمنه ذلك من إحداث حزمة من التحولات الهيكلية الحقيقية، سواء على مستوى الاقتصادات العربية أو آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وضرورة إعادة بناء وتنمية الهياكل الاقتصادية العربية على أساس

كشفت تطورات العمل العربي على صعود تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية خلال العام ١٩٩٩ عن وجود الكثير من العقبات والتحديات التي لا زالت تحول دون فاعلية التطبيق العملي لهذا البرنامج. وأكدت خبرة عامين من بدء تطبيق هذا البرنامج وجود الكثير من العقبات الحقيقية والهيكلية التي تمنع تحقيق مستوى حقيقي من التكامل الاقتصادي العربي، ولكن مجرد تجاوز مرحلة تحرير التجارة.

ولم يشهد العام ١٩٩٩ حدوث نقلة نوعية حقيقية في مواجهة كافة العقبات والمشكلات التي اعترضت تطبيق البرنامج، رغم تصديق مؤسسات الجامعة العربية والمسؤولين في الدول العربية والإعلام العربي عموماً في التأكيد على أهمية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانطلاق منها إلى مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي. وخلال العام ١٩٩٩، استمرت الدول العربية في تقديم طلبات استثناء بعض السلع من تحرير التجارة، دون أن تكون هناك مبررات اقتصادية حقيقية لغالبية طلبات الاستثناء التي تقدمتها الدول العربية حتى الآن. كما أن المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية تأخر في البت في هذه الطلبات بما يعني استثناء هذه السلع برمتها من برنامج التحرير عملياً وهذا التأخر في البت في طلبات الاستثناء يعكس تخوف المجلس الاقتصادي الاجتماعي من رفض هذه الطلبات رغم عدم مقبولية غالبيتها ، حتى لا يؤدي ذلك إلى تضرر هذه الدولة العربية أو تلك أو حتى انسحابها من البرنامج برمته.

كما استمرت الدول العربية في فرض الضوابط والرسوم ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية التي تعرقل التحرير للعملي للتجارة وتضرر بشفاية الحواجز التجارية.

وكذلك استمر الخلاف بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة في المناطق الحرة الموجودة في الدول العربية .

اتفاقية السوق العربية المشتركة (مصر، العراق، الاردن، سوريا، موريتانيا، اليمن، ليبيا)، الى التحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول الاعضاء من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والوصول الى منطقة التجارة الحرة خلال ثلاث سنوات فقط (٢٠٠٠-٢٠٠٢). ويقوم هذا البرنامج على البدء بإلغاء ٤٠% من الرسوم الجمركية على السلع في يناير ٢٠٠٠، و٣٠% أخرى في يناير ٢٠٠١، ثم ٣٠% في يناير ٢٠٠٢. مع الإلغاء الكامل لجميع القيود الادارية والرسوم غير الجمركية على للتجارة في يناير ٢٠٠٠. وقد أعلن الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى أغسطس ١٩٩٩ أن هناك ست دول أخرى تدرس إمكانية تطبيقها للبرنامج التفضيلى (هى: الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، السودان، فلسطين).

ويثير البرنامج التفضيلى فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية تساؤلات، أولها استمرار قضية الازدواجية بين مؤسسات واليات العمل الاقتصادى العربى المشترك. والواقع أن قضية الازدواجية لا تقتصر فقط على الازدواجية بين اختصاصات كل من المجلسين فقط وإنما تمتد الى الكثير من المؤسسات الاقتصادية العربية الأخرى. والتساؤل الثانى، أى من البرنامجين التفضيلىين سيسطيع التوصل الى منطقة التجارة الحرة بالفعل؟ وهل تتوافر للبرنامج التفضيلى فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية المقومات التى تكفل له تحقيق الهدف النهائي؟ وهل يستطيع هذا البرنامج التطل على كافة المشكلات والمقبات التى تولجها البرنامج التفضيلى فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى، خاصة أنه قد حدد ثلاث سنوات فقط للبرنامج تنتهى فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بعشر سنوات للبرنامج التفضيلى فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وأخيراً فى ضوء تعدد البرامج للتفضيلية لإقامة مناطق التجارة الحرة، فإن التساؤل يدور حول طبيعة العلاقة بين هذه المناطق بافتراض تحققها فعلاً. خاصة فى ظل احتمالات عدم التطبيق بين المنطقتين سواء فيما يتعلق بالعضوية، أو الاختلاف بين المنطقتين فيما يتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية ؟

تكامل، وإعادة توزيع النشاط الاقتصادى العربى، وإنشاء آلية لتعويض الدول العربية المتضررة أو تلك التى لم تتنفع من توزيع الأنشطة الاقتصادية، وإزالة معوقات حركة انتقال للبضائع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية، وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة... الخ. فضلا عن ضرورة تفعيل أو خلق آليات جديدة لتطوير ودفع العمل الاقتصادى العربى. وفى هذا السياق عبر الدكتور أسامة الباز عن اعتقاده بإمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة خلال "سنوات محدودة"، دون أن يوضح ما هى الإجراءات التى يمكن من خلالها الوصول الى هذا الحلم.

ولد ارتبطت بظاهرة تصاعد الحديث عن ضرورة قيام السوق العربية المشتركة تعدد المشروعات المقترحة لإنجاز هذا الهدف. وكان من بين المبادرات الداعية الى تفعيل السوق العربية المشتركة تلك التى أعلنت عنها "الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة"، فى أول اجتماع لها منذ تأسيسها فى ١٩٩٨ كجهاز برلمانى شجى دائم ومستقل لتفعيل مشروع السوق العربية المشتركة فى إطار الاتحاد البرلمانى العربى. وقد دعت هذه للمبادرة الى ضرورة اختصار المدة للزمية للبرنامج التفضيلى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية من خلال رفع شريحة الخفض الجمركى الى ١٥% بدلا من ١٠% سنويا.

إلا أن أهم تلك المبادرات هى تلك التى أعلن عنها مجلس الوحدة الاقتصادية، على نحو عبر بشكل ما عن درجة من التآلف والازدواجية فى عمل مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك بصفة عامة، وبين مجلس الوحدة الاقتصادية، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، بصفة خاصة.

فقد أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أثناء دورته الثامنة والسبعين التى عقدت فى الاسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٨ عن بدء "البرنامج التفضيلى" لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة فى جانبها التجارى، ومدته ثلاث سنوات. ويهدف البرنامج، الذى يضم للدول السبع الأعضاء فى

ثانياً : التوسع والمباغة في الاستثناءات :

تتطوى قضية الاستثناءات هنا على بعدين ، الأول هو استمرار تقديم الدول العربية المشاركة فى منطقة التجارة الحرة العربية طلبات استثناء بعض السلع من التخفيض التدرجى للمشارك، والرسوم ذات الأثر المماثل. واليبدأ الثانى هو التأخر من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى - باعتباره للجهة المخولة - فى إقرار أو البت فى قضية الاستثناءات، مما انعكس فى النهاية على فاعلية تطبيق البرنامج التفضيلى لمنطقة التجارة الحرة العربية. وعلى الرغم من أن المجلس لم يقر هذه الاستثناءات حتى سبتمبر ١٩٩٩ فقد طبقت جميع الدول العربية هذه الاستثناءات بالفعل (إما من جانب واحد بموجب قرارات داخلية أو فى إطار اتفاقات عربية ثنائية.

والملاحظ أن النسبة الغالبة من طلبات الاستثناء التى تقدمت بها الدول العربية قد استندت معظمها إلى مبررات غير اقتصادية بمعنى أنها لم تمتد إلى مبررات أو أسباب تتعلق بعوامل الإنتاج والتكلفة الاقتصادية بقدر ما تعلق بالترغبة فى حماية الصناعات المحلية خوفاً من الآثار السلبية للانفتاح، أو لأسباب اجتماعية. وقد تركزت هذه المبررات حول: وجود احتكار محلى بموجب اتفاقات أو عقود امتياز ، الاعتبارات الاجتماعية لكون السلعة تساهم فى تشغيل الأيدى العاملة، صغر حجم الصناعة، حماية الموارد المالية للخزانة، حماية ميزان المدفوعات، عدم وجود قواعد منشأ تصديرية، أن الصناعة تمر بإعادة هيكلة، وجود فائض فى الإنتاج، وجود تعهد حكومى مسبق باستمرار الحماية الجمركية. بينما تركزت المبررات الاقتصادية، وهى محدودة جداً، فى ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الاعتماد على استيراد مدخلات الإنتاج، أو لضعف القدرة التنافسية للسلعة.

وقد شملت المجموعات السلعية للمقمة السجاد، الغزل والملابس للجاهزة، الحديد، السيراميك والبلاط، ملح الطعام، سيارات لاركوب، والنقل، المقاعد والأثاث، الأسلاك والموصلات الكهربائية،

الأسمنت، الرخام، الأجهزة الكهربائية، الأدوية، البلاستيك، المصنوعات الجلدية، الاطارات.

وفى حقبة الأمر فإن مشكلة قضية الاستثناءات لم تنبع فقط من قساح حجم طلبات الاستثناء المقدمة من الدول العربية، أو استنادها إلى مبررات غير اقتصادية، ولكنها نبعت أيضاً من التأخر من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى إقرار هذه الاستثناءات والبت فيها وذلك بسبب عدم وجود قواعد أو معايير واضحة للنظر فى هذه الاستثناءات وعلى الرغم من أن لجنتى المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة قد وافقتا على تجاوز بعض القواعد والضوابط الشكلية فى إقرار الاستثناءات أو البت فيها مقابل التركيز على الضوابط والمعايير الموضوعية، ولكن تظل هناك حاجة إلى ضرورة توافر البيانات الوافية عن صادرات وواردات السلع موضوع الاستثناء، والإحصاءات الخاصة بالانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد.

وقد تمثلت أهم أشكال أو أنواع الاستثناءات المطلوبة فى وقف التخفيض المتدرج أو منع الاستيراد. فمن بين حوالى (٤٠) مجموعة سلعية تقدمت بها ست دول عربية (هـ: الأردن، ومصر، ولبنان، وسوريا، والمغرب) خلال الدورة الرابعة والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، والتى عقدت خلال الفترة ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٩٩، بلغ عدد المجموعات التى استندت طلبات استثنائها من قواعد التخفيض التدرجى إلى مبررات اقتصادية حوالى (١١) فقط مقابل (٢٩) مجموعة سلعية أخرى استندت إلى مبررات غير اقتصادية.

والملاحظ أن استناد معظم طلبات الاستثناء إلى مبررات غير اقتصادية إنما يرجع إلى الخوف من الآثار السلبية لعملية الانفتاح وانخفاض القدرة التنافسية لمعظم السلع والصادرات العربية، خاصة أن النسبة الغالبة من هذه السلع قد نشأت فى إطار الحماية المحلية، ولآلال الاعتماد على الرسوم والقيود الجمركية، والأشكال المختلفة من الدعم، وغيرها من أساليب الحماية، تمثل الآلية الرئيسية فى حماية الصناعات المحلية الناشئة فى الكثير من البلدان العربية نظراً لانخفاض قدرتها التنافسية.

وهكذا فإن لتساع قضية الاستثناءات من جانب، وعدم البت فيها من جانب آخر، واستنادها في الغالب إلى مبررات غير اقتصادية إنما يكشف عن وجود صعوبات حقيقية تواجه تطبيق منطقة التجارة الحرة بشكل جاد وحققي. وترتب على ذلك أنه بعد علمين من بدء تطبيق البرنامج التتفيدي الذي أعلنت عن تطبيقه ١٤ دولة عربية لم تتجاوز السلع التي خضعت للتبادل الحر وفقاً للبرنامج عدداً محدوداً من السلع شكلت السلع الهامشية (مثل المنظفات والصابون والشامبوهات)، بينما ظلت السلع الغذائية والهندسية ومواد البناء والنسيج والملابس الجاهزة ... الخ خارج نطاق التبادل الحر.

والسؤال هل تستطيع الدول العربية التحرير الكامل والفعوري، أو على الأقل اختصار فترة التحرير الكامل، بالنسبة للسلع المستتة مع لنتهاء فترة العشر سنوات ؟ وهو ما خلق الكثير من التساؤلات حول جدية عملية التحرير، وقدرة الدول العربية على الوصول إلى الهدف النهائي مع نهاية عام ٢٠٠٧ ؟

ثالثاً : مشاكل كبيرة بلا حل :

ظلت قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر الممائل، والتي تفرضها الدول العربية على الواردات، إحدى المقبات التي لم يتم تحقيق تقدم ملحوظ بشأنها خلال عام ١٩٩٩. فقد كشفت بلاغات التنفيذ المقدمة من الدول العربية إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية، عن أن بعض الدول العربية تقوم بفرض بعض الرسوم والضرائب عند الاستيراد من الخارج تزيد بعضها عن العشرة أنواع في بعض الدول العربية. ويمكن خطورة مثل هذه الرسوم أو الضرائب أنها لا تشكل جزءاً من الهياكل الجمركية للدول العربية في الوقت الذي تحدث فيه نفس الأثار التي ترتب على الحواجز والقيود الجمركية. وإزاء هذا الموقف فقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والسنتين بمطالبة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بتقديم جدول التعريفات

الجمركية مبيناً فيها الرسوم والضرائب ذات الأثر الممائل والمطبقة لديها منذ تاريخ بدء تطبيق البرنامج التتفيدي لمنطقة التجارة الحرة العربية، والممثل على ربط رسوم خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على كل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

وتظل المشكلة التي تفرضها قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر الممائل أنها تتسم بعدم الوضوح والشفافية من جانب الدول العربية، من ناحية. ومن ناحية أخرى، تلتزم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وفقاً للبرنامج التتفيدي، بالانتهاء من إزالة هذه الرسوم بحلول عام ٢٠٠٧، بما ينسب لهذه بنسبة تخفيض تقابل مجموع نسب السنوات المنقضية ثم بنسبة ١٠% سنوياً على باقي السنوات، وهو ما يخلق عيباً لا يستطيع بعض الدول العربية تحمله، خاصة أن عملية حصر هياكل هذه الرسوم أو الضرائب قد اتخذ وفقاً لطريقاً لانتهاء منها وتعميمها على الدول العربية.

كما تواصل الخلاف على منتجات المناطق الحرة الموجودة في داخل البلاد العربية. فقد طالبت النسبة الغالبة من الدول الأعضاء باستبعاد منتجات المناطق الحرة من تطبيق البرنامج التتفيدي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستندت في ذلك إلى عسند من المبررات، أهمها الاختلاف بين هذه المناطق فيما يتعلق بقواعد شهادات المنشأ. فبينما يعتمد البعض على نسبة للمكون المحلي والأجنبي ويعتمد البعض الآخر على نسبة المعاماة في رأس المال. ومن ناحية أخرى تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المحلية خارج المناطق الحرة نظراً للاحتيازات والتسهيلات الممنوحة لهذه المنتجات ومن ثم فإنها تعد منتجات منافسة للمنتجات المحلية، وذلك في الوقت الذي يهدف فيه البرنامج التتفيدي إلى إعطاء أفضليات للمنتجات المحلية فقط دون غيرها. وفي المقابل فقد أبدت بعض الدول الأعضاء اعفاء السلع والمنتجات التي تستخدم مكونات محلية بنسبة ٤٠% فأكثر من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والتفقدت المحلية الداخلة في صنعها، وخاصة المنتجات التي تتضمن نقل

والتكتلات الاقتصادية العالمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق مع هذه القواعد لرفع القدرات التنافسية للملح العربية. كما أثرت المنظمة البدء بالصناعات التي يمكن أن تحقق أكبر قدر ممكن من التكامل الصناعي، خاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية. غير أنه باستثناء الاتفاق على هذه القواعد العامة لازالت القضية قيد للتشاور والدراسة في إطار المنظمة.

وإزاء هذه العقبات التي ما زالت تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي، فقد أثرت التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية في تطبيق البرنامج، ومدى قدرتها على تخطي تلك العقبات؟ ولكن التساؤل الهام الذي أثير هو هل يكفل هذا البرنامج -حتى يلفترض النجاح في تطبيقه- قيام تجارة عربية حرة حقيقية؟ وفي هذا الإطار فقد تصاعدت التساؤلات حول مدى امتلاك الدول العربية لقواعد انتاجية تسمح بوجود تجارة عربية حقيقية.

رابعاً: تشابه الهياكل والاقتصاد الى أساس مادي للتجارة :

تمثل قضية التشابه في الهياكل الانتاجية للاقتصادات العربية أولى العقبات الحقيقية التي تحتاج الى موجهة فعلية من جانب الدول العربية حتى يمكن خلق قاعدة انتاجية حقيقية تسمح بتوالف أساس مادي للتبادل التجاري.

وتلخذ قضية التشابه في الهياكل الانتاجية للدول العربية هنا مستويين: المستوى الأول، هو محدودية قطاع الصناعة، بصفة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية، بصفة خاصة، وهو القطاع الرئيسي الذي يفترض أن يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة عربية بينية. إذ تتميز نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات العربية بالتواضع النسبي مقارنة بالي لقطاعات خاصة بالصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات. فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية

التكنولوجيا الهامة، وفي جميع الحالات لايبعد من تحديد نوعية السلع التي يمكن منحها للمعاملة التفضيلية. كما اختلفت الدول العربية بشأن الامتيازات الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة، فبينما أيدت عدد من الدول تلك الامتيازات فقد رأت دول أخرى أن هذه الامتيازات قد تؤدي الى الاضرار بالملح العربية من خلال زيادة القدرات التنافسية لهذه السلع.

وفي النهاية فقد ظلت هذه القضية بدون جسم ومازالت قيد الدراسة للتوصل الى معاملة موحدة لمنتجات هذه المناطق.

كما ظل التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة يفقد الى وجود قواعد منشأ تفضيلية يتم على أساسها تحديد السلع والمنتجات التي تتمتع بالاعفاءات والامتيازات المقررة في البرنامج التنفيذي. والواقع أن الاتفاق الى هذه القواعد، بالإضافة الى افتقاد معظم الدول العربية الى وجود قواعد منشأ وطنية، قد فتح الباب أمام المبالغة في الاستثناءات، وتوسع قائمة الخلافات بشأن الحدد من الملح فيما يتعلق باعتبارها سلماً وطنية أم أجنبية تبعاً لاختلاف نسبة المكون المحلي بها.

وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلا من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد قواعد منشأ تفضيلية للسلع العربية كل حسب اختصاصه. غير أن أي من المنظمين لم تتوصل الى وضع تصور نهائي لقواعد المنشأ. وقد لقررت المنظمة العربية للتنمية الصناعية مجموعة من المبادئ التي تحكم قواعد المنشأ، أهمها استناد تلك القواعد الى أسس تفضيلية بما يخدم عملية التبادل التجاري، وأن تكون تلك القواعد أساساً أيضاً لاتفاقيات تحرير التجارة العربية الثنائية جنباً الى جنب مع منطقة التجارة الحرة الكبرى، والأخذ بفكرة قواعد المنشأ التراكمية، بما يسمح بتوفير أكبر فرص ممكنة من التكامل العربي، والأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نمواً ومنحها معاملة استثنائية، الاستفادة من قواعد المنشأ السائدة في التجمعات

الى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة سنة ١٩٩٧ حوالي ١١,٢% تقطع مقارنة بهـ ١١,١% سنة ١٩٩١، و ١٠,٥% سنة ١٩٩٠، وهو ما يكشف ايضا عن تواضع معدل التغير داخل هذا القطاع. وفي المقابل وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية إلا أنها لازالت نسبة مرتفعة مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبة مساهمتها سنة ١٩٩٧ حوالي ٢١,٣% مقارنة بهـ ٢٤% في ١٩٩٠. وأخيرا تحتل قطاعات الخدمات النسبة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت حوالي ٤٧,٢% سنة ١٩٩٧ مقارنة بهـ ٤٤,٦% سنة ١٩٩٠. غير أنه تجدر الإشارة أيضا الى أن بعض الدول العربية قد نجحت في رفع نسبة الصناعة التحويلية وصلت الى حوالي ١٨,٦% في تونس سنة ١٩٩٧ و ١٧,٧% في المغرب، و ١٧% في مصر في نفس العام، إلا أن النسبة الغالبة من الدول العربية استقرت فيها هذه النسبة بين ٦,٧% - ١١,٥% سنة ١٩٩٧. ولعل ما يكشف عنه تواضع نسبة قطاع الصناعات التحويلية هو تأكيد استمرار حاجة الدول العربية الى الاعتماد على العالم الخارجي في سد حاجاتها لمواجهة الطلب المحلي وارتباطها بالأسواق الخارجية.

والمستوى الثاني هو التشابه في هياكل الصادرات والواردات العربية. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية إلا أننا نلاحظ أن هياكل الصادرات العربية تعتمد على سلعة أو سلعتين رئيسيتين، من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك درجة كبيرة من التشابه بين هذه الهياكل، سواء من حيث مكوناتها أو من حيث المستويات الفنية والتكنولوجية لهذه السلع، ومن ثم عدم وجود مبررات لتبديلها. وما يصدق على هياكل للصادرات يصدق أيضا على هياكل الواردات.

وتنتج لهاتين السمتين الرئيسيتين للهياكل الانتاجية العربية للفنكت الدول العربية وجود قاعدة انتاجية قوية متنوعة تسمح بوجود تجارة حقيقية بين الدول العربية. وما يضاهف من هذه الظاهرة هو

التقارب في مستويات التنمية بين الدول العربية وتقارب المراحل التنموية التي تمر بها.

فمن ناحية يعاني الهيكل السلمي للصادرات العربية من سيطرة قطاع الوقود المعدني مقابل تواضع الصادرات العربية من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات. وعلى الرغم من تحسن هذا الهيكل خلال العامين الأخيرين في اتجاه تراجع نسبة الوقود المعدني من ٧٥,٤% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ الى ٦٧,٧%، وتضاعف نسبة الصادرات من الآلات ومعدات النقل من ٢,٥% الى ٣,٤%، والمصنوعات من ٩,٢% الى ١٥,٨% خلال نفس السنوات، إلا أنه يظل تغير محدود.

وفي إطار سيطرة هذه الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية والتركيب السلمي للتجارة العربية الخارجية يتسم الهيكل السلمي للتجارة العربية البينية بمسوطات المنتجات الزراعية والوقود والمنتجات المعدنية حيث تشكل المنتجات الزراعية حوالي ٢٢,٣% انخفضت الى ٢١,٤% سنة ١٩٩٧، كما بلغت نسبة النقد والمنتجات المعدنية حوالي ٣٨,٨% سنة ١٩٩٦ (شكل النفط ومشقاته ٣٠,٥% ارتفع الى ٤٠,٥% سنة ١٩٩٧ (شكل نفط ٣٢% مقابل ٣٨,٩% للمصنوعات سنة ١٩٩٦ انخفضت الى ٣٨,١% سنة ١٩٩٧.

وفي ضوء هذه السمات الهيكلية للاقتصادات العربية فقد ظلت قيمة التجارة العربية البينية تمثل نسبة متواضعة خلال العقود السابقة. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية من ١١ مليار دولار سنة ١٩٩٤ الى ١٤,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦ ثم ١٥ مليار دولار سنة ١٩٩٧ إلا أنها ظلت لا تتعدى حوالي ٨,٥% فقط من اجمالي التجارة العربية سنة ١٩٩٧ مقارنة بحوالي ٨,٤% خلال السنوات الثلاث السابقة. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي شهدته حركة الواردات العربية البينية وتصدق نفس الملاحظة على حركة الواردات العربية البينية.

جدول رقم (١)
قيمة ونمو للتجارة العربية البينية والاجمالية

البينان	القيمة (بالمليار دولار)				معدل التغير السنوى (%)			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٤
الصادرات العربية البينية (قوب)	١١	١٢,٤	١٤,٣	١٥	١٢,٧	١٥,٣	٤,٩	١٠,٩
الصادرات الاجمالية (قوب)	١٣١,٦	١٤٧	١٧١	١٧٧	١١,٧	١٦,٣	٣,٥	١٠,٤
نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٥				
الواردات العربية البينية (سيف)	١١,٣	١٢,٣	١٣,٥	١٤,١	٨,٨	٩,٨	٤,٤	٧,٧
الواردات الاجمالية (سيف)	١٢٢,١	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	٩,٩	٤,٦	٤,٢	٦,٢
نسبة الواردات العربية البينية الى اجمالي الواردات العربية	%٩,٢	% ٩,١٤	%٩,٦	%٩,٦				

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٢.

• أرقام تقديرية.

جدول رقم (٢)
تطور هيكل الصادرات العربية البينية

البينان	القيمة (مليون دولار)		النسبة (%)		نسبة التغير (%)	
	١٩٩٦	*١٩٩٧	١٩٩٦	*١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٥-٩٧
الصادرات البينية	١٤٢٩١	١٤٩٩٠	١٠٠	١٠٠	١٤,٩	٩,٨
المنتجات الزراعية	٣١٨٥,٧	٣٢٠٦,٢	٢٢,٣	٢١,٤	٠,٦	٦,٣
الوقود والمنتجات المعدنية	٥٥٤٧,٤	٦٠٧١	٣٨,٨	٤٠,٥	١٩,٧	١٤,٤
النفط ومشتقاته	٤٣٥٨,٧	٤٧٩٦,٨	٣٠,٥	٣٢	١٤,٥	١٢,١
المصنوعات	٥٥٥٧,٩	٥٧١٢,٨	٣٨,٩	٣٨,١	١٥,٤	٨,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

• أرقام تقديرية.

جدول رقم (٣)
تطور هيكل الواردات العربية البينية

البينان	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	النسبة (%)	نسبة التغير (%)
١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٧-١٩٩٥
١٣٥٠,٨	١٤١٠,٧	١٠٠	١٠٠	٧
٣٨٤٩,٨	٤٠٣٤,٢	٢٨,٥	٢٨,٥	٦,٩
٤٩١٦,٩	٥١٧٤,٩	٣٦,٤	٣٦,٧	١٠,٧
٣٨٠٩,٣	٤٠٨٨,٥	٢٨,٢	٢٩	٨
٤٧٤١,٣	٤٨٩٧,٩	٣٥,١	٣٤,٧	٥,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٥.
* أرقام تقديرية.

♦ القسم الرابع ♦

النظام الاعلامى العربى :

اداء ضعيف وعجز عن الاستجابة لتحديات العولمة

يعتبر النظام الاعلامي العربي اطاراً تصورياً يتسم بالتفاعل ويشمل السبائك ووسائل الاتصال والعمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري سواء بين الدول او للشعوب العربية. ويرتبط هذا النظام بالنظام الاقليمي العربي، بمعنى أن الأول هو لحد الانظمة الفرعية داخل الثاني، لكنه يتمتع باستقلال نسبي، كما يتفاعل مع بقية النظم الفرعية داخل النظام الاقليمي للعربي، وإن كانت درجة تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسي العربي والثقافي العربي تفوق ارتباطه ببقية النظم الفرعية داخل النظام الاقليمي العربي، أي أن دائرته قطعه تتوسط ما هو سياسي وتقالي دون انفصال او استقلال عن بقية الانظمة الفرعية للنظام الاقليمي العربي.

ويتضمن النظام الاعلامي العربي ثلاثة ابعاد رئيسية هي البعد الاتصالي والاعلامي بين الدول والشعوب العربية، وبعد دولي والنقص به أن مجمل عمليات الاتصال والاعلام تجري بين دول وشعوب عربية تربطها علاقات دولية رغم ما بينها من روابط تاريخية وثقافية وسياسية، وبعد تقالي حيث تتم عمليات الاتصال والاعلام اعتماداً على اللغة العربية ومكونات ورموز الثقافة العربية الاسلامية.

وسجلت دراسات عديدة أن أهم خصائص للنظام الاعلامي العربي هي تشابه السياسات الاتصالية، وتوظيف الاعلام سياسياً ودعائياً وتربوياً على حساب بقية وظائف الاعلام، وملكية الدولة او هيمنتها على الصحافة والاذاعة والتلفزيون رغم وجود بعض نماط الملكية الخاصة، وتنامي الاتجاه نحو اصدار صحف وتأسيس محطات اذاعة وتلفزيون فضائية انطلاقاً من دول اجنبية.

وعلاوة على هيمنة الدولة على ملكية وتوجيه معظم وسائل الاعلام للعربي يعني النظام الاعلامي العربي من عدم التوازن في انتشار تكنولوجيا الاعلام، والتبعية الاعلامية والتكنولوجية للخارج،

وتشابه المضمون، وتهميش الرغبات والاحتياجات الحقيقية للجماهير.

وفي اطار النظام الاعلامي العربي يبرز مجموعة من الفاعلين الرئيسيين هم الدولة، ومنظمات العمل الاعلامي العربي من خلال جامعة الدول العربية، وشركات القطاع الخاص التي تعمل في مجالات الاعلام سواء من داخل الوطن العربي او من خارجه، واخيراً فاعليات المجتمع المدني ذات الصلة للمباشرة باوضاع الاعلام والعاملين فيه ككتابات واتحادات الصحفيين والاعلاميين.

وخلال العام ١٩٩٩ استمر النظام الاعلامي العربي في القيام بوظائفه التقليدية، كما استمرت الدولة وما يتبعها من مؤسسات ورموز في لعب دور رئيسي ومهيمن داخل النظام العربي، بينما سجلت شركات القطاع الخاص وبعض فاعليات المجتمع المدني نمواً ملحوظاً، حيث - حدث تطور في هياكل وآليات عمل اتحاد الصحفيين العرب، فيما انعكس تردي الاوضاع العربية على منظمات العمل الاعلامي العربي التي تعمل من خلال الجامعة العربية، إذ اتسم ادائها بالبطء وعدم الفاعلية، حتى أن اللجنة الدائمة للاعلام العربي لم تنجح في تحديث ميثاق الشرف الاعلامي العربي، كما أن اللجنة المشتركة لاستخدام القمر العربي واجهت خلافات ومشكلات عديدة تدور حول ضم بعض القنوات التجارية الي عضويتها.

وبصورة عامة تضرر النظام الاعلامي العربي في الاستجابة لتحديات عولمة الاعلام، وبرز على نحو خاص عجز الدولة ومؤسساتها عن تطوير ادوارها في ظل للعولمة، كما علقت هياكل ومؤسسات النظم من نقص الموارد والتنافس السليم وغياب التنسيق والتعاون فيما بينها.

ويمكن القول ان اهم المستجدات التي طرأت على النظام الاعلامي العربي على مشارف قرن جديد تتمثل في:

١- تعثر النظام الاعلامي العربي في الاستجابة لتحديات عولمة الاعلام، مما يؤثر اشكاليات حقوق الاتصال، والرأي والتعبير، والعولمة ومستقبل الثقافة العربية، والعولمة والهوية العربية، فضلا عن دور الدولة في مجال الاتصال والاعلام ورويتها لأبعاد العولمة وما تتيح من فرص أو تفرضه من تحديات.

٢- اداء ضعيف وتناقص سبلتي

٣- ضعف الهياكل التمويلية والفنية.

أولا : تعثر محاولات الاستجابة لتحديات عولمة الاعلام:

تكاد عولمة الاعلام تتساوي مع البث الفضائي المباشر في ادراك الفاعلين الأساسيين في النظام الاعلامي العربي، خاصة الدولة باعتبارها فاعلا رئيسيا، وربما يرجع ذلك الى شعور الدولة بتقلص وتفتت سلطتها وقدراتها علي ممارسة احتكار حق البث الاذاعي والتلفزيوني أو السيطرة من خلال المنع والمصادرة والمراقبة لما تقدمه الاذاعات وقنوات التلفزيون الاجنبية.

وإذا كانت تكنولوجيا الاتصال هي السبب الرئيسي فيما حدث، فإن هذه التكنولوجيا قد تسمح من وجهة نظر الدول العربية بتعويض بعض مما فقدته من سلطات وصلاحيات، وذلك من خلال امتلاك مزيد من القنوات الفضائية أو تطوير ما لديها من قنوات أو تمويل ودعم قنوات فضائية تعمل من الخارج. وفي هذا الاطار برز خلال عام ١٩٩٩ تناقص الفضائيات الحكومية والتجارية علي استخدام البث الفضائي الرسمي، وإطلاق القنوات المتخصصة. فقد أطلقت مصر المزيد من القنوات المتخصصة وسعت الي تطوير قنواتها الفضائية، كما واصالت الاستعدادات لإطلاق القصر الصناعي المصري الثاني ذابل سات ١٠٢ العام القادم، بينما حرصت كل من أبو ظبي ودبي والمرق وليبيا علي تطوير قنواتها الفضائية.

فقد أطلقت كل من دبي وأبو ظبي عددا من القنوات المتخصصة مع ملاحظة أن كلا منهما أطلقت قناة رياضية عام ١٩٩٩، أي أن دولة عربية

واحدة لديها فضائيتان رياضيتان مما يثير مشكلة التنافس والتنسيق بينهما وعلاوة ذلك بالموارد المتاحة. وفي العراق ونحت دعوي عدم عزلة الشعب عن العالم اتفقت الحكومة العراقية مع ثلاث شركات عراقية لاحداها مملوكة لعدي صدام حسين علي تأسيس شبكة تلفزيونية تؤمن استقبال وبث قنوات فضائية منتخبة لقاء اشترك شهري، مع قيام الشبكة بزيادة عدد القنوات التلفزيونية المحلية، علي أن تحتفظ الدولة بحق ادارة الشبكة. وظهرت نشأة فضائية تجارية جديدة باسم المستقلة من لندن، ليصل بذلك عدد القنوات الفضائية العربية الي ٥١ قناة تبث برامجها عبر عدة قمار صناعية من بينها قمران عربيان فقط هما عرب سات ونايل سات، وتتفوق القنوات المفتوحة علي مثيلاتها المشفرة (المغلقة) إذ تبلغ نسبتها ٦٥% من مجموع القنوات العربية.

والملاحظ أن الزيادة العديدة في القنوات الفضائية العربية الحكومية، واغلب محاولات التطوير اقتصرت علي جوانب فنية أو شكلية، ولم تشمل تحد ولختلاف الآراء أو نوعية البرامج والمضامين، واتسم الاداء بشكل عام بالبطء واللمطية. والظاهرة المحيرة هي أن ما تقدمه القنوات الفضائية التي تنطق باسم الدول العربية (الحكومية) يتشابه شكلا ومضمونا مع ما تقدمه قنواتها المحلية، رغم اختلاف المجال والجمهور والاهداف المعلنة. كما ترتب علي كثرة الفضائيات العربية الحكومية والتجارية وزيادة ساعات البث مضاعفة من الطلب علي استيراد مواد ومضامين اجنبية أو النتاج وتداول مسلسلات وبرامج عربية ذات مضامين ترفيهية ينتج اغلبها في مصر وسوريا ولبنان، لكنها تنسم بالسطحية في معظمها ومحاولات تقليد صناعة الترفيه الامريكية.

وفي اطار استجابة الدولة لعولمة الاعلام اقمتم قطر ثم تونس علي إلغاء وزارات الاعلام إلا أن هذا الاجراء لم يلغ الاعلام الرسمي أو الانوار التقليدية التي كانت تقوم بها وزارة الاعلام في البلدين، حيث اسندت الانوار والوظائف التي كانت تقوم بها وزارة الاعلام الي أجهزة وإدارات جديدة.

ورغم أن خصخصة وسائل الاعلام هي إحدى المقولات الرئسية في اطار عولمة الاعلام فإن

الدول العربية باستثناء لبنان والمغرب لم تستجب لها خاصة فيما يتعلق بالاذاعة والتلفزيون حيث استمرت الدولة في الاحتفاظ بحق امتياز البث الإذاعي والتلفزيوني، وبملكية محطات الإذاعة والتلفزيون. وأكد الخطاب الرسمي في عدة دول عربية تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي أن الخصخصة لن تمتد إلى الإعلام.

وإذا انتقلنا إلى القنوات الفضائية للتجارية نشير بداية إلى صعوبة اعتبارها كيانات مستقلة تماماً عن بعض الدول العربية، فرغم أنها مشروعات خاصة وتطلق من خارج الوطن العربي إلا أن كلا منها يتلقى أنواعاً مختلفة من الدعم المادي والمعنوي من إحدى الدول العربية. ومع ذلك فإن هذه القنوات تتمتع بدرجات متفاوتة من الحرية، وتغليب الاعتبارات المهنية على الاعتبارات السياسية والدعائية. وفي ضوء هذه الخصوصية تخوض القنوات التجارية غمار تنافس حاد على البقاء والتطوير. منها من إحداث ثغور ملحوظ فيما تقدمه من برامج ومضامين على القنوات الرسمية.

وزادت خلال عام ١٩٩٩ حدة التنافس بين هذه القنوات في الارتباط بشبكات فضائية أجنبية أو العمل كوكيل له الحق الأفراد بتقديم برامجها (حق البث)، علاوة على التنافس في شراء مواد وبرامج أجنبية. وقد دفع هذا التنافس المكلف الملايا، في ظل تراجع موارد هذه القنوات، إلى اندلاع معركة التشفير، وهو ما نعرض له فيما بعد. لكن تكفي الإشارة هنا إلى غلبة المضامين الترفيهية في القنوات الفضائية الخاصة وزيادة السبرامج الحوارية ذات الطابع السياسي والتي طالت موضوعات وقضايا لم يكن مسموحاً بمناقشتها من قبل، مما أثار حفيظة بعض الحكومات العربية، وفجر جدلاً ونقاشاً بين المثقفين العرب حول جدوى هذه البرامج، خاصة للحوارات والموجهات التي تقدمها إحدى القنوات الإخبارية والتي تعتمد فيها على أساليب غير مألوفة وجذابة ولكنها لا تضمن العمق والشمول في تناول القضايا المطروحة.

وبالنسبة للصحافة فإن تكنولوجيا الاتصال لم توفر حتى الآن بدائل رخيصة وواسعة الانتشار

تتجاوز أو تهدد سلطة الدول على نحو ما تحقق من خلال البث الفضائي المباشر. لذلك استمرت الدولة في القيام بدور الفاعل الرئيسي في مجال الصحافة والمطبوعات، ومع ذلك ظهرت بوادر تشير إلى تقلص هذا الدور فيما يتعلق بالرقابة والمنع بالنسبة لبعض القنوات والشرائح الاجتماعية القادرة مادياً وتعليمياً على استخدام تكنولوجيا الاتصال وشبكة الانترنت، وهو ما قد يعني من الناحية العملية تجريد سلطة الدولة من عموميتها وقدرتها على ممارسة المنع والمصادرة والرقابة تجاه كل المواطنين، ونرصدها هنا زيادة عدد الدول العربية التي سمحت بإدخال واستخدام شبكة الانترنت، وللزيادة المطردة في أعداد المشتركين في الوطن العربي في مصر والامارات ولبنان، وكانت السعودية قد أدخلت نهاية العام الماضي خدمة الانترنت، ولكن في إطار نوع من الرقابة على حرية دخول بعض المواقع.

واستكملت الدول العربية قائمة مواقع على شبكة الانترنت حمل كل موقع معلومات وآراء تعبر عن وجهة النظر الرسمية. كما استكملت عشرات الصحف الصادرة في داخل الوطن العربي أو خارجه مشروعاتها لبث عبر الانترنت حتى أصبح من الميسور الاطلاع على هذه الصحف مجاناً وبدون تدخل من الرقيب، لكن صحفا عربية اغلقت مواقعها بحيث لا يسمح بالاطلاع عليها بدون مقابل، من ناحية أخرى ظهرت على الانترنت علم ١٩٩٩ عدة شبكات اعلامية عربية خاصة تنتشر مقالات ممنوعة في الصحافة العربية أو النصوص الأصلية للمقالات، وقد برز اسم شبكة "أمين" التي يساهم فيها مجموعة من الصحافيين المصرب، وتقدم خدماتها انطلاقاً من لندن وباللغتين العربية والانجليزية، ولكن يلاحظ أن الشبكة تحظى بدعم من منظمة سوروس وهي إحدى المنظمات غير الربحية للبايونيير اليهودي جورج سوروس.

ومع أن عولمة الاعلام تعني دعم الحق في الاعلام وحرية الرأي والتعبير، إلا أن استجابة النظام الاعلامي العربي على مستوى وحدانيته الأساسية كانت محدودة. فقد شهد عام ١٩٩٩ انتهاكات متنوعة لحرية الصحافة في العديد من الاقطار العربية.

من الصحف، وكانت قد رخصت لـ ١٠٥ صحيفة إلا أنها ألغت ١٦ ترخيصاً بسبب عدم قدرة أصحابها على العمل بالترخيص الممنوح، وفي تونس اقترح ربط المنحة بقدرة الأحزاب الذي يمتلك صحافتها دعماً على دخول البرلمان، وبالتالي فإن أي حزب غير ممثل بالمجلس النيابي لن يتلقى دعماً.

ثانياً: أداء ضعيف وتنافس سلبي:

اتسم أداء الأذاعات وقنوات التلفزيون الأرضية والفضائية الحكومية بالتمطية والتبعية للدولة، مع غلبة الأداء البيروقراطي وأحادية الخبر والدعاية لاجازات الحكومة. ورغم أن الصحافة لم تخرج بشكل عام عن هذا المستوى من الأداء، إلا أن هناك استثناءات متميزة في كثير من الاقطار العربية نجحت خلالها الصحافة في ممارسة حق النقد وحرية التعبير في كل من مصر والمغرب ولبنان والكويت والأردن وذلك رغم القيود المفروضة على الصحافة في هذه البلاد.

والمفارقة أن الصحافة العربية التي لم تتأثر حتى الآن بآليات عولمة الاعلام خصوصاً تكنولوجيا الاتصال كانت أكثر قدرة من الأذاعات وقنوات التلفزيون الأرضية والفضائية على ممارسة حق النقد وحرية التعبير تجاه قضايا تتعلق بأوطانها. ويبرز مثل هذا المعيار في حالة مناقشة مستوى أداء الفضائيات العربية - الحكومية والتجارية التي تقدم برامج حوارية أو تطرح قضايا غير تقليدية وجريئة للغاية بالنسبة للسياق الثقافي والسياسي العربي. لكن هذه الفضائيات بكل برامجها لا تتألف من قريب أو بعيد قضايا تتعلق بأوطانها أو البلاد الذي يقدم لها الدعم المالي. كذلك فإن كثيراً من القضايا التي تطرحها البرامج الحوارية تبدو معلقة في السواء، بمعنى أنها قضايا نظرية لا يجري تجسيدها أو التمثيل بها في لوض الواقع وتجاه أوضاع محددة أو حكومات معينة، وبالتالي فسلان البرامج السياسية والفكرية في الفضائيات العربية تقدم نوعاً من الحرية المنقوصة والمجتزأة. ومن ناحية أخرى فأن هذا الأسلوب في طرح ومناقشة القضايا قاد عملياً إلى شد

وكثفت العقوبة المسالبة للحريات أحد أهم الموضوعات التي طرحت أثناء انتخابات نقيب الصحفيين في مصر ومجلس النقابة والتي جاءت بالاستاذ إبراهيم نافع نقيباً ومجلس جديد يمثل كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية، وقد بانر النقيب الجديد ومجلس النقابة بالتحرك لسدي الجهات التشريعية والتفدينية لإلغاء عقوبة حبس الصحفي، والاكتفاء بالغرامة المالية.

وشهد الأردن والكويت واليمن والسودان ولبنان وموريتانيا انتهاكات متنوعة تراوحت بين التعتيول والخطر والغرامة. كما استمر والتوظيف السياسي والخلط بين حرية الصحافة واحترام العقيدة والشرعية الإسلامية، فيما عانت الصحف للتأسيسية الحزبية باستثناء تلك التي يصدرها الحزب الحاكم من أزمة حادة أبرز ملامحها نقص التمويل ومحدودية القواء، وتوقف بعضها عن الصدور. وفي المقابل استمر تنامي وانتشار الصحف الشعبية، وهي الظاهرة التي طفت علي سطح الحياة الصحفية في معظم الدول العربية منذ عدة سنوات كنتيجة طبيعية للقيود غير الديمقراطية المفروضة علي الصحافة الجادة.

علي أن التطور اللافت للانتباه في تونس هو مبادرة الحكومة بتقديم مشروع قانون ينص علي تقديم منحه للأحزاب السياسية لدعم صحفها ومساعدتها علي الانتظام في الصدور دعماً للتحديدية والممارسة الديمقراطية. ولا شك أن مثل هذا التطور جدير بالاهتمام والمتابعة ليس فقط لدعم للممارسة الديمقراطية، بل لأهميته في سد منافذ التمويل الخارجي أو خضوع الصحف للحزبية لسطوة الاعلانات، وهي أمور تؤثر في استقلال وفاعلية الصحف الحزبية وانعكست بالسلب علي أداء الصحف الحزبية في مصر والأردن واليمن خلال عام ١٩٩٩. (راجع القسم الرابع في فصل النظام السياسي المصري).

لكن تبقى مشكلة المعايير والضوابط التي تستلزم إليها الدولة في دعم للصحف، بحيث لا تتحول إلى آلية جديدة للتمييز بين الصحف، فضلاً عن مقدار المنحة. فالسلطة الفلسطينية تقدم دعماً لعدد محدود

وجذب بين عدة دول عربية حول برلمـج وموضوعات معينة.

علي أن أسلوب تصدير الحرية السذي تلموسه بعض القضايا التجارية او الحكومية قد دفع بعض المراقبين لرصد ايجابياته من منظور اشاعة مناخ من التعددية وحرية الرأي، وطرح قضايا مسكوت عنها سياسيا وثقافيا واجتماعيا الأمر الذي قد يقود الي رفع مستوى الوعي بين المشاهدين، ولكن الواقع العملي يشير الي أن أسلوب طرح ومنقشة القضايا المطروحة يحفل بالشكل ويعناصر الانهار والصراع وتناقض الآراء أكثر من الجوهر الحقيقي للقضايا المطروحة.

ورغم كثرة وتنوع القضايا المطروحة تحت دعوي حرية الاعلام والحق في التعبير الا أن هناك قضايا عديدة مسكوت عنها في مقدمتها حقوق الانسان وتداول السلطة في الوطن العربي. كما أن الناتج العملي لاداء الصاخب هو اثارة حساسيات على مختلف المستويات. في هذا السياق نرصد أن كثرة من الدول العربية اندفعت بدون استعداد كاف الي اطلاق قوات قضائية باسمها لتحقيق وجود فضائي، وتوفير امكانية الرد علي الآخرين في حالة نشوب صراع او صدام، أي أن البث الفضائي اصبح وسيلة من وسائل السياسة الخارجية للدول العربية، وليس وسيلة للتفاعل الإيجابي مع المعلومة وما تفرضه من كفالة حق الاتصال.

وعصوما فإن أزمة الحرية داخل النظام الاعلامي العربي والتي انعكست علي اداء الاذاعة والتلفزيون والصحافة قد دفعت باتجاه تهميش السياسة وقضايا الرأي وسيادة مضامين ترفيهية تشتم بالمسطحية ومخاطبة الغرائز، ويمكن القول أن هذه المضامين مع اختلاف البرامج والمسميات تهيمن علي اغلب وقت البث الاذاعي والتلفزيوني في القنوات الرسمية والتجارية، وقد تركزت المنافسة بين هذه القنوات علي تقديم اكبر قدر ممكن من المضامين الترفيهية بعض النظر عن مستواها الفني او ما تطرحه من قيم وافكار. والمشكلة أن آليات المنافسة تنفع القضايا العربية الي زيادة مبيعات البث، وزيادة المضامين الترفيهية، في وقت لا يتوافر فيه انتاج مطي او

عربي ذو مستوى لائق فنيا، وبالتالي يندفع كل الاطراف الي نوع من المنافسة علي استيراد البرامج الاجنبية.

ولم تسلم الصحافة العربية من ظاهرة التنافس السليبي نتيجة أزمة الحرية وتقلص اعداد جمهور الصحف. وقد تجسدت الظاهرة في كثرة وتنوع للصحف الصفراء التي خلطت بين الحياة العامة والخاصة، بين ممارسة النقد وتوجيه الشتائم والتهملات وبين الاعلان والتحرير، وتوسعت فسي النشر عن الجريمة والسحر والجان والحياة الخاصة للفنانين وغيرها من الموضوعات التي تشيع التفكير الخرافي وتسيء الي المعنى الحقيقي لحرية الصحافة، فضلا عن الاساءة الي صورة الصحفيين.

ورغم هذه الممارسات فإن الصحف الصفراء في مصر والاردن والكويت وتونس تحقق ارقام توزيع عالية وارباحا مجزية قياسا الي محدودية رأسمالها وتكلفة اصدارها. وقد نجحت الصحف الصفراء لأسباب عديدة لعل من بينها جشود اداء الصحف الحكومية والحزبية، وحالة الموافقة الضمنية من الحكومة علي وجود واستمرار الصحف الصفراء، خاصة وانها تؤيد الحكومات القائمة ولا تقدم نقدا حقيقيا لأي مسئول حكومي. من هنا ضرورة تحريك جماعة الصحفيين داخل كل بلد، علاوة علي اتحاد الصحفيين العرب لتطبيق موافيق العمل الصحفي علي الصحف الصفراء، ومناشدة الصحفيين العرب توعية الرأي العام بسلبات ومخاطر هذه النوعية من الصحف التي تسيء لمهنة الصحافة ودور ومكانة الصحفيين.

وامتدت المنافسة السلبية بين الفضائيات التجارية الي جوانب عديدة وتقنية منها التنافس علي احتكار تقديم اعمال بعض المطربين، والتنافس علي المذيعين، بل والتنافس في تعيين مديريين ومسؤولين اجانب لادارة العمل في قنوات ناطقة باللغة العربية!! وفي إطار التنافس السليبي داخل النظام الاعلامي العربي برز احتكار احدى القنوات التجارية (ART) لحق بث بطولة كأس القارات وقصر بثها علي قنواتها المشفرة، مما حرم معظم جمهور كرة القدم خاصة في مصر والسعودية من مشاهدة المباريات، وقد

الفضائيات المفتوحة إلا أن الاشتراك فيها أصبح من مظاهر التميز الاجتماعي في بعض الدول العربية، خاصة دول الخليج. لكن يبدو أن أصحاب فكرة التشفير والاحتكار قد قرروا خوض معركتهم عبر اللعبة الشعبية الأولى في العالم العربي، وهو ما قد يسبب حالة من الاستياء الشعبي تجاه التليفزيون الوطني لدخل كل دولة، الأمر الذي سيدفع على الأرجح القنوات المحلية إلى التوصل إلى صيغة اتفاق مع القنوات صاحبة الاحتكار لانه من المستبعد أن تستطيع أغلبية الجماهير العربية الاشتراك في هذه القنوات أو شراء حق مشاهدة مباراة واحدة.

ثالثاً : ضعف الهياكل التمويلية والفنية:

يماني النظام الاعلامي العربي من ضعف ومحدودية الدخل من البيع والإعلان واشترابات الجمهور، وذلك فقد برزت تاريخياً ظاهرة الدعم الحكومي المعلن أو المستتر لوسائل الاعلام المختلفة سواء كانت مملوكة للدولة أو للانفراد، والشركات، والاحزاب.

وشهد عام ١٩٩٩ تقلص حجم ومستوي الدعم الحكومي بأنواعه نتيجة انخفاض اسعار النفط والاتجاه نحو الخصخصة. ورغم عدم توافر بيانات عن حجم التراجع في الدعم الحكومي المعلن أو المستتر لوسائل الاعلام العربية إلا أن الأزمة الحادة التي عانت منها الفضائيات العربية، خاصة التجارية، تكشف عن أن هذه القنوات كانت من أكبر المتضررين. فلأول مرة تعترف كثير من الفضائيات التجارية بضعف مالي كبير، بل يمكن القول أن التناقص الحاد الذي مرسته كان نتيجة طبيعية لأزماتها المالية، ومحاولات الخروج منها، لكن الشاهد أن هذه المحاولات تعثرت وتحولت إلى نوع من التناقص السلبى الضار، فهو تناقص بين ضغط مالي وفني مما أدى إلى التوسع في الدخول في شراكة مع شركات اجنبية وفق أسلوب الوكيل المحلي أو شراء حق البث أو استيراد مواد ومضامين فنية جاهزة تنسم بالسطحية ولا تتناسب مع خصوصية الثقافة العربية.

فجر هذا الموقف جدلاً ونقاشاً عاماً حول حق المواطن في مشاهدة المباريات التي يأسب فيها الفريق الوطني، ومغالاة وتشدد القنوات المشفرة في منح حق اذاعة المباريات للتليفزيونات الوطنية.

وفي المقابل يدافع النصار الاحتكار على موقفهم بالقول أن الاحتكار ظاهرة عالمية فرضتها تطورات صناعة التليفزيون وعولمة الاعلام، لذلك فقد انتهت زمن المشاهدة المجانية، والذي يلحق خسائر فادحة بالفضائيات، لا سيما أن الدخل من الاعلان لا يغطي تكلفة شراء ونقل المباريات، من هنا فسان للتشفير يدعم موارد الفضائيات ويساعدها على تطوير خدماتها، كما انه يدعم للرياضة العربية حيث ستحصل الاتحادات والفريق للرياضة على عقد كبير مقابل حق اذاعة المباريات، وانطلاقاً من هذا الموقف انتقلت القناة التي ثارت المشكلة (ART) مع الاتحاد الاسبوري والفيفا على احتكار بث ونقل كل الاحداث الرياضية لكرة القدم في قارة اسيا حتي بداية عام ٢٠٠٥، علاوة على احتكار بث الدوري التونسي، مما يشير إلى امكانية تحول موضوع احتكار بث مباريات كرة القدم إلى واقع تضطر كل الاطراف إلى قبوله والتعامل معه، خاصة في ظل تنافس الفضائيات العربية المخلفة على شراء حقوق بث ونقل مباريات كرة القدم العربية والاجنبية، الأمر الذي يثير لشكائية العلاقة بين القدرة المالية للمشاهدين العرب، وحق الاتصال، حيث سيصبح الاعلام والترفيه لمن يلعب.

وفي ظل عدم قدرة اغلب المشاهدين العرب على الاشتراك في القنوات (المشفرة) فإن الاغلبية ستحرم من المشاهدة . وكانت هذه الاشكالية قد اثرت قبل عدة سنوات مع تشفير بعض الفضائيات العربية تحت دعوي تقديم برامج ومضامين متميزة، لا يشاهدها الا المشتركين مما خلق فجوات معرفية أو اعلامية واجتماعية بين المشاهدين تضخف إلى مجموع الفجوات العميقة بين فئات الجمهور داخل كل بلد عربي.

ورغم أن القنوات المشفرة لم تخرج فيما قمتسه عن ما هو سائد في القنوات المحلية والقنوات

ورغم اختلاف مستويات واسباب انخفاض الدعم الحكومي بانواعه الي وسائل الاعلام العربي، خصوصاً الفضائيات التجارية، الا انه قد حدث شبه اتفاق علي الزمان علي زيادة حصيلة الدخل من الاعلان للخروج من الازمة، خاصة في ظل ارتفاع الانفاق الاعلاني، الذي من المتوقع أن يصل في العالم العربي عام ٢٠٠٠ الي حوالي بليون دولار ينفق اكثر من نصفها في دول الخليج.

علي أن الزمان علي الاعلان قد لا يؤدي الي استغناء وسائل الاعلام العربي، خاصة الفضائيات الحكومية والتجارية عن الدعم الحكومي، لا سيما وان نسبة غير معروفة ولكنها مؤثرة من الاتفاق الاعلاني تقوم به الدول العربية، وبالتالي فإن سياسة زيادة الدخل من الاعلان قد تؤدي في احسن الاحوال الي تقليل الاعتماد علي الدعم الحكومي. ومع ذلك حدثت زيادة واضحة في المساحة التي تحتلها الاعلانات بانواعها في وسائل الاعلام المختلفة، فضلاً عن حالة القوضي البصرية والسمعية والقيمية في الاعلانات التي تطارد الجمهور وتشلت ذهنه وتقضي علي وحدة العمل الفني.

وتتجسد سطوة الاعلان في النظام الاعلامي العربي في الزيادة المطردة في المساحة او الزمن المخصص للاعلان مقارنة بالبرامج او المضامين المقدمة حتي أصبحت نسبة الاعلانات في بعض الصحف والمجلات العربية يتجاوز ٥٠%، والمفارقة أن بعض هذه الصحف مملوكة للدولة. كما انتشرت الاعلانات في القنوات التلفزيونية المحلية والفضائية علي نطاق واسع، ولم تفلت المحطات الاذاعية وان ظلت كثير من المحطات الاذاعية لا تقدم الاعلان.

وبصورة عامة فإن الصحافة تحظى بالنصيب الأول من كمكة الاعلانات تليها قنوات التلفزيون المحلية والفضائية. وثمة صراع وتنافس بين هذه الوسائل والقنوات، والفضائيات تقطع من القنوات المحلية او الصحف. ففي السعودية والتي تعتبر اكبر سوق اعلاني عربي القطعت للفضائيات ٥٠% من

نصيب التلفزيون المحلي.. وهكذا فإن هناك صراعاً محموماً بين ٥١ قناة تلفزيونية علي السوق الاعلامي للتلفزيون والذي لا يزيد عن ٣٥٠ مليون دولار سنوياً، وصراعاً لا يقل عنه ضراوة علي عدد محدود وغير معروف من المواطنين القادرين علي الاشتراك في القنوات المشفرة. اذ تتعامل هذه القنوات مع اعداد المشتركين فيها علي انه سر حربي، كما أن بعضها يمان عن ارقام او مؤشرات مبالغ فيها، غير أن كل الدلائل تشير الي أن الدخل من الاعلان والاشتراك لا يغطي التكاليف، أي أن اغلب هذه المحطات تحقق خسائر، كذلك الحال بالنسبة لأغلب القنوات غير المشفرة، خاصة القنوات الاخبارية.

وفي ظل هذه الاوضاع فإن الهياكل التمويلية والتقنية تعاني من ضعف شديد حيث لا تتفق سوي مر ١ مليار دولار، ولا تشارك سوي بثلاثة آلاف ساعة بث كل عام، اذ أن ما ينفق علي انتاج البرامج لا يزيد عن ١٠٠ مليون دولار، الامر الذي قد يدفعها في المستقبل نحو ثلاثة احتمالات، الأول اغلاق بعض القنوات التلفزيونية، والثاني اندماج بعض القنوات الفضائية التجارية، والثالث استمرار حالة التنافس السلبي وصراع الضعفاء علي الاعلان وعلي المشاهد وعلي الدعم الحكومي. ويبدو أن الاحتمال الأخير هو الأرجح خلال العام القادم، لاسيما أن اقتراح الاندماج طرح علي للفضائيات اللبنانية، وعلي فضائيتين تجاريتين مصوبتين علي لحدی الدول الخليجية. ومع ذلك لم يلق الاقتراح أي ترحيب، ربما لوجود ابعاد سياسية وراء تأسيس وعمل للفضائيات العربية، وغلبة تأثير هذه الاعداد علي الاعتبارات الاقتصادية، من هنا فإن آلية الاندماج والتوسع الرأسي والافقي التي تميز وسائل الاعلام في عصر العولمة أن تجد طريقها في عالما العربي، وهو ما قد يمي الجصور العربي من هيمنة الشركات الاعلامية العملاقة، لكن في المقابل قد يضع الجمهور تحت سيطرة إعلام ضعيف ومقيد وتابع للدعم الحكومي ولسطوة المعلنين.

العرب والتفاعلات الاقليمية

♦ القسم الأول ♦

مستقبل التفاعلات في الشرق الأوسط :

أوهام الاستقطاب بين محور

مري - إيراني وآخر تركي - إسرائيلي

أولاً: واقع العلاقات الإقليمية يبدد أوهام الاستقطاب :

تتوقف صورة منطقة الشرق الأوسط في بدايات القرن الواحد والعشرين على متغيرات العلاقات بين دولها العربية وغير العربية ، أو بالأحرى على مساكنون عليه العلاقات بين للدول العربية الأساسية وكل من إيران وتركيا واسرائيل.

والأرجح أن تتطور هذه العلاقات في اتجاه يتعمد بها عما يبدو ظاهريا - في نهاية القرن العشرين- ، من استقطاب أو شبه استقطاب يضع إيران مع الدول العربية في جانب ، ويرى تركيا واسرائيل في الجانب الآخر.

وقد شجع تصاعد التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل في النصف الثاني من التسعينات على شيوع هذا التصنيف ، بدءاً من مبالغة شديدة في مدى ودلالات هذا التعاون ووصولاً إلى تجاهل الجوانب السلبية الكثيرة في العلاقات العربية الإيرانية.

لقد كان أحد أهم إنجازات "التقرير الاستراتيجي العربي" في العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أنه قدم تحليلاً موضوعياً للعلاقات التركية - الإسرائيلية وضعها في حجمها الحقيقي، ونبه إلى مخاطر المبالغة فيها. وساهم التقرير على هذا النحو في إثارة الطريق أمام بعض صانعي القرار العربي ، الأمر الذي ساعد على تجاوز أزمة كانت قيد الصناعة. وأظهرت تركيا من جانبها حرصاً على علاقاتها العربية ، رغم ما ينتاب سياساتها تجاه العالم العربي أو بعض دوله من أخطاء . وتكشف مع الوقت الحجم الحقيقي للعلاقات التركية - الإسرائيلية ، والذي يصعب تجاوزه موضوعياً لأنه لا مصلحة لطرفيه في بناء تحالف دفاعي ، ناهيك عن حلف استراتيجي.

لما العلاقات العربية - الإيرانية فمازالت معدلات تحسنها بطيئة. وثبت أن التوقعات التي ذهبت إلى إمكان تسريع هذه المعدلات عقب فوز الرئيس سيد محمد خاتمي بمنصب الرئاسة في العام ١٩٩٧ كانت مبالغاً أو على الأقل غير واقعية. فلم تحدث نقلة في العلاقات المصرية- الإيرانية، رغم وجود تطور في هذا المجال أو ذلك. وحتى جديد العلاقات السعودية- الإيرانية ، أثار خلافاً بين الرياض وأبوظبي كان أحد خلافاً قليلة مثلت تحدياً لمجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه وشهدت مواجهة كلامية حادة.

كما لم تجد مصر في الجديد الإيراني ما يغري بتعميل انتهاء القطعية الطويلة ، وخاصة في الوقت الذي عاودت قوى متشددة في داخل إيران تحركاتها العميقة لتحسين العلاقات . وكان أبرز مظاهر هذه التحركات رفع صورة كبيرة القاتل الرئيس الراحل نور السادات (خالد الإسلامبولي) في الشارع الذي يحمل اسمه في طهران، وقد كُتب تحتها (الشهيد العظيم خالد الإسلامبولي) يوم ١٨ يونيو .

ودعمت هذه التحركات موقف الجهات المصرية التي تفضل التريث في تحسين العلاقات مع إيران، خاصة وأن المبرر الأساسي الذي يستند عليه هذا التفضيل هو أن طهران تتحدث بلسانين مختلفين ، وأنه في كل مرة تحدث بولار تحسن يتحرك المناوون له من أجل إحباطه.

ولذلك كان مثيراً للاستغراب أن يبشر كاتب يفترض أنه يعرف المنطقة جيداً ، مثل باتريك سيل ، بما أسماه (عملية اصطفاك جديدة رئيسية في المنطقة مهد لها التصسن الثلاث في العلاقات الإيرانية - السعودية وانزعاج مصر وسوريا والسعودية وإيران من السياسة الأمريكية التي يبدو أنها مصممة لضمان الهيمنة العسكرية والسياسية لإسرائيل على المنطقة ، ومن التشجيع الأمريكي

النشط للعلاقة الاستراتيجية بين تركيا واسرائيل بما يشكل تهديداً لكل اللاعبين الرئيسيين الآخرين في الشرق الأوسط).

وكان التحسن الجوهرى الذى حدث فى العلاقات السورية - التركية اعتباراً من من نهاية العام ١٩٩٩ خطوة مهمة فى اتجاه تجاوز التصورات الاختزالية التى تنور حول استقطاب بشكل ما وضع ايران مع العرب فى جانب ، وتركيا مع اسرائيل فى الجانب الآخر.

لقد انتهى العام ١٩٩٨ بما أسميناه فى العدد السابق من "التقرير الاستراتيجى العربى" لدراسات مستزادة لحدود التعاون العسكري التركي - الاسرائيلى وألقاها افضل للعلاقات العربية - التركية بعد نزاع القتل بين دمشق وأنقرة. ويعد أن كان تركيزنا فى هذا التقرير على تأكيد أن التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل ذو طابع تسليحي وتدريبى بالأساس ، مع عدم ترجيح احتمال تجاوزه هذا الطابع أو تحول له الى تحالف دفاعى أو استراتيجى ، وصلنا فى نهاية العام ١٩٩٨ الى بلورة تصور بشأن تحسن ممكن تنبئ به انشق العلاقات العربية - التركية بعد نجاح الدبلوماسية المصرية فى نزاع قتل الأزمة التى جعلت دمشق وأنقرة على حافة الهاوية فى خريف ذلك العام.

لقد استنتجنا من قراءتنا لتفاعلات العام ١٩٩٨ أن تسوية تلك الأزمة ستفتح الباب أمام تحسن تدريجى فى العلاقات بين الطرفين على نحو يتجاوز الاطار الأمنى الذى تضمنته اتفاق أضنة. ومثلما أبدت سوريا حرصاً على فتح صفحة جديدة مع تركيا ، فتخلست عن زعيم حزب العمال الكردستى التركى عبد الله أوجلان ، الأمر الذى كان له تكبر الأثر فى نجاح السلطات التركية فى اعتقاله يوم ١٥ فبراير ، حرصت أنقرة بدورها على علق الصفحة القديمة، فلم تستغل اعتراضات أوجلان لممارسة تصعيد جديد. ورغم عدم توالى معلومات تفصيلية عن هذه الاعتراضات ، فالأكيد أنها تشغل علاقة حربه مع دمشق ، وما قد يكون حصل عليه من دعم ومساندة سورية ، وهو ما أشارت اليه صحف تركية وغير تركية.

ولكن تطلبت الحكمة فى كل من أنقرة ودمشق اللتين عبرتا فى أكثر من مناسبة خلال العام ١٩٩٩ عن اهتمامهما بتقوية العلاقات بينهما. حدث ذلك مثلاً خلال زيارة نائب رئيس الوزراء السوري سليم ياسين الى أنقرة فى أواخر مارس حيث أجرى محادثات مع نائب رئيس الوزراء التركى حكمت لولوبجاى أعلنوا فى نهايتها عزمهما على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ومواصلة العمل المشترك فى هذا الاتجاه.

كذلك عبر محافظ مدينة الحصة السورية صبحى حرب عن أهمية تطوير العلاقات مع تركيا خلال زيارته الى مدينة جيلان للتركية الحدودية فى منتصف فبراير. كما استمر وتطور التعاون الأمنى الذى أطلقه اتفاق أضنة منذ أكتوبر ١٩٩٨ ، وعقدت عدة محادثات منتظمة للجنة الأمنية المشتركة فى البلدين بالتبادل.

وساهم النجاح الذى حققته مصر فى الوصول الى ذلك الاتفاق ، وما لى اليه من تحول فى العلاقات السورية - التركية ، فى اعطاء دفعة قوية للعلاقات بين القاهرة وأنقرة. وحظت زيارة الرئيس التركى سليمان ديميريل الى القاهرة فى آخر يوليو ١٩٩٩ بالمظاهر التى تؤكد ذلك. فقد تمت فى أجواء إيجابية وعبرت عن دفاء واضح على نحو لا سابقة له منذ أن تصاعد التعاون العسكري التركى - الاسرائيلى اعتباراً من فبراير ١٩٩٦. ولم يثر موضوع هذا التحالف للمرة الأولى منذ ذلك الوقت ، حيث كان حاضراً بقوة فى كل محادثات أجريت بين مسؤولين مصريين وتركى على مدى نحو ثلاث سنوات .

وهذا فضلاً عن توقيع ثمانية اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون الثنائى غطت مجالات متنوعة من تصدير الغاز الطبيعى المصرى لتركيا واتمام اتفاقية التجارة الحرة الى التعاون بين وزارتى الخارجية ، مروراً بمكافحة الجريمة والتعاون الصحى والزراعى والجمركى ولصناعة المبادرات، بالإضافة الى أربعة اتفاقيات بين شركات القطاع الخاص.

العرب والتفاعلات الإقليمية

ثانياً : أفاق مفتوحة لتحولات في العلاقات الإقليمية :

١- فرز جديد للعلاقات التركية - الإسرائيلية - العربية :

في الوقت الذي شهدت العلاقات العربية - التركية تحسناً في العام الأخير من القرن العشرين، وفيما تبدو هذه العلاقات مفتوحة على مزيد من التحسن بفعل المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة، وصلت العلاقات بين تركيا وإسرائيل على الأرجح إلى سقائها .

فقد ارتبطت النقطة في هذه العلاقات بحاجة تركيا إلى شريك متقدم في التكنولوجيا العسكرية بهدف تحديث قواتها المسلحة من ناحية ، وبالعوائد المالية التي تجنيها إسرائيل من هذا التحديث من ناحية أخرى. ورغم أن هناك أفاقاً مازالت مفتوحة للتعاون الاقتصادي ، إلا أنه من الصعب تحقيق نقلة كيفية من نوع امداد إسرائيل بمياه تركية حتى بعد أن قسم الرئيس التركي ديميريل عرضاً بهذا الخصوص خلال زيارته لإسرائيل في منتصف يوليو ١٩٩٩ .

وهذه الفكرة ليست جديدة ، وطرحنا مرات من قبل . ولكن تبين في كل مرة أنها غير اقتصادية وبالتالي تفقد إلى الرشادة . فالوسيلة الممكنة عملياً لتوصيل مياه من تركيا إلى إسرائيل هي مد أنابيب من اعماق البحر المتوسط لمسافة لا تقل عن ثلاثمائة كيلو متراً .

ويرى الخبراء الإسرائيليون أن تكلفة نقل المياه في هذه الحالة ستكون باهظة ، إلى حد أن رجح أحداهم (شاؤول أريوزوف) أن يتكلف الكوب الواحد من المياه حوالي دولار ونصف الدولار إذا تم تنفيذ المشروع بهذه الوسيلة . وليست هناك وسيلة أخرى متاحة ومضمونة في الوقت الراهن ، لأن فكرة نقل المياه عبر البوابات الكبيرة عن طريق الجو لم تخضع للتجربة حتى الآن .

غير أن عدم الحماس الإسرائيلي للحصول على مياه من تركيا لا يعود فقط إلى ارتفاع التكلفة . فالحامل الأكثر أهمية ، والذي ينبغي أن ينتبه إليه

العرب جيداً ، هو خوف الاسرائيليين من أن يرتبوا حياتهم على افتراض أن العلاقات مع تركيا ستظل جيدة إلى الأبد . ولم تخف وزارة البيئة الاسرائيلية دالياً ليمتلك هذا العامل عندما علقت على العرض التركي ، رداً على سؤال للاذاعة الاسرائيلية في ١٥ يوليو ، قلقة : [على إسرائيل ألا تعتمد على المياه التركية لأن العلاقات مع هذه الدولة يمكن أن تتغير] .

ولذلك فرغم مآم الاتفاق عليه خلال زيارة ديميريل لإسرائيل ، وهو تشكيل لجنة خاصة لبحث العرض الذي قدمه ديميريل بخصوص المياه ، يبدو قبول هذا العرض مستبعداً لأسباب سياسية فضلاً عن موانعه الاقتصادية المتعلقة بارتفاع التكلفة .

فهناك اتجاه قوي في إسرائيل لا يرى أفاقاً استراتيجية للعلاقات مع تركيا ، وخاصة إذا احرزت عملية السلام تقدماً . يبدو أن الاسرائيليين الذين يعولون على العلاقات مع تركيا هم الأكثر تشاؤماً بشأن مستقبل عملية السلام . وحتى بعض هؤلاء عبروا صراحة عن قلقهم في قصبي لحظات تصاعد الازمة السورية - للتركية في أوائل أكتوبر ١٩٩٨ حين وصلت إلى حافة الهاوية ، وادركوا أن علاقة التعاون المربحة يمكن أن تتحول إلى عبء ثقل وتفرض بذل جهد كبير لاثبات أن إسرائيل ليست لها علاقة بالتصعيد التركي .

وكان الدرس الأهم الذي استخلصه الاسرائيليون ، على ما بينهم من تفاوت في مواقفهم من العلاقة مع تركيا ، هو أنه (من السهل على أي زعيم عربي أن يزج بإسرائيل في كل نزاع مع تركيا ، في الوقت الذي توجد اسباب كثيرة لمثل هذا النزاع منذ عهد الامبراطورية العثمانية) على حد تحبير حامى شيلو (معاريف ١٩٩٨/١٠/٧) ، والذي طرح سؤالاً ذا مغزى مهم بقوله (إن النزاع بين سوريا وتركيا يجب أن يثير نقاشاً لمسألة ماهي المصالح الحقيقية لإسرائيل مع القارة وهل تتضمن - وفقاً لم سابقة صدام حسين - صواريخ سورية تسقط علينا دون نذير اقترناه) .

وإذا كان هذا السؤال يعبر عن مخاوف اسوائية ناجمة عن العلاقة مع تركيا من زاوية ما يمكن أن

تركبه من مخاطر مفاجئة ، فهناك اتجاه آخر لوسع نطاقاً في إسرائيل يتفق على أهمية وضع سقف لذلك الحالة ولكن ليس خوفاً من للتورط في نزاع تركسي مع دولة عربية وإنما للحرص على فتح أفق لتنمية العلاقات مع العرب أو بعضهم . ويسود هذا الاتجاه في أوساط حزب العمل ومعسكره السياسي الذي يأمل في دفع عملية السلام إلى الأمام بما يوفر فرصاً لمـ "تسخين" السلام للبارد مع مصر وبناء علاقات مع عدد من الدول العربية . ولذلك لا يريد هذا الاتجاه أن تكون علاقات إسرائيل مع تركيا بديلاً عن الحوار مع العرب أو معيقاً لمستقبل العلاقات الإسرائيلية - العربية .

وفي داخل هذا الاتجاه فريق يرى أن مصر أهم من تركيا بالنسبة إلى إسرائيل، ومن قطبيه شلومو بن عامي الذي يرى أن تدعيم العلاقات مع تركيا هو جزء من ميراث "خلف المحيط" الذي سعى إليه بن جوريون في الخمسينات ، ويقصد بذلك السياسة الإسرائيلية التي استهدفت بناء علاقات قوية مع الدول غير العربية في الشرق الأوسط . وإعلان بن عامي ، في محاضرة لقاها في مركز (جالسا) للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في يونيو ١٩٩٩ عقب فوز باراك في الانتخابات الإسرائيلية ، أن العلاقات مع تركيا مهمة ، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن حوار حقيقي مع العرب وخاصة من أجل تعزيز العلاقات مع مصر .

وفي ظل هذا الاتجاه ، الذي يضع سقفاً للعلاقة مع تركيا ، تصير الأجواء مهينة غالباً لمد مزيد من الجسور بين الدول العربية وتركيا ، وخاصة إذا تواصل التحسن الذي حدث بين دمشق وأنقرة اعتباراً من نهاية العام ١٩٩٨ . فهناك أفق مفتوحة لعلاقات تجارية تتجاوز حجم المبادلات الذي بلغ ٥٥٠ مليون دولار وفقاً للأرقام التركية عام ١٩٩٨ ولعلاقات إقتصادية متنوعة ، فضلاً عن أن ازدياد إنتاج الغاز الطبيعي في سوريا يمثل بشرى خير لتركيا التي تزداد حاجتها إليه رغم الصفقة الكبرى التي عقدتها مع إيران في أواخر العام ١٩٩٦ .

٢- الهدوء الإسرائيلي - الإيراني ليس أبدياً :

بالرغم من عمق الهدوء بين إيران وإسرائيل وقوة ركائزه على الجانبين ، فالأرجح أنه سيمسير إلى تراجع تدريجي في بدايات القرن الواحد والعشرين . ولذا كان هذا التراجع يقرن على الجانب الإيراني بازدياد نفوذ الاتجاه الإصلاحى المعتدل ، فهو يرتبط على الجانب الإسرائيلي بتدعيم مما أسماه في "التقرير الاستراتيجي العربي" لعام ١٩٩٨ بـ "وادر تفكير استراتيجي جديد" .

ويقوم هذا التفكير الجديد ، الذي استمرت الدلائل على وجوده في العام ١٩٩٩ ، على إدراك أن أهداف إيران من برامج التسليح هي أوسع بكثير من خوض معركة ضد إسرائيل ، وأن ما يقال عن عداة إيراني مطلق لإسرائيل ليس أكثر من إسطورة . ويجادل أصحاب هذا التفكير بأن مشكلات إيران مع العراق تكبر منها مع إسرائيل ، ووجدوا في الحملة العدائية التي شنّها صدام حسين على إيران مجدداً في يوليو وأغسطس ١٩٩٩ ما يدعم هذه المجادلة . كما يرون أن الهدف الأول لإيران لم يعد تغيير المنطقة وإنما تأكيد دورها كلاعب مركزي أو قوة عالمية عظمى في الشرق الأوسط .

ويدعو هذا التفكير الإسرائيلي الجديد إلى إعادة النظر في كيفية التعامل مع برامج التسليح الإيرانية ، وخاصة برنامج الصواريخ الذي يحرز تقدماً مستمراً ، انطلاقاً من عدم إمكان وقف هذه البرامج أو وضع حد لها ، وبالتالي الاعتماد على قوة الردع الذي تمتلكه إسرائيل .

كما ينبه دعاة هذا التفكير الجديد إلى وجود مصالح اقتصادية وتجارية يمكن أن تنامي مستقبلاً ، مدللين على ذلك باستمرار التبادل التجاري والغنى بين البلدين عبر طرف ثالث رغم القطيعة الرسمية ، وقدرت مصادر إسرائيلية حجم الصادرات السنوية إلى إيران خلال عقد التسعينات بحوالى ٢٥٠ مليون دولار من المواد الغذائية والآلات الزراعية وتكنولوجيا الري ، بينما بلغ حجم الصادرات الإيرانية إلى إسرائيل نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من النفط الخام والمنتجات البترولية .

تكلمنا في الموضوع واقتضه بترك التصريح للصفحة الرابعة . ولكن علمنا قبل الطبع ان صحيفة 'معاريف' المناهضة للرئيسية وضعت التصريح على الصفحة الأولى. ولم يترك لنا ذلك خيارا سوى ان نفعل مثله. انها اللعبة التي تفرضها المناهضة الحادة. وليس هناك شيء الفضل للمبيعات من تخويف الرأي العام حول الخطر على أمننا القومي).

وقد قيل تصريح سنيه بانتقادات شديدة الى حد ان حذر روبين مذهبصور (هكرتس ١٩٩٩/٩/٢٨) من (اتخاذ قرارات تقوم على وجهة النظر هذه التي لا تمت بصلة الى الواقع الاستراتيجي الذي يتبلور في الشرق الأوسط وإنما تعود المنطقة الى حروب لا يرغب أحد في حدوثها).

وشملت ردود الفعل ايضا انتقاد المجازين عن التكيف مع التغيرات الجيوستراتيجية الحادثة في المنطقة ، والمتمسكين بأن القوة العسكرية هي القادرة على حل كل المشاكل الأمنية التي تواجه اسرائيل .

ورغم أن هذا الاتجاه الذي يقدم تفكيراً جديداً في العلاقة مع إيران - مازال محدوداً في اسرائيل، إلا ان العام ١٩٩٩ شهد دلائل على أن تطورا يحدث على نطاق أوسع وخاصة عندما انظر رئيس الوزراء الجديد يهود باراك ووزير خارجيته ديفيد ليفي ميلا الى ادخال تحول ما على سياسة بلادهم تجاه إيران .

ونقل عن باراك انه تحدث - خلال اجتماع عقد للنظر في اعتقال ١٣ يهوديا إيرانيا بمدينة شيراز بتهمة التجسس - عن أهمية تطبيع العلاقات مع إيران باعتبارها أمراً ذا أولوية بالنسبة الى اسرائيل. وكشفت صحف اسرائيلية في اوائل يوليو ١٩٩٩ أن هناك هيئة رسمية تسمى 'مئتي ايران' تشرف على سياسات اسرائيل تجاه إيران.

ولعل أهم ما ينبغي الالتفات إليه في ردود الفعل الاسرائيلية على اتهام ١٣ يهوديا إيرانيا بالتجسس أن ما أدى اليه من تصعيد إعلامي لم يؤثر على التيارات التي طرح تفكيراً استراتيجياً جديداً تجاه إيران، أو الاتجاه الأقل تضادا الذي تبنته حكومة باراك .

وتوفرت مؤشرات على أن باراك مقتنع بأن اسرائيل لا تستطيع التأثير جوهرياً على ما يجري

ويذكرون بتزويد اسرائيل لايران بصواريخ مضادة للدبابات في منتصف الثمانينات ، حيث كان البلدان على اتصال وخاصة بين المايمن ١٩٨٣ و ١٩٨٩ عبر الخير الأمني الاسرائيلي لميرام نير وآية الله حسن كروي .

وينتقد اصحاب هذا التفكير الجديد ما يعتبرونه سمي بعض الصحف الاسرائيلية الى اطلاق هستيريا عداة لإيران خوفاً وسعيها الى توزيع مبيعات هذه الصحف. وكان أكثر من وجهوا هذا الانتقاد الكاتب الاسرائيلي عمانوئيل سيفان . ودعم موقفه بالتعليق على تصريح مثير نقلته الصحيفة الاسرائيلية عن 'جنرال سابق وعضو الكنيست لرايم سنيان، عقب تجربة إيران الصاروخ (شهاب ٣) في يوليو ١٩٩٨ ، وتحدث فيه عن الخطر النووي الإيراني ودعا الى توجيه ضربة وإقائية ضد إيران قبل فوات الأوان .

وروى سيفان انه ناقش الأمر مع صديق له هو المراسل الرئيسي لشئون الدفاع لصحيفة 'يديعوت احرونوت' اوسع الصفح الاسرائيلية لنتشارا. وقال: (نقلنا على أن للتصريح كان دون أساس أو انه في الفضل الأحوال كان مصرفاً في المبالغة. فايران تطور قدراتها النووية مثل السهند والصين فضلا عن العراق مستقبلاً، اضلقة الى دعم طموحاتها الإقليمية القوية. اما اسرائيل فرغم للتشدد الابدولوجي للنظام الإيراني ضدها، الا انه يتجرها عدا من الدرجة الثانية لساماين : اولهما للبعد الجغرافي وثانيهما أن سوريا حلقة إيران الاساسية هي التي تحدد السياسة تجاه اسرائيل).

ونقل سيفان عن صديقه المراسل العسكري أن (تصريح سنيه لم يكن دون اساس فقط بل افتقد للمسؤولية لأن تأثيره سلبي. وكل ما أراده سنيه هو خطف العناوين الصحفية وتوسيع شعبيته على حساب المصلحة الوطنية التي تتطلب التحفظ في كل التصريحات عن إيران. كما أن تصريحات كهذه تؤدي الى تصعيد الجانب الديني في الصراع ، وهو مالا نريده). ولكن لماذا ابرزت صحيفة (يديعوت احرونوت) التصريح ؟ كان هذا هو سؤال سيفان لصديقه ، فاجاب : (رئيس للتحريز امنان مسئول.

في إيران، وأن عليها أن تسعى إلى استئناف الاتصالات في ضوء التغيير الذي حدث في إيران منذ تولي سيد محمد خاتمي الرئاسة ، ويبدو هذا منسجما مع ميل باراك منذ العام ١٩٩١ إلى اعتبار العراق عدو إسرائيل الأول وليس إيران.

ومع ذلك لم يتواءم ما يفيد أن المخابرات العسكرية الإسرائيلية غيرت موقفها العدائى تجاه إيران أو رؤيتها التي تعتبر إيران مصرة على عدائها لإسرائيل وعلى دعم المنظمات الإسلامية الأكثر نشاطا في المواجهة ضدها .

ويرد دعاة إعادة النظر في الموقف من إيران على المجادلة الخاصة بدعم إيران لحزب الله بأنه لا يرتبط فقط ولا ربما في المقام الأول بالعداء الإسرائيلي، وإنما يقرن بحرص إيران على كسب نفوذ في أوساط الجالية الشيعية اللبنانية ، وهو ما فعلته إيران دائما منذ الخمسينات . كما يجادلون بأن إيران لعبت دورا مهما في الفترة الأخيرة لالزام حزب الله باحترام "عقاهم نيسان" الذي تم التوصل إليه مع إسرائيل في العام ١٩٩٦ .

غير أن جهات اسرائيلية أخرى نصحت بباراك بضرورة ابدال تغيير على سياسة إسرائيل، وخاصة مركز جافا للدراسات الذي اقترح رئيسه شاي فيلدمان انتاج سياسة ردع هادئ مع محاولة الحوار مع النظام الإيراني بهدف تقليص الخلافات بالتوازي مع التطورات المتوقعة في العلاقات بين طهران وواشنطن .

كما أفادت تقارير صحفية اسرائيلية أن "مقتدى إيران" اوصى باراك بأن يكون صوغ السياسات تجاه إيران انطلاقا من كونها "خطرا محتملا" وليس "عدوا نشطا" .

ويبقى هذا التغيير دعما قويا من ديفيد ليفي للذي كان قد حاول التأثير على سياسة حكومة نتانياهو ، حيث شغل منصب وزير الخارجية فيها ، تجاه إيران، ولكنه واجه معارضة شديدة من رئيس الوزراء السابق. وكان ليفي من بين المساهمة الإسرائيلية الذين رأوا في انتخاب خاتمي رئيسا لإيران حدثا بارزا "يفرض تعديل السياسة الإسرائيلية.

ومع ذلك هناك ما يدل على أن نتانياهو لم يكن يرى فائدة في مواصلة التصعيد ضد إيران رغم خطابه الذي كان حادا ضدها. وتوافرت دلائل على أنه اهتم بالبحث عن ميل جديدة للحد من الصراع مع إيران، اعتمادا على علاقات اسرئيل مع بعض جمهوريات آسيا الوسطى التي تقيم علاقات جيدة مع إيران في الوقت نفسه ، وخاصة كازاخستان، وكذلك بعض الأكاديميين الإيرانيين العاملين في مراكز أبحاث عربية ويحفظون بقوات اتصال مع بعض الجهات أو الشخصيات في طهران. بل وذكرت تقارير صحفية اسرائيلية أن نتانياهو كان مستعدا للنظر في ديون إسرائيل القديمة المستحقة لإيران منذ أيام الشاه إذا كان هذا هو ثمن تحسين العلاقات مع طهران. وهي ديون تقدر بنحو مليارات دولار قيمة مشتريات نفطية .

غير أن نتانياهو كان يرى أن الطريق مسدود مع إيران ولذلك لم يبدل جهدا في اتجاهه بل سعى إلى كبح وزير خارجيته الأول ديفيد ليفي ولم يشاركه تقديره لآثر فوز خاتمي بمصب الرئاسة .

ورغم أن ما توافر عن موقف باراك خلال الشهور الأولى لتوليه رئاسة الحكومة يوضح أنه أكثر نقولا أو بالأحرى أقل تشلوما من نتانياهو بشأن مستقبل العلاقة مع إيران، فلا يعني ذلك عدم ادراك الصعوبات الشديدة التي تواجه تحسين هذه العلاقة . كما أن دعاة تفكير استراتيجي اسرائيلي جديد تجاه إيران يدركون أن الاولوية الاولى لخاتمي على الصعيد الاقليمي هي تحسين العلاقات مع العالم العربي ، الامر الذي لا يتيح الزمان عليه في الاجل المنظور.

غير أن ما يراهه عليه هؤلاء هو تغير تدرجسي يأخذ مداه عبر فترة زمنية غير قصيرة ، مدركين أن الاتجاه المحافظ في إيران وقواه الأكثر تشددا قادرة على وضع عقبات أمام هذا التطور.

ويجوز النظر إلى اعتقال ١٣ خاضعا ومعلما يهوديا في مطلع العام ١٩٩٩ (منهم ١١ من شيراز وثلاث من أسفهان) في هذا الاطار. وقد اتفقت تقديرات اسرائيلية مع أخرى الاكاديمية إيرانية في الخارج على أن اعتقال اليهود استهدف غلق الطريق

امام اي امكانية لتغيير فسي العلاقات الاسرائيلية الايرانية واثارة لجوء من التوتر تؤدي الى إضعاف مركز أصحاب التفكير الجديد في الموقف الاسرائيلي من طهران. وذهب الايراني الخبير فسي العلاقات الدولية مينا ملكي الى ايجاد نوع من المشابهة بين اعتقال اليهود واحتجاز الزهائن الامريكيين في العام ١٩٧٩ ، على أساس أن عملية الاحتجاز استهدفت في ذلك الوقت نفس أي اتجاه الى قائمة علاقات طيبة مع واشنطن.

وانتقلت تقديرات اسرائيل مع هذا التصور مستندة على أن جذه هي المرة الاولى التي يتعرض فيها يهود ايرانيون لمثل هذا الموقف الصعب منذ الثورة الايرانية التي لم تتخذ أي اجراءات مضادة للجالية اليهودية.

ولم يكن هذا غير يهودي ولحد بين نحو ٢٥ ألفا موجودين الآن تم اعدامهم في ايران منذ الثورة في العام ١٩٧٩. ولم يتعرض اليهود لأي اجراءات تمس عقيدتهم وعبادتهم. وظلت معظم المدارس اليهودية لتدريب الاحكامات مفتوحة في طهران واصفهان وشيراز مثلما كانت في عهد الشاه ، وكذلك أمكن المبادء. ولكن تم حظر تدريس التوراة باللغة العبرية. ولم يفرض النظام الثوري قيوداً على سفر اليهود الى الخارج، وتفاوضي عن زيارة بعضهم الى اسرائيل عبر أوروبا طالما لم تختتم السلطات الاسرائيلية جوازات سفرهم. وكثير من ذلك تم الإبقاء على المقعد المخصص لليهود في البرلمان.

ولذلك فعندما تم اعتقال المتهمين بالتجسس حرصت الطائفة اليهودية الايرانية على التهنية، وأصدرت بياناً أكدت فيه أنها تتمتع بكافة حقوقها وإن اعتقال عدد من اليهود ليس له علاقة باتباعهم الديني.

ورغم ذلك ، تظل العلاقات الايرانية - الاسرائيلية مرشحة لتغير الى الأفضل في بدايات القرن الواحد والعشرين؛ ولكن بشكل تدريجي، ايما يكن المسار الذي ستأخذه العلاقات الايرانية - العربية التي ظلت الصعوبات أمام تحقيق نقلة نوعية فيها قائمة حتى نهاية العام ١٩٩٩. وحتى التقارب

الايراني - السعودي، الذي وصفناه في التقرير الاستراتيجي "العام ١٩٩٨"، بأنه يغير اجواء الخليج السياسية وليس أوضاعه الاستراتيجية تسبب في خلق مشكلة في داخل مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٩٩ وأدى الى أزمة بين الرياض وأبوظبي (راجع للنظام الاقليمي العربي).

كما عاود النظام العراقي التحرش السياسي بإيران عبر هجوم همدان حسين عليها في مناسبة الذكرى الحادية عشرة لنهاية الحرب العراقية - الايرانية التي استمرت ثمانى سنوات. وكما هو معتاد في سلوك النظم الاكثر تفاناً من قواعد العلاقات الدولية، ويشكل مفاجئ ، تم إعداد المسرح للحملة على ايران يوم ٧ أغسطس ١٩٩٩. فقد بدأ الهجوم بدق طبول للحرب عبر اذاعة بيانات المعارك مع ايران واثارتها واغنياتها لتمهد لخطاب الرئيس في هذا اليوم الذي يسميه النظام العراقي (يوم النصر العظيم).

وكما هو معتاد أيضاً ، كذب رئيس النظام أو واصل كذبه محلاً ايران المسؤولية عن اعلان الحرب التي يعرف الجميع أن قواته هي التي بدأتها في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ عندما اجتاحت الاراضى الايرانية على امتداد الحدود وبطول أكثر من ألف كيلو متر. وهكذا استعاد العراقيون المنكوبون بهذا النظام ذكريات "قادمة صدام" في الوقت الذي يعانون ضللك "أم المعارك" ، وأعيد عليهم شريط أحداث الحرب التي خرج رئيسهم ليقول انهم انتصروا فيها نصراً وصفه بأنه (نصر للتقدم على التخلف ونصر للايمان والحقيقة على التزييف ونصر للبناء على التدمير) ، ولينهم ايران بأنها (تواصل العدوان على العراق) و (تحتفظ بالآلاف الاسرى العراقيين ويضعهم ترفض حتى أن تسجله لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر) وكان هناك فرقاً - بالفرض صحة الاتهام - بين أن يكون العراقي اسيراً في بلد آخر أو في بلده الذي هو سجن كبير يحتفظ فيه صدام بالشعب رهينة لديه. غير أن الحملة الاعلامية لم تتضمن أي إشارة الى قيام ايران بتعديل حدودها مع العراق لمصلحتها ، وهو ما ظهرت

دلائل علمية إبان تصاعد التوتر بين طهران وابقرة في الأيام السابقة على بدء الحملة العراقية ، وهو ما سنعود إليه بعد قليل.

وكان طبيعيا أن ترد إيران على هذه الحملة وأن تشتعل نار الاتهامات المتبادلة وأن يسود مناخ من التوتر بين البلدين . غير أنه لم يظهر حتى نهاية العام ما يدل على تغير في موقف إيران للرافض للتعاون مع الولايات المتحدة فسي اطحاحة للنظام العراقي . فقد مست واشنطن منذ العام ١٩٩٨ الذي تقاهم مع إيران على مشاركة في عملية تستهدف لحداث تغيير في العراق . وظل العرض الأمريكي قائما رغم عدم استجابة إيران ، وهو ما اعتبرناه في "التقرير الاستراتيجي العربي" للعام ١٩٩٨ موقفاً مثيراً للجدل . فبالرغم من أن التدخل لتغيير نظام حكم في بلد آخر هو أمر غير مرغوب عموماً ، إلا أن العراق يمثل حالة نادرة لنظام تسبب ومزال في كارثة كبرى لبلاده فضلاً عن استعباد شعبه . كما يؤثر الموقف الإيراني الجدل من زاوية انفراد الولايات المتحدة بعملية التغيير في العراق وما إذا كان قيام طهران بدور فيها يحد من هذا الانفراد وتداعياته.

ومع ذلك ، توافرت مؤشرات أولية على أن إيران بدأت تفرض للنظر للمرة الأولى عن تحركات "قوات بدر" التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبر أراضيها ، وهو التنظيم الشيعي الرئيسي في المعارضة العراقية . وأمكن الوصول إلى هذا الاستنتاج من التقدم للسبي الذي حققته هذه القوات ، التي توافرت معلومات على أن جزءاً منها وصل إلى منطقة قريبة من بغداد عبر منطقة نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تطورت العلاقة بينه وبين المجلس الأعلى إلى مستوى التحالف .

وما قد ينطوي على مغزى في هذا المجال أن "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" أبدى خلال العام ١٩٩٩ مرونة أكثر من ذي قبل في التعاون مع الولايات المتحدة ، بعد أن كان أكثر قوياً للمعارضة العراقية تحفظاً على هذا التعاون . وتوافرت معلومات من لقاءات استضافتها الكويت بين ممثلين للمجلس وممثلين أمريكيين . ولكن لم يكن ممكناً حتى نهاية

العام تقدير ما إذا كان لهذا التطور مغزى بالنسبة إلى مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية.

ثالثاً : سقف منخفض للتوترات الإيرانية - التركية :

بالرغم من التوتر الذي تصاعد في العلاقات الإيرانية - التركية في صيف العام ١٩٩٩ ، سيظل هناك سقف لأي تصعيد تبادل أو من هذا الطوف أو ذلك . فالتناقض الأساسي بين نظامي الحكم العلماني المتطرف في أنقرة والإسلامي المتشدد في طهران ليس من نوع التناقضات التي لا يمكن التعايش معها ، إذ ينحصر أثره في تبادل اتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية من وقت إلى آخر .

والمفارقة أن المشكلة التي تثير توتراً أكثر حدة تتعلق بدعم كل من الدولتين قوى مناوئة للأخرى ، ولكن بعيداً عن هذا التناقض البدني - العلماني . فالطرف التركي الذي تدعاه إيران ليس إسلامياً وإنما هو كردي (حزب العمال الكردستاني) ، وللطرف الإيراني الذي تدعاه تركيا يعتبر علمانياً بدرجة أو بأخرى (مجاهدي خلق).

وقد تصاعد التوتر في يوليو ١٩٩٩ اثر اعلان طهران أن طائرات مقاتلة تركية قصفت قرية بيرانشن الإيرانية قريبة من الحدود بين البلدين ، واستدعاء القائم بالأعمال التركي وتسليمه مذكرة احتجاج رسمية تطلب بتقديم اعتذار ودفع تعويضات عن الخسائر التي نجمت عن القصف .

وردت أنقرة بإعلان عدم صحة الادعاءات الإيرانية ، والقول بأن تحقيقاً لجرته سلطاتها أثبت أن شيئاً من ذلك لم يحدث وأن الموقع الذي تعرض للتصف يقع في شمال العراق لا في إيران . وكان أهم ما صدر عن تركيا على لسان رئيس وزرائها بولند جلودو الذي قال (إذا كانت إيران تعتبر تلك الأراضي أصبحت ضمن حدودها فهذا أمر لا يحيننا). والمعنى المتضمن في هذا التصريح هو أن إيران قامت بتعديل حدودها الدولية مع العراق مستغلة الظروف التي يمر بها . ورفضت طهران النفي التركي وقامت باستعراض القوة عبر تحليق

طائرات استطلاع فسي اجواء المنطقة للرصد والمراقبة. وعاولت اتهام تركيا بشن هجوم عسكري جديد على أراضيها بعد أربعة ايام على قصف القرية، واعتقلت جنديين تركيين قالت انقرة انهما دخلا الى الاراضي الايرانية بطريق الخطأ. ولم تكن هذه المشكلة جديدة تماما. فقد اشتكت ايران مرات من قبل بسبب قيام قوات تركية بهجمات على أراضيها خلال مطاردة عناصر من حزب العمال الكردستاني في الثلث الحدودي أو اثناء بعض المعالقات العسكرية التي تشنها هذه القوات في شمال العراق ضد مواقع لذلك الحزب .

ورغم النفي المتكرر من ايران لاتهم تركيا لها بأنها تدعم حزب العمال، تضمنت اعترافات زعيمه عبد الله اوجلان بعد اعتقاله ما يفيد تقديم ايران تمهيلات له مكنته من شراء اسلحة روسية وبناء مستشفى داخل الاراضي الايرانية. وحتى اذا كانت هذه الاعترافات مشكوكا في صحتها، فهناك دلائل على أن السلطات الأيرانية تتغاضى على الأقل عن تحركات عناصر الحزب الكردستاني ان لم تكن تقدم تمهيلات لها. كما أن وعورة التضاريس في منطقة الثلث الحدودي الايراني التركي العراقي تجعل من الصعب على القوات التركية تداي اختراق الحدود الايرانية اثناء مطاردتها لبعض عناصر ذلك الحزب. ومما اضفى على توترات صيف ١٩٩٩ سخونة اكثر انها تزامنت تقريبا مع انتفاضة الطلاب في طهران، والتي اتهم بعض قادة النظام الايراني تركيها بالمساهمة في التحريض عليها.

ولكن لأن هناك سقفا لهذا النوع من النزاعات الذي يغلب عليه الطابع الأمني ويطلق على الجانب الايديولوجي، فقد فتح تصاعد التوتر للباب اسلم مفاوضات امنية، في الوقت الذي كان بعض المراقبين يحذرون من نشوب حرب، بينما كان بعض العرب منهم خائفين من ان تدور رحى هذه الحرب على ارض العراق التي لا سيطرة لأحد عليها. وتذكر البعض الحروب المتقطعة التي دارت بين البلدين على مدى فترة طويلة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر.

غير أن المفاوضات التي اجريت من خلال لجنة امنية من البلدين في مدينة اورومية اعتبارا من ٢٨ يوليو حققت نجاحا في اسبوعها الثالث واسفرت عن اتفاق للتعاون الامني ومكافحة الارهاب تم توقيعه في ١٣ اغسطس. ونص الاتفاق على التمسق في اعمال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات ولجراء عمليات تفتيش مشتركة للتأكد من عدم وجود عناصر تهدد أمنهما.

ولم تستطع تركيا القناع ايران بطلبها الاساسي وهو منحها الحق في الملاحقة المباشرة لعناصر حزب العمال الكردستاني في الاراضي الايرانية. ومع ذلك فالارجح ان يساهم الاتفاق في الحد من احتمالات التوتر حتى اذا لم يقض على اسبابه .

ولكن اهم ما كشفت عنه مواجهة صيف ١٩٩٩ وما انتهت اليه هو أن البلدين اللذين نجحا في استخدام اسلوب التلويح بالقوة العسكرية ضد طرفين آخرين في العام ١٩٩٨ (تركيا ضد سوريا وايران ضد حركة طالبان الافغانية) أدركا عدم امكان الالتجاء الى هذا الاسلوب ضد بعضهما البعض .

رابعاً : بين الجمود العربي والتخبط التركي والانقسام الإيراني:

اذا كانت التفاعلات الاقليمية تلعب دورا بارزا في تحديد مستقبل أي إقليم، يظل للأوضاع الداخلية أثرها غير المنكور والذي تزداد أهميته في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني دولها من مشاكل داخلية متفاوتة ولكنها كبيرة في مجملها .

ولكن تختلف طبيعة هذه المشاكل التي يجوز تلخيصها - مع قدر من الاختزال - في جمود عربي وتخبط تركي وانقسام إيراني. فالمشكلة الأكبر على الصعيد العربي الملم هي الجمود الذي يسود التفاعلات الداخلية وبطبعها بطابع يبدو "استاتيكيًا" في الوقت الذي تبسم الحياة السياسية في البلاد الأخرى في المنطقة بحبوية ملحوظة تصفي عليها طابعاً "ديناميكياً" إلى الحد الذي يجعل التفاعلات الداخلية في هذه البلاد مؤثرة ليس فقط على مستقبل المنطقة، ولكن أيضاً على بعض الأوضاع والقضايا العربية.

(انظر القسم الثالث من هذا الفصل بخصوص التطور الديمقراطي في الشرق الأوسط) .
ولم تكن الانتخابات الاسرائيلية التي اجريت في مايو ١٩٩٩ وما ترتب عليها من نتائج في المنطقة إلا نموذجاً لهذا الفرق الملحوظ وما يقترن به من امتلاك بلاد غير عربية زمام الفصل والمبادرة وركون العرب في معظم الاحيان الى رد الفعل. ولا يقتصر الامر على اسرائيل، لأن الصراع الدخلي في إيران بين المحافظين والاصلاحيين يؤثر أيضاً على السياسات العربية ، في الوقت الذي لا يوجد أي حدث عربي داخلي يمكن أن يكون له للتأثير نفسه ، الأمر الذي يدعم المخاوف من أن يبقى العرب مستقبلياً لمؤثرات تجمع عن تحولات تؤثر عليهم ولا يمكن ازادها غير سلوك رد الفعل.

ووصل الأمر الى حد أن تابع العرب من المحيط الى الخليج وقائع المعركة الانتخابية الاسرائيلية الساخنة التي كانت حملتها في الأطول في تاريخ انتخابات اسرائيل. وظلوا لأكثر من أربعة شهور يعيشون في اجواء تلك الحملة وكلهم جزء لا يتجزأ منها. فلم يكن اهتمام العرب بهذه الانتخابات أقل من اهتمام الاسرائيليين بها، الأمر الذي بدا معه أن مصير العالم العربي يتعلق بتطورات داخلية لهيكله أخرى في المنطقة أكثر مما يتوقف على تطورات في دخل بلادهم هم. ولا غرو في ذلك طالما ان الجمود هو العنوان الرئيسي للتفاعلات الداخلية في مختلف البلاد العربية بدرجات متفاوت بين البلد والركود والحركة المحدودة الحكومة من أعلى.

وبالرغم من ان ديناميكية التفاعلات الداخلية في ايران ترتبط بصراع حاد وينطوي على انقسام يشطر النظام السياسي والمجتمع وينذر بصدامات تؤثر سلبيا على الاستقرار ، الا ان قدراً من عدم الاستقرار الديناميكي هو الأفضل في المحصلة النهائية من استقرار سكوني استراتيجي.

والفرق في هذه الحالة أن حيوية المجتمع وما تخلف من تنافسية وتحيّة للطاقت والقدرات تعوض سلبات عدم الاستقرار ، في حين أن ركود المجتمع وما يقترن به من انصراف عن المشاركة وانسحاب

من الحياة العامة وسيادة المصالح الخاصة وللشخصية يقلل ان لم بلغ أحياناً فضائل الاستقرار .
وبالرغم من الحنف الذي آل اليه الصراع الداخلي في إيران في صيف ١٩٩٩ فإن الانتفاضة الطلابية، فالأرجح أن فوائد تلك الجولة من الصراع من أكثر من اضرارها. فالصراع ليس مصدراً للشر في كل الأحوال حتى اذا احتوى على قدر من العنف ، ورغم أن له ضحاياه عندما يأخذ شكلاً عنيفاً. والصراع الذي يتجسد في انتفاضات طلابية مبرر في الغالب عن حيوية المجتمع أكثر مما يبرر عن تمزق ضل.

وبالرغم من أن انتفاضة الطلاب الإيرانيين قوبلت بقمع شديد وقوة غاشمة ، الا انها كشفت في الوقت نفسه حدود هذه القوة وذلك القمع واكدت أنه تم نزع الغطاء الشرعي عنها ، وأنه لم يعد في الامكان تبريرها بموجب شرعية الثورة لأن الجمهور الذي رافع راية هذه الثورة وحمل أبات السله الى السلطة صار بعضه مستعداً لأن يحتشد مرة أخرى لرفع راية الحرية.

ولذلك فإن الاستنتاجات التي ذهبت الى أن المحافظين، وحتى أكثر قوادم تشدد ، هم الذين انتصروا في تلك الجولة من الصراع هي استنتاجات متسرعة. فقد كانت تكلفة هذه الجولة مرتفعة بالنسبة لهم ، بل وربما كانت دلالتها الأهم هي أنهم كسبوا ولكنهم بدأوا يخسرون البلد. غير أن امراض الاقتصاد الإيراني، وما تؤدي اليه من إضعاف مركز حكومة الرئيس سيد محمد خاتمي، تظل مصدر قوة لهم فقد اصبح للركود الاقتصادي مزماً في العام ١٩٩٩ على نحو يدخل إيران في أزمة حادة يمكن أن تتمكن سلباً على وضعه في السلطة وبالتالي على الجناح المعتدل الذي صابر رمزاً له، ولم يكن واضحا في نهاية العام الى أي مدى يمكن أن يستجيب الوأي العام لنداءات خاتمي له من أجل التطلعي بالمزمنة لتصين أداء الاقتصاد بعد أن وصل معدل التضخم في بعض القطاعات الى حوالي ٤٠ في المائة، وتجاوزت نسبة البطالة ٢٠ في المائة بكل ما لذلك من أثر على قاعدة خاضع الاجتماعية التي ترتكز على الشباب ، فضلاً عن تراجع سعر العملة

(الريال) الذي انخفض من خمسة آلاف وحدة للدولار الواحد في العام ١٩٩٨ إلى أكثر من ثمانية آلاف في منتصف العام ١٩٩٩.

ورغم أن عودة أسعار النفط إلى الارتفاع اعتباراً من الربع الثاني من العام تتيح فرصة أداء اقتصادي أفضل لما توفره من موارد، لم يظهر ما يؤكد ذلك حتى شهر أغسطس ١٩٩٩. فلم يكن انخفاض أسعار النفط العامل الوحيد وراء تدهور الاقتصاد الإيراني. ولا يمكن اغفال أثر سوء الإدارة للناجم عن عدم تجانس فريق خاتمي الذي ضم بعض من عملوا مع سلفه رافسنجاني وبعض القريبين منه هو، وبيروقراطية أجهزة الدولة، فضلاً عن ضعف تنافسية المنتجات الإيرانية مما أدى إلى انخفاض الصادرات غير النفطية إلى النصف في السنوات الثلاث الأخيرة (من بينها عمان كان خاتمي في السلطة)، وإزدحام التهريب عبر المقاطعات الجنوبية، وضائلة الاستثمارات الأجنبية حتى بعد توقيع عقود ٣ شركات نفط أوروبية كبرى مثل توتال الفرنسية.

ومع ذلك فقد هزت مظاهرات الطلاب أركان الجناح المحافظ في النظام الإيراني على مدى سبعة أيام، ومثلت نقطة تحول بدرجة ما في مسار هذا النظام الذي اكمل في العام ١٩٩٩ سنته العشرين. وقد اندلعت هذه المظاهرات من أجل الحرية عموماً، واحتجاجاً على غلق صحيفة "سلام" القريبة من التيار الاصلاحي خصوصاً. وبدأت في جامعة طهران ثم امتدت إلى غيرها، وانضم إليها جمهور من خارج الدائرة الطلابية بحجم يستحيل أن يصدق معه الاتهام الجاهل دوماً لدى الطغاة في كل مكان وهو أنهم عناصر مخربة وجاسوسية منمصة (أو عملاء للقوى الأجنبية)!

ولا تخفى فاعلية أجهزة ودوات القمع للتي سيطر عليها المحافظون، مثل الحرس الثوري (الباسادارات) وقنوات التبعية للامعة (البسيج) وعناصر حزب الله فضلاً عن قوات الأمن الرسمية، مثانة لركان هذا الجناح لأن مثل هذه الأجهزة والأدوات لم تمنع انتصار شعوب انتفضت ضد

الطغيان ومن بينها الشعب الإيراني نفسه في العام ١٩٧٩.

ولما كان الحكم على محصلة انتفاضة صيف ١٩٩٩، والتي سيظهر بعض مؤشراتنا في الانتخابات التشريعية في منتصف فبراير ٢٠٠٠، يظل في الإمكان القول بأن الوضع الداخلي في إيران يتمتع بحبوبة سياسية ومجتمعية تفكدها الأوضاع العربية التي تظل في موقع أدنى بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال لأن مصر ليست كالعراق على سبيل المثال. ويصل الأمر إلى حد أن وزير خارجية إيران كمال خرازي عبر عن استيائه في منتصف أغسطس (لأن موقعنا الجغرافي يفرض علينا للأسف جيراناً مثل العراق) وكذلك أفغانستان. ويقر ما يؤكد كلامه وجود حيوية سياسية في إيران بقدر ما يدل على مدى بشاعة بعض الأوضاع العربية، إلى حد أن ينظر إليها سياسي إيراني هو أصولي في النهاية هذه النظرة من أعلى.

كما تبدو الأوضاع العربية في موقع أدنى حتى مقارنة مع الوضع الداخلي في تركيا بما ينطوي عليه من توحش ضد الأكراد وأي تعبير عن مطالبهم أو حتى عن كينونتهم في جانب، ولكنه يقوم على تقاس لا يخلو من قدر مقول من الحرية عندما نبتعد عن قضايا الأكراد وحين تعمل القوى الإسلامية في إطار قواعد اللعبة التي تفرضها المؤسسة العسكرية بشكل متصف بالفعل ولكنه واضح للجميع. وفي بعض الأحيان يكون وضوح قواعد اللعبة نعمة توازن النعمة الناجمة عن القيود التي تفرضها هذه القواعد. أما حين لا تكون هذه القواعد واضحة، كما هو الحال في كثير من البلاد العربية، تصير الحياة السياسية إلى اضطراب أو إلى جمود.

غير أن مشكلة تركيا الأهم هي التخييط في سياستها الخارجية وما يقترن به من هوس قومي شديد إنعكس على نتائج الانتخابات البرلمانية ١٩٩٩ والتي حصلت فيها "الحركة القومية" المتطرفة على ١٨,٥ في المائة من الأصوات مقارنة بنحو ستة في المائة في سابقها وصارت من القوى الرئيسية

للائتلاف الحكومي الذي شكله بولند اجاويد في نهاية مايو.

وتتحدث هذه الحركة من اصول قاشية في اطار "حزب العمل القومي" الذي مارس عنفاً دموياً ، وخاصة خلال صراعات اواخر الميجينات ، قبل ان يسمى الى تجميل صورته دون ان يؤثر ذلك كثيراً على مضمون افكاره ، فبعد الى تغيير اسمه الى "الحركة القومية" دون ان يكون ذلك كافياً كي ينمى الناس ممارسته السابقة بمن في ذلك اعضاء الأن في البرلمان التركي كانوا ارابيين ونشط بعضهم في اطار شبينة الحزب الذين يسمون "الذئاب الرمادية".

وقد حاول اجاويد تقليل اضرار مشاركة "الحركة القومية" في ائتلافه الحاكم من خلال اعطائها وزارات لا تقود سيطرة المتطرفين عليها الى كارثة مثل الاسكان والزراعة والصحة والعمل والاشغال العامة. غير ان حصول الحركة على هذه الوزارات يتيح لها توجيه اموال عامة الى اعضائها وانصارها وتوظيف نشاطاتها . فلجدي سمات الحركات السياسية المتطرفة انها تقدم مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة انطلاقاً من الدمج بين المصلحتين.

وقد استفادت هذه الحركة من فورة الحماس القومي التي اثيرت باعقال زعيم حزب العمال الكرديستاني عبد الله أوجلان في ١٥ فبراير أي عشية الانتخابات. فهي الأكثر عداءً لهذا الحزب وللكراد عموماً. ولكن هذا لا يقدم تفسيراً كافياً لصعودها الانتخابي الذي يعبر عن مدى عمق أزمة تركيا الدولة والمجتمع، وما تتطوى عليه سياستها من هوس شديد بشأن قضية الاكراد وما يقود اليه ذلك من تخبط وما يحمله من احتمالات مظلمة بالنسبة الى المستقبل.

فقد أدى تطرف المؤسسة العسكرية في موقفها من القضية الكردية إلى توفير أرضية للحركة القومية التي يمكن أن تقود تركيا إلى كارثة إذا ازدادت شعبيتها عما حققته في انتخابات ١٩٩٩. فالمؤسسة العسكرية التي ترفض أي حل سلمي لهذه القضية مسئولة عن استمرار المواجهة الدموية مما تؤدي اليه من سقوط قتلى اسراك وبالتالي شحذ مشاعر التشدد القومي على الصعيد الشعبي.

كما أن التشدد ضد التيار الاسلامي التركي يصب في مصلحة الحركة القومية التي نجحت في استغلال الضربات التي تعرض لها هذا التيار ومطالبة انصاره بالتصويت لصالحها كي لا تضيق أصواتهم لذا ذهبت كلها الى هذا التيار الخاضع للحصار. ولجأت الحركة القومية في سبيل ذلك الى اظهار تعاطف مع بعض مطالب الاسلاميين، وخاصة الفلح لخطر على الحجاب في الجامعات.

وتمازت هذه الحركة في إثارة المشاعر القومية لدى للرأي العام ، وصنعت في ما تفعله للحركات القومية عموماً من رسم صور نمطية لأعداء خارجيين تدعي أنهم يترصبون بالأمة ويسعون الى سحقها، واعادة تذكير الاكراد بالصراع التاريخي مع الغرب ، وثبتت حملة ركزتها على قضية تاريخية مضت ولم يد لها اثر ، وهي خريطة "سيفر" التي جمعت خطط بعض الدول الغربية لتقسيم الاناضول عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، مع اللزعم بأن هذه الخطط مازالت قائمة بهدف دعم خطاب الحركة الذي لا يختلف في جوهره عن خطاب أي تيار قومي متشدد يرى انه على حق دائماً ولأنه مصدر الخير ، بينما الصالح الشرير المعلن بالشياطين حيكم الممارسات التي لا تنتهي ضد الأمة الصاعدة.

♦ القسم الثاني ♦

مشروع الشرق الأوسط الجديد:

رفض عربي وفتور إسرائيلي في شيباب

الأساس الاقتصادي والأمني

أولاً : الفتنور الإسرائيلي يضعف فرص المشروع الشرق أوسطى:

على الصعيد السياسي، مازالت فكرة الشرق أوسطية مجرد طرح محدود النطاق والتأثير على الجانبين العربي والإسرائيلي. ولم يؤد نجاح إيهود باراك في انتخابات رئاسة الحكومة في مايو ١٩٩٩ إلى توليد أي قدر من قوة الدفع في اتجاه تحريك المشروع الشرق أوسطى. فعلى الرغم من شيوع اعتقادات واسعة لدى العرب الرافضين للمشروع الشرق أوسطى بأن هذا المشروع يسمى إلى فرض الهيمنة للسياسية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية على الشرق الأوسط بأكمله، إلا أن حركة التفاعلات السياسية في إسرائيل تكشف عن حقيقة أن فكرة الشرق أوسطية لا تحظى بالشمعية داخل إسرائيل ذاتها، ولا حتى داخل حزب العمل نفسه، حيث أن تيارا محدودا فقط داخل هذا الحزب يتزعمه شيمون بيريز هو الذي كان يتبنى الفكرة، وذلك في إطار رؤيته لمستقبل إسرائيل من خلال الاندماج في المنطقة، في حين ظلت الأغلبية في السلطة السياسية الإسرائيلية عموما، وحتى داخل حزب العمل، تنطو إلى شيمون بيريز بوصفه "حالما"، وأن تصوراته لبناء شرق أوسط جديدا تنفقر إلى الواقعية. وكان للتركيز الرئيسي في الساحة السياسية الإسرائيلية ينصب أساسا على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل والدخول في مشروعات تعاون على أصناف ثنائي أو ثلاثي، بعيدا عن أفكار التعاون الإقليمي الشامل.

وبالتالي، فإن الفكرة الشرق أوسطية تعتبر في جوهرها مجرد طرح نظري، يفتقر إلى التكمال، كما تنقصه التصورات العملية، حتى على الصعيد الاقتصادي. فقد برز المشروع الشرق أوسطى خلال عقد التسعينات، وكان ذلك مرتبطا بانتهاء الحرب الباردة ونهاية الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج. وكان هذا المشروع بمثابة المحسد الرئيسي وراء

على الرغم من نجاح زعيم حزب العمل الإسرائيلي إيهود باراك في انتخابات رئاسة الحكومة في مايو ١٩٩٩، إلا أن ذلك لم يؤد إلى إقناع الطرح الشرق أوسطى. وقد تنافست هذه النتيجة العملية مع التكتلات التي ذهبت إلى أن المشروع الشرق أوسطى سوف يكتسب قدرا من قوة الدفع مع وصول حزب العمل إلى الحكم، استنادا إلى أن حزب العمل كان هو الذي تبنى هذا الطرح خلال فترة توليه الحكم (١٩٩٢ - ١٩٩٦)، وبالذات زعيمه السابق شيمون بيريز الذي كان أكثر مروجي هذا الطرح، سعيًا إلى بناء ما أسماه (الشرق الأوسط الجديد).

وعلى العكس من ذلك، فإن الخطاب السياسي لإيهود باراك وحكومته لم يتضمن أي إشارات واضحة للشرق أوسطية، على نحو ما طرحها شيمون بيريز، بل كان التركيز للرئيسي لإباراك ينصب على وضع مبادئ وشروط لتنفيذ ما تبقى من المرحلة الانتقالية مع الفلسطينيين، ويده مفاوضات الوضع النهائي، واستئناف عملية التسوية مع الممارين السوري واللبناني، مع الاعتماد عن الرؤى الكلية لأفاق التسوية، على النحو الذي كان بيريز مؤلعا به. وكان إيهود باراك حريصا فقط على السور بصورة تدريجية في عملية التسوية، بما لا يسبب انقسامًا واسعًا في المجتمع الإسرائيلي، ووفق أسلوب يقوم على الحذر، على نحو لا يلزمه بمواقف محددة بشأن الأطر الكلية لعملية التسوية. وربما يتمثل التطور الرئيسي للوحيد على صعيد تحريك الشرق أوسطية من جانب حكومة إيهود باراك، في استحداث وزارة جديدة باسم (التطوير الإقليمي)، مع إسنادها إلى شيمون بيريز، ولكن ذلك لم يكن يعني تبنى حكومة باراك لفكرة التعاون الإقليمي للشرق أوسطى، بقدر ما كان ذلك نوعًا من التعويض لشيمون بيريز، ومحاوله إعطائه أي دور في حكومة باراك.

صيغة مؤتمر مدريد للسلام منذ أكتوبر ١٩٩١، وبالذات فيما يتعلق بفكرة للمبارين التفاوضيين (المسار الثاني والمسار المتعدد الأطراف). وتقوم الرؤية الأمريكية للمشروع للشرق الأوسط على ضرورة تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منظومة استراتيجية واحدة، وإنهاء كافة الصراعات الإقليمية في المنطقة، ولدى مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي. فهذا الصراع لا يعتبر - من وجهة النظر الأمريكية - الصراع الوحيد في المنطقة، ومن الممكن "إدارة" جميع أو معظم الصراعات الإقليمية من خلال صيغة تقوم على الربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادي في بناء واحد، بحيث تسترجع هذه المكونات في أي اتفاق لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. والمنطق الرئيسي وراء هذه الرؤية يقوم على أن من الممكن تسوية هذا الصراع من خلال خلق مصالح جماعية بين العرب وإسرائيل، مما يجعل من تكلفة العودة إلى الصراع عالية جداً. وكان شيمون بيريز أكثر من اهتم في إسرائيل بصياغة وبصورة هذه الرؤية، وقامت رؤيته على ضرورة السعي إلى خلق مناخ جديد في الشرق الأوسط لتحقيق السلام والأمن والأرهابية. وعلى الصعيد السياسي، تنطوي هذه الرؤية على العمل على إيجاد مناخ موات لإعادة هيكلة المؤسسات الإقليمية بصورة جذرية، تنطوي على اندماج إسرائيل في المؤسسات الجديدة، وخلق مستوى أعلى من التعاون الإقليمي، بما يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن لجميع دول المنطقة من خلال التنمية الاقتصادية والديمقراطية. وكانت هذه الرؤية متأثرة إلى حد كبير بتجربة الاتحاد الأوروبي، وبالذات فيما يتعلق بإقامة مؤسسات إقليمية منتخبة بشكل ديمقراطي. ويرى بيريز أن بناء الشرق الأوسط الجديد يمكن أن يتم من خلال مراحل مترجعة، ولكن الوصول إلى هذا الهدف، وإقامة كيان إقليمي يفرز مؤسساته المركزية الرسمية على غرار مؤسسات الاتحاد الأوروبي، يتطلب توافر عدد من المتطلبات الرئيسية هي: تحقيق الاستقرار السياسي من خلال مواجهة المشكلات التي تهدد استقرار النظم والحكومات في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأصولية الإسلامية،

وتصنيف الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة، وضمان أمن جميع الدول، وتحقيق التحول الديمقراطي باعتباره خير ضمان للسلام والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط.

أما على الصعيد العسكري، فإن رؤية بيريز للشرق الأوسط تنطوي على تنفيذ منظومة متكاملة من إجراءات بناء الثقة وضبط التسليح، ولكن في ظل مجموعة محددة من الشروط، وتمثل أولها في ضرورة التكمال بين أعمال بناء الثقة وضبط التسليح والتسوية الشاملة، بحيث تكون إجراءات بناء الثقة وضبط التسليح مرتبطة ارتباطاً مباشراً مع عملية التسوية السلمية. وفي هذا الإطار، فإن إسرائيل لن تقبل فرض قيود على قدراتها النووية سوى في نهاية عملية التسوية السلمية، وبعد أن تقبل جميع دول المنطقة صراحة بشرعية وجود للدولة اليهودية، وتقبل التوقيع على اتفاقات سلام شامل معها. ولدى الوقت نفسه، يشدد بيريز على ضرورة خفض مستوى التهديد، وذلك لأن من الضروري أن تقوم أعمال ضبط التسليح إلى إحداث تحول هام ومؤثر في مستويات التهديد العسكري التقليدي وغير التقليدي التي تتعرض لها إسرائيل، مع ضرورة توفير عنصر الاستقرار الإقليمي في المنطقة، لاسيما وأن عدم الاستقرار سوف يكون عائقاً حقيقياً أمام عملية ضبط التسليح. وأخيراً، فإن من الضرورة - وفق هذه الرؤية - إقامة آليات ومؤسسات متكاملة للتفتيش والتحقق، مع ضرورة إيجاد حلول عملية لمشكلة الانتهاك المفاجيء والأحادى الجانب لاتفاقات ضبط التسليح، لاسيما الانتهاكات التي قد تؤدي إلى تمكين طرف ما من امتلاك قدرة عسكرية هامة في غضون مدى زمني قصير جداً، ويرفض الإسرائيليون في هذا السياق أية ترتيبات تضع عملية التفتيش والتحقق في أيدي المنظمات الدولية.

وقد حاول شيمون بيريز بالفعل وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ خلال فترة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكانت أبرز الخطوات التي اتخذت في هذا الإطار تتمثل في سلسلة مؤتمرات القمة الاقتصادية: الدار البيضاء (١٩٩٤)، عمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)،

والدوحة (١٩٩٧). إلا أن الطرح للشرق لوسطى جابه تحديات عديدة، أبرزها أن كثيرا من الحكومات والعمليات السياسية والفكرية فسى للمسلم العربي نظرت بقدر كبير من القلق إلى هذا الطرح. وحتى داخل إسرائيل، فإن لفكار بيريز لم تلق ترحيبا كبيرا في الأوساط السياسية، بل حتى في حزب العمل ذاته، ولم يكن التركيز ينصب في الأغلب على بناء "شرق أوسط جديدا"، بقدر ما كان التركيز يتمحور حول رفع المقاطعة العربية لإسرائيل وتنشيط علاقات التبادل التجاري بين الجانبين.

وخلال فترة ما بعد وصول بنيامين نتانياهو إلى الحكم في إسرائيل، تجدد الطرح للشرق لوسطى تماما، وذلك في إطار التجميد الكلي لعملية التسوية العربية - الإسرائيلية، حيث كان موقف حكومة نتانياهو يقوم على ضرورة تجاوز عملية للتسوية وفق صيغة أوسلو من الأساس، لأن هذه العملية أدت - من وجهة نظره - بإسرائيل إلى حالة من الشلل الاستراتيجي، مما يدعوها إلى العمل على صياغة عملية سلام واستراتيجية جديدة لها تركز على مبادئ وأساس فكرية جديدة.

وكان نتانياهو يرى أن السلام الوحد الممكن تحقيقه بين إسرائيل والمغرب ليس هو السلام الانسجامي الذي يسود بين الديمقراطيات، وإنما هو سلام مصلح وحذر يوفر لإسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربي عن استئناف الحرب، حيث أنه من الممكن أن تتغير نوايا السلام نتيجة للظروف أو لاستبدال الحكم. وفي هذا الإطار، كان نتانياهو يرى أن السلام الحقيقي بين الدول العربية وإسرائيل يجب أن يقوم على اعتراف وتسليم الدول العربية بوجود إسرائيل بصورة مباشرة، ودون شروط، ولا يكفي مجرد إنهاء حالة الحرب، وإنما أن تتخلى نظم الحكم العربية نهائيا عن السعي للقضاء على دولة اليهود، ومنح هذا التغيير مصداقية عن طريق إبرام سلام رسمي معها، بما يشتمل عليه ذلك من الغاء المقاطعة العربية ضد إسرائيل ووقف البناء العسكري العربي الموجه ضدها وقبول مبدأ التعايش المتبادل معها.

وكان نتانياهو يرفض الربط بين هذا الاعتراف العربي وبين استجابة إسرائيل للمطالب العربية المتنوعة، وخاصة المطالب الإقليمية، وإنما يمكن للعرب الاستفادة من السلاح في هذه الحالة في تجنب لتفهم تكاليف الحروب الأخذة في الإزدياد، عسكريا واقتصاديا، كما يمكن لهم الاستفادة اقتصاديا وسياسيا من السلام مع إسرائيل من خلال إقامة جسر إلى العالم العربي للصناعي من أجل جذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة والحصول على خدمات مالية متنوعة وفتح قنوات تجارية جديدة.

وخلال فترة ما بعد تشكيل حكومة إيهود باراك في إسرائيل، كان التطور الرئيسي في اتجاه إحياء مشروعات التعاون الإقليمي (في إطار المشروع للشرق لوسطى) يتمثل فسى استحداث وزارة "التطوير الإقليمي" في حكومة باراك، مع إسناد هذه الحقيبة الوزارية الجديدة إلى شيمون بيريز. وقد اختلفت التقييمات بشأن هذه الوزارة الجديدة. فقد اعتبر شيمون بيريز أن هذه الوزارة سوف تتولى مهمة تعزيز السلام في منطقة الشرق الأوسط عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية ذات البعد الإقليمي التي تزرع الأمل في نفوس أبناء المنطقة، وكان موقف بيريز يقوم على أن إسرائيل والدول العربية يجب الانتظار حتى الانتهاء من إنجاز التسويات السياسية، بل يجب تعزيز التعاون بين رجال الأعمال الإسرائيليين والعرب باعتبار ذلك مقبلة ضرورية لزرع الثقة بين شعوب المنطقة. وقد سعى بيريز إلى تحقيق نوع من التكامل بين وزارة التطوير الإقليمي وبين مركز بيريز للسلام، الذي تم تأسيسه عام ١٩٩٨ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي وتوجيه المشروعات الاستثمارية الدوابة والإسرائيلية، خصوصا في الأراضي الفلسطينية كقائمة مناطق صناعية على الحدود الفاصلة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل، وأيضا باعتبار ذلك مقبلة للتطبيع السياسي والاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل.

ولكن رؤية بيريز لم يكن لها ما يميزها في الواقع، حيث بدا من الواضح أن استحداث وزارة

انتخابات رئيس الحكومة عام ١٩٩٦، تتنافس ايهود باراك مع شيمون بيريز على رئاسة حزب العمل الاسرائيلي، مما دعا بيريز ومؤيديه، ومن بينهم السكرتير العام للحزب وقتذاك، نسيم زفيلي، الى شن حملة شعواء ضد باراك. ولكن الأخير تمكن رغم ذلك من لقضاء بيريز عن رئاسة الحزب. ورغم ذلك استمرت الحرب الشعواء ضد باراك، الا انه تمكن من السيطرة الكاملة على الحزب والقضاء نسيم زفيلي وتهميش جميع مؤيدي بيريز داخل حزب العمل، واحاط نفسه بمجموعة من المعسدين المخلصين من العسكريين السابقين. واستطاعت المجموعة الجديدة بقيادة باراك بناء الليكود الجديدة للحركة داخل حزب العمل، كما تمكنت من وضع رؤية سياسية وبرنامج انتخابي جديد للحزب، يختلف الى حد كبير عن طروحات بيريز، وجعلت من حزب العمل قريبا الى فكر الليكود واليمين الاسرائيلي.

وعلى الجانب العربي، ظلت الرؤية للشرق اوسطية تثير هواجس واسعة لدى قطاعات هامة من السياسيين والمثقفين العرب، وهو ما لم يساعد على خلق تيار قوى مؤيدا لها. وحتى على الصعيد السياسي الرسمي، فإن الاغلبية الساحقة من الحكومات العربية، وبالأخص مصر، شددت على ضرورة التزيت لحين استكمال عملية التسوية العربية - الاسرائيلية على كافة المسارات، بحيث يمكن التوسع في مشروعات التعاون الشرق اوسطي، سياسيا واقتصاديا وأمنيا في فترة ما بعد تحقيق السلام الشامل والمعادل بين الدول العربية واسرائيل.

وربما تكون الأردن هي الدولة العربية الوحيدة التي سارت على طريق التعاون الواسع مع اسرائيل، حيث اعتبر الأردن ان السلام مع اسرائيل يمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الاردنية، ونجح الجانبان الأردني والاسرائيلي في عهد الملك حسين في الحفاظ على علاقات على مدى خمسة عقود من الزمن، مما أفضى الى توقيع معاهدة السلام بينهما عام ١٩٩٤، وهو ما أنهى حالة الحرب بين الطرفين رسميا. ومع ذلك، فإن وفاة الملك حسين، وتسيب ابنه عبد الله خلفا له، طرح شكوكا حول إمكانية

التطوير الاقليمي كان مجرد نوع من التمييز من جانب باراك لشيمون بيريز، بدلا من وزارة الخارجية التي تولاها ديفيد ليفي. وقد اكدت سياسة حكومة باراك بالفعل على عدم ايلام قدر كبير من الاهتمام بنشاط هذه الوزارة الجديدة، حيث كان موقف باراك منذ البداية قاعما على ان الموازنة العامة الاسرائيلية لن تتحمل اى عبء لاقامة المشروعات الاقتصادية الاقليمية التي يتحدث عنها بيريز، رغم القوائد السياسية والاقتصادية المزعومة من ورائها.

أضف الى ذلك، ان هناك اعتبارات شخصية بالغة الأهمية حكمت موقف باراك من الشرق اوسطية، تتعلق بالفروق الشخصية والفكرية والسياسية بين ايهود باراك وشيمون بيريز. ففكرة الشرق الاوسط الجديد تعتبر لدى الأساس فكرة شيمون بيريز وتيار محدود داخل الحياة السياسية الاسرائيلية. اما البرنامج الانتخابي لايهود باراك ركز على التزامه بالاستمرار في طريق اسحق رابين نحو السلام باعتباره ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والتقدم الاقتصادي الاسرائيلي، الا انه لكد ايضا على اهتمامه بدفع مسيرة السلام للأمام من خلال الحفاظ على حدود امنه، كما أكد على ان اسرائيل لن تعود بأى حال من الاحوال الى حدود ١٩٦٧، ولن تسامح على أمنها وأمن مواطنيها، وأن أى تسوية سلمية يتم التوصل اليها سوف تكون مشروطة بالحفاظ على الأمن وبالقوة على الدفاع عن الدولة ومواطنيها، كما ان معظم المستوطنين سوف يظلون في تكتلات المستوطنين في المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل. ولذلك، فإن باراك لم يكن مهتما بفكرة بناء شرق اوسط جديد، بقدر ما كان مهتما بالوصول الى تسوية تحقق لاسرائيل كافة مطالبها في مجال الأمن والسيطرة الاقليمية.

ومن ناحية اخرى، فإن المنافسة الشخصية الشديدة بين ايهود باراك وشيمون بيريز لعبت دورا هاما للغاية في ابتعاد باراك عن الطروحات السياسية والفكرية المرتبطة بشيمون بيريز، وبالأخص فكرة الشرق اوسطية. ففي فترة ما بعد فشل بيريز في

لتنشيطها العسكرية في الشرق الأوسط، ثم اتخذت هذه الفكرة شكلا عمليا خلال الحرب العالمية الثانية بإنشاء قيادة الشرق الأوسط بواسطة كل من بريطانيا والولايات المتحدة من أجل تنسيق عملياتهما العسكرية في المنطقة. وفي أوائل الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا إصباح منطقة الشرق الأوسط في خططهما الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز موقفها الاستراتيجي في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية. وقد تبلورت هذه المحاولة في سياق عدد من الأطر المؤسسية والتنظيمية، مثل خطة جونسون عام ١٩٥٣، التي كانت تهدف إلى تنمية حوض نهر الأردن، وحلف بغداد الذي كان يضم العراق وتركيا وإيران وباكستان، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

وقد تلقت هذه الرؤية قدرا عاليا من قوة الدفع منذ لوائح التصفينات، كما سبق أن ذكرنا. ولكنها صارت ترتبط بمرتكزات جديدة مثل التحالف الاستراتيجي التقليدي بين إسرائيل والولايات المتحدة، والمضي إلى انخراط مصر ودول الخليج العربية إلى النظام المقترح، ثم انخراط دول عربية رئيسية أخرى - وبالأخص سوريا ولبنان - بعد استكمال عملية التصوية بينها وبين إسرائيل. وتهدف هذه الرؤية إلى تقوية عملية التصوية العربية - الإسرائيلية وتأمين تدفق النفط إلى الأسواق العالمية واحتواء العراق وإيران، ومحاربة التطرف باعتباره عدوا جديدا للسلام والاستقرار في المنطقة.

وتعتبر عملية ضبط التسليح بمثابة الحلقة المحورية في المشروع الشرق أوسطي، كما تعتبر ركيزة جوهرية في أي اتفاقيات للتصوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي. إلا أن هذه العملية بدورها شهدت جمودا منذ فترة ليست بالقصيرة. ولم يكن هذا الجمود مرتبطا بوصول حكومة بنيامين نتانياهو للليكودية إلى السلطة، وإنما كان سابقا على ذلك، حيث وصلت مباحثات لجنة الأمن الإقليمي وضبط التسليح (التي تجري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف) إلى مرحلة الجمود خلال فترة حكومة رابين - بيريز (١٩٩٢ - ١٩٩٦) بسبب

الحفاظ على متانة العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، بسبب حاجة الملك عبد الله إلى إرساء شرعية جديدة لحكمه. وفي الوقت نفسه، فإن قطاعات من الشعب الأردني تتخذ موقفا عدائيا تجاه السلام مع إسرائيل لاعتبارات سياسية واقتصادية في أن واحد معاً. فالممارسات الإسرائيلية المتصفة ضد الفلسطينيين مازالت تحول دون استكمال عملية التصوية العربية - الإسرائيلية، مما يخلق تيارا معاديا بقوة للسياسة الإسرائيلية في العالم العربي عموماً، وفي الأردن خصوصاً، بحكم أن أكثر من نصف سكان الشعب الأردني من أصل فلسطيني. أما من الناحية الاقتصادية، فإن الكثير من الأردنيين يجدون أن الأردن مازال بعيداً عن قطف الثمار الموعودة على الصعيد الاقتصادي، رغم مرور أكثر من أربع سنوات على إبرام معاهدة التصوية بين الأردن وإسرائيل، ورغم أن الأردن يلتزم باستحقاقات المعاهدة السياسية. ومما زال حجم التبادل التجاري بين الجانبين محدوداً، حيث أن الإسرائيليين غير مهتمين بالتعاون الاقتصادي مع الأردن، كما أن العلاقات الأردنية - الإسرائيلية تعاني بسبب اتهامات الأردن لإسرائيل بأنها تعرقل حركة التبادل التجاري بين الأردن والفلسطينيين، مما أدى إلى ازدياد عدم الثقة والعداء من جانب غالبية الأردنيين تجاه إسرائيل.

ثانياً: جمود الإطار الأمني - الاستراتيجي لمشروع الشرق الأوسط :

على الرغم من الأسبقية الواضحة للاعتبارات الاقتصادية في المشروع الشرق أوسطي، إلا أن الجوانب الاستراتيجية لهذا المشروع تنطلي ركيزة جوهرية، بل ربما كانت هي الفكرة الأساسية وراء طرح هذا المشروع في عقد التسعينات، مثلما كان الحال منذ البدايات الأولى لطرح هذا المشروع. فقد كانت الطروحات الأولية لهذا المشروع مدفوعة منذ البداية بالاعتبارات الاستراتيجية البحتة. فقد دخلت فكرة الشرق أوسطية إلى الفكر الاستراتيجي الغربي منذ الحرب العالمية الأولى، حينما اتجهت قوات الحلفاء في تلك الفترة نحو تنسيق

تعاقد الرؤى والمواقف بين الجانبين العربي والإسرائيلي تجاه قضايا ضبط التسلح. فالموقف الإسرائيلي يقوم على التعامل مع قضية ضبط التسلح في الشرق الأوسط بدرجة كبيرة من التشاؤم وعدم الحماص. ومن حيث المبدأ، هناك تناقض أصيل بين المفهوم الأمني الإسرائيلي وبين مفهوم ضبط التسلح. فقد تشكل المفهوم الأمني الإسرائيلي في ضوء الافتراض بأن وجود كيان دولة إسرائيلي ذاته كان محل تهديد من جانب الدول العربية، ولذا تحتاج بالتالي إلى الحفاظ على أمنها وبثاقها من خلال الأدوات العسكرية، وبالاعتماد أساساً على قدراتها الذاتية. وبالتالي، فإن هذا المفهوم الأمني يتعارض في الكثير من مكوناته مع مقصودات ضبط التسلح، حيث أن مفهوم ضبط التسلح يستلزم بالضرورة إجراء تخفيضات حقيقية في الأسلحة والمعدات والقوات الخاصة بكل طرف من الأطراف المعنية، كما يتطلب تنازلات إقليمية من جانب تلك الأطراف... وما إلى ذلك من للمستلزمات التي قد لا تنفق كثيراً مع مضامين المفهوم الأمني الإسرائيلي. وفي نفس الوقت، تتغذى المخاوف الإسرائيلية من عملية ضبط التسلح على المورث العدائى الطويل بين العرب وإسرائيل، والتأثر أيضاً بالاختلال القائم بين الجانبين في مقومات القوة للشاملة. ويذهب الإسرائيليون في هذا الإطار إلى أن تفقالت ضبط التسلح، مهما كانت متوازنة أو متكافئة، لن تترك تأثيرات متساوية بين العرب وإسرائيل، حيث أن الالتزامات التي سوف تفرض عليها بموجب هذه الاتفاقات سوف تكون ذات ثقل مضاعف على الأمن الإسرائيلي، علاوة على الاعتقاد بأن العرب لن يلزموا أنفسهم تماماً بمثل هذه الاتفاقات، حيث تقوم وجهة النظر الإسرائيلية في هذا المصدد على أن الطابع اللاديمقراطي للنظم العربية يمكن أن يؤدي إلى تقويض اتفاقات ضبط التسلح الإقليمي حال حدوث تغيير سياسي في الدول العربية المعنية. أضف إلى ذلك، أن إسرائيل لن تستطيع معالجة أى دولة عربية تمتلك اتفاقات ضبط التسلح، فضلاً عن أن الإسرائيليين يذهبون في أطسار تحصيلهم للمستقبل إلى أن الالتزامات المفروضة على

إسرائيل بموجب اتفاقات ضبط التسلح قد تشكل قيوداً على أية احتياجات أمنية قد تحتاجها إسرائيل مستقبلاً، حتى وإن لم تكن هذه الاحتياجات منظورة في الوقت الراهن.

وعلى هذا الأساس، يتلخص جوهر المفهوم الإسرائيلي لضبط التسلح في أن الالتزامات التي يمكن أن تتعهد بها إسرائيل في هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى التأثير سلبياً على الردع الاستراتيجي الإسرائيلي، الأمر الذي لن يكون مقبولاً عالم تكن أعمال ضبط التسلح مندرجة في إطار اتفاقات تسوية سلمية، بل وفي إطار تنيرات كبرى في هيكل للقوات المسلحة العربية، وبما لا يتضمن فقط سوريا والأردن، ولكن يشمل الدول العربية الرئيسية الواقعة خارج نطاق خطوط المواجهة.

وفي المرحلة النهائية من عملية السلام، يمكن أن يتقبل الإسرائيليون منقطة عملية فرض قيود على القدرة النووية الإسرائيلية، وتتمسك إسرائيل بالاحتفاظ بخيارها النووي حتى نهاية عملية التسوية، انطلاقاً من أنه إذا تخضعت إسرائيل عن الردع النووي، فإن الدول العربية قد تعود مجدداً إلى الحرب. ولكن يعتبر الحد من القوات التقليدية العربية شرطاً مسبقاً حيوياً لقبول فرض قيود على الأسلحة النووية والأسلحة الصاروخية بعيدة المدى المملوكة لإسرائيل. ومن دون قبول الدول العربية إجراء تخفيضات رئيسية على قواتها التقليدية، تصبح المطالبة بإزالة القدرات النووية الإسرائيلية بمثابة 'محاولة من الدول العربية لامتلاك القدرة على شن حروب ضد إسرائيل، دون أن يكون هناك ما يثقل بشلها'. حسب بعض المصادر الإسرائيلية.

وتطبيقاً للمنظور السابق، يدعو شيمون بيريز إلى ضرورة بناء نظام إقليمي للرقابة والتفتيش، انطلاقاً من أن الأطار الإقليمي للأمن سوف يشكل رادعاً للعدوان، كما أنه سوف يساعد على تنفيذ واستقرار اتفاقات ضبط التسلح التي يمكن أن تنفق عليها الأطراف المعنية، لا سيما من خلال إسناد وظائف معينة لهذا النظام الأمني الإقليمي، وبالأذات في المجالات التالية:

العرب والتفاعلات الإقليمية

١- تفكيك هياكل القوات المسلحة القائمة ودفع أعمال ضبط التسلح، وذلك من خلال تنفيذ برنامج اقليمي لجمع البيانات والمعلومات عن الأنشطة العسكرية، وكتابة التقارير عنها الى جميع الاطراف المعنية، وذلك باستخدام جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك الامكار الصناعية في ظل مشاركة القوى الكبرى .

٢- التصدي للمشكلات الأمنية الاقليمية التي قد تطرأ في الشرق الاوسط عقب استكمال عملية التسوية السلمية، حيث تذهب بمض التصورات الاسرائيلية الى ان المشكلات الأمنية الرئيسية في المنطقة سوف تتمثل في : عدم الاستقرار داخل النظام الاقليمي، الاصل الانتقامي، إمكانية النكوص عن حالة السلم والارتداد الى دولة لانتسهي من الصراعات الدينية والعرقية والاقتصادية. وفي هذا الاطار، سوف يستهدف نظام الامن الاقليمي لبقاء مصادر الصراع كاملة، بما يساعد على منع اى صراعات مسلحة قد تنشب بسبب القصور في دائوة الاتصالات بين الاطراف المعنية .

٣- استئصال احتمالات حدوث اية مفاجآت تكتيكية من خلال القامة لجهزة مستقلة تتولى الاشراف على أعمال الامن وضبط التسلح، مع اعطاء هذه الاجهزة السلطات والقدرة على العمل وقت الضرورة، جنباً الى جنب مع تنفيذ الأعمال الرقابية الروتينية الرامية الى اعداد تقارير دورية تقدم الى القوى الكبرى الضامنة. وفي حالة انقطاع القنوات الدبلوماسية بصورة مؤقتة خلال الازمات، فإن الطرودات الاسرائيلية تؤكد على ضرورة وجود قوات يمكنها التعامل بصورة فورية مع حالات العدوان القطي.

وفي المقابل، فإن الاطراف العربية - وبالذات مصر وسوريا - تتبنى موقفاً مختلفاً، حيث تحتل عملية ضبط التسلح مكانة محورية في المفهوم المصري لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وبناء نظام اقليمي جديداً في الشرق الاوسط. وترتكز أهمية هذه العملية من وجهة النظر المصرية على ان التوصل الى اتفاقات متوازنة ومستقرة لضبط التسلح بين الدول المعنية في الشرق الاوسط سوف يمثل

الضمانة الحقيقية لاستمرار العملية السلمية وبناء قاعدة للثقة المتبادلة فيما بين تلك الاطراف، علاوة على ان ضبط التسلح سوف يساعد بصورة اكثر فاعلية على تحقيق التوازن الاستراتيجي وضبط العلاقات الصراعية وتوجيه حصة اكبر من الموازن الدفاعية لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية في تلك الدول. ولذلك، فإن الموقف المصري يقوم على ثلاث ركائز رئيسية من هذه القضية، تتمثل اولها في التأكيد على الأهمية المحورية لمبادئ التساوي والشمول فيما بين جميع الدول، وتؤكد ثانيها على كفاءة التوازن الامني لجميع دول المنطقة كما وكيفا، بما يضمن امن الجميع، بدون استثناء، بينما تشدد ثالثتها على ضرورة اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل، ولربط بين مختلف نوعيات الأسلحة.

وفي هذا الاطار، تؤكد السياسة المصرية على ان قضية الامن وضبط التسلح ينبغي ان تعالج وفق صيغة جديدة تركز على المساواة بين كافة الدول واحترام الالتزامات المتبادلة والتسوية العادلة والشمولة للصراع العربي - الاسرائيلي. وتقوم هذه الصيغة المصرية المقترحة على ان المنطقة مقبلة على علاقات سلام تتطلب تضامناً كافة الجهود الاقليمية والدولية للتعامل مع قضية ضبط التسلح بكل التوازن والأمانة، مما يقتضي ان تعالج أعمال ضبط التسلح من منطلق تحقيق التوازن الامني لدول المنطقة، كما وكيفا، بما يضمن امن الجميع، من دون استثناء أو ميزة تعطى لدول بعينها. وفي هذا الاطار، تؤكد مصر على ان قضية الامن الاقليمي وضبط التسلح يجب ان تعالج على أساس اخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، بما في ذلك المخزون منها، وان يكون كل شيء رهنا بتطبيق اللوائح الدولية التي تخضع بموجبها هذه الأنشطة للأشراف الدولي، مما يقتضي تضامناً كافة الدول في المنطقة الى معاهدة منع الانتشار النووي، بحيث يكون ذلك خطوة اولى نحو التخلص منها بمختلف الوسائل والاعلان عن المخزون من تلك الأسلحة في اطار من الشفافية (Transparency) المطلوبة من دول تمتد لحالة سلام شامل والاتفاق على برامج تدميرها . وفي غيبة

ذلك، لا يمكن التقدم نحو حركة ايجابية فعالة لضبط التسلح في مختلف فروع الكيمائية والبيولوجية والتقليدية، بالإضافة الى ضبط حالة التسلح الصاروخي، والتي يجب ألا يسمح فيها بميزة لطرف دون اخر، تحت أي مسمى من المسميات.

وقد عبرت مصر عن موقفها من قضية ضبط التسلح في العديد من المناسبات. ففي اجتماعات لجنة ضبط التسلح والامن الاقليمي في المباحثات متعددة الاطراف، اكدت مصر مرارا وتكرارا على أهمية مبدأ التساوي في ضبط التسلح بين جميع دول المنطقة، مع رفض توسيع فجوة التسلح بين العرب وامرائيل، علاوة على الدعوة الى تقييد انتقال التكنولوجيا الحديثة التي تعد عنصرا جديدا من عناصر سباق التسلح، خصوصا من حيث استخداماتها العسكرية في الفضاء الخارجي. وقد اكدت مصر ايضا على ان الامن الاقليمي يتحقق فقط من خلال التوازن، وليس من خلال التفوق العسكري لأي دولة، الامر الذي يقتضي من جميع الاطراف الالتزام بواجبات النوايا الحسنة والالتزام بوجبة بما يتم التوصل اليه من اتفاقيات في المراحل القادمة، بحيث يؤدي ذلك الى التوصل الى وضع ترتيبات اقليمية للأمن عبر الاتفاقات التي يمكن التوصل اليها، على ان تتضمن هذه الاتفاقيات قضية خفض التسلح، مع توضيح للترتيبات الثنائية والمتعددة للأمن.

وبالمثل، اكدت السياسة المصرية على ضرورة الالتزام بمبدأ شمولية موضوع ضبط التسلح، مما يقتضي تنفيذ أعمال ضبط التسلح هذه وفق مبدأ "الربط" (Linkage)، بين جميع انواع اسلحة الدمار الشامل (النوية والكيمائية والبيولوجية) ووسائل اوصولها. ومن ثم، فقد عندما انتهى مؤتمر نزاع السلاح من رفع اتفاقية نزع الاسلحة الكيمائية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعربت مصر عن تأييدها الكامل - من حيث المبدأ - لمسيرة نزع الاسلحة الكيمائية ووصولها الى صورة اتفاقية دولية تشكل جزءا من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح، بل واكدت مصر موقفها المبدئي للكاملة على اطار ومضمون الاتفاقية كما رفعت من مؤتمر نزع السلاح الى الجمعية العامة، إلا أنها رأت

ضرورة عدم التعامل مع هذه الاتفاقية بوصفها جزءا معزولا عن الجهود الأخرى المتعلقة بباقي اسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها اتفاقية منع الانتشار النووي ونظام الضمانات والتفتيش الدولي عليها، وتوفير ضمانات دولية ذات مصداقية لها، مما يقتضي من وجهة النظر المصرية الربط بين جملة هذه الجهود. وعلى هذا الأساس، يبدو واضحا ان السياسة المصرية تركز على ان لجوء السلام يقتضي خلق توازن اقليمي اكثر استقرارا وامنا يرتكز على معدلات ادنى من التسلح التقليدي، مع ازالة اسلحة الدمار الشامل نهائيا، على ان يقوم هذا التوازن على اساس التساوي والشمولية، بحيث يمكن ان يؤدي في النهاية الى استقرار الأزمات والتوازن الاستراتيجي وخفض نفقات الدفاع وتوجيه الفائض لخدمة جهود التنمية الاقتصادية في دول المنطقة، وهو ما يتعارض حتى الآن مع التصور السائد في اسرائيل.

ويضيف هذا التعارض عقبة جوهرية أخرى امام مشروع لشرق اوسطية تبدو بمثابة مجرد تصور نظري محض لدى تيارات هامشية للغاية على الجانبين العربي والاسرائيلي، ولا تعود هامشية هذا التيار الى جمود عملية التسوية فقط، ولكنها ترتبط ايضا بالعديد من الاشكاليات النظرية والعملية المرتبطة بهذه الفكرة ذاتها، مثل التباعد الشديد في المواقف والروى حيال مجالات التعاون الاقليمي المقترحة، ولاسيما حول اولويات كل طرف من الطرفين العربي والاسرائيلي، بالإضافة الى صعوبة التحديد الدقيق للدول التي يفترض ان تدخل في اطار هذا التعاون بحكم انضمام التحديد الجغرافي الدقيق لأقاليم الشرق الاوسط ذاته، علاوة على ان الشرق اوسطية تنظر طرحا مركزا على الميزان العسكري القائم بين الدول العربية واسرائيل، رغم ان الاسرائيليين يحاولون الإيهام بان التعاون الاقليمي الشرق اوسطي سوف يكون لجميع دول المنطقة. وأخيرا، فان الاتجاه السائد لدى الجانبين العربي والاسرائيلي ينحو الى عدم الترحيب بالشرق اوسطية .

◆ القسم الثالث ◆

التطور الديمقراطي

فى الشرق الأوسط

التي جرت دليها، من حيث طبيعة الاطار السياسي المحيط بها، والذي تتحدد من خلاله قواعد اللعبة الانتخابية، إضافة الى تحليل الاطار التنظيمي للعملية الانتخابية، ونتائجها، يمكن أن يؤدي الى التصرف على مدى ما وصل إليه مستوى التطور الديمقراطي في العالم العربي تحديداً، مقارنة بدول الشرق الأوسط المجاورة، لاسيما فيما يتصل باشكالية التداول السلمي للسلطة على مستوياتها المختلفة، التي لا تحترق فقط أحد المقومات الأساسية للديمقراطية ولكن أيضاً واحدة من أسس استقرار الدول، بولدراتها على التكيف مع متغيرات القرن الحادي والعشرين .

في هذا الاطار يمكن تطويل اهم معالم عملية التطور الديمقراطي في الشرق الأوسط، من خلال ملاتمة الاشارة اليه بشأن العمليات الانتخابية العربية - الاقليمية، في المحاور الثلاثة التالية :

أولاً : بيانات سياسية متباينة للعمليات الانتخابية في الشرق الأوسط :

اختلفت البيئة السياسية المحيطة بالعمليات الانتخابية التي جرت في العديد من الدول من حالة لأخرى . لكن في معظم الأحوال، شهدت تلك الدول أزمت متفاوتة الحدة أحاطت بالعمليات الانتخابية التي جرت فيها، ومارست تأثيرات عميقة على إدارتها ونتائجها، يمكن رصد اتجاهاتها العامة فيما يلي :

١ - أزمة سياسية حادة في إسرائيل .

في إسرائيل، جرت الانتخابات المبكرة في ١٧ مايو ١٩٩١ لإختيار رئيس الحكومة وأعضاء الكنيست بعد ٣٦ شهراً من تولي إئتلاف الليكود

شهدت معظم دول الشرق الأوسط تطورات داخلية مكثفة ارتبطت بانتقال السلطة على مستوى أو آخر، بأسياليب مختلفة، خلال عام ١٩٩٩. وبعيدا عن الحالات التي يرتبط فيه انتقال السلطة بالنمط الوراثي كالأردن والمغرب أو لا توجد بها مجالس تشريعية أو محلية منتخبة كمعظم دول الخليج، جرت في بعض الدول العربية، إضافة الى دول الجوار الجغرافي المحيطة بها، عدة عمليات إنتخابية تشير في مجملها إلى موصلة اليه عملية التطور الديمقراطي بالمنطقة في نهاية القرن العشرين، وفي مرحلة من تطور النظام العالمي تكتسب فيها الديمقراطية أهمية متزايدة. وتوحى المؤشرات الأولية المقارنة لدلالات تلك للعمليات الانتخابية بأن النظام السياسي في الشرق الأوسط لايتطور في اتجاه واحد، وإن لوضايعها الداخلية لاكتنفر كثيراً بما يجري داخل الدول القريبة منها، مع تفاوت واسع فيما بينها، فيما يتصل باتجاهات عملية التطور الديمقراطي. فبينما تشير العمليات الانتخابية التي جرت داخل الدول المجاورة للمنطقة العربية الى وجود مستوى متقدم من الممارسة الديمقراطية بتؤكد العمليات الانتخابية التي شهدتها بعض الدول العربية على بقاء الحال على ما هو عليه، بصرف النظر عن اختلاف الأطر الدستورية التي تحكم تلك العمليات الانتخابية .

لقد شهد العام ١٩٩٩ لجراء إنتخابات محلية في كل من إيران وتركيا، ولتخابات نيابية في كل من تركيا وإسرائيل وتونس والكويت، ولتخابات رئاسية في كل من مصر والجزائر وتونس واليمن . ورغم أن النظام السياسي لكل دولة من هذه الدول يختلف عن النظام السياسي للدول الأخرى فضلاً عن اختلاف مراحل التطور السياسي، والتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية لكل منها، بصورة جزئية أحياناً، إلا أن التحليل المقارن للعمليات الانتخابية

٢- صراع حاد بين العلمانيين والإسلاميين

فى تركيا :

أما فى تركيا فقد جرت الإنتخابات فى ظل صراع سياسى وثقافى حاد بين النخبة العلمانية وحزب الرفاء الإسلامى الذى شارك لفترة من الوقت فى حكومة ائتلافية مع تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم، وكانت الإنتخابات التشريعية التركية، التى جرت فى نفس اليوم مع الإنتخابات البلدية إنتخابات مبكرة هى الأخرى مثلها مثل إنتخابات الكنيست فى إسرائيل، ولكنها كانت تهدف حسب رأى بعض المراقبين إلى محاولة ترتيب الأوضاع السياسية على أسس جديدة بسبب الخريطة الحزبية التى أسفرت عنها نتائج الإنتخابات التشريعية السابقة التى جرت عام ١٩٩٥ ولتى غلب عليها طابع التشرذم والإستقطاب السياسى الحاد، الذى كان من أبرز مظاهره لمواجهة بين حكومة أربكان - تشيللر والمؤسسة العسكرية بدءا من ٢٨ فبراير ١٩٩٧، ولتى أدت إلى سحب الثقة منها، وتشكيل حكومتين تابعتين لها، لكنها لم تنمقا بطابع الإستقرار بسبب الخلافات الداخلية بين الأحزاب المشاركة فيها. كذلك جرت الإنتخابات التشريعية والبلدية التركية فى ظل عامل آخر غاية فى الأهمية وهو إعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستلى وجلبه إلى تركيا من كينيا فى ١٦ فبراير ١٩٩٩. ومع ذلك فقد دخلت تركيا دخلت الإنتخابات النيابية والتشريعية وسط حملة غابت عنها القضايا الكبرى التى طُبعت إنتخابات ١٩٩٥. وحتى المسألة الكردية وطريقة معالجة أوضاع المناطق الجنوبية الشرقية حيث تظن غالبية الأكراد، غابت بصورة شبه كاملة عن برنامج وشعارات معظم الأحزاب خلافا لما كان عليه الوضع فى إنتخابات عامى ١٩٩١ و ١٩٩٥.

ومن جهة ثانية ونظرا للضخامات المالية وإكتشاف إرتباط أوساط حزبية وسياسية بمصالحات المافيا، وبسبب إنهمك الإسلاميين فى مشكلات قضائية متواصلة، وفى تأسيس حزب جديد بعدما تم حظر حزبهم السابق الرفاء، تمحور القسم الأعظم من الشعارات الانتخابية حول النظافة والإستقامة

بزعمه ديناميين نيتانياهو الحكم فى إسرائيل ، وهى فترة شهدت سلسلة من الأزمات الداخلية المؤقتة أو المزمنة على كافة المستويات تقريبا. فمن ناحية واجه الاقتصاد الإسرائيلى ركودا اقتصاديا لثلاث سنوات على التوالى.

ومن جهة ثانية ، إحتدم الجدل فى إسرائيل قبيل الإنتخابات حول ثلاث قضايا رئيسية هى عملية التسوية والخلاف بين المتكبدون والمعلمانيين وتسامم مشكلة الإنقسامات الإثنية والثقافية، كما جرت الإنتخابات فى وقت واجهت فيه إسرائيل حالة من العزلة الدولية، تجلت فى قُتور علاقاتها مع دول العالم خاصة مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بسبب اتهامها بالمسؤولية عن تجميد عملية التسوية وعدم تنفيذ الاتفاقيات مع الفلسطينيين. وبسبب هذه الأزمات أضطر رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو إلى الإعلان فى بداية السنة عن إنتخابات مبكرة للكنيست فى ظل تعاظم المعارضة البرلمانية، وأدت للتطورات اللاحقة إلى إسقاطه فى النهاية .

ويبدو أن اتفاق عناصر النخبة السياسية الإسرائيلى على إسقاط نيتانياهو فى الإنتخابات كان ناتجا عن أن مرحلة نيتانياهو اقتسمت بمحاولة إحداث إقناب جزرى فى تركيبة النخبة الإسرائيلى على عكس من سبقوه من رؤساء الوزراء الإسرائيلىين حتى من كانوا من عتاة اليمين. فإسحق شامير على سبيل المثال اكنفى بالحكم وبتيير السياسة لمصلحة اليمين وتجميد العملية السلمية، وذلك من دون أن يمس المؤسسة الإسرائيلىة الحاكمة بدءا بحزبه هو أى تجمع الليكود وإنهاء بالنخب السياسية والثقافية والاقتصادية. أما نيتانياهو فقد جاء ببرنامج طموح لتغيير النخب القائمة بدءا بصراعه داخل الليكود نفسه مع قيادات الحزب التاريخية أو ما يطلق عليهم مصصى "الأمرأء" وإنهاء بالصدام مع النخب الأكاديمية والثقافية. وعندما تطلب الأمر تصفية الحسابات مع النخب القائمة لم يكن لدى نيتانياهو مانع فى استخدام وسيلة مخاطبة الإنتماءات للطائفية، وإثارة نغمة العناصر الإجتماعية المهمشة ضد المؤسسة القائمة.

السياسيتين وضرورة إعادة الثقة بالدولة وتأمين الخدمات للناس، وهذا الشعور الأخير ارتبط بالانتخابات البلدية.

ومن جهة ثالثة فإن الملاحظات القضائية المتواصلة التي استهدفت حزب الرفاه وزعماء تيار الإسلام السياسي، والتي أدت إلى حظر حزب الرفاه والعزل السياسي لكل من نجم الدين أربكان وزعيم الحزب ورجب طيب أردوغان وعبد الله غول وهما الشخصيتان المؤهلتان لخلافته وقيادته لتحقيق نصر إيجابي، وقيام المدعي العام التركي بفتح دعوى قضائية أخرى لحظر "حزب الفضيلة" قبل أقل من شهر من إجراء الانتخابات، كل ذلك أدى إلى إشغال حزب الفضيلة بقضايا جانبية حالت دون تركيز حملته الانتخابية والتفرغ والإعداد لها كما يجب.

من هنا يمكن القول أن قواعد اللعبة السياسية التركية خلال فترة الانتخابات لم تتطرق إلى إحداث تعديل في النظام الانتخابي للحيلولة دون إحراز التيار السياسي الإسلامي لنصر إيجابي، أو منع هذا التيار تماما من تشكيل أحزاب سياسية مثما يتم في الدول العربية، وإنما تم المزج بين عدة آليات وإجراءات لتحقيق هذا الأمر أولها هو الملاحقة القضائية لزعماء الحزب على النحو الذي تم مع القيادات السابقة الإشارة إليها، وأيضا حل الحزب مع السماح للتيار بتأسيس حزب آخر. وهذه التدابير التي اتخذتها الدولة ضد الإسلاميين كانت في نفس الوقت رسالة إلى الناخب التركي مفاده أن إختياره لحزب الفضيلة الذي يواجه خطر الحظر هو إختيار عبثي لا طائل من ورائه. فضلا بالتأكد عما تم الإشارة إليه من إنهاك الحزب خلال الحملة، بما لم يعطه الفرصة لتنظيم حملة انتخابية مركزة وناجحة. وقد حاول حزب الفضيلة تفادي الملاحظات القضائية الظهور أمام الرأي العام بأنه ليس امتدادا لحزب الرفاه وصاغ بالتالي خطابا جديدا معتدلا، وطعم قياداته بعناصر غير إسلامية لكنها مؤمنة بالديمقراطية والحرية، لكن هذه الوجهة الجديدة للحزب أربكت الناخب الإسلامي، بحيث أصيبت هوية الحزب ببعض الإلتباس بما إنعكس بالسلب على جانب كبير

من القاعدة المتشددة التي جبرت أصواتها الاحتجاجية إلى أحزاب أخرى.

٧- تحولات بين الملتزمين والإصلاحيين في إيران :

وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية التي جرت في إيران في مارس ١٩٩٩ فقد خيم عليها الصراع بين فريقين أساسيين الأول هو اليمين الديني التقليدي المسمى بالمحافظين، والثاني هم الإصلاحيون الذين ينتمون لأكثر من تيار سياسي مثل : اليسار الراديكالي، كوندرا إعادة البناء وهم تكتونراط كانوا يلتفون حول الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني وذلك فضلا عن النساء والشباب وطلاب الجامعات ويطلق على هؤلاء "تحالف خرداد" وهو للتاريخ الفارسي لنجاح الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية بسبب التحالف هذه القوى السياسية والاجتماعية وراه. ويتميز هذا الصراع السياسي بين الجانبين بعدة سمات لعل في مقدمتها أنهما جلدان ينتميان إلى نفس التيار السياسي وهو التيار الديني ، فتواعد اللعبة السياسية الإيرانية تستلزم من هم خارج هذا التيار تماما عن العملية السياسية. وفي هذا السدد تشير "شيرين هانتر"، الباحثة المتخصصة في الشؤون الإيرانية، إلى أنه حسب ديباجة الدستور الإيراني الذي وضع عام ١٩٧٩ فإن الهدف الأساسي للحكومة والمؤسسات الإسلامية يتشكّل في خلق الظروف التي يمكن في ظلها تنمية وتجديد القيم النبيلة والكونية الشاملة للإسلام. أي أن الهدف ليس ضمان الممارسة الحرة لحق الإختيار أو تمتع الشعب بالحرية الأساسية. من هنا فهي ترى أن إحدى نتائج هذا البند تتمثل في إلغاء شرعية الرؤى البديلة لحياة إيران الاجتماعية والسياسية والثقافية واستثناء أنصار هذه الرؤى من العملية السياسية، وهذه الحقيقة من شأنها أن تؤدي إلى تقييد مدى قدرة النظام الإيراني على فتح العملية السياسية أمام المشاركة الشعبية، وتوسيع نطاق الجدل السياسي. لما السمة الثانية فهي أن المحافظين يسيطرون على أهم المؤسسات السياسية الإيرانية، حيث

أول مرة، إلا أنها تجرى حسب نص القانون وهي متحررة من نفوذ وهيمنة اليمين الديني، الأمر الذي كان يعني أنها أول عملية انتخابية يمكن من خلالها رصد للخريطة السياسية الإيرانية بصورة دقيقة.

يضاف إلى ذلك أن هذه الانتخابات كانت تعد أول تطبيق لنظام اللامركزية الذي تسعى إيران إلى تطبيقه، الأمر الذي يعني أن سلطات مهمة ورئسية سوف تعطى للمجالس البلدية المنتخبة، بما يقصر الصراع الدائر بين المتشددين والمعتدلين للسيطرة عليها، كذلك فإن سيطرة أي من التيارين على هذه المجالس سيساعده في العمليات الانتخابية التالية، وعلى رأسها انتخابات مجلس الشورى الإسلامي المقرر لها أن تجرى للعام ٢٠٠٠، والانتخابات البلدية التي جرت في إيران وكان مقررا لها أن تنقل النظام الإيراني من المركزية إلى اللامركزية، أو المرحلة الأولى في هذا الانتقال حيث يتم فيها انتخاب المجالس البلدية التي ستقوم بدورها بانتخاب رؤساء البلديات بدلا من تعيينهم كما جرت العادة من قبل.

والحاصل أن العديد من المرشحين ومنذ نجاح الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية العام ١٩٩٧ كانوا يحاولون على الانتخابات البلدية للإجابة عن سؤالين: الأول حول ما إذا كان الرئيس استطاع السيطرة على الأمور بما يمكنه من تحقيق مكاسب أكثر تقدما في الاستحقاقات الانتخابية التالية وعلى رأسها الانتخابات التشريعية، والثاني حول ما إذا كان الرئيس مازال محتفظا بشعبيته وتكاثر شرائح الرأي العام حوله وحصول برنامجه، وخاصة القسادة الاجتماعية التي ساندته وأيدته، وأوصلته إلى سدة الرئاسة.

كان التصور السائد أنه إذا استطاع أنصار الرئيس الفوز بالنسبة الكبرى من مقاعد المجالس البلدية فذلك دليل على أن لمكانيات أن يحقق الرئيس انتصارا على منافسيه هي إمكانيات عالية مرتقبة، لما إذا لم يستطع هؤلاء تحقيق النتائج المتوقعة فإن ذلك معناه أن الرئيس سيفضي الفترة المتبقية له "بطة عرجاء" لا سلطان له، وبالتالي فإن لمكانيات نجاح أنصاره في الانتخابات التشريعية هي إمكانيات

يهيمنون على السلطة التشريعية والسلطة القضائية في الوقت الذي يسيطر فيه الإصلاحيون فقط على السلطة التنفيذية. ومن بين هذه المؤسسات المجلس المعنى بالنظر في أهلية المرشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية ويستثني الدستور الإيراني من النظر في أهلية المرشحين للانتخابات البلدية. وعلى خلفية هذا الأمر حاول المحافظون جر الإصلاحيين إلى أرضيتهم بإتخاذ قرار بعدم أهلية بعض المنتمين لتيار الرئيس خاتمي للترشيح للانتخابات البلدية مخالفين بذلك نصوص القانون الإيراني، الأمر الذي دفع بالصراع بين المحافظين والإصلاحيين ليكون بؤرة الانتخابات البلدية الإيرانية.

فقد قامت "لجنة إجراء الانتخابات" المنبثقة عن مجلس الشورى وأغاب أعضائها من اليمين بإسقاط ترشيح بعض المرشحين من أنصار خاتمي تحت دعوى الالتزام والاعتقاد العملي بالإسلام وبولاية الفقيه المطلقة، وهي في نفس القاعدة التي كان يتبعها مجلس الخبراء، وليس له أية ولاية على الانتخابات البلدية.

وبدا من سياق الأزمة أن اليمين الديني كان يترك تماما أهمية هذا التطور السياسي بالنسبة للرئيس خاتمي وتياره، لذلك سعى إلى التقليل إلى حد كبير من المكاسب المتوقعة أن يحققها الرئيس إذا ما سيطر أنصاره على المجالس البلدية خاصة المجلس البلدي لمدينة طهران العاصمة، حيث بلغ جملة المستبعدين من أنصاره المرشحين بها ٥٠ مرشحا.

والحاصل أن للتكتيك الذي اتبعه اليمين الديني التقليدي مع الرئيس خاتمي وأنصاره هذه المرة هو تكتيك الهجوم الوقائي الذي يهدف إلى تفادي ضربة متوقعة حيث استطاع الرئيس خلال أسابيع قليلة أن يعيد سيطرته على بعض الأمور، الأمر الذي ترجع معه نفوذ المتشددين، وبالتالي فإن نجاح أنصاره في الانتخابات البلدية كان كفلا بتقوية سيطرته على الأمور، الأمر الذي يسهل له هزيمة معارضيه والتصدى لهم، ذلك أن هذه العملية الانتخابية لها أهمية محورية في النظام السياسي الإيراني، فليس الرغم من أن هذه الانتخابات كانت تجرى بهذا النظام

منحمة، وبالتالي أيضا أيمت هناك احتمالات لإعلاء
انتخابه مرة أخرى رئيسا لإيران.

٤ - خلافات بين الحكومة والبرلمان في الكويت:

قام أمير الكويت بحل البرلمان، في شهر مايو
١٩٩٩، الأمر الذي فتح الباب أمام تساؤلات حول
مستقبل الديمقراطية الكويتية، فقد جاء المرسوم
الأميري بالحل على خلفية خلاف حاد بين الحكومة
والبرلمان، لوقف استجواب ضد كل من وزير العدل
والأوقاف حول صدور طبعة من المصحف الشريف
على نفقة الوزارة مليئة بالأخطاء. ولما كان
المراقبون يرون أن الحكومة كان يمكن لها أن
تتجاوز بسهولة هذا الاستجواب وتحويه دون حل
المجلس، وذلك من خلال تقديم إعتذار على لسان
الوزير يشرح فيه ملائمت للموضوع، ويؤكد أن
الأخطاء لم تكن سوى أخطاء إدارية غير مقصودة،
فإن قرار الحل جاء ليوحي أن هناك ترصعا ما
بالمعالجة الديمقراطية الكويتية ككل وأن خطرا ما
بولجها.

وعزز من الخوف على التجربة الديمقراطية
الكويتية التصريحات التي صدرت عقب حل المجلس
بثلاثة أيام على لسان كل من رئيس مجلس الوزراء
ونائبه الأول وزير الخارجية، وكان مفادها هوية
الحكومة بتحقيق إنجازات كبيرة في غيبة المجلس
وأنها سوف تتجلى في شهرين ما عطله البرلمان في
ثلاث سنوات. وقد اكتشف المراقبون أن هذه
الإنجازات تدرج تحت مستويين، الأول قرارات
تعمل إغراءات للناخبين على مدى شهرين، أي من
فترة حل المجلس حتى موعد إجراء الانتخابات في
الثالث من يوليو. والثاني إصدار قوانين وإقرار
اتفاقيات لم تستطع اتخاذها في وجود المجلس وعلى
أساس تعديل قانون الانتخاب بما يسمح للمرأة بحق
التصويت في الانتخابات البرلمانية التالية، وقانون
المديونية الداخلية، وإجراءات ما يسمى بالحزمة
الاقتصادية والشراسة النفطية مع شركات أجنبية،
وصفقة المدفع الأمريكي "بالادين" وغيرها من

المراسيم الأميرية بقانون التي بلغ عددها حوالي ٣٠
مرسوما.

٥ - انتخابات تهديد رئاسية في مصر واليمن

وتونس .

أما الانتخابات العربية الأخرى وهى إستفتاء
الرئاسة المصري، والانتخابات الرئاسية اليمنية،
والانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية، فقد جرت
في مواعيدها المقررة أى بعد إنتهاء الفترة الرئاسية
المقررة للرئيس ونهاية فترة البرلمان، وفى مصر
جاء الإستفتاء الرئاسي في وضع مستقر بعد إنتهاء
العنف السياسى- الدينسى. الذى شهده المجتمع
المصرى خلال السنوات القليلة الماضية، ووسط
مؤشرات نجاح إقتصادى. أما على الصعيد السياسى
فإن الإستفتاء جاء في وقت ضعفت فيه الأحزاب
السياسية وتغيرت قواعد اللعبة وطبيعة العلاقة بين
الحكم والمعارضة كما سيوضح في الفصل الأخير في
هذا التقرير (النظام السياسى المصرى).

أما الانتخابات اليمنية فقد كانت أول انتخابات
تجرى بعد المحاولة الانفصالية التى قادها زعماء
الحزب الإشتراكى اليمنى، وأيضا في ظل تزايد حدة
العنف السياسى الذى تمارسه إحدى الجماعات
الإسلامية المتشددة التى تسمى بجيش عدن - أبين
والمتمثلة في عمليات التفجيرات المتعددة التى قامت
بها في المدن اليمنية، وأيضا في خطف بعض السياح
الأجانب. كما كانت هى أول انتخابات رئاسية تتم
على أساس تعدى بعد تعديل قانون الانتخابات بما
يسمح بتقديم أكثر من مرشح للانتخابات الرئاسية
بشرط الحصول على نصاب معين هو ١٠% من
عدد نواب البرلمان أى ٣٠ عضوا.

لما في تونس فقد جاءت الانتخابات الرئاسية
تعددية لأول مرة بعدما تم تعديل الدستور في يوليو
١٩٩٨ لفتح الباب أمام تعدد المرشحين لمنصب
الرئيس حيث نص التعديل على أنه من حق كل
رئيس حزب أو أمينه العام للتشريع لمقعد الرئاسة

بشرط أن يكون قد مر على موقعه الحزبي خمس سنوات وأن يكون للحزب تمثيل في البرلمان.

ثانياً : الأطر التنظيمية للعمليات الانتخابية في الشرق الأوسط :

إذا كانت البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل عملية انتخابية قد اختلفت عنها في العمليات الانتخابية الأخرى، فإن مراحل العملية الانتخابية وتنظيمها قد اختلفت هي الأخرى في كل حالة عن بقية الحالات ، سواء من حيث للقوانين والإجراءات الحاكمة لها، وما تتضمنه من تحديد للمرشحين ، وجدية عملية الترشيح والتصويت والفرز ذاتها ، ومدى تدخل السلطات الرسمية في ادارتها ، بشكل مباشر أو غير مباشر فيها خارج قواعد اللعبة التقليدية، بداية من ممارسة الضغوط وحتى للتزوير . وهو مايمكن تناوله فيما يلي :

١- انتخابات على النمط الأمريكي في إسرائيل.

جرت الانتخابات الإسرائيلية وفقاً لقانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء الذي تم إعماله لأول مرة منذ قيام إسرائيل في انتخابات عام ١٩٩٦. وقد بلغ عدد الذين يتمتعون بحق التصويت في هذه الانتخابات ٤ ملايين و ٢٨٥ ألفاً و ٤٢٨ نخباً، وكان التنافس على منصب رئيس الحكومة حاداً حيث تركزت جهود حزب الليكود مدعوماً من أحزاب اليمين والأحزاب الدينية على إعادة انتخاب بنيامين نتنياهو مرة ثانية في الوقت الذي توحدت جهود خصومه بهدف إسقاطه.

وقد تقدم للترشيح لمنصب رئيس الحكومة ٥ مرشحين هم : بنيامين نتنياهو عن حزب الليكود، وإيهود باراك عن حركة "إسرائيل واحدة" التي يترعها حزب العمل، وإسحق مورديخاي عن حزب الوسط، وبنيامين بييجن عن كتلة الاتحاد الوطني، وعزمى بشارة عن التجمع الوطني للوحدة، وكان أول عربي يتقدم بترشيحه لهذا المنصب.

لما انتخابات الكنيست فهي تجرى باعتبار إسرائيل كلها دائرة واحدة ، وتتقدم خلالها الأحزاب بقوائم للنخبين ويحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمته. وقد تقلصت على مقاعد الكنيست ٣١ مقعداً، مقابل ٢٠ قائمة تقلصت على هذه المقاعد في الانتخابات السابقة. ومنها قوائم ضمت عدة أحزاب أو حركات سياسية أو اجتماعية ، حيث يشترط وصول أية قائمة إلى مقاعد الكنيست حصولها على ١٥ر % من الأصوات الصحيحة أي حوالي ٤٨ ألف صوت.

وقد تميزت الحملة الانتخابية الإسرائيلية الخاصة بـانتخاب رئيس الوزراء، هذه المرة بأنها أصبحت أكثر "مركزة" من الحملة السابقة حيث كان هذا الطابع هو الذي ميز انتخابات عام ١٩٩٦ حيث استعان كل مرشح بمدير حملة لمركبي الجنسية من الذين سبق لهم خوض مثل هذه الحملات من قبل سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في بريطانيا.

فمن جهة رأس فريق نتنياهو الانتخابي الأمريكي آرثر فلنكشتاين الذي اتجه إلى إعداد خطة محكمة للتعامل مع الجولة الثانية للانتخابات، حيث أشارت كافة استطلاعات الرأي التي أجريت خلال فترة الحملة الانتخابية أنه ستكون هناك جولة ثانية من الانتخابات بين كل من نتنياهو وباراك ، وذلك في ظل تأكيد المرشحين الآخرين أي إسحق مورديخاي، وعزمى بشارة وبينى بييجن عدم استعدادهم للإسحاب وتمسكهم بخصوصاً. وكانت خطة فلنكشتاين تقوم على جذب ثلث ناخبين مورديخاي ويشكلون ٤ % من الأصوات، و ٨٠ % من أصوات ناخبين بييجن ويشكلون ٤ % منها، وعلى نصف الأصوات الممتدة التي تشكل ٥ % ، وبالتالي يفوز نتنياهو بالمنصب بأغلبية ٥١ % من الأصوات.

لما الفريق الانتخابي لباراك فقد قادة الأمريكي أيضاً ستقلي جويتنبرج الذي قام بإعداد خطة مضادة تعتمد على تحصين قاعدة اليسار الانتخابية وإختراق قاعدة اليمين التقليدية ممثلة في اليهود الشرقيين والمهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق ، وكان

"جيش"، ثم إحدى الحركات الدينية الموصوفة بالاعتدال "ميدام". وفي مرحلة ثانية نجح باراك ومخطوط حملته الانتخابية في الإطاحة - في اللحظة الأخيرة - بكامل خطة نيتنياهو ورفيقه الانتخابي وذلك عبر عملية خداع محكمة، إذ ركز باراك في تحركاته الظاهرة على ترتيب أوراقه الانتخابية لحسم المعركة في الجولة الثانية على نحو دفع نيتنياهو ومخطوط حملته الانتخابية إلى التخطيط لكسب الجولة الثانية على أساس أن أيا من نيتنياهو وباراك لن يحقق النسبة المطلوبة للفوز بالمنصب من الجولة الأولى في وجود خمسة مرشحين. وقد دفعت هذه الحسابات بفريق نيتنياهو إلى الإعلان عن خطة الجولة الثانية ومؤشرات الفوز المؤكد لـنيتنياهو. وفي الوقت الذي استكان فيه مسكر نيتنياهو لهذا التحليل واخترنوا طاقمهم للجولة الثانية، بدأت الانحسبات بصورة أدت إلى اضطراب حسابات وخطط مسكر نيتنياهو الذي لوجيء بأن الحسم سيكون من الجولة الأولى، وتلاشت حساباته التي أعدها للجولة الثانية.

والحاصل أن كافة مراحل العملية الانتخابية، والحملة التي نظمها المرشحون والأحزاب وأيضا المسامحات والمفصلات التي تمت، تؤكد أن الانتخابات الإسرائيلية تمت وفقا لقواعد مفتوحة لعبة السياسة الانتخابية حيث لم تحدث أية قيود من أي من الأطراف المشاركة، أو من قوانين وإجراءات انتخابية بما جعلها أقرب إلى الانتخابات الأوروبية والأمريكية.

٢ - إنتخابات تمت تهديد السلاح في تركيا:

لما الإنتخابات التركية فقد جرت يوم ١٨ أبريل، وكانت غالبية التوقعات الخاصة بها تشير إلى أنها لن تحدث أية تغييرات جذرية على الخريطة السياسية. فعلى الرغم من الهجوم الضار الذي وجهته المؤسسة العسكرية التركية، بمعاونة الأحزاب العلمانية سواء اليمينية أم اليسارية، للتيار السياسي الإسلامي ممثلا في حزب "الفضيلة" إلا أن توقعات المرشحين ومخطوط استطلاعات الرأي كانت ترشحه

هذه هذا الفريق هو حسم المعركة من جولتها الأولى، وذلك عبر دفع كل من مورداي ويشارة للإسحاب من السباق. وكان رأى هذا الفريق أن إجراء جولة ثانية لن يكون في مصلحة باراك لإعتبارات متعددة، في مقدمتها أن آثار "الأمركة" التي تحتاج المجتمع الإسرائيلي قد تصب في غير صالح باراك خاصة إذا ما إتجه الناخب في الجولة الثانية بعد معرفة نتائج الجولة الأولى إلى إحداث نوع من التوازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية، وكانت كافة استطلاعات الرأى تشير إلى أن الليكود سوف يتراجع برلمانيا. وبالتالي كان للناخب الإسرائيلي - خاصة من ينتمي إلى كتلة الأصوات العائمة وأحزاب الوسط إلى التصويت لصالح نيتياهو لأحداث توازن ما بين السلطين التشريعية - اليسارية والتنفيذية اليمينية.

وقد بدأ فريق باراك الانتخابي في التفاوض مع عزمي الذي أعلن في ١٥ مايو لإسحابه من السباق داعيا ناخبيه إلى إسقاط نيتياهو بما يحنيه ذلك ضمنا من دعوة للتصويت لصالح باراك، ثم أقدم مورداي إلى سحب ترشيحه ودعا مؤيديه إلى التصويت لمصلحة باراك، وأعقب ذلك إسحاب بيني بيجن دون أن يوجه ناخبيه. ولدت هذه الإسحابات المتتالية إلى إرباك فريق نيتياهو الانتخابي، خاصة أنها جاءت في وقت لم يستطع فيه أن يستثمرها سياسيا.

ورغم ما بدا من أن نيتياهو وحزبه سقطا لاعتبارات تتعلق بعملية التسوية وتداعياتها، إلا أن الحملة الإنتخابية دارت حول قضايا داخلية في مقدمتها القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وقد انكمس تشردم القوى السياسية الإسرائيلية في ارتفاع عدد القوائم التي تقدمت لخوض الانتخابات.

وقد أجاد باراك ومخطوط حملته إدارة للمعركة الانتخابية في مراحلها المختلفة، ففي مرحلة أولى جرى التركيز على تقديم "باراك" للناخب الإسرائيلي في صورة من يقوم بإزالة آثار سياسات نيتياهو عبر مجموعة من العبارات من قبيل "نيتياهو ورفق وباراك يوحّد" والتي تجسدت في استقطاب فصيل مهم من كتل الليكود تمثل في تيار دافيد ليفي وحزب

لكي يحتل المرتبة الأولى بين الأحزاب ، الأمر الذي يفتح الباب أمام عدم استقرار سياسي ومناورات ومناوشات سياسية علمانية لتهميش الحزب واستبعاده عن العملية السياسية.

وقد جرت الانتخابات بمشاركة ٢١ حزبا سياسيا تتدرج جميعها تحت أربع فئات أولها ما يطلق عليه أحزاب اليمين العلماني وتضم هذه الفئة ثلاثة لحزاب أولها حزب "الطريق القويم" الذي تترعّمه تاتسو تشيلر وثانيها حزب "الوطن الأم" الذي يترعّمه رئيس الوزراء السابق مسعود يلماظ، وثالثها هامشي وهو حزب "تركيا الديمقراطية" الذي يمد أصغر أحزاب اليمين داخل البرلمان التركي، ولم يكن يتوقع له الحصول على النسبة المطلوبة للتواجد في البرلمان وهي ١٠% من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم.

كانت المنافسة حادة وقوية بين حزبي اليمين العلمانيين الرئيسيين لأن الحكومة التركية ولقا للمعادلة السياسية القائمة كان يجب ألا تخطو من أي منهما، الأمر الذي أعطى للحلّة الانتخابية في أياها الأخيرة طابعا مميزا وهو الضرب تحت الحزام بين هذين الحزبين. فمن جهة ركزت حملة "الطريق القويم" على علاقة يلماظ بالمافيا التركية وهي العلاقة التي أدت إلى إسقاط حكومته، وركزت حملة "الوطن الأم" على أن شيلر هي التي أدخلت التيار الإسلامي إلى العملية السياسية من أومع أبوابها بتحالفها مع نجم الدين أربكان الذي أصبح رئيسا للوزراء بموجب هذا التحالف. وكان من شأن ذلك أن يؤدي - حسب بعض المراقبين - إلى للتأثير بالسلب على الحزبين لصالح أحزاب اليسار والتيار الإسلامي.

أما لفئة الثانية فهي أحزاب اليسار العلماني والتي تضم حزبين هما "اليسار الديمقراطي" بزعامة رئيس الوزراء بولند أجاويد، والذي كان من المتوقع له أن يزيد حصيده من المقاعد ومن أصوات الناخبين بسبب أدائه المتميز خلال فترة حكومته، وبسبب علاقته الجيدة بالمؤسسة العسكرية. أما الحزب الثاني فهو الشعب الجمهوري الذي يترعّمه دينيس بليكال ، وكان من الواضح أن فرصه في الحصول على النسبة الموهلة للتمثيل في البرلمان محدودة على

الرغم من أنه كان خلال الفترة السابقة رقما صعبا في المعادلة السياسية التركية حيث لعب دورا رئيسيا في إسقاط حكومات، وساهم في صعود حكومات من خلال دعمها من الخارج على الرغم من عدم مشاركته فيها.

والفئة الثالثة يطلق عليها الأحزاب القومية والإسلامية وهي تضم ٣ أحزاب أولها بالتأكيد حزب "الفضيلة" الذي كان من المرجح له أن يأتي في صدارة الأحزاب المتنافسة وأن يحصل على عدد من المقاعد تتور حول ٢٠٠ مقعد تنبئها النسبة التي كان من المتوقع له الحصول عليها ، وهي تتور حول نسبة ٢٠% حيث تجرى الانتخابات بنظام القائمة للنسبة ويحصل للحزب على عدد المقاعد التي تتناسب مع نسبة الأصوات التي حصل عليها في الاقتراع. وأضافا إلى حزب "الفضيلة" هناك كل من حزب "الحركة القومية" الذي يعد أكبر الأحزاب القومية التركية ، لكنه على الرغم من ذلك كله لم يستطع تأمين نسبة الأصوات اللازمة لدخول البرلمان حتى وقت إجراء الانتخابات، ولكن هذا الحزب بالذات كان يحقق قفزات شعبية ملحوظة حيث تتضاعف أعداد مؤيديه من استحقاق انتخابي إلى آخر وثالث أحزاب هذه الفئة هو حزب "الوحدة الكبرى" الذي يعد ثاني الأحزاب القومية في تركيا، لكنه إضافة إلى ذلك يميل تجاه الفكر الإسلامي، حيث يمارض كل القوانين والإجراءات التي اتخذت للحد من الأنشطة الدينية ، ورغم أنه لم يستطع دخول البرلمان بمفرده منذ تأسيسه إلا أنه في الانتخابات السابقة استطاع تأمين ٨ مقاعد من خلال تحالفه مع حزبي "الوطن الأم" ، وهذه المقاعد الثمانية كانت من أسباب استقرار حكومة نجم الدين أربكان بعد أن أعلن الحزب مساندته لاتفاق الذي أبرمه حزبا "الرفاه" و "الطريق القويم" لتشكيل حكومة ائتلافية في يونيو ١٩٩٧.

والفئة الرابعة هي مجموعة الأحزاب الصغيرة التي تتباين اتجاهاتها بين اليمين واليسار المتشدد وأخرى تدخل في نطاق الاتجاه المحافظ والإسلامي، ومن هذه الأحزاب : الحزب "الديمقراطي" وحزب "البعث الجديد" وحزب "الإمة" والحزب "الشعبي

والمقاعد في انتخابات البرلمان. ولكن كان هناك من المراقبين من يرى أن نسبة كبيرة من الأصوات لن تلجأ لهذا التكتيك، وإنما مصصوت لصالح القضية كوسيلة للتعبير عن غضبها سواء من ممارسات النخبة العلمانية التي فشلت في إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية، والتي تحالف قطاع كبير منها مع المافيا التركية العنصرية، أو من ممارسات المؤسسة العسكرية التي لا تريد الابتعاد عن السياسة، وأيضا بسبب الأزمات التي يعيشها قطاع كبير من الشباب الغاضب المهتم اقتصاديا وسياسيا وقطاع آخر مهتم ثقافيا وهم الأكراد، بحيث أنه إذا ما تحالفت هذه القطاعات الغاضبة وصوتت معا لصالح "القضية" فإن ذلك سيدرس رسالة مباشرة للمؤسسة العسكرية التي يمكنها أن تنتهكها جيدا وتعيد صياغة دورها وتحالفها وتراجع سلوكها، لكنها كان من الممكن أيضا ألا تنتهك هذه الرسالة وتبدأ في اتخاذ إجراءات ضد حزب القضية وقاعدته السياسية والاجتماعية واضعة تركيا فوق قوة بركان ثائر.

٢- نهضة قيسية في الانتخابات الإيرانية:

جرت الانتخابات البلدية الإيرانية - كما سبقت الإشارة - في ظل صراع بين المحافظين والإصلاحيين الذين ينتمون إلى نفس التيار السياسي الديني. وبالتالي ونظرا لأن هذا الصراع كان ممتدا، بل هو في الأصل حلقة في سلسلة من المناوشات بين الجانبين يمكن أن تنتهي مع إجراء الانتخابات التشريعية التالية في ربيع عام ٢٠٠٠، بل قد تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك أي حتى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، فإن الرئيس خاتمي ومعه تياره السياسي اتبع نفس المنهج الذي اتبعه من قبل في كافة حلقات الصراع ومراحل المناوشات وهو يقوم على الهدوء والتربص وترك خصومه يرتكبون الأخطاء في الوقت الذي يقوم هو بفتح خطوط مع المرشد الأعلى ليس بهدف جذبها إلى صفه وإنما بهدف تحييده في الصراع، مع الاعتماد على التأييد الشعبي للجانب الذي يحظى به، لإظهار أن انتصار

الديمقراطي " وحزب "الليبرالية والحرية" ومعظم، إن لم يكن كل هذه الأحزاب لم تكن لديها فرصة في عبور الحد الأدنى المطلوب لدخول البرلمان، وإن كان الحزب "الشعبي الديمقراطي" الذي يصنف على أنه كردي علماني يجد بعض التأييد بين الشعب الكردي في شرق تركيا لكنه لم يكن يستطيع الحصول على نسبة العشرة في المائة اللازمة للتواجد في البرلمان التركي الجديد.

ولا يمكن تناول هذه العملية الانتخابية أو قراءة نتائجها فيما بعد دون تناول استحقاق آخر يجري معه في نفس اليوم وهو الانتخابات البلدية، حيث كان من المقرر أن يصوت الناخبون الأتراك على اختيار ٩٠ ألف شخص كممثلين لهم في المجالس البلدية منهم ٥٠ ألف صعد للقرى و ٣٥ رؤساء البلديات، وذلك إضافة إلى أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها ٣١٢٦ وأهمية هذا الاستحقاق تعود إلى أمرين: الأول، أن معظم هذه المجالس يسيطر عليها التيار السياسي الإسلامي وبالتالي فإن تقرير تمسك الشعب بهذا الحزب أو لنفضاضه من حوله يتم من خلال قراءة نتائج انتخابات هذا المجلس وليس من خلال قراءة نتائج الانتخابات التشريعية.

أما الأمر الثاني فهو أن هذه المجالس تتمتع بسلطات واسعة فيما يتعلق بقضايا الحياة اليومية للناخبين الأمر الذي يعنى أن نتائج هذه الانتخابات يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على أية استحقاقات انتخابية تالية في تركيا، وهذا الأمر مهم للغاية بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده تركيا، والذي لم يكن من المتصور أن يتغير على المدى القريب بسبب عدم إمكانية حدوث تبدل في الخريطة السياسية التركية في مرحلة ما بعد الانتخابات.

لقد كان هناك احتمال كبير في أن يلجأ الناخب التركي إلى تكتيك مناورة يقوم على انتخاب قائمة "القضية" للمجالس البلدية واختيار قائمة أخرى للبرلمان التركي حتى لا يستفز المؤسسة العسكرية، ويتسبب للضغط من أجل حظر الحزب ذاته إذا تمكن من الحصول على نسبة كبيرة من الأصوات

خسومه يمكن أن يؤدي إلى حالة من حالات عدم الاستقرار.

وقد ركز أنصار الرئيس في هذه المعركة الانتخابية على أمرين، الأول تشكيل تحالف مع أنصار الرئيس وفسجنتي من كوادز إعادة البناء، لأن مثل هذا التحالف يسهل مهمة الجانبين في إنهاء سيطرة اليمين الديني التقليدي على المجالس البلدية، أما الأمر الثاني فهو حشد الرأي العام مرة أخرى وراءهم، ويقصد بالرأي العام هنا التحالف الاجتماعي الذي شكل القاعدة السياسية للرئيس خاتمي وأدى إلى نجاحه. وكان حشد الرأي العام يهدف إلى تحقيق هدفين الأول إنجاح مرشحي الرئيس خاتمي في الانتخابات البلدية، وذلك إذا ما ألفت للجنة بعدم شرعية حجبه عن الترشيح للانتخابات. أما الهدف الثاني فيتحقق في حالة إفتاء اللجنة بشرعية قرار الحجب وفي هذه الحالة فإن النتيجة ستكون مقاطعة الناخبين للانتخابات بما يسبب المشروعية من هذه المجالس البلدية، وينذر بتوترات سياسية واجتماعية يمكن أن تشكل خطراً على الدولة، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران.

وقد رأى مراقبون وقتها أن الانتخابات البلدية تمثل الفرصة الأخيرة أمام الرئيس لاستعادة سيطرته على الأمور. الأمر الذي كان يعني أن كلا الطرفين - الرئيس ومعارضيه - وجه كل اهتمامه وقدراته لها، لأن الخاسر فيها كان سيفقد الكثير على الصعيد السياسي والرابح فيها سيحقق للكثير على نفس الصعيد. ونظراً لأن الصراع السياسي كان يدور بين جناحين ينتميان لنفس التيار لم يكن غريباً أن تتميز المعركة الانتخابية بالسفولة وبدرجة عالية من الحرية حيث حرص كل فريق على فتح ملفات متعددة للنيل من خصومه ولكن كان هناك هامش محدود لهذا الأمر وهو ألا يهدد استقرار الدولة أو ينال من شرعية النظام الإسلامي.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها من الانتخابات البلدية الإيرانية وأيضاً من أية استحقاقات انتخابية إيرانية هي أن هناك قيوداً مشددة في عملية الترشيح، وقواعد اللعبة تقتصر فقط على المنتمين للتيار الإسلامي المؤمن بحد من المسملمات، وبالتالي فلن

الإسلاميين الذين يختلفون مع هذه المسملمات خارج اللعبة تماماً. ولكن في مقابل هذه القيود هناك درجة ما من الحرية يسمح بها السلطات خلال العملية الانتخابية، وبالتالي فإن المتابع للحملات الانتخابية الإيرانية سوف يلاحظ قدراً كبيراً من حرية التعبير. كذلك فإن القيود المفروضة على عملية الترشيح من خلال تحكم مجلس الخبراء بقابليها نزاهة واضحة في العملية الانتخابية، وعدم تزوير لإرادة الناخبين، على عكس ما يحدث في بعض الدول التي تعطى حرية كبيرة في عملية الترشيح لكن التدخل الإداري ثم التزوير القاضح خلال العملية الانتخابية وفرض الأصوات تلغز حرية الترشيح من مضمونها تماماً.

٤- انتخابات (مراسية) بحكومة في الجزائر:

جرت الانتخابات الجزائرية وفقاً لأخير تعديل دستوري قرره الناخبون في استفتاء شحى يوم ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٦، وهذا التعديل يقضى بالتناقص على رئاسة الجمهورية بين أكثر من مرشح، ويمكن أن تجرى جولة ثانية من الانتخابات إذا لم يحصل أى من المرشحين على نسبة ٥٠% من الذين لهم حق التصويت. ولكن قانون الانتخاب الخاص برئيس الجمهورية لم يجعل هذا الأمر مفتوحاً بل اشترط أن يجمع المرشح ١٥٠ ألف توقيع مما لا يقل عن ١٥ ولاية من ولايات الجزائر البالغ عددها ٢٥ ولاية، الأمر الذي يعنى أن القافون قيد حق الترشيح بالشخصيات التي تتمتع بقدر ما من الشعبية على المستوى الوطني، وليس فقط على المستوى الجهوى الخاص بمنطقة واحدة من مناطق الجزائر.

وفي بداية الحملة الانتخابية بلغ عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية ٢٨ مرشحاً ولكن القصر الأكبر للنجاح كانت تتركز بين ثلاثة منهم فقط حسب استطلاعات الرأي غير الرسمية التي أجرتها مؤسسات جزائرية. ولثلاثة هم وزير الخارجية السابق أحمد طالب الإبراهيمي وعبد العزيز بوتفليقة، وحسين أيت أحمد زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي عاد إلى الجزائر. واحتتمت

العرب والتفاعلات الإقليمية

المنافسة بين المرشحين الثلاثة من زاوية أن كلا منهم له مقومات تؤهله للمنافسة. فيوتليقة كان يحظى بدعم الجيش وهو المؤسسة الحاكمة فعليا في الجزائر. وقد ذكر سياسيون وزعماء أحزاب أن ضغوطا مورست عليهم لاعتماد مرشح لـ "الإجماع الوطني". وقد أدى قبول المكتب السياسي لحركة النهضة لهذه الضغوط إلى انشقاق تزعّمه عبد الله جاب الله، حيث شكل حزبا جديدا أسماه "حركة الإصلاح الوطني".

كان من المحتمل أيضا، خلال تلك الفترة، أن يتعرض حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" الحاصل على العدد الأكبر من مقاعد البرلمان لانشقاق أيضا، بعد عزل أمينه العام الطاهر بن بعيش الذي رفض تزكية ترشيح بوتفليقة. وقد تم تعيين أحمد أو يحيى رئيس الوزراء السابق بدلا منه، ولم يكن من المستبعد أن يشكل بن بعيش حزبا جديدا يؤثر على وحدة حزب "التجمع" كما حدث تماما مع حركة النهضة.

أما الإبراهيمي، ففضلا عن أنه أحد الشخصيات التاريخية في حرب التحرير، فهو يتمتع بمميزات متعددة أهمها موقفه المتماكس تجاه الأزمة السياسية منذ بدايتها في الجزائر حيث كان من أوائل الشخصيات التي أعلنت تضامنها مع المعتقلين السياسيين بعد أشهر قليلة من اعتقال قيادات "الجبهة الإسلامية للإنقاذ". وكان من رأى المراقبين أن الإبراهيمي يمكن أن يحمّد جزءا كبيرا من أصوات الإسلاميين سواء المتعنتين لحركة مجتمع المسلم (حمس) أو المتعاطفين مع "الحركة الإسلامية للإنقاذ"، وبالتالي يمثل مرشحا وسطا بين المتشددين في الجانب العلماني والمتشددين في الجانب الإسلامي. وكان نجاح الإبراهيمي يعنى بالنسبة لهؤلاء المراقبين بداية مرحلة جديدة أهم سماتها إعادة نزع التيار الإسلامي المعتدل في العملية السياسية الجزائرية.

أما آيت أحمد، ففضلا عن كونه أحد القيادات التاريخية لحرب التحرير، فإنه كان يعد مرشح منظمات المجتمع المدني، حيث تقى من القوى السياسية المختلفة الاحترام والتأييد. وخلال السنوات

السابقة من عمر الأزمة الجزائرية تسعت مواقف آيت أحمد بالوضوح والتماكس. وشكلت تصريحاته برنامجا متكاملًا للتعامل مع عناصر الأزمة، وذلك فضلا عن برنامجه التصولي الذي يتمثل في "العقد الوطني" الذي وقعه في روما مع زعماء الأحزاب الجزائرية الرئيسية قبل أعوام، ومواقف آيت أحمد تقوم على رفض القصاص أو استبعاد أي حزب سياسي واعتماد المنهج الديمقراطي للتعامل مع الأزمة، وعلى الرغم من علمانيته الواضحة، إلا أنه في نفس الوقت كان يرفض استبعاد تيار الإسلاميين ويطالب بدمجهم في العملية السياسية.

وفي هذا الإطار، تم تشكيل "تجمع" من خمسة أحزاب بهدف ضمان الشفافية والنزاهة للانتخابات يضم كلا من: "حركة مجتمع السلم" و "حركة النهضة" (جناح جاب الله) و "حزب العمال" و "جبهة القوى الاشتراكية" و "التجمع الوطني الديمقراطي" (جناح بعيش) الذي كان بمثابة القاعدة الأساسية التي يستند إليها آيت أحمد في حال ما إذا أجريت جولة انتخابية ثالثة يتنافس فيها مع أي من بوتفليقة أو الإبراهيمي.

كان المرشحون الثلاثة - حسب استطلاعات الرأي - يملكون حظوظا متقاربة في الفوز، إذا ما أجريت الانتخابات دون تدخل من الإدارة ودون أن ينحاز الجيش إلى أي منهم. ومن هنا كان إصرار المرشحين خاصة الإبراهيمي على مخاطبة رئيس الجمهورية ووزير الدفاع لضمان احترام حياد الدولة وكذلك المؤسسة العسكرية في الانتخابات، الأمر الذي كان من المقصود أنه يمكن أن يفتح الباب أمام بداية حل للأزمة.

ومع نهاية فترة الترشيح لم يستطع أن يصمد في السباق ويحقق عدد التوقعات المطلوبة سوى كل من: عبد العزيز بوتفليقة، وأحمد طالب الإبراهيمي، ومولود حمروش، وعبد الله جاب الله، وحسين آيت أحمد، ومقاد سيفي، ويوسف الخطيب.

ولم تخل الانتخابات الرئاسية الجزائرية من تدخل إدراى مفر وجسما نقلت بعض التقارير الصحفية الغربية فإن الدوائر المصنفة للقرار أو عززت قبل الانتخابات الرئاسية إلى كل المجموعات والأحزاب

والتيارات والمنظمات المباحية في فلنكا أن تدعم من إطلاق عليه منذ بداية الانتخابات مسمى مرشح الإجماع أي عبد العزيز بوتفليقة.

ولكن انتهت الحملة الانتخابية الجزئية بمفاجأة لم تكن متوقعة عندما أعلن المرشحون لسنة المناقصون لعبد العزيز بوتفليقة للمسابحهم من الانتخابات. وكانت الأسباب التي سالوها تتركز في التدخل الإداري السافر الذي اكتنف العملية الانتخابية بهدف إزاحة بوتفليقة والضعف التي مورست على الناخبين في مرحلة جمع التوقيعات لمصلحة بوتفليقة، وما تم من عرقلة لأنشطة بقية المرشحين في هذا المجال عن طريق الضغط والتهديد، وتوزيع كميات إضافية من أوراق التصويت لمرشح النظام تقدر بـ ٢٥% عبر مختلف ولايات الجزائر، وتوزيع ورقة تصويت مرشح النظام قبل يومين من الاقتراع في بعض المحافظات، وتوزيع عدد غير محدود من بطاقات الناخب مخفومة وغير معبأة لإستخدامها عند التصويت لمرشح النظام، وتوزيع بطاقات بأحطين خارج مراكز التصويت بما يمكن لغير أصحاب هذه البطاقات إستخدامها بدلا من أصحابها.

وقد أضفى هذا الانسحاب نهاية دراماتيكية على الحملة الانتخابية ، وبدا أن الإدارة الجزائرية من خلال تدخلها ضيعت فرصة ثمينة أمام توسيع القاعدة الشعبية للحكم، لتشمل معظم الاتجاهات والقوى السياسية والاجتماعية في الجزائر. فقد كانت الانتخابات الرئاسية لو جرت بالشكل الذي كان مرسوما لها ستشكل ظاهرة تعددية نادرة المثال في التاريخ الحديث للمنطقة العربية .

٥ - انتخابات محسومة سلفا في تونس

شملت هذه الانتخابات استحقاقين في يوم واحد هما الانتخابات الرئاسية التي جرت وفقا لنظام تعددي مقيد لأول مرة كسما سبق ، والانتخابات التشريعية.

وكان الرأي السائد بين المراقبين أن للمعركة محسومة سلفا لصالح الرئيس بن علي، حيث يسيطر

حزبه على البرلمان والمجالس النيابية البلدية، وجميع مؤسسات الدولة، ومن ثم فإن كلا من منافسيه عبد الرحمن القليلي ومحمد بلحاج كانا يهوضان منافسة غير متكافئة بالمرء، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الانشقاقات التي كان يعانيها حزباهما، والسيناريوهات الشهيرة لإدارة العملية الانتخابية في العالم العربي، التي تكرر تحيزات كبيرة لصالح حزب السلطة ومرشح الحكومة. ولذلك فإن معظم القوى السياسية المعارضة لم تأخذ بالتفلس على مقد الرئاسة مأخذ الجد، واتجهت الى تكريس جهودها في الانتخابات البرلمانية التي تجرى في نفس الوقت، فأعلنت ثلاثة أحزاب تأييدها لتزويج بن علي، وهي حزب حركة التجديد والحزب الاجتماعي، وحركة اللديمقراطيين الاشتراكيين.

كان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يرأسه الرئيس زين العابدين بن علي هو أيضا فرس الرهان في الانتخابات البرلمانية. فقد ظلل التجمع ورغم إقرار التعددية الحزبية منذ عام ١٩٨٨ أحزابا مهيمنة، ففي انتخابات ١٩٨٩ حصد جميع مقاعد البرلمان، وفي انتخابات ١٩٩٤ حصل على ١٤٤ مقعدا مقابل ١٩ فقط لأحزاب المعارضة.

وهكذا فقد ظلت تونس، بالرغم من انتقالها إلى مرحلة للتعدد الحزبي، تحكم واقعيا بنظام الحزب الواحد، وهذا ما يفسر في حد ذاته محدودية عملية التطور الديمقراطي خلال الـ ١٢ عاما الماضية، التي اتجهت فيها البلاد إلى الخروج من أسر مرحلة بوريقية. فحزب التجمع، وهو وريث الحزب الاشتراكي الدستوري الذي تأسس عام ١٩٢٠، الذي حكم البلاد بمفرده لمدة تربو على الثلاثة عقود خلال عهد بوريقية، دخل المعركة الانتخابية، وفي حوزته جميع أوراق اللعبة السياسية في مقابل أحزاب تنتشر على يمين ويسار المسرح السياسي.

لقد شملت خريطة الترشح أكثر من ١٥٠ قائمة تضم حوالي ٨٠٠ مرشح، وذلك في مقابل ١٢٠ قائمة في الانتخابات السابقة في عام ١٩٩٤، وجوى التفرس في مستويين: الأول مستوى الدوائر الانتخابية، التي تقدر بـ ٢٥ دائرة، مخصص لها ١٤٨ مقعدا، توزع على الحزب الفائز بالأغلبية

العرب والتفاعلات الإقليمية

موازناتها العامة وإلى البحث عن مصادر مالية إضافية، عبر الخصخصة، حتى في قطاعات النفط وخفض المعونات والمزايا الاجتماعية التي يتم تقديمها للمواطنين، وإلى البحث عن فرص عمل للشباب الذي يتزايد عدده ونسبة التعليم لديه، وتقل في المقابل فرص العمل أمامه.

وتركزت المناقشات خلال الحملة الانتخابية التي استمرت لشهر ونصف الشهر، على دور الأسرة الحاكمة، ومصادر تمويلها، وعما إذا كانت مسؤولياتها هي الحكم أم الرعاية لم الإدارة، رغم أن هذه الأمور لم تكن قضايا انتخابية مثارة بالمعنى المفهوم .

٧ - انتخابات رئاسية مثيرة في اليمن .

يقيد القانون اليمني حق المواطنين في الترشح ، حيث يشترط حصول المرشح على أصوات ١٠% من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٣٠٠ عضو، الأمر الذي حال دون وجود مرشح جدي ينال الرئيس على عبد الله صالح في الانتخابات الرئاسية، حيث سيطر حزبه وهو المؤتمر الشعبي، إضافة إلى حزب الإصلاح المتحالف معه على مقاعد البرلمان. وقد استبعد مجلس النواب الأمين العام للحزب الاشتراكي على صالح عباد (مقبول) ممن الترشح للانتخابات لأنه لم يحقق للنصاب المطلوب ، وجرى الانتخابات بين مرشحين فقط ينتميان لنفس الحزب الحاكم وهما الرئيس على عبد الله صالح ونقيب قحطان الشعبي ابن أول رئيس لليمن الجنوبي. وكرد فعل على هذا القرار أعلنت الأحزاب المنتمية لمجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ويتزعمه الحزب الاشتراكي عن مقاطعتها للانتخابات الرئاسية، والإسحاب من اللجان الانتخابية واتهمته السلطة بقتلها للممارسة الديمقراطية والتراجع عنها والسعي لإحتكار السلطة والثروة والحكم.

غير أن عدم حصول "مقبول" على النصاب القانوني يرجع بالأساس إلى موقف أحزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٩٧، على نحو أدى إلى خلو مجلس

المطلقة في كل دائرة، وللأسف مستوى المقاعد الوطنية ويشمل ٢٤ مقعداً، أي حوالي ٢٠ في المائة من إجمالي مقاعد مجلس النواب، وتخصص هذه المقاعد للأحزاب وواقع المستقلين التي لم تحصل على مقاعد على مستوى الدوائر. وكان التنافس على مستوى المقاعد الوطنية هو أحد مستجدات العملية الانتخابية البرلمانية هذه المرة، حيث تم وفقاً لتعديل القانون الانتخابي ، وذلك لتمكين المعارضة من الحصول على ٢٠ في المائة من إجمالي المقاعد على الأقل.

وحيث أنه كان من المتوقع أن يجمد التجمع المقاعد التي سوف يتم التنازل عنها في الدوائر الانتخابية إلى ٢٥، فإن التنافس قد اشتد بين أحزاب المعارضة الستة التي تخوض المعركة الانتخابية على المقاعد الوطنية. واحتلت للفرص المتاحة بين هذه الأحزاب للحصول على أكبر عدد من المقاعد واحتلال المركز الثاني بعد التجمع.

٦ - انتخابات ذات طبيعة خاصة

في الكويت :

اختلف الاستحقاق الانتخابي الكويتي عن غيره من الاستحقاقات الانتخابية العربية في كونه شهد حملة انتخابية حقيقية ركزت على قضايا هامة ورئيسية. وقد كانت القضية المحورية في هذه الحملة، هي نفس القضية التي تثار عادة في كافة الحملات الانتخابية الكويتية، وهي العلاقة بين المجتمع والحكم في الدولة . لكن إضافة إلى هذه القضية أثارت قضايا أخرى مثل دور المواطنين في المشاركة في القرار على مختلف المستويات، وركزت الانتخابات أيضاً على مشكلات كويتية رئيسية، هي في الواقع مشكلات خارجية عامة مثل الاقتصاد والخصخصة البطالة وإنحراف الشباب، وحتى الإسكان (الموضوع بالغ الحيوية في الكويت تحديداً).

لقد نتجت هذه المشكلات المشتركة في إطار تفاعلات مرحلة ما بعد الطفرة النفطية التي دفعت دول الخليج كافة إلى البحث في تحقيق التوازن في

النواب من ممثليها مما صعب من إمكانات حصول أى مرشح لها على النصاب القانوني المحدد. والملاحظ أن الانتخابات الرئاسية التى بدأت هادئة كانت فى نهايتها تنذر بأن تتحول إلى انتخابات ساخنة بعد موقف أحزاب المعارضة و تجدد أعمال العنف من قبل جيش عدن ، وما بدا أنه خروج عن النص من جانب المرشح الآخر لرئاسة الجمهورية ، والذى ينتمى لنفس حزب الرئيس .

وحظيت مهرجانات قحطان الشعبى الأخيرة وبالاتى فى بعض المحافظات الجنوبية قد بحضور جماهيرى كبير قارب الحضور الجماهيرى لمؤتمرات الرئيس خاصة مهرجان محافظة حضرموت. وقد وجه الشعب انتقادات شديدة للسلطة والمعارضة فى أن ولحد خلال حملته التى بلغت ذروتها فى مهرجان حضرموت، الذى ندد فيه بمظاهر الفساد فى الإدارة الحكومية بدرجة تجاوزت الخطوط الحمراء التى كان التطرق إليها من قبل رجال السلطة من المخطورات. وكانت أبرز القضايا التى طرحها بقوة فى حملته الانتخابية هى المواطنة المتساوية وسيادة القانون على الجميع وتنفيذ نظام حكم محلى (حقيقيا) ومحاسبة مرتكبي الفساد بكل أشكاله فى جميع دوائر الدولة بالإضافة إلى مجانية التعليم وتحسين الوضع الصحى والاقتصادى للمواطنين، وكانت هذه المنطلقات الرئيسية لبرنامج الانتخابى وحملته الانتخابية.

كما شن الشعبى هجوما شديدا فى مهرجان حضرموت على لجنة الانتخابات ومجلس النواب واعتبرهما السبب فى تقييد وضعه الانتخابى بعدم رصد الاعتماد المالى الكافى لحملته الانتخابية مشيرا الى أنهم قياده بالنصوص القانونية فيما لم يقرأ له اعتمادا كافيا لتلبية كافة المتطلبات القانونية، وفى مقدمتها تعيين مندوبين له فى صناديق الاقتراع.

٨ - إقبال على استفتاء الرئاسة فى مصر :

بدأت حملة إعادة انتخاب للرئيس حسنى مبارك مبكرة عن موعدا بحوالى العام عندما وافق الحزب الوطنى الحاكم فى مؤتمره العام الأخير صيف ١٩٩٨ على تسمية الرئيس مبارك كمرشح له. ومنذ

ذلك الحين ، استمرت حملة المباشرة حتى موعد إجراء الاستفتاء فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩. وقد ركزت هذه الحملة على إنجازات الرئيس مبارك خلال فترات ولايته الثلاث التى بدأت فى أكتوبر ١٩٨١ ، والتغيير الذى سوف يجريه خلال فترة ولايته التالية. ولم تكن التكهات تتور حول ما إذا كان الرئيس مبارك سوف يحظى بثقة الناخبين أم لا، وإنما كانت تدور حول النسبة التى سوف يحصل عليها فى الاستفتاء .

وقد توجه ملايين المصريين إلى صناديق الاقتراع للتصويت على فترة رئاسية رابعة للرئيس حسنى مبارك تمتد إلى ستة أعوام . وشهدت اللجان الانتخابية إقبالا واضحا خلال ساعات الصباح الأولى. ولقّمت مقرات الحزب الوطنى الحاكم والأحياء ومراكز الشباب مهرجانات احتفالية شاركت فيها فرق للفنون الشعبية،ورفعت صور الرئيس مبارك فى كل مكان ، بينما دارت سيارات تابعة للحزب تحمل لافتات ميمية، وتدعو المواطنين من خلال مكبرات الصوت الى التوجه الى اللجان الانتخابية والإدلاء بأصواتهم. كما وفرت الشركات التابعة للقطاع الحكومى وبعض الشركات الخاصة اتوبيسات لنقل الموظفين إلى مراكز الاقتراع.

وقد أصدر وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى تعليمات مشددة بتيسير عملية التصويت على المواطنين، وبذلك تمكن الكثير من المواطنين من المشاركة فى الاستفتاء بمجرد إبراز هوياتهم الشخصية دون الحاجة إلى حيازة بطاقة انتخابية أو التوجه إلى مقر لجنتهم الانتخابية حيث يوجد السجل الانتخابى الخاص بهم . ويذكر أن الناخبين المسجلين فى مصر يبلغون ٢٣ مليون شخص بينما بلغت اللجان الانتخابية نحو ٤١ ألفا فى أنحاء البلاد. (نظر نتائج الاستفتاء فى الفصل الأخير الخاص بالنظام السياسى المصرى) .

وهكذا، شهدت منطقة الشرق الأوسط كل أنوار الطيف الانتخابى، التى تعبر عن أوضاع متباينة لتنظيمها السياسية ، فهناك انتخابات تجرى على النمط الأوروبى - الأمريكى فى إسرائيل ، و انتخابات تدار وفقا لأليات ديمقراطية منضبطة

السورية المحتلة. بينما كان نصيبه من أصوات مستوطني الضفة الغربية ١٨% تقلصت إلى ٧,٩% من أصوات مستوطني قطاع غزة. في المقابل حقق نيتانياهو تفوقاً واضحاً في مدينة القدس المحتلة بشطريها الشرقي والغربي - فصل على ٦٤% من أصواتها، وكان نصيبه من أصوات مستوطني الضفة والقطاع ٨١% و ٩٢% على التوالي.

وقد كان مصطلح الانقلاب هو الأكثر استخداماً في وسائل الإعلام العالمية، تعليقاً على فوز بئراك بالمنصب ويفارق كبير على بنيامين نيتانياهو، فرغم أن استطلاعات الرأي في الفترة السابقة مباشرة على الانتخابات أشارت بوضوح إلى تزايد فرص بئراك في الفوز بالمنصب، إلا أن المتابعين للشأن الإسرائيلي فضّلوا الحذر في التعامل مع الأرقام التي جاءت بها الاستطلاعات تجنباً للواقع في "مُشرك" هذه الاستطلاعات التي عصفت بها نتائج الانتخابات السابقة.

وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية عن تجلوز ١٥ قائمة حزبية لنسبة الحسم المطلوبة لدخول الكنيست (١٠% من الأصوات الصحيحة) وذلك مقابل ١١ قائمة في الانتخابات السابقة (مايو ١٩٩٦)، وعجزت ١٦ قائمة عن تجلوز نسبة الحسم، مقابل عجز ١٠ قوائم في الانتخابات السابقة .

٢- مفاجآت كبرى في الانتخابات التركية :

أشارت معظم استطلاعات الرأي عشية إنتخابات ١٨ أبريل ١٩٩٩ إلى أن حزب الفضيلة الإسلامي سينال أكبر عدد من المقاعد النيابية ، يليه حزب اليسار الديمقراطي بزعامة أجلويد ، على أن تتقارب أصوات الوطن الأم والطريق القويم لتكوين هذه الأحزاب الأربعة الكتل الأساسية في البرلمان ، وينضم إليها حزباً للشعب الجمهوري والحركة القومية في حال حصولهما على نسبة للشهرة في المئة المطلوبة للدخول إلى البرلمان.

وباستثناء تقدم حزب أجلويد وحولته في المركز الأول، فإن الإنتخابات النيابية في تركيا أسفرت عن نتائج أقل مما يمكن أن توصف بها "المفاجأة

الضخمة" أو "الزلازل" الذي قلب الخريطة السياسية رأساً على عقب دون أن يعنى ذلك جلب الاستقرار الحقيقي. حيث لم يحصل أى حزب على الغالبية المطلقة التي تخوله تشكيل حكومة بمفرده، كما لم يكن ممكناً لأى حزبين أن يشكلوا معاً هذه الغالبية، بحيث تطلب الأمر بالتالى إتتافاً من ثلاثة أحزاب لتتمكن الحكومة من الفوز بالثقة. وكانت النتيجة المفاجئة هي التقدم للمذهل لحزب الحركة القومية اليميني المتشدد والتراجع إلى حد الانهيار لأحزاب "مركز اليمين" (الوطن الأم والطريق المستقيم) والتراجع للكثير في أصوات الإسلاميين (حزب الفضيلة) وكذلك انهيار اليسار الإجتماعي الديمقراطي مثلاً بحزب الشعب الجمهوري الذي فشل في الحصول على نسبة العشرة في المئة، وبقي خارج البرلمان، فيما حافظ حزب ديمقراطية الشعب (الكردي) على ما حصل عليه عام ١٩٩٥، لكنه لم يتمكن من دخول البرلمان . أما النتيجة الوحيدة المتوقعة نسبياً فكانت تقدم حزب اليسار الديمقراطي وحلوله في المركز الأول.

وقد نال حزب اليسار الديمقراطي ٢٢,١ في المئة من الأصوات مع ١٣٦ مقعداً، تلاه حزب الحركة القومية ب ١٧,٩ في المئة مع ١٢٩ مقعداً، وحل حزب "الفضيلة" ثالثاً ب ١٥,٤ في المئة و ١١١ مقعداً، ثم حزب الوطن الأم ب ١٣,٢ في المئة و ٨٦ مقعداً، وأخيراً حزب الطريق القويم ب ١٢ في المئة و ٨٥ مقعداً، وفاز ثلاثة أعضاء مستقلين، من بينهم وزير الداخلية السابق محمد أغار، ولحمد لوزال بين الرئيس الراحل تورجوت لوزال، ولم يتمكن حزب الشعب الجمهوري (اليساري) من الحصول على العشرة في المئة المؤهلة لدخول البرلمان، إذ نال ٨,٧ في المئة، وبقي خارجه، فيما حافظ حزب ديمقراطية الشعب الكردي على النسبة نفسها التي نالها عام ١٩٩٥، وهي ٧,٤ في المئة، وحصل حزب الإتحاد الكبير القومي الإسلامي على ١,٤ في المئة، لكن بقية الأحزاب حصلت على أقل من واحد في المئة.

وقد بلغت نسبة الإقتراع ٨٧,٠٧ في المئة، إذ إقترع ٨٩,٣٢ مليوناً من أصل ٤٢٩,٣٧ مليوناً،

العرب والتفاعلات الإقليمية

أو من خلال الضغط على السياسيين لقرار قوانين تحظر حزب الفضيلة عن ممارسة العمل السياسي. أما ثاني دلالات هذا الأمر فهو يتعلق بأن الناخبين الأتراك عندما صوتوا لصالح "حزب الفضيلة" في الانتخابات البلدية فقد كانوا يصوتون لصالح أشخاص يعرفونهم تماماً ولديهم تجارب مباشرة ناجحة معهم. على خلاف تصويتهم في الانتخابات التشريعية، فقد كانت لبرامج الأحزاب. وبالتالي يمكن القول أن البرنامج السياسي الذي قدمه "حزب الفضيلة" إلى الناخب التركي لم يحظ برضى نسبة كبيرة ممن لهم حق التصويت، وبالتالي لم يعطوه نسبة من الأصوات تقترب من تلك التي حصل عليها التيار السياسي الإسلامي مثلاً في "حزب الرفاه" خلال الاستحقاق الانتخابي التشريعي السابق في عام ١٩٩٥.

وثالث الدلالات تتعلق بغياب الشخصيات الكاريزمية عن "حزب الفضيلة" وهذه الشخصيات لعبت دوراً مهماً ورئيسياً عام ١٩٩٥ خلال الحملة الانتخابية "حزب الرفاه" بما أمّن للحزب نسبة ٢١% من أصوات الناخبين، مثل نجم الدين أربكان زعيم الحزب الذي قضت المحكمة العليا التركية بعزله سياسياً لمدة خمسة أعوام، ووجب طيب أردوغان الذي عزل من رئاسة بلدية إسطنبول والذي يقضى عقوبة بالسجن لمدة ٤ أشهر و ١٠ أيام، وكان يعد في نظر المراقبين هو الوحيد المؤهل لسد الفراغ الذي خلا بالعزل السياسي لأربكان. ففي رأى الكثير من المراقبين إن رجائي قوطشان للزعيم الحالي الحزب لم يستطع أن يسد هذا الفراغ، وذلك لأنه لا يمتلك المؤهلات السياسية والشخصية التي تمكنه من ذلك.

ورابع الدلالات يتعلق بالاستراتيجية التي اتبعتها النخبة العلمانية التركية بجناحها العسكري والمدني ضد التيار السياسي الإسلامي، حيث يعتبر عدد كبير من المراقبين أن النكسة التي واجهها هذا الحزب في الانتخابات التشريعية تمثل نجاحاً بارزاً لهذه الاستراتيجية، لكن قلة أخرى ترى أن النتائج المرضية التي حققها الحزب في الانتخابات البلدية تعطي نتائج معاكسة لهذا التحليل، لأن السيطرة على

واعتبرت أوراق مليون و ٤٠٠ ألف منه لائحة، فيما إقترح على البرابيات الجمركية عند الحدود نحو ٦٦ ألفاً. وضم البرلمان الجديد ٢٣ امرأة يبلهن عشرة لحزب اليسار الديمقراطي، وست لحزب الطريق المستقيم وثلاث لكل من الفضيلة والوطن والأم، وواحدة عن حزب الحركة القومية، ومن بين هؤلاء إثنان محببتان، واحدة عن حزب الفضيلة، هي مروي قافقجي (اسطنبول)، التي لار جبايها مشكلة، وأخرى عن حزب الحركة القومية، هي نسرین أوزال، لكن هذه الأخيرة نزع جبايها عند دخول البرلمان، وقالت أنها سترديه فقط خارجه.

أثارت النتائج النهائية لكل من الانتخابات التشريعية والبلدية في تركيا، العديد من الدلالات التي يمكن استخلاصها، على نحو يفتح الطريق أمام تحديد ملامح الخريطة السياسية التركية خلال السنوات المقبلة، فمن جهة لابد من استخلاص دلالات مهمة من الفشل الذي واجهه حزب الفضيلة الإسلامي في الانتخابات التشريعية حيث حل ثالثاً بخسارة ٦% من قاعدته البرلمانية السابقة بالنظر إلى كونه امتداداً لحزب "الرفاه"، والنجاح الذي حققه نفس الحزب في الانتخابات البلدية حيث سيطر على بلديات ١٦ عاصمة محافظة من المحافظات الرئيسية مثل: إسطنبول، وطرابزون، وتشوروم، وغيرها. ولهذا الأمر وحده العديد من الدلالات لامل في مقدماتها أن نسبة من الناخبين الأتراك اتبعوا تكتيكاً انتخابياً مناوراً يتجسد في إعطاء أصواتهم لحزب "الفضيلة" في الانتخابات البلدية بالنظر إلى نجاح ممثلي هذا الحزب في قيادة البلديات المسيطر على عليها، وفي الأعمال المتعلقة بتسيير العمل اليومي للمواطنين الأتراك، لكن نفس الناخبين اتبعوا بأصواتهم في الانتخابات التشريعية لحزب آخر غير حزب "الفضيلة"، وذلك لنفادي استقزاز المؤسسة العسكرية التركية التي تتخذ موقفاً متولواً لهذا الحزب، وخشية من أن يؤدي هذا الاستقزاز إلى تدمير التجربة الديمقراطية التركية، خاصة وأن هناك توقعات كانت تشير إلى أن فوز "الفضيلة" في هذا الاستحقاق الانتخابي يهدد بتدخل مباشر من الجيش في الحياة السياسية سواء من خلال انقلاب عسكري

المجالس البلدية في المحافظات الرئيسية أهم من أن يكون للحزب دور غير رئيسي في البرلمان، فضلاً عن أن للحزب مازال رقماً صعباً في المعادلة السياسية التركية، ويمكن أن يشارك في تحالفات سياسية تالية .

وهناك نتائج أسفرت عنها الانتخابات ليست لها علاقة بالنكسة التي واجهها التيار السياسي الإسلامي، ولكن لابد من استخلاص دلالات مهمة منها وأولها هو الصعود المفاجيء لحزب الحركة القومية الذي يتجه أيديولوجية قومية طورانية تختلف عن تلك التي أرساها كمال الدين أتاتورك ، ويعتبر العديد من المراقبين أنها أيديولوجية قومية ذات طابع اناضولي وليس طوراني. وهذا الأمر إذا ما تم ربطه بالصعود المفاجيء لحزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي في الانتخابات التشريعية السابقة التي جرت عام ١٩٩٥، وما سبقها من انتخابات بلدية عام ١٩٩٣ تدل دون لبس على أن الشعب التركي لم يحسم حتى الآن "خيار الهوية"، فكل الصعوديين مرتبط بهوية مختلفة تماماً عن الهوية الأخرى، ومعاكس تماماً للخيار الأيديولوجي في الغرب الأوروبي الذي أراده أتاتورك وتسمى النخبة السياسية العلمانية التركية لترسيخها منذ ما يزيد على النصف قرن. وعدم حسم خيار الهوية يعني أن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تواجهها تركيا منذ وفاة الرئيس السابق تورجوت أوزال مازالت مستمرة وسوف تستمر لأعوام أخرى، خاصة وأن المؤسسة العسكرية التي تسيطر تماماً على العملية السياسية ترفض السماح بحسم هذا الخيار من خلال آليات الديمقراطية وهو ما تجسد في موقفها من "حزب الرفاه" الإسلامي. وكانت النتيجة أن تفسير مزاج الناخب التركي، أو جر قطاع كبير من الناخبين على نحو أدق، من التمسك الإسلامي إلى التمسك القومي الذي يمكن أن يقع بواسطة المؤسسة العسكرية هو الآخر، لأن حزب الحركة القومية يمتلك تصورات عن السياسة الخارجية والإقليمية لتركيا تختلف نسبياً عن تلك التصورات التي تطرحها المؤسسة العسكرية، وتتميزها من ثوابت الدولة التركية كما

أرساها أتاتورك. فحالة الاستقطاب لا تزال مستمرة ، لكن في اتجاه آخر .

٢ - استمرار تقدم (تيار خاتمي) في إيران:

أسفرت الانتخابات الإيرانية عن نتيجة كانت متوقعة حيث اكتسح انصار الرئيس خاتمي المجالس البلدية في المدن الرئيسية خاصة في طهران ، حيث سيطروا على كافة المقاعد البالغ عددها ١٥ مقعداً، الأمر الذي أعطى زخماً قوياً للرئيس خاتمي وأنصاره، ومثل دفعة للتيار الإصلاحى ، بما يدعم قدرته على الصمود حتى إجراء الانتخابات التشريعية في فبراير عام ٢٠٠٠ . وهناك دلالات عدة يمكن استخلاصها من نتائج الانتخابات البلدية الإيرانية وذلك كما يلي :

أ - رغم أن الدستور والقانون الانتخابي الإيراني يضمنان قيوداً مشددة على عملية التشريع ، فإن ذلك يتم تعويضه في عملية الانتخاب ذاتها حيث يسرر أوليئهم التدخل في عملية الانتخاب بعد عملية التشريع، بهدف لإنجاح مرشح أو تيار على حساب مرشح أو تيار سياسي آخر، كذلك فإن فرص تزويد الانتخابات نقل بصورة واضحة في الانتخابات الإيرانية أو تتحكم تماماً، وهذا الأمر يتضح من نتائج نتائج الانتخابات البلدية، كما يتضح أيضاً من نتائج آخر انتخابات رئاسية التي نجح فيها الرئيس محمد خاتمي وحصل على ما يقرب من ٧٠% من أصوات الناخبين على حساب منافسه على أكبر ناطق نوري رئيس البرلمان والذي كان يعتبر حينذاك مرشح للمؤسسة الحاكمة.

ب - أكدت نتائج الانتخابات البلدية أن تيار الرئيس خاتمي مازال يحظى بتأييد القطاع الأكبر من الناخبين، على الرغم من أن للوعود القاطعة التي قدمها الرئيس خلال حملته الانتخابية حول التحول تجاه الديمقراطية وإحياء المجتمع المدني لم تتحقق، فضلاً عن عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية حيث وضع الرئيس خاتمي خطته الاقتصادية على أساس استقرار سعر النفط عند ١٨ دولاراً للبرميل في الوقت الذي تراوح سعر البرميل خلال الشهور الستة

التي سبقت الانتخابات بين ٩ و ١٢ دولارا للبرميل، الأمر الذي اعتبره العراقيون بمثابة ضربة قاصمة للرئيس خاتمي وبرلمجه.

ج - أكدت النتائج أيضا أن القطاع الأكبر من الناخبين الإيرانيين مازال يعمس ببارقة أمل نحو التحول الديمقراطي. فهذا القطاع المشكل بالأساس من الشباب وطلاب الجامعات والنساء، منح أصواته لصالح جناح في السلطة يقدم وعدودا لإزاء عملية التحول الديمقراطي والانفتاح على العالم للخارجي، والصالح ببعض الحريات العامة، وعلى رأسها حرية التعبير وتشكيل منظمات المجتمع المدني وحجب أصواته عن تيار يعتبر كل هذه الأمور تهية الأوضاع أمام الغزو الثقافي الأمريكي، بما يؤدي في النهاية إلى القضاء على الثورة الإيرانية. من هنا فإن نتيجة الانتخابات البلدية تكتسب أهميتها، فقد أعقبتها انتفاضة طلاب الجامعات التي وقعت في يوليو ١٩٩٩، واعتبرت من جانب الحيد من العراقيين بمثابة ثورة على الثورة. فنص العراقيين يعتبرون أن توجهات الجناح الإصلاحى داخل النظام الذي يمثل الرئيس خاتمي والمعتنق حوله بمثابة بروسنويكا إيرانية تستهدف تحسين أداء النظام على نفس الأسس السياسية، وليس باعتبارها تغييرا لهذه الأسس بما يجعل من إيران دولة ديمقراطية تحدية.

٤ - وصول بوتليقة إلى رئاسة الدولة

نسي الجنرال:

جرت الانتخابات الجزائرية في الموعد المقرر لها وهو ١٤ أبريل ١٩٩٩، وتجهضت السلطات المشرفة عليها أن كلفة المنافسين للرئيس بوتليقة قد أعطوا إفساحهم منها، بحجة أن هذا الانسحاب قد تم بعد الموعد الذي قرره القانون لعملية الانسحاب. وقد أصبح عبد العزيز بوتليقة رئيسا منتخبا للجزائر، بعدما أعلنت الأرقام الرسمية الصادرة عن وزير الداخلية أن ٧٣,٧٩% من الذين أُلوا بأصواتهم قد اختاروه، مؤكدا على مناصبه الستة الذين انسحبوا من المنافسة قبل إجراء الانتخابات بيوم واحد، اعتراضا على تجاهل الإدارة لشكاواهم المتعددة

القائلة بتحيزها لبوتليقة، وبعدها تأكدوا - وفقا لتصريحاتهم- من أن هناك نية لإجلاجه من السدور الأول. وعلى الرغم من أن النسبة التي حصل عليها بوتليقة تزيد على تلك التي حصل عليها الرئيس اليمين زروال في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٥ بنحو ٤%، فإن ذلك لا يعكس زيادة في شعبيته عن الأخير لأن نسبة التصويت تراجعت بحوالى ١٤% بغض النظر عن أن هذه النسبة الرسمية محل شكوك أوساط داخلية وخارجية. فقد أعلنت السلطات الجزائرية أن نسبة المصوتين زادت عن ٦٠% في الوقت الذي ذكرت فيه صحيفة لوموند الفرنسية نقلا عن أوساط سياسية داخلية معارضة أن نسبة التصويت بلغت ٧٨% فقط.

وقد صدرت ردود أفعال متناقضة حول انتخاب بوتليقة تراوحت بين الترحيب الشديد وبين التشكيك الكامل سواء فيما يتعلق بنسبة التصويت، أو القول بأن هذا الانتخاب سيؤهم في زيادة التوتر الداخلي بالجزائر في ضوء الظروف التي أحاطت به. فمن جهة يرى بعض العراقيين أن نجاح بوتليقة يعد نقطة إيجابية في التاريخ السياسي للجزائر، ذلك أنه أول رئيس مدني يحكمها منذ عام ١٩٦٥، باستثناء الفترة القصيرة التي تولاهم الرئيس الأسبق محمد بوضياف، مما يحمله هامشا من الاستقلالية عن المؤسسة العسكرية، فقد سبق له أن رفض تولي المنصب نفسه عام ١٩٩٤ بحما طرح شروطا محددة لم ترض قيادات هذه المؤسسة وقتها، بضلاف إلى ذلك أن أركان هذه المؤسسة هم الذين تدخلوا من قبل للحيلولة دون توليه هذا المنصب خلفا للرئيس هواري بومدين واختاروا الرئيس الشاذلي بن جديد بدلا منه. ويميز أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بالإشارة إلى التعمد الذي صدر عن بوتليقة ويتعلق بما أسماه "خضاد اللقطة"، حيث أوضح أنه سيسعى إلى الحوار العام الذي قد يشمل الجبهة الإسلامية للإبقاء ولكن دون معاداة الجيش -وهو الودع الذي صدر عنه قبل يوم واحد من انتخابه، ويرى بعض المحيطين به أن هذا الحوار يمكن أن ينتهي إلى صياغة دستور جديد تشارك فيها كافة القوى السياسية والفكرية بالجزائر.

وكان هناك على الجانب الآخر رأى مختلف يقول أن الظروف التي جرت فيها عملية الانتخاب ترجح أن بوتفليقة سيواجه معارضة شعبية متنامية تحد من شرعيته وقد تشمل قوى أخرى غير القوى الإسلامية التي كانت هي المصدر الوحيد للمعارضة، وأنها قد تضم قطاعات مدنية وعلمانية وقياسية. ويمكن أن تقودها قيادات كانت حتى وقت قريب محسوبة على الدولة وليست معارضة لها، مثل مولود حمروش وأحمد طالب الإبراهيمي ويوسف الخطيب ومقداد سيفي. وأضاف أصحاب هذا الرأي أن القوى الحاكمة في الجزائر لم ترد أن تكون الانتخابات بداية لإنهاء الأزمة، ولكن أن يكون إجراؤها هو الهدف في حد ذاته، من أجل سد الفراغ الذي نشأ عن تنحي الرئيس اليمين زروال، وبالتالي فإن الرئيس المنتخب قد لا يكون بالقوة الكافية لمباشرة صلاحياته. وقد يضطر إلى الدعوة لإجراء انتخابات جديدة في مرحلة تالية.

ويبرز أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بالإشارة إلى الموقف الدولي من العملية الانتخابية حيث وجهت كل من الولايات المتحدة وفرنسا انتقادات مباشرة لها. والتزمت بقية الدول الأوروبية الصمت الذي يمكن أن يفسر على أنه عدم ترحيب بها بما ينفي في النهاية أن هذه الدول قد لا تتحمس في المرحلة الأولى على الأقل للمساعدة للرئيس الجديد سياسيا واقتصاديا بهدف إخراج بلاده من أزمتها. الأمر الذي يؤكد التحذيرات للكبرى التي تولاه بوتفليقة في بداية عهده كرئيس منتخب بالجزائر وهو ما لم يحدث إلى حد ما.

ويبرز اتجاه آخر وسط بين الرأيين السابقين، رأى أن بوتفليقة يمكنه تحويل العناصر السلبية لصالحه إذا ما بدأ على الفور بالانفتاح على المعارضة بهدف حل الأزمة، الأمر الذي يوفر له تأييد قطاعات شعبية لم تنف إلى جانبه خلال الحملة الانتخابية.

٥ - تقول في تركيبة المجلس الوطني الكويتي:

أسفرت الانتخابات البرلمانية الكويتية عن تحقيق المستقلين والليبراليين فوزا كبيرا حيث تحولوا إلى الكتلة الانتخابية الأكبر، حيث حصل أعضاء المنبر

الديمقراطي (الاتجاه الليبرالي) إضافة إلى المستقلين على ٢٢ مقعدا من أصل عدد أعضاء مجلس الأمة المنتخبين البالغ عددهم ٥٠ نائبا، لكنهم مع ذلك فشلوا في إلقاء النقيب أحمد السعدون رئيسا للمجلس في المعركة التي خسرها لصالح مرشح الحكومة جاسم الخرافي. ولكن ذلك لم يمنع بعض المرابيين من القول بأن نتيجة الانتخابات الكويتية تمكّن توجهات حقيقية في المجتمع الكويتي، وذلك نتيجة لتواضع أداء التيارات السياسية الأخرى في المجلس السابق مقارنة بداء الليبراليين والمستقلين.

ولم يستطع ممثلو المجموعات الإسلامية، وتحديدًا الإخوان المسلمون والسلفيون، إلا الحفاظ على نسبتهم في البرلمان السابق، مع تراجع نائب واحد بالنسبة إلى السلفيين. ومع أن الإسلاميين نجحوا في البقاء كتلة رئيسية في المجلس الجديد إلا أن نسبة عالية من هذه الكتلة تضم مرشحين إسلاميين فازوا بصوات قبائلهم أو من طريق "الزعة" القبلية وليس من خلال الماكينات الانتخابية للمجموعات الإسلامية، ما يعني أن قواعدهم الانتخابية تتحكم في توجهاتهم أكثر مما تتحكم فيها الاتجاهات السياسية لجماعاتهم. وكان من المؤشرات المهمة في الانتخابات للكويتية، أن فوز الليبراليين اعتبر دلالة على الاتجاه الشعبي العام في الكويت لتأييد المرسوم الذي أصدره الأمير في أثناء فترة حل المجلس والقاضي بإعطاء للمرأة حقوقها السياسية، تحديداً حق الانتخاب والترشيح إلى المجلس التشريعي. والذي كان يمكن أن يؤدي إقراره إلى ما شبهه الإنقلاب الاجتماعي الحقيقي في منطقة الخليج. إلا أنه الرغم من التفاؤل الذي أثارته تركيبة المجلس المنتخب في شأن سرعة إقرار القانون الذي يتطلب إقراره مصادقة المجلس عليه، إلا أن اختيار أعضاء الحكومة، في أغليتهم من المحافظين في اعتقاد ذلك كان بمثابة تهديد لهذا الاتجاه. وخصوصاً أن أعضاء الحكومة وضاقون ثقافياً بحسب المنصور الكويتي، إلى عدد أعضاء البرلمان وحق لهم التصويت.

لقد كان الليبراليون المستقلون وغير المستقلين في المجلس (٢٢ عضواً) إضافة إلى الأعضاء الشيعية (٦ أعضاء) بمختلف اتجاهاتهم، يؤيدون القانون، في

حين عارضه الإسلاميون (السنة) والقبليون والمحافظون . وقد تمكن الثوار الأخير من إسقاط القانون بعد تأييد أصوات ٣٢ نائباً ووزيراً ضده ، بشكل يمكن في أعقاب الانتخابات مباشرة ، بصوف النظر عن ان الليبراليين والمستقلين يمثلون للكتلة الأكبر في المجلس الوطني فالمعالة ترتبط بالبعد الاجتماعي أكثر منها سياسية .

وكان اللافت في الانتخابات الكويتية، النسبة العالية للمشاركة (حوالي ٨٠%) على الرغم من درجة الحرارة العالية التي تجاوزت ٥٠ درجة مئوية، ما يمكن التزم الكويتيين بالانتخابات بدرجة عالية. وكان لافتاً أيضاً التطور في الأداء لثلاث الحملات الانتخابية عبر استخدام كل وسائل التكنولوجيا من أجهزة تسجيل وأجهزة كومبيوتر ومواقع على الانترنت وغير ذلك، من أجل الوصول إلى أمزجة الناخبين. كذلك فإنه يجدر التنويه بأن الانتخابات لم تشهد أي حادث عنف.

٦ - نتائج متوقعة في اليمن ولبنان :

أعلنت نتيجة الانتخابات الرئاسية اليمنية وحصل الرئيس علي عبد الله صالح على ٩٦,٣% من أصوات الناخبين في الوقت الذي حصل فيه منافسه المستقل نجيب قحطان الشعبي على ٣,٧%. وقد أكد الرئيس المنتخب بمناسبه إعلان النتيجة أن أولوياته في المرحلة الرئاسية المقبلة تتمثل في مساعدة المعارضة على تفعيل دورها الوطني والديمقراطي وتكريس مكانة الدولة وفرض احترام النظام والقانون والبناء المؤسسي وفق مبدأ الإنسجام والتكامل في عمل كل السلطات بوتحيق إصلاحات وتنمية اقتصادية واجتماعية، ومكافحة الفقر وإنهاء حالة اللوضى. وأعلن عن تخليه عن منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى تأكيداً للرغبة في استقلال القضاء وتحصين كل الاختلالات الإدارية.

ولا يستطيع المراقب وفقاً للأوضاع اليمن أن يؤكد أو ينفي الأرقام التي أوردها الدكتور عبد الله بركلت رئيس اللجنة العليا للانتخابات حيث قال أن عدد المقترعين بلغ ثلاثة ملايين ومبشرين ألفاً وتسعمائة وستين صوتاً أي بنسبة ٦٦% من عدد الناخبين

المسجلين في جداول الانتخابات البالغ عددهم نحو ٥ ملايين و ٦٠٠ ألف ناخب، وهو رقم متوسط لا يعكس إقبالاً جماهيرياً حاشداً ، لكنه في نفس الوقت لا يمكن وزناً مؤثراً لأحزاب المعارضة التي دعت الناخبين لمقاطعة العملية الانتخابية.

وفي تونس أسفرت الانتخابات الرئاسية عن تحقيق الرئيس زين العابدين بن علي نتيجة مشابهة لتلك التي حصل عليها في الانتخابات السابقة عندما كان مرشحاً وحيداً، فقد حظي بتأييد ٩٩ر٤٤% من أصوات الناخبين. أما منافسه فلم يحقق أي منهما نسبة تصل إلى ١% حيث حقق محمد لحاج عمر ٣١% وعبد الرحمن التليلى ٢٣% ، ما مجموعه ٤% فقط.

وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية فقد حقق حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم) نسبة ٩٩ر٥١% ، مما أعطاه كسل المقاعد الـ ١٤٨ للدوائر الانتخابية . أما المقاعد الإضافية فتوزعت على خمسة أحزاب هي :

- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ١٣ مقعداً
 - حزب الوحدة الشعبية ٧ مقاعد
 - الاتحاد للوحدة الديمقراطية ٧ مقاعد
 - حركة التجديد ٥ مقاعد
 - الحزب الاجتماعي التحرري مقعدان
- ولم يحصل للتجمع الاشتراكي التقدمي والقوائم العشر المستقلة على أي مقعد.

وقد حصل الرئيس بن علي على أصوات تزيد عن تلك التي حصدها حزبه بحوالي ٤٣٨ ألف صوت، كذلك زاد مجموع الأصوات التي حصدها أحزاب المعارضة في كل الدوائر ب ٢٦٠ ألفاً و ٣٢ صوتاً أي أنها حققت تقدماً قيسياً على نتائج الانتخابات السابقة ١٩٩٤، حيث ارتفع رصيدها من ٢٧ر٢٧% إلى ٤١ر٨%.

وقد أظهرت الأصوات التي أعطيت لأحزاب المعارضة التونسية في الانتخابات العامة تفهماً قيسياً في مواجهة "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم بالانتخابات التعددية الأولى في ظل حكم الرئيس زين العابدين بن علي مقارنة عام ١٩٨٩، إذ استطاعت أن تتجاوز حاجز العشرين في المئة من

الأصوات قبل عشرة أعوام فيما لم تحصل سوى على ٩ر٤١ في المئة فقط في الإنتخابات الأخيرة، وفقاً للأرقام التي أعلنتها وزارة الداخلية. وهكذا ، فإن نتائج العمليات الانتخابية التي شهدتها المنطقة خلال العام قد ارتبطت الى حد كبير بالانطار السياسي المحيط بها ، وبطبيعة العملية الانتخابية ذاتها. ففي الدول التي تشهد درجة ما من الممارسة الديمقراطية، وتكاليد منظمة لعملية الانتخابات ، حدثت تحولات او مفاجآت ، بحيث

عبرت الانتخابات عما يعقل في الواقع السياسي . أما في الحالات التي تنسم بضعف مستوى تطور الديمقراطية ، وحتى على مستوى الأطر التنظيمية للعملية الانتخابية ، فإن النتائج تكون معروفة مسبقاً ، بما قد لا يعبر عن الواقع السياسي الذي يفجر مفاجاته بأشكال أخرى غير انتخابية ، أو سلمية ، في العادة . وهنا يكمن الفارق الحقيقي بين الحالات العربية - مع بعض الاستثناءات - والحالات غير العربية.

الصراع العربى - الاسرائيلى والقضية الفلسطينية

♦ القسم الأول ♦

العلاقات العربية - الإسرائيلية:

مستقبل معلق بين سلام غير

ممکن وحرب غير محتملة

يمثل العام ١٩٩٩ أحد أكثر السنوات ثقلياً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، وخلال النصف الأول من العام كانت عملية التسوية السلمية قد تجملت تماماً ، وبدا لجميع الأطراف أنها قد وصلت إلى طريق مسدود في ظل حالة الشلل التي أصيبت بها حكومة الليكود - نتانيا هو ، وجعلتها عاجزة عن تنفيذ ما التزمت به في أوائل ثلاثين (أكتوبر ١٩٩٨)، مع عدم قدرة الدول العربية على القيام بفعل حقيقي لتحريك الموقف، أو تبني خيار بديل، وإعتماد الولايات المتحدة إستراتيجية حد أدنى تقوم على منع تدهور الوضع القائم.

وسيطر على الأوساط السياسية لمعظم أطراف العملية لفتتاح بأن التسوية لن تتحرك إلا إذا إختفت حكومة الليكود ، وأنه لو فاز نتانيا هو في انتخابات رئاسة الوزراء التالية (يونيو ١٩٩٩)، فإن " عملية السلام " سوف تنهار تماماً. ولكن لم يطرح بشكل جاد أن البديل سوف يكون هو حالة حرب ، فما كان مطروحا بالفعل هو صيغة تسوية ذات أسس جديدة تختلف عن إطار مدريد ، تعتمد على مبدأ الأرض مقابل الأمن يتم من خلالها تسوية المشكلات الثنائية الرئيسية في إطار ترتيبات أمنية بصرف النظر عن التماثل التلقائي (الطبيعي) أو الإقليمي. وتحركت المفاوضات لفترة في هذا الاتجاه من خلال طرح مقترحات على غرار مدريد - ٢ . لكن الأهم أن أسوأ ما كان يتم تصويره في حالة إنهيار عملية السلام هو حالة من اللاسلم واللاحرب، أو بهيمة أدق "حالة من اللاسلم" ، تتوكل خلالها عملية التسوية دون أن تطرح احتمالات الحرب من الأساس.

خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٩، تغير هذا الوضع بوصول حزب العمل - باراك إلى الحكم في إسرائيل. ولكن المنطق الحاكم لمستقبل عملية التسوية لم يتغير كثيراً. فقد عاد مبدأ الأرض مقابل السلام (التعاون) كإطار للعملية ، ولم تعد بدائل مدريد مطروحة، وتحركت المفاوضات على المسار

الفلسطيني - الإسرائيلي في اتجاه إستكمال الإلتزامات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، تمهيدا لبدئية مفاوضات الوضع النهائي، وتم بالفعل التوقيع على إتفاق تطبيق مذكرة واي ريفر في شرم الشيخ (سبتمبر ١٩٩٩) ، ووضع أن الحكومة الإسرائيلية مستعدة لتنفيذ إتسحاب كامل من جنوب لبنان بشرط التفاوض حول ترتيبات الأمن في مرحلة ما بعد الإتسحاب، كما نشطت إعلانات المواقف بين سوريا وإسرائيل، وجرت إتصالات مكثفة غسبر مباشرة لإيجاد صيغة لإستئناف المفاوضات. فقد بدأت عملية التسوية تتحرك ، بحيث أصبح من الواضح أن حالة الجمود قد إنتهت ، لكن هذا التحرك لم يكن يعني أنها يمكن أن تتقدم ببساطة. فقد كانت هناك دائما مشاكل في تنفيذ ما تم الإتفاق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين، كما بدأت حالات الإستقطاب الحادة المرتبطة بقضايا الوضع النهائي في الظهور، وأدت الإرتباطات السورية - اللبنانية إلى تجميد الحل في جنوب لبنان، وعادت كل من سوريا وإسرائيل لممارسة عملية للشد والجذب التي أسفرت عن إستئناف المفاوضات بينهما في منتصف ديسمبر. ولم تستأنف المفاوضات متعددة الأطراف، كما إستمرت عمليات تطوير القوة العسكرية، والنصف المسلح المحدود عذ مستواها المعتاد. فقد تقلصت إحتتمالات التدهور، ولم تعد ثمة تصورات تطرح حول "بدائل التسوية" ، لكن المشكلة بدأت تتحول نحو مفهوم "السلام" الذي يمكن أن يتحقق في النهاية، في ظل التقييدات الشديدة للقضايا محل التفاوض، والضغط العصبي التي تمارسها الشعوب على الجميع. فهناك بعض القضايا التي تبدو وكأنها لا يوجد حل مقنع لها، كالقدس واللاجئين والمستوطنات، حتى لو تم تقديم ما يسميه إيهود باراك كتنازلات مؤلمة".

إن تقاعلات عام ١٩٩٩ - مثلما كان الأمر من قبل على ١٩٩٢ ، و ١٩٩٦ - تقدم صورة علمية لتعقيدات مرحلة "الخيار السلمي" التي بدأت عام ١٩٩١ ، وتحمل كذلك تلك الملامح المتناقضة لما قد

يشهده مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي في المدى المتوسط ، كما كان الحال بالنسبة لعام ١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، في إطار مرحلة "خيار الحرب" ، أو سنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ في ظل الفترات الانتقالية التي فصلت بين المرحلتين ، والتي استغرقت ما يقرب من ٢٥ سنة. فهذه السنوات ، وغيرها ، قد عبرت عن أشكال مختلفة لمعالجة الحرب والسلام التي حكمت مسار الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدايته ، مع تباين عناصرها من فترة لأخرى تبعا لطبيعة المرحلة التاريخية التي أحاطت بها. ففي ظل سيطرة خيار الحرب على توجهات أطراف الصراع في الخمسينات والستينات كانت الأدوات العسكرية هي الأدوات الرئيسية لإدارة الصراع ، رسما على الأمل. ولكن لم تكن للتفاعلات القائمة بين أطراف الصراع عسكرية بحتة ، فقد تمت اتصالات سياسية ، ومفاوضات سرية ، وتنازلات متبادلة ، وإفادات مباشرة وغير مباشرة ، وربما صفقات ، كما صدرت أحيانا تصريحات تعاونية. ولم يود كل ذلك إلى التأثير على الخيار السائد ، أو تبلور احتمالات سلمية حقيقية. ولكن أيضا لم يود خيار الحرب ، سواء من خلال الحروب التي شنتها إسرائيل ، أو التهديدات العربية بالحرب ، إلى حلول حاسمة للصراع على غرار تلك الحلول التاريخية التي ارتبطت بحالات ألمانيا أو اليابان عام ١٩٤٥. وإنتهت هذه المرحلة بالتخلي عن خيار الحرب الشاملة كأداة وحيدة لإدارة الصراع ، لكنها لم تشهد تحولاً عاماً في اتجاه الخيار السلمي.

من ناحية ثانية ، كانت تفاعلات السبب والتأثيرات شديدة التعقيد ، فقد سارت كل الخيارات بشكل متوازٍ ، إذ اعتمدت مصر وسوريا خيارات عسكرية محدودة ، ليس بهدف حل الصراع المرتبط بالقضية المركزية (الفلسطينية) ، وإنما لتحرير أراضيها المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتدخلت الأساليب العسكرية مع الأساليب السياسية بقصد قسح حرب ١٩٧٣ ذاتها التي يشار إليها حالياً في كثير من الندوات والمذكرات على أنها كانت " حرباً من أجل السلام " ، وهي عبارة لها أسسها. وإنتهت السبب والتأثيرات بتبليغ تيارين عربيين ، تيار مصري إنذرع في اتجاه

التسوية السلمية ، بالتوازي مع جبهة عربية تحت اسم "الصمود والتصدى" تعلن أنها تعمل في اتجاه الحل بالقوة ، إلى أن تدخل التوازن في السنوات التالية ليحدث التحول في اتجاه الخيار السلمي ، مع استمرار بعض القوى في التفكير والتململ وفقاً لسياسات القوة ، على هامش الظروف التاريخية.

وفي ظل سيطرة "خيار السلام" منذ أوائل التسعينات ، عندما بدأت عملية تسوية سلمية شاملة من حيث أطرافها وقضاياها ، لم تكن التفاعلات القائمة - على نمط ما توضحه تطورات عام ١٩٩٩ المشار إليها - سلمية فقط . فلم تتوقف عمليات تطوير القوة العسكرية ، واتخذت على بعض المستويات شكل "سباق تسلح" ، ولم تتخفص نفقات الدفاع بل على العكس ظلت تزداد طوال الوقت ، ولم تتوقف التهديدات العسكرية "الرسمية" ، أو أعمال العنف للمسلح المحدودة التي اتخذت أحيانا شكل "حروب صغيرة" ، لكن لم يود كل ذلك إلى التأثير على الخيار السائد ، أو ظهور احتمالات جادة خارج نطاق السيطرة ، للحرب . إلا أنه لم يبد أيضاً ، رغم مرور ٨ سنوات على بداية تلك العملية ، أن المنطقة تستقل في النهاية إلى حالة سلام ، فما هو متصور - حتى الآن- أن ما سيبتلور خلال المدى المتوسط ، هو شكل متطور من أشكال "التمايز السلمي" ، فالسلام الكامل غير ممكن ، كما أن الحروب واسعة النطاق أيضا لم تعد محتملة. وسوف تستقر العلاقات العربية الإسرائيلية عند نقطة ما على الخط الواصل بين هذين السيناريوهين المتطرفين.

في هذا الإطار ، فإنه إذا كان مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي يتشكل في الوقت الحالي مرتبطاً في الأساس بتطورات مرحلة "الخيار السلمي" ، إلا أنه أيضاً ، وينفس الدرجة من الأهمية تقريباً ، يرتبط بخبرات وتدابير المراحل السابقة ، بفعل عدة عوامل:

١- أن التحول في اتجاه تبني "التسوية السلمية" كخيار رئيسي لإدارة أو حل الصراع كان نتيجة للفشل في استخدام الأدوات العسكرية أو الإكراهية عموماً ، أو تبلور لفتنة بعدم القدرة على استخدامها

في تحقيق الأهداف الخاصة بدولها، أو بفعل حجم الخسائر الناتجة عن استخدامها، خاصة مع تعدد أشكال تلك الاستخدامات، وتحولات البيئة للدولية والإقليمية المحيطة بها، وذلك بالنسبة للدول العربية وإسرائيل على حد سواء مع اختلاف الدرجة. فهناك علاقة بين خبرة استخدام القوة العسكرية، وللجوء إلى استخدام الوسائل السلمية.

٢- أن فكرة "خيار الحرب" لاتزال قائمة، رغم أنها أصبحت متدنية، فلا يزال مسيرات الحرب بتدويراته المختلفة يطرح كلما وصلت التسوية السلمية إلى طريق مسدود، ولا تزال هناك بعض القوى المعارضة لعملية التسوية، سواء كانت دولا أو تيارات أو تنظيمات، تتبنى أفكارا حربية، كما أن عمليات العنف المسلح المحدودة مستمرة، إضافة إلى أن المؤسسات العسكرية في المنطقة لاتزال تنتظر بشك إلى نتائج ما يدور. فمن المؤكد أن هناك قيودا واسعة تحيط بكل ذلك، وتجعل تحوله إلى واقع مسألة معقدة، لكن فكرة "الحرب" لاتزال حية في الشرق الأوسط.

٣- أن عملية التسوية السلمية الجارية تتم في ظل بيئة مسلحة بشكل لا يتصور أن تأثيراته مستتلة محايدة، سواء من حيث حجم النفقات العسكرية، والصناعات التسليحية، وعمليات تطوير أو تحديث عناصر القوة المسلحة، أو النشاطات العسكرية غير العنيفة، وسرعة تطور الموازين العسكرية، إضافة إلى مركزية الاعتبارات الأمنية - العسكرية في عمليات التفاوض على المسارات الثنائية المختلفة وطغيانها في بعض الأحيان، بالتوازي مع عدم إحراز تقدم يذكر في مفاوضات ضبط التسلح متعددة الأطراف عبر ٨ سنوات، وتطور أفكار غير تقليدية بشأن علاقة التسلح بالتسوية. ولا يبدو في الأفق أن تطور التسلح سوف يقف عند حد معين.

إن هذه العوامل ترتبط بأحدى أهم المعضلات المتصلة بمستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي، والتي تم تناول معالمها بالتفصيل في التقارير السابقة، وهي أن دول الصراع العربي-الإسرائيلي

تتحرك على المستوى التسليحي وكأن الحالة القائمة أو المتوقعة في المدى الزمني المباشر هي حالة صراع جامدة، وليست حالة سلم محتملة، فهناك انفصال بين الاعتبارات السياسية والإعترافات العسكرية في عملية إدارة الصراع الحالية. فعملية التسوية السلمية لم تصبح بعد مدخلا من مدخلات عمليات بناء وتطوير القوة العسكرية بحيث تدفع في اتجاه هتلة تمارعها، وتولج الأليات التي تم إعتماها لضبط التسلح في إطار عملية التسوية مشكلات معقدة لا يوجد حل قريب لها، كمشكلة الأسلحة النووية، وربط التسويات الثنائية بضبط التسلح الإقليمي. إضافة إلى ذلك فإن تعدد مصادر تهديد أمن دول دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي، وفقا لرؤى أطرافها (كإيران بالنسبة لإسرائيل، وتركيا بالنسبة لسوريا)، وتعمق ارتباطاتها العسكرية بقوى إقليمية أخرى خارج نطاق دائرة الاهتمام المباشر، أدى إلى تزايد انفصال عملية التسوية عن عمليات تطوير القوات المسلحة، وإضافة المزيد من التحديات أمام الصيغة التي يمكن من خلالها ضبط التسلح. وبالتالي أصبحت المسارات المحتملة لمستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية، صراعا أو سلاما، في ظل هذا الوضع، أكثر تعقيدا. فهناك عمليات عسكرية - تسليحية تدفع في اتجاه استمرار مستوى معين من الصراع، وهناك قواعد يتم البناء عليها تدفع في اتجاه إرساء علاقات سلمية. وسوف يتشكل مستقبل العلاقات بناء على تفاعل هذين الممارين معاً، بما يرتبط بكل منهما من دوافع ومصالح ومحددات، في إطار خبيرة تطور الصراع في مراحله السابقة وإمكانياته على مدركات وسلوك أطرافه في المرحلة الراهنة. في هذا الإطار، فإنه انطلاقاً من المؤشرات الحالية التي طرحها مرحلة "الخيار السلمي"، بتفاعلاتها المتصلة أو المتناقضة، يمكن تصور مسارين رئيسيين سوف تتشكل في إطار تفاعلاتهما العلاقات العربية - الإسرائيلية في المدى الزمني المتوسط.

أولا : إحتتمالات إستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل :

لم ينته الصراع العربي - الإسرائيلي بعد ، رغم مرور ٨ سنوات على بداية عملية التسوية السلمية الشاملة له ، سبقتها ٢٠ سنة شهدت إتفاقيات أو تقاضيات سلمية ذات أهمية. ولا تزال هناك معطيات أساسية تشير إلى أنه لن ينتهي في وقت قريب ، وأنه سوف يستمر في المدى المنظور ، أو على الأقل سوف يتحول إلى أشكال صراعية أخرى. ويستند هذا التصور إلى مرتكزين رئيسيين أولهما علم يرتبط بالتقسيم السائد لطبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي ، والثاني محدد يرتبط بتحليل اتجاه أنماط رئيسية في التفاعلات الجارية خلال التسعينات ، وذلك كما يلي:

١- طابع مميز للصراع الاجتماعي الممتد :

فعادة ما يتم التمييز بين نوعين رئيسيين من الصراعات ، الأول صراعات إستراتيجية - سياسية تتركز حول إختلاف "المصالح" بين أطرافها إلى حد يفرز تفاعلات إكراهية مكشوفة، وتتلفس تلك الأطراف على الدور الذي يتصوره كل طرف لنفسه وللطرف الآخر. وقد لا تكون المسألة بهذا التبسيط فيما يتصل بتلك النوعية من الصراعات، ولكن المهم أن هذه الصراعات تنور حول "مصالح" يمكن التسامح حولها، بحيث يصبح ممكنا أن يتم حل تلك الصراعات من خلال الوصول إلى حلول وسط تضمن المصالح الخاصة لأطرافها، مع بقاء هامش "عدم رضاه" يمكن التعايش معه .

أما النوع الثاني من الصراعات ، فهو تلك الصراعات الاجتماعية الممتدة التي قدمت كتابات إدوارد غلزار ، وسيفين كوهين تحليلات متكاملة لأبعادها ، فهي لا تقتصر على كونها صراعات سياسية - إستراتيجية بين مجموعة من الدول ، لكنها - إضافة إلى ذلك - صراعات إجتماعية بين جماعتين تنتميان إلى سلالتين مختلفتين، تمتلكان إيديولوجيتين متعارضتين، ومجموعتين متنافستين من المطالب القومية (مصالح + قيم) التي تمثل

أهمية قصوى لكل منهما من ناحية ، ويصعب التوفيق بينها أو تسوية تناقضاتها من ناحية أخرى.

إن الصراعات الإجتماعية الممتدة - حسب هذه التحليلات - هي تفاعلات عضلية تستمر عبر فترة طويلة ، يصعب تحديدها ، من الزمن ، وتشهد من وقت لآخر حروبا مكشوفة ، تتذبذب في تكراريتها وكثافتها ، بما يؤدي إلى شمول تلك الصراعات كل المجتمعات ، وإسباب تأثيراتها إلى كافة الميادين والمجالات (الاقتصادية ، الثقافية .. الخ) ، بحيث تصبح عاملا في تحديد الهوية القومية والتماسك الإجتماعي. والأهم أن هذه الصراعات تفرز عبر مسيرتها "قوة توازن" تقيد التفاعلات لتبقى ضمن مدى العلاقات الصراعية المعتادة ، أي أنها تمنع أي تحرل أية محاولات لتسويتها، وبالتالي ليست هناك جدوى من البحث عن حل نهائي لها، إذ أن عملية الصراع هي المصدر الأساسي للسياسة، وليست نتيجة لها ، فتلك الصراعات سوف تنتهي فقط على المدى الطويل، ليس من خلال عملية لتسويتها ، لكن من تلقاء نفسها ، أو بتحولها ، أو جمودها ، أو ذبولها. وتبعا للتصورات التي سيطرت على الفكر والسياسة في الشرق الأوسط لسنوات طويلة ، فإن الصراع العربي - الإسرائيلي يمثل أحد للمزاج المتكاملة للصراع الاجتماعي الممتد. فهو صراع متعدد الأبعاد ، تتفاعل في إطاره العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية وغيرها. وقد تم التعبير عن كل ذلك عمليا عبر تطور الصراع بأشكال مختلفة.

فقد إستندت الرؤية العربية الرسمية له خلال الخمسينات والستينات على أنه "صراع وجود وإبص صراع حدود" ، وأنه لا يمكن حله إلا بإقتفاء أحد أطرافه ، كما حصل التصور الإسرائيلي لإدارة الصراع بعض جوانب هذه الرؤية ، على نحو أقول تصورات أفرعية على غرار "الترانسفير" للفلسطينيين، أو "الخيار شمشون" في إطار الإستراتيجية النووية.

ولا يزال هذا التوجه يجد تعبيراته والقوا في برامج وتحركات بعض القوى السياسية والمسلحة على الساحة العربية. كما تشير برامج تيارات اليمين

القومي والديني في إسرائيل - خاصة بين المستوطنين - إلى وجود توجهات معاكسة ، فالصراع غير قابل للحل بناء على هذه التوجهات . لكن المشكلة الحقيقية لا ترتبط بوجود الأكلار ، وإنما تعبيراتها العملية، فعمليات حركة حماس العنيفة قبل انتخابات ١٩٩٦ في إسرائيل ساهمت في وصول اليمين الإسرائيلي إلى الحكم ، مما أدى بدوره إلى جمود عملية التسوية لمدة سنوات ثالثة على نحو طرح احتمالات لإنهاء "إطار السلام" والمودة إلى "إطار الصراع" مرة أخرى.

كما أن إتساع نطاق موجة العنف المسلح للجماعات الإسلامية في المنطقة العربية، وما ارتبط بها من تداعيات سياسية، دفعت نحو تصاعد أهمية "سبب جديد للحرب" في التفسير الاستراتيجي الرسمي الإسرائيلي، هو وصول التيار الإسلامي إلى السلطة في أي دولة عربية رئيسية مجاورة ، بفعل ما يحمله من توجهات بغض النظر عن مدى سلامة هذا التقدير . فالنصير التقليدي السائد بشأن طبيعة الصراع، وتعبيراته العملية هو أحد مرتكزات الاحتمالات الخاصة باستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل.

٢٧. تفاقمات عسكرية مستمرة في التبعينات :

التفاعلات التي تشهدها سنوات التبعينات لا تشير إلى أن مسار الصراع يتحرك في اتجاه واحد ، هو اتجاه التسوية السلمية . فهناك أنماط مختلفة من التفاعلات العسكرية المتصلة باحتمالات العودة إلى أوضاع التوتر السابقة، أو عمليات العنف المسلح على خطوط التماس، أو تطوير وتحديث تسليح جيوش المنطقة، تجري بشكل منتظم ، وتتصاعد أحيانا إلى مستويات ربما لم تشهدها معظم سنوات السبعينات والثمانينات ، ولا تخضع للتوقعات في كثير من الأحيان، وتمارس تأثيرات حادة على عملية التسوية السلمية ذاتها، أو لا تتأثر بها ، بحيث يمكن تصور أنها سوف تستمر بمستوى أو بأخر في المدى المنظور لتشكّل ملحاً رئيسياً يدفع في اتجاه استمرار "الطابع الصراعى" للعلاقات العربية - الإسرائيلية،

أو لا يسمح بتجاوز هذا الطابع في اتجاه شكل آخر لتلك العلاقات.

لقد تكررت عبر معظم سنوات التبعينات احتمالات فشل عملية التسوية السلمية للصراع، مثيرة لاحتتمالات العودة إلى ما يسمى "المربع رقم ١" ، أى إلى أوضاع مماثلة لإنطلاقتها مباشرة، أو لاحتتمالات إنهيار خيار السلام ذاته لتعود المنطقة إلى حالة اللاملم واللاحرب ، أو حتى حالة الحرب التى لم تكن تمنى تلقائيا انفجار الصراعات المسلحة ، وإنما العيش فى أوجانها . فقد أدى حجم تناقضات المصالح والمواقف بين أطراف الصراع إلى الوصول لطرق مسدودة ، أو الدوران فى حلقات مفرغة فى أحوال شتى، بحيث وضع أن عملية السلام قد تتجمد فى ظل أوضاع شديدة التدخل تجعل مفهوم التجمد مساويا للإنهيار الذى قد يدفع فى اتجاه احتمالات مفتوحة ، لاسميا فى ظل مايلي:

أ- أن كثيرا من المشكلات التى طرحت لاحتتمالات الإنهيار لم تكن ترتبط فقط بمسألة عدم التوصل إلى إتفاقات حول القضايا المختلف عليها ، وإنما ارتبطت كذلك، وأحيانا فى الأساس، بعدم تنفيذ ماتم الإتفاق عليه ، حتى أن عدد الإتفاقات اللاحقة لأوسلو الأولى على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى وصل إلى ٤ إتفاقات ، معظمها تتلوى، وبالتالي لا توجد ضمانات لعدم الإنهيار ، حتى إذا تم التوصل إلى إتفاقات ، طالما أن فى التنفيذ مشكلة . أو بصيغة أخرى سوف تظل المنطقة تعيش فى أجواء متوترة ، ذات أبعاد مسلحة، حتى لو تم التوصل إلى إتفاقات سلام، كما يحدث بالفعل.

ب- أن المشكلات الحقيقية التى تشكل التناقضات الجوهرية فى الصراع العربى - الإسرائيلى، والتى لكسبته طابعه الإجماعى الممتد لم حل بعد . فرغم مرور ٨ سنوات على بداية عملية التسوية السلمية لم يتم التوصل إلى حل نهائى (إلا على المسار الأردنى الذى لا يمثل التوصل إلى إتفاق فيه إنجازا حقيقيا، إذ لم تكن هناك مشكلات ذات أهمية تتصل بالأرض، كما كانت هناك تقاهيات غير رسمية متعددة تحكم أوضاعه منذ سنوات طويلة . ولم يتم الخوض بجدية حتى عام ١٩٩٩ فى مشكلات المسارين السورى

واللبناني مع إسرائيل. وتطلب تنفيذ ترتيبات المرحلة الانتقالية على المعبار الفلسطيني - الإسرائيلي عدة إتفاقات. الأهم أن الإمدادات الحقيقية في مسار عملية السلام ، والتي قد تطرح احتمالات تدهور حادة قد تحدث خلال مفاوضات الوضع النهائي. وقد عبر يهود باراك عن ذلك بوضوح بقوله أنه إذا لم تنجح مفاوضات الوضع النهائي ستتبع "موجة عنف جديدة" (٩/١٩) ، فعالة التوتر ستظل قائمة.

إضافة إلى احتمالات التراجع ، فإن عمليات العنف المسلح مثلت سمة رئيسية لسنوات التسعينات بمستوياتها الخائفة التي شهنتها للحدود الأردنية والمصرية مع إسرائيل، من خلال أو الانفصالات المسلحة ، أو المستويات الأشد عنفا داخل الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، والتي مارسها في الأسس حركتا حماس والجهد الإسلامي والمستوطنون الإسرائيليون وأوقعت أعداداً ضخمة من القتلى. فقد أدت عمليتان مسلحتان فقط قامت بهما حماس في يوليو وسبتمبر ١٩٩٧ إلى مقتل ٤٠ إسرائيلياً، يضاف إلى ذلك حالة "شبه الحرب" الدائرة بشكل منتظم في جنوب لبنان بين عناصر حزب الله والقوات الإسرائيلية ، والتي تستخدم فيها كافة أسلحة الحرب النظامية، بحيث تشير بعض التقديرات إلى أن إسرائيل ربما فقدت من عسكريها في جنوب لبنان أكثر مما خسرت خلال حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، فقد بلغ عدد من قتلوا إجمالاً في لبنان منذ ما بعد غزو ١٩٨٢ حوالي ١٥٤٠ عسكرياً إسرائيلياً ، منهم ٧٣ عسكرياً عام ١٩٩٧. كما شنت إسرائيل بانتظام حملات عسكرية واسعة في كل الاتجاهات ، بحيث عاشت المنطقة في كثير من سنوات التسعينات أجواء حرب حقيقية أو محتملة ، وتشير تقاسعات العام ١٩٩٩ إلى استمرار هذا الاتجاه.

ويمثل البعد الثالث للتفاعلات العسكرية المربية - الإسرائيلية خلال سنوات التسعينات في استمرار نفقات الدفاع، وتطوير التسليح، عند مستوياتها المعتادة ، مع تصاعد في الحجم والوتيرة بشكل منتظم ، على نحو يشير إلى وجود تصورات مقبلة لأطراف الصراع بشأن مستقبله. فقرار الميزان العسكري السنوى ٢٠٠٠/١٩٩٩ الصادر عن المعهد

الدولى للدراسات الإستراتيجية(ISS) بلندن ، يشير إلى أن الشرق الأوسط لازال أكبر سوق للسلاح في العالم، وأن حجم مشتريات دول المنطقة التسليحية (شاملة دول الصراع) قد ارتفع من ٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٦١ ملياراً عام ١٩٩٨.

ورغم أن التفكير يشير إلى احتمال انخفاض حجم تلك المشتريات في الفترة التالية، إلا أن عام ١٩٩٩ شهد صفقات عسكرية كبرى، كالصفقة المصرية - الأمريكية في مارس (٢٤ مقاتلة إف-١٦ ، ٢٠٠ دبابة إم ١-١٤ ، بطاريات صواريخ باتريوت بقيمة ٣.٢ مليار دولار) ، والصفقة السورية - الروسية في يوليو (دبابات تي - ٧٧ ، طائرات سوخوى-٢٧ ، صواريخ إس-٣٠٠ بقيمة ٢ مليار دولار) ، والصفقات الإسرائيلية - الأمريكية التي أعلن أسى مايو أن قيمة إحداها (مقاتلات إف-١٦ ، وإف-١٥) تصل إلى ٧.٥ مليار دولار. ولا يرتبط تراكم التسليح في كل الأحوال بإدارة العملية التفاوضية، لكن في الواقع بإدارة الصراع. فلم يحدث تحول حتم على المستوى التسليحي للصراع، وسوف يدفع تراكم التسليح إلى استمرار الشعور بالتهديد أو التهديد المضاد ، حتى إذا تم التوصل إلى إتفاقات ، طالما لم يترافق ذلك مع ضبط التسليح الذى لم يشهد تقدماً يذكر حتى نهاية عام ١٩٩٩. فسوف تظل التهديدات المستمرة - إن لم تكن المكشوفة - المرتبطة بالموازن العسكرية، وتطورها، عناصر من عناصر مستقبل الصراع ويصعب منها إحتكار إسرائيل إحتلاك الأسلحة النووية، وهى المشكلة التى لا يبدو أن ثمة حلاً لها في المدى المنظور.

في هذا الإطار، تمثل التفاعلات العسكرية المشار إليها ، والتي تتم بالتوازي مع عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلي، أو في سياقها ، خلال سنوات التسعينات ، تمييزاً بصورة ما عن طبيعة الصراع الإجتاعى الممتد بين العرب وإسرائيل، التى لا تسمح - وفق التحليلات النظرية الخاصة بها - بحدوث تغيرات أساسية في طبيعتها أو مبادئها ، عن طريق تخليق تقاسعات تقلص من النتائج المتحصلة لمحاولات حلها، بحيث تصبح أية عملية سلمية ميداناً لإعادة تحييد أو توكيب أو ترتيب

المشكلات الخلائقية ، وليس القضاء عليها. وبالتالي فإن الصراع يستمر، لكن ربما بدرجات أو أشكال مختلفة، إلا أن خبرة مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ، وواقعه الفعلي من منظور "السياسة العملية"، والمحددات المحيطة بالتفاعلات العسكرية المرتبطة به في سنوات التسعينات ، تشير إلى وجود حدود لما يمكن أن تقدمه نظرية الصراع الاجتماعي - الممتد ، وتعبيراتها الفكرية والسياسية ، في تحليل مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي .

إن خبرة مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ، والتي تقدم مؤشرات هامة بشأن مستقبله تشير إلى مايلي:

١- أن رؤى أطراف الصراع طبيعته، وتحليلاتها للتقلص الأساسي فيه، لم تظل جامدة، بل أنها تطورت أحيانا عبر مساره لتتجاوز أحيانا عناصرها الأساسية. ففي الخمسينات والستينات ساد تشخيص عربي لطبيعة الصراع يفيد - كما سبقت الإشارة - أنه صراع مصري تاريخي بين وجودين ينفي كل منهما الآخر ، ولا يحل إلا بإقتهاء أحدهما. ولم يكن الصراع حسب هذه الرؤية يتم بين "دول قومية"، لكنه يدور بين جماعات أوسع قومية أو دينية ، أو جزء من صراع عالمي. لكن بعد حرب ١٩٦٧، بدأ تيار الواقعية في السياسة العربية في الظهور ، بحيث تبنت بعض الدول العربية رؤى "برجماتية" على نحو أدى إلى سيادة إدراك جديد يقوم على إمكانية "الحل الوسط"، بما أدى في النهاية إلى قيام الدولة العربية الرئيسية ، مصر ، بتوقيع اتفاق السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، ولتكني قمة فأس العربية (١٩٨٢) بعد ذلك بسنوات قليلة خيار التسوية السلمية، الذي تحول إلى "الخيار الاستراتيجي" عام ١٩٩١ استنادا على توافق عام بين "الدول العربية"، وفي إطار رواها لمصلحتها الحيوية ، وإعترافها بوجود إسرائيل ، وبإمكانية التوصل إلى "حلول" بشأن القضايا الخلائقية، بالتوازي مع إتساع نطاق الاختلافات فيما بينها حول كيفية إدارة عملية التسوية السلمية مع إسرائيل، وحرص كل منها على تحقيق مصلحتها "الخاصة" بصرف النظر عن توجهات أو

مصالح الأطراف الأخرى، على نحو تفاقم بشدة علم ١٩٩٩ بفشل محاولة عقد قمة خماسية للتسوية بين الدول العربية بشأن عملية التسوية ، ووصول للعلاقات بين الأطراف العربية إلى حالة غير مسبوقة - بمعايير التسعينات- من التوتر . فالمدركات تتغير مع الزمن.

٢- أن الصراع العربي - الإسرائيلي يتسم بتعدد المستويات ، بما يجعل من الممكن تسمية قضايا معينة ، بحكم طبيعة القيم المتصارع عليها فيها، في حين تصيب تسوية قضايا أخرى بحكم طبيعتها الاجتماعي الممتد. فليس هناك صراع عربي - إسرائيلي واحد ، وإنما عدد من الصراعات المتشابكة. وقد تأكد هذا الطابع بعد حرب ١٩٦٧ ، عندما برزت قضايا إحتلال أراض أخرى إلى جانب " القضية المركزية " الفلسطينية. وبطبيعة الحال فإن قضايا كل صراع تختلف عن قضايا الصراعات الأخرى. وعلى هذا المستوى ، فإن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تحديدا هو الذي كان يتضمن تاريخيا " قيمة صفوية ثابتة " ، بحيث يمكن وصفه بالصراع الاجتماعي الممتد ، في إطار الرؤية الفلسطينية التي سلطت طويلا بشأن إقامة دولة على كامل الشرايب الفلسطيني، والرؤية الإسرائيلية المضادة. وقد تغير ذلك أيضا عام ١٩٨٨ عندما إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل، وأصبحت تعمل على أساس إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. أما مستويات الصراع الأخرى، فإنها ترتبط بقضايا إستراتيجية معقدة ، تتصل بالأرض والأمن والمكانة، إضافة إلى إتخاذها في مراحل سابقة أبعادا ممتدة بحكم الإلتزام القومي بقضية فلسطين، والذي ركب ارتباطات أخذت في الانفصال شيئا فشيئا حتى انفصلت عام ١٩٩١ ، عندما تم تصبهم عملية مدريد على أساس المسارات الثنائية، مع ضم للمساكين الأردني والفلسطيني معا لفترة قصيرة إتضح بعدها أنه لا يوجد معنى لهذا الربط عمليا عندما تم حل المشاكل القانونية - السياسية التي أدت إليه.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي لم يكن على كافة مستوياته صراعاً اجتماعياً ممتداً، وتتمثل العلاقة بين عدم كونه كذلك، وإحتصالات إستراتيجيته أو عدم إستمراره في نقطتين محدّلتين :

أ- أن الصراع العربي - الإسرائيلي، يمكن أن ينتهي بصورته التقليدية، على المصارات التي لا تتضمن أبعاداً اجتماعية ممتدة رئيسية. فمن المؤكد أن حل المشكلات الخلافية الرئيسية بين كسل من مصر وإسرائيل (الأرض + الأمن بدرجة ما) ، وبين كل من الأردن وإسرائيل (الموارد + الأمن + الهوية + الأرض بدرجة ما) قد أدى إلى تحول أساسي في الصراع على هذا المستوى. كما أن حولا مماثلة للمشكلات القائمة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان سوف تدفع في نفس الاتجاه. وبالنسبة لعدد كبير من الدول العربية غير الأطراف بشكل مباشر في الصراع، أدى مجرد حدوث تقدم محدود في مسار العملية السلمية خلال التسعينات إلى حدوث ما اصطلح على تسميته "لهزولة" تجاه إسرائيل. لكن الأمر يختلف على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي حيث تتركز الأبعاد الاجتماعية الممتدة الحقيقية في الصراع، إذ أن يكون من الممكن حدوث تحول رئيسي في الصراع بين الجانبين في المدى المتوسط بغل تعديلات القضايا محل الخلاف. ومع ذلك نجد اتجاها في التفكير العربي يخشى حدوث تكيف فلسطيني مع واقع التسوية الجارية تكون نتيجته تحول الفلسطينيين إلى رديف لإسرائيل ومخل لها إلى العالم العربي. ويرى هذا الاتجاه في الأداء التفاوضي الفلسطيني، الذي يوصف بأنه ينتقل من تنازل إلى تنازل، مقدمة لهذا الوضع الجديد.

ب- أن الأبعاد والمظاهر ذات الطابع الاستراتيجي للصراع، كالأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية يمكن أن "تحل"، بالمعنى العام لمصطلح الحل، في المدى المنظور، بينما قد تستمر الأبعاد الاجتماعية - الثقافية، والمعنوية لفترات طويلة. فالصراع المسلح قابل للتسوية من خلال ترتيبات الأمن، أو على الأقل للإحتواء عبر آليات

مختلفة، أما الأبعاد الاجتماعية فإنها قد تستمر إلى ما بعد التسوية السياسية. لكن الواقع هو أنه إذا تمت تسوية الجوانب المسلحة، والسياسية في الصراع، فإن مضمون الصراع ذاته يتغير، بحيث قد يتحول إلى شكل آخر كالنزاع المرتبط بآزمات في الأساس، أو للتوتر، وربما "المنافسة" في النهاية، فطبيعة الصراع تتحول، أما بقاء الأبعاد الاجتماعية - الثقافية، والمعنوية، فإنها مسألة ترتبط بطبيعة "السلام" الذي يسود، أكثر مما ترتبط بإستمرارية الصراع التقليدي.

وهكذا، فإن الصراع العربي - الإسرائيلي لن يستمر بصورته التقليدية، إذا ما تمت تسوية قضاياها الأساسية، حتى على أسس منطق "الحلول الوسط"، وقد يتحول إلى حالات أخرى يمكن النقاش طويلا حول ما إذا كان من الممكن تصنيفها كحالات صراعية أم لا، لكنها يقينا سوف تختلف كثيرا عما ساد خلال العقود الماضية، بإستثناء مستويات صراعية مختلفة على المسار الفلسطيني، وبعض أشكال الصراع المحدودة على المسارات الأخرى.

أما بالنسبة للتفاعلات المسلحة التي شهدتها سنوات التسعينات في ظل مرحلة "الخيار السلمي"؛ فإنه يمكن الإشارة إلى مايلي:

١- صعوبة العودة إلى حالة الحرب. فقد كان من المؤكد خلال كل الفترات التي وصلت فيها عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود، أو تجمدت بشكل شبه كامل كما حدث خلال سنوات حكم الليكود - نتقياهو (١٩٩١-١٩٩٩) أن البديل لن يكون العودة إلى حالة الحرب، وإنما إلى حالات أخرى لا يمثل الخيار العسكري فيها وزنا أساسيا. فخبرة سنوات "خيار الحرب" بالنسبة للدول العربية في الخمسينات والستينات كانت قاسية، إذ تكبدت الدول العربية خلالها عدة هزائم، كانت آخرها هزيمة ١٩٦٧ التي أدت إلى إحدات تحول إلى خيارات إدارة الصراع، وحتى بالنسبة لحرب ١٩٧٣ التي حققت مصر خلالها إنتصارا عسكريا، فإنها أظهرت القيود المحيطة بإستخدام الأدوات العسكرية بصورة شديدة الوضوح، كما أن الحروب العربية -

الإسرائيلية، لاسيما حرب ١٩٧٣، وحرب ١٩٨٢ كانت مكافئة للغاية عسكريا وسياسيا بالنسبة لإسرائيل، بصرف النظر عن نتائجها النهائية، فقد أدت تداعيات دخول لبنان عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، إلى إنهيار نظرية أمن إسرائيل.

يضاف إلى ذلك أن موازين القوة العسكرية القائمة لا تسمح إلى حد كبير بنشوب حرب يتم من خلالها تحقيق أهداف سياسية مقبولة. فإسرائيل تحتفظ بتفوق عسكري نوعي كبير، وهناك فجوة واسعة تفصلها عن الدول العربية "كثيفا" تقيد أي قرار عربي بشأن الحرب، وقد أوضحت خسارة الصراع أن من الصعب تجاوز هذه الفجوة بالنسبة للدول العربية بفضل إختلاف طبيعة العلاقات الخارجية، ومستوى تطوير الصناعة العسكرية، ودروس تجربة الشاؤون العسكري العربي. ولكن التفوق العسكري الإسرائيلي لا يتيح لها أيضا تحقيق أهداف سياسية عن طريق الحرب، فهو ليس بالإسراع الذي يتيح شن هجوم متعدد الاتجاهات يتم للحفاظ لفترة طويلة على نتائجها، ويمثل إنتشار أسلحة التدمير الشامل في المنطقة، وإحتمالات إتباع إستراتيجيات عنف عسكري غير تقليدية قيدا إضافيا على قرار الحرب الإسرائيلي. كما لا توجد أهداف سياسية عقلانية يمكن تصورها كدوافع للحرب في المنطقة، سواء بالنسبة لإسرائيل أو الدول العربية المحيطة بها، بإستثناء سوريا التي لا تزال أراضيتها محتلة، خاصة وأن مثل هذه الحروب يمكن أن تؤدي إلى إنهيار واسع النطاق في شبكة التفاعلات السياسية التي تشكلت في المنطقة، وعلى الأرجح لن تحصلها إقتصاديات دولها أيضا. فقد كانت إحتتمالات إنهيار خيار السلام مطروحة ولو نظريا، لكن خيار الحرب لم يكن مطروحا، وربما غير ممكن أيضا.

٢- صعوبة إستمرار عمليات العنف المسلح.
فمن المؤكد أن عمليات العنف المسلح كانت إحدى معالم التسعينات، ومن المؤكد أنها كانت واسعة النطاق، ومؤثرة، لاسيما بالنسبة لعمليات حماس وحزب الله. لكن عمليات حزب الله حققت أقصى ما يمكن أن تحققه فيما يتصل بجنوب لبنان، إذ أدت

إلى تبلور إتجاه الإنسحاب المشروط من جنوب لبنان عام ١٩٩٧، ثم تصاعد وزن تيار الإنسحاب من جانب واحد (إسرائيل) عام ١٩٩٩، وإتخاذ إسرائيل خطوات عملية فعليا في هذا الإتجاه. ولا يحق تنفيذ ذلك عمليا سوى الصليبات الخاصة بالإرتباط اللبناني - السوري. ولا يوجد ما يمكن أن يفعله حزب الله أكثر من ذلك، سوى الإستمرار في عملياته الممتدة، مع القيام بعمليات نوعية من وقت لآخر. فمحاولات التصعيد غير المعتادة قد تواجه بردود إسرائيلية عنيفة على غرار قصف البنية الأساسية للبنانية في أغسطس ١٩٩٩.

ومن جانب آخر، يبدو أن حركة حماس قد إستنفذت أغراضها من واقع تفاعلات عام ١٩٩٩، فهناك تحليلات ترى أن حماس بدأت تكتفي بالاجوء إلى العمليات التكتيكية لكي لا تدفع السلطة الفلسطينية إلى أوضاع حرجية، وأن قواعدها في الضفة الغربية قد تأثرت إلى حد كبير، كما أوضحت تطورات أزمة سبتمبر/أكتوبر بين الحكومة الأردنية وحركة حماس، والتي قلقت السلطة الأردنية خلالها بأعتقال قادة الحركة المقيمين فيها، أن ثمة اتجاها عاما لتحجيم حركة حماس، بعد أن أصبحت العمليات المسلحة التي تقوم بها تؤدي إلى إرتباك شديد غير مرغوب فيه من كافة الأطراف تقريبا، وبذلك وصلت حركة حماس إلى مفترق طرق.

والنقطة الأساسية هنا هي أن وجود هذه الحركات المسلحة وتأثيرها شيء وإستمراريتها في المستقبل، على النحو الذي يكسب العلاقات العربية - الإسرائيلية بعدا مسلحا شيء آخر، إذ أن وجودها مرتبط تماما بعملية التسوية السلمية، وسوف يتم تفكيك عناصرها المسلحة إذا تم التوصل إلى إتفاقات نهائية، ومؤشرات عام ١٩٩٩ واضحة بهذا الشأن، فهناك ترتيبات يتم إعدادها بالنسبة لحزب الله في مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. كما بدأت السيناريوهات الخاصة بتحول حماس إلى العمل السياسي بشكل كامل تطرح على نطاق واسع، يضاف إلى ذلك أن قيادات الفصائل الفلسطينية الرئيسية المعارضة لعملية التسوية، والتي كانت تعمل في دمشق، قد تحولت بالفعل عن

خياراتها السابقة وبدأت حواراً مع "حركة فتح" حول تنسيق المواقف في المرحلة القادمة. فوجود العنف المسلح هام، لكن دلالاته محدودة بالنسبة لمستقبل الصراع.

٣- التسلح يؤثر مشكلة أمن وليس إحتتمالات حرب. فالمعضلة الحقيقية للتفاعلات العسكرية في التصعيدات ، والأكثر دلالة في نفس الوقت بالنسبة لمستقبل الصراع، هي مشكلة التزايد المنتظم لتفجيرات دماغ أطراف الصراع الرئيسية ، وعمليات تطويرها وتحديثها لقواتها المسلحة بمعدات متسارعة تصل إلى حد "السباق" على بعض المستويات. فمن المؤكد أن دلالاتها لا تقتصر على التأثير في طبيعة "السلام" الذي قد يتحقق، وإنما تطرح تساؤلات أساسية حول مستقبل الصراع القائم ذاته ، وهنا نورد ملاحظتين:-

أ- أن المقولة المنتشرة في الدراسات الإستراتيجية بشأن علاقة التسلح بالصراع تؤكد أن التسلح ليس سبباً للصراعات ، وإنما نتيجة لها، فالصراع هو الذي يؤدي إلى إفراد وتفاقم سباقات التسلح، ومن ثم فإن من المتصور أن تنمية الصراعات سوف تؤدي إلى تهنية سباقات التسلح. وبالتالي فإن التوصل إلى مستويات نهائية قد يقود إلى خفض حدة عمليات تطوير القوة العسكرية للقائمة، إن لم يكن بفعل مفاوضات ضبط التسلح ، فلأن ذلك بفعل عقدة الأمن الإسرائيلية التي تنفعها في إتجاه محاولة التوسيع المستمر لها من التفوق النوعي، ومن ثم سعى الدول العربية لتضييق الفجوة. لكن من المتصور أن مخاض مباحث نهاية للتسوية السياسية قد يمارس تأثيرات أساسية في إجهاه إستقرار تلك العمليات، إن لم يكن تقليصها.

ب- أن عمليات التسلح الحالية تخلق في الأساس مشكلة أمن أكثر تعقيداً مما هي عليه، دون أن تنفع بالضرورة في إجهاه تزايد إحتتمالات إنفجار الصراعات المسلحة. "تفاعلات عام ١٩٩٩ تشير إلى تصاعد القلق الجدي من جانب بعض الدول

العربية، والمفتعل من جانب إسرائيل تجاهه تسلح الأطراف الأخرى، والذي إنعكس في تصريحات رسمية، وتقديرات عسكرية أعلنت طرح مصطلحات "التهديد" و "الخطر" ، وحتى "الحرب" إلى القاموس الإقليمي، بما يعني أن هناك تصاعداً نسبياً في الإحساس بعدم الأمن من جراء ما يمكن أن تؤدي إليه الصنقات التسلحية الرئيسية التي تم الإتفاق بشأنها خلال العام. لكن لم تطرح خلال سنوات للتصعيدات بصورة جدية إحتتمالات حدوث "حرب نظامية" واسعة النطاق بين الدول رغم كل ذلك، وفي الحالات القليلة التي شهدت تحركات عسكرية غير محصورة، أو سوء تقدير لدلالات بعض التحركات، وضع أن هناك آليات إتصال وسيطرة سرية تضمن عدم حدوث إحتكاكات عسكرية، فالتسلح يقلق فقط مشكلة الأمن حتى الآن.

لكن تظل لهذا المستوى تحديداً من التفاعلات العسكرية، رغم كل ذلك، دلالاته بالنسبة لمستقبل الصراع. في ظل ما يبدو أنه إفتصال بين ما يجري على الصعيد التسلحي، وما يتم على المستوى السياسي، لاسيما في إطار تعدد مصادر التهديد لأمن كل دولة ، فمن الصعب أن ينتهي الصراع تماماً، مع بقاء أحد أهم أنماط التفاعلات التي ارتبطت به على مدى العقود الخمسة الماضية.

وهكذا ، لا يبدو أن هناك أساساً لإحتمال سيطرة نمط الصراع بشكله التقليدي على العلاقات العربية - الإسرائيلية ، فسوف يحدث تحول كبير في مسار علاقات الطرفين، لكن ستظل بعض أشكال الصراعات المحدودة ، غير القابلة للسيطرة بحكم طبيعتها الخاصة قائمة، وسوف تؤثر على نمط العلاقات الذي يتم بناؤه بعد التسوية. بإفتراض أنها ستكون "مقعدة" لأطرافها ، ولو على أساس أنها الممكن، لكن يبدو أن الشرط المكمل لحدوث التحول هو "ضبط التسلح"، فالتسويات السياسية للصراعات بدون ضبط تسلح سوف تفرز أنماطاً معقدة من السلم.

ثانياً: فرض العلاقات السلمية بين العرب وإسرائيل :

تعتبر التحليلات المتصلة بعلاقات السلام أصعب بكثير من التحليلات المتصلة بإحتمالات الحرب. فمن الممكن في ظل إطار صراعي معين أن يتم تحديد مؤشرات ذات مصداقية بدرجة ما حول الممارسات المحتملة لهذا الصراع، وما إذا كان من المحتمل أن تنفجر الحروب بين أطرافه، والأشكال والتأثيرات المتصورة لتلك الحروب. وعلى الرغم من أن التعقيدات المرتبطة بمحددات سلوك الدول تحول دون ذلك في أحياناً كثيرة، إلا أن موازين القوى - خاصة العسكرية - تقدم مفاتيح هامة لتجليل للصراعات.

لكن الأمر يختلف بالنسبة لتحليل لفاق العلاقات السلمية التي يمكن أن تتشكل في إطار عملية تسوية صراع ما. فالأسئلة تبدأ بما إذا كانت التسوية ذاتها ممكنة من الأساس، وتصل إلى شكل السلام الذي يمكن أن يسود بعد الترابها. وبالطبع توجد علاقة بين نمط التسوية التي قد تتم، وشكل السلام الذي قد يسود. لكن قبل كل ذلك، فإنه إذا كان من السهل نسبياً تعريف مفهوم "الحرب"، فإنه لا يوجد اتفاق حول ما يحويه مفهوم السلام، بما لذلك من آثار عملية خلال المفاوضات التي يصعب أن تؤدي إلى تسوية مستقرة دون أن يحصل كل طرف على ما يعتقد أنه يمثل حداً مقبولاً من "السلام" الذي يتصوره.

ووفقاً للتوجه السائد بشأن توصيف طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي، للمستند على النظرية التقليدية للصراع الاجتماعي - الممتد، فإن تلك الصراعات لا تحل، بمعنى أن حالة السلام الكامل غير ممكنة بفعل التناقضات الجذرية بين أطراف الصراع، مع القساقق بين حجم وطبيعة هذه التناقضات - كما تمت الإشارة - بين مستويات للصراعات المختلفة. فالتقويود الواردة على الحل تبلغ أخصاها على الممارس الفلسطيني - الإسرائيلي، بينما تقتلص على الممارسات الأخرى إجمالاً.

لكن هذه النظرية تقدم إسهاماً هاماً في تحليل عملية التحول إلى علاقات السلم بين أطراف

الصراع. فهي تشير إلى أن لية خطوات كبرى ذات طابع سلمي تتخذ عبر مسار الصراع من جانب أحد أطرافه، خارج نمط التفاعل الصراعى المعتاد، قد تخلق أزمات مماثلة للأزمات التي تخلقها الخطوات العنيفة غير المعتادة، كثورة الدول العربية في وجه الرئيس الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٥ عندما دعا إلى التسوية السلمية للصراع في ظل إطار الصراع، ومهلمة بعض الدول للعربية الرئيس عبد الناصر عندما قبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بعد هزيمة ١٩٦٧، ومقاطعة معظم الدول العربية لمصر عندما قام الرئيس السادات بزيارة للقسم عام ١٩٧٧، خلال "المرحلة الانتقالية".

وفي الواقع فإن هذا السلوك يحدث أيضاً في ظل "إطار السلام"، فقد اعتبرت سوريا ظهور إتفاق أوسلو فجأة عام ١٩٩٣ خطوة عدائية من جانب القيادة الفلسطينية، واعتبرت القيادة الأردنية هذه الخطوة "ضربة من الخلف" من قبل الفلسطينيين. كما كانت لدى مصر خسائسات واسعة تجاه أية انفراعات تملونية غير معتادة من جانب الدول العربية تجاه إسرائيل في بعض السنوات، وصدرت تصريحات رسمية تتحفظ على ما أسمته "الهرولة". الأكثر تعقيداً من ذلك أن الخطوات التملونية المفاجئة أو غير المعتادة قد يتم النظر إليها على أنها مركبة، من جانب الطرف المعادي ذاته، كإعلان إسرائيل إستعدادها للإستعداد بشروط من جنوب لبنان عام ١٩٩٧. ويضاف إلى كل ذلك ردود الأعمال داخل كلى دولة تقدم على إتخاذ مثل هذه الخطوات، كما حدث داخل موريتانيا عندما طورت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى "تبادل السفراء" في أواخر ١٩٩٩.

لكن مشكلة النظرية أنها تشير إلى أن تلك الأزمات "السلمية" تؤدي إلى العودة إلى نمط التفاعل الصراعى المعتاد، ولم يحدث ذلك في أحيان كثيرة بفعل إدراك تلك الأطراف أنه لا يوجد بديل أمامها إلا الاستمرار فيما بدأت فيه، لو أن ما قامت به هو الممكن، خاصة إذا كانت مستعدة لدفع ثمن ذلك. فالواقع أن التأثير العملى لتلك الأزمات "السلمية" هو أن الضغوط التي تخلقها تجعل الخطوات التي تتخذ

للتقدم في اتجاه السلام مترددة وبطيئة، وقلقة ، ومعرضة للإنتكس. فحتى إذا كانت تعقيدات الصراع تمنع حله بصورة ترمي أسس "سلام كامل" فإنه يمكن أن يتحرك عبر الزمن، خطوة - خطوة ، في اتجاه ما اصطلاح على تسميته في كثير من التحليلات عام ١٩٩١ - عندما بدأت عملية مدريد - "تسوية ما" ، وهو ما تم بالنسبة لمصر في نهاية السبعينات ، ويجري بالنسبة لبقية الدول العربية في التسعينات، رغم أنه لم يكتمل بعد.

في هذا الإطار ، يمكن محاولة إستكشاف نمط "الصيغة السلمية" التي ستحكم العلاقات العربية - الإسرائيلية في المرحلة القادمة من خلال تناول ثلاث نقاط تركز الأولى على مفاهيم السلام لدى أطراف الصراع، ومتطلباته بالنسبة لكل منهم. أما النقطتان التاليتان فإنهما تتناولان خبرة التسوية التي تحققت بالفعل (مصر والأردن) ، أو التي يجري التفاوض بشأنها حتى نهاية التسعينات.

١- مفاهيم مختلفة للسلام على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي :

تشير التعريفات الشائعة البسيطة للسلام إلى أنه يعنى "عدم وجود الحرب" ، بصرف النظر عن مستوى العلاقات القائمة بين الأطراف، لكن لمثل هذه التعريفات مشاكلها، فأوضاع الإستقرار التي لا تشهد فيها علاقات الدول حروباً قد لا تعنى إنتهاء عوامل الصراع، إذا كان الإستقرار مفروضاً بفعل موازين القوى، وليس توازنات المصالح. كما أن معظم التعريفات لا يوضح طبيعة العلاقة بين مفهوم السلام وحالة العلاقات التعاونية السائدة، بإستثناء المقولات التي تؤكد أن وجود مستويات كثيفة من التعاون (الاقتصادي تحديداً) يفيد إحمالات إنفجار الحروب . فمفهوم السلام عموماً يمثل إشكالية. لكن تلك الإشكالية تنسم بالتعقيد الشديد على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي، بفعل إختلاف مفاهيم السلام بين أطراف الصراع.

إن مفهوم السلام لدى إسرائيل يتسم بخصوصية واضحة ، فهناك علاقة مركبة تربط السلام في

التفكير الإسرائيلي بثلاثة مفاهيم رئيسية تمثل قاعدة أو عناصر مكونة له ، هي القوة والأمن والتعاون، كل في سياق معين ، على نحو يثير مشكلات عملية مختلفة. فقد سادت اتجاهات متعددة بهذا الشأن في العقدين التاليين لقيام الدولة العبرية، تم التعبير عنها من خلال مقولات متكررة لقيادات مثل بن جوريون أو إيجال آلون، وإستمرت بصيغ أخرى محدة في الفترات التالية ، تؤكد على مايلي:

أ- أن القوة أساس السلام. فقد سادة إتجاه مبكر يؤكد أن إمكانية تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل تتوقف إلى حد كبير على قوة إسرائيل العسكرية. والمقصود بذلك، قوة كافية لتشكيل ردع فعال يكفى لإقناع العرب بأنهم لا يستطيعون تصفية إسرائيل ، سواء بالإجراءات العسكرية أو محاصرتها وعزلها. ففي مثل هذا الإطار، سوف تترك الدول العربية - وفقاً للتصور الإسرائيلي - ضرورة السلام مع إسرائيل. وقد شهدت اللقاءات غير الرسمية التي تمت بين المفوضين أو الأكاديميين العرب والإسرائيليين تكراراً لمقولات أن قوة إسرائيل العسكرية (خاصة النووية) تمثل قوة إستقرار في الشرق الأوسط ، وأن وجودها وإستمرارها من شأنه أن يحافظ على السلام الذي يتم التوصل إليه ، كما صدرت تصريحات مختلفة عن مسئولين عرب تطالب إسرائيل بالتخلي عن مفاهيم "التفوق العسكري" التي تعتبرها من أسس عملية التسوية السلمية. ويمرّقل هذا التوجه إمكانية ضبط التسلح في المنطقة، إضافة إلى تأثيراته على مضمون السلام ذاته.

ب- أولوية الأمن على السلام. فقد أدت التحليلات الإسرائيلية الأولى لخصائص الدولة وملاحق البيئة الإستراتيجية المحيطة بها إلى مركزية شديدة لمفهوم الأمن في التفكير الإسرائيلي. فالأمن يمثل - في الفكر الإستراتيجي التقليدي لإسرائيل - مسألة بقاء تحتل أولوية مطلقة على كافة مصالح الدولة الأخرى، بحيث أنه إذا تعارضت مصالحها مع الأمن (كما تراه) مع مصالحها الخاصة بالسلام مع الدول العربية، فإن الإختيار دائماً يميل في اتجاه الأمن. فعلى حد تعبير قول مشهور لإيجال آلون "

الحدود الآمنة بدون سلام أفضل من السلام بدون حدود آمنة.

ووفقاً لذلك، تدار عملية السلام عبر مصفأة أمنية ، على نحو يجعل الأمن العنصر الرئيسي للمشكلة مفهوم السلام الإسرائيلي. وقد تطورت تلك الأفكار نسبياً في توجهات حزب العمل بحيث أصبح السلام ذاته عنصر أمن، لكن لا يزال الأمن "الدفاعي" قيمة مهيمنة. وعملياً، فإن معظم المشاكل المثارة من جانب إسرائيل على المسارات الثنائية ، إضافة إلى لجنة ضبط التسليح متعددة الأطراف، تتصل بالأمن. وترى أن مفهوم أمن إسرائيل واسع ومطاط وذرّامي، ويبدو وكأنه "عقدة نفسية" في بعض الأحوال ، بحيث يصعب الاستجابة لكافة مطالباته دون أن يؤدي ذلك إلى إخلال حقيقي بأمن الدول العربية.

جـ - التعاون يوازى السلام : فالتفكير السائد في إسرائيل يركز على أن السلام ليس مجرد التوصل إلى إتفاقية قانونية (قطعة من الورق حسب تعبير شهير لبن جوريون) ، وليس مجرد الإتفاق على إنهاء حالة الحرب ، وإنما هو التعاون على النحو الذي عبر عنه مفهوم "التطبيع". وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لا يضمن حريفاً سوى وجود علاقات طيبة أو عادية بين أطراف الصراع، إلا أنه يهتم واقعياً، ويتم التفاوض بشأنه ، على أساس إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة النطاق. وقد ظهرت مقاومة عربية متفوّنة الحدة لمسألة التطبيع على المستوى الرسمي، إلا أن المقاومة الحقيقية لهذا الإجهاد توجد على المستوى الشعبي دون فصل أحياناً بين ما إذا ما كان يتم رفضه هو "التطبيع" أو "السلام". لكن عملياً فإن ما يناقش في المفاوضات الثنائية هو الربط بين مدى التطبيع ومدى "حل المشكلات" ، وما يطرح في المفاوضات متعددة الأطراف هو قضية الأولويات، فالدول العربية تطالب بتسوية المشكلات القائمة أولاً، بينما تطالب إسرائيل بالتوازي بين التعاون التسوية.

أما المفهوم العربي للسلام فهو يتسم بالتحديد الشديد للهدف الذي يمثل المكون الأساسي للسلام، مع الاستناد على أسس "مثالية" نسبياً في دعم المطالب

المرتبطة به، بالتوازي مع نوع من الشعور بالاضطرار تجاه "السلام". ولأن الدول العربية أطراف متعددة لدى كل منها مشاكل مختلفة مع إسرائيل، فإن هناك تباينات نسبية في تصوراتها المثالية، وطرحها العملي للمفهوم، لكن توجد ملامح مشتركة يمكن رصدتها فيما يلي:

أ- أن جوهر المفهوم العربي للسلام يتمثل في إستعادة الأرض المحتلة - حسب تحديد كل طرف لها - كاملة بأقل قدر من التنازلات الممكنة فيما يتصل بمطالب إسرائيل الخاصة بالأمن والتعاون. وإذا تم تحليل هذا البعد عبر تفاعلات التسعينات ، فإنه ينطبق كما هو عليه بالنسبة لموريا ولبنان ، مع فارق أن إسرائيل لا تطرح على لبنان تعاوناً خارج نطاق ترتيبات الأمن. أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن إستعادة الأرض ترتبط مع إقامة دولة مستقلة عليها، ولا تشمل الأرض مشكلة كبيرة بالنسبة للأردن التي تتم في الأساس بالبقاء والمورد. أما مصر التي استعادت أرضها في إطار المفهوم العربي التقليدي للسلام من قبل، فإنها تهتم بالدور والأمن أيضاً.

ب- إن للسلام المتصور على الجانب العربي هو السلام النموذجي، الشامل العادل الدائم، الذي يقوم على إستعادة الحقوق كاملة إستناداً على قواعد الحق التاريخي والشرعية الدولية، بعيداً عن منطق موازين القوى الذي سيخلق سلاماً غير مستقر على المدى الطويل. يضاف إلى ذلك إستعداد عربي في إطار مفهوم للسلام للقبول بالحقوق للمشروعة لكل طرف ، بما فيها حق إسرائيل في الوجود والعيش داخل حدود آمنة، على النحو الذي تسم تلويده أواخر السبعينات من جانب مصر، وخلال الثمانينات من جانب الفلسطينيين، وإن لم يكن قد تطور تماماً حتى العام ١٩٩٩، فيفضل الدول المشاركة في عملية التسوية السلمية، كموريا ولبنان ، لم تعترف بإسرائيل.

ج- إن الذهن العربي يخوض عملية السلام بصورة يبدو معها وكأنه مكروه عليها، وبأن ما يتم يحدث فقط لأنه لا يوجد خيار آخر. فكلمة السلام تبدو أحياناً - في الذهن العربي - وكأنها مرادف للهزيمة أو الاستسلام. فعلى الرغم من أنها ليست كذلك في

التراث العربي، إلا أن حالة موازين القوى للقائمة، خاصة العسكرية، تخلق ضغطاً مستمراً على التفكير العربي في اتجاه الإحساس بأن كل ما يحدث في إطار عملية التسوية السلمية ليس إيجابياً، وأنه لن يؤدي إلى النتائج المرجو، لذا تسم الإشارة دائماً إلى أن إسرائيل تريد فرض شروطها للتسوية، وأن أوراق الضغط العربية المقابلة محدودة، وأن السلام الحقيقي هو السلام العربي- الإسرائيلي وليس "السلام الإسرائيلي"، وما إلى ذلك. فهناك إحساس عربي بالضغط تجاه مفهوم السلام.

وهكذا، فإن مفهوم السلام بالنسبة لإسرائيل يساوي (أمن + تعاون)، مع الإستمرار في وضع التفوق العسكري، بينما يتركز مفهوم السلام العربي في إستعادة الأرض، مع أقل قدر ممكن التنازلات. وبالتالي فإن مسحة الاختلاف بين مفاهيم الطرفين للسلام ومتطلباته بالنسبة لكل منهما واسعة إلى درجة يصعب التوفيق بينها بحيث تتم إقامة "سلام كامل"، إلا أن هناك أيضاً مساحة كبيرة للإلتقاء يمكن على أساسها التوصل إلى تسوية ما. لكن أياً كانت صيغة تلك التسوية، فإن نصبة "عدم الرضاء" المرتبطة بها ستكون عالية.

٢ - ملامح عامة للصيغة السلمية

المصرية/الأردنية - الإسرائيلية:

على الرغم من اختلاف نمط الصراع بين كل من مصر والأردن وبين إسرائيل، فإن الحالتين تقدمان ملامح عامة لنمط الصيغة السلمية التي يمكن أن تسيطر على العلاقات العربية - الإسرائيلية عموماً في المستقبل. وليس ثمة تأثير كبير للفواصل الزمنية بين تاريخي التوصل إلى معاهديتي سلام على هذا المستوى (١٩٧٩-١٩٩٤) على نمط الصيغة السلمية، إذ أن التفاعلات الواقعية بين الأردن وإسرائيل ربما تكون سابقة للإتفاقيات الرسمية بين مصر وإسرائيل. وتتمثل السمة الرئيسية للصيغة السلمية القائمة في هذا الإطار، في وجود "سلام غير كامل" بين كل من الطرفين وإسرائيل، يتسم بالبرود في الحالة المصرية، وتحتله الأزمات في الحالة

الأردنية، بصرف النظر عن مدى رغبة كل طرف في تطويره أو عدم تطويره.

فعلی الرغم من أنه لا توجد مشكلات حقيقية على المستوى الرسمي بين الأردن وإسرائيل، في ظل وجود تفاهم إستراتيجي، ورغبة في تطوير العلاقات تم إرساؤها في ظل حكم الملك حسين، وإندفاع في بعض الأحيان في اتجاه "التعاون" على كافة المستويات، إلا أن الأردن لم يتمكن من تطوير تلك الصيغة ليجعلها مختلفة بشكل جذري عن الصيغة المصرية، بفعل عوامل داخلية في الأساس، إضافة إلى "المشكلات المتتادة" الناتجة عن حل الصراعات المحققة، رغم أنه لا توجد خلافات إستراتيجية بين الأردن وإسرائيل على نمط ما هو قائم بالنسبة لمصر وإسرائيل.

ويمكن في هذا السياق تحديد بعض ملامح التفاعلات الثنائية التي شهدتها عام ١٩٩٩ بين الدولتين العربيتين وإسرائيل، والتي تكلم نموذجاً يستند على "شريحة زمنية محددة"، لذلك:

أ - السلام البارد بين مصر وإسرائيل:

أخذت العلاقات المصرية - الإسرائيلية نمط "السلام البارد" عبر مسيرتها الطويلة التي وصلت في نهاية العام ١٩٩٩ إلى ٢٠ سنة أعقبت توقيع معاهدة السلام بين الجانبين. وقد استخدم هذا المصطلح من جانب المحللين الإسرائيليين للإشارة إلى بطء تطور تلك العلاقات في اتجاه التعاون، لكن هذه السمة هي في الواقع نتيجة لعوامل أخرى أدت إلى ثبات هذه الصيغة نسبياً رغم تعاقب حكومات مختلفة للتوجهات على الحكم في إسرائيل، وتفاوت مواقف الحكومة المصرية عملياً تجاه كل منها، فالمشكلة تتمثل فيما يلي:

- وجود خلاف واسع بين مصر وإسرائيل حول كيفية إدارة عملية التسوية السلمية للصراع، والتفاعلات الإسرائيلية - العربية عموماً.

- إستمرار المشكلات الثنائية بين الجانبين، وإتخاذها شكل محلات سياسية وإعلامية، ووصولها إلى حالة الأزمة في أحيان كثيرة.

- وجود ضغوط شعبية ذات تأثير في اتجاه عدم تطوير العلاقات التعاونية (التطبيع) مع إسرائيل أبعد من حدود معونة غير واضحة أحياناً.

لكن على الرغم من كل ذلك ، ظلت هناك خطوط حمراء ، أو سقف معين لا يتم تجاوزه بين الجانبين ، يرتبط بعدم التوغل في المنطقة العسكرية - الأمنية في العلاقات ، وعدم المصالح بحجم التعاون الاقتصادي المعتاد القائم. وتمت إدارة الخلافات بين الجانبين من خلال آليات إحتواء ومنع تصعيد متعمدة أدت إلى عدم خروج التوترات عن نطاق السيطرة في معظم السنوات، باستثناء بعض الفترات القصيرة التي شهدت توترات متصاعدة مستمرة فسي إبطر مهاداً أحياناً أنه عدم حرص على ضبطها كما حدث خلال فترة حكم الليكود - نتفياهاو (١٩٩٦ - منتصف عام ١٩٩٩). التي ظهرت خلالها مؤشرات حول احتمالات حدوث تحول في الصيغة التقليدية باتجاه "حرب باردة" بين الطرفين.

ويمثل عام ١٩٩٩ حالة نموذجية لمسيره تلك العلاقات. فخلال النصف الأول من العام، في ظل الخلافات المستمرة بين الحكومة المصرية وحكومة الليكود ، كانت عملية التحول في اتجاه الحرب الباردة مستمرة . ففي أبريل نشر تقرير منسوب إلى الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يقرر أن "مصر أخطرت على إسرائيل من إيران"، وفيما بعد وصف إزرييل شارون مصر بأنها "العدو الأكبر" (سبتمبر)، كما تجر خلاف بين الجانبين في مايو حول مطالبة مصر بتوقيع إسرائيل على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية خلال السدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة في نيويورك. كما إتهمت مصر إسرائيل في يوليو بمحاولة توتير علاقاتها مع سوريا بوسائل مختلفة ، منسها إذاعة التلفزيون الإسرائيلي خبراً عن مرض الرئيس الأسد منسوباً إلى مصادر مصرية على نحو إستدعي رداً من وزير الخارجية المصري ، كما تفجر خلاف بين الجانبين في نفس الشهر (يوليو) حول توقيع عقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين.

ويعد أن تولت الحكومة الإسرائيلية الجديدة الحكم، توقفت عملية التصاعد في اتجاه "الحرب الباردة" ، فقد كانت أول زيارة خارجية لرئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك هي زيارته لمصر، ويدت القيادة المصرية أكثر تفهماً لمواقفه بشأن العملية السلمية، مع إيداء بعض الحذر. ووصلت التفاعلات على هذا المستوى إلى توقيع الإتفاق التنفيذي لمذكرة وإي بلانتيشن في مصر، إثر مشاركة مصرية حقيقية في التفاوض حوله. لكن ذلك لم يكن يعني تجاوز الصيغة التقليدية للعلاقات ، وهي "السلام البارد". فقد تفجرت توترات متباعدة إتخذت أبعاداً رسمية حول تصريحات لرئيس الأركان الإسرائيلي شلؤل مؤلف حول التسليح المصري (سبتمبر)، ومزاعم إسرائيلية حول محاولات مصرية لتخريب علاقات إسرائيل بالقارة الإفريقية (سبتمبر)، وإدعاءات حول وجود إتفاق مصري إسرائيلي أرني فلسطيني لمكافحة الإرهاب (أكتوبر) ، وخلافات حول موقف مصر من مسألة التعاون الاقتصادي الإقليمي (أكتوبر)، إضافة إلى مشكلات ثنائية تتصل بدخول سفن الصيد إلى المياه الإقليمية للدولة الأخرى، أو عبور الطائرات ، أو إختراقها للمجال الجوي للدولة الأخرى.

ب - السلام القلق بين الأردن وإسرائيل :

هناك دلالات هامة للصيغة الأردنية - الإسرائيلية السلمية فيما يتعلق بالشكل المحتمل الذي قد تشهد العلاقات العربية - الإسرائيلية في المستقبل. ورغم عدم وجود مشكلات صراعية كبرى بين الجانبين من الأساس، وعدم وجود خلافات في التوجهات الإستراتيجية بينهما، بل يبدو أن العكس هو الصحيح في معظم الأحيان. ورغم أن مستوى العلاقات الرسمية بين الجانبين قد وصل إلى مجالات منظورة نوعياً لم تشهدا العلاقات العربية - الإسرائيلية من قبل ، خاصة ما يتصل بالتعاون الأمني والعسكري، ووجود رغبة حقيقية من جانب الطرفين في دفع التعاون وتجند التوترات ، إلا أن علاقات الدولتين لم تخل من القلق والتوترات، وحتى الأزمات الحادة في بعض الأحيان، على نحو ما أوضحت الأعداد

السابقة من التقرير الإستراتيجي العربي. فمن الواضح أن الصراع العربي- الإسرائيلي يفرز "مشكلات" بصرف النظر عن الإرادة الرسمية للحكومات، وأن دور الحكومات يأتي بعد ذلك في حل المشكلات واحتواء التوترات لمنع خروجها عن السيطرة ، كما يحدث بشكل نموذجي بين الأردن وإسرائيل.

لقد شهد عام ١٩٩٩ تصاعدا للقلق من جانب الأردن بشأن التداعيات المحتملة للديناميات المفوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الوضع الأردني. ورغم أن المسؤولين الأردنيين استمروا في التأكيد على أنه لا توجد مشاكل بهذا الشأن، إلا أنه كان من الواضح أن هناك قلقا إزاء الصيغة التي سيتم التعامل بها مع مشكلتي اللاجئين والمياه بين إسرائيل والفلسطينيين. ووصلت التطورات في النهاية إلى صدور تصريحات مباشرة من الملك عبد الله بأنه " لا نتحدثنا معنا عن كوفندالية ، وإن نسمح بنقل لاجئي سوريا وإبناش للأردن " (١٠/١) . كما كان أحد تصريحات قرار الأردن بإغلاق مكاتب حماس في عمان، وإعتقال قادتها يرتبط برغبة الأردن في فك الاشتباك نهائيا مع القضايا الفلسطينية .

خلال النصف الأول من العام، لم يتمكن الأردن من التفاوض على سلوكيات حكومة الليكود - نتانياو ، فرغم أن رئيس الوزراء الإسرائيلي استمر في المطالبة منذ بداية العام بتوثيق العلاقات بين تل أبيب وعمان (٢/١) ، إلا أن التوترات بين البلدين قد استمرت لأسباب مختلفة منها التقديرات الإسرائيلية المتواصلة بشأن الحالة الصحية للملك حسين قبل وفاته، والقلق الأردني إزاء السلوك الإسرائيلي المتعلق بالمياه، والتصريحات غير المحسوبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياو بشأن الأردن، كما حدث في فبراير عندما تحدث عن إمكانية قيام تحالف أردني - عراقي. ولم تتوقف مثل هذه المشكلات الصغيرة خلال النصف الثاني من العام، على غرار واقعة الاعتداء على الثواب الأردنيين في الخليل في أكتوبر . وبالطبع أدت هذه التوترات إلى "تعطيل" بعض مستويات التعاون بين الجانبين خلال العام، كرفض الأردن المشاركة في المناورات الإسرائيلية

- للتركية، وتجميد مشروع المطار المشترك، لكنها لم تؤثر على نمط التفاعل المعتاد ، ولم تحدث تحولات ذات أهمية إستراتيجية في علاقات الدولتين التي وضع لها من قلقه بحيث تجاوزت الانتفاخ الكبير للسلطة في الأردن بعد وفاة الملك حسين ببساطة. لكن ذلك توارى أيضا ، مع تصاعد غير مسبوق لمشاعر اللداء ضد إسرائيل في الشارع الأردني ، ووصول تفاعلات هذه المسألة إلى البرلمان .

وهكذا ، فإن الصيغة السلمية المصرية/الأردنية مع إسرائيل تشير إلى إمكانية إستقرار "سلم" عربي - إسرائيلي على أسس ثنائية درجة تحجم أية احتمالات العودة إلى حالة الصراع. إلا أن تلك الصيغة قد تظل باردة أو قلقة ، حتى لو لم ترغب الحكومات في ذلك بفعل اختلافات المصالح، وذبول الصراع والأبعاد الاجتماعية الممتدة له، أخذا في الاعتبار أن هذه النتيجة ترتبط بنمط معين لتسوية الخلافات الأساسية التي كانت قائمة بين تلك الأطراف قبل توقيع معاهدات السلام .

٣ - أشكال السلم المتعلقة على المسارات المحلية

بين العرب وإسرائيل :

توجد إختلافات كبيرة - من حيث المبدأ - بين صيغة السلم التي يمكن أن تتشكل على المسارين السوري واللبناني مع إسرائيل، وبين نمط العلاقات الذي سيتطور بين الفلسطينيين وإسرائيل في النهاية. ويرجع ذلك إلى الإختلافات المتممة بين طبيعة المشكلات القائمة بين تلك الأطراف وإسرائيل، فالمشكلات المحلية بين سوريا وإسرائيل ترتبط بمصالح إستراتيجية واضحة يمكن تحديدها بوضوح ، وتصور وجود صيغ مختلفة لحلها في مدى زمني معين على النحو الذي بدأ مع استئناف المفاوضات في نهاية العام، كما أن مشكلة جنوب لبنان تنتظر فقط التوصل إلى حل على المسار السوري- الإسرائيلي، بل بذلت تسوية بعض جوانبها فنيا. أما المشكلات الفلسطينية - الإسرائيلية فأنها تمثل نموذجا لقضايا الصراع الاجتماعي - الممتد التي

لا توجد صيغة يمكن تحديدها بنقطة لتسويتها. فمن الصحيح أن هناك بعض الأبعاد الصراعية الاجتماعية على الممارسين السوري / اللبناني - الإسرائيلي، والتي يمكن أن يكون من شأنها أن تجعل بعض مستويات الصراع تمتد إلى ما بعد تسويته رسمياً، إلا أنها أبعاد ثانوية قياساً على الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، وبالتالي فإن المستقبل لا يحمل صيغة سلمية واحدة .

وفي هذا السياق، يمكن تصور أن الصيغة السلمية السورية - الإسرائيلية لن تختلف كثيراً عن صيغة السلام البارد التي تبلورت بين مصر وإسرائيل، فالمشكلات والأجواء متشابهة إلى حد كبير. كما أن الصيغة السلمية اللبنانية - الإسرائيلية، قد تتشابه مع صيغة السلام القلق بين الأردن وإسرائيل، فلا توجد مشكلات كبرى تتجاوز الأمن والمساوود، كما أن التركيبة السكانية اللبنانية تنتم بالتقيد. وتشير خبرة الماضي إلى نقاعات مكثفة وصلت إلى حد التحالف جرت بين أطراف على الجانبين . وتظل المعضلة الحقيقية مرتبطة بالممارس الفلسطيني - الإسرائيلي، فلا يوجد يقين حول الكيفية أو الصيغة التي سيتم من خلالها تسيير العلاقات مستقبلاً بين الطرفين ، أو شكل السلام الذي قد يهود بينهما. ويمكن تصور ثلاث نقاط بهذا الشأن تركز على دلالات نقاعات آخر أعوام القرن العشرين (١٩٩٩) بالنسبة لأشكال السلم المتصورة على الممارات المتعلقة الثلاثة .

أ - تسوية في حالة إنتظار بين سوريا وإسرائيل :

إن المعادلة التي يمكن أن تتم التسوية السلمية على أساسها بين سوريا وإسرائيل قد تبلورت منذ عدة سنوات ، وهي الإنسحاب مقابل ترتيبات الأمن + علاقات سلمية، لكنها كانت دائماً ترتبط بتفاصيل مكثفة ومشكلات محددة تمنع قرارها ، تتصل بمدى الإنسحاب وعمق ترتيبات الأمن ومفهوم السلام الذي سيؤسد بين الجانبين، ومشكلات الربط والتزامن والجدول الزمنية. لكن نقاعات عام ١٩٩٩ تشير إلى حدوث تطورات هامة عبر الاتصالات والرسائل المتبادلة عبر الوسيط الأمريكي والتي أسفرت عن استئناف المفاوضات. فقد دخل الطرفان مباشرة إلى

القضايا الكبرى المرتبطة بالإنسحاب والأمن ، وأصبح مفهوماً، أن إسرائيل توافق على "الإنسحاب الكامل" من الجولان، وأن سوريا توافق على إقامة ترتيبات أمن مناسبة، لكن المشكلة هي الإستراتيجيات التفاوضية للطرفين.

وبالطبع إن تمر المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي دون عقبات. فهناك عدة مشكلات سوف يتعين على الطرفين التعامل معها. فمجرد الإتفاق على مبدأ الإنسحاب الكامل لا يحل المشكلة تماماً، إذ أن هناك تصورين مختلفين لخط الحدود الذي يجب الإنسحاب إليه (خط الهدنة، وخط ١٩٦٧) ، كما أن مشكلة ترتيبات الأمن لا ترتبط أيضاً بوجود إتفاق حولها، وإنما بالتدابير التي ستتضمنها، إضافة إلى ذلك لم تتخذ حكومة حزب العمل عن مطالبها الخاصة "بالسلام" كما فعلت حكومة الليكود من قبل، فالحليم رامون الوزير في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي يؤكد على ما يسميه عنصر "عق السلام" في المعادلة مع سوريا، خاصة وأن سوريا من أكثر الدول العربية إثارة للقضايا مناهضة التطبيع. كما أن بعض التصريحات الرسمية الإسرائيلية قد أشارت إلى قضية المياه في الجولان، وهي كلها مشكلات قد تجعل عملية التسوية بين الطرفين طولاً ، أو تعرض لإختناقات في أعقاب إستئنافها، لكنها لا تؤثر على حقيقة أنها سوف تتم في النهاية، على أسس مشابهة لما حدث في الحالة المصرية.

ب - تسوية بدون تفاوض بين لبنان وإسرائيل :

لا توجد مشكلة حقيقية تحوق إتمام التسوية السلمية أيضاً على الممار اللبناني - الإسرائيلي، باستثناء إنتظار إتمام تسوية على الممار السوري - الإسرائيلي. فالصيغة التي سيتم على أساسها حل مشكلة جنوب لبنان قد تبلورت إلى حد كبير، بل أن نقاعات عام ١٩٩٩ تشير إلى أنه قد بدأ تنفيذها بالفعل دون إنتظار ما سيجت بشأن الجولان، ولا يوجد ما يمكن أن يدفع في إتجاه وقف التنفيذ ، فلا يزال الجيش الإسرائيلي يتكدس خسائر كبيرة في

الجنوب اللبناني، وأضيفت إليها أشكال جديدة من المقاومة يصعب التعامل معها كما حدث في "ارنون".

فقد عقدت خلال شهر أكتوبر عدة اجتماعات بوزارة الدفاع الإسرائيلية تم خلالها بحث مختلف الإستراتيجيات "الفنية" للإسحاب من جنوب لبنان، سواء كان ذلك من جانب واحد، أو في إطار إتفاقيات مسبقة مع الجانب اللبناني، مع تحركات عملية تشير إلى أن ذلك قد يتم بحلول يوليو ٢٠٠٠ الذي حدده باراك من قبل تاريخاً لمصحب القوات الإسرائيلية من لبنان. ولكن استئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية في ديسمبر سيجعل الإسحاب من لبنان رهنا بما سيحدث فيها، كما نشرت تقارير مختلفة حول إجراءات إسرائيلية بدأ تنفيذها بالفعل لحل مشكلة جنود جيش لبنان الجنوبي. وتشير للضربات العنيفة التي يوجهها الجيش الإسرائيلي ضد الأهداف اللبنانية رداً على عمليات حزب الله خلال العام إلى طبيعة الرسالة التي ترغب إسرائيل في تأكيدها إذا ما استمرت عناصر حزب الله في العمل بالجنوب اللبناني، فتسوية المشكلة المحققة على المسار اللبناني - الإسرائيلي قد لا تنتظر، لتكون لبنان الدولة العربية الوحيدة التي تحققت مطالبها دون تنازلات، ولا حتى بمجرد التفاوض حول ترتيبات الأمن، وقد تكون لذلك تأثيراته - إضافة إلى تأثيرات صيغة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - على شكل السلم الذي سيتطور بين الجانبين، والذي قد يقترب من النموذج الأردني.

ج - المعقدة الفلسطينية - الإسرائيلية :

إن العامل الرئيسي الذي يمكن أن يدفع إلى التأكيد بأن "تسوية ما" سوف تتم بين الفلسطينيين وإسرائيل هو أنه لا يوجد خيار آخر أمام الطرفين إلا السير في طريق التسوية إلى نهايتها، لكن لا يوجد يقين حول طبيعة "الصيغة السلمية" التي سوف تتطور بينهما في النهاية. فوفقاً لمنطق الصراع الاجتماعي - الممتد، في ظل السياق السياسي الحالي، لن يوجد "حل كامل" للقضايا الخلافية بين الطرفين، لكن المشكلة أن شكل موازين القوى بين الطرفين لا يسمح للطرف

الفلسطيني إلا بالتعايش مع ما يتم التوصل إليه . كما أن التداخلات القائمة عملياً بين الشعبيين، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على "الإرتباط" مع إسرائيل سوف يمارس تأثيره في هذا الإتجاه أيضاً ، حتى إذا إستمر مستوى مرتفع من "عدم الرضاء " الفلسطيني بشأن ماتم الحصول عليه ، وقد يعبر هذا الحق الفلسطيني عن ذاته بأشكال من التوتر لا تجعل التعايش بين الطرفين سلمياً، على نمط ما هو قائم في "نموذج الخليل".

إن تفاعلات النصف الثاني من عام ١٩٩٩ تشير إلى أن التسوية تتحرك في اتجاه الإنتهاء من التزامات الفترة الإنتقالية ، بحيث يمكن القول أنها قد بدأت تتقدم، لكن المشكلة أنها تتقدم نحو مصير غامض في إطار مرحلة التفاوض حول قضايا الوضع النهائي ، التي يصعب من خلالها شكل "الصيغة السلمية" التي ستحكم علاقات الطرفين، وبدرجة ما علاقات الحرب وإسرائيل عموماً، بفعل ما بقي من التزام بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى للتداعيات التي ستتبع ما يتم التوصل إليه بشأن القضايا ذات البعد العربي كالأجانب والقدس، وثمة تصورات بشأن تسوية تلك القضايا (حول قضايا الوضع النهائي، راجع القسم الثاني في هذا الفصل من التقرير).

الأول: أن قضايا الوضع النهائي تتسم بالتعقيد الشديد إلى درجة يصعب إيجاد حل مقنع لها يؤدي في النهاية إلى تسوية ما قابلة للإستمرار، وليس مجرد "وضع انتقالي" آخر. فالقضايا ذاتها معقدة وحساسة بدرجة يصعب معها التوصل إلى حلول وسط ، كما أن الموقف الإسرائيلية تجاهها متصلبة بما فيها مواقف حكومة باراك التي أعلنت منذ البداية "لاءات" بشأنها. إضافة إلى ذلك، فإن أوضاع بعض تلك القضايا تتفاقم ، لاسيما المستوطنات والقدس التي تشير بيانات حركة "السلم الآن" الإسرائيلية إلى أن البناء الاستيطاني في ضواحيها زاد ١٠ أضعاف في ظل حكومة باراك (٨/٢١)، ويشير أسلوب التفاوض الإسرائيلي الحالي الممتد على "موازين القوى" إلى أن الإتفاقيات النهائية قد تكون أشبه "بمعاهدة فرساي" - ١٩١٩ ، أي قنابل موقوتة بدرجة أو بأخرى.

على أساس تلك النتائج ، والتي قد تؤثر على مجمل العلاقات العربية - الإسرائيلية . وسوف يظل هذا المسار يمثل عقدة لفترة ما قادمة .

وفي النهاية ، يبدو أن الصراع لن يستمر على ما هو عليه في المستقبل ، لكنه لن ينتهي تماماً ، فسوف تظل بعض ممنوياته وأبعاده قائمة ، خاصة ما يتصل بتسلح أطرافه ، إلا أنها أبعاد وممنويات ترتبط بتناقضات لا تطرح لإحتمالات نشوب حرب أو صدامات مسلحة واسعة النطاق . واستمرار التسلح قد يعيق مشكلة الأمن ، لكنه لن يطرح إحتمالات حقيقية لعودة للشكل التقليدي للصراع .

من ناحية أخرى ، سوف يتم التوصل إلى "تسوية ما " ، لكن هذه التسوية لن تكون كاملة ، أو محققة لأهداف كل أطرافها ، مع تفاوت واسع بين الطرفين الفلسطيني والأطراف الأخرى ، فالتمط الذي سيطر على العلاقات العربية - الإسرائيلية سوف يكون على الأرجح - نمط السلم البارد أو القلق ، الذي يؤدي إلى التراجع إلى حالة الصراع ، كما لن يؤدي إلى تشكيل "سلم كامل " في المنطقة .

لقد كانت هناك فترات إنتقالية طويلة ، امتدت عبر ما يقرب من ٢٥ سنة ، فصلت بين نهاية خيار الحرب للشاملة ، وبداية خيار السلم الشامل ، وسوف تكون هناك في المستقبل مثل هذه الفترات الإنتقالية الطويلة أيضاً بين نهاية عملية التسوية ، وبداية حالة السلام ، إذا كان لهذه الحالة أن تبدأ

والثالثي: أن قضايا الوضع النهائي تتمتع بالتمتع الشديد بالفعل ، لكن يمكن التوصل إلى تسويات ما بشأنها ، على غرار "المناطق المحمية" كصيغة لانتقال الأراضي ، والتوطين وللتعويض كطرح لحل مشاكل اللاجئين ، خاصة وأن الكثيرين منهم قد لا يريدون العودة ، وقد أشارت مصادر مختلفة إلى إجماعات جرت بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية في سبتمبر تم خلالها طرح "تصورات إيجابية" حول الوضع النهائي وتكررت اللقاءات في "أوسلو" في أواخر العام . فبعداً عن فكرة إيجاد حل أو تسوية قد يتم تعليق حل بعض القضايا ، أو تأجيلها ، أو الإتفاق على مراحل إنتقالية بشأنها . فعدم القدرة على التوصل إلى "سلم كامل" لا يعنى عدم القدرة على الوصول إلى "صوغ ما" ، لا سيما وأن معظم الأطراف أصبحت تدرك أن عليها أن تقدم ما أصبح يسمى "تأخرات مؤلمة"

وبالتالي ، فمن المؤكد أن الحالة الفلسطينية مستتلة تمثل عقدة حقيقية ، لن تحل بشكل كامل ، أو حتى شبه كامل ، لكنها قد لا تكون مستعصية .

وهكذا ، فإن أشكال السلم المحتملة على المسارين السوري واللبناني مع إسرائيل سوف تتشابه إلى حد كبير مع أشكال السلم الباردة والقلقة القائمة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن . أما بالنسبة للسلم الفلسطيني - الإسرائيلي ، فيه يصعب التأكيد من النتائج النهائية أو شبه النهائية التي سيتم التوصل إليها بشأن قضاياها ، وبالتالي بصيغة السلم المتصورة

♦ القسم الثاني ♦

قضايا الوضع (النهائي) الفلسطيني :

بحث عن حلول عملية لمشكلات تاريخية

في ظل احتمالات مفتوحة

عبر أكثر من نصف قرن كانت القضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، أى القضية المركزية التى تشكل مضمون التناقض الرئيسى بين الجانبين، والتى يفترض أن الصراع أن يحل، أو يتحول، إلا إذا تمت تسوية المشكلات المرتبطة بها، حتى لو تمت تسوية مشكلات الممارات العربية - الإسرائيلية الأخرى. فعلى الرغم من أن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ قد أفرز تهديدات تتجاوز للفلسطينيين إلى الدول العربية المحيطة بها، وتحول تلك التهديدات فيما بعد إلى احتلال لمناطق حدودية لدخل تلك الدول، إلا أنها فى النهاية شكلت تهديدات لدول كعامة، تؤثر بشدة على أمنها، ومواردها، ومكانتها، وربما شرعية نظمها السياسية، لكنها لم تطرح إمكانية إلغاء وجودها.

وحتى عندما تمكنت القوات الإسرائيلية من الوصول، لأول مرة، إلى عاصمة عربية (بيروت) عام ١٩٨٢، وحصارها، لم تتمكن من التأثير على هيكل الدولة اللبنانية طويلا. لكن الأمر يختلف بالنسبة للفلسطينيين، الذين تآثر وجودهم ذاته، وارتبط صراعهم مع إسرائيل بمشكلات الأرض والشعب والسلطة والسيادة. فإذا لم تكن هناك - حسب العبارة الشائعة - حرب بدون مصر، أو سلام بدون سوريا، فإنه لا يوجد حل بدون القضية الفلسطينية. فمستقبل الصراع عموما يرتبط بها، حتى وإن كانت معظم الحروب وبعض إتفاقات السلام، قد تمت خارج إطارها.

لكن فكرة "الحل" على الممار الفلسطينية الإسرائيلي تتسم بالتعقيد الشديد، فالتعامل مع قضايا الوجود يختلف عن التعامل مع المشكلات الإستراتيجية المرتبطة بالأراضي المحتلة، والأمن، فهناك أبعاد مختلفة لإيجاد العام الذى يحكم مفهوم الحل على هذا المستوى، تتمثل فيما يلي:

١- أنه لا يمكن تجاوز القضية الفلسطينية، فمن الممكن أن تقوم أية حكومة إسرائيلية بالتلاعب "تكتيكيا" بالممارات مبتعدة فى بعض الفترات عن

الممار الفلسطينية. كما قد يحدث أن يتم إبطاء التحركات المرتبطة به، أو تجميده لفترة معينة. لكن ستظل ثمة ثقافة بأنه لا يمكن تجاهله لفترة طويلة، خاصة وأن "أطراف اللعبة" على هذا الممار ليست فقط الحكومات أو السلطات الرسمية. إذ يوجد فاعلون غير رسميين يؤثرون بشدة على تفاعلاته. فأراضى الدول العربية التى تم إحتلالها لسنوات طويلة يمكن أن تستمر كذلك لسنوات أخرى دون أن تتغير الأوضاع الجغرافية أو الديموجرافية أو الاقتصادية المرتبطة بها جديا. لكن محتوى القضية الفلسطينية كان يتغير دائما مع الوقت، ويصعب تصور أوضاع مستقرة لفترات طويلة فى ظل التداخلات "الانتقالية" الحالية التى نتجت عن تطورات عملية التسوية فى التسعينات، فلابد من وجود حل ما.

٢- أن فكرة "الحل" - بمفهومه المحدد - غير واردة على الممار الفلسطينية- الإسرائيلية. فعبارة "الحل النهائي" التى تمثل عنوانا للمرحلة الأخيرة من المفاوضات بين الطرفين لا تعبر عن الواقع. فما سيصل إليه الطرفان فى النهاية هو "تسوية" بمفهوم يختلف عما هو مطروح على الممارات الأخرى. فقد إرتبطت التفاعلات الإسرائيلية - المصرية/الأردنية، وكذلك التفاعلات الإسرائيلية - السورية/اللبنانية بمفاهيم للتسويات أقرب فى الواقع إلى حلول، إذا ما قورنت بما هو مطروح على الممار الفلسطينية- الإسرائيلية. فمبدأ "الحلول الوسيط" يكتب معناه الحقيقى فقط على هذا المسار، إذ أن ما سيتم التوصل إليه قد يكون تسويات ترتكز على نسب مرتفعة من "عدم الرضاء"، أو بعبارة أخرى "تسوية مؤلمة".

٣- أن التسوية على الممار الفلسطينية لم ترتب بالنمط التقليدى "معاهدات السلام"، أو الوثيقة الواحدة النهائية التى شهدتها، أو سوف تشهدا الممارات الأخرى، فقد تم توقيع أربع إتفاقات رئيسية وتتبنى منذ عام ١٩٩٣ فى إطار "المرحلة الإنتقالية"

فقط . وقد يتم توقيع عدد مماثل لها في إطار مرحلة التسوية النهائية يرتبط كل منها ببلحدي للقضايا المطروحة للمفاوضات، بحيث مستصبح معاهدة السلام النهائية مجرد إتفاق على مبادئ عامة، أو قد لا توقع مثل هذه المعاهدة من الأساس بفعل طبيعة الترتيبات طويلة المدى التي قد يتم الإتفاق عليها. فالسلام على هذا المسار قد يتحقق من خلال عدة "معاهدات سلام".

٤- أن من الصعب تحديد المدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه الحل على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي. فقد كان مفترضا من قبل أن تصل المفاوضات النهائية إلى محطتها الأخيرة في مايو ١٩٩٩، ولم يحدث ذلك. وقد حدد إتفاق شرم الشيخ أو "واي-٢" سبتمبر ٢٠٠٠ كموعِد مستهدف للتوصل إلى إتفاق سلام دائم بين الجانبين، لكن من الواضح أن ذلك الموعِد ليس نهائيا، والصياغة لا تؤكد بوجود الزلم أو قيد، وإنما هي صياغة مفتوحة التوقيت، وقد حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك بأنه إذا لم يتم التوصل إلى "إتفاق إطار" بحلول التاريخ المشار إليه، فإن المفاوضات حول هذا الإطار يمكن أن تستغرق خمس سنوات، وبصرف النظر عن مدى أهمية أو دلالة مثل هذه التعهدات، فإنها توضح المدى الزمني الذي قد تستغرقه عملية التوصل إلى التسوية.

٥- أن الحل "النهائي" على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي أن يرتبط بتوجهات أو مواقف طرفيه فقط، على غرار الممارات الأخرى نمسيا، وإنما بمواقف الأطراف العربية الأخرى ذات العلاقة ببعض قضاياها. فقد كانت "القضية الفلسطينية" عبر ممارها الطويل ذات طابع إقليمي أدى إلى تفجر صراعات عربية - فلسطينية، وفلسطينية - فلسطينية، وعربية - عربية بترية فلسطينية. وكان التدخل العربي في الشأن الفلسطيني أو "توظيفه" ملحا أساسيا لها، وصل في بعض الأحوال إلى الزعم بأن الطريق إلى القدس - في إطار الصراعات العربية - يمر بمواضع عربية أخرى. لكن يبقى أن بعض المشكلات المتصلة بها،

كاللاجئين تحديدا، والقدس بدرجة أقل، أن يسوى إلا من خلال إتفاقات إقليمية أوسع نطاقا. في هذا الإطار، يمثل العام ١٩٩٩ أحد الأعوام الحاسمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، بمعايير سنوات التسعينات. فهو العام الذي بدأت فيه مفاوضات "التسوية النهائية" على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، بعد أن تم تنفيذ معظم الإلتزامات المتعلقة بالمرحلة الإنتقالية. فوفقا لإتفاق إعلان المبادئ للفلسطيني- الإسرائيلي (أوسلو) الذي تم توقيعته بواشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، كان قد تم الإتفاق على تسوية قضايا الصراع بين الطرفين عبر ثلاث مراحل، ركز المرحلة الثالثة والأخيرة منها على "قضايا الوضع النهائي" التي تتمثل في قضية القدس الشرقية المحتلة، وقضية اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني، ومستقبل المستوطنات اليهودية المقامة على الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى مستقبل الأراضي الفلسطينية ذاتها من حيث الشكل النهائي الذي ستمتثل عليه حدود "الكيان الفلسطيني"، وسلطاته الداخلية، وحرركته الخارجية، بما في ذلك طبيعة علاقته مع إسرائيل. وكان من المفترض - كما تمت الإشارة - أن تنتهي مفاوضات "الوضع النهائي، في ٤ مايو ١٩٩٩، إلا أنها بدأت بالكاد في أواخر ذلك العام، بفعل التعقيدات التي شهدتها المرحلتان السابقتان.

وفي الواقع، فإن المشكلات المطروحة على جدول أعمال مفاوضات "الوضع النهائي" بين الفلسطينيين وإسرائيل تعتبر أعقد قضايا عملية التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، على كافة المستويات، لعدة اعتبارات :

١ - أنها تمثل جوهر عملية "التسوية" على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي. فمضى للزعم من أن المرحلتين السابقتين (الحكم الذاتي، توسيع الحكم الذاتي) قد ارتبطتا بالتعامل مع مشكلات رئيسية كالإعتراف المتبادل، وإعادة الانتشار، وإقامة السلطة الفلسطينية، ومشكلات الأمن، إلا أن كل ذلك تم في إطار ترتيبات إنتقالية، أرست صيغة تعامل بين الطرفين، لكن لم يتم خلالها التعامل مع القضايا

الكبرى التي تمثل أركان "السلام" المحتمل بين الطرفين، ففضايا الوضع النهائي تمثل المشاكل الحقيقية لهذا المسار.

ب - أن فضايا الوضع النهائي تنقسم - كما تمت الإشارة في القسم الأول من هذا الفصل - بالتعقيد الشديد، ليس فقط لأن بعضها يتضمن أبعاداً تاريخية ومعنوية عميقة، لكن لأن معظمها يرتبط بواقع ثقيل على الأرض يصعب تحريكه ببساطة، كالمنطونات، أو بمشكلات متعددة الأطراف تتصل بتحريك أعداد ضخمة من البشر، كالأجئين. فالمسألة ليست مجرد إقرار بإعادة منطقة محتلة، أو الانسحاب منها، وإنما بمشكلات عملية تتطلب عدداً هائلاً من القرارات، والتحركات والأموال، بكل ما يحيط بذلك من ضغوط داخلية، وتدخلات دولية.

ج - أن المواقف المعقدة للطرفين مختلف عليها بشكل جذري، فالتأكيدات القاطعة واللاهات الحاسمة يتم إطلاقها ببساطة فيما يتعلق بفضايا الوضع النهائي. ومن الصحيح أن المواقف الواقعية المفهومة للطرفين تترك مساحة للتوافق، إلا أن إدارة عملية الانتقال من المواقف المعقدة إلى المواقف المفهومة، سوف تكون شديدة الصعوبة، فالشعوب تلزم القيادات بالمواقف المعقدة. وسوف يكون من الممكن بالطبع الحديث عن إعلانات مبادئ، أو أمور إتفاقات، أو تفاهات رسمية، كصوغ لتعويضات للتلزلات، لكن سيكون الطرفان ملزمين في النهاية بالتوصل إلى إتفاقات ترتبط بتأثرات واضحة.

د - أن تسوية فضايا الوضع النهائي تتطلب ترتيبات إقليمية، ومساعدات دولية أوسع نطاقاً من قدرة طرفيها على الحصول عليها أو تحمل أعبائها، ففضية القدس تتطلب التعامل مع شبكة واسعة من الأطراف والمنظمات والقرارات والقوى الحربية والإسلامية واليهودية التي ارتبطت توجهاتها بها، كما أن قضية اللاجئين ترتبط بالتفاهات مع عدد كبير من دول المنطقة، أهمها لبنان. وكما هو معتاد، فإن هناك "بدلات مالية" يجب أن تقدم للإفهاء بالتعويضات أو التوطين، أو ما تسميه إسرائيل بفككت إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية، أو أوضاع المستوطنين. ومن

المفترض أن الولايات المتحدة، ثم دول الإتحاد الأوروبي والخليج العربي، ستلعب دوراً هاماً للتعامل مع هذه المشكلات.

لذلك، فإن مشكلات التسوية النهائية بين الفلسطينيين وإسرائيل تمثل القضية الأكثر دلالة بالنسبة لمستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، سواء في جوانبه الخاص بإنهاء أو استمرار الصراع، أو طبيعة السلم الذي سيمتد بعد تسويته. ففضايا المسارات الأخرى - رغم أهميتها وتشابكاتها - لا تهم في الأساس سوى أطرافها المباشرة، ولا ترتبط إلا بتوجهاتهم الخاصة تجاه الصراع والسلم، كما أن للفضايا الجوهرية متعددة الأطراف الأخرى، ذات الإرتباط الوثيق بمستقبل الصراع، كضبط التسليح أو التعاون الاقتصادي، ذات أبعاد يمكن تحديد آثارها المحتملة إلى حد كبير، بالنسبة لاستمرارية الصراع أو طبيعة السلم الإقليمي. إلا أنه لا يزال من الصعب حتى نهاية العام ١٩٩٩ تحديد التأثيرات المحتملة المرتبطة بمستقبل التسوية النهائية على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، التي مثلت قضاياها - كما تمت الإشارة في البداية - جوهر الصراع.

وفي الواقع، لا توجد تقديرات واضحة، أو عبارة أخرى "حاسمة"، حول طبيعة الصيغة التي سيتم التوصل من خلالها إلى تسويات للفضايا الوضع النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل، فتباين تلك القضايا عن بعضها البعض، وإختلاف الأطر الحاكمة للمفاوضات حولها، يشير إلى وجود تباينات في حجم العقبات التي ستعترض سبيل التوصل إلى تسوية لكل منها، وبالتالي ستكون تسوية بعضها أكثر أو أقل صعوبة من بعضها الآخر. فمعيّداً عن المواقف الرسمية المعقدة التي يمكن أن تدفع بالتحليلات إلى الجزم بأنه لن يكون هناك حل، وكذلك التصورات أو التفاهات غير الرسمية التي يمكن للتأكيد على أساسها أن الحل على الأبواب، فإن خبرة إدارة عملية التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي استندت على الحلول الانتقالية والصغ غير التقليدية، والمفاوضات السرية، والتحرك خطوة - خطوة، وعدم التقيد بجدول زمني، وأحياناً إعادة التفاوض حول ما تم للتفاوض عليه من قبل، وتعدد

الإتفاقات والبروتوكولات التفضيلية ، تشير إلى إمكانية التوصل إلى صيغة ما لتسوية تلك القضايا بصورة ما . لكن عبر مدى زمني لا يمكن تحديده ؟
في هذا الإطار ، يمكن تناول الخطوط العامة للمحددات والتوجهات والصيغ المطروحة بشأن تسوية قضايا الوضع النهائي الفلسطيني - الإسرائيلي ، كالتالي :

أولاً : قضية شكل (الكيان الفلسطيني) :

لم تعد قضية شكل الكيان الفلسطيني قضية محورية ، حتى قبل مفاوضات الوضع النهائي ، فقد حسمت هذه المسألة منذ فترة على أساس أنه مستقام في النهاية دولة فلسطينية ، خاصة وأن مفهوم "الدولة" تاريخياً وقانونياً لا يرتبط عضوياً بخصر السيادة، إذ كانت هناك دول ناقصة السيادة ، ودول تحت الإنتداب أو الوصاية. وحتى عندما تم تحديد بنود جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي في نوفمبر ١٩٩٩ ، لم يتم وضع بند خاص بشكل للكيان الفلسطيني، وتم الإقتصار على بند "الحدود" المرتبط بها. وفقاً لما طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك كينود "لإتفاق الإطار" المستهدف الوصول اليه بين الفلسطينيين وإسرائيل من خلال هذه المفاوضات، ليس لدى الجانب الإسرائيلي ، في ظل التسوية الرأبنة ، تحفظات جوهرية على أن يتخذ الكيان الفلسطيني مسمى "الدولة" من الناحية القانونية. لكن تصريحات رسمية لأحد القادة الفلسطينيين (أبو مازن) أشارت إلى "أننا سنرفض السيادة المنقوصة ، نحن متمسكون بدولة فلسطينية مستقلة" (١١/٩). ويحيط ذلك أنه لا تزال هناك تجاذبات.

عموماً ، فإن من الواضح أن هناك قبولاً إسرائيلياً رسمياً، من حيث المبدأ ، لقيام دولة فلسطينية، لكن المشكلة الحقيقية ترتبط بتحديد بنودها:

١- مقومات الدولة الفلسطينية :

هناك مشكلة ترتبط بما إذا كانت الدولة الفلسطينية المحتملة سوف تتمتع بالقدرة الاقتصادية

والموارد الطبيعية التي تنبئ لها القيام بمهامها كدولة، في ظل ضعف إقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإرتباطها بالإقتصاد الإسرائيلي على نحو أدى إلى إثارة الهواجس الفلسطينية إزاء خطط فصل الفلسطينيين " التي ناقشتها الحكومة الإسرائيلية في نوفمبر ١٩٩٩ . وقد تبع ذلك تأكيدات من جانب يهود باراك بأنه لا توجد نوايا لفك إرتباط إسرائيل بالأراضي الفلسطينية، وأن الفصل بيننا وبين الفلسطينيين ميسر فقط" (١١/٩). ويعني ذلك استمرار إرتباط (أو تبعية) الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي، في إطار سيناريوهين مستقبليين، أحدهما يركز على الإستقلال الإقتصادي الفلسطيني خطوة - خطوة ، بينما يركز الآخر على تعمق الإرتباطات الاقتصادية بين الجانبين مع الوقت.

إضافة إلى مشكلة "الإقتصاد الوطني" توجد مشكلات خاصة بالأرض والمياه التي تمثل بنداً من بنود مفاوضات الوضع النهائي. فالموارد الأساسية في الضفة الغربية تحديداً تقتصر على هذين للعصرين ، وتسمى إسرائيل للإحتفاظ بجزء هام من الأراضي الزراعية الخصبة، وهي الأراضي التي قلمت بمصانيرها وزراعتها عن طريق الرى، وتبلغ مساحتها ٨,٨٥٨ هكتاراً. أما بالنسبة للموارد المائية، فإن هناك تيارين يتجاذبانها بهذا الشأن :

أ - إتجاه يرى ضرورة الإحتفاظ والمسيطرة المباشرة على موارد وإحتياطي وإمدادات المياه في الضفة الغربية عن طريق السيطرة على قطاع من الأرض يمتد من بداية المنحدرات الشمالية عند الكرمل، مخترقاً أقصى الشرق في منطقة طولكرم - قتيانية لمسافة ٢-٦ كلم شرق الخط الأخضر ، يتضمن السيطرة على مياه حوض اليركون - للتنميط، مع ضم منطقة المنحدرات الغربية للضفة، ووضع قيود شديدة في حالة الإستحباب على مساعدة الإستهلاك الفلسطيني من المياه، ومنع حفر آبار إضافية تسحب من خلالها مياه على حساب كمية المياه التي تقوم إسرائيل بسحبها.

ب - إتجاه يرى إمكانية قيام نظام مائي فلسطيني - إسرائيلي مشترك لتقسيم المياه إشرافاً

ج - عقد المعاهدات الدولية الخارجية ، خاصة تلك التي ترتبط بإرتباطات ذات طابع إستراتيجي - أممي .

وترتبط هذه التصورات بمفاهيم أمن إسرائيل التقليدية المتصلة بالحدود الآمنة القابلة للدفاع عنها في مواجهة الهجمات العسكرية التقليدية والعمليات المسلحة المحدودة ، والحاجة - حسب التصور الإسرائيلي - لمق إستراتيجي .

ويتسم للموقف الفلسطيني تجاه فكرة الدولة ناقصة السيادة ، أو منزوعة السلاح ، بالتعقد ، فالتصريحات الرسمية تؤكد "أننا لا نقبل دولة فلسطينية منقوصة السيادة، إن المفاوضات الفلسطينية يتحدث حول طوالة المفاوضات عن دولة فلسطينية مستقلة، والاستقلال يعني السيادة ، والسيادة تعني السيطرة على الأرض، والجو ، الحدود " (أبو مارن- ١١/١٦) .

كما نشرت تصورات أكاديمية فلسطينية ، موجهة سياسيا ، أعبدا بعض العقليين وثقوى الصلة بالمفاوضين الفلسطينيين حول مفهوم الأمن الفلسطيني، والترتيبات الأمنية المتصورة من وجهة النظر الفلسطينية. وتوحى التطورات العملية المتعلقة بقوة الأمن الفلسطينية إلى أنه يتم التعامل معها باعتبارها "قوة دفاع" شبه عسكرية للمستقبل ، لكن بالتوازي مع ذلك يتم التعبير أحيانا عن قناعة بعدم جدوى التفكير في إقامة "قوة مسلحة نظامية" ، أو الإنفاق على ما يعتبر "الدفاع" في ظل الموازين العسكرية المختلفة بشدة بين الطرفين، وإنه يمكن الإقتصار على تبني مفاهيم حد أدنى للدفاع عن النفس. فلا تزال التصورات الفلسطينية تتفاعل بهذا الشكل، والأرجح أنه يمكن للوصول إلى "سياسة ما" على هذا المستوى.

٢ - حدود الدولة الفلسطينية :

فإنطلاقا مما تحقق على صعيد الإنسحاب وإعادة إنتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب الإتفاقات المختلفة ، بما فيها إتفاق شرم الشيخ (واي-٢) سبتمبر ١٩٩٩ ، يمكن القول أن هناك صعوبات شديدة سوف تحيط بالمفاوضات الخاصة بالحدود الإسرائيلية - الفلسطينية ، أي

وتطويرا ومراقبة، تضمن فيه إسرائيل "حقوقها" في استعمال المياه مع قيام هيئة مشتركة للمياه ، تتمتع فيها إسرائيل بحق الفرض (الفيتو) لتوزيع المياه توزيعا عادلا بين الطرفين، مع سيطرة إسرائيل على عدد من أحواض غرب وشمال شرق الضفة والقدس.

ويلقى الاتجاه الأخير قبولا نسبيا لدى الفلسطينيين، على نحو ما يمكن في الإتفاقيات المؤقتة بين الطرفين ، ولتي إعتبرت فيها إسرائيل بحقوق مشروعة للفلسطينيين في مياه نهر الأردن وروافده ، ومياه الضفة الغربية، دون أن يتم التطرق لمسألة السيادة التي يتم النقاش حولها في مفاوضات الوضع النهائي، بالإضافة إلى القضايا الفنية المتصلة بالإدارة المشتركة للمياه. ولا يوجد تقدير محدد لما سيتم التوصل إليه بهذا الشأن.

وترتبط قضية مقومات الدولة الفلسطينية بمسئلة لا تقل تعقيدا تتعلق بسلطات وصلاحيات الدولة الفلسطينية ، أي سياستها السياسية. فمبدأ عما كان اليمين الإسرائيلي يطرحه بشأن للحكم الذاتي الإداري للبشر دون الأرض، لا تستعرض أحزاب اليسار الإسرائيلي على مسمى "الدولة" ، بقدر ما تستعرض على مكوناتها. فهي لا ترفض قيام دولة فلسطينية، كما سبقت الإشارة، لكنها ترفض تمتعها بالصلاحيات التي تجعل منها "دولة مستقلة ذات سيادة" ، عبر قصر مكوناتها على الرموز والمارشك الاسامية للدولة كالعالم والمطار والميناء ، وجوازات السفر، إضافة إلى الشؤون المدنية الإدارية والخدمية ، ودون أن يتضمن ذلك تحديدا مائلي:

١ - تشكل قوات مسلحة بأفروعها المعروفة البرية والجوية والبحرية ، والإقتصار على قوات الأمن الداخلي، أي أنها ستكون دولة "منزوعة السلاح" التتولى.

ب - السيطرة على مناطق الحدود الخارجية للدولة والتي تسعى إسرائيل إلى السيطرة عليها، إضافة إلى المحاور الرئيسية التي تربط أجزاء الدولة (الفلسطينية).

الحدود الغربية للكيان الفلسطيني، والحدود الشرقية له كذلك.

بالنسبة للحدود الغربية "الدولة الفلسطينية"، أو الحدود مع إسرائيل، يبدو واضحا أن عوامل أمنية واقتصادية ودينية، تدفع إسرائيل - حسب تصوراتها - للتمسك بفكرة ترحيل الخط الأخضر نحو الشرق، على نحو ما يشير إليه الموقف المعلن بعدم العودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧. ويبدو هذا التمسك الإسرائيلي واضحا في الواقع الاستيطاني الكثيف في تلك المناطق، والطرح الإسرائيلي الراسي إلى تجميع المستوطنات للقائمة هناك في ثلاث كتل استيطانية ضخمة. وترتبط بهذا الاتجاه منطقة الخان الأحمر شرق القدس، والتي تفصل المنطقة الشرقية عن أريحا ومنطقة ميمولا، شرق وجنوبي الخط الأخضر، ومنطقة "غوش عيصون"، وحزام يبعد خمسة كيلو مترات شرق الخط الأخضر، من للطورون شمالا، وذلك لإعتبارات دفاعية وفق التصور الإسرائيلي.

إما فيما يتصل بالحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، فتأتي إعتبارات دفاعية واقتصادية إسرائيلية أخرى ترتبط بمنطقة "غور الأردن" لتضع قيودا - وفق تصورات الجيش الإسرائيلي - على الإصحاح من تلك المنطقة. وقد بدا ذلك واضحا في تمسك أيهود باراك باستبدال منطقة المحمية الطبيعية التي تقع في تلك المنطقة بمساحة مسلوية من مناطق أخرى في الضفة الغربية، وفق ما جاء في "اتفاق شرم الشيخ". ويبدو من قراءة الرؤية الإسرائيلية أن الطرح الخاص بالسيطرة على الحدود الشرقية للكيان الفلسطيني، تعود في الأساس لإعتبارات تتعلق بالدفاع والموارد المائية، ومن ثم فإن القضية ستكون مطروحة من جانب إسرائيل في إطار "ضم" بعض من هذه المناطق، في حين أن الطرح الحقيقي سيجري بعد ذلك في إطار البحث عن ترتيبات أمنية، وإتفاقات خاصة بالموارد المائية، وذلك بعكس الحال، فيما يخص الحدود الغربية للدولة الفلسطينية، والشرقية لإسرائيل.

ويحاول الطرف الفلسطيني تقديم أوضاعه بشأن مسألة الحدود في السياق المشار إليه، مع تمسكه

بموقفه الرسمي المعلن الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مع استعداد لإجراء بعض التعديلات، مع طرح مسألة السيادة الكاملة على الأراضي الفلسطينية.

على أية حال، فإنه على الرغم من أن إسرائيل هي الأكثر قدرة على فرض تصوراتها بشأن مستقبل "الكيان الفلسطيني" بحكم موازين القوى، فإن أفق قيام الدولة الفلسطينية وسلطاتها وحقوقها أعقد من أن تتمكن إسرائيل من ضبطها وفقا للإطار الذي تحدده لها. فسوف يتحسد مستقبل الدولة الفلسطينية ومقوماتها وصلاتها كمحصلة تفاعلات وكرامية متداخلة بين الطرفين تستخدم فيها كافة أدوات وأساليب إدارة الصراع.

ثانيا : قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:

تعتبر قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية واحدة من أعقد المشكلات المطروحة على الممار الفلسطيني - الإسرائيلي، وأكثرها إثارة للأزمات الحادة بين الجانبين. فقد وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١، إلى نحو ٢٠٠ مستوطنة يسكنها - مع القدس الشرقية - حوالي ٣٠٠ ألف مستوطن يهودي، بما كان يعني وجود مشكلة من "الحجم الكبير"، تتشابه مع قضايا أخرى عديدة مطروحة على هذا المسار كالإصحاح والأمن والمياه. ولقد أدت تعقيدات هذه المشكلة، وعدم وجود مبادئ منق عليها لإدارة أوضاعها منذ البداية (١٩٩١)، إلى تعجر العديد من الأزمات الكبرى بين الجانبين، على غرار أزمة مستوطنة جبل أبو غنيم في أواخر عام ١٩٩٧، واستمرار تلك الأزمات في ظل كافة الحكومات المتعاقبة على السلطة في إسرائيل، بصرف النظر عن مدى مرونتها أو تصلبها لآراء عملية السلام بشكل عام، بسبب أن توسيع نطاق الاستيطان، وتفاقم الأزمات المتصلة به ارتبطت بحكومات حزب العمل، أكثر من ارتباطه بحكومات

القضية. فالموقف التقليدي لأحزاب اليمين الإسرائيلي هو العمل على مواصلة ودعم وتكثيف الإستيطان في كافة أرجاء ما تسميه "أرض إسرائيل"، وعدم إخلاء أى مستوطنة في إطار أى صيغة للتسوية. أما أحزاب اليسار، فإنها وإن لم تبتن صراحة سياسة وقف نمو المستوطنات، فإنها تشير إلى أن التجمعات الإسرائيلية للكثيرة مستقل تحت سيادة إسرائيل في أى صيغة للتسوية، وهو ما يعنى إمكانية التفاوض حول إخلاء أو تفكيك المستوطنات الصغيرة والمتناثرة. وهي مستوطنات يعتقد أن حكومات حزب العمل المتتالية قد أقامتها لهذا الغرض، أى المساومة عليها، وإخلائها مع الحصول على ثمن الإخلاء في شكل ضم أراض فلسطينية في مناطق أخرى، إضافة إلى تعويضات مالية من الولايات المتحدة، و "المجتمع الدولي". فعلى الرغم من أن حكومة إيهود باراك قد أكدت أنه تقام مستوطنات جديدة، كما أن يتم المساس بالمستوطنات القائمة، إلى أن يتحدد وضع المستوطنات الإسرائيلية في مفاوضات الوضع النهائي، إلا أن الملامسات والاستدراكات التي ارتبطت بهذه السياسة تشير إلى أن هذا الموقف لا يعنى عمليات الموافقة على فكرة تجميد الاستيطان في المناطق التي ترتبط بإدعاءات إسرائيلية تجاهها، أو تسمى إسرائيل إلى ضمها في المفاوضات النهائية لاعتبارات دينية وأمنية وإقتصادية وسكانية.

في هذا الإطار، وعلى ظل خبرة التفاعلات الجارية بين الطرفين، وللصورات التي يتم تداولها بشكل غير رسمي للتعامل مع مشكلة المستوطنات الإسرائيلية، يبدو أن الاتجاه الغالب لتسوية هذه القضية سيتجه إلى التعامل مع التصور الإسرائيلي الخاص بجميع المستوطنات اليهودية الموجودة على الأراضي الفلسطينية في ثلاث كتل كبيرة إلى الشرق من الخط الأخضر. ومدينة القدس الشرقية، على النحو الذي يخدم للروية الإسرائيلية الرامية إلى تحويل الخط الأخضر نحو الشرق. وسوف تدور المفاوضات حول التوصل إلى صيغة مقبولة تجاه "البؤر الاستيطانية" الأخرى.

للكود، ورغم أن الموقف الرسمية لحزب العمل تجاه الإستيطان أكثر مرونة من مواقف الكود. ولوضحت الصيغ التي تمت من خلالها تسويات مؤقتة لقضايا ترتبط بتجمعات إستيطانية، في ظل المرحلة الإنتقالية، على شاكلة "نموذج الخليل" أن هذه للقضية يمكن أن تفرز ترتيبات شديدة الإختلال، ومثيرة للتوترات في ظل موازين القوى القائمة بين الفلسطينيين وإسرائيل.

لقد تم التعامل مع هذه القضية خلال المرحلة الإنتقالية على نحو مثير للانتباه. فعلى الرغم من وضوح الأسس التي يمكن أن يدور من خلالها الجانب الفلسطيني لمفاوضاته مع إسرائيل حول المستوطنات، تلك الأسس التي تستند إلى مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، والحقائق المتفق عليها للشعب الفلسطيني، إضافة إلى دعم دولي - متضمنة موقفا أمريكيا متطورا نسبيا - غير قائم بنفس المستوى بالنسبة للقضايا الفلسطينية الأخرى، إلا أن القيادة الفلسطينية لم تتمكن بما يمكن أن يصل بها فقط إلى الحصول على التزام محدد بمنع تغيير الوضع الإستيطاني القائم لحين التفاوض حولها في مرحلة التسوية النهائية. وهو ما اعتبر - بإعتراف قيادات فلسطينية مختلفة فيما بعد - أحد الأخطاء التفاوضية. فقد بدأت مفاوضات الطرفين بعد مدريد في إطار وعي واضح بمغزى إستمرار العمليات الإسرائيلية على مستقبل الحقوق الفلسطينية، وخلال ذلك تمت المطالبة بالموقف الفوري للإستيطان، مع طرح صيغ تسوية تستند على ما يحويه وجود المستوطنات من تقطيع لأوصال "الكيان الفلسطيني" المحتمل، إلا أن هذا الموقف قد تحول في إطار المفاوضات السرية الموازية التي جرت في أوسلو، والتي تم خلالها تأجيل مناقشة القضايا الرئيسية التي يصعب التوصل إلى حلول وسط سريعة بشأنها، وملها قضية الإستيطان، مع الإكتفاء بالإتزامات شافية بشأن وقف الإستيطان، وهو ما لم يثبت فعاليتها فيما بعد، بحيث أصبحت تلك المشكلة تزداد تعقيدا مع الوقت، رغم إستمرار المفاوضات.

وقد تذبذب الموقف الإسرائيلي من حكومة لأخرى، لكنه بقي عموما على تشدده بشأن هذه

بينها. لكن في كل الأحوال فإن هناك إنفاقا بين الطرفين على إخضاعها للتفاوض، بما يحسب أن الموقف المطفة هي مواقف تفاوضية قابلة للإمتراز، كما أن ثمة إدراكا مشتركا بأن تسوية فلسطينية - إسرائيلية لن تكون نهائية إلا إذا تم التعامل مع قضية القدس بصورة ما ، حتى ولو كانت المفاوضات حولها مستأجل إلى النهاية.

إن الموقف الفلسطيني بشأن وضع القدس الشرقية واضح، ومجمع عليه من جانب كافة التيارات الفلسطينية ، يستأدها ، أو يضبط عليها ، في ذلك إتجاه عربي وإسلامي عام. فالهدف النهائي هو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس (لشرقية) ، بالإرتكاز - إضافة إلى الحقوق التاريخية - على قرارات الشرعية الدولية التي تمثل أساس التسوية السلمية الحالية، وأهمها قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ ، والتي تحثير القدس الشرقية بمقتضاها أرضاً محتلة عام ١٩٦٧ يجب الانسحاب منها. لكن - كما سبقت الإشارة - فإن إدراج قضية القدس على جدول أعمال عملية التسوية السلمية، يحسب أن هذا الموقف قابل للتفاوض حوله.

ولا يقل الموقف الإسرائيلي حسما عن الموقف الفلسطيني، فهناك إجماع من جانب كافة القوى السياسية الإسرائيلية باستثناء حركة السلام على أن "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية" ، مع ضمان حرية أبناء كافة الديانات في الوصول إلى الأماكن المقدسة، وضمان حرية العقيدة ، وفق للخطوط العامة لسياسة حكومة حزب العمل تجاه عملية التسوية السلمية. وكانت إسرائيل قد أعلنت ضم القدس للترقية عام ١٩٦٧ ، بعد أيام من إحتلالها ، وأعلنت القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل عام ١٩٨٢. لكن هذه المواقف أيضا قابلة للتفاوض حولها، وإن كانت تلك "القابلية" أقل على هذا المستوى لاعتبارات موازين القوى، إضافة إلى التغيرات الجغرافية والديموجرافية التي لحقت بوضع المدينة ذاتها.

لقد كانت مدينة القدس على رأس المناطق التي عملت سلطات الإحتلال الإسرائيلية على تخيير

إن البؤر الإستيطانية العشوائية التي ترى حكومة العمل أنها إقيمت بشكل غير قانوني سوف يتم تفكيكها، كما بدأ يحدث بالفعل فسي أولضر العام ١٩٩٩ ، وعلى الأرجح سوف يوضع "نظام خاص" للمستوطنات المتناثرة الأخرى، بحيث يخضع سكانها للسيطرة الفلسطينية في ضوء "حقوق خاصة"، أسوة بالفلسطينيين الذين يختارون البقاء في المناطق التي ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية.

وثمة تصور ، بأن الجانب الإسرائيلي قد يطرح أفكارا من قبيل تبادل "الأرض أو السكان" في بعض المناطق ، حتى يتم فك الإشتباك بين التجمعات السكانية في المناطق المختلفة التي تتركها التسوية في وضع "حرج" أو وضع "خاص" على نمط وجود تجمعات يهودية فسي مناطق خاضعة للجانب الفلسطيني، في مناطق تضعها التسوية تحت السيطرة الإسرائيلية.

وفي إطار خبرة الإقتلاط السابقة بين الطرفين، من المتصور أنه سيتم تسوية "ملف الإشتيطان" على عدة مراحل، وعبر عدد من الإقتلاط المبدئية، والإقتلاط المعدلة أو التنفيذية، وفي ظل نوع من الارتباط بالمفاتيح الأخرى التي يتم التفاوض حولها ، كملف اللاجئين أو النازحين، وترتيبات الأمن النهائية بين الجانبين. فهناك تسوية ما في الطريق، لكن لا يوجد يقين حول ترتيباتها المحددة أو جدولها الزمنية ، وتعقيدات التنفيذ الفعلي الخاصة بها، وأثارها على إستقرار "السلام" الذي قد يتم إرساؤه بين الفلسطينيين وإسرائيل.

ثالثاً : قضية القدس الشرقية:

تبدو قضية القدس الشرقية، وكأنها تقع داخل "منطقة التوابت" التي تحكم للمواقفين الفلسطينيين والإسرائيلي، فالقضية تنتم بحساسة خاصة تمتد على عوامل دينية وتاريخية تخلص إلى أقصى حد مساحة المناورات الممكنة بشأنها، لاسيما وأن ترتبط بتوجهات أطراف خارج المسار ، كما أن المواقف الرسمية المطفة حولها تنتم بالحجم والحدة بدرجة تشير ، مبدئيا ، إلى عدم إمكانية التوفيق

معالمها، وإحداثيات إنقلاب سكانى بها، بهدف تركيز ضمنها الرسمي واقعا، تحسبا لعدم الاعتراف الدولى بالضم الذى أعلنته إسرائيل. ومن هنا كسان قرار الضم نقطة البداية لعملية تهويد واسعة النطاق للمدينة التاريخية، فقد أعيد تخطيط الحدود البلدية للمدينة حتى وصلت إلى نحو ٣٠% من مساحة الضفة الغربية، وبما سمح باستبعاد أعداد كبيرة من العرب خارجها.

وسعت إسرائيل بعد ذلك إلى تحقيق عدة أهداف لضمان الضم النهائي للقدس العربية:

١ - تركيز أغلبية يهودية مطلقة فى "القدس الكبرى" تشكل العامل الحاسم فى أى اتفاق مستقبلى حولها.

٢ - خلق حقائق واقعية على الأرض تمنع تقسيم المدينة، من خلال طمس الحدود بين شطريها.

٣ - محاصرة القسم العربى من المدينة إستراتيجيا من خلال تكثيف الاستيطان اليهودى.

٤ - عزل القدس العربية عن غيرها من مناطق الضفة بتجمعات يهودية ضخمة.

٥ - دفع المواطنين العرب إلى إقامة مساكنهم خارج الحدود البلدية.

كما كانت مدينة القدس على رأس المناطق التى تعرضت لهجرة إستيطانية كثيفة من اليهود السوفيت، الذين تمثل القدس المنطقة الأولى للمفضلة لمكانهم.

وتعد أهم معالم التغيير الذى شهدته القدس، ولذى يرتبط مباشرة ببعض التصورات والمشكلات الخاصة بتسوية قضيتها، هو قيام إسرائيل بتوسيع حدود مدينة القدس، وإنشاء ما يسمى "القدس الكبرى" التى لا تضم المدينة التى جرى توسيعها فحسب، بل تشمل مساحة من الضفة الغربية أوسع كثيرا، تمتد من رام الله شمالا إلى بيت لحم جنوبا، ومن معاليه أوديم شرقا إلى "مجيران" غربا، وهى ضاحية يهودية للقدس الغربية. ويقطن أكثر من نصف المستوطنين اليهود بالضفة الغربية فى المنطقة التى تشكل سلسلة من المستوطنات تطوق مدينة للقدس.

فى هذا الإطار، يصعب تصور ما ستؤول إليه المفاوضات الخاصة بالقدس فى النهاية. فإضافة إلى حدة المواقف الرسمية، هناك الوضع المعقد للمدينة. لكن الطرفين المباشرين للمفاوضات على وعى كامل بهذه المعضلة، بحيث توغلت المفاوضات السرية والمناقشات العلنية كثيرا فى اتجاه البحث عما يسمى "حلول واقعية" لهذه المشكلة، وتم التوصل إلى بعض التصورات، أهمها على الإطلاق "مسودة اتفاق" تتضمن تفاهمات جرى التوصل إليها بين محمود عباس (أبو مازن) ويوسى بيلين، أحد وزراء حكومة العمل الحالية، طرحت بقاء القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، مع توسيع حدود القدس الجبرى لتشمل القسم الشرقي من أحياء أبو ديس والعيزرية، بحيث يطلق عليها اسم القدس التى يمكن أن تكون عاصمة "الدولة الفلسطينية" المستقبلية. أما الأماكن الدينية الإسلامية، فيمكن أن تعتبر أرضا إضافية تديرها السلطة الفلسطينية، فى حين يدير الفلسطينيون الأماكن الدينية المسيحية دون أن تعتبر أرضا إضافية.

ورغم أن الطرف الفلسطينى الذى تفاوض على هذا التصور يؤكد أنه ليس "ثقافيا"، ورغم أن هناك رفضا فلسطينيا رسميا لهذا التصور تحديدا، وضع فى إعلان أبو مازن ذاته "أن الفلسطينيين سيرفضون أى طرح يقول أن أبو ديس عاصمة لهم. وإن يوقعوا أى اتفاق سلام مع إسرائيل لا ينص على أن القدس الشرقية هى عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة" (١١/١٦)، إلا أن هناك تحركات على الجانبين تكف فى اتجاه ترتيب الأوضاع للمسى نحو مثل هذه الحلول. فما جاء فى وثيقة يوسى بيلين - ميخائيل إيتان (العمل - الليكود) بشأن القدس لا يختلف عما جاء فى تفاهم أبو مازن - بيلين المشار إليه. كما أشارت تقارير صحفية إلى أن اللقاءات السرية التى جرت بين ياسر عرفات وأيهود باراك فى نوفمبر بشأن مفاوضات الوضع النهائى شهدت مطالبة من جانب عرفات بإسحاب إسرائيل من أبو ديس أو الرام أو العيزرية فى ضوئى القدس، وضم "الحى" الذى سيتم الإسحاب منه إلى "المنطقة الفلسطينية". ويصرف النظر عن صحة أو عدم

صحة ذلك ، فإن من الواضح أن هناك تحركات مكثفة في اتجاه قضية القدس ، دون انتظار طرحها رسميا في مفاوضات الوضع النهائي. لكن لا يوجد يقين حول نتائج تلك التحركات ، فمسوية مشكلة القدس ليست مسألة بسيطة.

رابعاً: قضية اللاجئين الفلسطينيين :

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين أيضا من أكثر قضايا "الوضع النهائي" صعوبة ، بفعل التباين الفارق بين المواقف الرسمية الإسرائيلية والفلسطينية الخاصة بها ، وحدود قدرة كل طرف على إحتمال نتائج "حلها" ، حتى لو أراد ذلك ، وتعلقها بأعداد ضخمة موزعة في الشتات من الفلسطينيين ، وإرتباطها بمواقف الدول التي يعيش اللاجئين على أراضيها. فتيما لمعظم التقارير ، يصل عدد اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني ، في الوقت الحالي ، إلى ما يزيد على أربعة ملايين نسمة ، كما يتضح من الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)
توزيع اللاجئين الفلسطينيين

الدولة	العدد
الأردن	٢,٢٢٥,٠٠٠
لبنان	٣٥٠,٠٠٠
سوريا	٣٤٠,٠٠٠
مصر	١٠٠,٠٠٠
دول الخليج	٤٥٠,٠٠٠
ليبيا	٢٥,٠٠٠
العراق	٤٠,٠٠٠
الأمريكتان	٤٨٠,٠٠٠
الدول الأوروبية	١٥٠,٠٠٠
دول أخرى	٥٠,٠٠٠

وبداية ، فإن ثمة صعوبة في تحديد "من هو اللاجئ". فتشتت الشعب الفلسطيني ، وتوزعه بين مسيلات "اللاجئ" و "النازح" ، و "تحت الاحتلال" ، يعود إلى مراحل مختلفة شهدت كل مرحلة منها موجة من خروج أعداد كبيرة من الفلسطينيين ، قسرا ، من أراضيهم ، خلال سنوات ما قبل عام

١٩٦٧ ، وهم اللاجئون ، ثم في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، وشهدت هذه المرحلة تدخل مسميات اللاجئ مع النازح ، كما أعقب لغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ موجة ثالثة من النزوح. وقد تفاوتت أوضاع اللاجئين من دولة لأخرى. فقد إنتمجوا في بعض الدول بشكل كامل ، بينما مازالوا يشكلون "جاليات فلسطينية لاجئة" في دول أخرى .

ويتلخص جوهر الموقف الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين في رفض الاعتراف بحق العودة عموماً ، ورفض العودة تحديداً إلى دلول الخط الأخضر ، إذ أن تلك العودة سوف تؤدي - حسب التعبيرات الإسرائيلية - إلى "طمس الطابع اليهودي الإسرائيلي" ، عبر تحويل اليهود إلى أقلية ، وإذا كان هناك إحتمال لعودة أي مجموعة منهم ، فإن ذلك سيكون في أضيق الحدود ، وفي إطار "جمع شمل الممالات" ، أي من منطلق إنساني ، وليس وفق الحق في العودة. كما أن القرارات المتصلة بذلك مستخذة من جانب الحكومة الإسرائيلية وحدها ، دون مشاركة من أحد ، أو التزام بأي حصة في هذا المجال ، يضاف إلى ذلك ثلاث نقاط رئيسية :

١ - أن الحل الأمثل لقضية لاجئي ١٩٤٨ - من وجهة نظر إسرائيل - يتمثل في توطينهم في أماكن إقاماتهم ، في الدول العربية الأجنبية التي يعيشون فيها.

٢ - أن من الممكن القبول بعودة أعداد من نازحي العام ١٩٦٧ ، إلى أراضي الكيان الفلسطيني بشكل متدرج ، وحسب القدرات الاستيعابية لهذا الكيان.

٣ - أن إسرائيل لن تتحمل مسؤولية التوطين الذي ستتحمله "هيئة دولية" تشكل صندوقاً لهذا الغرض تموله البلدان العربية للبترولية والدول الصناعية الكبرى.

وقد طرأت على الموقف الفلسطيني تحولات ذات أهمية تجاه هذه القضية ، بدأت بالتمسك بحق العودة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة (١٤٩) - الجمعية العامة ، ٢٣٧ - مجلس الأمن ، مع عدم رفض عمليات تحسين الظروف المعيشية طالما أن ذلك يرتبط بفكرة التوطين. ثم جاء إعلان المبادئ الفلسطينية -

الإسرائيلي - ١٩٩٣ ، ليفتح الباب أمام التعويض لمن يرغب ، وعدم قصر القضية على حق العودة. ووفقاً لهذا الإعلان (أوسلو-١) ، تم التمييز بين اللاجئين-١٩٤٨ الذين تمت إحالة قضيتهم إلى مفاوضات الوضع النهائي ، والنازحين-١٩٦٧ الذين تم تشكيل لجنة رباعية إسرائيلية- فلسطينية - مصرية - أردنية مستمرة لتقرير أشكال السماح لهم بالعودة مع توفير الإجراءات الضرورية لمنع اللجوء والإخلال بالنظام .

كما وضع البعْد الدولي - الإقليمي لهذه القضية بتشكيل لجنة اللاجئين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف ، على نحو يشير إلى تأكيد أنها مشكلة عامة ينبغي أن تقاسم القوى الدولية والإقليمية مسؤولية حلها ، لكن الأساس في عموميتها بالطبع هو إنتشار اللاجئين عملياً داخل دول متعددة ، بأوضاع ونسب مختلفة ، مع وجود مواقف متباينة لتلك الدول بشأن التعامل مع هذه المشكلة التي تعجزها بعض تلك الدول ، كإيران والأردن ، قضية أمن قومي .

وبعداً عن التفاصيل المعقدة لتلك القضية ، تبلورت قسماً السنوات الماضية ، دون إنتظار مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل ، أطر مختلفة للتعامل مع مشكلة اللاجئين ، تعتمد على ما يسمى "حلولاً علمية قابلة للتطبيق" بعيداً عن قضايا المسؤولية ، أو الجذور ، أو النشأة ، وقرارات الأمم المتحدة ، وذلك من خلال صيغ اقترحت إلى الموفد الإسرائيلي منها إلى الموكف الفلسطيني. وتبعاً لذلك ، يبدو واضحاً أن الشق الرئيسي قسماً تسوية هذه القضية يتمثل في توطين العدد الأكبر من لاجئي ١٩٤٨ في مناطق إقامتهم ، وبالتحديد في عند من الدول العربية ، وهو ما يطرح قضية الأساس الإقليمي للتسوية في هذا النطاق.

وتتمثل مشكلة هذا التوجه في أنه يعتمد بالأساس على قبول الأطراف العربية التي يقيم للاجئون الفلسطينيون على أراضيها لمثل هذه الصيغة ، وإستعدادها للعمل على نجاح هذه التسوية. وتأتي العقبات هنا من مصدرين :

أ- أن بعض الدول العربية التي تقيم بها أعداد كبيرة من اللاجئين ، مثل لبنان ، لا يمكن أن تقبل

مبدأ التوطين ، بفعل تأثيراته على تركيبها السكانية ، وقد ظهرت مؤشرات القلق اللبناني بوضوح في أواخر العام ١٩٩٩ من خلال التصريحات الرسمية ، وما سمي "حرب المخيمات" . كما أن بعض دول الخليج العربية قد تتحمل أيضاً ، لاسيما في ظل الأثر المعقدة التي ترتبط بفكرة "المواطنة" داخلها .

ب- أن بعض الدول العربية التي تنتقد بشدة عملية التسوية السلمية الراهنة ، مثل ليبيا ، أو المعزولة عن تفاعلاتها مثل العراق ، قد تسمى إلى إفساد هذه التسوية عبر رفض الوجود الفلسطيني داخلها ، كما حدث بالفعل من جانب ليبيا عندما قلمت بترحول عدة آلاف من الفلسطينيين إلى حدودها مع مصر عام ١٩٩٧ ، أو قد يتطلب الأمر تسوية عامة للمشاكل المحيطة بأوضاع بعض تلك الدول كالعراق .

بالتوازي مع ذلك ، مازالت عملية تسوية مشكلة النازحين تواجه مصاعب مختلفة ، فلم يتم التوصل حتى الآن إلى تعريف متفق عليه للنازحين بين أطراف "اللجنة الرباعية" المشكلة لهذا الغرض ، ولا تزال هناك خلافات حادة حول تفسير بنود إتفاق أوسلو-١ بشأن النازحين . فالأطراف العربية ترى أن الإتفاق قد أقر عودة نازحي ١٩٦٧ ، الذين يقدر عددهم بحوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ نازح ، وهم من كانوا خارج الضفة والقطاع وقت انسداد حرب يونيو ١٩٦٧ ، أو نزحوا بسبب الحرب ، وما تلاها ، بما في ذلك المبعوثون ، وأصحاب تصاريح الإقامة المنتهية ، بينما ترفض إسرائيل ذلك ، في الوقت الذي بدأت فيه مقولات صريحة تطرح من الجانب الفلسطيني حول قيود القدرة الإستيعابية للأراضي الفلسطينية ، وتقديرات حول "الأعداد التي يمكن إستيعابها في ظل المتغيرات السياسية والديمقراطية الحالية" ، أو مدى رغبة النازحين في العودة ، ولا تزال هذه القضايا تتفاعل ، ولا يتصور أن يتم حلها في وقت قريب رغم تعجل بعض الأطراف ذلك .

في النهاية ، يبدو واضحاً أن مفاوضات المرحلة النهائية سوف تستغرق فترة زمنية طويلة ، بفعل طبيعة القضايا الشائكة المطروحة على جدول أعمالها ، والتحديات الإقليمية المطلوب توفيرها لتسهيل

إيجاد صيغة لمساعدة تسوية بعضها ، أو عدم عرقلة بعضها الآخر . يضاف إلى ذلك طبيعة إستراتيجيات تفاوض الطرفين المباشرين لتلك المفاوضات ، الإسرائيلي والإسرائيلي . فالحكومة الإسرائيلية قد تستمر في ممارسة ضغوطها على الفلسطينيين بصورة تجعل ثمن تجميد التسوية من جانب الفلسطينيين أقل من ثمن الموافقة على الصيغ المطروحة للحل ، أو قد يستغرق الطرفان - وهو الأرجح - في إجهادهما التقليدي الخاص بالطول الإنشائية ، والجزئية ، وعمليات إعادة التفاوض ، إلى المدى الذي يقتران فيه أن الظروف المحيطة بهما تسمح بتوقيع "اتفاق نهائي" على أحد المستويات ، خاصة وأنه لا توجد تقديرات محددة حول طبيعة

الحلول التي يمكن تبنيها في النهاية ، في ظل الصيغ المطروحة في الوقت الحالي ، لتسوية معظم قضايا الوضع النهائي . وسوف يظل المسار المحتمل للعلاقات العربية - الإسرائيلية ، صراعاً أو ملاماً ، مرهوناً بما يجري بهذا الشأن ، فرغم أنه ليس من المتصور أن تؤدي "الأزمات" التي قد تنلج على هذا المسار إلى نشوب حرب ، فإن التسويات التي تتم على المسارات الأخرى أيضاً لن تكون كافية للحديث عن "سلم حقيقي" . فالتحولات الأساسية للصراع ستظل في حالة إنتظار ، لكنه لن يكون إنتظاراً كاملاً أو جامداً ، لأن تفاعلات الشرق الأوسط أثبتت أنها قادرة على لجسّاح الكثير من الحواجز الكبرى .

النظام السياسى المصرى

♦ القسم الأول ♦

تفاعلات نظام الحكم :

انشغال بالتغيير الوزاري

وتطلع الى اصلاح برلمانى

أولاً : انشغال بالتغيير الوزاري يكشف ضعف الوعي العام ويؤكد الحاجة الي آلية جديدة :

كان العام ١٩٩٩ - مصرية - في معظمه هو عام الانشغال بقضية التغيير . فقد انشغل للرأى العام بهذه القضية أكثر من أى شئ آخر ، وخاصة خلال النصف الثانى من العام .

وكان هذا الانشغال طبيعياً لأسباب متعددة أهمها على الإطلاق سببان مرتبطان ببعضهما ، وهما أن الاستفتاء على فترة رئاسة جديدة للرئيس حسنى مبارك حل موعده في هذا العام ، وأن مبارك هو الذى باهر بطرح موضوع التغيير خلال لقاء مع طلاب جامعة الاسكندرية في آخر يوليو .

ويطى ذلك أن لانشغال للرأى العام بقضية التغيير ارتبط بتجديد الثقة في الرئيس مبارك ، والتطلع الى أن تكون فترة رئاسته الرابعة مفرقة بنوع من التغيير السياسى ، متما شهدت الفترة الثالثة تقدماً على طريق الإصلاح الاقتصادى . ومن هنا كان الاقبال للوسع على المشاركة في هذا الاستفتاء (حوالى ١٩ مليون ناخب من أصل حوالى ٢٤ مليوناً أى بنسبة تربعو على ٨٠%) كما يتضح من الجدول رقم (١) .

كما تأثر للرأى العام بالاهتمام البالغ الذى ليدته للنخبة السياسية والثقافية بقضية التغيير التى حظيت بمساحة واسعة في الإعلام - المقروء خصوصاً - منذ أن أعلن مبارك في جامعة الاسكندرية أنه يبحث اجراء تغيير في الفترة المقبلة .

ووصل هذا الاهتمام الى حد التفتيش عن العبارات والمعاني التى تدل على التغيير المتظفر في كل ما صدر عن الرئيس مبارك من خطاب ولحديث خلال الشهرين السابقين على اجراء الاستفتاء في ٢٦ سبتمبر .

ونكر : ذكر هذا الاهتمام على التغيير الوزارى ، أو التغيير في الجهاز التنفيذي إجمالاً ، الى الحد الذى

بدا كما لو أن أهمية هذا التغيير تتوقف على كم الوزراء والمحافظين الذين يتم استبدالهم بغض النظر عن اعتبارات الأداء والكفاءة ، وعما اذا كان مثل هذا التغيير يرتبط بتنشيط الحياة السياسية والحوار العلم من عدمه .

وإدى ذلك الى تكريس المفهوم الأحادى المحدود للتغيير والسائد لدى الرأى العام منذ إلغاء التعددية وإقامة نظام ولحدى تسلطى في الخمسينات ، وهذا هو ما يفسر الاعتماد الذى ساد عقب التغيير بأنه ليس كافياً ، بل اعتبره البعض "صدمة" ووصفه آخرون بأنه " لا تغيير " .

كما ترتب على هذا المفهوم الأحادى المحدود للتغيير غياب الاهتمام بمشاكل مهمة ولكتبت عملية التغيير في الجهاز التنفيذي ، وفي مقدمتها أن آليته الموروثة من مرحلة التنظيم السياسى الواحد لم تعد تناسب نظاماً يقوم على تعدد الأحزاب ، وما يرتبط بذلك من غياب دور الحزب الحاكم في عملية التغيير وما يؤدى اليه هذا الغياب من افتقاد صف ثان وثالث من السياسيين المؤهلين أو عدم انخراطهم ضمن الدائرة الرئيسية لهذه العملية حين يوجدون .

والنك فإين الدرس الأول الذى يمكن استخلاصه من الجدل العام الذى دار حول التغيير الوزارى فى العام ١٩٩٩ هو ضرورة تطوير آلية هذا التغيير لتكتسب طلبها سياسياً حزبياً لأن استمرار طلبها البيروقراطى - للتكنوقراطى لم يعد ملائماً ، فضلاً عما يؤدى اليه من الاعتماد على بعض الاحيان على علاقات شخصية ومهنية وشكلية واجتماعية .

١- رمود الفصل الخبائض فيهما بين الفراغ السياسى والجهود التكنولوجية :

كشفت رمود الفصل على التغيير الوزارى عن مشكلتين واضحتين إحداهما تتعلق بالرأى العام وما يمتاين من أثر الفراغ الناجم عن ركود الحياة

النيابية والمحلية، يكون سهلا استنتاج ضعف الثقة في هذه الأخيرة.

ولكن هذا الشعور العام لم يتبلور بعد على نحو يودى إلى وعى بحقيقة المشكلة الموروثة منذ الخمسينات، والتي تصرف الرأى العام عن المشاركة. وهذه المشكلة الموروثة هي التي تنفع القطاع الأوسع من الرأى العام إلى التركيز على تغيير الجهاز التنفيذى، أى على الجانب القوى للعملية السياسية. فعلى مدى أكثر من أربعة عقود، كان الرأى العام يميل لتصرفه عن المشاركة لمجزء عليها بالتركيز على تغيير الجهاز التنفيذى من أعلى، طالما أنه لا يستطيع المساهمة فى تغييره من أسفل عبر الانتخابات.

ولم يؤد التحول إلى تعدد حزبي فسي منتصف السبعينات إلى تطور ملموس فى الممارسة السياسية، بسبب القيود المفروضة على نشاط الأحزاب من ناحية والضعف الذاتى لهذه الأحزاب من ناحية أخرى. كما لم يحدث أى تطور فى آلية التشكيل الوزاري بسبب الدور الهامشي للحزب الحاكم نفسه. فهذا الحزب لا يقوم بأى دور فى اختيار الوزراء أو حتى إعداد كوادر يمكن الاختيار من بينهم كما سيتضح لاحقا.

ولذلك ظل اهتمام الرأى العام بالسياسة محصورا إلى حد كبير فى التغييرات الوزارية رغم وجود تعدد حزبي، لأن الحياة السياسية ظلت راکدة والمشاركة فيها محدودة. وعندما تقلص معدل التغييرات الوزارية اعتبارا من منتصف الثمانينات، شاع ترجيح اعتقاد لدى الرأى العام بوجود مشكلة. وبدأ فى كثير من الأحيان كما لو أن مصير مصر معلق على حجم التغيير الوزاري.

وزاد شيوخ هذا الاعتقاد فى الشهور الثلاثة السابقة على الاستفتاء. ولكن إذا كان الرأى العام معذورا فى تصور أن التغيير ينحصر فى التشكيل الوزاري، فليس هناك عذر للسليبيين والحزبيين الذين ساهموا فى تدعيم هذا التصور من خلال صحف أحزاب المعارضة وبعض الصحف القومية. فقد شاركت هذه الصحف فى الجدل حول حجم التغيير الوزاري، وفى التكهات حول الوزراء الذين

السياسية، والأخرى تخصص بقطاع من النخبة السياسية والثقافية وما تعانين من جمود ايدولوجى يجعلها بعيدة عن الواقع وأقل فهما له حتى مقارنة بأجزاء من الرأى العام.

كان رد الفعل الغالب على الرأى العام هو أن التغيير ليس كافيا. وتأثر هذا الاعتقاد بشورة التوقعات التي خلقها الإعلام. ولكن لم تكن هذه التوقعات وحدها هي التي قادت إلى ردود الفعل المبالغ فيها على تغيير تضمن استبدال رئيس الوزراء وتغيير ١١ وزيرا وتعيين ١٣ وزيرا جديدا. فهذا المعدل فى التغيير، والسدى تجاوز ثلث مجلس الوزراء فضلا عن رئيسه، ليس محدودا بمعايير المقدين الأخيرين، ولذلك ينبغي البحث عن تفسير لردود الفعل المحبطة خارج نطاق التغيير الذى حدث. والأرجح أن المجتمع المصرى عموما - وليس فقط المجتمع السياسى - صار مشتاقا إلى تغيير واسع النطاق. ولكن مستوى الوعي العام لا يساعد على ادراك أن التغيير لا يقتصر على الجهاز التنفيذى ولا ينحصر فى استبدال أشخاص.

فهذا المستوى من الوعي لا يتيح بلورة ما يشعر به قطاع واسع من الرأى العام، وهو أن التحولات التي حققها الرئيس مبارك فسي مجالات متعددة تقتضى أن يؤد تغييرا يوسع نطاق المشاركة الشعبية وينقل النظام السياسى نقلة نوعية إلى الأمام بعيدا عن الهيكل الموروث منذ ١٩٥٢، أو بالأحرى منذ ١٩٥٦.

وهذا الشعور العام غير المتبلور هو السدى دفع نحو ٨٠% من الناخبين للمشاركة فى الاستفتاء على فترة مبارك الرابعة، فى الوقت السدى لا تتجاوز النسبة الحقيقية للمشاركة فى الانتخابات النيابية ما بين ١٥ و ٥٠% على أكثر تقدير.

فكان الاقبال الحقيقى على المشاركة فى استفتاء ٢٦ سبتمبر تمييزا عن تجديد الثقة فى مبارك ورسالة إليه فى الوقت نفسه مؤداهما أننا قادرون على المشاركة التي دعوتنا إليها وراغبون فيها ومقبلون عليها عندما نتق فى جواهرها. فإذا قارنا بين هذا الاقبال الشعبى وبين الانصراف العام عن الانتخابات

سيذهبون والذين سيحلون محلهم. ولمفتروض أن تعرف الأحزاب وصفتها أن مستقبل مصر ليس مرهونا فقط بتشكيل وزارة أو آخر، ولا بحجم معين للتغيير. فإذا لم تعرف، فهذا يعني أنها تتخلى عن دورها في النظام السياسي وعن مطالبها المعلنة بأن يكون لها دور أكبر من خلال إصلاح سياسي. وبدلاً من أن يرى العالم الأكل وعياً ومشاركة هو الذي يواجه الأحزاب والقوى السياسية في اتجاه التركيز على التغيير الوزاري، بدلاً من أن تسمى هذه الأحزاب إلى رفع الوعي العام بمفهوم التغيير.

وعندما تعرف الأحزاب على نعمة أن التغيير الذي حدث يمثل صدمة للرأي العام، فكلها تصترف بأن الحكومة هي كل شيء. ويعني ذلك - بالتالي - أن الأحزاب لا دور لها. وهذا فضلاً عن المبالغات الشديدة لبعض الأحزاب في ردود فعلها على مضمون التغيير.

فقد ناقضت معظم الأحزاب الأساسية نفسها عندما قالت أنه لم يحدث تغيير حقيقي، وزعمت في الوقت نفسه أن هذا التغيير ستكون له نتائج كبيرة سنية. وعلى سبيل المثال، تخيل البعض في هذه الأحزاب أن التغيير الوزاري حدث في اتجاه ليبرالي. وحرصوا على تحذير الناس من أن الحكومة الجديدة، ستسرع في بيع القطاع العام بدعوى أن رئيسها له ميول ليبرالية. وامتداداً لهذا التخيل، قيسل إن رئيس الوزراء السابق (الجنزوري) كان أكثر حرصاً على المصالح الاقتصادية الوطنية. وهكذا اكتشفنا فجأة أنه كان هناك صراع لجنة سياسية في حكومة الدكتور الجنزوري وليس صراعات على النفوذ كما هو معلوم.

ولذلك فإن أخطر ما كشف عنه التغيير الوزاري يتصل بأوضاع أحزاب المعارضة وكيفية تعاملها مع هذا التغيير، ومع الواقع السياسي المصري عموماً.

وهذه هي المشكلة الأكبر التي تحتاج إلى أن يشملها التغيير. فالتغيير الأهم الذي أكدت ردود فعل الأحزاب ضرورته هو البدء في إصلاح سياسي يتخذ

هذه الأحزاب من مصير مظلم محتوم إذا لم يتم إضفاء قدر من الحيوية على الحياة السياسية.

تعد لك التغيير الوزاري وردود الفعل عليه ان الحياة الحزبية وصلت إلى درجة عالية من الجمود. وهذا وضع ينذر بخطر شديد مالم يتم الشروع في إصلاح يوفر فرصاً أفضل للمشاركة السياسية.

ويقتضي ذلك ثلاثة الفرص لتأسيس أحزاب جديدة، إلى جانب أحد من القيود على ممارسة للنشاط الحزبي. وهذا النوع من التغيير أو الإصلاح لا يتعلق بتدعيم التطور الديمقراطي فقط أو في المقام الأول. فهو يرتبط - قبل ذلك - بمصلحة حقيقية للنظام السياسي كله في إنقاذ جزء منه يتعرض للذبول، وهو الأحزاب. فالأحزاب هي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي والمستور بص على أن النظام السياسي يقوم على تعدد الأحزاب. كما أن تشييط الحياة السياسية ينهي وضعاً غير طبيعي موروثاً من حقبة للحزب الواحد. وهو الوضع الذي يجعل اهتمام الرأي العام محصوراً في التغيير الوزاري ويؤدي إلى مبالغات بشأن هذا التغيير كما حدث في العام ١٩٩٩.

والأرجح أن وجود حياة سياسية نشطة يساعد على رفع مستوى الوعي العام. وفي هذه الحالة يصعب تصور أن يصل انشغال الرأي العام ومعظم النخبة السياسية بالتغيير الوزاري إلى هذا الحد الذي بدأ منه كما لو أن مصير بلادنا معلق فقط وبشكل حصري على هذا التغيير في حد ذاته، وليس على ما يؤدي إليه أو يرتبط به من سياسات وبرامج وأعمال.

الجدول رقم (١)
مشاركة مرتفعة في الاستفتاء
على فترة الرئاسة الرابعة

نمبة المشاركة	عدد المشاركين	مجموع الناخبين
%٧٩,٢٠	١٨,٩٥٧,٨٩٣	٢٣,٩٣٤,٩٠٧
نسبة التأييد	عدد غير الموافقين	عدد الموافقين
%٩٣,٩٧	١,١٦٢,٥٢٥	١٧,٥٥٤,٨٥٦

٢. نحو تهديد آلية التشجير الوزاري :

أضرار تصيب العمل العام وكيفية التعامل معه ونوع الأساليب التي تسود.

وبالرغم من التوسع النسبي الذي حدث في مصادر التجنيد الوزاري في مرحلة التعددية المقيدة ، فقد ظلت المصادر الأساسية لهذا التجنيد على حالها ، بما تؤدي إليه غالبا من تأثير سلبي على الانسجام داخل مجلس الوزراء . فمن الصعب ، في مثل هذا الوضع ، اعتبار المجلس فريقا واحدا في كل الأحوال او مجموعة متناغمة . فالأقرب الى الواقع عادة في أي تشكيل وزاري في كل مكان أنه يتضمن مجموعات . وفي التشكيلات ذات الطابع السياسي ، تكون هذه المجموعات مهيمنة عن أحزاب مؤتلفة في حالة التشكيل الائتلافي ، او عن لجنة حزبية في حالة التشكيل الذي يقوم على حزب حاصل على الأغلبية بمفرده .

ولكن في التشكيلات غير السياسية ، تختلف المجموعات فيما بينها وفقا لمصادر التجنيد أو حسب مسار التفاعلات والاستقطابات التي تدور غالبا حول القوة والنفوذ . وليس من الصعب معرفة مجموعات الوزراء ذوي النفوذ في التشكيلات الوزارية في مصر منذ الخمسينات .

وقد أبدى الرئيس مبارك اهتماما واضحا بتجديد التشكيل الوزاري في خطاب تكليف د. عبيد ، والذي قال فيه : (كلّي ثقة في انكم وزملاؤكم في مجلس الوزراء سوف تتمكنون من اداء هذه المهام بكفاءة عالية ، ويقينيا من انكم سوف تديرون عمل المجلس بروح الفريق الواحد ، وتحرصون على توفير عنصر التجانس والتنسيق بين الوزارات واجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة ، بحيث لا يحدث تعارض في السياسات او تضارب في القرارات).

ويثير ذلك ما بدأ من عدم تجانس في حكومة كمال الجنزوري ، وهو ما نبه اليه "التقرير الاستراتيجي العربي" للعام ١٩٩٧ (ص ٢٦٢-٢٧٦) غير أن وضع حد لعدم الانسجام بسبب التباين بين مجموعات ، وليس بسبب الخلاف الموضوعي ، يحتاج الى اعادة النظر في الآلية الموروثة للتشكيل الوزاري .

عندما هيمنت الدولة على المجتمع ومنعت أي نشاط أو تفكير سياسي خارجها ، كان من الضروري أن يقود ذلك الى انهاء الطابع السياسي للتشكيل الوزاري . فلم يعد هذا التشكيل يحبر عن حزب او ائتلاف أو تيار . فقد كان النظام السياسي بعد ١٩٥٢ أقرب الى نظام لا حزبي منه الى نظام للحزب الواحد ، لأن التنظيم السياسي الوحيد حتى ١٩٧٦ (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي في الاتحاد الاشتراكي) لم يكن حزبا بالمعنى المعروف ولما كان أقرب الى جهاز للدعاية واحتواء المواطنين ومراقبتهم على نحو جعل دوره الاداري والأمني أهم من دوره السياسي المباشر .

وفي هذا السياق ، لم يعد الوزراء يختارون على أسس سياسية أو حزبية ، وإنما وفقا لخلفياتهم البيروقراطية والكنوقراطية وتخصصاتهم في المجالات المختلفة بشرط ضمان ولائهم الذي صارت له الأولوية في معظم الاحيان .

وصارت مصادر التجنيد للنخبة الوزارية مركزة في زملاء الدراسة (وخاصة نغمات التخرج) وزملاء العمل والاصدقاء فضلا عن الصلات العائلية من قرابة ونسب .

واخذت هذه الدائرة تنسج قليلا مع الانتقال الى التعددية المقيدة ، مقترنة ببرز ظاهرة "المشتاقين" الى تولى مناصب وزارية من الكنقراط والمثقفين الذين استفادوا فرص الترقى العادي ويحملون بقلعة الى أعلى من اجل المنصب في حد ذاته ، وليس سيما الى الخدمة العامة أو لأن لديهم ما يريدون تحقيقه . وصار هؤلاء يطولون عن أنفسهم بشتى السبل ويلفتون الأنظار اليهم بكل الوسائل ، بعد أن شاع الانطباع بأنه لا توجد معايير موضوعية للتجديد الوزاري .

وهذا عيب آخر من عيوب الآلية المتبعة للتشكيل الوزاري لأنها تعطي هذا الانطباع ، بغض النظر عن مدى صحته ، بما يتركب عليه من توسيع نطاق ظاهرة "الاشتياق" الى الوزارة وما تؤدي اليه من

د. امين مبارك ومعيد النجار ود. حسين الجمال
لوزارة الصناعة.

د. رجائي الطحلاوي لوزارة الاسكان.

محمد فريد خميس لوزارة الشؤون الاجتماعية.

رجاء العربي ومحمد عبد العزيز الجندى لوزارة
العدل.

شوقي خاطر لوزارة المالية .

وظل الرأي العام على مدى ما يقرب من اسبوع
حائرا بين الاشاعات والتكهنات التي لا يستطيع أحد
تقدير مدى صحتها او خطئها الا عندما يعلن التشكيل
الوزاري رسميا. وكان يمكن لبعض الاشاعات
المصاحبة للتشكيل الوزاري أن تؤثر سلبا على
الاستقرار الاقتصادي، وخاصة تلك التي تناولت
موقف رؤساء البنوك العامة.

وحملت الصحف بعناوين تدل على السرية
الشديدة المضروبة حول الاتصالات المتعلقة بالتشكيل
الوزاري، الى حد أن نجد عناونا مثل إجراءات
امنية مشددة حول مكتب عاطف عبيد لمنع تسرب
البناء التشكيل الوزاري او (عبيد يبدأ مشاوراته
لتشكيل الوزارة الجديدة في سرية كاملة) وكان بعض
ما ينشر يوحي بأن هذه عملية اعداد خطة عسكرية
وليست عملية تشكيل حكومة. وهذا وضع غير
طبيعي لأن الرأي العام يجب أن يكون مطلعا على
عملية التشكيل الوزاري.

وإذا حدث ذلك ، سيعرف الناس معايير الاختيار
ولماذا تم استبعاد وزير وعلى أي اساس تم تعيين
غيره. ولو حدث ذلك ، لما كانت ردود الفعل المبالغ
فيها والتي عبرت عن مزيج من الاحباط والاستياء.
وتتحمل آلية التغيير الوزاري جزءا من المسؤولية
عن ذلك .

فإذا قام التشكيل الوزاري على اساس سياسي من
خلال الحزب للحاكم، يستطيع الرأي العام أن يتابع
عملية هذا التشكيل من خلال متابعة لقادة الصف
الاول والثاني في هذا الحزب.

وكان مفترضا أن يحدث تحول تدريجي عن هذه
الآلية بعد الانتقال من التنظيم الواحد الى التعددية في
منتصف السبعينات. ولكن الطابع المقيد للتعدد
الحزبي لم يساعد على ذلك. وظل الحزب الحاكم ،
سواء حزب مصر أو الحزب الوطني، بعيدا عن
عملية التشكيل الوزاري بل عاجزا عن التأثير على
مسار التطور السياسي عموما.

فهذه العملية تتم بمناى عن الحزب، ولذلك فما أن
يقتر ب تغيير او تعديل وزاري حتى تكثر الاشاعات
والتكهنات حول من سيخرج ومن سينزل. وبالرغم
من صعوبة حصر الاسماء التي تم تداولها خلال
الايام السابقة على اعلان التشكيل الوزاري بسبب
كثرتها ، يمكن الإشارة الى هذه النماذج لأسماء لم
يحالفها الحظ .

د. حسين الجمال ود. مفيد شهاب لوزارة الشباب.

د. حسين كاظم واللواء هتار طنطاوي لوزارة
التنمية الادارية .

د. محمد شاكر لوزارة الكهرباء .

د. مصطفى عبد ومحمد حسين ود. محمد
عبدالله لوزارة السياحة.

الفريق احمد فاضل ود. مقبل الشلقى والمهندس
عطية عبد الكريم والمهندس عادل الموزى ومحمد
سيد نسوقي ود. سعد الخوالقة للنقل والمواصلات.

د. هشام الشريف للبحث العلمى والتكنولوجيا .

عبد السلام المحجوب لوزارة الادارة المحلية .

د. نورية شرف الدين ود. فوزى فهمى ود.
مصطفى القلى لوزارة الثقافة.

المهندس احمد الليثى لوزارة الزراعة.

د. فاروق اسماعيل ود. شريف عمر ود. على

الدين هلال لوزارة التعليم.

اللواء مصطفى عبد القادر لوزارة الداخلية.

د. ممدوح البلتاجى ود. مصطفى القلى لوزارة
الاعلام.

٣- دور جوهري للحزب الحاكم في عملية التشكيل الوزاري :

يؤثر ضعف بناء الحزب الحاكم تأثيرا سلبيا على وظائفه ويؤدي إلى تقليصها ، وربما يصل الأمر إلى حد تخليه عن دوره وتحوله إلى مجرد جهاز لانتخابي شكلي يبرز إلى الوجود فسي فترات الانتخابات ويختفي فيما بينها إلا من وجود شكلي ونشطة ثانوية.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للحزب الحاكم ، في أي نظام حزبي تعددي، في إدارة شؤون البلاد من خلال حكومته ، وليس خدمة حكومة لا صلة عضوية له بها. ولا يمكنه أداء هذه الوظيفة جديا إلا إذا امتلك هيكل تنظيميا وكيانا مؤسسيا وجودا حقيقيا في الساحة السياسية، واستطاع أن يفرز كوادر مؤهلين لممارسة العمل التنفيذي.

فالأحزاب السياسية هي المدارس التي تؤهل أعضائها وكوادرها للعمل التنفيذي، إلى جانب العمل السياسي. فهم يبدؤون بتعلم كيفية ممارسة السياسة وينتهي بعضهم إلى التخصص في مجالات معينة. كما تجذب الأحزاب أيضا متخصصين في مجالات مختلفة ينشطون من خلالها ويساهمون في بلورة برامجها وخططها وأفكارها استنادا على مبادئ كل حزب وأهدافه.

لا يحدث التناقص المصطنع الذي وجدناه بعد ١٩٥٢ بين السياسيين والتكنوقراط أو الفقيهن المتخصصين في مجالاتهم ، والذي مازال قائما لأن التعددية المقيدة لم تبرز بعد نظاما حزبيا حقيقيا. وفي مقابل القيود المفروضة على أحزاب المعارضة وما تؤدي إليه من اختلالات في داخل معظمها، لا يقوم الحزب الحاكم بأى دور في النظام السياسي.

لا يعرف رئيس الوزراء في معظم الأحوال شيئا عن الحزب الحاكم الذي يفترض أنه يرأس الحكومة التي تتسبب إليه. فعندما يقال حزب حاكم فهذا يعني أنه هو الحزب الذي يقوم بتشكيل الحكومة ، أو على الأقل يساهم في تشكيلها. ولكن الوضع القائم في مصر بشأن العلاقة بين الحكومة والحزب الحاكم مختلف.

فعندما يحدث تغيير أو تعديل وزاري، لا يأتي ذكر للحزب الحاكم من قريب أو من بعيد. ولولا مصادفة أن نائب رئيس الوزراء هو نفسه الأمين العام للحزب الحاكم في السنوات الأخيرة ، لحدث انفصال تام بين الحكومة والحزب.

أيضا يتم البحث عن وزراء جدد في كل مكان إلا للحزب الحاكم، أو أي حزب بطبيعة الحال. وهذا وضع يساهم في مزيد من تهميش الحزب الحاكم إلى الحد الذي يجعله أبعد ما يكون عن دوره في إعداد قيادات تقوم بأدوار في الحكم.

وعندما يصبح في مصر حزب حاكم حقيقي لسن تتكرر الشكوى من صعوبة العثور على وزير جديد بالرغم من كثرة أعداد المتطلعين أو "المشتاقين". ومع ذلك فليس سمعا تحويل الحزب الوطني إلى حزب حقيقي بحيث يمكن الاعتماد عليه في تشكيل الحكومة القادمة في إطار إصلاح سياسي يطلق حرية الأحزاب تأسيسا ونشاطا أو يبدأ على الأقل بالحد من القيود على هذه الحرية (راجع القسم الثاني من هذا الفصل في التقرير).

أما حديث د. عاطف عبيد عن (خلق جباين ثان وثالث لقيادة العمل داخل الوزارات والمحافظات بحيث يمكن للجباين الجديدة أن تتقدم الصلوف فيما بعد) فهو لا يحل مشكلة اختيار الوزراء. فالأجبري الجديدا داخل الوزارات والمحافظات ضرورة للتحديث الإداري، ولكن لا علاقة لها بالتجديد السياسي. ولا يؤدي الخلط بين السياسة والإدارة إلا إلى إضعاف كل منهما.

وهناك حاجة أكيدة إلى تحديث العمل الإداري. وهذا هو ما طالب به الرئيس حسني مبارك عندما تحدث عن أهمية إعداد الجيل الثاني في مواقع العمل المختلفة. وقد أعان بعض الوزراء أنهم بدأوا في تنفيذه ، مثل وزير المالية الجديد د. منحت صصين الذي طلب من رؤساء القطاعات في وزارته خلال أول اجتماع له معهم أن يحضر الجيل الثاني من القيادات الاجتماعات التالية.

ولكن هذا أمرا مختلفا تماما عن إعداد الوزراء الذين ينبغي أن يتأهلوا من خلال عمل حزبي. ولا يحتاج ذلك إلى إصلاح جزئي أو فوري في النظام

لومع عندما أصبح جزءاً من حديث التغيير والإصلاح في مناسبة الاستفتاء على فترة الرئاسة الجديدة للرئيس حسني مبارك وما اقترن به من تطورات وأمال عريضة.

١ - حديث التغيير لا يقلل أهمية الإصلاح

البرلماني :

في هذا السياق، أصبح الحديث عن مستقبل مجلس الشعب جزءاً من حديث التغيير .

وما من شك في أن هذه الأجواء قد أثرت على أعمال مجلس الشعب خلال الدور الرابع، وأنها سوف تتمكّن، أيضاً، على أدائه في الدور الأخير (٢٠٠٠/١٩٩٩) من الفصل السابع والذي بدأ في نوفمبر ١٩٩٩.

ولذلك يأتي تقييم أداء مجلس الشعب خلال الدور الرابع في سياق هذا، يصعب معه الفصل بين الاعتبارات القيمة والموضوعية، أو التمييز بين قياس الكفاءة وقياس الفعالية.

أ - إشكالية الحياة البرلمانية: نقلة الإصلاح وإصلاح

الشفقة

لا يستطيع المرء تحليل الحياة البرلمانية بمعزل عن طبيعة الثقافة السياسية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، والظروف الدولية السائدة. فكما أن الحياة البرلمانية مدخل لتطوير الثقافة والنظام السياسي، فإن البرلمان، أيضاً، تعبّر عن طبيعة هذه الثقافة وسمات النظام السياسي. وإذا كانت الموضوعية تقتضي تقويم أعمال المجلس في إطار هذه المعطيات، الحاكمة لدوره، فإن تقويم الحياة البرلمانية يقتضي، أيضاً، الانطلاق من مجموعة من القيم السياسية الواضحة.

فالبرلمان في العالم المعاصر ذو هوية ديمقراطية للتوجه، وبرلمانية الطابع. فقد نشأ البرلمان كآلية مؤسسية تكرس ثقافة سياسية متطورة تقوم على قيم وآليات ديمقراطية.

السياسي. كل ما يحتاجه هو إعادة بناء الحزب الحاكم على نحو يوفر له قدرة على الوجود في الشارع اعتماداً على تنظيمه وكونه وليس على الجهاز الإداري للدولة. وعندئذ إن يخشى خوض تنافس مفتوح، أو حتى أكثر فتاحاً مما هو متاح الآن، مع الأحزاب الأخرى. ويعني ذلك أن تتفبط الحزب الحاكم بفيد الأحزاب الأخرى والنظام السياسي كله. ومن خلال نشاطه وتفاعله في المجتمع، ومع تحوله من الهامش إلى قلب الحياة السياسية، سيكون الحزب الحاكم قادراً على جذب متقنين ومهنيين وفنيين.

وسيكون سهلاً على الحزب الوطني في هذه الحالة أن يشكل لجناً نوعية ومتخصصة حقيقية تظهر القيادات الجديدة من خلالها وعبر النشاط الحزبي عموماً. وفي هذه الحالة مستحتم انتظار المكلف بالتشكيل الوزاري إلى لجان الحزب التي يوجد في بعضها الآن بالفعل موهوبون للعمل التفاوضي حتى إذا كان عديم فلولاً . ولكن لا تتجه الانظار إليهم بسبب عدم التعود على أن يكون الحزب الحاكم من مصادر التجديد الوزاري، ناهيك عن أن يكون هو المصدر الأول والأخير. وهذا وضع محبط للغاية بالنسبة لأعضاء الحزب الذين يبذلون جهداً ويستثمرون وقتاً فيه، ثم يجدون أنفسهم بميدين عن دوائر الاختيار.

ولم يكن الوزراء الجدد في وزارة د. عاطف عبيد وحدهم هم الذين اتوا من خارج الحزب الحاكم، ولكن أيضاً الغالبية السابقة ممن تم تداول أسمائهم . بل ربما كان الحزبي الوحيد من هؤلاء الأخيرين هو د. محمد عبد الله ، مع ملاحظة أن اسمه كان من أقل الأسماء التي تم ترديدها.

ثانياً : آمال متزايدة في إصلاح برلماني

في مطلع قرن جديد

أثار "التقرير الاستراتيجي العربي" للعام ١٩٩٨ جدلاً ساخناً حول مستقبل مجلس الشعب ودوره في النظام السياسي والفرق بين أدائه وبين الآمال المعقودة عليه. ولكن سرعان ما لخذ الجدل منحى

الثقافة السياسية الديمقراطية تنطلق من فلسفة إعلام شأن المصالح الفردية، وأن الفرد الحر غير المكنل هو القادر على الإبداع، وبالتالي تحقيق النهضة في المجتمع بأسره. كما أنها ثقافة تعترف بالاختلاف وتقدره، سواء الاختلاف في القيم أو المصالح، الفردية والجماعية، وتسمى إلى تحقيق التعايش فيما بين تلك المصالح والقيم، عن طريق آليات مؤسسية، تستطيع تحويل الصراعات الهيكلية (الاجتماعية، والعرقية...) إلى خلافات لجزئية، وتسمى إلى تسوية تلك الخلافات عن طريق التفاوض وأسلوب الحلول الوسط. وبالتالي فإن أهداف الجماعات والأفراد في الحياة السياسية، مثلا، تصبح أهدافا متحركة، لا تمكن فيما مطلقة بقدر ما تجسد أولويات نسبية، تسمى أطرافها إلى تحقيقها بشكل مرحلي. من هذا المنطلق، نشأ البرلمان، وتطور، وأصبح آلية مؤسسية هامة ضمن آليات أخرى، رسمية وغير رسمية- لبلورة المصالح والتعبير عنها، والتأثير على القرار السياسي لمراعاتها.

فالبرلمان في هذا السياق لا يصبح برلمان بدون تمثدية حزبية وسياسية، تتمثل فيها تلك الاختلافات وتسمى إلى بلورتها وتحقيق التوازن بينها بالوسائل المدنية، ومن ثم فإن فكرة الحزب الواحد أو المهيمن دائما تتناقض مع طبيعة البرلمان ووظيفته السياسية. كذلك، فإن البرلمان يرتبط بثقافة المواطنة، التي تترك مجموعة من الحقوق والواجبات المتساوية بين الأفراد، وتنتظر إلى الحكومة (سلطاتها ومؤسساتها) باعتبارها دولا عمل هذه للثقافة السياسية، وليست لها مجموعة من الرعية.

كما أن البرلمان يجب أن يكون قلما على مبدأ التمثيل الحقيقي (سواء مباشر أو غير مباشر، فهذه مسألة إجرائية) لهؤلاء المواطنين. ومن ثم، فإن البرلمان لا يعتبر برلمانا إذا كان معينا، أو تم تشكيله من دون انتخابات حرة ونزيهة تركز ثقافة المواطنة، وتؤكد على مبدأ معاملة الموظف العام. أيضا، فإن البرلمان مؤسسة نيابية، أي بوقعة للتعبير الحر والأمن عن هذه المصالح والقيم المتباينة بواسطة مجموعة من النواب، وإجراء الجدل

والحوار فيما بينهم، ومن ثم، فإنه لن يستمر برلمانا إذا كان لنواب لا يعبرون إلا عن مصالحهم ورواهم الذاتية، أو كانوا مجرد مندوبين عن نخب حزبية، تحت مسمى الالتزام الحزبي.

كما أن البرلمان هو أهم مؤسسات تحقيق الشفافية، والتواصل بين المجتمع والدولة، واختبار درجة للشرعية وحسن المزيد منها في نظام الحكم، ومن ثم فإنه لن يكون برلمانا إذا انفصل النواب عن الناخبين، أو إذا استغلت الفجوة بين الرأي العام من ناحية وما يحدث في البرلمان من ناحية أخرى.

هذه المحددات لنمو المؤسسة البرلمانية وجعلها وسيلة للتطور السياسي، وليست مجرد جهاز (صك القوانين) أو جزء من جهاز الحكم، متوفرة في أغلبها وبدرجات مختلفة- في المجتمعات الديمقراطية التي لم تعد مقصورة على الغرب. ومع ذلك ففي العديد من بلدان العالم النامي مازال الأمر بعيدا عن ذلك.

ولهذا، فإن أدبيات الحياة البرلمانية، وكذلك الجدل والخطاب السياسي في البلدان النامية، يدور في إطار "لجنة" مغايرة لأجندة الحياة السياسية والعمل البرلماني في المجتمعات المستقرة في الديمقراطية. ففي الحالة الأخيرة، تشغل الأدبيات، وكذلك الحركة السياسية، بقضايا التطوير المؤسسي للبرلمان (إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة في عمل البرلمان، وتطوير خدمات البحوث والمعلومات للنواب...)، بينما هي في الحالة الأولى لا تزال مشغولة بقضية تحديد الأنوار (صك القوانين المقدمة من الحكومة، أم صنع السياسات العامة)، وترسيم وظيفة البرلمان في النظام السياسي (الرقابة والتوازن بين السلطات، لمجرد حرية نقد الحكومة)، وبناء مؤسسة برلمانية معقدة للواقع السياسي وممتلئة في (تخول) مواجهة السلطة التنفيذية.

من كل هذا، يبدو أن إنشاء واستقرار وتطوير المؤسسة البرلمانية في مصر (والعالم العربي، وجزء كبير من العالم النامي) مسألة إصلاح سياسي جدي، وليست مجرد عملية فنية تصب على الإجراءات والوسائل (كان يقتصر الأمر على نظام للإشراف القضائي على الانتخابات، أو حرية الإعلام عن

المدولات البرلمانية، أو حتى السماح بإنشاء أحزاب جديدة).

ولذلك يصبح السؤال، هو كيف يمكن تطوير المؤسسات السياسية (البرلمانية) في هذا الإطار، وليس ما إذا كان التطوير ضروريا من عدمه.

ومجلس الشعب ليس خارج هذا السياق التطويري المعاصر، ولا ينبغي له أن يكون. فالتطور الاقتصادي والانفتاح الثقافي على العالم الخارجى والمعطيات الدولية المحيطة بنا، كلها عوامل تجعل الإصلاح السياسى، وتطوير دور البرلمان مسألة حتمية في مستقبل مصر المعاصرة.

ب- بين قياس الكفاءة وقياس الفعالية : الاستجواب نموذجاً

هناك مدرستان في الفكر البرلماني: الأولى، تقيم أداء البرلمان، والثانية تقيس فعاليته. وبدون الفصل التصفي بين المدرستين، فإن تقييم أداء مجلس الشعب لا بد أن يتم في سياق المجتمع الأوسع، وإلا أصبح عملية إجرائية، قد تقود إلى نتائج مضللة. فعلى سبيل المثال، شهد دور الاتحاد الرابع لمجلس الشعب عدداً غير مسبوق من الاستجوابات التي ناقشها المجلس، على الأقل مقارنة بدور الاتحاد السابقة خلال هذا الفصل، كما كانت موضوعات تلك الاستجوابات متنوعة، ومرتبطة بقضايا حيوية للغاية، مثل أوضاع قطاع الأعمال العام، وقضية الدين المحلى، ومسألة الإغراق.. كذلك، فقد تسببت مناقشات الأعضاء، بوجه عام، بجدية ملحوظة، لاسيما من حيث استخدام كمية كبيرة من المعلومات، ذات النوعية النقدية والتحليلية الواضحة. أكثر من هذا، فقد كشفت المناقشات عن بروز تيارات نقدية للحكومة، حتى من بين أعضاء الحزب الوطنى (الحاكم)، وكذلك بين المستقلين، الذين تقدموا بنصف عدد الاستجوابات خلال هذا الدور.

من ثم، فإنه من هذه الناحية التحليلية الجزئية، يمكن القول بأن أداء المجلس خلال الدور الرابع كان أكثر نميزاً وجراً مقارنة بالأدوار الماضية. أما من الناحية التحليلية الكلية، فإن وقع الأمر يؤكد أن

فعالية المجلس في الحياة السياسية قد اتجهت إلى التراجع خلال هذا الدور، من حيث ما انتهت إليه هذه الوسيلة الرقابية المذكورة سابقاً، حيث خضعت جميعها إلى الانتقال إلى جدول الأعمال، وهو التعبير المذهب الذى استخدمته اللوحة للتعبير عن رفض موضوع الاستجواب، وتجديد الثقة فى الوزير المختص، إلى درجة تجعل الاستجواب مناسبة جيدة للوزراء لكي يجدد لهم المجلس الثقة والتأييد بدلا من التحصن للاستجواب كوسيلة رقابية تحصل على الاتهام، وربما تنتهى، ولو نظريا، بسحب الثقة. وبصرف النظر عن أثر للتوازنات الحزبية على مسار الاستجواب، وغياب العدد الكافى لمجرد اقتراح طرح الثقة فى أحد الوزراء (وهو ٤٦ عضواً على الأقل)، دون اتخاذ قرار سحب الثقة فعلياً، نظراً لهيمنة الحزب الوطنى، وضللة عدد نواب المعارضة (١٣ عضواً)، فإن الممارسة البرلمانية فى المجلس قد قامت بتطويع وإعادة هزيمة الاستجواب ليصبح وسيلة لفتح نقاش مع الحكومة، ربما يكون حامياً بعض الشئ، وليس وسيلة للتأثير فى سياساتها، ناهيك عن أشخاصها.

هذا هو ما تكشف عنه مراجعة المناقشات التى تعلقت بالاستجوابات العشرة التى ناقشها المجلس، حيث ندر أن طالب مقدموها بإقالة الوزير المختص، وإنما سعوا، على أفضل تقدير، إلى كشف مثالب إدارته لوزارته، أو أخطاء بعض معاونيه. وفى هذا السياق، انتقد رئيس المجلس أولئك الذين يغالبون، ويعولون كثيراً على الاستجواب كمقدمة لطرح الثقة فى الوزراء. بحيرة لفسرى، فلن أدام المجلس المرتفع، فى حالة الاستجوابات مثلاً، لم يضاف كثيراً إلى فعاليته، أو يساهم فى تفعيل آلية الرقابة والتوازن بين المجلس والحكومة، ولكنه، بمفهوم المخالفة، أبرز مدى التواضع فى تلك الفعالية. هذه المفارقة التى يصل إليها تحليل الحياة البرلمانية فى مصر، وغيرها من البلدان العربية والنامية، تحتاج إلى دراسة وتصيل متمقين، ولكنها -على أية حال- مرتبطة بالقوة بين تطوير أداء المؤسسة البرلمانية من ناحية وتفعيل دورها فى النظام السياسى من ناحية أخرى.

جـ - دلالات مهمة للجدل للعام حول تأخر إصلاح البرلمان

بصرف النظر عن درجة التزام بين مطالب الإصلاح في الشارع السياسى ومدى الأخذ بها ، فإن الدعوة إلى الإصلاح لها تفسيراتها ولها مغزاها . فمن حيث التفسيرات، تنتمي للدعوة إلى الإصلاح خصوصاً، والتغيير عموماً، في حالتين، الأولى تعبر عن تزايد الآمال والتطلعات نحو مثاليات أكثر رقياً من الوضع القائم، وهي حالة المطالبة بإصلاح الكيانات المتقدمة أصلاً (كتفعيل دور البرلمان الأوروبى فى مستقبل أوروبا الموحدة مثلاً)، والثانية تعبر عن خيبة الأمل وتزايد الإحباطات من الوضع القائم، وتتمسك الطريق للخروج من دائرة الوهن إلى اتفاق التقدم (كحالة الإصلاح السياسى فى الجزائر). وفى الحالتين، فإن شيوخ الدعاوى الإصلاحية فى المجتمع له مغزاه السياسى السهام، وهو أن لهذا المجتمع قدرة على التكيف، وقدرة على التغيير، وإلا سوف تتحول المطالبات الإصلاحية إلى دعوة للتغيير الشامل.

وقد امتزجت هذه التيارات فى نظرية للشارع السياسى المصرى لأداء وفعالية مجلس الشعب، حيث تتداخل النظرة النقدية له مع الرغبة فى تفعيله، لمواجهة التحديات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، المحلية والعالمية فى القرن الجديد. فالمتابع للأدبيات البرلمانية من ناحية، وللتغطية الإعلامية للحياة البرلمانية من ناحية أخرى يجد أن نقد المجلس مصحوب فى أغلب الأحوال بالدعوة إلى إصلاحه مؤسسياً، وتفعيل دوره سياسياً. كما يجد نبرة مشتركة فى تلك الأدبيات والتحليلات الإعلامية، وكذلك فى الشارع السياسى، وهى أن إصلاح البرلمان قد تأخر كثيراً. وهذه بعض المؤشرات:

- التآكل المستمر فى الرصيد المعنوى والأدى لعضو للمجلس (فضائح عدد من النواب...).
- اهتزاز صورة المجلس بشكل درامى، على المستوى الإعلامى (ظاهرة غيوب الأعضاء...).

• الشخف وانتظار إحداث تغيير هيكلى فى الحياة السياسية، يمس أول ما يمس الأحزاب السياسية والبرلمان (تربد الإشاعات حول تفكيك الحزب الوطنى، لصالح حزب جديد يحظى بدعم رسمى، وإعادة النظر فى العلاقة بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، وكثافة الحديث عن زيادة دور مجلس الشورى فى العملية التشريعية...).

• مركزية تأثير التحويلات الاقتصادية فى المجتمع، ونظامه السياسى، ونقد ضعف مشاركة المجلس فى إحداث وتوجيه تلك التحويلات، فيما يتجاوز المصداقة على بعض القوانين.

• درجة عالية من السهولة الاجتماعية، طرحت للتساؤل حول مدى تمثيل المؤسسات السياسية للتدوى والتوازنات الاجتماعية المتغيرة، ومسألة التمثيل العادل للفئات الاجتماعية (العمرية والمهنية والنوعية) فى المؤسسة التشريعية مقارنة بالوزن النسبى الكبير لرجال الأعمال.

• تشرع منافرة العمل البرلماني لمناخ العولمة، وما يفرضه من شفافية فى صنع القرار، وما يفترضه من حرية الوصول إلى المعلومات. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع سوى التلفزيون الرسمى نقل جانب من بعض الجلسات، كما يشتر دخول أروقة البرلمان مسألة شبه مستحيلة، إلا لعدد قليل من البشر، وهم الأعضاء، والوزراء، والمستشارون، والصحفيون المعتمدون، والعاون به... بل ولا يستطيع سوى بعض هؤلاء دخول قاعة المناقشات العلنية، فى حين أن البرلمان فى عديد من دول العالم المتقدم والنامى يشتر مزاراً سياحياً للكافة، قبل أن يكون مكاناً تقنياً للمواطنين، وخصوصاً تلاميذ المدارس.

ومن المفارقات الأخرى التى يكشف عنها هذا الجدل حول تأخر إصلاح المجلس وزيادة فعاليته، أنه يتوكل مع إدخال إصلاحات ملموسة فى الحكومة، وتحديث واضح فى السياسات العامة، واستمرار التحسن فى الأداء الاقتصادى، واتساع حريات التعبير ومساحة النقد فى الشارع السياسى والإعلام، بل وتحسن صورة الحكومة لدى الراى العام، وتزايد الدور السياسى للقضاء، سواء فى حماية الحقوق

والحريات العامة أو في مراقبة دستورية التشريعات... الأمر الذي أبرز مدى تأخر حركة الإصلاح الواجبة في هيكل وعمل المؤسسة البرلمانية.

٢ - أدوار إعتيادي للمجلس في دوره الرابع :

جرت العادة في دراسة أعمال المجلس على "رصد" نشاطه في المجالات الثلاثة التقليدية، أي التشريعي، والرقابي، والسياسي/المالي (ويشير إلى مناقشة والتصديق على بيان الحكومة، ومشروع الخطة والموازنة، وهما ما اعتبرتهما اللائحة "وظيفة سياسية"، ويعتبرهما البعض وظيفة مالية) خلال دور الانعقاد. ولكن النظرة التحليلية لأداء المجلس تتطلب وضع هذه الأنشطة في إطار مقارنة من ناحية، وقراءتها في ضوء المعطيات والدلالات السياسية للعمل البرلماني من ناحية أخرى. من هذا المنطلق، ومن خلال رصد الملاحظات التالية على أداء مجلس الشعب خلال دور الانعقاد الرابع، نصل إلى أن هذا الأداء لم يشهد جدوا جوهريا مقارنة بالالدور السابقة.

أ - غياب التنافس السياسي الحزبي:

تعتبر التنافسية من أهم خصائص العمل البرلماني، سواء في تحديد النواب (من خلال التنافس في الانتخابات العامة)، أو في تشكيل الأجهزة القيادية به، فضلا عن التنافس في الأداء التشريعي والرقابي للأعضاء.

ولم يشهد مجلس الشعب في دوره الرابع درجة تذكر من التنافس في تشكيل أجهزته الرئيسية، صاحبة التأثير في رسم سياسة المجلس وتوجيه أعماله. فقد حددت اللائحة سبعة أجهزة رئيسية تعتبر بمثابة الجهاز العصبي للمجلس، وهي: رئاسة المجلس، ومكتب المجلس، واللجنة العامة، ولجنة القوم، واللجان النوعية، واللجان الخاصة والمشاركة، والشعبة البرلمانية. وإذا اقتصرنا على شأغل المناصب في الأجهزة الأربعة الأولى، بالإضافة إلى هيئات مكاتب اللجان الثمانية عشر واللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، لوجدنا أن هذه النخبة البرلمانية

عبارة عن ١٣٣ شخصا (يتكرر الكثير منهم في عدد من تلك الأجهزة، مثل رئيس المجلس وروساء اللجان النوعية)، أي ٢٩% من إجمالي أعضاء المجلس السـ٤٤٤. ولم يشهد تركيب عضوية هذه الأجهزة في دور الانعقاد الرابع تغييرا كبيرا عن الوضع في الدور الثالث، حيث ظلت معظم المناصب كما هي، ولم يحدث تغيير يذكر في هيئات مكاتب اللجان النوعية ككل (أي الرئيس والوكيلين وأمين السر)، إذ اقتصر التغيير على مناصب وكالة وأمانة سر لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية فقط .

ب - التنافس في الغياب

إذا كان المؤشر السابق يوضح غياب التنافس بين الأعضاء في شغل المناصب القيادية، فقد تنافس في أمر آخر، وهو الغياب عن الجلسات. ولقد أشارت مسألة غياب الأعضاء جدلا في أوساط الرأي العام وأصبحت قضية جاذبة للصحافة القومية والمعارضة على السواء.

وقد برزت هذه الظاهرة منذ بدايات دور الانعقاد، متعلما حدث في الجلسة السادسة فاضطر رئيس المجلس إلى عدم دخول القاعة لحين اكتمال النصاب القانوني، ثم تكرر الأمر تقريبا في جلسة صباح اليوم التالي، فأثار الدكتور زكريا عزمي عضو المجلس ولمين عام رئاسة الجمهورية الموضوع مطالبا بتطبيق المادة ٢٦١ من اللائحة، لكي يجرح الغائبين والمتأخرين من ناحية وينقذ ماء وجه المجلس من ناحية أخرى. واتجه رئيس المجلس إلى طرح الأمر على اللجنة العامة لبحث موضوع الغياب والتأخير واقتراح ما يمكن اتخاذه من إجراءات لضمان الالتزام السادة الأعضاء بالحضور واقتراح التدابير اللازمة".

ومن المؤلف برلماني أن تشارك الحكومة، ممثلة في عدد من الوزراء، في جلسات المجلس، لاسيما وأن هناك سبعة من الوزراء كانوا يتمتعون بعضوية المجلس خلال الدور الرابع وقبل تشكيل الحكومة الجديدة، في أكتوبر ١٩٩٩. ومن ثم فإن حضور بعض الوزراء، على الأقل، يصبح أمرا شبه حتمي. كما أن حضور الوزراء للمجلس يتوافق مع اهتمام الأعضاء ورغبتهم في أعضاء جلسات دوائرهم

المناقشين ٣١٨ عضواً تنوعوا حزبياً، وأثاروا قرابة ألفي قضية أو مشكلة خلال المناقشات، أغلبها ذو طبيعة عامة، لا تقتصر على أحوال محافظة أو منطقة بعينها، وإنما تتطرق إلى السياسات العامة الخاصة بهذه القطاعات.

لما مناقشات الخطة والموازنة، فقد استغرقت خمس جلسات، تمت في ثلاثة أيام فقط، شارك فيها نحو ١٢٠ عضواً، من مختلف الانتماءات الحزبية، وأثاروا في مدخلاتهم نحو ١٢٥ قضية، تركزت في مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب وسياسة الشباب والرياضة والصحة وسياسات الإنفاق العام والإصلاح الإداري.. وقد أظهرت الحكومة استجابة سريعة للحد من طلبات النواب لإبراج مشروعات أخرى في الخطة، حيث قامت بتوفير اعتمادات إضافية بلغت عدة ملايين.

وكما تكرر في الأاور السابقة، رفضت المعارضة وبعض المستقلين كلا من بيان الحكومة ومشروع الخطة والموازنة (١٦ عضواً، هم كل أعضاء المعارضة، وثلاثة من المستقلين رفضوا البيان، و١٣ عضواً، معارضة وممثلون رفضوا مشروع الخطة والموازنة).

٥ - مبادرات حول إزهاج معدادات التشريع السريع:

نقش المجلس ٣١ قانوناً خلال هذا الدور، والسبق على واحد منها من حيث المبدأ (وهو قانون المناجم والمحاجر)، وأصدر الغالبية العظمى من القوانين الأخرى بطريقة "التشريع السريع"، حيث قفزت نسبة ما صدر عن المجلس من هذه القوانين على سبيل الاستعجال من ٥٥,٧ في الدور الثالث إلى ٨٣,٤% خلال الدور الرابع، كذلك، نظر المجلس ١٢٨ مشروع قانون خطة وموازنة وحساب ختامى. ومع ذلك لم يكن هناك وجه لطلب النظر على سبيل الاستعجال فى القوانين التى أصدرها المجلس بصفة الاستعجال، حيث أن رخصة الاستعجال تتطلب وجود حالة ملحة وضرورية لإصدار قوانين لا تحتل من الحكومة انتظار أربعة أيام على الحد الأدنى قبل أخذ الرأى النهائى على مشروع القوانين.

ونلخبهم"، وهو جزء مشروع من مهام النواب. كما أن ضعف حضور الوزراء يثير قلق النواب، وبلغت انتهاء الرأى العام، وهو ما حدث خلال الدور الرابع، لاسيما فى ظل غياب بعض الوزراء عن كافة الجلسات، عدا جلسة إلقاء بيان الحكومة.

جـ - حدود الوظيفة السياسية/الحالية :

تناولت اللاتحة الدلخلية للمجلس ما أسمته "إجراءات سياسية برامانية"، ولم تتصرف إلى ممارسة وظيفة سياسية بالمعنى المباشر، حيث يقتصر دور المجلس على الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية (وهو ما تم فى هيئة بعة عامة بالجلسة الثامنة والسبعين، عند ختام دور الائتلاف)، والاستماع إلى بيان الرئيس فى الجلسة الافتتاحية، مع إمكانية مناقشته، بشروط خاصة، لا تتوفر عليها.

وندرجت الممارسة البرلمانية على اعتبار الوظيفة السياسية للمجلس متمثلة فى مناقشة البرنامج السنوى للحكومة، ومشروع الخطة والموازنة. ولكن، لسم تستخدم هذه الوظيفة كأداة للتأثير فى التوجهات الرئيسية للسلطة التنفيذية أو وضع قيود على سياساتها العامة، بل تكشف الممارسة عن تطويع تلك الأدوات، لتصبح بمثابة وسائل لإثارة النقاش وإعطاء الحكومة فرصاً إضافية للإعلام عنها، وربما شرح سياساتها وإقناع المجلس والرأى العام بجدواها، دون التعرض لقيود فعلية من المجلس. وربما يكمن تفسير ذلك فى غياب التوازن بين حزب الحكومة ومساند الأحزاب الأخرى، فلا يتوقع أن يقوم الحزب للحكم برفض سياسة حكومته ويخلع عنها الشرعية، وكذلك بالنظر إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع عموماً وبين النخبة السياسية وأعضاء مؤسسة الحكم خصوصاً، وهى ثقافة تصترف بطلو السلطة التنفيذية وتكرس قيوداً وضوابط ذاتية داخل الفرد بالآ تجاوز تلك الحدود. من هنا تنحصر الوظيفة السياسية "الردي على البيان"، ومناقشات الخطة والموازنة.

ومع ذلك، كانت مناقشات الردي على البيان أكثر تمعاً وحيوية خلال هذا الدور، حيث بلغ عدد

هـ - إعادة نظر لآزمة في ضم أدوات الرقابة :

لا يزال المجلس يعمل إلى ضم أدوات الرقابة عند مناقشتها، حيث تمكنت "الوسائل الرقابية في" الجلسات. على سبيل المثال، ناقش المجلس في دور الانقاد الثالث ٧٠ طلب إحاطة، تم ضم ١٨ طلبا منها، بينما ناقش في الدور الرابع ١١٦ طلب إحاطة وبيانا عاجلا (من إجمالي ٢٣٣ طلبا)، تم ضم ١٠٨ طلبا منها إلى غيره من الوسائل الرقابية (أي زادت نسبة الطلبات المضمومة إلى الإجمالي من ٢٥,٧% إلى ٩٣,١% خلال دورى الانقاد على التوالي). كما ناقش المجلس ٧٢ موقالا، في ١٢ جلسة بمتوسط ستة أسئلة للجلسة الواحدة.

أما في شأن الاستجوابات فقد شابهها التزامح في الجلسة الواحدة. ودارت موضوعات الاستجوابات العشرة التي ناقشها المجلس حول الانحرافات داخل قطاع الأعمال العام، وإهدار المال العام نتيجة بعض عمليات الخصخصة، بالإضافة إلى الأغذية الفاسدة لتلاميذ المدارس، وتكرار حوادث القطارات، والإغراق والمضوات، وتنظيم أعمال البناء والهدم. ولوحظ أن معظم الاستجوابات اعتمدت على حجج ورايين ضعيفة مما دل على عدم الإعداد الجيد من مقدم الاستجواب، في حين أن عددا قليلا من الاستجوابات اعتمد على رصد معلومات للمحدد من وقائع الاستجواب، مما أضفت قوة إلى منطق مقدم الاستجواب.

وشهد هذا الدور أيضا زيادة نسبية في استخدام طلب المناقشة العامة عن الدور الثالث (من ١٦ إلى ٢٠ طلبا)، إلا أن المجلس لم ينقل أيا منها خلال هذا الدور. كذلك، تزايد استخدام الاقتراحات برغبة في هذا الدور عن الدور الثالث حيث تقدم الأعضاء بـ ٦٨ اقتراحا برغبة مقارنة بالدور الثالث (٥٢ اقتراحا). كما سجلت مناقشة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبة انخفاضا كبيرا في هذا الدور مقارنة بالدور السابق وذلك على الرغم من أهميتها حيث شارك في مناقشة هذه التقارير ٢٧ عضوا في هذا الدور في حين شارك ١٦٣ عضوا في الدور الثالث، ومال أغلب المناقشين إلى طرح توصيات في شأن كيفية مواجهة المخالفات التي تكشف عنها تقارير

وميزة قاعدة الأربعة أيام أنها تتيح لأعضاء المجلس المراجعة وإعادة فتح باب المناقشة في المواد أو تأجيل إصدار القانون، أو حتى إعادته للجان للدراسة مرة أخرى، إذا استثمر المجلس حاجة لذلك. وإذا أمكن النظر في القوانين التي صدرت على وجه الاستعجال مثل قانون التقاعد والتأمين، والترخيص لوزير الصناعة للبحث عن الذهب والمعادن في الصحراء الشرقية، وقانون حوافز أداء الضرائب، والترخيص لوزير البترول للتعامل مع الشركات، وتحديد أحكام القرار الخاص بالنيابة الإدارية، وغيره من الموضوعات الأخرى. يلاحظ أن مجموع هذه الموضوعات خالية من مبررات الاستعجال، مما يعني أن هذه الوسيلة يتم استخدامها بشكل لا يتفق مع روح أحكام اللائحة.

كذلك، فقد لوحظ استمرار الاتجاه نحو محدودية المشاركة في المناقشات التشريعية. فقد بلغ حجم مداخلات الأعضاء عند مناقشة مشروعات القوانين (من حيث المبدأ وتفصيلا) خلال الدور الرابع ١٤٦٢ مداخلة، أي أن هناك نوعا من الانخفاض في حجم المداخلات أثناء تلك المناقشات التشريعية خلال هذا الدور مقارنة بمعدلات الدور الثالث (وكانت ١٥٨١ مداخلة). كما أن عدد المناقشين لمشروعات القوانين (من حيث المبدأ وتفصيلا) قد انخفض من ٣٢٦ إلى ٣٠٧، أي بنسبة ٦,١% خلال الدورين الثالث والرابع على التوالي، من هنا، فلابد من إثارة التساؤل حول مدى اهتمام الأعضاء الآخرين الذين لم يسعوا للإدلاء بدلوهم في عملية التشريع على الإطلاق.

وبالنسبة للاقتراحات بقوانين، فقد حدثت زيادة في حجم المبادرات التشريعية للأعضاء، على الأكل مقارنة بالدور الثاني (١٢ اقتراحا فقط) والدور الأول (٢٧ اقتراحا)، وبما يقارب المعدل الذي تحقق في الدور الثالث (٤٨ اقتراحا). فقد تقدم ٢٩ عضوا بالقرارات القوانين خلال هذا الدور، وبهذا يبلغ متوسط حجم المبادرة التشريعية لهؤلاء ١,٥ اقتراحا للعضو. كما تزايدت ظاهرة "المبادرات التشريعية المشتركة"، التي يتعاملون فيها بعض الأعضاء ويقدمونها إلى المجلس.

الجهاز. أيضا، لوحظ انخفاض حجم المشاركين في مناقشة تقارير المدعى العام الاشتراكي إلى ٢١ عضوا. وقد أيد ٤٣% من المناقشين تقرير اللجنة، واقترح ٥٣% منهم توصيات جديدة في شأن هذه التقارير.

ولا شك في أن تكديس هذه الأدوات الرقابية يؤثر سلبا على فرصة مقمعيها في طرح وجهات نظرهم وممارسة النقد الكافي للحكومة، كما أن ضمها إلى بعضها البعض في الجلسة نفسها كثيرا ما يكون على حساب الوسائل الرقابية الأقل قوة ولصالح الأكثر قوة (أي لصالح الاستجابات وعلى حساب طلبات الإحاطة والأسئلة والبيانات المعالجة)، وبصرف النظر عن أسبقية تاريخ تقديم كل منها. وإذا ما تذكرنا أن الاستجابات تناقش أولا، وأنها تقدم من المعارضة أساسا والمستقلين، في حين تقدم الوسائل الأخرى من أعضاء الوطني وغيرهم أيضا، فمعنى ذلك أن ضخم هذه الوسائل معا يقدم فرصة المعارضة والمستقلين على فرص أعضاء الوطني، الذين يأتي دورهم في المناقشة بعدما تكون مناقشات الاستجواب قد تعرضت لمعظم جوانب الموضوعات المطروحة، وربما يكون الوزير المختص قد أصبح مرهقا بالفعل، فلا يعبأ اهتماما كافيا للوسائل الأخرى "المضمومة". أكثر من ذلك، فإن الحكومة ترد على الاستجواب وغيره من وسائل الرقابة المضمومة معا، وكثيرا ما حدث في هذا الدور أن ركز الوزير المختص على تناول أوجه النقد والاكهام التي يتضمنها الاستجواب ويمر عابرا أو حتى يغفل الوسائل الأخرى.

ولوحظ، أخيرا، أن الأعضاء قلموا في خلال هذا الدور بتطوير نوعي في استخدام عدد من الوسائل الرقابية، مثل طلب الإحاطة، حيث تم استخدامه كأداة لنقد سياسة الحكومة أكثر من مجرد طلب معلومات أو إحاطة الحكومة للمجلس عن سياسة معينة أو قرار محدد تم اتخاذه، أو يريد الأعضاء الاستفسار بشأنه. كما اتسعت موضوعات طلبات الإحاطة بالطابع العام وإثارة المشكلات الجماهيرية، مثل حوادث التسمم الغذائي في المدارس، وحوادث القطارات، ومشكلات العاملين في شركات قطاع

الأعمال العام، وقضايا الإغراق، ومحاذير التعامل مع نقل الدم.

٣ - مجلس الشعب في ضوء التطوير المستقبلي

كأي مؤسسة عامة، سياسية أو اقتصادية، يحتاج مجلس الشعب إلى تطوير مستمر. لم يعد ذلك محل تساؤل. ولكن السؤال هو: ماذا نطور؟، وبماذا نبدأ؟، وكيف نطور؟، وما هي استراتيجيات التطوير؟، وما هي تكلفتها، حتى يكون التطوير مجديا؟، وأخيرا، من يقوم بالتطوير؟. في الحقيقة، هذه مجموعة من الأسئلة المطروحة على المبتكرين والخبراء، بقدر ما هي مطروحة على النظام السياسي، ومجلس الشعب تحديدا. وعلى أية حال، فإن لعملية تطوير أربعة مستويات أو أبعاد رئيسية، سياسية، ومؤسسية، وإجرائية، ونوعية.

أ - على المستوى السياسي: زيادة الفعالية

يمثل هدف تطوير البرلمان، من الناحية السياسية، في زيادة فعاليته (وبوره) في الحياة السياسية عموما وعملية التحول الديمقراطي تحديدا. فهو مؤسسة الهدف منها ضبط الصراع الاجتماعي وتمثيل المصالح الاجتماعية في منظومة السياسات العامة. وفي سبيل أداء هذه الوظيفة، يقوم البرلمان بمهام تشريعية ليهبر من خلالها عن تلك المصالح وأخرى رقابية على السلطة التنفيذية لكي يضمن عدم إساءة استخدامها للسلطة.

بعبارة أخرى، يجب تحديد مصير نور البرلمان في نظم الحكم، وهل هو مشرع (بالمعنى الضيق، أي جهة صك القوانين) أم صانع سياسة (بالمعنى الواسع، أي المعبى عن أولويات المواطنين في عملية تخصيص القيم والموارد). بيد أن لهذا السؤال معنى آخر مكملا لما سبق، وهو موقف البرلمان منه، ومن عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وهل هو معوق أم دافع لها؟، وفي حالة توافيق الثقافية البرلمانية السائدة مع الديمقراطية، فهل يكون البرلمان فاعلا في الإصلاح السياسي، أم موضوعا له؟.

من هنا، يجب الحديث عن عدد من الأمور فسي
مستقبل مجلس الشعب:

- الإطار الدستوري، من حيث شكل البرلمان، وطريقة تشكيله، ومدى سلطاته، والعلاقة بينه وبين السلطات الأخرى.

- السياق السياسي، والعلاقة بين السلطة التنفيذية والمجلس من ناحية، والأحزاب السياسية والحكومة من ناحية أخرى.

- عملية الانتخابات، من حيث سلامتها (وهو بعد قضائي)، ونزاهتها (ولها دلالة سياسية وشعبية)، ودوريتها وشموليتهما.

ب - من الناحية المؤسسية: زيادة الكفاءة

ترتبط الفعالية السياسية للبرلمان بمسئولية كفايته المؤسسية، بمعنى قدرته على إنجاز المهام المنوطة به، دستوريا وسياسيا ولاتجسدا. فالبرلمان، وهو مجموعة من النواب، يحتاج الى طائفة مؤسسية مناسبة لعدد أعضائه من ناحية، وطبيعة أدواره من ناحية أخرى، ونوعية البيئة الثقافية والاجتماعية التي يعيش فيها من ناحية ثالثة.

فعوض البرلمان في حاجة الى إطار قانوني مقبول وواضح يتحرك وفقا له، وأن تكون مجموعة القواعد والإجراءات (اللاتجسدا) مواتية لطبيعة العمل البرلماني، من حيث القدرة على إتساح أكبر قدر ممكن من الجدل والنقاش، وحرية التعبير، وتيسير إجراءات التقدم باقتراحات للقوانين وممارسة وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية، فضلا عن إمكانات بحثية وقرارات تحليلية محايدة وعلى درجة معقولة من التخصص الفني في العمل البرلماني. من هنا، يأتي التساؤل: الى أي مدى تتوافر لأعضاء المجلس مقومات أداء أدوارهم النيابية (التشريعية والرقابية والمالية)، إذا أرادوا ذلك؟

هناك مجموعة من القضايا التي يجب معالجتها لتطوير القدرة المؤسسية للمجلس:

- مراجعة طريقة تكوين المجلس، والنظام الانتخابي وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية.

- تطوير اللاتجة الداخلية للمجلس، لتتيح قدرا أكبر من التوازن بين التيارات السياسية والحزبية في إدارة فعاليات المجلس، وتولي المناصب القيادية به.
- تطوير نظام اللجان، وتحديث أداؤها الفني، وتفعيل دورها في المبادرة التشريعية والرقابة السابقة على دستورية التشريعات).

- الاهتمام بالإعلام البرلماني، وإتاحة الفرص أمام الرأي العام بمتابعة أعمال المجلس، سواء بالدخول أو عن طريق وسائل تكنولوجيا وتصلية حديثة.

- للتدريب المستمر والجاد للعاملين بالمجلس، لاسيما في قطاع البحوث والمعلومات.

ج - من الناحية الإجرائية: تطوير الأداء

أهم وظائف البرلمان هي التشريع والرقابة. والعلاقة بين "الأداء الجيد" لسهاتين الوظيفتين من ناحية وتحقيق الأهداف الكلية للديمقراطية من ناحية أخرى هي علاقة متداخلة ومكاملة لبعثها البعض. فصحيح أن برلمانا دون شرعية لا يعد برلمانا، كذلك فإن برلمانا شرعيا يعاني من نقص القدرة على اتخاذ القرارات من الصعب أن يكون برلمانا جيدا، وبالتالي فإن ضعف البرلمان يضعف التحول الديمقراطي ككل.

ولمن من أهم القضايا المستقبلية في عمل المجلس:

- الانفتاح على مراكز البحوث وبيوت الخبرة ومؤسسات المجتمع المدني.

- الاهتمام بالمعلوماتية والدعم التقني وأتمتة العمل البرلماني (مثلا: نظام التصويت الإلكتروني، نظام حديث لحفظ المستندات والوثائق وتسجيل المضايقات ونشرها، وتخصيص قناة للثبث المباشر لتغطية أعمال البرلمان بمجلسيه...).

- تبادل الخبرات مع البرلمانات المعاصرة، على مستوى الأعضاء، وكذلك الجهاز الفني للمعلومات.

- عقد مؤتمرات إقليمية ودولية لمناقشة القضايا الفنية والإدارية في المؤسسات البرلمانية.

د- من الناحية النوعية: تنمية القدرة التنافسية

فى ظل العولمة من المتوقع أن "البرلمانات تتجه نحو الأفضل وليس الأسوأ"، بالنظر إلى الاتجاه نحو اللامركزية فى الحكم، وبالتالي البحث عن دور أكبر للبرلمان فى الحياة السياسية. وتداول مختلف البرلمانات أن تخطو بعدلات أسرع نحو التطوير، حتى فى تلك الدول التى لها سمعة ضعيفة جدا فى مجال التحديث.

وفى إطار هذه التنافسية العالمية أصبح الوصول إلى التقدم ليس نظريا أو مرهونا بتحقيق أفكار ونماذج تنموية محددة مسلفا، وإنما أصبح دائم التحرك، لى الأمام، وذلك بالبحث الدائب عن 'أفضل الممارسات' أى تطوير البناء الداخلى للبرلمان، وذلك من خلال البحث المقارن والتطوير المستمر للأداء، لى يصبح الأداء المحلى قابلا للمقارنة مع أى مثيل له على مستوى العالم.

فالبرلمان يكون ذا قدرة تنافسية عالية عندما يتحول من مؤسسة بيروقراطية جامدة فى توزيع الأنوار بداخلها إلى آلية عمل تحقق قدرا أكبر من الرضا، سواء بالمعنى السياسى (أى للسلخين) أو المؤسسى (أى الأعضاء). ولهذا، يتناول للقياس أمورا مثل: طبيعة للترتيبات المؤسسية للبرلمان، وطبيعة توزيع الموارد البرلمانية بين الأحزاب، والعلاقة بين خطوط السلطة الإدارية والسياسية فى البرلمان، وطبيعة امتيازات القيادة البرلمانية والحزبية وقادة التكتلات البرلمانية، ونوعية قواعد وإجراءات صنع القرار فى البرلمان... وهو ما يتأثر أيضا بطبيعة التركيب السياسى للبرلمان من ناحية التمدد الحزبى وكذلك بدرجة التوازن فى التمثيل الحزبى للأعضاء.

ومن دراسة أعمال المجلس خلال هذا الدور، ومقارنتها بما يجب أن يقوم به لدعم قدرته التنافسية خصوصا، وتدعيم دوره فى عملية التطوير الديمقراطي عموما، يمكن طرح للتوصيات التالية:

• التزام رئاسة المجلس بمواعيد بدء الجلسات فى مواعيدها، وتطبيق أحكام اللائحة بالنسبة

للمتغبين من الأعضاء، وتعديل أحكام اللائحة لى تكون الجزاءات أكثر وضوحا بالنسبة للمتغبين بدون عذر، كأن يتم نشر أسمائهم فى الصحف.

• تطوير مناقشات الرد على بيان الحكومة، ومتابعة أدائها فى العام السابق، ومدى ما تم تنفيذه من توصيات طرحها المجلس على الحكومة، بحيث تلتزم الحكومة بالرد وتقديم التفسيرات حول ما لم يتم تنفيذه منها.

• إعمال أحكام اللائحة فى دراسة بيان رئيس للجمهورية الذى يلقبه فى بداية الدورة البرلمانية، وأن يتم تشكيل لجنة الرد على بيان رئيس الجمهورية، نظرا لأهمية هذا البيان الذى يتضمن قضايا العمل الداخلى والخارجى.

• الحد من أسلوب التشريع السريع، إلا إذا كانت هناك مبررات فعلية له.

• تفعل دور الأعضاء فى العملية التشريعية، ومناقشة مشروعات القوانين، من خلال التدريب، والاستماعة ببيوت الخبرة، وتعاون الحكومة مع المجلس فى إعداد مشروعات القوانين.

• إعادة النظر فى أسلوب التزامم بين الأدوات الرقابية.

• الاهتمام بالإعداد الجيد للاستجوابات، من حيث المعلومات والأدلة حتى يحقق الاستجواب أثره، على الأقل فى حدوده الدنيا لعلاج الأخطاء والاحترافات التى يبرزها.

• الاهتمام بدراسة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، وجهاز المدعى العام الاشتراكى، لأهمية هذه التقارير التى تعد مرة صادقة للعديد من أوجه الخلل والاحتراف.

• زيادة دور اللجان وإعطائها الوقت الكافى لدراسة القوانين وجوانبها الدستورية، لتلافى إشكاليات الرقابة على دستورية القوانين.

• الاهتمام بتطوير تقارير اللجان خاصة فيما يتعلق بالاستماعة بالخبرات العملية للإدلاء بدلوها،

ومشاركتها في إعداد هذه التقارير حول إحدى القضايا أو المشكلات الملحة، وللتأكيد على أهمية التعاون التام بين اللجان وبمضما وأن تعمل اللجان على الاهتمام بأبعاد الدور التشريعي لها.

● زيادة دور اللجان وإعطائها الوقت الكافي لدراسة القوانين وجوانبها الدستورية، لتتلقى إشكاليات الرقابة على دستورية القوانين، مع الاهتمام بتطوير تقارير اللجان خاصة فيما يتعلق بالاستعانة بالخبرات العلمية للإدلاء بدلوها، ومشاركتها في إعداد هذه التقارير حول إحدى القضايا أو المشكلات الملحة.

● تشجيع أداء المرأة في المجالات التشريعية والرقابية وتنشيط دورها البرلماني، وتكوين جمعية للمضوات البرلمانيات يكون هدفه الرئيسي تنشيط المرأة على الساحة البرلمانية.

● إعادة النظر في نسبة الـ ٥٠% للعمال والفلاحين ، في ضوء التغيرات الحادثة في الواقع المجتمعي المعاصر في مصر .

● تطوير أعمال مركز البحوث البرلمانية الذي مازال حتى الآن مفتقدا للدور المنوط به، من خلال تزويده بالخبرات والكوادر العلمية المتخصصة التي تعينه على أداء مهامه البحثية لخدمة أعضاء مجلس الشعب.

♦ القسم الثانى ♦

تفاعلات المجتمع السياسى :

الانقسام إلى حكومة ومعارضة

لا يفسر التفاعلات السياسية

ظل الاتجاه الاساسى، ان لم يكن الوحيد ، فى تفسير التفاعلات السياسية المصرية منذ السبعينات يعتمد على الخلافات والتناقضات القائمة بين الحكومة والمعارضة. وكان هذا للتفسير صالحا حتى مطلع التسعينات ، بالرغم من التباينات الواسعة بين احزاب وقوى المعارضة وما تودى اليه من خلافات فى بعض المواقف. وكان جائزا القول ان التناقض الاساسى فى الساحة السياسية كان بين الحكومة والمعارضة.

غير ان ثنائية "حكومة - معارضة" اخذت تفقد تدريجيا قدرتها على تفسير التفاعلات فى الساحة السياسية منذ بداية التسعينات عندما تصاعدت الخلافات بين بعض احزاب وقوى المعارضة على خلفية الانقسام الاسلامى - العلماني أو شبه العلماني. وتزامن هذا التطور على ازدياد الانقسامات فى داخل كل من احزاب وقوى المعارضة بلا استثناء ولكن بدرجات مختلفة وأشكال متباينة.

ومع حلول نهاية التسعينات ، وعلى مشارف قرن جديد ، كانت ثنائية "حكومة - معارضة" قد فقدت الجزء الأكبر من أهميتها كأساس لتفسير التفاعلات السياسية المصرية. ويجوز القول أنه فى للعام ١٩٩٩ اكتمل تقريبا هذا التحول .

أولا : مظاهر جديدة للتفاعلات السياسية :

لم يكن التغير الذى حدث فى مواقف أهم الأحزاب السياسية المعارضة من الاستفتاء على فترة رئاسة رابعة للرئيس حسنى مبارك هو المظهر الوحيد ، ولا الأكثر دلالة ، على التراجع المستمر فى ثنائية "حكومة - معارضة" . ولكنه كان المظهر الأكثر وضوحا ، حتى اذا كانت هناك مظاهر أخرى أوفر دلالة.

فكانت هذه هى المرة الأولى، منذ الانتقال من النظام التسلطى المطلق الى النظام التعددى المقيد فى

منتصف السبعينات ، التى يصير فيها الموقف الرافض تجديد فترة الرئاسة هو موقف الاقلية فى اوساط المعارضة. فقد تفرد الحزب الناصرى بهذا الموقف ، بينما تحول حزب المعارضة الرئيسى (الوفد) من رفض التجديد لمبارك عام ١٩٩٣ الى قبول هذا التجديد عام ١٩٩٩ مع المطالبة بتحقيق اصلاح سياسى ودمجى خلال فترة الرئاسة الرابعة التى بدأت فى أكتوبر من العام نفسه . كما حدث تحول لا يمثل أهمية فى موقف حزب التجمع من رفض التجديد لمبارك عام ١٩٩٣ الى الامتناع عن التصويت فى عام ١٩٩٩ ، بينما نكص حزب العمل عن تحديد أى موقف .

واذا اعتبرنا ان هذه هى أحزاب المعارضة الرئيسية ، يصير واضحا أن الاتجاه الغالب فيها هو أقرب الى تأكيد استمرار رئيس الجمهورية لفترة جديدة ، حتى اذا اخذنا فى الاعتبار الخلافات التى حدثت داخل كل منها او معظمها .

فكان هناك خلاف داخل حزب الوفد وتم حسمه عبر التصويت فى اجتماع للهيئة العليا بنسبة تقريبية تصل الى ٥٥% مؤيدين و ٤٥% معترضين. ورغم أن نسبة المعترضين على قرار الحزب الناصرى برفض تجديد الرئاسة لمبارك كانت أقل بوضوح ، يظل الفرق بين هجمى الحزبين (الوفد والناصرى) كافيا للاعتقاد فى أن الموقف السائد داخل حزب الوفد يفوق كثيرا فى حجمه ودلالته الموقف السائد داخل الحزب الناصرى.

واذا كان الموقف الذى اتخذته حزب التجمع يبدو فى منطقة وسط بين التأييد والرفض ، الا انه يدعم الاعتقاد فى تقدم ثنائية " الحكومة - المعارضة" كأساس لتفسير التفاعلات السياسية المصرية ، من حيث أن دلالته الأهم هى للتحول من الرفض الى الامتناع عن الرفض.

وبالرغم من أن حزب العمل قرر ، عشية التصويت على إعادة ترشيح مبارك فى مجلس

الشعب في يونيو ١٩٩٩، أرجاء إعلان موقفه، فالغارقة هي أن قيادة هذا الحزب كررت في الفترة السابقة أن نظام الحكم صار أكثر تقيّداً من موقفها تجاه قضايا خارجية أهمها قضية الصراع العربي - الإسرائيلي.

ويحمل هذا القول معنى أن للحزب نجح في التأثير على السياسة الخارجية المصرية التي استجابت لمطالبه أو بعضها كما تنظن قيادته. ومسح ذلك قررت تعليق موقفها تجاه إعادة ترشيح مبارك ، وفسرت ذلك بالرغبة في أن إتصل إلى قرار مطمئن إلى صحته) ، في حين أن حزب الوفد الذي أيد إعادة الترشيح لم يزعم أن النظام استجاب لمطالبه أو أن تقارباً حدث بينهما في المواقف. ومع ذلك فقد أعلن رئيس حزب للعمل إبراهيم شكرى منفرداً أنه ادلى بصوته لتأييد لمبارك في الاستفتاء ، ولصطحب عدداً من أعضاء اللجنة العليا للحزب أثناء الادلاء بصوته على نحو مخالف للموقف المعلن للحزب.

كما أن الخلافات التي ظهرت في داخل أحزاب المعارضة الرئيسية على هذا الموضوع ، وعلى مواضيع أخرى ، تدل على أن الخريطة الحزبية تنأهب لعملية إعادة فرز مستقبلية .

ولم تكن مفارقات مواقف أحزاب المعارضة الرئيسية تجاه تجديد للرئاسة لمبارك المظهر الوحيد الدال على تراجع ثنائية "حكومة - معارضة" . فقد حفل العام بمظاهر أكثر دلالة وقف خلالها قادة في أحزاب معارضة في صف الحكومة أو بعض أعضائها وفي مواجهة قطاع آخر من المعارضة. والمهم أن هذا الانقسام لم يكن وليد مسقوط قيادة المعارضة الذين وقفوا ضد "التراسم" ومع من يفترض أنهم خصومهم السياسيين، ولا كان ناجماً عن "سيف المزو أو ذهبه".

فالحالات الأكثر أهمية خلال العام ١٩٩٩ تدل على وجود انقسام حقيقي في أوساط المعارضة ، بحيث كان إقطابها اليمينى وقفوا في "الصف الحكومي" مقتنعين حقاً بموقفهم ، بل كانوا في المكان الصحيح إجمالاً بالمعايير الموضوعية ، بسبب شطط قطاع آخر من المعارضة وسوء تقديره ، أو نتيجة وصول الانقسام في أوساط المعارضة

تجاه بعض القضايا الكبرى إلى مستوى يستحيل معه الحديث عن حد أدنى من التوافق داخلها في مواجهة نظام الحكم.

وليس هنا مجال حصر الوقائع. ولكن نشير مثلاً إلى قضية الشعب - والى أي الدعوى القضائية التي رفعها الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة د. يوسف والى ضد صحيفة "الشعب" الناطقة بلسان حزب العمل بسبب الحملة التي شنتها ضده. فكان د. نعمان جمعة المحامى نائب رئيس حزب الوفد ، أى الرجل الثانى في لكر أحزاب المعارضة ، هو محامى يوسف والى الأمين العام للحزب الحاكم.

صحيح أن د. جمعة لم يكن يدافع عن والى انطلاقاً من الانتماء الحزبى لأى منهما ، وإنما باعتباره محامياً يودى واجباً مهنياً. ولكن هذا لا يعنى أن د. جمعة لم يكن مقتنعاً بأن موكله الذى هو أحد قادة الحكومة يعتبر مظلوماً. ويعنى ذلك أن للقطب المعارض رأى أن ما فعله القطب الآخرون من المعارضة يجيز له أن يقف ضدهم في ساحة القضاء دفاعاً عن قطب من أقطاب الحكومة.

وكان المحامى المعارض الذى وقف مدافعاً عن مسئول حكومى كبير هو الرجل الثانى فى حزب سياسى بما يعنيه ذلك من ضرورة أن يخضع تصرفاته حتى الشخصية لميزان دقيق. فليس متصوراً أن يأتي فعلاً قد يؤثر سلباً على وضعه الحزبى المفتوح على أفاق أبعد في المستقبل. ولذلك فالمفترض بداهة أنه أجرى حساباته واستشار من كان لازماً عليه أن يستشيرهم من أركان حزبه ، قبل أن يقدم على خطوة كبيرة بهذا الحجم.

ولولا أن المزاج العام داخل حزب الوفد يقبل مثل هذه الخطوة ، ما كان ممكناً للرجل الثانى فيه أن يقدم عليها. ويعنى ذلك أن الاتجاه الغالب داخل حزب المعارضة الرئيسية لم يرد يرى إثمًا في أن يقف مع الحكومة أو مسئول فيها وضد حزب معارض آخر.

ولذلك يجوز القول إن قضية "الشعب - والى" كانت مظهرًا بالغ الأهمية طمس تراجع ثنائية "حكومة - معارضة" ، إذ قبل الاتجاه الغالب في

دخل حزب المعارضة الرئيسي ان يقف الرجل الثاني في الحزب دفاعا عن مسئول حكومي كبير .

ولم يكن الاتجاه الغالب في حزب الوفد وحده هو الذي اختلف مع موقف صحيفة حزب العمل . فكان الاتجاه الغالب في داخل حزب التجمع ايضا مزجعا من هذا الأسلوب ، وكذلك اتجاه يعتد به في داخل الحزب الناصري . بل توافرت مؤشرات كافية على أن الاتجاه الرئيسي في داخل جماعة "الاخوان المسلمين" لم يوافق على موقف صحيفة حزب العمل .

وكشفت استقالة عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع محمد الدماطي أن قيادة الحزب اعترضت على مشاركته بصفته محاميا في هيئة الدفاع عن صحيفة "الشعب" . وجاء في نص استقالته أنه (فسي مقابلتي مع رئيس الحزب وأمينه العام كل على حدة في مكتب كل منهما بمقر الحزب علمت منهما ان حزب العمل اتصل بهما طالبا حضور محامي حزب التجمع في القضية اياها وأن الطلب قوبل بالرفض لأن هناك تجاوزا في النشر من جريدة "الشعب" في حق د.يوسف والي ، وأن ما نشر يشكل جريمة كفء وسب في حق الجريدة والقائمين عليها).

ولاشك في أن كل أهل المعارضة الذين أساءهم أداء صحيفة "الشعب" هم معارضون للحكم من داخل وجهات نظر مختلفة.

ولكن الدلالة المهمة للخلاف على قضية "الشعب" - والي" هو أن قطاعا من المعارضة لم يعد يجد ما يسي إليه اذا وقف مع الحكومة او مع مسئول فيها . وعند قطاع آخر من المعارضة في قضية محددة . ولذلك صار ممكنا أن يحدث هذا علنا دون إخفاء أو تمويه . فالمعروف أن قطاعا من المعارضة وقف مع الحكومة في بداية التسعينات ضد التيار الإسلامي عندما تصاعد العنف الديني في بداية التسعينات.

ولكن كان هناك حرص على إخفاء هذا الموقف وراء خطاب يؤكد على التمايز عن الحكومة والإسلاميين في أن معا ، أو على وضع القضية في أطر أوسع نطاقا . وكان اصحاب ذلك الموقف معنيين بالأمر "بضبطوا" متلبسين بتأييد سياسة حكومية ضد العنف رغم أنهم كانوا مؤيدين لها فعلا.

ولم يعد الأمر على هذا النحو ليس فقط في قضية "الشعب" - والي" رغم أنها كانت المظهر الأكثر وضوحا خلال العام ١٩٩٩ لهذا التطور . ويمكن الإشارة إلى اختلاف متقني المعارضة وصحتها على بعض سياسات وزير الثقافة فاروق حسني خلال العام نفسه ، وخصوصا بشأن نقل بعض محتويات المتحف الإسلامي من مبناه في باب الخلق إلى أحد قصور القلعة . ففي الوقت الذي تعرض الوزير إلى هجوم حاد في بعض صحف المعارضة إلى حد أن دأبت لحدادها "الشعب" على أن تطلق عليه "زين الرجال" ، وقف بعض المثقفين المعارضين مدافعين عنه إلى حد أن وصف أحدهم (صلاح عيسى في العربي ٥/١٦) الحملة الخاصة بالمتحف الإسلامي بأنها (زريعة في انفجان وجمجمة بلا طحن وحالة من حالات العدوان الصارخ الذي لا يعرف الهدف الذي يتجه إليه) . وقد اشرنا إلى هذا المثال تحديدا لأنه يتعلق بكتاب معارض ليست له علاقة (بذهب المعز) أو بمغريات لجهة وزارة الثقافة التي ساهمت في إفساد الحياة الثقافية.

ومما يستلفت الانتباه في تلك الحملة على وزير الثقافة أن بعض الدفاع عنه نشر في صحف معارضة ، بينما كان الهجوم الأشد عليه في بعض الصحف القومية وخاصة في "أخبار اليوم" في زاويتي "الثور وجدي" وأحمد رجب ، ومن كتاب ليسوا معارضين بأى حال مثل سكيبة فؤاد في "الأهرام" أو لم يسمودوا معارضين مثل جمال الغيطاني في "أخبار الأدب" التي يرأس تحريرها وأطلقت فيها المدفعية الثقيلة في الهجوم على الوزير.

ثانيا : تفاهم مشاكل التنسيق بين أحزاب وقوى المعارضة:

متلما كان تبليين مواقف أحزاب المعارضة الرئيسية من تجديد الرئاسة لمبارك مؤشرا على تراجع ثنائية " حكومة - معارضة " كذلك كان ادائها في تلك المناسبة دليلة جديدا على مدى عجزها عن الوصول الى صيغة تكفل حدا ادنى من التنسيق بينها.

فلم يظهر اى اهتمام بالتنسيق في هذه القضية ، ولا سعى اى منها الى حوار بغض النظر عما ينتهى اليه. فمن الممكن أن ينتهى الحوار الى تأكيد الخلافات القائمة. ولكن اجراءه فى حد ذاته يساعد على تحقيق فهم متبادل يمكن أن تظهر له نتائج إيجابية لزاء قضية أخرى. ولكن اتخذ كل حزب ، أو لم يتخذ مثل حزب العمل ، موقفه بشكل منفرد.

وجاءت المواقف متناقضة ما بين تأييد ورئيس، ولطوط على مفارقات أبرزها أن معارضة التجديد لمبارك انحصرت فى الحزب الذى تربطه بنظام الحكم قواسم مشتركة مستمدة من استناد كل منها الى ثورة ١٩٥٢ كمرجعية مع تفاوت فى درجة هذا الاستناد. فهي تشير مصدرا لإسهام الحزب الناصرى وأحد مصادر الشرعية بالنسبة الى نظام الحكم فى الوقت نفسه.

ومازال النظام يعود اليها إما لإضفاء شرعية على بعض المواقف والمشروعات أو لاستخراج بعض مخزونها للاستمالة به على تضيق قنوات المشاركة فى بعض الأحيان كما حدث خلال الامام ايضا قى تبرير اصدار قانون جديد للجمعيات بـ " حماية الأمن القومي ". وهذا المخزون لم يتخذ الحزب الناصرى موقفا حاسما تجاهه رغم سعيه الى تجاوزه بمقدار أو آخر.

وعلى الجانب الآخر، ولكمالات المفارقة ، فإن الحزب الذى ايد التجديد لمبارك هو اكثـر أحزاب للمعارضة الأساسية لاختلاف مع نظام الحكم واستقلالاً عنه بالمعنيين التاريخي والمعاصر. فهو وحده الذى جاء من خارج إطار ثورة ١٩٥٢ ورجالها وللمرتبطين بها، وحمل موقف الرفض الكامل لها.

وهذا جانب آخر لتراجع ثنائية " حكومة - معارضة " كأساس لتفسير التفاعلات السياسية المصرية ، إذ صار ممكنا أن تشارك صحف ذات طابع حكومى فى الهجوم على مسئول حكومى وأن يأخذ هذا الهجوم طابع حملات ممكدة وإيـس نقدا عابرا.

فقد شهدت هذه الصحف ، وخاصة "الأهرام" ، تطورا إيجابيا فى السنوات الأخيرة زاد بمقتضاه هامش الحرية المتاح مما أدى الى نشر كتابات نقدية لسياسات أو مسئولين حكوميين. وصار بعض الوزراء ينتقدون فى صحف قومية أكثر من صحف المعارضة وبكيفية أفضل فى كثير من الأحيان. ولكن هذا يختلف عن شن حملات واسعة ، أو المشاركة فى حملات ممكدة ضد سياسات حكومية متلما تعرض له وزير الثقافة فى العام ١٩٩٩ ودفعه الى محاولة اصدار مجلة أسبوعية عن وزارة الثقافة بعد أن أعلن استيائه من الصحافة القومية التى كان لشد الهجوم عليه منشورا على صفحات بعضها. وعندما ينتقد وزير فى الحكومة الصحافة التى تسيطر عليها الحكومة لأن بعضها شارك مع صحف معارضة فى الحملة عليه ، نصير لزاء وضع جديد يدعم الاعتقاد فى أن ثنائية " حكومة - معارضة " لم تعد تصلح كأساس لتفسير التفاعلات السياسية فى مصر.

وإذا أضفنا الى ذلك ازدياد اعتماد بعض الوزراء فى إدارة معاركهم ضد بعضهم البعض على صحف بعضها لبرصى المصدر وبعضها يصدر فى مصر بترخيص من حزب الاحرار وكصحف خاصة ، نجد أن انشغال جانب من الحكومة بالخلافات مع المعارضة يتراجع لصالح نزاعات شخصية وعلى القوة والنفوذ.

وسبق أن تناولنا فى "التقرير الاستراتيجي العربى" للعام ١٩٩٧ حالة ضعف الاستجم الحكومى. كما حذرنا فى تقرير العام ١٩٩٨ من ظاهرة "الضربات المتبادلة تحت الحزام" بين بعض الوزراء والتى استمرت فى العام ١٩٩٩. ولم يكن واضحا حتى نهاية العام ما إذا كان التعديل الوزارى الذى تم فى اكتوبر قد أدى الى تقليص هذه الظاهرة.

جديدة تستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل القومي).

ولم يتضح ما إذا كانت الإشارة في البيان إلى أن الخلاف يتركز على "التطبيق العملي" تنفيذ أنه لا يمتد إلى المرجعية ومن ثم إلى القاسم المشترك ، أم أنها إشارة غير ذات دلالة . ولكن لهذه الإشارة مغزاها في كل الأحوال ، وهو أن الحزب الناصري لم يستطع بعد أن يميز نفسه بشكل حاسم عن نظام الحكم رغم معارضته التي تبدو راديكالية عالية الصوت . ولذلك ما أن وجه مبارك دعوته إلى مؤتمر للاستصلاح الاجتماعي حتى أعلن الحزب الناصري تأييدا حارا لهذه الدعوة .

كما إن القضية التي يطو فيها صوت هذا الحزب أكثر من غيرها ، وهي قضية الصراع العربي - الاسرائيلي ، يصعب على كثيرين إدراك مدى الخلاف بشأنها مع نظام الحكم ، وخصوصا في الفترات التي تشهد توترا في العلاقات المصرية - الاسرائيلية .

وينطبق ذلك ودرجة أعلى على حزب العمل الذي ابتكر " نظرية " الفصل بين الحكومة وبعض أعضائها واتهام هؤلاء بأنهم خارجون على سياسة الدولة ، وعلى الخط الوطني ويدبرون بالخيانة حتى إذا كان أبرزهم هو نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطني الحاكم .

وفي إطار المفارقات أيضا ، وما تؤكد من ارتباطه الساحة السياسية المصرية ، نجد أن حزب العمل الذي ترى قيادته أن نظام الحكم صار أكثر اقترابا من موقفها تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي وقضايا أخرى هو الحزب الذي لم يتخذ موقفا تجاه التجديد لمبارك . فقد أعلنت قيادته عشية إعادة ترشيح مجلس الشعب لمبارك في يونيو تعليق موقفها حتى تصل إلى ما أسمته (قرارا تطمئن إلى صحته) . ولكنها لم تصل إلى هذا القرار إلى حين إجراء الاستفتاء على مبارك في ٢٦ سبتمبر ، ولا حتى نهاية العام .

ولم يخل موقف حزب التجمع بدوره من مفارقة ، إذ أعلن امتناعه عن التصويت رغم أنه صار أكثر

وكان رئيسه السيد فؤاد سراج الدين هو أحد الذين قسمتهم هذه الثورة إلى محاکمها الاستثنائية . وفي الوقت الذي طورد وحرم من حقوق المواطنة ، كان رؤساء الأحزاب الثلاثة الأخرى إما ضمن قادة الثورة (خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع) رغم الخلاف الجزئي بينه وبين جمال عبد الناصر ، أو ممن التحقوا بها وتولوا مناصب عليا في ظلها (إبراهيم شكري رئيس حزب العمل) أو ممن صاروا من أهم كوادرها وموظفيها (ضياء الدين داود الأمين العام للحزب الناصري).

ولكن المفارقة تتجاوز البعد التاريخي الذي قد تقل دلالاته الآن بحكم المسافة الزمنية . فحزب الوفد الذي ايد التجديد لمبارك هو - موضوعا - الأكثر اختلافا مع سياسات الحكومة والأوفر نقداً لسيكل النظام السياسي الموروث في جوهره عن العهد الناصري الذي ينتمي إليه الحزب الوحيد الذي رفض إعادة ترشيح رأس هذا النظام .

صحيح أن الوفد يرحب بالسياسة الاقتصادية الحالية بحكم توجهه شبه الليبرالي ، بخلاف الحزب الناصري الذي يعارضها . إلا أن ترشيح الوفد يقرن بانتقادات حادة لبطء الإصلاح الاقتصادي وهيمنة الحكومة عليه وعدم امتداده إلى الاقتصاد الحقيقي . ويهذه الانتقادات يصير الوفد أبعد عن السياسة الاقتصادية الرسمية مقارنة مع الحزب الناصري . كما أن الوفد هو الأشد إلحاحا على تغيير الدستور المصري (نستور ١٩٧١) باعتباره امتدادا معدلا لنستور الثورة الأولى (١٩٥٦) .

ورغم القاسم المشترك مع نظام الحكم كما سبقنا الإشارة ، فقد أعلن الحزب الناصري في بيانه أنه يعارض (كل السياسات المطبقة داخليا وخارجيا) . كما أسس هذه المعارضة على ما اعتبره - ضمنا - تراجعاً لنظام الحكم عن القاسم المشترك بينها ، وهو ثورة ١٩٥٢ التي يرى أن مشروعها تعرض لـ ما يسميه "تصفية" منذ السبعينات . وقال في بيانه إن برنامج حكومات مبارك المتتالية (انتهت بتفكك الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، إذ انقسمت دكترة الفقر وزالت الفروق الاجتماعية وظهرت طبقة

معارضة لنظام الحكم مما كان عليه في العام ١٩٩٣ حين رفض التجديد لمبارك لفترة ثالثة. ففى ذلك الوقت كان حزب التجمع هو القرب لحزب المعارضة الأساسية الى النظام ووقف وراء بقوة فى معركته ضد العنف الدينى فى لحظة عفواته التى وصل فيها الى قلب القاهرة.

وكان الأكثر منطقية فى ذلك الوقت ان يؤيد حزب التجمع التجديد لمبارك او حتى يمتنع عن التصويت. ولكنه رفض حين كان الامتناع اكثر منطقية ، ثم امتنع فى ١٩٩٩ عندما صار موقفه من النظام اكثر تشددا مقارنة بما كان عليه فى ١٩٩٣ بفعل انحسار العنف الدينى الذى خلق قاسما مشتركا بينه وبين النظام.

ولم يقدم البيان الذى اصدره الحزب تفسيراً لهذه المفارقة رغم انه اشار اليها من طرف خفى لقلل ان (قول (لا) هذه المرة لا يضيف جيداً بينما الامتناع وقفة ضرورية نعلن من خلالها الاعتراض على المواد التى تنظم اختيار الرئيس فى الدستور). فهذه صياغة توحي بان المشكلة صارت محصورة فى الطريقة التى يتم بها اختيار رئيس الجمهورية وهى الاستفتاء وليس الانتخاب من بين اكثر من مرشح. ولذلك فهى لا تعبر عن واقع اختلاف الحزب مع سياسات نظام الحزب وخاصة الاقتصادية والاجتماعية.

والاكد ان هذه المفارقات لمست ناجمة عن التقلد التنسيق الجاد بين الأحزاب بمقدار ماهى ناتجة عن اختلافات داخلية متفاوتة. ولكن يودى غيوب التنسيق الى فقدان الحوار الذى يساعد كل حزب على أن يرى نفسه فى مرآة أوسع وأكثر وضوحاً من تلك التى ينظر فيها عدد قليل من قادته يتخذون القرارات النهائية.

ولم يكن التباين الشديد فى مواقف أحزاب المعارضة الرئيسية تجاه تجديد رئاسة مبارك هو المظهر الوحيد لنظام مشاكل التنسيق بينها، ولا حتى المظهر الأكثر أهمية ودلالة. ويجوز اعتبار العام ١٩٩٩ عام انهيار التنسيق بينها بالرغم من استمرار اجتماعات اللجنة المسماة (لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية).

تقد فشلت هذه الأحزاب والقوى فى العمل معاً لتنفيذ اقتراح محدد انتهى اليه مؤتمر عقده اللجنة فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ فى ذكرى المؤتمر الذى عقد فى ديسمبر من العام السابق. وهو الاقتراح (تأسيس جبهة للإصلاح السياسى والديمقراطى) تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الديمقراطية للعلماء ومراكز ومنظمات حقوق الانسان والنقابات وأساقفة الجامعات وقهاه القانون والمفكرين والكتاب والصحفيين الذين يقبلون برنامج الإصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى الصادر عن مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ كأساس للعمل المشترك قابل للتطور . وتكون لهذه الجبهة استقلالية نسبية ولروح مماثلة فى المحافظات).

وأعدت لجنة التنسيق مشروعاً متكاملاً بالفعل لهذه الجبهة واعضائها الذين أرسلت اليهم دعوات الى الاجتماع التأسيسى للجبهة والذى كان مقرراً عقده يوم ٢٨ أبريل فى مقر الحزب الناصرى.

غير أن هذا الاجتماع أُلغى بسبب خلافات ومشاكل أثارته بعض الأحزاب والقوى السياسية. وكانت كلها تقريباً تتعلق بتركيب الجبهة والمشاركين فيها. فلم يكن هناك خلاف موضوعى لسبب بسيط، وهو أن أساس عمل الجبهة كان متفقاً عليه من قبل، وهو البرنامج الديمقراطى للإصلاح السياسى والدستورى الصادر فى ديسمبر ١٩٩٧.

وكان حزب الوفد والحزب الناصرى وحدهما اللذان لم يشاركا فى تفجير مشروع الجبهة والقضاء عليه. كما لم يثر الاخوان المسلمون مشاكل جوهرية كالتى أثارتهما قيادات حزبي التجمع والعمل والشيوعيين.

وتدل طبيعة هذه المشاكل على مدى التدهور الذى أصاب الحياة السياسية المصرية، إذ تركزت فى معظمها على قائمة الشخصيات الديمقراطى العامة (٧٨ شخصاً) الذين رشحوا كأعضاء فى جبهة الإصلاح الى جانب ممثلى الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية والمالية .

ويمكن تصنيف المشاكل التى أثرت فى نوعين: أولها خاص بترشيح بعض القائمين على منظمات ومراكز حقوق الانسان كأعضاء فى الجبهة

قرقر، ومن الاتجاه اليسارى حسين عبد الرازق، وعبد
الفگار شكر ومحمود أمين العالم وصلاح عيسى،
ومن الاتجاه الناصرى فاروق العسرى، ومن
المستقلين الأكراب فى مظلمهم الى التيار الليبرالى
دمحمد السيد سعيد والمستشار محمد حامد الجمل
وبهى الدين حسن ونجاد البرعى وعبد الله خليل.

كما عبرت محصلة مناقشاتها ، والتي صيغت فى
(نداء من أجل الإصلاح السياسى والدستورى) عن
نضج فى التعامل مع قضية الإصلاح، وخصوصا
من زاوية فكرة التدرج التى لم يكن لها قبول واسع
فى اوساط الأحزاب والقوى السياسية حتى وقت
قريب.

فكان الخطاب السائد الصادر عنها يعبر عن
رغبة فى اصلاح عام جامع مانع وسريع عاجل فى
الوقت نفسه. ولذلك لم يؤخذ هذا الخطاب بجديته ليس
قط من جانب سلطة الدولة ، ولكن حتى من جانب
الرأى العام الذى اندرك منذ سنوات طويلة الصدود
الضيق للتحديات السياسية فانصرف معظمه وابتمد
عن المشاركة.

ولا يبنى ذلك ان فكرة التدرج لم تكن مطروحة.
بالمعنى ، ظل هناك من يدعون الى الأخذ بها ايمس
قط من أجل " تسهيل " عملية الإصلاح وجعلها أكثر
واقعية ، ولكن أيضا لان الإصلاح لا يمكن الا ان
يكون متدرجا.

فهذه هى السمة المميزة للإصلاح ، والتي فصلته
عن الثورة أو الطفرة بما تعنيانه من تحول مفاجئ
تكون أضراره غالبا أكثر من منفعته.

غير أن الاتجاه السائد فى الساحة السياسية ظل
يميل الى معنى الإصلاح الشامل أكثر من المتدرج ،
الامر الذى أوقع البعض فى مأزق عندما انهارت
التجربة للديمقراطية الجزئية فى بدايتها فى مطلع
الستينيات . وكان هذا المأزق أكثر وضوحا لدى
قطاع من اليسار هو الأكثر عداء للإسلام السياسى،
والأشد حوقا بالتالى من ان يحدث فى مصر مثل ما
حدث فى الجزائر.

ومع ذلك، لم يسهم هذا المأزق فى دعم فكرة
الإصلاح للمتدرج، وإنما أدى الى بعض الارتباك فى
صفوف قسم من اليسار بصفة خاصة.

رغم أنهم رشحوا بصفاتهم الشخصية لا باعتبارهم
ممثلين لهذه المنظمات والمراكز .

أما النوع الثانى فكان متعلقا بالاتجاهات السياسية
والفكرية للأشخاص العامة المرشحين اعضاء فى
الجهة ، إذ أثار البعض مشكلة بشأن ما اعتبره غلبة
الاتجاه اليسارى باللون مختلفة على هؤلاء
الشخصيات.

وهكذا انهار مشروع الجبهة الوطنية للإصلاح
السياسى والديمقراطى فى مهده ، الامر الذى أعطى
مؤشرا قويا آخر على صعوبات التسيق الجاد بين
أحزاب المعارضة ودعم الاعتقاد فى ترجيح ثنائية "
حكومة - معارضة " كأساس لفهم للتفاعلات
السياسية فى مصر.

والتقى الأمر نفحة من خارج هذه الأحزاب من
أجل استعادة عمل مشترك فى مجال الإصلاح
السياسى والدستورى. وجاءت هذه النفحة من عمل
مشترك قام به ١٧ شخصية شكلوا لجنة تحضيرية
لمؤتمر الإصلاح. وقد عملوا بصفاتهم الشخصية ،
بمن فهم الذين يحتلون مواقع قيادية فى الأحزاب
والقوى السياسية ، من يونيو الى أغسطس وصاغوا
نداء للإصلاح عرضوه على رؤساء هذه الأحزاب
والقوى السياسية لوافقوا عليه. ومع ذلك لم تشارك
أحزابهم مشاركة فعالة فى تفعيله سواء عبر جمع
توقيعات لتأييد ما تتضمنه من مطالب أو دعم المؤتمر
العام الذى تم عقده فى مقر حزب التجمع يوم ٢٧
سبتمبر.

ومع ذلك تظل تجربة هذه اللجنة التحضيرية
مهمة من زاوية أن أعمالا مشتركة من هذا النوع
يمكن أن تمثل رافعة أو قاطرة لنشاط حزبى فى
مرحلة لم يعد الانقسام الى حكم ومعارضة هو محور
التفاعلات السياسية خلالها.

فقد ضمت اللجنة محررين عن الاتجاهات الأربعة
الرئيسية فى مصر (الليبرالى والإسلامى والماركسى
والناصرى) ومستقلين أثرب الى التيار الليبرالى.
وشارك فيها من الاتجاه الليبرالى عبد العزيز محمد
ود. ابراهيم دسوقي باظلة ود. وحيد عبد المجيد ود.
عاطف البنا. ومن الاتجاه الاسلامى د. عبد الحميد
الغزالى والمهندس ابو العلا ماضى ود. مجدى

رغم كثرتها، وهو أن الحزب يهدف إلى العمل الاجتماعي، مما ينفي عنه الصفة السياسية (حزب الحياة الذي رفضته لجنة الأحزاب عام ١٩٩٨ وينتجها محكمة الأحزاب في ٦ مارس ١٩٩٩).

ولا تكتمل المرحلة الأولى للإصلاح السياسي بدون إطلاق حرية إصدار الصحف. وهذا هو الجوهر الحقيقي لحرية الصحافة، والذي أغفلته نقابة الصحفيين في العام ١٩٩٩ في مجرى التركيز على السعي لإلغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر. ورغم أهمية هذا المسمى، إلا أنه يتعلق بمسألة يجوز اعتبارها ثانوية في مجال حرية الصحافة وعلاقتها بالإصلاح السياسي مقارنة بمسألة إصدار الصحف. فحرية الإصدار هي التي تحقق التعدد المقنود حتى الآن في الساحة الصحفية. ويعد السماح لعدد قليل من الصحف الخاصة التي تؤدي وظائف معينة ويمارس بعضها ابتزازاً سياسياً، مع تعديل قانون الشركات المساهمة لإغلاق الباب أمام أكثر من عشرين طلب لإصدار صحف جديدة.

ولم يقع معدو نداء الإصلاح السياسي في خطأ الاهتمام بقوة الحبس في جرائم النشر على حساب حرية إصدار الصحف. فجاء المطالب الرابع متعلقاً بإطلاق هذه الحرية بل ومكينة وسائل الإعلام بوجه عام، فضلاً عن إتاحة فرص متكافئة للأحزاب وللأقوى السياسية في طرح آرائها وفكرها في كل أجهزة الإعلام المملوكة للشعب.

وانتهى النداء بالدعوة إلى استقلال النقابات المهنية والمالية والجمعيات الأهلية سعياً إلى مجتمع أهلي قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدم.

وتوضيحاً للطابع المتدرج للإصلاح المقصود بهذا النداء، جاء النص على أن هذه المطالب هي الخطوة الأولى في هذا الإصلاح، أملاً في أن يبدأ تحقيقه خلال فترة الرئاسة الجديدة التي كانت الأمل قوية فيها إبان إعداد ونشر النداء الإصلاحي.

فيذا بدأ هذا الإصلاح بالفعل، يصير مؤتمر الإصلاح الدستوري الذي تنوي اللجنة التحضيرية -

نحتاج الأمر إلى مزيد من الوقت كي تنتشر هذه الفكرة التي جاء النداء من أجل الإصلاح السياسي والدستوري مجرباً عنها.

وركز النداء على خمسة مطالب أساسية، متجنباً المطالبة بكل شيء في الوقت نفسه. وتمثل هذه المطالب الخمسة حجر الأساس لتطور ديمقراطي يتقدم تدريجياً بدءاً بإلغاء حالة الطوارئ التي لم يمد هناك ما يبرر استمرارها بعد هزيمة الإرهاب. ويتبع ذلك البدء في توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة دون تدخل إداري، وفي ظل مناقشة سياسية كاملة ومتكافئة واستناداً إلى جداول انتخابية حقيقية خالية من الأسماء المكررة وأسماء المتوفين والمهاجرين. وكى تتوافر هذه المتكافئة الكاملة والمتكافئة، كسأن من الطبيعي أن يتضمن النداء مطلباً ثالثاً لإطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء ولحكام الدستور. فليس هناك ما يبرر أن تتحكم لجنة من أي نوع في عملية تأسيس الأحزاب فذلك حق أصيل للشعب الذي يحكم على الأحزاب المختلفة خلال الانتخابات.

أما ادعاء الوكالة عن المجتمع في منع ظهور أحزاب يتنافس وجودها مع المصلحة العامة أو النظام العام فهو لا أساس له. فهذا دور يفترض أن تقوم به النيابة العامة عبر اللجوء إلى القضاء إذا ظهر حزب من هذا النوع. أما أن تكون هناك لجنة خاصة تحكم على طالب تأسيس لحزب جديدة فهذا وضع غير طبيعي، ناهيك عن أن ترفض جميع الطلبات المقدمة إليها ثم تؤمن على موقفها محكمة الأحزاب التي لم تنقض قراراً لهذه اللجنة منذ العام ١٩٩٣. وواصلت هذه المحكمة خلال ١٩٩٩ تأييدها لقرارات لجنة الأحزاب ضد مشروعات أحزاب "كتوبر" و"السلطات" و"الحياة"، و"الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي"، و"الوسط المصنوي". وظل الاستناد على عدم تميز برنامج الحزب هو المبرر الأكثر شيوعاً في رفض تأسيس أحزاب جديدة، في جانب اعتبار بعض البرامج مخالفة للدستور.

ولكن أصيب سبب جديد للرفض في ١٩٩٩ لم يرد ضمن الموانع التي نص عليها قانون الأحزاب

التي اعدت للدوام - عقده في العام ٢٠٠٠ نقلة بالغة الأهمية في مسار هذا الإصلاح.

ومعروف أن هناك خلافات واسعة في هذا المجال تفرض أرجاء موضوع الدستور إلى المرحلة الأخيرة في الإصلاح ، والتي يصعب تحديد مدى زمني لها من الآن. ولذلك فإذا خلص مؤتمر الإصلاح الدستوري إلى صيغة معينة لتعديل أو تغيير ، سيكون مفهوما أن هذه الصيغة موجهة إلى آخر مراحل الإصلاح السياسي. ويتيح هذا التأجيل فرصة لمواصلة الحوار العام حول تعديل أو التغيير ، والتي يمكن أن تتغير هي نفسها في ضوء التفاعلات التي ستفترق بالمرحلة الأولى في الإصلاح السياسي.

إذا دارت عجلة الإصلاح على هذا النحو ، يبقى على القوى والاتجاهات المختلفة أن تثبت قدرتها على المشاركة في قيادة هذه العجلة. وسيكون على بعضها أن يثبت جذارته أصلا بهذا الإصلاح ، وخاصة الذين ألدنوا الانغماس في أصغر المعارك وأكثرها إثارة للتوتر وتسميما للأجواء ونكرسا للفوغائية السياسية. فالإصلاح قريب الحوار الموضوعي والمقلاتية وقبول الآخر بل واحترامه أيا يكن الخلاف معه.

وعندئذ يمكن التطلع إلى نقلة تشد إليها الحاجة بعد أن وصل ركود الحياة السياسية إلى مدى يخطر بخطر شديد ، وفي غياب حقيقي للحزب الحاكم الذي قال عنه أحد قادة الجهاز التنفيذي (عدلي حسين محافظ المنوفية في روزاليوسف ٧/٣) أنه (لم ينهض بالمهمة الأساسية التي كان عليه للنهوض بها وهي تقوية الأحزاب الأخرى لا السيطرة عليها حتى تكون معاملا لتفريق الكوادر الوطنية الصالحة التي تريد من صلاتها وصلابة للحزب الوطني في أن واحد والتي تحول دون ترحل حزب الأغلبية لأطمئنانه الدائم على أغليته حتى وإن كانت كما لا (كيفا). ودعا إلى أن يكون الحزب الحاكم قويا (بأعضائه المؤمنين برسالته ومبادئه النافعين لسه لا المنتفعين منه).

وليس أدل على غياب الحزب الوطني من الجدل الذي تصاعد خلال صيف ١٩٩٩ حول ما أشيع عن اعداد لاعلان حزب جديد يحمل اسم "المستقبل" بحيث يكون حزبا ثانيا يرس عن نظام الحكم ويتناول السلطة مع الحزب الوطني.

فلو أن في مصر حزبا حاكما حقيقيا لما لقي ما تردد عن حزب المستقبل الاهتمام الواسع الذي حظي به. ولو كان هناك مقدار من الحيوية السياسية لما انشغل المجتمع السياسي بقصة هذا الحزب طول صيف ١٩٩٩ ، إلى حد أن كثيرين لم يصدقوا أنه لا أساس قويا لهذه القصة إلا عندما نفى الرئيس حسني مبارك شخصيا وجودها في أول أكتوبر.

ومع ذلك لا يجوز اختزال الانشغال الشديد بقصة حزب المستقبل في مجرد أن "فشارا سياسيا" اختلقها لمصالح شخصية على نحو ماذهبت إليه مجلة (روزاليوسف ١٠/٨) في تبسيط شديد. ونسبت أنه لولا الضعف والركود الشديدين في الحياة السياسية لما استطاع أي "فشار" أن يشغل الجميع بقصة حزب جديد. لقد نشرت صحف ومجلات قومية وحزبية وخاصة من كل الألوان عشرات الاخبار والقصص عن حزب المستقبل . وعلق كثير من الكتاب موحين بأنهم يعرفون كل ما يتم اعداده لاعلان هذا الحزب معرفة اليقين.

بل وحددت صحيفة خاصة معروفة (الأسبوع) موعد اعلائه، ولكد رئيس تحريرها أن (الحزب لن يعن عقب الاستفتاء على التجديد لمبارك مباشرة وإنما في بداية العام ٢٠٠٠ وقبل فترة كافية من انتخابات مجلس الشعب المقرر اجراؤها في نهاية ذلك العام). واستخدم مثل آخرين غيره اسم نجل للرئيس مبارك.

ولأننا مازلنا نعلم من ميراث سياسي ثقيل يجعل الكلام بدلا عن الفعل، يكفي أن يكثر الكلام عن أي شيء ليصير كما لو كان حقيقة ولقمة. وعندما يحدث ذلك في لحظة ركود سياسي شديد يتحمل الجميع المسئولية عنه بدرجات متفاوتة، يصلون أن ينشغل الناس بأي "كبا" ينطوي على جديد ويحصل بشائر تحريك هذا للركود حتى إذا لم يكن له أساس في الواقع.

ثالثا : تفاقم المشكلة اللبنانية للأحزاب السياسية وأزمة جيل الوسط :

ربما لم تمنح الأحزاب المصرية من أزمات هيكلية مثلما عانت طوال هذا العقد ، وربما أيضا لم تعرف انحصارا سياسيا وايدولوجيا مثلما حدث في نهاية هذا العقد .

وفي مطلع قرن جديد صار ضروريا قراءة أحوال الحياة الحزبية المصرية بشكل جديد لا يقتضي بتحليل خطاب هذه الأحزاب بل يحاول للفوس في أسباب أزماتها ومظاهرها .

وقد شهدت تجربة التعددية المقيدة الثانية في مصر مرحلتين رئيسيتين: الأولى يمكن اعتبارها مرحلة الانتعاش السياسي والاستقطاب الايدولوجي والتي يمكن أن نصفها بصـر " الازدهار الحزبي " وامتدت من عام ١٩٧٦ وحتى انتخابات عام ١٩٩٠. أما المرحلة الثانية فقد بدأت في أعقاب " انتخابات المقاطعة " في ١٩٩٠ وتمتعت أزماتها مع انتخابات ١٩٩٥ حتى طغت علي السطح في سنوات وداع القرن العشرين .

وقد شهدت تلك الفترة جمودا سياسيا وركودا في الأداء الحزبي لم يشهده مصر منذ بدء تجربتها الحزبية ، وهو ما انعكس علي بنية الأحزاب الداخلية حيث تراجعت عضويتها بشكل واضح ، كما شهدت انشقاقات متكررة أخذت في بعضها شكل الانقسامات الجيلية .

١- الشعار السياسي أولا :

حرصت الأحزاب السياسية المصرية طوال العقدين الماضيين علي الاهتمام ببريق الشعار السياسي ورونقه أكثر من الاهتمام بكفاءة أداء الهياكل الحزبية .

وقد تجاهل الكثيرون هذه الحالة السكونية التي عرفتها أحزاب المعارضة المصرية طوال العقدين السابقين نتيجة الاحتقان السياسي الذي شهدته البلاد في أواخر السبعينات ، وأجواء المد والانتعاش الحزبي والايدولوجي في الثمانينات .

فقد اشكت حدة المواجهات التي شهدتها الساحة

السياسية المصرية في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي عرفتها البلاد في عام ١٩٧٧ وحالة الاستقطاب الايدولوجي الحاد التي خلفتها سياسات السادات والتي فجرت الكثير من " الطاقات الايدولوجية " الكامنة داخل النخبة السياسية المصرية .

كل ذلك جعل الجدل الحزبي يدور طوال تلك الفترة حول الشعار السياسي والايدولوجي ودرجه حنكه تجاه الحكم والحكومة بل وأحيانا درجة معارضة الرئيس السادات شخصا .

وقد جاء عقد الثمانينات ليشهد هامشا ديمقراطيا أوسع من السبعينات ، واحتقنا سياسيا وايدولوجيا أكل ، وثرأ حزبيا وسياسيا ودورا نشطا للمعارضة لم تعرفه البلاد منذ بدء تجربة التعددية المقيدة عام ١٩٧٦ وحتى الآن. وقد انتصح هذا في انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧. فالأولى شهدت جدلا سياسيا مزدهرا بين حزب الوفد العائد مرة أخرى علي قمة المعارضة وبين الحزب الوطني الحاكم. أما لانتخابات ١٩٨٧ فقد مثلت أقصى صور للتعبئة الايدولوجية والسياسية للشارع الانتخابي المصري خلف — أو في مواجهة — شعار " الإسلام هو الحل " الذي رفعه التحالف الإسلامي والذي ضم حزبي المصل والأحرار والإخوان المسلمين. ونجحت المعارضة في هذه الانتخابات أن تحصل علي أعلى تمثيل لها منذ انتخابات عام ١٩٧٦ وحتى الآن (حوالي ١٠٠ مقعد) .

وقد ساهم هذا الانتعاش النسيبي الذي شهدته البلاد في العقد الماضي في ميل معظم الكتابات التي اُتريت من " الظاهرة الحزبية " إلي التركيز علي خطابها الايدولوجي وشعارها السياسي . فقد انتقد الخطاب الرسمي والقريب من الدولة الخطاب الإسلامي في طبيعته الإخوانية بقسدة ، كما انتقد بدرجة أقل الخطاب القومي واليساري في طبيعته التجمعية والناصرية. كما استحوذ خطاب المعارضة حول الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد علي مشاعر معظم المعارضين. كما نجح خطاب الشريعة وبريق الشعارات الإسلامية في التعبئة والحشد طوال العقد الماضي في مواجهة الدولة أحيانا والخطاب العلماني أحيان أخرى .

وقد أدى ذلك إلى تجاهل طبيعة البناء الداخلي للأحزاب ، وخاصة قضية الجمود السياسي وعدم إحداث تجديد جلي حقيقي في بنية النظام السياسي المصري .

وهكذا تركز معظم الجدل السياسي الذي شهدته مصر طوال فترة التعددية المقيدة على الشعار السياسي ولم يتطرق إلا نادرا للآزمة العامة التي تحيط بالعملية السياسية وبالآزمات الهيكلية التي تعاني منها الأحزاب المصرية .

ومع تقدم عقد التسعينات وتفكك الأيديولوجيات الكبرى والكلية ، وتراجع الاحتقان السياسي والأيدولوجي في مصر ، غابت نسي كثير من الأحيان الحواجز الكبرى التي كانت تفصل بين المعارضة والحكومة كما سبق توضيحه ، وتراجعت قدرة المقولات الأيدولوجية والشعارات السياسية على تعبئة الشارع السياسي والانتخابي في مصر . وقد شهد العام ١٩٩٩ تركيزا على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات حيث تفشلت ردود فعل الأحزاب السياسية تبعا لكل قضية على حدة ، وتبعا للتيار السياسي الذي يناقشها .

واتخذت أحزاب المعارضة للرئيسية موقفا متعاطفا مع معظم التقارير الدولية التي انتقدت أوضاع حقوق الإنسان وحرية التعبير في مصر ، والتي أصدرتها منظمات حقوق الإنسان في مصر وخارجها وانتقدت الأوضاع السياسية والديمقراطية في البلاد .

وقد اقتصرت مواقف حزب للتجمع كثيرا من مواقف حزب الوفد فيما يتعلق بـ "الأجندة" الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كما أبدي للحزب الناصري تعاطفا ملحوظا مع هذه "الرسالة" الدولية "وإن بصورة أقل حماسا من الوفد والتجمع بخلاف حزب العمل الذي أختار موقفا "برلمانيا". أما الحزب الوطني الحاكم فقد رفض من الأصل الاعتراف بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في مصر ، كما رفض أيضا مبدأ التدخل في شؤون مصر الداخلية من خلال تقارير "منظمات مشبوهة" تعمل على زعزعة الاستقرار في البلاد . وعلى خلاف الموقف من قضايا حقوق الإنسان

والحريات العامة في مصر جاء موقف الأحزاب المصرية من قضية حقوق الأقليات والجدل الذي أثير حول وجود اضطهاد ديني للأقليات حيث أعلنت جميع الأحزاب للسياسة المصرية رفضها التام لما جاء في التقارير الدولية والمحلية في هذا الخصوص ، و"الدور المشبوه" الذي تلعبه بعض جماعات أقباط المهجر في الخارج ، كما رفضت جميعها الإشارة إلى وجود أي مشكلات تتعلق بوضع الأقليات في مصر ، أوفي علاقتهم بالمسلمين . ولم يبد عن ذلك غير فريق ذي نفوذ قوى في حزب التجمع .

ولعل المفارقة التي تتضح هنا تكمن في مغزى مواقف الحكومة والمعارضة . فكلشيرا ما تتوحد الأحزاب السياسية مع خطاب الحكومة في مواجهة ادعاءات اضطهاد المسيحيين في مصر . وفي أحيان أخرى تحاول هذه الأحزاب أن تولجها هيمنة الحزب الحاكم بإبراز تقارير المنظمات الدولية الخاصة بانتهاكات للحكومة المصرية في مجال حقوق الإنسان . وفي أحيان ثالثة تبالغ الدولة المصرية في إبراز بعض التقارير والأخبار الصحفية "العالمية" التي تشيد بإداء الحكومة المصرية من أجل اكتساب شرعية ما في الداخل .

٢- أزمة جبل الوسط في الحياة السياسية :

لم يكد ينقضي العام ١٩٩٩ إلا واتسعت حلقات تمرد قطاع واسع من جبل "الشباب" على الأطر الحزبية والتنظيمية لبعض التيارات الموجودة على الساحة السياسية المصرية . وقد كانت البداية مع خروج قطاع من القيادات الشابة من الحزب الناصري والذي توالكب مع انشقاق مواز لمجموعة من جبل الوسط من قيادات الإخوان .

ورغم اختلاف الصورة وتفاوتها بين هذين النموذجين ، إلا إنها تدل على وجود أزمة يعيشها جبل الوسط في داخل التيارين الإسلامي والناصري ، في الوقت الذي ظل هذا الجبل في التيار الليبرالي قادرا على التحلش بصحبة مع قيادته التاريخية في الهيئات الليبرالية السياسية والثقافية وأهمها حزب الوفد .

شعور. كما فقد بعض عناصره الأساسية في عدد من المحافظات، مما جعل بدايته محدودة.

وفضلا عن هذا العجز " العملي "، لم يحقق مشروع الكرامة تقدما على المستوى "النظري" في الطبعة الأخيرة من برنامجه رغم وجود إحصاس أكبر بأهمية ربط الشعور السياسي بالواقع ومخاطبة قطاعات واسعة من المواطنين، ادراكا لحقيقة أزمة الاتجاه الناصري في مجمله.

ورغم أنه وجه دواء مفتوحا " لكل الأجيال " خاصة للأجيال الوسيطة والشابة "، ولكل التيارات من المدرسة القومية أو الليبرالية أو الإسلامية أو البمارية، فقد تناقض ذلك مع الانغلاق الشديد الذي لاقى به برنامج الكرامة والاختزال الحاد لتاريخ مصر الحديث الذي يصوره في القرن العشرين على الحزب الوطني ثم ثورة ١٩٥٢ متجاهلا القوى الرئيسية في الفترة ما بين العشرينات وبداية الخمسينات وعلى رأسها حزب الوفد فضلا عن الإخوان المسلمين.

كما انطوى البرنامج، في هذا الجانب، على تزيف تاريخي عندما زعم أن الحزب الوطني هو الذي فجر ثورة ١٩١٩، في تضاد مع الحقيقة التاريخية التي تؤكد أن هذا الحزب كان قد انصرم عندما انفجرت الثورة.

كما يبدو الخلط واضحا بين رغبة الكرامة في تقديم برنامج عصري وحديث، وبين الادعاء الخاطئ بالجهة الوطنية التي لا يجب بأي حال أن يفرض أجندتها خيار واحد، فما بالنا إذا كان هذا الحزب يمثل جزءا من تيار ولا يعبر عنه كله.

وقد اتضح هذا الخلط مرة أخرى في القسم الثاني من البرنامج الذي جاء تحت عنوان "الكرامة مشروع للنهضة" حيث بدأ لمشروع حالما إلى حد كبير حين وضع مشروعا ماضويا لنهضة الأمة وليس برنامجا سياسيا وبدا تفكيره ذاته ولقدرته مبالغ فيه بشدة ومقارفا للواقع تماما، حيث من الصعب أن يأخذ فصيل من تيار على عاتقه مهمة التبشير بنهضة أمة بخض النظر عن مضمون هذا التبشير ومدى مصلته بالمقومات الحقيقية لنهضة في الوقت الراهن.

وقد اعتبر " برنامج النهضة " لمشروع الكرامة

وبدا المشهد الناصري خصوصا شديد التفتت في نهاية القرن على نحو يعبر عن الأزمة للخاصة لهذا التيار الذي تعود أصوله إلى سلطة الدولة في مصر. وهي أزمة تعود إلى كثرة الصراعات الشخصية غالبا والبياسية أحيانا.

وكان الحزب الناصري قد شهد خروج مجموعة من قياداته الشابة شكل بعضها مشروعا حزبيا جديدا أطلق عليه حزب حركة الكرامة، في نفس الوقت الذي شرعت فيه مجموعة أخرى عرفت باسم (مجموعة فريد عبدالكريم) إلى تشكيل مشروع حزب جديد (الاتحاد القومي).

وقد جاء هذا الانشقاق في أعقاب فترة قصيرة لم تتجاوز ثلاث سنوات من " التمايز السلمي " بين فصائل جيل الوسط الناصري وبقي الأجيال ولجنة الحزب الناصري، رغم أن التمثيل الذي حصل عليه هذا الجيل داخل المستويات القيادية في الحزب فاق ما حصل عليه لرائه في باقي الأحزاب السياسية. فقد احتلت أسماء من رموز هذا الجيل مواقع قيادية في أعلى مستوى في الحزب (المكتب السياسي). كما حصلوا على تمثيل ربما كان أكبر من قوتهم الحقيقية داخل مختلف مستويات الحزب الناصري. ومع ذلك وصلت الخلافات الشخصية والتنظيمية والسياسية إلى المصير المحتوم وهو الانشقاق.

وقد كان لجيل الوسط في الحركة الناصرية تحفظات على أداء الحزب وإدارته وكثيرا ما كان يعلن أن المساحة التي أعطيت له داخل الحزب كانت مثل المساحة التي تعطوها الدولة للمعارضة المضرة أي " للتفتت السياسي " فقط وأن فرص التغيير الداخلي أو للمساهمة الفعالة في صنع القرار كانت مغلقة أمام هذا الجيل، وبالتالي لم يكن هناك بديل عن خطوة الخروج من الحزب.

وإذا كان هناك أساس لبعض انتقادات جيل الوسط للحزب، إلا أن المفارقة الرئيسية في مشروع "حزب الكرامة" تكمن في عدم إعطاء نموذج عملي نالاج ليقول التنوع الداخلي والانفتاح السياسي والتنظيمي ملثما وعد في برنامجه. ولذلك لم ينجح في اجتذاب مجموعات مهمة من الأجيال الأصغر، وأهمها كثير من مجموعة "نادي الفكر الناصري" في جامعة عين

المبررات والأسباب — أن تتفاعل مع بقية مكونات التيار الناصري . فهل يمكن لمشروع سياسي بدأ حلقيا أن يتحول مع الوقت — وفقا لنصوص برنامج السياسي ولاحتة الداخلية— ليصبح حزبا سياسيا متنوع التيارات يقبل بتداول "السلطة" ولمواقع القيادة بداخله ؟؟ الإجابة القاطعة صعبة . ولكن كل المؤشرات تشير إلى الصعوبة الشديدة — حتى لا نقول الاستحالة — في نجاح مجموعة الكرامة في تحقيق ذلك إذ قدر لها أن تجد مكانا على الخريطة السياسية.

ومع ذلك تظل هذه التجربة أكثر تطوراً وتطوراً مما يسمى جيل السبعينات الماركسيين الذي لم يجد مكاناً له في حزب التجمع في أعقاب عجز تنظيماته التحتية التي أنشأها عن الاستمرار والبقاء .

وكما فعل بعض شباب الناصريين اجتهد بعض شباب الماركسيين ، مع الفارق لأن تجربة الآخرين مثل توليفة خاصة ضمت بعض أعضاء حزب للتجمع السابقين والحاليين ، وبعض المعتزلين للعمل السياسي وبعض المحبطين منه أيضا ، ومعظم قادة التنظيمات الشيوعية السرية الذين تفككت تنظيماتهم وغاب عنها معظم الرفاق فصاروا خاوية يزورها الريح .

وفي الحقيقة يمكن اعتبار جيل الانتفاضة الطلابية الممتدة منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى إنتصار ١٩٧٣ يساريا بشكل عام غلب عليه الطابع الماركسي وطرح خطبا ثوريا بدا أنه أكثر راديكالية من الخطاب الناصري ، كما قدم نفسه بعد ذلك باعتباره بديلا اجتماعيا وسياسيا للنظام السادتي، وكان ما عرف بعد ذلك بجيل السبعينات هو وقود هذه الحركة والمحرك لها .

وإذا التزينا من انتفاضة جويل ١٩٦٨ — ١٩٧٢ بالمعنى العام والواسع للكلمة — وليس بالمعنى الحزبي أو الأيديولوجي الضيق — فسنجد أنها في الحقيقة كانت أقرب إلى انتفاضة ضُمور أقت الضوء على مثالب للنظام الناصري ، وطالبت بالديمقراطية والتعددية الحزبية وعملت على تقديم المحاسبة الرادعة للمسؤولين عن الهزيمة .

كما طالبت انتفاضة ١٩٧٢-١٩٧٣ بتجهيز

أولا أن لا نهضة بدون اطراد السعي إلى الاستقلال الشامل ، ولا نهضة بدون الوحدة العربية ، " وبدون الكفاية والعدل ، وبدون العلم والتكنولوجيا ، وبدون الديمقراطية كلها للشعب ، وبدون تجديد الذات الحضارية ، وبدون بلانديج جديدة .

ورغم تكرار مشروع الكرامة لخطاب المعارضة في الإصلاح السياسي والديمقراطي ومطالبته بإصدار دستور جديد وجعل مدة الرئاسة أربع سنوات ، ووقف العمل بحالة الطوارئ والحفاظ على استقلال القضاء وعلى حرية النشاط الأهلي ، إلا أنه حرص على أن يدي اهتماما واضحا بقضايا جديدة مثل المسمى "البناء المجتمع العلمي" وتطوير التكنولوجيا وخلق قاعدة من العلماء والباحثين .

كما قدم البرنامج ولأول مرة في تاريخ مشاريع البرامج الناصرية وثبته الناصرية نقدا لتجربة عبد الناصر حيث اعتبر إنه يبدأ منها بالتاريخ ولا ينتهي إليها بالطبيعة ، حيث اعترف البرنامج بما أسماه نواقصها الجوهرية التي أدت إلى غيـلب وتـحجيم وضـمور الرأي الأخرى وغياب التنظيم الشعبي الكفاء، وفرط الاعتماد على جهاز الدولة ، وتضخم دور أجهزة الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان .

ورغم أن برنامج الكرامة يمكن اعتباره " ناصرية جديدة " ، إلا إنه حرص ربما بطريقة مبالغ فيها ألا يشير إلى ذلك بشكل مباشر في برنامجه ، كما حرص على ألا يضع كلمة "ناصري" في اسمه . ولعل معضلة الكرامة أنه اختار اسما ينتمي إلى قاموس " الأخلاق " وليس قاموس " السياسة " حيث من الصعب اعتبار هذا الاسم مجزا عن حزب يساري أو يميني ، كما إنه لا يمثل ارتباطا بواقعة تاريخية أو حدث تاريخي أو سياسي كبير عرفته البلاد ، ولهذا فقد بدا اختيار اسم " للكرامة " غريبا بعض الشيء عن عالم السياسة في مصر . نفس الأمر ينسحب على موقف الحزب من الاشتراكية ، حيث حرص مشروع الكرامة على عدم الإشارة لها في برنامجه .

ولعل معضلة الكرامة في هذا الإطار إنه يدعو إلى الانفتاح على كل القوي السياسية رغم أنه في حد ذاته يمثل حالة انشقاقية عجـزت — مهما كانت

البلاد للحرب وضرورة العمل على تحرير الأرض العربية المحتلة. وناحت أيضا بالديمقراطية وحرية التعبير .

وهكذا فقد ظلت انتفاضات هذا الجيل في ضمير قطاع واسع من النخبة السياسية المصرية ومن شباب الحركة الطلابية الذي لم يعاصر تلك الانتفاضة حيث ظلت بمثابة "مرجعية مضنية" بشرت بقيم كثيرة إيجابية أثرت في المجتمع المصري وفي ضميره العام .

ولكن إذا حاولنا أن نقيم هذه الانتفاضة وفق المعايير الأيديولوجية الضيقة التي كانت سائدة في وقتها فإننا بلا شك سنكتشف الكثير من مثالبها وأخطائها بل وجرائمها، كما سنتعرف أكثر على جانب من تفاصيل الخلافات والاتهامات القاسية المتبادلة بين كثير من قيادات هذه الحركة ، في نفس الوقت الذي سنجد فيه تنازعا شديدا بين قادة الفصائل الماركسية المختلفة حول دور كل فصيلة " التاريخي" في هذه الانتفاضة .

وهنا سنجد فرقا كبيرا بين التبنى الأيديولوجي لروى تيارات الانتفاضة الطلابية ، وبين التعامل معها كصمحة في مواجهة التبدل ، وكدعوة للعودة إلى العمل العام في مواجهة الابتعاد عنه ، وكمحاولة مبهرة وثورية لفرض القيم النقدية داخل المجتمع المصري في مواجهة الأداء البيروقراطي والأنسي. بالمقابل فإن محاولة فريق من جيل المسبينات " لألحاح التجربة واختزلها في مشروع حزبي يمكن أن يحمل اسم جيل المسبينات من شأنه أن يحول هذه التجربة إلى مشروع حلقى شديد الضيق، سيهمل ما بقي من الرصيد الحزبي الذي أفرزته تجربة جيل المسبينات الطلابية.

وقد بدأت بوادر هذا التحول في أعقاب عملية " الاستعداد الأيديولوجي " التي أجراها عدد من قيادات جيل المسبينات .

وقد كان من نتائج هذا " الاستعداد " أن حدثت بعض الخلافات بين كثير من قيادات الحركة ذات الروافد التنظيمية والشالية المختلفة انسحب على عدد كبير منهم، على نحو أكد ركوز للضال الأخرى إلى الحلقية والانغلاق .

وقد انعكست هذه الروح في الأوراق التي قدمها جيل المسبينات للجلد العام حيث مال معظمها إلى ترديد مقولات ماركسية تقليدية اخفت من قلموس أكثر الأحزاب الشيوعية في العالم انغلاقا .

وقد جاءت مساحة التجديد في تجربة جيل المسبينات أقل من مشروع للكرامة. ولذلك مازال مشروع حزب الوسط الذي يقوده المهندس أبو العلا ماضي، منذ العام ١٩٩٦، هو الأكثر تجديدا وتبلورا بالرغم من الصعوبات الشديدة التي واجهها.

فقد قدم نموذجا لحزب ذي مرجعية إسلامية حضارية جاد في الانتماء في النظام السياسي ومعبّر عن توجه ديمقراطي واضح. وكان جديدا العام ١٩٩٩ ظهور مشروعين جديدين لحزبين إسلاميين متنافسين خرجا من عباءة " الجماعات الجهادية " وليس الأخوان المسلمين.

ويذا المشروعان امتددا لإقدام قطاع من قيادات الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد في مصر على إطلاق مبادرة لوقف العنف. وهما حزب الإصلاح ويقوده مجموعة جمال سلطان ، وصالح هاشم أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية ، وكمال حبيب أحد القادة التاريخيين لتنظيم الجهاد ، وحزب الشريعة الذي يضم مجموعة من القادة السابقين لتنظيم الجهاد ويتولى المحامي ممنوح اسماعيل التعبير عنه تحت رعاية المحامي البارز للجماعات الإسلامية منتصر الزيات .

وقد قدم كلا الحزبان مشروعين لبرنامجين سياسيين بدا فيهما أن حزب الإصلاح قد أخذ خطوات متقدمة في صياغة برنامج أكثر اكتمالا ولحكما نسبيا من مشروع الشريعة .

وقد جاء برنامج الحزب ليضمن في أسطره الأولى ما يشبه الاعتذار عن ممارسة العنف، والتأكيد على أن تلك المرحلة هي جزء من الماضي الذي لا يجب العودة إليه ، معتبرا أن "الفكر السياسي العام يتجه في العصر الحديث إلى البحث عن الآليات العملية المناسبة التي تضمن تنظيم النشاط السياسي في المجتمع وحركه القوة فيه ، وانتقال السلطة أو تقاسمها بين فعايلته ، بطرق سلمية ، تحقق السلام الاجتماعي ، وتوقف العنف في مقدرات الأمم التي

تسببها الصراعات العلوية عندما تغيب إمكانات التغيير السلمي للمال"

وقد اعتبر البرنامج أن "شباب الإصلاح هم عدد من أبناء مصر ، تجمعهم رؤية فكرية متجانسة، ويجتهدون البحث عن مستقبل أفضل لبلادهم، من أجل طرح رؤاهم السياسية الجديدة على الرأي العام المصري ، من خلال حزب سياسي جديد، يؤمن بأهمية ترسيخ مبدأ الإصلاح السلمي من خلال مؤسسات الدولة ، ويعمل على تقريبها من الشفافية ومقتضيات الشرعية ، ويجتهد في إيجاد شبح العنف السياسي عن مساحة العمل السياسي في بلدنا، من خلال الدعوة والعمل على إقناع الشباب المصري بشكل عام ، والشباب الإسلامي بشكل خاص على نبذ العنف المصلح كسبيل إلى التغيير والإصلاح ، وطلي صفحة العمل السري خارج الأطر الرسمية ، والاتجاه نحو العمل العلني السلمي والحوار الوطني ووفق ما تتحده المنظومة الدستورية و القانونية من إمكانات للمشاركة السياسية".

ورغم هذا التحول ومحاوله ربطه بما أسماه الفكر السياسي الحديث فقد انكسر البرنامج ما ينتاب الحياة السياسية المصرية من قلق وضيق " كما عبرت عنه الأحكام القضائية والتأثيرات التي توالى طاعة لسي سلامة التطبيق الديمقراطي وتقييد الحريات العامة " . وقد تضمن مشروع الإصلاح ١٣ قضية أساسية بدأها بالتأكيد على أن المرجعية الأولى للشرعية ثم على ضرورة إصلاح الحياة الدينية وأحوال الأزهر وعلماء الدين .

وقد اعتبر مشروع الإصلاح أن مصر "دولة إسلامية" ، الحكم فيها كله لله ، والسيادة جميعها لشريعته ، متمثلة في كتابه ، وفي سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - وأن كل ما يخالفها باطل . وقد قدم البرنامج في هذا الإطار اجتهادا جديدا بدأ أنه يقطن دور رجال الدين في المجتمع كسلطة تخلط بشكل واضح بين الحيز السياسي والديني ، وإن كان بشكل قانوني وديمقراطي ، حيث اعتبر أن علماء الإسلام هم المنوط بهم تجلية معالم هذه الشريعة ، (فإن حزبا يرى أنه من الطبيعي أن يكون "علماء هذه الشريعة" أصحاب مصلة قانونية ، وأن تكون لهم

سلطة في حدود اختصاصاتهم الدينية ، مكملة للسلطات الثلاث ، وأسوة بالسلطة الرابعة للصحافة). وفي هذا الإطار فقد رأى المشروع أن من الطبيعي أن يتمتع "الأزهر" بالاستقلالية ، وأن يكون مقام شيخ الأزهر بالانتخاب الحر بين علمائه ، وليس بالتعيين من قبل السلطة التنفيذية، حتى لا يكون للحزب الحاكم - أي حزب - وصاية وسطوة على مرجعية الشريعة في المجتمع .

واعتبر المشروع أن من أولى الفرائض العامة التي يوجبها علينا احترام الدستور والعمل به ، أن نبذل كل جهد من أجل مجاهدة أي مظهر من مظاهر تبديل أو تغيير شرع الله ، والدعوة إلى تنقية القوانين من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية .

ثم انتقل البرنامج بدءا من البند الثالث إلى الحديث عن قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة واتخذ موقفا سلميا متقدما في اتجاه الاعتراف ببعض قواعد الديمقراطية والتعددية الحزبية حتى لو كانت تحدية مقيدة ، وهو بلا شك تطور كبير ومحمود ، خاصة حين يأتي من أحد أبرز مدارس " الحلف الديني " في مصر والتي كانت حتى العقد الماضي تكفر تقريبا الديمقراطية وتجربة التعددية الحزبية في البلاد .

وقد أشار البرنامج إلى أن " مشروع الإصلاح والنهضة الذي يتبناه الحزب قائم على إعلاء قيم حقوق الإنسان بمفهومها الواسع من خلال ثوابت الفطرة الإنسانية ، وثوابت للشريعة الإلهية ، والتأكيد عليها طبقا للدستور والمواثيق الدولية ، وتحريم كل ما من شأنه أن يمثل اعتداء على هذه "الحقوق" ، وملاحقة كل من يقترف إثم إهدار حقوق الإنسان ، جنائيا وقضائيا ، أي كان موقعه أو منصبه " .

وقد اعترف مشروع الإصلاح بحرية الرأي والتعبير ولكن وفقا لأحكام الشريعة ، كما أثار مبدأ الالتزام برأي الأغلبية ولكن فيما لا يخالف الشريعة الإسلامية مخالفة قطعية ، فلا طاعة في معصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، كما أكد أيضا حرية تأسيس الروابط والمنظمات والجمعيات السياسية (الأحزاب) والثقافية والعلمية والاجتماعية ، ويحظر ما كان نشاطه معاديا لمقيدة المجتمع ، أو مخالفا بأي وجه من الوجوه لأحكام الشريعة القطعية،

أو تقاليد المجتمع وموروثه الخلقية والاجتماعية .
إذا انتقلنا إلى المشروع الآخر وهو مشروع برنامج حزب الشريعة لم نجد إنه جاء أصغر حجماً وأقل تفصيلاً من مشروع الإصلاح ، وتضمن في البداية مجموعة من المبادئ العامة جاء في مقدمتها أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للنهضة والتشريع ، كما أعلن إيمانه بالتعددية السياسية وبحق التعبير " المشروط " أي " في سياق النمق الحضاري الإسلامي " ، والحرية بالنسبة للشريعة لا تطبي الفوضى إذ لابد من ضوابط حاكمة تنطلق من عقيدته الدينية .

وقد بدا حجم القلق الذي يعاني منه مشروع حزب الشريعة - أكثر من مشروع الإصلاح - تجاه هذه القضية إذ اعتبر أن مصر دولة إسلامية دينها الرسمي والشعبي الإسلام وبالتالي ينبغي ألا تكون الحرية مدعاة لتفويض أركان هذه الدولة الإسلامية ، ولكنه اعتبر أن هذا يجب " ألا يقيد حق أي مواطن في أن يهر عن رأيه ومعتقداته بكل الطرق والوسائل المشروعة " .

وقد بدا في تأكيد الشريعة لحرية التعبير التي لا تفوض الدولة الإسلامية ، قدراً كبيراً من الفسوض وللوضوح . وعلى عكس برنامج الإصلاح الذي جاء أكثر وضوحاً في هذه النقطة حيث عبر بشكل قاطع عن إله أنه حرية لكل من يتعارض فكره أو برنامجه مع الشريعة الإسلامية . وهنا في الحقيقة سيبدأ جدل كبير حول الثابت والمتغير في نصوص الشريعة ومن الذي يحدد تطبيق هذه النصوص للشعب أم رجال الدين ، وبالتالي من سيحدد أن هذا لتأثير قد خرج على المبادئ الإسلامية من عمه .

وقد كانت هذه القضايا محسومة لدى للجماعات الجهادية في اتجاه غير ديمقراطي لا يعطي سلطات تذكر للشعب ، ومع التحول السلمي الذي حدث في أداء تلك الجماعات فقد اتخذت خطوات محسوبة في اتجاه الانفتاح الديمقراطي.

وقد أكد مشروع الشريعة في موقع ثالث في هذا الجزء على ضرورة إعادة الاعتبار لبحور الأمة وللوحدة الوطنية بين عناصرها ولكد علي أن التطبيق

الصحيح للشريعة الإسلامية في مصر يضمن حقوقاً كاملة للمسيحيين ويصونها .

أما النقطة الثانية في برنامج الشريعة فقد جاءت تحت عنوان في قضايا المجتمع المصري حيث تحدثت عن الأزمة الاقتصادية وأشارت بشكل عابر وسريع إلى الحصار الثروة والنفوذ داخل طبقة صغيرة محدودة لا تتعدى ١٠ % من السكان ، ودعا إلى مواجهة الفساد في البلاد .

وقد عاد البرنامج وأشار إلى أن " طريق المنصف السياسي للتغيير عن مطالب اجتماعية وسياسية طريق بلا مستقبل " لكر مرة أخرى لكل من يساوره شك في نوايا شباب الشريعة أنهم غادروا نهائياً " رزاة الحف " إلى ساحة السلم . ولقد أشار البرنامج بعد ذلك في عجلة إلى التعليم والعمل النقابي وتحدث أيضاً عن الأعلام المنسجم مع قيم حضارتنا الإسلامية والثقافة الجيدة .

وهكذا يمكن القول أن برنامجي للشريعة والإصلاح قد تضمنوا بعض النقاط الملتبسة خاصة ما يتعلق منها بقضايا الديمقراطية والحريات العامة . وهذا يرجع في جانب هام منه إلى هذا الانتقال الكبير الذي حدث من إطار مرجعي عنيف إلى إطار مرجعي سلمي ، وهو مالم يمان منه مشروع برنامج حزب الوسط الذي شكلت مرجعيته الإخوانية السلبية التي انطلق منها عملاً رئيساً في اتجاه صياغة برنامج عصري منسجم بدرجة كبيرة مع قواعد العمل السلمي والديمقراطي .

ومع ذلك لم يتمكن أي من هذه المشروعات الحزبية من تغيير واقع أن جماعة الإخوان هي التي تمثل التيار الإسلامي الرئيسي في مصر .

وهكذا يبدو الواقع الحزبي في مصر في مطلع القرن الواحد والعشرين يعاني من مضائل حقيقية ربما يتوذي إلى إعادة تشكيل المسرح السياسي في السنوات القليلة القادمة ، عندما يحدث انفتاح يسهل تأسيس الأحزاب السياسية . ففي ظل القيود على تأسيس أحزاب جديدة بدت أزمات الساحة الحزبية

أحزاب المعارضة وتوقعها الداخلي وظهور ما يمكن تسميته " حراس الحزب " بدلا من كوادرات الحزب. وهو نمط جديد نتاج مناخ العزلة السياسي أصبحت مهمته الأساسية هي الحفاظ على وجود الحزب ومقراته ، حتى لو كانت خالية من الأعضاء والنشاط، وصحيفته إن أمكن ، حتى لو كان قراءها في انحصار .

كلها وجدت لتبقى ، وهو ما ساعد على تقاوم حالة الاحتقان الداخلي وسط الأحزاب المصرية وأدى إلى تزايد الخلافات وحدوث انقسامات عميقة في معظمها.

وقد أدى انفلاق البيئة السياسية المحيطة بإضافة إلى التدخلات الحكومية وحالة الفوضى العارمة التي صاحبت الانتخابات التشريعية الأخيرة إلى عزله

♦ القسم الثالث ♦

تفاعلات المجتمع المدني :

حوار مطلوب حول تعددية النقابات المهنية

وتقرير المنظمات الأهلية

أولاً : نحو حوار جاد حول تعددية النقابات المهنية :

ظلت أزمة النقابات المهنية مستمرة خلال العام ١٩٩٩ دون أن يظهر في الأفق ما يدل على إمكان إيجاد حل حقيقي لها يمد لهذه النقابات دورها في الدفاع عن مصالح اعضائها وحماية المهن والمهنة إلى تطويرها .

ولم تكن الجهات الادارية المعنية بالأزمة وحدها هي التي اظهرت عجزا مستمرا ومتزايدا عن التعامل معها واكتت افتقادها رؤية واضحة للمستقبل. فهذا هو أيضا حال النخب النقابية ، بل والسياسية ايضا ، في معالجتها للأزمة.

فقد بقيت هذه المعالجة محصورة في اطارها التقليدي الذي يركز على شعارات استقلال وديمقراطية النقابات دون نظرة على الأوضاع التي آلت اليها، وبعبارة عن تقدير ما اذا كانت هذه الأوضاع تتيج - موضوعيا - تفعيل العمل النقابي حتى اذا تم رفع القيود المفروضة عليه.

كما استمر التعامل مع مبدأ الواحدة للنقابية كما لو كان مقدساً ، مع عزوف تام عن مناقشة مدى ملائمتها لأوضاع نقابات مهنية. تزداد عضويتها اتساعاً بينما تقل قدرتها على أداء أدوارها الأساسية.

فقد قام تنظيم النقابات المهنية في مصر على أساس مبدأ الواحدة للنقابية ، بمعنى تنظيم فئات المجتمع المتميزة وظيفياً ومهنية في تنظيمات ونقابات مهنية واحدة والزامية وغير متنافسة، وما يفترض ذلك من احتكار تنظيم معين لتمثيل فئة مهنية ما وعدم السماح قانوناً بإنشاء أكثر من نقابية تمثل المهنة الواحدة. كما أن العضوية إجبارية في كثير من الأحيان وشروط لممارسة المهنة.

وبخلاف هذا النظام تماماً عن النمط التعددي في تنظيم جماعات المصالح أو ما يطلق عليه التعددية النقابية ، وهو النظام الذي يوجد فيه عدد غير محدد

سلطوا من النقابات المهنية المتعددة والمتنافسة ، ذات العضوية الاختيارية. فمنطق احتكار نقابة ما تمثيل فئة مهنية بعينها منتهك تماماً في هذا النظام. وقد اطلق عديد من الباحثين في مجال السياسة المقارنة أمثال شميتر Schmitter وادونيل O'Donnel على هذين النمطين في تنظيم عملية تمثيل المصالح النموذج الانماجي في مقابل النموذج التعددي.

والأمر المثير للدهشة ان النقابات المهنية في مصر خضعت لهذه الصياغة الانماجية منذ نشأتها في اوائل القرن حتى وقتنا الراهن، وذلك على خلاف النقابات المالية التي عاصرت نظام التعددية النقابية قبل ١٩٥٢ والانماجية بعد الثورة وحتى وقتنا الراهن وذلك عندما صدر قانون تنظيم نقابات العمال رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ والذي وضع أولى لبنات هذه الصياغة فيما يخص الحركة المالية.

١- تقديم مستمر في أزمة النقابات المهنية :

شهدت أزمة النقابات المهنية في مصر فصلاً جديداً منذ ١٩٩٣ بصنور قانون ضمان ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والمعروف بقانون النقابات المهنية الموحد . وقد اشترط القانون ضرورة مشاركة ٥٠% من اعضاء النقابة في الانتخابات النقابية كشرط لصحة اجرائها، وإذا لم يتوافر نصاب النصف في الجولة الأولى، يتم إجراء جولة ثانية بعد اسبوعين تستلزم توافر نصاب الثلث ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب يستمر التريب ومجلس النقابة في مباشرة اختصاصاتها لمدة ثلاثة اشهر فقط ويدعى اعضاء الجمعية العمومية خلال هذه المدة لانتخاب التريب أو مجلس النقابة بالطريقة نفسها ، ويكون الانتخاب صحيحاً باكتساح نصاب الثلث، وإذا لم يتم ذلك تدار النقابة من قبل لجنة مؤقتة مكونة من بعض القضاة واعضاء الجمعية

العمومية الأكبر سناً. وفي العام ١٩٩٥ طرأ تعديل على المادة السادسة من القانون إذ تم توسيع اختصاصات اللجنة القضائية والتي تبدأ من تحديد مواعيد فتح باب الترشيح وقلته ومواعيد الانتخابات وتعيين مقار لجان الانتخاب ومراجعة سجلات قيد الأعضاء في النقابة العامة والشعب والنقابات الفرعية وفحص كشوف الناخبين والفصل في التظلمات والطلبات. وبذلك فقدت اللجنة القضائية مصداقيتها كحكم نهائي بين المتخاصمين.

وقد كان الهدف المعلن وراء صدور هذا القانون هو تنظيم العملية الانتخابية لدخل النقابات وتنظيم المشاركة النقابية بائترابط نصاب معين لاجراء العملية الانتخابية. وقد رأى البعض أن السبب الخفي لصدور هذا القانون فهو محاصرة التيار الإسلامي الذي نجح في شغل غالبية مقاعد مجالس عدد من أهم النقابات المهنية مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة. وخطورة الأمر أن بعض هذه النقابات ليست نقابات محدودة العضوية والموارد المالية ولكنها نقابات تضم أعدادا كبيرة من المهنيين ذوي المكانة الاجتماعية المتميزة وما يطلق عليه القطاع الاستراتيجي للطبقة الوسطى في مصر.

وقد استند النظام السياسي عندما اصدر هذا القانون الى قناعة بأن نجاح الاسلاميين في السيطرة على النقابات المهنية لا يعود لشعبيتهم ولكن لقدرتهم على تعبئة وتنظيم الأقلية المؤيدة لهم ولتقاص غالبية اعضاء النقابات عن المشاركة في الانتخابات .

بيد أن هذا القانون اضاف مشكلة جديدة الى أزمة النقابات من خلال الاتجاه الى تسأجل الانتخابات النقابية المهنية وإستغلال اجواء الصراع والتلاحر بين القوى الإسلامية والقوى السياسية الأخرى لدخل عدد من النقابات المهنية. وقد تجلى ذلك في إحجام اللجنة القضائية التي أوكل لها القانون مهمة اجراء الانتخابات وتحديد مواعيدها عن القيام بدورها. واتضح ذلك عندما تمت عشر نقابات مهنية وهى نقابات الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والبيطريين والمحامين والتجارين والزراعيين والتطبيقيين والمعلمين والرياضيين كشوف الناخبين وأماكن مقار

اللجان الانتخابية للجنة القضائية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لبدء عملية الانتخاب.

وواقع الأمر أن حالة عدد من النقابات المهنية من حيث احكام الصراعات بين اعضاء مجلس النقابة واتهام كل فريق الآخر بارتكابه عديدا من المخالفات المالية اعطى الفرصة للتلاعب بها وبرر تشدد اللجنة القضائية مع بعض هذه النقابات .

ولذلك لم يكن القانون للموحد للنقابات هو السبب الجوهري والأصيل لأزمة النقابات المهنية فى مصر، لأن الأزمة كانت قائمة قبل القانون ولحكمت بعده. ومن ناحية ثانية فرغم أن وصول الاسلاميين للنقابات المهنية صعد هذه الأزمة نتيجة الصراع بينهم وبين من يعارضونهم، إلا أن النقابات المهنية لم تكن فى الفصل لوضاعها قبل وصول الاسلاميين لمجالس النقابات. بل يمكن القول بأن أزمة النقابات المهنية هى التى مهدت الطريق لاجح الاسلاميين فى السيطرة على مجالس هذه النقابات.

ويمكن رصد ملامح أزمة النقابات المهنية قبل وصول الاسلاميين فى الآتى:

أ- عجز النقابات المهنية عن التكيف مع متغيرات العصر. فقد شهدت السنوات الأخيرة انفجارا فى عضوية عدد من النقابات المهنية -نقابات المحامين والأطباء والمهندسين وغيرها. وهناك تقدير علم يشير الى أن نسبة الأقل من ٢٥ سنة لاجمالى اعضاء النقابات المهنية تجاوز ٤٠ ٪ ، وهو ما يرتب مطلب لاجتماعية واقتصادية. وهنا يصبح مشروعا البحث عن دور النقابة المفقود - وهو فى نفس الوقت دورها الأساسى - وهو رعاية مصالح اعضائها. وقد أدرك الاسلاميون نقطة الضعف هذه فى أداء النقابات وكانت المدخل لهم.

ب- الصراعات دخل النقابات المهنية مما أفقدها مصداقيتها تماما. ومن أبرز الأمثلة الصراع الذى دار فى نقابة التجار بين الثمنينيات واستمر ما يقرب من عشر سنوات بين قيادتين كل منهما تدعى حقها فى منصب اللقب. ولم ينحصر الصراع داخل النقابة ولم يتم فيه الاحكام للقواعد الديمقراطية بل وصل لاساحات القضاء مما استنفذ جهود النقابة فى

ادارة الصراع بدلا من الاهتمام بمطالب ومصالح الاعضاء .

كما شهدت نقابة المحامين لسنوات طويلة وقبل حصول الاسلاميين على اغلبيه في مجلسها صراعا محتما حول قيادة النقابة لارتبط بتكتلات واضحه من الاعضاء ، والمحصله بالطبع نقابة عاجزه عن اداء ادوارها سواء حماية المهنة وأخلاقياتها أو الدفاع عن مصالح اعضائها الاجتماعية والاقتصادية.

اما للنموذج الثالث فكان اتحاد النقابات الفنية والذي يضم نقابات المهن الموسيقية والمسينمائية، والذي لجأ اعضاؤه الى الاعتصام بمقر نقابتهم اعتراضا على تمرير مشروع قانون بتعديل بعض الأحكام الخاصة بفترة شغل منصب النقيب ومدها.

ج- ضعف الممارسة الديمقراطية داخل النقابات المهنية، الأمر الذي أضعف قدرته على صم الصراعات وفقا لآليات ديمقراطية. فالصراع امر طبيعي في أي مجتمع. ولكن المشكلة هي كيفية ادارة هذا الصراع في ظل غياب لليات الممارسة الديمقراطية. ومن أبرز المؤشرات على غياب هذه الممارسة محدودية المشاركة في الانتخابات النقابية والهوة الكبيرة بين المسجلين فعلا في النقابة والمشاركين، بالرغم من زيادة المشاركة نسبيا منذ بداية الثمانينات خاصة بعد دخول التيار الاسلامي للعمل النقابي.

ومن ناحية ثانية فإن المحز عن تجديد النخبة ويطه دوراتها بعد مؤشرا على ضعف الممارسة الديمقراطية. ويكشف عن ذلك مراجعة المناصب للقيادة في النقابات المهنية. فالاستمرار في المنصب قد يصل الى عشر سنوات او يزيد. وخطورة هذا الأمر ان النقابات المهنية انساق مفتوحة تستقبل أجيالا جديدة دوما وتضم نقابات فرعية عديدة .

والامر المؤسف ان الصراعات داخل هذه النقابات هي التي أدت لفرض الحراسة عليها عندما طالب فريق من المتصارعين بفرض الحراسة على نقيبته. فقد بدأ الصراع في نقابة المحامين بين كتلة الأخوان المسلمين من ناحية وكتلة المعارضين لهم والتي اتهمت الأولى بارتكاب مخالفات مالية وإدارية وطالبت بفرض الحراسة القضائية على النقابة. ولم

يقتصر الأمر على الصراع بين هذين الفريقين فقط بل كان هناك صراع آخر داخل كتلة الإخوان المسلمين أدى الى تعطيل اتحاد مجلس النقابة ما يقرب من العامين.

ولم تتج نقابة للمهندسين هي الأخرى من الصراع. فقد وصلت الصراعات الداخلية بين مجلس النقابة ذي الاغلبية الاخوانية من جهة ومعارضيه من جهة أخرى والذين تمثلوا في "جبهة المهندسين الوطنية" و"لجنة المطالبة بحقوق المهندسين" الى ساحات القضاء عندما قام الأخيرون برفع دعوى تطالب بفرض الحراسة القضائية على النقابة بسبب ما دب من خلاقات بين اعضاء المجلس وبينهم وبين النقيب وأدى الى تمسخر اجراء الانتخابات بل واستمرار تصف الاعضاء بطريقة غير شرعية بعد انتهاء منتهى للقانونية.

ورغم فرض الحراسة على النقابتين ، لم تنته المشاكل التي أثرت مرة أخرى بين الحراس وبعضهم البعض. فقد كان الصراع على اشدّه بين الحراس الثلاثة في نقابة المحامين الى حد أن كلا منهم كان يرسل لندارات لموظفي النقابة بأنه صاحب القرار والتوقيع وإن توقيع زميله باطل ولا يعتد به.

٧- تداعيات خطيرة لزمة النقابات المهنية :

تتدر أزمة النقابات المهنية بداعيات شديدة الخطورة بعد أن أدى تجميد نشاط بعض منها الى إضعاف قدرتها على رعاية مصالح اعضائها وتراجع الخدمات المقدمة لهم في شتى المجالات. وقد وضع ذلك في مجال الاسكان والرعاية الصحية فيما يخص نقابة المهندسين. وايضا توقف صرف المعاشات لمدة تزيد عن العام ونصف في نقابة المعلمين خاصة بعد الغاء قانون اللمغة الذي كان يوفر للنقابة الموارد اللازمة لتنفيذ جزء من نفقاتها. ويضاف الى ذلك الفساد المترتب على فرض الحراسة والذي تمثل في اهدار اموال النقابات. ومن أبرز الامثلة على استنزاف موارد النقابات ما حدث في نقابة للمهندسين إذ بلغت مكافاة الحارس القضائي نسبة ٣% من الإيرادات أي ٣ ملايين جنيه سنويا مما دفع بعض الاعضاء لرفع دعوى قضائية أمام

محكمة جنوب القاهرة اسفرت عن صدور حكم فى عام ١٩٩٦ بوقف الحكم الصادر لصالح هذا الحارس بالحصول على ٣% من دخل النقابة نظير الحراسة. ويرتبط بذلك تدهور أوضاع المهنة سواء من حيث التدريب والتعليم المستمر المفترض أن توفره النقابة لأعضائها ، أو من حيث قيد غير المؤهلين فى النقابة مثلما حدث فى نقابة المهندسين علما أجاز الحارس القضائى قييد خريجي المعهد العالى للتكنولوجيا بالعاشر من رمضان بالنقابة ، فضلا عن تجريد عضوية النقابة فى اتحاد الهندسة العربية لعدم وجود مجلس منتخب .

وهذا كله بخلاف انتهاء مدد مجالس النقابات التى لم تفرض عليها الحراسة منذ سنوات مثل نقابة الأطباء حيث مر على موعد اجراء الانتخابات النهائية ٤ سنوات كاملة وموعد التجديد النصفى ٦ سنوات. ونفس الامر ينطبق على نقابة الصيادلة ونقابة المعلمين، مما يؤثر التساؤل عن مغزى موقف اللجنة القضائية تجاه النقابات التى لا تعانى من مشكلات قانونية مثل فرض الحراسة. وقد دفع ذلك الوضع نقابة الأطباء لرفع دعوى قضائية ضد رئيس اللجنة القضائية بصفته مطالبة بضرورة اجراء الانتخابات خاصة وان النقابة لا تعانى من أى مشاكل مثل الحراسة او غيرها وحصلت على حكم قضائى لصالحها. ومع ذلك لم تصدر اللجنة قرارا باجراء الانتخابات.

وهكذا توقف نشاط النقابات المهنية وتفرغ اعضائها للصراعات الداخلية والنزاعات القضائية. اما الظاهرة الجديده والملفتة، والتى من تعد تداعيات هذا الموقف المعقد ، فهى ظاهرة النقابات البديلة. بدأت اوهامات هذه الظاهرة بمجموعة من الأطباء الشبان من المسلمين والابطاط طرحوا شعار نقابة لكل الأطباء. وبمساعدة مباشرة من الحكومة استطاعت هذه المجموعة ان تؤسس فى السنوات القليلة الماضية عدة جمعيات اهلية تحت مسميات مختلفة تستهدف الحد من نفوذ التيار الاسلامى بنقابة الأطباء. ومن اهم هذه الجمعيات جمعية نهضة مصر والجمعية المصرية للأطباء الشبان بالقاهرة وجمعية

أطباء مصر بالاسكندرية واتحاد أطباء الاسكندرية. وقد صدرت هذه الجمعيات بيانات تساييد للقانون الموحد للنقابات المهنية واتخذت موقفا مساندا للدولة فى مواجهتها للتيار الاسلامى مسن النقابات المهنية.

ولم يقتصر الأمر على نقابة الأطباء. فقد حدثت محاولة لانشاء نقابة صحفيين غير شرعية، وتمكن للقائمون عليها من اشهار تناقضات فى داخل النظام السياسى وفى الساحة الصحفية نفسها لفترة من الوقت قبل إعمال القانون فى مواجهة هذه المحاولة. ويثير ذلك سوآلا مازالت النخبة السياسية والنقابية عازفة عن اجراء مناقشة مستفيضة له وهو ما إذا كانت التعددية النقابية تمثل حلا لأزمة النقابات المهنية فى مصر .

فقد أثير هذا السؤال بصورة هامشية إبان احتدام أزمة نقابة الصحفيين البديلة. وتأثر الجدل المصدور جدا الذى دار حوله بطابع هذه الأزمة وما اقرن بها من محاولة عناصر لا صلة حقيقية لها بالمهنة تحقيق مكاسب غير مشروعة من وراء انشاء نقابة موازية أو بديلة.

وفى إطار هذا الجدل الهامشى المحدود ، كان هناك من رفض فكرة التعدد النقابى تماما ورأى ان الاصل ان يكون لكل مهنة نقابة واحدة لها فروع مبررا ذلك بأن الترخيص بمزاولة المهنة قرار خطير وتمتد آثاره لثقبة المواطنين. فطلى مسيل المثلال ممارسة الطب من غير المؤهلين حظر على المواطنين. والاصل ان يكون الترخيص من الدولة. ولكن الدولة فى المهن الحرة تتنازل عن هذه السلطة للنقابة المهنية لأن أهل المهنة ادرى بشعابها واسرارها ومستواها العلمى والفنى المطلوب، وإذا قام تنظيم نقابى مهنى على أساس التعددية النقابية ، فليس من المستبعد ان تسترد الدولة سلطة الترخيص بمزاولة المهنة.

فضلا عن ذلك فإن النقابات الموحدة - وفقا لاتصار هذا الاتجاه - هى الاكثر ضمانا لتحقيق مصالح الاعضاء. أما التعدد فإنه مسيودى الى مواجهات بين النقابات وبعضها البعض. كما حذر

البعض الآخر من ان قبول هذه الفكرة قد يكون مدخلا حكوميا لتفتيت وحدة النقابات والانقضاء عليها من قبل الدولة.

ولكن في المقابل يرى انصار التعددية النقابية ان حق التنظيم النقابي هو من حقوق الإنسان الأصلية لأنها تتعلق بحق المواطنين في إنشاء أشكالهم التنظيمية المختلفة التي يمكنهم من خلالها حماية مصالحهم والتعبير عن آرائهم .

كما ان الاصرار على الوحدة النقابية يتناقض تناقضا صريحا مع توقيع مصر على عديد من الاتفاقيات الدولية التي تقر بالتعددية النقابية مما يعنى ان القانون المصرى الذى لا يسمح لذلك يخالف الاتفاقيات الدولية. كما انه يخالف مفهوم العمل النقابي نفسه الذى يقوم على فكرة للتجمع الاختيارى لمجموعة من المهنيين للدفاع عن مصالحها وتقوم النقابة نفسها بوضع قوانينها ولوائحها. ويرفض انصار هذا الاتجاه فكرة ان التعددية سوف تفتت العمل النقابي، لأن هذا المنطق هو نفسه الذى تم الترويج له فى وقت نظام الحزب الواحد ، بل يقولون ان تطبيق التعددية النقابية سوف يؤدى الى انتهاء السيطرة الحكومية على النقابات المهنية . فالتحدث من حيث المبدأ يمثل جوهر العمل الاختيارى والطوعى فى المجتمع المدنى. وبغض عن ذلك فإن رفض التعددية النقابية يضعف قدرة المجتمع المدنى على توليد كوادرنخب جديدة.

والواضح من محصلة تجربة النقابات المهنية أن الصيغة الواحدة للتنظيم النقابي المهني لم تحقق أهدافها من حيث خدمة مصالح الأعضاء وحماية المهنة. ومن التجنى القول ان أزمة النقابات المهنية تعود فقط الى صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ أو حتى لوصول الاسلاميين لهذه النقابات.

فما حدث كان دواعيات ونتائج لأزمة موجودة وقائمة فعلا كما اشرنا سلفا. ومن أهم مظاهرها انشغال النقابات بصراعاتها الداخلية أو اهتمامها بالقضايا السياسية على حساب القضايا المهنية.

ومن ناحية ثانية فإن الوحدة النقابية لم تعد تتناسب مع ما طرأ على الطبقة الوسطى من تغيرات

وتحولات درامية من حيث مزيد من التباين وعدم التجانس. ويصفه عامة فإن الطبقة الوسطى تنقسم فى مصر بانها من اكثر الطبقات تباينا من حيث الموقع من الملكية والتصميم الاجتماعى للعمل ، فهي تضم تشكيلة من الجماعات والشرائح والفئات ذات المواقع الاجتماعية المتباينة. فمنها شرائح دنيا تحتل موقع الخضوع فى عملية الانتاج مما يجعلها تقترب من الطبقة العاملة ومنها شرائح وسطى وعليا تتمتع باستقلال نسبى فى عملية الانتاج، وهكذا كما تتباين مواقع الطبقة الوسطى على مستوى وجودها الاجتماعى ويختلف وعيها على المستوى السياسى والايديولوجى، فجذ كل الاتجاهات ممثلة فيها، فضلا عن تباين النماط مشاركتها وفاعليتها السياسية والنقابية.

كان للتحولات التى طرأت على الاقتصاد والمجتمع المصرى منذ اوائل التسعينات الفضل فى بزوغ فئات جديدة داخل الطبقة الوسطى لم تكن موجودة من قبل، مما ادى الى تغير طبيعة هذه الطبقة. ومن ابرز الفئات المعبرة عن هذه التحولات ممثلو الشركات الدولية من المصريين المهنيين وكذلك العاملون فى مجال المنظمات غير الحكومية والعاملون فى مجال المعلوماتية وسماصة البورصة.

وبطبيعة الاشياء فإن هذا التباين لا ينصرف للطبقة الوسطى كوحدة ، بل يعكس على كل فئة من فئاتها المهنية وتشكيلاتها النقابية. فالايوم تجد فى نقابة المهندسين مهندسين القطاع المام والماملين فى الحكومة. والعاملين فى القطاع الخاص والمندنيين والعسكريين. وتجد ايضا قوى الارتباط بالشركات والمكاتب الدولية. كما تجد التخصصات الكلاسيكية فى الهندسة بجانب التخصصات الحديثة المتعلقة بالمعلومات وغيرها.

وبالتالى فإن السؤال المنطقي هو هل تصلح صيغة النقابة الواحدة لاصحاب مهنة بكل هذا التنوع وهل تنجح فى التعبير عن مطالبهم ومصالحهم. وايضا فى ممارسة دورها فى التدريب والتعليم المستمر وبالتالى الحفاظ على مستوى المهنة وحماية

ثانياً : المنظمات الأهلية أسيرة اختلافاتها وهيمنة الدولة عليها :

رغم الجدل الواسع الذى دار حول القانون الجديد للجمعيات الأهلية خلال العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ، وطول فترة الشد والجذب التى اعصرت الحديد من الأفكار والاقتراحات ، إلا أنها التفقت القدرة على وضع تصور متكامل لاهداف القطاع الأهلى وفلسفته الخاصة، الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى جدوى التركيز على مناقشة مدخل واحد ، وهو المدخل القانونى فى ظل غياب الهدف وعدم اكتمال معادلة التغيير، وخاصة مع تزايد الرهان على الجمعيات الأهلية كمؤسسات اجتماعية تقود المجتمع الى دعم قضيتى المشاركة والتوزيع ، فضلاً عن كون ازدهار هذا القطاع يرتبط بتقدم مسيرة الديمقراطية.

وإذا كان المطلوب الآن هو المراجعة الشاملة لاستراتيجية عمل هذا القطاع ووضع تصور متكامل يوفر له القدرة على المشاركة فى عملية التنمية ، فبالنظر الى ذلك قدراً من الحرص الحكومى على زيادة دور الجمعيات فى المجتمع فى مختلف المجالات ، خاصة تلك التى يلاحظ فيها تراجع دور الدولة مثل المساعدات الاجتماعية ، والصحة ، والتعليم. كما يتجلى هذا الحرص فى الهدف المعلن من قبل الجهة الإدارية خلال مرحلة إعداد القانون - التى زابت عن العلم وللصف - وهو السعى نحو مواكبة التغيرات الاقتصادية من جانب ومراعاة المتطلبات الاجتماعية التى تستدعى إعادة النظر فى مبادئ العمل الاجتماعى من جانب ثان وتخفيف قبضة الجهة الإدارية من جانب ثالث. ولكن يبقى التساؤل الرئيسى هنا مرتبطاً بالقدرة على ترجمة هذا التوجه الى واقع عملى؟

ولذا ربما يكون من المفيد والضرورى طرح أبعاد تتجاوز حدود الإطار القانونى. فالقضية لا يمكن اختزالها فى تعديل أو استحداث قانون (رغم أهميته). ولكن تظل القضية الأهم مثقلة فى المصالح بهذا التعديل وهامش الحركة الممنوح للمتاح لدفع القطاع الأهلى للتطوعى، لاسيما وأن الجدل حول موضوع القانون الجديد ، قد حمل فى

إخلاقياتها ، فضلاً عن الأعداد المتزايدة من الداخلين الى النقابات فى كل عام.

إن عدم التجانس يودى لصعوبة صياغة مطالب متجانسة وبالتالي يحد من القدرة على ممارسة الضغط والتأثير وهى الحجة التى يتبرع بها انصار الوحدة النقابية وهى أن النقابة الواحدة القدر على ممارسة الضغط والتأثير ، وهنا يقولون على الكم أو حجم العضوية متجاهلين أنه ليس بالكم بنجاح للتأثير والضغط ولكن بالكيف، وبالتنكار الأماليب والأليات الملائمة لذلك. بل على العكس فإن التجربة اوضحت ان هذه التباينات لدخل النقابات المهنية أدت لمحدودية فاعلية هذه الجماعات ومهولة التلاعب بها ولجهاض أى حركة مستقلة لها.

إن الحرية النقابية تعد امتداداً للحرية الاجتماعية وحرية المجتمع، والاعتراف بمبدأ الحرية النقابية قديم يعود الى أواخر القرن التاسع عشر. والنقابة ظهرت فى مختلف صورها كأداة لحماية مصالح الاقتصادية واجتماعية ، كما أنها تتميز عن حرية أى تجمع فى التعبير عن وجهة للمصالح المرتبطة بالانتماء المهني. ومن هنا أهمية طرح فكرة التعددية النقابية للجدل العام على أوسع نطاق ومناقشتها جدياً وإثارة أسئلة من نوع:

- ألا يمكن أن تؤدى التعددية للنقابة للمنافسة بين النقابات المختلفة على خدمة مصالح اعضائها وكذلك رفع مستواهم الاجتماعى والاقتصادى والمهني من خلال تقديم الخدمات والتعليم والتدريب ؟ ألا يمكن أن تؤدى التعددية النقابية الى إعادة تحديد الدور الأساسى للنقابة المهنية بنقطة وهو الدفاع عن مصالح الاعضاء وحماية المهنة؟
- ألا يمكن أن تكفل هذه التعددية النقابية ممارسة ديمقراطية أفضل لدخل النقابات مآدام أمام للمواطن المهني حرية الاختيار بين أكثر من منظمة وكذلك فرصة التزويج لما هو قائم من ممارسات باعتبار أن القدرة على التقييم ترتبط بالأساس بتوافر حرية الاختيار؟

جوانبه العديد من السبلات التي يعكسها أي حوار عام في مصر حيث يلجأ كل طرف إلى ادعاء امتلاك الحقيقة الكاملة والتعبير عن المصلحة العامة. وإذا فقد انحصر الجدل حول نقاط الخلاف أو النقاش على القضايا الإجرائية وبض القضايا الجوهرية حتى أن البعض من الجانبين (المؤيد والمعارض) اختزل النقاش في موضوع التمويل الأجنبي الذي لا يمثل سوى ٦-٩% من حجم ميزانيات الجمعيات دون أن يتسع ليشمل مجموعة من الحقائق والمحددات التي حدثت من هامش الحركة الممنوعة أو المتأخرة لدفع اللطاع الأهلى التطوعى فى مصر الى جانب تهينة المناخ الصحى لإحداث نقلة جديدة فى العمل الأهلى .

١ . مؤلفان مع وضد قانون الجمعيات الجديد :

والحقيقة الأولى التي يبرزها القانون الجديد هي احتفاظ الجهة الإدارية بسلطات واسعة. ومن ثم فسوف يظل المحك الرئيسى للحكم على القانون الجديد وخطو قدرته على دفع العمل الأهلى بشكل خاص وإيجاد مجتمع مدنى بشكل عام مستندا الى مجموعة من المحاور الرئيسية، والمحمور الأول: يتعلق بمساحة الحرية التي يتيحها القانون لانشاء الجمعيات الاهلية التطوعية أو انشاء الاتحادات النوعية ، ومدى التوافق مع للحريات التى يكفلها الدستور . **والمحور الثانى:** خاص بحدود دور الجهة الادارية ومساحة تدخلها على حساب دور المؤسسات الاهلية وحريتها. أما المحور الثالث : فيرتبط بدرجة التوافق بين العقوبات المنصوص عليها والمخالفات أو التجاوزات التي قد تحدث من قبل أعضاء فى مجالس إدارات الجمعيات. وأخيراً **المحور الرابع:** يستند الى دور القضاء فى حل النزاعات التى قد تنشأ بين الجمعية والجهة الادارية، خاصة مع تعظم دور "لجنة التوفيق" التى نصت عليها للمادة السابعة من القانون.

وفى هذا الإطار يمكن الحديث عن موقفين أساسيين من القانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٩، دون أن يلغى ذلك تباينا فى الآراء داخل كل موقف :-

أ - الموقف المؤيد للقانون الجديد والذي يسعى للتأكيد على مزاياه والتقليل من شأن التحفظات أو المعارضات بإجمالها فى أربع مواد فى القانون، والدفع بأن اللوحة التنفيذية سوف تبذل تلك المعارضات والتحفظات. ويستند هذا الموقف على أن هناك سوء فهم تولد لدى تفسير البعض للمادة (١١) بكونها تجيز الجهة الادارية تحديد مجالات عمل الجمعيات مما يفتح الباب لعدم اجازة بعض الأنشطة مثل جمعيات حقوق الانسان. ووفقاً لهذا الموقف فإن القانون لا يمنع النشاط السياسى بالمعنى العام مثل تشجيع المشاركة السياسية فى الانتخابات أو الدفاع عن حقوق الانسان أو حقوق المرأة أو المستهلك الى غير ذلك ، وإنما يمنع النشاط الذى تقوم به الاحزاب.

وبالتالى فإن يكون هناك مسبرر للاعتراضات الأخرى التي ارتبطت بالمادة (٦) والخاصة بحق الجهة الادارية فى الاعتراض على طلب التأسيس إذا خالف للمادة (١١)، والاعتراضات على المادة (٣٤) التي تجوز اعتراض الجهة الإدارية على المرشحين لمجالس إدارات الجمعيات.

من هذا المنطلق ذهب المؤيدون الى تحديد مزايا القانون من خلال ثلاثة مستويات هي:

المستوى الأول خاص بفلسفة القانون: باعتباره جزءاً من عملية الإصلاح الاجتماعى. وفى هذا الإطار تم التأكيد على عدد من المعانى والدلالات الأساسية، منها : أن الحد من تأسيس الجمعيات الأهلية، يقابله الإعلاء من شأن دورها فى تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية، والتأكيد على المنهج المتوازن بين حقوق الجمعيات وواجبات أمام المجتمع، وكون القانون يكفل الحرية لكل من أراد تكوين جمعية بشرط الحصول على تصريح الى جانب إطلاقه للحريات وتوسيع مجالات العمل مع الإقرار بمجالات حقوق الإنسان، فى مقابل تحديد حقوق الجهة الإدارية فى حق الترخيص

والإشراف المالي والإداري. بمعنى أن الهدف المعان من قبل الجهة الإدارية تلخص في محاولة تقويم العمل الأهلي ككل وليس تصفية الحسابات .

أما المستوى الثاني فيرتبط بالعلاقة بين الجهة الإدارية والجمعيات ، حيث أثرت الأولى بوجود بعض القيود الضرورية لوقف التحايل على القانون ومنع محاولات الالتفاف كما كان يحدث في الماضي، وفي هذا السياق يمكن رصد ثلاث نقاط رئيسية يمكن أن تمثل نقاط التماس الحقيقية لطبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، **النقطة الأولى** خاصة بدور القضاء ودور لجنة التوفيق المعنية بالنظر في المنازعات قبل إحالتها للمحكمة وفقاً لما تنص عليه المادة رقم ٧. فالقانون الجديد يزيد من دور القضاء كجهة محايدة منوط بها الاختصاص في حل الجمعيات أو جسم أي نزاع، في مقابل سحب ٢٩ اختصاصاً أو سلطة إدارية كانت تمارسها الجهة الإدارية على الجمعيات.

أما **النقطة الثانية فتتعلق بمعضلة التمويل** وقد برزت الجهة الإدارية حذر جمع أو تلقي التبرعات سواء من الداخل أو الخارج بدون إذن مسبق من وزير الشؤون الاجتماعية ، بالرغبة في تنظيم التمويل الخارجي وتشجيع التمويل الداخلي وتدعيم مشاعر الانتماء الوطني داخل الجمعيات ، إلى جانب توفير الشفافية المطلوبة والحد من اختراق جهات بعينها للمجتمع المصري تحت دعوى دعم العمل الأهلي.

في حين أن **النقطة الثالثة ترتبط بحظر النشاط السياسي للجمعيات الأهلية** كما ورد في المادة (١١) حيث جرى التأكيد على أن المحظور يقتصر على الدخول في الانتخابات والسعي للسلطة باعتباره عمل الأحزاب السياسية، أو الترخيص بممارسة المهنة والدفاع عن مصالح أعضاء النقابة.

وبالنسبة للمستوى الثالث الخاص بالمزايا والحقوق فقد أخذ القانون بعبء عدم تحديد مجالات النشاط أخذاً بقاعدة أن الأصل في الأشياء هو الإباحة وأن القيد هو الاستثناء، وهو ما يمنح أيضاً على إمكانية تكوين أكثر من اتحاد نوعي (من خلال اتفاق

عشر جمعيات في تكوين اتحاد) في المحافظة الواحدة. كما افتاح على سبيل المثال لمنظمات حقوق الإنسان الفرصة لتأسيس جمعيات أهلية خاصة بها بعد أن كان القانون القديم يفرض قيوداً على تأسيسها.

كما أعاد القانون الجديد بعض المزايا المالية التي كان يقرها القانون الماضي (٣٢ لعام ١٩٦٤) للجمعيات الأهلية وتم إلغاؤها بموجب القانون ١٨٦ لعام ١٩٨٦، إلى جانب أضافته لبعض المزايا الأخرى مثل إعادة الإعفاءات الجمركية على ما تحصل عليه الجمعيات من عتد وآلات ومهمات وخامات كتبرعات أو كاستيراد من الخارج، وخصم قدره ٥٠% من قيمة استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي التي تقوم بفتحها للهيئات العامة وشركات القطاع العام وأية جهة حكومية ، كذلك حافظ على عدد آخر من المزايا وأضاف إليها ، فقد حددت المادة ١٣ الإعفاء من رسوم التسجيل والتعبئة التي يقع عبء ادائها على الجمعية في جميع أنواع العقود التي تكون طرفاً فيها كعقود الملكية أو الرهن أو الحقوق للمعينة الأخرى ورسوم التسجيل على التوقيعات ، والإعفاء من ضرائب ورسوم النسخة المفروضة حالياً أو قد تفرض مستقبلاً والإعفاء من الضرائب الجمركية على ما تتلقاه من هدايا وهبات ومعونات من الخارج، على أن يكون ذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية وعرض وزير المالية ، وأن تكون هذه الأشياء لازمة لنشاطها الأساسي.

ب - الموقف المعارض للقانون ، والذي انصب على القانون نفسه وبنوده ومقارنته بمسابقه، مع الذهاب خطوة أبعد قليلاً بمحاولة ربطه بالواقع الدولي.

وجاءت الاعتراضات على القانون متضمنة طريقة الإصدار ومضمون أحكامه. ويشاوي في ذلك موقف غالبية الأحزاب والقوى السياسية كما توضحه البيانات الصادرة عن لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية، وجالة الترقب والتحفظ التي بدت عليها مجموعة غير قليلة من الجمعيات

والمنظمات الأهلية وخاصة منظمات حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار تحدث لسانيد الرفض والتخلفات وإن تركزت غالبيتها على مخالفة القانون لمواد الدستور رقم (٤٠، ٤١، ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٦٨) سواء بالتقصص من حق التنظيم أو بإخلاله بالطابع الديمقراطي المقرر دستورياً بالاضافة لاعتماده منهج التقييد وليس الأخطار في عملية الإشهار على الرغم من أن الأخير أكثر ديمقراطية، لى جانب تبنيه نظام الاسترخوس لى تفسير عمل الجمعية.

وقد تركزت نقطة الرفض الرئيسية فى ان القانون الجديد يستبعد الجمعيات التى تمارس أنشطة سياسية أو نقابية، وذلك على الرغم من أن الدستور واضح فى تحديد الأعمال المحظورة على الجمعيات ممارستها، وليس من بينها هذه النوعية من الأعمال. ومن المعروف أن المشروع المصرى قام بتنظيم عدة صور نوعية تدرج تحت الحق فى التنظيم منها التنظيم النقابى والتنظيم الحزبى والتنظيم الرياضى والتنظيم الكشفى، ونظم كل مجال نوعى بقانون خاص، وترك باقى أوجه الحق فى التنظيم لتتدرج فى إطار القانون المنظم للجمعيات.

كما أن القانون يجهل من الجهة الإدارية سلطة فوق سلطة الجمعية العمومية وفقاً لما تضمنته المواد ٨، ١٦، ١٧، حيث يعطى حق الاعتراض على بعض الأوجه التنظيمية للجمعية سواء المتعلقة بالنظام الاساسى أو بامتدادات نشاطها خارج القطر أو الحصول على أموال وتبرعات. كذلك يقرر أحكاماً جنائية بالجسب والغرامة على مخالفات إدارية حتى غير محددة.

كذلك أخذ المعارضون على القانون الجديد افراطه لى التجريم والتقييد بدون ضرورة اجتماعية. فجمع التبرعات بدون الترخيص المسبق من جهة الإدارة مثلاً يستوجب حل الجمعية قضائياً، حيث يرى المعارضون أن اشتراط الحصول على ترخيص مسبق يعكس رغبة الإدارة فى الهيمنة والتسلط. كما أن المادة ٧٥ تحتوى على عدد كبير من الجرائم التى جعل عقوبتها الحبس الوجوبى لمدة ستة أشهر وبالغرامة الوجوبية التى تصل إلى ألفى

جنيه. يضاف إلى ذلك أن القانون تضمن مبدأ العقاب الجماعى لأعضاء الجمعية، رغم أن مرتكبى المخالفات أشخاص بذواتهم، حيث يعاقب القانون الجمعية كمشخص معقوبة بحل القضاءى الوجوبى، وهو ما يتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة، ومع مبدأ وجود ضرورة اجتماعية للتجريم والعقاب، وبأى أخترا ليشكل تريبصا من المشروع من هذا المنطلق مسمى البعض لإطلاق المقارنات مع القوانين السابقة والانتهاه إلى وصف القانون الجديد بأنه نسخة رديئة من القانون الماضى (٣٢ لعام ١٩٦٤).

لما بالنسبة إلى الاعتراضات الخاصة بالسلب الدولى فقد استندت إلى أن القانون الجديد لم يراع تلك التحولات الإقليمية والدولية الخاصة بأعادة النظر فى دور الدولة والمجتمع بما يعطى الأخير مصالحات أكبر. وبالقائلى حد من ادوار وآليات هذه المنظمات وطلقتها التى يمكن أن ترصد بعض ملامح تطورها فى التالى:-

- اتساع أجنده العمل الأهلى لتتجاوز مجالات البر والأعمال الخيرية وتحسين سبل المعيشة بشكل عام وكذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى مرحلة المشاركة فى صياغة أولويات القضايا الدولية وتمييق مجالات عملها تجاه قضايا السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والفقر والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذى أصبح معه المنظمات غير الحكومية فاعلاً دولياً فى كافة المؤتمرات العالمية التى عقدتها الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة، بدءاً من قمة الأرض للبيئة "ريودى جانيرو" فى يوني ١٩٩٢، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان "بينا ١٩٩٣" والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية "القاهرة ١٩٩٤"، والقمة الاجتماعية فى كوبنهاجن مارس ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة فى بكين سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر السكان فى اسطنبول ١٩٩٦.

- أصبحت المنظمات غير الحكومية تطرح كقطاع ثالث بين الدولة والقطاع الخاص وتعتبر أحد المحفزات الهامة لمدخل تنموى جديد يستند إلى المبادرة الفردية والاعتماد على الذات ويركز على

الانماذج وتشغيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للقواعد الشعبية الحديثة .

– ان تفاعل المنظمات التطوعية التقليدية القائمة على المساعدة الاجتماعية والبر – المعروفة والقائمة في بلدان العالم – والمنظمات غير الحكومية الحديثة ، يضيف أبعادا أخرى أكثر ديناميكية ، يمكن معها تحقيق حركة انتقال اعرق وقوى في مجالات التنمية وفي العلاقات التضامنية بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الأقل نموا.

بعبارة أخرى، أن ملامح التغيير التي اكتسفت المنظمات غير الحكومية كبيرة ، وهي مرشحة لمزيد من التغيير – لاسيما في البلدان النامية – باتجاه تعامل دور هذه المنظمات في تحديد ورسم السياسات العامة في دولها .

وعلى هذا النحو يتضح حجم الهوة بين الموقنين وما تعكسه من أزمة ثقة عميقة.

٧- علاقة غير متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني:

وتعتبر هذه الأزمة نتاجا لتراكمات العلاقة التي حكمت الدولة والمجتمع المدني منذ لوائيل القرن الماضي وحتى الآن، خاصة وأن هذه العلاقة قد تبهر للدولة الأولى متناقضة ، في ظل حقيقة ان الدولة في مصر كانت أقوى من المنظمات الأهلية . فباستثناء الفترات الأولى للنشأة والتطور، نجد ان الدولة هي التي سمحت بقوة هذه المنظمات في لحظة تاريخية معينة وضيقت من هامش الحرية والفاعلية في لحظة تاريخية أخرى. وفي المقابل سعت تلك المنظمات للمحافظة على وجودها في كل الظروف السياسية ومحتدة الرقابة الادارية التي توسعت على نحو مستمر عبر مجموعة من القوانين. ولذلك لم يكن غريبا ان تبلور الدولة عددا من الأطر المتباعدة الاهداف والوسائل للتعامل مع تلك الجمعيات تراوحت في مجملها بين أطر شبه ديمقراطية وأخرى سلطوية، وهذا يعني ان هامش الحركة الممنوح لهذه الجمعيات ظل محكوما بوجود قبضة

إدارية قوية ومتداخلة وإن تباينت أساليب استخدام هذه الأطر ، كنتيجة لوجود عاملين أساسيين هما:

أ – طبيعة المناخ الثقافي السائد في المجتمع .
ب – مدى قدرة الجمعيات على بلورة جانب قوي للمجتمع المدني، وطرح صيغ أساسية تتوافق وخصوصية التشكيلات الاجتماعية في المجتمع. بهذا المعنى يمكن تحديد خريطة المنظمات غير الحكومية الموجودة في مصر وتلهم تلك النزعة العارمة التي تهدف إلى تشييط آليات ومبادرات تلك المنظمات ، لاسيما في ظل إعادة رسم الحدود بين الدولة ومؤسساتها ووظيفتها وبين المنظمات الوسيطة أو التي تعرف بمؤسسات المجتمع المدني.

فتشير التقديرات إلى وجود ٢٥ ألف تنظيم غير حكومي، يأتي في مقدمتها الجمعيات الأهلية والبالغ عددها ١٥ ألف جمعية ، أي بنسبة ٦٠,٨% من إجمالي عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية ، يليها الأندية ومراكز الشباب التي يحكمها القانون ٢٦٨ لعام ١٩٧٨ ، وللتعاونيات الإنتاجية والزراعية والإسكانية والنقابات المهنية (٢٤ نقابة) ، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر والشركات المدنية التي لا تهدف للربح والتي تُقَسَر بحوالى ٢٠٠ ، والتي ظهرت في أواخر الثمانينات كمحاولة للتصالح والاتفاق حول القانون السابق للجمعيات (٢٢ لعام ١٩٦٤) .

هذا الواقع يستند في الحقيقة إلى عمق تاريخي لا يمكن تجاهله. فقد سبق النشاط الأهلي في مجال الرعاية الاجتماعية التشريعات والقوانين المنظمة له، والتي جاءت في مرحلة تالية لقيام الجمعيات الأهلية (بالشكل الذي نعرفه الآن) فقد نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ وهي الجمعية الخيرية اليونانية بالاسكندرية ليشكل هذا التاريخ شهادة ميلاد لحركة الجمعيات الأهلية، كمؤسسات اجتماعية تقود المجتمع إلى دعم عمليتي المشاركة والتوزيع، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩. ولقد نجحت هذه الجهود بالفعل في زيادة الوعي القومي وللتضامن الاجتماعي من خلال دعم التعليم كأداة لمواجهة النفوذ الاجنبي. بمعنى ان البيئة السياسية لعبت الدور الأكبر في توجيه العمل الاجتماعي

الجمعيات الأهلية ما بين فترتي الخمسينيات
والستينيات مقارنة بالفترة السابقة، كما يوضح
لجدول التالي:

جدول رقم (١)
تطور أعداد الجمعيات
(من أواخر القرن الماضي وحتى منتصف
الستينيات)

العمدة	عدد الجمعيات التي تأسست في كل مرحلة
١٨٩٩	٦٥
١٩٠٠-١٩٢٤	١٩٥
١٩٢٥-١٩٤٤	٦٣٠
١٩٤٥-١٩٤٩	٥٩٨
١٩٥٠-١٩٥٩	١٣٠١
١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٥٠
الإجمالي	٤٧٣٩

المصدر: الاتحاد العام للجمعيات التعاونية
الخاصة، سياسة العمل الاجتماعي الأهلي في مصر
(القاهرة: جمعية التنمية الفكرية، ١٩٨٣) ص ٢١
و ٢٢.

وتشير مصادر أخرى إلى أن إجمالي عدد
الجمعيات عام ١٩٦٠ كان ٣,١٩٨ جمعية ثم وصل
عام ١٩٦٤ - قبيل صدور القانون ٣٢ إلى حوالي ٤
آلاف جمعية، أي بمتوسط ٢٠٠ جمعية تؤسس كل
عام.

ومع اتجاه الدولة في السبعينيات نحو التعددية
المقيدة والانفتاح الاقتصادي، أخذت فجوة أزمة الثقة
بين الدولة والمجتمع في التزايد التدريجي، وقد
ارتبطت هذه الفجوة - إلى حد كبير - بصعود التيار
الإسلامي وقدرته على النفاذ إلى العديد من المنظمات
ال بسيطة وفي مقدمتها الجمعيات الأهلية والنقابات،
وكان من المفترض أن تحدث تغيرات إيجابية في
المناخ الاجتماعي والسياسي تقود إلى تغيير قانون
الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، إلا أن ذلك لم
يحدث، فقد استمر للقانون ساريا رغم المعطيات
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على
المجتمع، ورغم نمو العدد المطلق للجمعيات بشكل
مستمر كما يوضح للجدول رقم ٢.

الطوعي في مصر، بجانب الظروف الاجتماعية غير
المواتية التي شكلت حائزا على تكاتف أفراد الشعب
من خلال التنظيمات الشعبية الدنيا.

وفي هذا الإطار مر الخط العام الذي حكم العلاقة
بين الدولة والمجتمع بعدة مراحل :-

المرحلة الأولى: في الحقبة الليبرالية (١٩٢٣-
١٩٥٢) التي شهدت انطلاق العمل الاجتماعي في
مصر. ففي هذه الفترة دخل العمل الأهلي مرحلة
القيادة الجماعية والمؤسسية التي بدأت بمرحلة
الإشراف والتوجيه من قبل السلطة عبر مجموعة من
الاجتماعات سواء المرتبطة بقيام مدرستي الخدمة
الاجتماعية بالاسكندرية والقاهرة (علمي ١٩٣٦ و
١٩٣٧ على التوالي) أو بإشياء المجلس الأعلى
للاصلاح الاجتماعي عام ١٩٣٦ وقيام وزارة
الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩. والتي بدأت تنهض
بعض مشروعات الجهود التطوعية وأعمال التفتيش
والإشراف على الجمعيات التطوعية الأهلية. وفي
هذا السياق يمكن الحديث عن استراتيجيات المنهج
الوظيلي كمنهاج حكومي اتبنته الدولة للسي جانب
دورها الإشرافي والرقابي منذ صدور أول تشريع
خاص بالجمعيات (القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٩). وقد
أدى ذلك إلى انخفاض عدد الجمعيات (في الفترة من
عام ١٩٤٥-١٩٤٩) ويرتبط هذا الانخفاض بقيام
الدولة منذ عام ١٩٤٦ بتبني برامج تعليمية تستهدف
إلى تخريج أخصائيين اجتماعيين. وبشكل عام فقد
اكتسبت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة حيزا كبيرا
من الحركة مكانها من الاستناد إلى مبادراتها وتنشيط
آلياتها ودورها في المجتمع رغم التدخل الإشرافي
والرقابي من قبل الدولة، ولا ينبغي ذلك إمكانية تسييم
هذه المرحلة إلى عدة مراحل فرعية.

أما مرحلة بعد ثورة ١٩٥٢ فقد غلب على
العلاقة خلالها السمة الوظيفية من جانب الدولة وبما
يتفق وتوجهاتها الشمولية إلى جانب دورها الإشرافي
والرقابي والمتمثل في مجموعة القوانين المنظمة
للعمل الأهلي (قانون ٤٩ لسنة ١٩٤٩، ورغم ٦٦
لعام ١٩٥١، ورقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦، ورقم ٣٢
لعام ١٩٦٤) وقد شهدت هذه الفترة تنديبا في نمو

جدول رقم (٢)

تطور عدد الجمعيات الاهلية ١٩٩٧-٧٦

السنة	العدد الإجمالي للجمعيات
١٩٧٦	٧,٥٩٣
١٩٧٧	٧,٦٣٧
١٩٧٨	٨,٠٥٤
١٩٨٥	١١,٤٧١
١٩٨٦	١١,٧٧,٦
١٩٨٧	١٢,٠١٣
١٩٩٠	١٢,٨٤٤
١٩٩١	١٣,٢٣٩
١٩٩٤	١٤,١٦٢
١٩٩٧	١٤,٦٠٠

المصدر: ابراهيم امام ومحمد عبد العاطى على، الخدمات التي تقدمها الهيئات الاهلية والحكومية للشباب ، ورقة مقدمة للندوة القومية للشباب، فى الفترة من ١٤-١٦ يناير ١٩٨٦. والكتاب المنشور للجمعيات الاهلية "المؤشرات الاحصائية فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، اعوام ١٩٩١ و ١٩٩٤.

وكان تزايد اعداد الجمعيات خلال حقبة الثمانينيات تعبيراً عن زيادة وعى المواطنين، والحاجة لمد الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة فى بعض المجالات ، وتهيئة الفرصة لاقامة نظام ديمقراطى - تعددى وپروز قوى لقتصادية واجتماعية جديدة. وهى اسباب تخالف تلك التى كانت وراء قفزة مماثلة شهدتها العمل الاهلى فى الفترة ما بين الستينيات والسبعينيات (وان تساويا تقريبا فى اعداد الزيادة التى تقدر بأربعة آلاف جمعية).

والملاحظ ان المناطق الحضرية تستأثر بالجزء الاكبر من نشاط الجمعيات ، اذ تشير الاحصائيات الى ان ٦٨,٢ فى المائة من الجمعيات توجد فى المدن والحضر نحو ٢٧,٩ فى المائة فى الريف و ٣,٩ تعمل فى المجتمعات الصحراوية ، وأن محافظة القاهرة تستأثر وفقاً لأرقام ١٩٩٣ بالنصيب الأكبر من الجمعيات (٣٥٢١) فى حين تجم محافظة جنوب

سيناء فى ذيل القائمة (٣٨ جمعية) . بمعنى وجود قدر من الخلل ييسن الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافى للجمعيات فى بعض محافظات الجمهورية، حيث لا يتحقق هذا التوازن الا فى محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة ، بينما لا يتوافر فى محافظات اخرى كالقليوبية ويوسعيد .

ويوازي ثقلوت التوزيع الجغرافى للجمعيات تفاوت آخر بين ميادين العمل الاجتماعى الذى تضمها القانون السابق، بشكل يمكن معه القول ان هناك تمركزاً عبر الزمن للجمعيات فى ميادين ثلاثة هى : تنمية المجتمع والخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، والمساعدات الاجتماعية، الامر الذى يطرح اهمية اعادة النظر فى تقسيم ميادين العمل الاجتماعى حتى تتواكب مع متغيرات المجتمع ومعطياته الجديدة ، حيث يشير الواقع العملى الى اضناقة ثلاثة ميادين اخرى هى ميدان حماية البيئة وميدان التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل وميدان حماية المستهلك ليكون اجمالى ميادين العمل الواقعية ١٧ ميداناً.

ولكن لخطر ما فى الامر أن فلسفة العمل التطوعى لا تزال غالبة عن الواقع المجتمعى فى مصر الى حد كبير ويتجلى ذلك فى الوضع المعاكس بين قيام الجمعيات واحتياجات المحافظات ، فيشير تفاوت مستويات الفقر بين المحافظات (كما يوضحها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤) الى عدد من المؤشرات الدافعة لقيام الجمعيات لاسيما فى المناطق الريفية. ففى محافظتى المنيا واسيوط (تمثلان أفقر محافظات الجمهورية من حيث نصيب الفرد من الدخل) نجد ان جمعيات المساعدات الاجتماعية وخاصة الاسلامية منها تحصل المرتبة الاولى رغم ان الحاجة تتطلب قيام جمعيات تنمية ، حيث ان الطبيعة الزراعية للمحافظتين تطغى اهمية اكبر لجمعيات التنمية. كما يلاحظ غياب الرابطة الجامعة بين نصيب الفرد من الدخل والتنمية البشرية فى المحافظات من ناحية وقدرتها على توجيه العمل الاجتماعى الاهلى نحو رؤية اوسع من تقديم المساعدات المباشرة او غير المباشرة (فى صورة خدمات) من ناحية اخرى مثل محافظة الشرقية التى

الخصوص بالتححر الاقتصادى والمشروع الفردى والابتعاد عن التخطيط المركزى، الى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطى وتراجع الاتفاق العام للحكوات ، وهو الاتجاه الذى برز منذ اوائل الثمانينات لوجمل محل النموذج التنموى السدى كان ملادا فى معظم البلدان النامية ، وقام على طبيعة تداخلية من قبل الدولة وارتبط بنظام سياسى سلطوى يعتقد فى أن عملية التنمية تحتاج الى سلطة مركزية قوية.

ولذلك ساهم تأخر دفع العمل الأهلى وتطوير فلسفته فى عدم إقبال هذا القطاع بسدوره المجتمعى وخاصة فى مواجهة نقشى العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية وانتشار ما مثل الانمان والبطالة وانتشار المناطق العشوائية وازدياد مظاهر العنف ، الأمر الذى يؤكد أهمية الإصلاح الاجتماعى السدى لا يقل بحال عن أهمية الإصلاح السياسى المنشود او الإصلاح الاقتصادى الجارى.

كما ان فاعلية تلك المؤسسات تتباين باختلاف نوع الجماعة التى تشارك فيها وكيفية تكوينها ونوعية قياداتها. فهناك جمعيات رجال الأعمال حيث نجد على سبيل المثال انها رغم قلة عدد اعضائها إلا ان وزنها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى يزيد من ثقلها ووزنها.

وهذا فضلا عن أن العلاقة بين الدولة والمنظمات المدنية تتدخل فيها عوامل أخرى كثيرة فرغم ان القانون هو الأداة الأساسية لسيطرة الدولة على تلك المنظمات، إلا ان الحكومة والافراد يتماملون مع القانون بطريقة وظيفية ، بحيث تتمسك الحكومة بحريته أو تتفاوض عن بعض أحكامه حسب الظروف، ويلجأ الافراد لتحقيق أهدافهم الى الثغرات الموجودة فى القانون أو الى التحايل عبر اشكال قانونية أخرى.

٤- مجالات فى قضية التمويل الأجنبى :

ويمعنا ذلك الى كون القانون الجديد لم يفجر أزمة الثقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، ولكنه أعاد التأكيد على هذه الحقيقة التى ترسخت عبر

نجد ان ترتيبها يقل وفقا لدلائل التنمية البشرية (وتتساوى مع محافظات الصعيد والقنوبية وكفر الشيخ والبحيرة والمنوفية) عن المتوسط العام على مستوى الدولة ، فى وقت تريد عن محافظة للقاهرة فى أعداد جمعيات تنمية المجتمع. كما تقدم محافظة الشرقية أيضا نموذجا لخر للتفاوت الواضح فى الاحتياجات فهى وان كانت تنقسم بكثافة سكانية بسيطة الا انها تحظى بتركز عال للجمعيات مقارنة بمحافظات السويس والقويس والإسماعيلية فى (نفس شريحتها السكانية) وهو ما يمكن تفسيره بترديد معدلات التنمية التى شهدتها المحافظة.

وكذلك يشير التوزيع الجغرافى وفقا للمكانة التنموية للمحافظة الى عدم ارتباط بين هذه المكانة ووجود تركيز أعلى للجمعيات. وتعتبر المنوفية حالة متميزة واستثنائية فى هذا الشأن نظرا لما شهدته من تضخيمات فى فترة السبعينيات.

٣ - توافق مطلوب مع تفسيرات عملية تتيح فرصا وإمكانات :

تثير اوضاع المجتمع المدني فى مصر قضية تتعلق بأسلوب التعامل مع المتغيرات الدولية بشأن دور السوق ووسائل الاعلام والاتصال التى تخسرق الحياة البشرية فى كل مكان، الأمر الذى تبدو معه أساليب التحصين او المواجهة غير مجدية. ولذلك يكون من الضرورى العمل على تفعيل المجتمع بكل مؤسساته وتوسيع نطاق مشاركته من جانب ومواكبة هذه التطورات والعمل من داخل النظام العالمى بنفس أسلوبه حتى يمكن الاستفادة مما يتوجه من فرص وإمكانات ان تتحقق فى حالة مواجهته والوقوف ضده من جانب آخر.

من هذا المنطلق ، يمكن تفهم بروز مفهوم القطاع الأهلى وتردده على نطاق واسع داخل لوساط المثقفين والنخب البرية خلال العقد الأخير ، بل وانتقاله لكان الصادرة كأحد مفردات الخطاب السياسى للمزيد من القوى السياسية البريوية. وقد سعى مؤيدو هذا المفهوم الى ربطه بمجموعة المتغيرات الدولية والاقليمية والمتعلق منها على وجه

الزمن. ولذا طُفِت قضايا مثل التمويل والفساد والاضطرار بمصالح مصر للقومية على السطح كظواهر لهذه الأزمة. كما برزت رؤية قصيرة حول أسلوب المواجهة مع الدولة كمحتاج وحيد للخروج من حالة الاخفاق التي تعاني منها عملية بناء المؤسسات الأهلية. ولأنك ان هذه الرؤية تتجاهل نتائج هذه المواجهة التي تفرغ مبدأ العمل المدني من مضمونه فضلا عن إغفالها لمنطق التطور المتدرج ومسألة ما يسمى "بحرق المراحل".

بعبارة أخرى يصبح خيار الإصلاح المتدرج الخيار الأكثر قبولاً. وفي هذا الإطار، ربما يكون من الضروري وضع قضية التمويل الاجنبي في حjemها الطبيعي وعدم المغالاة في تضخيمها، باعتبارها أحد المحكات التي تضع الجهة الادارية في مواجهة قطاع من الجمعيات.

فالتمويل يمد من اكثر الجوانب اهمية وحيوية بالنسبة للجمعيات الاهلية، فعليه يتوقف حجم نشاطها وتنوعه ومستواه وأثره على المجتمع الذي تخدمه. وتزداد هذه الهمية نتيجة لطبيعة مصادر تمويل الجمعيات التي تنقسم بالمرونة والتغير وتأثيرها بالمناخ السياسي والاجتماعي للبلاد، فضلا عما يمثلته التمويل من مساهمة كبيرة في القيمة الاقتصادية للقطاع الاهلي ككل، فهو يمثل القيم المالية والحيوية التي تدخل الى ميزانية الجمعية لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها والتي تشمل بعض الانشطة التي تسهم بدورها في عملية التمويل المستمرة.

ووفقا للقانون الجمعيات (٥٣ لعام ١٩٩٩) يمكن تقسيم مصادر تمويل الجمعيات الاهلية الى ثلاثة مصادر رئيسية هي :

أ - مصادر ذاتية تتمثل في اشتراكات الاعضاء والتبرعات والهبات، وعائد المنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعيات وكذلك عن طريق الحملات (بموجب تراخيص جمع المال) لتوفير التمويل من خلال القامة الحملات أو عن طريق إقامة المعرض أو المباريات الرياضية.

ب - مصادر حكومية تتمثل في الاعانات التي يقرها صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات وفقا للنظم والقواعد التي

يضعها، ويستند هذا الصندوق الى حصيد الرسوم الاضافية المفروضة لصالح الاعمال الخيرية والمبالغ المدرجة بالموازانية العامة للدولة لاعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وحصيد الاعانات والتبرعات والهبات. ومن الملاحظ ان هناك تنوعا في الاعانات الحكومية فمنها ما يتم بالدورية ومنها ما يرتبط بالنشأة والتأثير، وهناك ايضا تمويل حكومي لمشروعات تقوم بها الجمعيات أو مشروعات حكومية يتم اسنادها الى الجمعيات - ذات الصفة العامة - لتنفيذها. وكذلك يمثل تحمل الحكومة لاجور موظفيها والخبراء جزءا من التمويل الحكومي.

ج - مصادر تمويل اجنبية : يشترط القانون الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية قبل الحصول على السهول الاجنبية، وتتمثل هذه المصادر في كل ما تحصل عليه الجمعيات الاهلية من معونات نقدية أو عينية من جهات اجنبية سواء كانت دولاً أو منظمات اهلية.

وشهدت مناقشات القانون ١٥٣ مبالغاة شديدة من جهات حكومية وتابعين لها في طرح قضية التمويل الاجنبي للصل الاهلي، على نحو يتجاوز حجمها ويغني عن قضايا أكثر أهمية وخطورة مثل الفساد المستشري في كثير من الجمعيات ومنظمات حقوق الانسان، وهذا فضلا عن الصعوبات التي تحول دون تناول قضية التمويل بأسلوب علمي يوفو القدرة على التعرف على الحجم الفعلي لمكونات التمويل.

ومع ذلك تشير دراسات ماثوق فيها الى ان الولايات المتحدة الامريكية تمثل اكبر الدول المانحة من خلال وكالة للتنمية الدولية الامريكية، كما تتعدد جهات التمويل من المنظمات الموجودة في مصر مثل مؤسسة فورد وبعض منظمات الاسم المتحدة كاليونسيف والبرنامج الإنمائي، كذلك تذهب بعض التقديرات الى تحديد قيمة التمويل الاجنبي الذي حصلت عليه الجمعيات الاهلية في مصر خلال العشرين سنة الماضية بما لا يتجاوز ٣٠ مليون دولار.

كما أظهرت الدراسات ان جهات التمويل الاجنبي تتعامل مع نسبة لا تزيد عن ٢١,٩% من اجمالي

عدد الجمعيات حيث تفضل هذه الجهات للتعامل مع الحكومة أو الجمعيات الأهلية الكبيرة والنشطة التي تملك إمكانيات الاتصال بجهات التمويل مما يحد من توزيع المعونة على عدد أكبر من الجمعيات. ولذلك يوجد عدم تكافؤ في فرص الحصول على التبرعات والهبات ولكن على عكس الصورة الشائعة، فإن الجمعيات الدينية (الإسلامية والقطبية) تأتي في مقدمة الجمعيات الأهلية التي تحصل على تمويل أجنبي.

وعلى هذا النحو يمكن التأكيد على مجموعة من التوصيات التي يجب مراعاتها إذا أردنا تدعيم العمل الاجتماعي الأهلي، ومن أهمها :

- أن تتوسع وزارة الشؤون الاجتماعية في عمليات التدريب والاتصال لأعضاء الجمعيات الأهلية إلى جانب دورها في حث الجمعيات على الاستفادة مما يتيح القانون من ندب الموظفين والمتخصصين.

- العمل على زيادة موارد الجمعيات سواء من خلال الدعم المباشر من جانب الحكومة أو غير المباشر بتوسيع حجم الإعفاءات ، فضلاً عن ربط قيام أي جمعية أهلية بوجود سياسة مالية خاصة بها.

- التأكيد على ثقافة بناء المؤسسات غير الحكومية وذلك عبر دعم وترسيخ عدد من العناصر المحددة لهذه الثقافة ، يجرى في مقدمتها العمل على توسيع النزوع نحو العمل الطوعي، وأعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية ، وإعلاء شأن الحل السلمي للصراعات والخلافات الداخلية.

- إعطاء مساحات أكبر للثقافة المدنية عبر وسائل الإعلام وذلك بالتأكيد على قيم المجتمع المدني وفي مقدمتها قبول الآخر ، وإعلاء قيم الحوار وتوفير ضمانات الحرية العامة فضلاً عن تعزيز الإعلام للنقد وتوسيع المساحات الإعلامية الخاصة بتغطية نشاطات المنظمات غير الحكومية .

- وتمثل هذه التوصيات إطاراً عاماً صالحاً لكافة مؤسسات المجتمع المدني وليس الجمعيات الأهلية فقط ، بما يقود إلى ترسيخ وتطوير ثقافة بناء المؤسسات إلى جانب تنمية تقاليد الأداء ومعاييرها في حقل العمل التطوعي غير الحكومي، وخاصة في المجالات للشائكة مثل حقوق الإنسان والمواطنة والبيئة. كما تبرز أهمية وضع موائيق أخلاقية يتوافر لها الاحترام، والاتفاق من جانب جماعات المجتمع المدني ككل.

ولكان يجب الإقرار مسبقاً بوجود العديد من المشاكل المعقدة ، التي لا تقتصر على القيد القانوني الذي يسهل تغييره مستقبلاً ولكن المهم هو زيادة دور الجمعيات الأهلية في عملية التطور الديمقراطي أو بناء مجتمع مدني ، مقترنة بالقدره والرغبة في طرح الحلول لمجموعة القيود والضوابط التي تشكل أطر العمل الاجتماعي سواء كانت ممثلة في القوانين وللتشريعات التي تحد من دور الجمعيات الأهلية أو في ضعف العلاقة التعاونية فيما بين الجمعيات بعضها البعض، أو في الاهتمام بسياسة الكم على حساب الكيف بالحدوث عن أعداد الجمعيات وليس عن فاعليتها أو في غيبة نخبة سياسية وثقافية مؤمنة وملتزمة بالعمل الأهلي.

♦ القسم الرابع ♦

التفاعلات الإجتماعية :

إعادة هيكلة القانونون

ضرورة لا تحتمل التأجيل

ان لم ترد ، الأمر الذي يستلزم استئثارا عاما ضد الفساد بكل اشكاله). واضفنا ان (المشكلة ليست مقصورة على البلطجية اصحاب السوابق الجنائية ، وإنما تشمل بالأساس فئات في قمة المجتمع يستخدمون هؤلاء .

وإطلاقا صريحة تحذير في الصفحة ٣١٥ من أن تراجع هبة القانون يؤدي إلى مزيد من انتهاكه ، ولأننا نصا (إن عدم حصول صاحب الحق على حقه قد يدفعه إلى محاولة الحصول عليه بالقوة . وهنا يزداد الميل إلى أن يأخذ المرء القانون في يده.. ومؤدى ذلك تراجع الردع العام وتناقص الإحساس بعواقب الخروج على القانون . وهذا هو الاختلال الجوهرى الذى ينبغي اصلاحه) .

وفي اطار هذه الرؤية ، أوضحنا أن استمرار تشريع جديد لا يحل المشكلة واعتبرنا ذلك من نوع الحلول السهلة التي ترافق "اللاطول" . ولأننا نصا في الصفحة ٣١٥ أيضا إن المهم هو (إعادة تأكيد سيادة القانون قبل ادخال تعديلات عليه أو اضافة نصوص. ويتضمن ذلك أن لا يكون أحد فوق القانون، وأن يتم تطبيقه على الجميع كبارا وصغارا. والأرجح أنه إذا أمكن تحقيق ذلك سيكون كافيا ، لأن في القوانين الحالية ما يكفى لمواجهة الظاهرة التي اطلق عليها البلطجة ، خصوصا اذا اخذنا فى الاعتبار أن هذه للظاهرة تعبر عن سلوك منتشر أكثر مما تتجسد في أفعال محددة . وهو سلوك مصاحب لظهور فئات جديدة في المجتمع) .

كان هذا هو ما طرحناه في "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٧ الذى تم توزيعه فى الأسواق فى يناير ١٩٩٨ . ولم تمض اسابيع قليلة حتى كانت الحكومة قد فعلت عكس ما طرحناه، حيث قدمت مشروع القانون الذى سبقت الإشارة إليه وتم إصداره فى ١٨ فبراير ١٩٩٨. وهو القانون الذى شدد العقوبات على صغار ممارسي البلطجة دون غيرهم. ولذلك كان ضروريا أن نتقصد هذا التوجه فى:

كان "التقرير الاستراتيجى العربى" مسبقا فى إثارة قضية العنف المجتمعى والتحذير من تحول هذا العنف إلى ظاهرة يفوق خطرها العنف اللادينى. وتؤكد تطورات للعام ١٩٩٩ صحة وجدية ما ذهب إليه التقرير منذ العام ١٩٩٧ فى مجال مناقشته لما أطلق عليه اعلاميا "البلطجة".

وحرص التقرير على أن يلفت الانتباه إلى مغبة تبسيط المشكلة وحصرها فى بعض البلطجية الماجورين الذين لا تحتاج مواجهتهم إلا إلى تشريع جديد تم إصداره بالفعل فى مطلع العام ١٩٩٨ (القانون ٦ لعام ١٩٩٨ الذى اضاف مادتين هما ٣٧٥ مكررا و٣٧٥ مكررا (١) إلى الكتاب الثالث فى قانون العقوبات) .

أولا : القانون ليس فوق الجميع :

وكان إصدار هذا القانون بعد اسابيع قليلة على إصدار التقرير الاستراتيجى للعربى ١٩٩٧ دليلا على أن السلطة التنفيذية اعتادت الحلول الأسهل للمشكلات ، والتي ثبت أن للتفسير منها لا يحل المشكلة بل وأن بعضها يفقم مشكلات قديمة بسبب التأخر فى إيجاد حلول مناسبة لها هى بالقطع ليست الحلول الأسهل .

فلم يكن انتشار البلطجة ، وما زال ، الا عرضا سطحيا لمرض عضال تزداد وطأته كل يوم. وهو تراجع هبة القانون لا بسبب خروج بطجية صغار عليه، ولكن نتيجة ازدياد انتهاكات كبار من اصحاب السلطة والنفوذ والأمال له .

وهذا هو ما معنى "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٧ إلى التنبيه إليه . لذلك اخترنا عنواننا بالغ الدلالة هو : (انتهاكات الكبار لا تقل خطرا عن بطجة الصغار) . ولأننا نصا فى الصفحة ٣١٢ أن (انتهاكات الكبار من اصحاب النفوذ النافع من السلطة أو الثروة أو الحصانة البرلمانية لا تقل أهمية

"التقرير الاستراتيجي" للعام ١٩٩٨ مكررين التحذير في الصفحة ٣٢٢ من أن (الانكفاء بمعلية الصغار وترك الكبار يفلتون بانتهاكاتهم وحيانا بجرائمهم هو احد دوافع ازدياد العنف المجتمعي).

وأضفا مجددا أن الأهم من اصدار قوانين جديدة هو (إعادة هيبته الضائعة تحت أقدام بعض اصحاب النفوذ والسلطة والثروة ، أو ابنائهم الذين يظنون أن القانون لا يطبق عليهم أو أنهم اكبر منه ، مما ادى الى شيوع عبارة "أنت عارف أنا ابن مين" ويده تحولها الى ما يشبه ظاهرة).

وتاكيدا لذلك كنا قد اشرنا في الصفحة ٣٣١ من العدد نفسه الى أنه (مما يؤكد عدم جدوى التشريع وحده في مواجهة مشكلة معقدة أن الاعمال المسماة بطبحة لم تتوقف أو تقل عقب اصدار القانون. فظلت صفحات الحوادث في مختلف الصحف تجم بأخبار عنها . كما ازدادت أعمال العنف للتي يمارسها مواطنون عشوائيا عند شعورهم بالعجز وفقدان الأمل وخاصة بعد أن اشتد جموح بعض اصحاب النفوذ والسلطة والثروة ، الأمر الذي انعكس سلبيا على هبة القانون) .

وعندما يصاب مجتمع بهذا المرض، يصبح مستقبلة في خطر حقيقي . فهو من نوع الأمراض شديدة التدمير للبناى الاجتماعى ومن ثم للاستقرار السياسى . كما أن عدواه سريعة وقوية ، مما يجعل انتشاره سريعا .

ولخطر ما يودى اليه هو أن يزداد الإحساس العام بانقسام المجتمع الى فئتين ، إحداها فسوق القانون تنتهكه وتستمر بمولده وتزديه ضمن احتقارها لغيرها . وعندئذ قد يتحول مبدأ المساواة أمام القانون الى وهم أو شعار فارغ من بين شعارات كثيرة يعتاد المجتمع عدم تصديقها.

وإذا حدث ذلك ، نكون قد دخلنا مرحلة شديدة الخطورة يتراجع فيها معنى المواطنة نفسه لانه لى أحد أهم أبعادها قرين مبدأ المساواة القانونية .

وقد شهد العام ١٩٩٩ استمرار ، ان لم يكن ازدياد، المرض الناتج من تراجع هبة القانون. ورأينا مظاهرا لانتهاك القانون في مجالات مختلفة . وربما كان الجديد هو الاتجاه الى تجاهل القانون

اصلا وكأنه غير موجود . ولأن رصد وتسجيل الوقائع ليس من وظيفة هذا التقرير ، نكتفى بالإشارة الى واقعة هدم مبنى فندق "مان ستافلو" إقامة فندق جديد مكانه بالاسكندرية دون الحصول على ترخيص من الادارة الهندسية فى حى شرق القاهرة وفقا لما يقضى به القانون .

وكشفت ذلك جمعية أصدقاء البيئة بالاسكندرية عندما لاحظت أن البناء يجرى على ارض الفندق دون وضع لافتة البيانات التى يلزم كسألون تنظيم أعمال البناء بوجودها ، فأبلغت حى شرق الاسكندرية الذى رد بأن مالك المشروع السيسى الجارى تنفيذه لم يقدم طلبا للحصول على ترخيص، وبالتالي لم تطلع الادارة الهندسية المختصة على أى رسوم أو بيانات، الأمر الذى دفع د. عدل ابو زهرة لان يسل (بريد الأهرام ٢/٥) عن هوية (هؤلاء المالك العظيم اصحاب النفوذ الذين وضعوا القانون جانبا) ولم يقل الذين وضعوا انصهم فوق القانون بأن تجاهلوه فانتكوه فزادوا من مشكلة تراجع هيبته .

وعندما تستفحل المشكلة بفعل مثل هذه الممارسات ، لا تعجب اذا فقدت أعداد متزايدة من المواطنين الثقة فى إمكان الحصول على حقوقهم بالقانون، ولجا كل منهم الى من "قفونه الخاص" اعتمادا على أشكال مختلفة من العنف .

كما لا يدعشنا ، والحال هكذا ، أن نقيم الدنيا ونقعدنا من حين الى آخر بسبب انتهاك قوانين المرور وما يودى اليه من ازدياد الحوادث ، كما حدث فى العام ١٩٩٩ الذى شهد صرخات مدوية تطالب بالتطبيق الصارم لقوانين المرور، فى الوقت الذى كانت الجهات الحكومية المعنية مشغولة - كالمادة - بإعداد قانون جديد للمرور . ولكن التطبيق الحازم لقوانين المرور القائمة والكافية يقتضى انسها الاستثناءات التى يحظى بها اصحاب النفوذ .

ثانيا: بين إعادة هبة القانون وإزالة حقد اجتماعى :

فالمشكلة فى هذا المجال ، كما فى غيره ، تتعلق بإعادة هبة القانون وليس بإصدار تشريعات جديدة .

تحتيدا حجم الطبقة العليا ولا ما اذا كانت هناك فئة متجانسة يمكن اعتبارها طبقة في قمة المجتمع . فإذا كان الموجود في فئة الهرم الاجتماعي مجموعات مختلفة من حيث أصولها ومصادر ثروتها وطبيعة انشطتها الاقتصادية ومصلحتها نكون إزاء شرائح عليا في المجتمع لا طبقة . بوكلا ما كان للتفاضل شديدا بين هذه الشرائح ، تنبذ الشقة بينها وبين مفهوم الطبقة بافتراض أن له أساسا علميا سليما في الأصل .

وإذا كانت المشكلة الأولى هي لتتجاهل البعض للقانون، فهي لا يمكن أن تكون مقصورة على الفئات العليا حتى إذا كانت سلوكياتهم المتجاوزة للقانون هي الأكثر ظهورا .

وإذا أردنا معالجة جادة لهذه الانتهاكات ، ومواجهة كل من يضع أو يحاول أن يضع نفسه فوق القانون ، علينا أن نواجه القيم التي تطلي من شأن القوة في المجتمع والاقتصاد والسياسة والثقافة وعلى كل صعيد. إن من يمارس انتهاكا إنما يشر بفساد عاتمة يظن أنها تضمنه فوق القانون. وغالبا ما يرتبط ذلك بنفوذ يمكن أن يكون المال أحد مصادره، ولكنه ليس المصدر الوحيد .

كما أن الثراء ليس شرا إلا في أحوال استثنائية. ولكن هذه القاعدة لا تصنع إلا عندما يسود القانون المجتمع . ولذلك نكتزن السلوكيات الاجتماعية السلبية بمشكلة تراجع هيبة القانون، أكثر مما تعود إلى عوامل محض اجتماعية أو " طبقية " .

والخطر ما يرتبط على الربط المبالغ فيه بين الثراء والخروج على القانون هو خلق أجواء تدفع إلى الحد الاجتماعي الذي يضر بتطور المجتمع والاقتصاد. وقال مثل ذلك على اختزال مشاكل بلاندا في منتج اسمه "مارينا" ، ثم اختزال هذا المنتج في فئة اجتماعية متجربة بخلاف الواقع الذي يؤكد أن أصحاب الوحدات هناك ينتمون إلى شرائح اجتماعية متعددة من بينها قطاع لا بأس به من الطبقة الوسطى، فضلا عن أنه مفتوح وأشكال مختلفة أمام قطاعات أخرى من هذه الطبقة بما فيها القطاع الأدنى منها .

وهذه الهيبة في تراجع لا يمكن قصره على بعض مناطق الساحل الشمالي مثل "مارينا"، لتتسبب صغار هجاء ما يحدث فيها موضحة في كتابات المصام ١٩٩٩. ويشير القارئ لبعض هذه الكتابات بأن القانون لا ينتهك إلا في مارينا ، أو على الأقل ينتهك فيها أكثر من غيرها ، أو بأنها تمثل حالة شاذة أو فريدة .

صحيح أن بعض هذه الكتابات حرص على تأكيد أن مارينا ليست جزيرة معزولة ولكن قيل ، في توضيح ذلك ، أن رواد مارينا في الصيف يعيشون باقي العام في القاهرة أساسا ويمارسون سلوكياتهم التي تنتهك القانون. ويوحى ذلك بأن مارينا هي مصدر المشكلة ، في حين أن العكس هو الأقرب إلى الصحة .

فرواد مارينا الذين ينتهكون القانون يمارسون فيها السلوكيات التي تعودوا عليها في القاهرة وغيرها من المدن المصرية . ولكن صور الانتهاكات تبرز أكثر في مارينا لا شيء إلا لكون هذه الانتهاكات أكثر كثافة وتركيزا ، أو لأن هناك انظارا مسلطة على هذا المنتج أكثر من غيره .

كما يوحى بعض الكتابات التي انتقدت ما يحدث في "مارينا" بأن كل روادها ينتهكون القانون ، رغم أن معظم هؤلاء مستأجرون من الانتهاكات ، فضلا عن أن بعضهم هم الضحية الأولى لها .

وفقد كثير من الكتابات البوصلة خلال تقديم الانتهاكات للقانون، فإذ بهم يفرقون قصدا اجتماعيا شديد الضرر. فإذا كان النقد الاجتماعي لا غنى عنه لتقديم أي مجتمع ، فإن فاعلية هذا النقد ترتبط بموضوعيته وقدرته على الربط بين الظواهر الاجتماعية ووضعها في سياقها الحقيقي .

وهذا هو ما افتقده كثير من نقد ما حدث في "مارينا" خلال صيف ١٩٩٩ ، إذا بدأنا هناك ميلا إلى تحويل ذلك المجتمع إلى رمز لنشر الانحسار وتعبير مختزل عن "طبقة" ذات طابع أسطوري ، في خلط ظاهر بين الثراء وانتهاك القانون ، إلى حد استخدام تعبيرات مثل طبقة (النصف في النصف) ، برغم أننا نفتقد إلى دراسة موضوعية جادة للخريطة الاجتماعية المصرية الراهنة ، وبالتالي لا نعرف

وليس في مصلحة مصر ولا مما يفيدنا حاضرا ومستقبلا أن نشجع على انتشار عقد اجتماعي عبر خلق أساطير عن "مارينا" أو غيرها . وكفيينا ما لدينا من تطرف ديني وغوغائية سياسية .

لقد تم وضع أساس معقول لاصلاح اقتصادي يمكن أن يحقق نجاحا اكبر في السنوات المقبلة، وخاصة عندما يقرن بإصلاح مبادئ تزداد الأمل في تحقيقه خلال فترة رئاسة مبارك الرابعة. غير أن هذا النجاح ، بما ينطوي عليه من تحسن في مستوى الحياة ، يحتاج الى استقرار من ناحية وإلى عمل جاد وانتاج من ناحية أخرى .

وليس خافيا أننا نعاني مشكلة حقيقية على صعيد الانتاج لأسباب من أهمها أن القيم التي شاعت في ظل القطاع العام لا تساعد على أداء عمل جاد . فإذا انتشرت مشاعر عقد اجتماعي، ستكون عقبة اضافية تواجه الجهود التي ينبغي تكثيفها لتدعيم قيمة العمل والانتاج . فالحقد يهدم ولا يبنى . وليس هناك أسهل من تأجيج الكراهية والحقد مسوآه كان الوضع الاجتماعي يساعد على ذلك أو لا يساعد .

ويستطيع من يشاء استغلال اختلالات في سلوكيات بعض المستثمرين ورجال الأعمال، وتحويلها الى مادة لإثارة استقراز اجتماعي يقود الى عقد وكراهية . ومن الطبيعي أن توجد هذه السلوكيات بمقدار أو بأخر، وخاصة في مراحل التحول الاجتماعي .

ولا خلاف مع من يرون أن بعض هذه السلوكيات ، مثل البذخ والاتفاق الترفي، زائدا عن حده في المرحلة الراهنة . ولكن هذا لا يعني أن هذه هي السلوكيات السائدة في أوساط المستثمرين وأصحاب الأعمال.

كما أن جانباً منها يجوز تفسيره في ضوء ما يحظون به غالبا من حماية زائدة ومبالغة من المنافسة الأجنبية. وترتبط هذه الحماية بأسطورة مؤداها أن الصناعة الوطنية تحتاج الى حماية الى أن تقوى على المنافسة. وهي أسطورة لأن الحماية الزائدة تضعف القدرة على المنافسة وليس العكس. وهذه قاعدة عامة في المجتمع كما في الطبيعة .

إن سلوكيات الترف والبذخ تنتج في لحسن أهم جوانبها عن إحساس بأن المكسب سهل ووفير، الأمر الذي يقلل ليس فقط قيمة المال، ولكن أيضا قيمة اللواتي يهدر في قراح وإبيل ملاح .

ومع ذلك فقد اثبتت التجربة الإنسانية أن المحاربة الهوجاء للثغراء لا تثرى الفقراء وإنما تزيدهم فقرا على فقر . لذا كانت المشكلة في أن بعض الأثرياء وغيرهم يضعون أنفسهم فوق القانون ، فإن الحل يبدأ باستعادة هبة القانون واعلاء شأنه ووضعهم فوق الجميع ومواجهة القيم التي تمجد القوة . وهذه قيم اخذت تتكرس منذ أن ترجعت قيمة العمل والكفاءة والاتجار وطغت عليها اعتبارات الولاء والمصوبية والممالأة والعلاقة مع اصحاب السلطان في الخمسينات ، الأمر الذي جعل الاجواء مهية لاعلاء قيمة الربح وقوة المال عندما افتتح المجتمع عشوائيا في السبعينات.

ولا يحتاج ذلك الى قوانين أو تشريعات جديدة ، وإنما الى تطبيق القوانين السارية بصرامة ومساواة كما حدث اخيرا في القضية للمساءلة اعلاميا "سواب القروض" ، ويشكافية تكفل في حد ذاتها تحقيق الردع الذي يؤدي ترجمه الى الحد من هبة القانون.

وفضلا عن الصرامة والمساواة في تطبيق القوانين، يقتضى الأمر اصلاحا لاوضاع رجال الشرطة من أجل تحسين ظروف حياتهم عبر اعادة النظر في اوضاع اجورهم الضعيفة اجمالا وتوفير حماية قانونية لهم حتى لا يخشى بعضهم التعرض للايذاء حين يقوم بولجبه ضد انتهاك بعض اصحاب الجاه للقانون .

وفضلا عن ذلك ، نحتاج الى أن يكون تأكيد احترام القانون جزءا لا يتجزأ من تنشئة شبابنا وفي مناهج التعليم ، وكذلك في الاعلام.

وعندئذ سيكون سهلا تعزيز هبة القانون وضمان أن يكون الجميع تحته ولا أحد فوقه الا كان الموقع على الخريطة الاجتماعية وبضبط النظر عن الثراء والفقير للذين لا تبصرهما العدالة ولا تميز بينهما.

إن ما حدث في مارينا في صيف ١٩٩٨، ثم صيف ١٩٩٩ ، يحدث في غيرها وسيدخل أكثر منه ما لم تسارع الى اعادة هبة القانون. خذ مثلا ما ورد

القوة في المجتمع والاقتصاد والسياسة وعلى كل صعيد .

ثالثاً : نحو فهم أعمق للعنف المجتمعي :

ما زال التفسير الغالب لتصاعد هذا العنف يستند إلى مشاكل من نوع الميوعة المجتمعية نتيجة للمرحلة الانتقالية التي تشهدها التشكيلة الاجتماعية المصرية، أو إلى تحلل منظومة القيم الهابذة نتيجة لتأثير الثقافات الفرعية الوادعة (الثقافة النقطية) ، فضلاً عن ضعف وتحلل مؤسسات التربية الأولية (الأسرة - المدرسة وغيرها) ، وعلى الرغم من الصحة الأولية لهذه التفسيرات ، إلا أنها تظل جزئية وثانوية في التحليل الأخير نتيجة لرويتها الخطئية التطويرية للتقدم الاجتماعي، فال تطور - وفقاً لها - يؤدي في النهاية لخلق بنية اجتماعية متكاملة ومنسجمة ، والتشوهات التي تنجم عبر السياق التطوري لا تزيد عن كونها أحياناً عارضة ، أو إحصائيات لا تثبت أن تستقيم مع الإطار العام مع استقرار البنى المجتمعية والأنماط القيمية ، والحقيقة أن التطور بالمعنيين الاقتصادي والاجتماعي عملية عضوية لها جانبها السلبي الذي يشكل الوجه الآخر للعملة وليس مجرد عرض زائل، أو مؤقت، فالتممية تنتج الهوامش، فلا يمكن على سبيل المثال عزل العشوائيات، أو مدن الصفيح التي تنتشر كالنطاق على خاضرة المدن الكبرى، وأحياناً في أعماقها عن التغيرات التي شهدها المجتمع المصري منذ منتصف القرن الحالي والتي أدت لنزوح فئات واسمة من صغار المنتجين من الريف باتجاه المدن والمواصم الإقليمية بحثاً عن العمل، ويقدر ما كانت تلك الجموع نتاجاً عضوياً لرسمة الريف ، بقدر ما كانت جيشاً احتياطياً للعمل، مخزوناً يتم السحب منه لتغطية الطلب على اليد العاملة الرخيصة في القطاعات الاقتصادية الناشئة ، ومع استمرار النمو لسترات طويلة نسبياً يمكن أن يبدأ هؤلاء النازحون في التكيف والإدراج في المنظومة المجتمعية المدنية ، إلا أن تعثر أو ركود الاقتصاد يمس وجهه التطور، حيث تتزايد معدلات البطالة وتتركز الفردية كعوامل

في أكثر من مقالة عن مارينا بشأن أبناء بعض الكبار من أصحاب النفوذ وما فعلوه في غيرهم أو في شرطي المرور . فهل يجوز القول إن ترويع أحد أبناء أصحاب النفوذ لغيره ، أو اعتكاده على شرطي لثأمة تأدية عمله، مقصور على مارينا. مما يؤسف له هذا سلوك منتشر دون أن يعني ذلك أنه سائد . ولكن انتشاره يزداد ويساهم في مزيد من تراجع هيبة القانون على نحو يمثل خطراً على مستقبل مصر . فليس هناك لخطر من أن يفقد القانون أهم صفاته وهو أنه حكم بين الجميع ويفرقهم بلا استثناء . فإذا صار هناك من يعتبر نفسه فوق القانون ويستطيع أن يفرض ذلك، يكون الثمن الذي يدفعه المجتمع فادحاً . وهل هناك الفدح من أن يكون رجال لقون ممن بين الذين ينتهكون القانون خلال الصراعات الضارية داخل نقابة المحامين، وهل يقل أن تشهد هذه النقابة العريقة قلعة القانون معارك يتم فيها تبادل السباب والشتم وتصل إلى حد التشاك بالأيدي والكراسي وتحطم بعض أثاث النقابة ، وأن يستعين بعض المتصارعين فيها بالبطانية !

لقد كانت الإجراءات التي اتخذها النائب العام الجديد ماهر عبد الواحد عقب توليه المنصب في صيف ١٩٩٩ ضد المتهمين في القضية المعروفة إعلامياً باسم " نواب القروض " بمثابة نقطة ضوئية خلفت في طريق يحتاج إلى مصاصيح تديره كسي نمضي فيه بلبات ساعين إلى إعادة هيبة القانون .

ولذلك ينبغي أن يكون تأكيد احترام القانون جزءاً أساسياً في عملية تنشئة أطفالنا وفي مناهج التعليم ، وفي الاعلام القومي الموجه إلى الأطفال على النحو الذي نجد مثلاً جميلاً له في باب الطفل الكبير الذي يقدمه أ. سمير صبحي في (الأهرام المسائي) عندما أكد على معنى أن (القانون هو الحياة) و (القانون هو الواجب والحق) .

غير أن هذا لا يكفي في لحظة تتلخم فيها مشكلة تراجع هيبة القانون . فالنشئة السلبية تتعامل مع مستقبل بعيد لا نعرف كيف ستكون صورته ما لم نبدأ فوراً في معالجة جادة لانتهاكاته ومواجهة كسل من يضع أو يحاول أن يضع نفسه فوق القانون من أصحاب النفوذ ، وتجدى القيم التي تعلى من شأن

لشكك البنى الأصرية وغيرها، ويزداد إختراط هذه الفئات في قطاعات الإقتصاد الأسود [المخدرات - الدعارة - التهريب وغيرها] ، كما يتفقم الشعور بالامبالاة أو بالعداء تجاه الدولة وأجهزتها المختلفة ، فهذه المناطق لا تستفيد بآلة درجة من الدولة، سواء على مستوى البنية الأساسية والخدمات ، توجيه الإستثمارات أو غيرها ، كما أنها تكون عرضة للغارات الأمنية ، بل وأحيانا للتزجيل الجماعي مع أية محاولة من قبل الدولة لضبط للنمو العمراني، الأمر الذي يفاقم من إفقاد الأمان وبالتالي زيادة الشعور بالعداء والإستهانة من قبل هذه الفئات تجاه الدولة والمجتمع.

إن ذلك لايعني بالطبع المسؤولية الحصرية للمهمشين عن حوادث العنف المجتمعي ، فهذه الظاهرة أصبحت تضم غالبية ، إن لم يكن كافة فئات وشرائح المجتمع المصري على إختلاف إئتمائاتهم الطبقية والمهنية ، ولأسباب تجد جزءا هاما من تفسيراتها في الطابع المشوه والمركب للتطور الإقتصادي/ الإجتماعي المصري، إلا أن هذه الفئات مسؤولة إلى حد بعيد عن نمط نوعي من العنف الإجتماعي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه العنف الوظيفي أو الإرتزالي، بمعنى أن يصبح العنف آلية أو وسيلة للتعبش ، وهو العنف المصطلح على تسميته إجتماعيا بالبطلجة ، ففي دراسة هامة للمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية قدرت حوادث العنف المجتمعي التي تدرج تحت مفهوم البطلجة خلال عام ١٩٩٨ بحوالي ٥٠٠٠ حادث ، كانت المناطق العشوائية والهامشية مسؤولة عن ٧٠% منها على الأقل.

والخطر هنا أن هذه المناطق أصبحت بمثابة مجتمع مواز للمدن الكبرى. فهناك نحو ٩٢ منطقة عشوائية تحيط بالقاهرة ، ويقدر عدد قاطنيها بحوالي ٢,٥ مليون شخص، وهناك ٦٩ منطقة عشوائية بالإسكندرية، فضلا عن مناطق أخرى عديدة في الجيزة والقليوبية وغيرها.

وهكذا فإن هذه المجتمعات تتحول تحت وطأة التهميش والبيد إلى مستودعات محتملة للعنف.

وبالطبع لا تحصد المطالبة المتمثلة في التهميش/ العنف للجميع دون إستثناء ، ولكنها تخلق الشروط الأولية لتفقم الإستعداد الكامن العنف مقارنة بإمكان/ فئات أخرى، كما أنها تزيد من حخته وإفئلتسه ، وإذا كان ذلك منطقيا بدرجة ما نظرا للطابع الوظيفي أو الإرتزالي لهذا العنف ، فإن المعامل الأخر الذي يكرس هذه السمات يتمثل في الطابع الإنتقامي لهذه الممارسات. فهذا النمط من العنف المجتمعي يحمل قدرا من الشعور بالغبين والقهر، شعور الهامش تجاه المدينة التي تخلقه وتتبدد في أن ، ولذلك تسطر عليه رغبة في الإنتقام والثأر ، وهو ما يجعل الحد من ممارسات الباطلجة أشبه ما تكون بالمقابيل الجماعي بغض النظر عن دوافعها وأسبابها الأولية ، وهناك العديد من الحالات الدالة في هذا السياق، ففي بدايات فبراير ١٩٩٩ - على سبيل المثال - أثار مجموعة من الباطلجة (٢٢ شخصا) الذعر بين سكان منطقة منشية ناصر، عندما اقتحموا أحد المقاهي وحطموه وأعتدوا على رواده بالأسلحة البيضاء وماء النار بسبب الخلاف بين صاحب مقهى ونقاش بعد أن قام صاحب المقهى بمعاكسة إحدى الفتيات بالمنطقة، أو حالة للربح التي أثارها أربعة بطلجة في بدايات شهر يونيو عندما قاموا بإطلاق الرصاص بشكل عشوائي على بعض مطاعم شارع جامعة الدول العربية إنتقاما من مواطن إعترضهم ومنعهم من معاكسة زوجته ، ففي الواقعين كان رد الفعل مبالغا فيه قياسا إلى السبب، ولعل الحادثة التي وقعت في منطقة أبو السعود بمصر القديمة أوضح دلالة في هذا الصدد ، فقد وقعت هذه الحادثة في منتصف شهر أبريل ، وبدأت أحداثها برفض اثنين من الباطلجة دفع ثمن ما تتولاه من ساندوتشات بمطعم كبد في شارع سوق الدقيق بمنطقة أبو السعود ونتيجة لذلك نشبت مشاجرة بينهما وبين عامل المطعم فأتت عليه ضربا ثم قُلتا بتحطيم المطعم وهو الأمر الذي أثار رواد مقهى مجاور فتشاجروا معها وطردوها وتوجه الباطلجان عقب ذلك إلى منطقة 'أبو قرن' بمصر القديمة وعادا وبصحبته عدد كبير من الباطلجة - معظمهم صبية لا تزيد أعمارهم عن ١٧ عاما - وقاموا بتحويل المنطقة إلى ساحة حرب

نوعية ، سابق فيها هؤلاء البلطجية سكان المنطقة أمامهم وهم يحملون في أيديهم مطاوي وجنازير فضلا عن زجاجات المياه الكاوية وعبوات البغزين، ثم قاموا بتعطيل السيارات الموجودة بالمنطقة وإتحام البيوت على الأهالي وأصابه بعضهم إصابات خطيرة ، ثم بعد ذلك فرضوا ما يشبه حظر التجول على المنطقة طوال الليل وحتى الساعات الأولى من الصباح عندما تدخلت الشرطة.

إن هذه الحادثة ، التي تتكرر في أماكن أخرى تعكس حجم الانتقام والثأرية التي يبطنها هذا النمط من أنماط العنف المجتمعي، وذلك بالطابع أسباب منطقية لمثل هذه الحالات ، تتمثل في أهمية معيار الهيبة والسلطة ، وهو ما يفترض ممارسة أقصى قدر ممكن من العنف لإرهاب الآخرين وضمائم إنعائهم ، كذلك هناك علاقة التضامن الجماعي بين المهمشين/ البلطجية، والتي قد تجد ركائزها في اعتبارات شكلية مثل الانتماء لمنطقة واحدة ، (إلا أنها تستمد مكانتها وقوتها من قدرتها على خلق شعور مواز بالهوية والانتماء يعادل وضعية النفي أو التنبذ المجتمعي).

من ناحية أخرى هناك عدد من الأسباب المتعلقة بالفعالية والاضبط الأمني، فالمعديد من المناطق العشوائية ، بل وأحيانا المناطق الحضرانية الجديدة تعاني من غيبة الدولة ممثلة في الأجهزة والسلطات الأمنية مما يفاقم من حدة وشراسة ممارسات البلطجة، ناهيك عن العلاقة التي تنشأ في كثير من الأحيان بين المسؤولين عن الحفاظ على الأمن وبين البلطجية ، فهناك بعض الضباط الذين يعتمدون على البلطجية كمرشدين وأعوان ، وقد استغللت هذه العلاقة الشاذة خلال سنوات المواجهة للامنية بين الشرطة وجماعات العنف البدني.

من ناحية أخرى ، وعلى الرغم من أن أنماط العنف الفردي التي باتت وصفها بالبلطجة أمرا شائعا، سواء أكانت بلطجة للقوة أو بلطجة للشهوة/ النفوذ ليست ظاهرة قاصرة على المجتمع المصري، ولا هي بالمستحدثة عليه أيضا. إلا أن استثمارها وإغلتها وتداخل مكوناتها بات يمثل خطرا قتلانيا على

تماسك البنيان الاجتماعي المصري، بل وعلى سطوة وهيبة الدولة كما سبق توضيحه ، فخطورة تلك الظاهرة يكمن في طابعها المركب ، فالبلطجة لم تعد مرادفا لإحتراقات بعض من صغار المجرمين الذين يتعشون من بيع قوتهم الجسدية، أو من إستغلالها مباشرة لإرهاب وترويع المواطنين وإنترازهم عبر فرض الأتاوات وغيرها، وإنما باتت مرادفا بالأساس لظاهرة إجتماعية مركبة تتراوح فيسها السلطة أو النفوذ أو الثروة مع القوة لفرض هيبتها وتحقيق مصالحها ضاربة عرض الحائط بالاطر والأنساق القانونية والقيمية. ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على تنازعها وإفترقتها على سلطة الدولة ، وإنما من تكريسها لنسق قيمى مغاير يعطى من شأن القوة كقيمة مطلقة بغض النظر عن مشروعيتها وعدالتها، ويضفي الشرعية بالتالى على منظومة واسعة من الإحتراقات المتعلقة بالفساد والتربح وإساءة إستغلال السلطة والنفوذ ، فكما أشرنا من قبل فإن البلطجة كسلوك لم تعد قاصرة على فئة أو شريحة بعينها ، وإنما أصبحت آلية لتحقيق، أو إغصاب المصالح والحقوق، وعلى الرغم من وعى الدولة بهذه الإشكالية ومحاولاتها لمعالجتها عبر مؤسساتها التشريعية والأمنية ، إلا أن تأثيرها في هذا المجال مازال قاصرا ، وفقا لما تشير إليه الدراسات المتخصصة والتي توضح تنامي معدلات العنف على مدار السنوات الأخيرة ، بل إن المفارقة المؤسفة في هذا الصدد تتمثل في تورط عدد من بعض أعضاء المؤسسة التشريعية، في ممارسات لا يمكن تصنيها في غير خانة البلطجة ، مثل حادثة عمر أبوسيت - عضو مجلس الشعب عن دائرة البلينا محافظة سوهاج - عندما قام هو ورجاله بإحتحام وترويع سكان أحد العقارات بالممر ليل/ الهرم ، بقصد إجبارهم على إخلائه ، وهو الأمر الذي أدى لإلقاء القبض عليه وتقديمه لتتابة متهمًا بإستخدام أساليب الترويع بقصد البلطجة ، وإحراز سلاح ناري "بنديّة لينة" لايجوز الترخيص بها، دخول مسكن في حيلة آخرين بقصد منع حوآته بالقوة ، دخول عقار بقصد إرتكاب جريمة فيه ، تسليم سلاحه المرخص للغير، وإطلاق أعيرة نارية في المدن.

المستأجرة بمدينة نصر ، حيث قاموا بإختطاف المحامي وإكراهه على توقيع إيصال أمانة وأوراق تثبت قانونية عقد الإيجار .

ولكن المشكلة تتجوز ذلك الى اكتساب العنف في مثل هذه الحالات معادلا دلاليا لمنظومة مركبة من القهر والكيث وعدم التحقق [قهر مؤسسى - قهر تعليمى - قهر إجتماعى] مما يؤدى لسترايد ميول العدوان والرغبة فى الصدام ، وعلى الرغم من ندرة الدراسات المتعمقة بتحليل الأسباب والدوافع الإجتماعية الكاملة وراء تزايد السلوكيات العنيفة فى أوساط الطلبة ، إلا أن هناك بعض المحاولات الأولية التى يمكن إستخدامها كمؤشر فى هذا الصدد ، من بينها دراسة أعدتها مؤخرا أسرة للخدمة الإجتماعية بإدارة أسوان التعليمية. وقد شملت الدراسة طلاب ٦ مدارس ثانوية للبنين ، إرتكازا على فرضية أولية مفادها زيادة معدلات العنف فى مدارس البنين مقارنة بمدارس البنات . وقد أشارت الدراسة فى بدايتها إلى تنلمى معدلات العنف بين الطلبة ، حيث أوضحت أن ٢٨% من الطلاب يلجئون للتشاك بالأيدي لفض منازعاتهم ، كما أن ١٥% يستخدمون الأدوات الدراسية ، ١٤% يستخدمون الأيذى والأرجل ، ١٦% يستخدمون أثاث للفصل. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة عضوية بين التنشئة الإجتماعية والعنف، حيث أشارت الى وجود إرتباط قوى بين معاملة للوالدين والعنف داخل الأسر وكثرة الخلافات الزوجية، وأن هناك إرتباطا مباشرا بين البيئة الإجتماعية المتسمة بالعنف وبين السلوك العنيف للطلاب ، وكذلك إرتباطه بمعاملات مختلفة ، بل ومتباينة فى بعض الأحيان مثل التليل الزائد ، أو إنخفاض دخل الأسرة ، وعلى مستوى الطلاب أوضحت للدراسة أن الشعور بالإحباط وعدم الأمان والتعريف بالنماذج العدوانية وزيادة التوتر بسبب الزحام ، والقلب الجسماني فى تربية الطفل ، وعدم إستقرار الأسرة والفقر ، وسوء الحالة الاقتصادية ونظام التطيم الحالي، وما تنفصره وبثه ومائل الإعلام، وإنتشار البطالة والمشكلة السكانية ومشكل الصحة والمواصلات كلها أسباب تهزج نفسية الطالب للعنف ، وفى النهاية أرجعت للدراسة الدوافع

إن وقوع مثل هذه الإحتراقات من قبل لشخصاين يفترض فيهم وضع التشريعات والضوابط القانونية للمجتمع ومهما كان عددهم ضئيلا يد دليلا على هيمنة ثقافة القوة، والأمر لا يدعو للعجب ، فإذا كان بعض النواب قد شقوا طريقهم للمجلس النيابى ذاته خلال إنتخابات عام ١٩٩٥ عبر العنف والبطلجة ، فمن الطبيعى أن تتمكس هذه الآليات على ممارساتهم وسلوكياتهم بيد أن الأزمة الحقيقية فى هذا الصدد تكمن فيما ترسيه هذه الممارسات من إحساس جماعى بترجع هبة القانون وتباين معاملات للتقييم والمحاسبة ، فالذهنية الجماعية أضحت تطبق ما بين التجاوزات والنفوذ ، سواء كان هذا النفوذ مستندا للثروة أو السلطة ودوافعها إلى ذلك كثيرة بدءا من الفساد المالى الذى يطال العديد من رموز النخبة بالمعنيين السياسى (نواب القروض) والإجتماعى (رجال الأعمال).

إن هذه الممارسات لا تؤدى لتأكل سطوة الدولة وهبة القانون وحسب ، وإنما تخلف فى الوقت ذاته الشروط الأولية لتنامى العنف المجتمعى ، فهذه الممارسات لا تحدث فى الفراغ، وإنما فى مواجهة وعلى حساب فئات وشرائح المجتمع الأخرى التى تكون إما ضحية لهذه الإحتراقات أو شاهدا عليها ، وهو ما يقام بالتالى من شعورها بالإغتراب وعدم التحقق ويزيد بالتالى من إحمالات نزوعها للعنف ، إما لتسوية نزاعاتها أو لمعادلة القهر والكيث للذى تمنابه ، والأمثلة فى هذا السياق عديدة ، فهناك العديد من الحوادث التى يلجأ فيها أحد الطرفين أو كلاهما للعنف والبطلجة عوضا عن الوسائل القانونية لتسوية منازعاتهم، والحصول على أو إعتصاب حق ، من ذلك تلك الحادثة التى وقعت فى نزلة لسمان بالهرم فى منتصف شهر إبريل عندما إستاجر مجموعة من المواطنين عددا من البطلجة وقاموا بغارة إيلية على مخزن يمتلكونه لإجبار المئاجر على إخلائه ، حيث شهدت الواقعة إلقاء الحوات الحارقة على المخزن وإطلاق النار على العاملين به ، أو حادثة المهندسة "أمل فتحى الجوهري" التى أستأجرت ١١ بطليجا للتخلص من أحد المحامين بعد أن حصل لموكلته على حكم قضائى بطرد المهندسة من شقتها

بالقهر والكبت وبالتالي تزايد الميل للحدوث، إن هذا القهر الذي يعبر عن نفسه في صورة مشاجرات ومنازعات صيغانية ما يثبت أن يتحول إلى عنف تمثوري عند إسقاطه بالواقع الإجتماعي بالمعنى الأوسع، سواء أكان ذلك لتطور الاحتياجات وبالتالي الحرمانات، أو للطابع المركب وغير المرئي لعملية القمع المجتمعي خارج أسوار المدرسة ويعودا عن علاقات القوة المباشرة بين الطالب/المدير، الطالب/المدرس، الطالب/ الطالب. وفي هذا السياق يجب التفريق ما بين نمطين متميزين، وإن كانا متكاملين، بمعنى أن أحدهما يعد بمثابة إعداد وتأهيل للآخر، ونعني بذلك العنف الطلابي، أي المشاجرات والسلوكيات العدوانية التي يخرط فيها الطلبة داخل أسوار المؤسسات التعليمية، أو على مقربة منها والتي يكون موضوعها مرتبطاً - في غالبية الأحيان - بتصنيفهم للفنوى كطلاب. والعنف الجنائي الذي قد يأخذ صورا متعددة كالسرقة أو القتل أو الإغتصاب وغيره، إلا أن أطرانها وبالتالي تحديد الطرف الفاعل فيها يكون من بين الطلبة، وإيضا يتعلق بالنمط الأول، وهو الأخف حدة، تشير كافة الدلائل التي يمكن إستخلاصها من المتابعات والتحقيقات الصحفية المتوافرة إلى تزايد معدلاته بشكل ملحوظ، وهو عنف يأخذ في كثير من الأحيان شكل الشغب أو البلطجة، مثال النماذج التالية :

- ١٩٩٩/٢/١٧، مشاجرة حامية بين طلاب مدرسة الطبرى شيراتون، وطلعت حرب الثانوية إستخدمت فيها المنج والمطاوى.

- ١٩٩٩/٣/١، مشاجرة دامية بين طلاب كلية الهندسة الإلكترونية بمنوف بسبب الخلاف على إحتساب هدف في مباراة لكرة القدم، قام على إثرها بعض الطلبة بإحضار مجموعة من البلطجية وهاجموا زملاءهم بالمنج والمطاوى أمام مبنى المدينة الجامعية، كان من جرائنها إصابة ثلاثة طلاب، من بينهم طالب أدخل العناية المركزة.

- ١٩٩٩/٣/٢، قيام طالب بمدرسة التجارة الثانوية بمنطقة الظاهر وبمحبته عدد من البلطجية بإحتكام المدرسة والإعتداء الوحشي على إثنين من الطلبة بحجرة المدرسين، والإعتداء على أحد

الرئيسية للعنف الطلابي إلى أسباب تتعلق بالتنشئة الإجتماعية والقهر الأسري، حيث أوضح ٦١% من الطلبة أنهم إكتسبوا العنف من جو الأسرة، بينما قال ٣٩% أنها بلا تأثير. وقد أوضح ١٧% من للفريق الأول أنهم إكتسبوا العنف من الأب، و١٨% من الإخوة، و٣٥% من الأب والأم معا، ٤% من الأم وحدها، بينما أوضح ٨٧% أنهم إكتسبوا العنف من الأسنقاء في المدرسة، وفي الحى وفى للنادى، وأسباب ترجع للقهر التعليمي، حيث أوضح ٦١% من الطلبة أن للمدرسة دورا في تزايد العنف بسبب صعوبة المواد للدراسة [يرى ١٧% من للطلاب أن عدم فهم اللغة الإنجليزية وعدم التركيز في الحصص يودى إلى العنف، يليها الرياضيات، ثم للمواد العلمية، فالمواد الإجتماعية، وأن اللغة العربية تأتي في المرتبة الخامسة، وأن فهم الطالب للمادة أو تقبلها بنفسه لمداركتها والمواظبة على حصصها، والعكس يودى إلى الهروب، وأن يشغل الطالب نفسه بأى شئ أو سلوك حتى تنتهى الحصص واليوم للمدرسي].

ومن ناحية أخرى هناك أسباب تتعلق بالقهر الإقتصادي والحرمان النسبي، حيث أوضحت للدراسة أن حوالي ٣٩% يرون أن شعور الطالب بالحدت تجاه زملائه وبالتالي عدوانيته تجاههم ناتج عن إنخفاض دخل الأسرة، وأن ٢٧% منهم لا يحصلون على مصروف، وأن ١١% منهم يحصلون على إحتياجاتهم من زملائهم بالعنف لتعويض عدم وجود مصروف.

تشير المعاملات السابقة لتعدد وتداخل الأسباب الدافعة للعنف فسي أوساط الطلبة، وإرتباطها المعنوي بمؤسسات التنشئة الأولية [البيت - المدرسة - الحى - للنادى وغيرها]، وهى رغم تعددها، إلا أنها تدور حول محور القهر/الحرمان ولا يبنى ذلك بالطبع الإقتصار على الحرمان بالمعنى الضيق [عدم إشباع الحاجات الأولية] وإنما يمتد إلى الحرمانات الإجتماعية والمعنوية. فالنتفك الأسرى، والطابع الشكلى والميكانيكى لعملية التعليم التي تملأ من أهمية التنافس كقيمة في حد ذاتها من ناحية أخرى، كل هذه الأسباب تؤدي لزيادة الإحصائ

المدرسين عندما حاول التكنل لإتخاذ المجنى عليهم، عقب ذلك قام الجناة بتوثيق المجنى عليهم بالحبس وإتخاذهما داخل سيارة تاكسي إلى شارع سوق السلاح حيث جردوها من ملابسهما وأجبروهما على السير عراة في وسط الشارع، وذلك إنتقاما منهما لقيامهما بمعاملة جارة أحد المتهمين.

- ١٩٩٩/٣/٥ ، مقتل الطالب "أحمد عبد المنعم" بالصف الأول الثانوي بمدرسة التوفيقية الثانوية للبنين بشبرا، وقد وقعت الحادثة أثناء طابور الصباح بعد أن قام أربعة طلاب بالترويج من الطابور والصعود للطابق الثالث، وأثناء مزاحهم قام أحدهم بتقف الآخر بأحد مقاعد الدراسة، الذي تغداه زميله ليسقط من هذا الارتفاع على رأس الفتيل مما أدى لتشمسه ووفاته متأثرا بجراحه.

- ١٩٩٩/٥/١٢ ، إقتحام وإعتداء ، حيث قام ستة من طلاب إحدى الأكاديميات المعادى ويرافقة أحد أصدقائهم وهو ضابط شرطة برتبة ملازم أول بإقتحام منزل زميلهم محمود محمد محمود والإعتداء عليه بوحشية ، حيث كسوا مسلحين بالسنج والجنائز والمصبي الغليظة، وعند تكمل شقيقه ووالدته المينة للدفاع عنه تعرضوا للإعتداء بوحشية، ويرجع سبب الخلاف إلى أن الطالب المجنى عليه كان قد إستعار من زميله أحمد أمين "أحد المهاجرين" كلب وولف للحراسة ثم ماطله في إرجاعه.

- ١٩٩٩/٦/١٠ ، إقتحام مدرسة تجريبية بالزمالك ، حيث قام ثلاثة طلاب بالصف الأول الثانوي بإقتحام المدرسة وكسر قفل باب حجرة الكنترول حيث إستولوا على المظاريب التي تحوى أوراق إجابات آخر العلم وأحرقوا جزءا منها وألقوا بالباقي بالقرب من المدرسة وذلك خوفا من الرسوب.

تشير النماذج السابقة إلى بدء تحول العنف من حالة نفسية وعصبية وبالتالي إستثنائية ومشروطة إلى سلوك إعتيادي ، أو آلية للتعامل ، ففي كثير من هذه الحوادث - فيما عدا حادث إقتحام المدرسة التجريبية بالزمالك - لا يمكن الربط المنطقي بين المعثر ورد الفعل، أو عسى الأقل حجم العنف

المصاحب لرد الفعل مما يوضح حجم القلق والتوتر الذى تحشه هذه الفئات والذي ينعكس بالتالى فى تصرفاتها وسلوكياتها. فترزايد الإحصاس بعدم الإستقرار وإفتقاد الأمان داخل الأسرة، والإفصاف بين الطلبة والعملية التعليمية كمؤسسة ومناهج. كل هذا يزيد من القابلية والميل للعوان، الأمر الذى يؤكد أننا بصدد ظاهرة مجتمعية لها نواحيها وأسبابها، وليس مجرد إنحراف سلوكي أو قيمي ، وهو ما يستدعى بالتالى معالجتها على هذا الأساس ، بدلا من اللجوء للحلول السهلة التى لا تمنى سوى ظاهر المشكلة ، ففصل الطلاب للمشاعين ، أو إعادة العمل بنظام أعمال السنة - وهى الحلول التى غالبا ما تلجأ إليها وزارة التربية والتعليم - قد يكون إحدى آليات الحل ، إلا أن الإكتفاء به وحده لا يزيد عن كونه تكريسا لآلية العقاب والاضبط المؤسسى وهو ما يزيد بالتالى من شعور الطلبة بالإغتراب والهداء لمجمل العملية التعليمية.

وبالتوازي مع النمط السابق من أنماط العنف الطلابي. شهدت حوادث العنف الجنائي التى يمكن تصنيفها تحت مسمى "جرائم طلبة" تزايد ملحوظا على مدار السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من ضعف البيانات والدراسات التحليلية المتعلقة بهذه النوعية، إلا أن التقارير الأولية المتوافرة تؤكد هذا المنحنى، حيث يشير تقرير مركز بحوث الشرطة إلى أن عدد الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ١٨ عاما ، ويدخل ضمنهم بعض من طلاب الجامعات الذين صدرت بحقهم أحكام مقيدة للحريات قد تزايد من حوالى ١٠٥٦ عام ١٩٩١ إلى ٢٠٨٣ عام ١٩٩٨ ، أى أن النسبة قد تضاعفت خلال سبعة أعوام فقط ، وفى السياق ذاته أكدت دراسة هامة صدرت تحت عنوان "جرائم الطلبة" - صدرت عن المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية بالتعاون مع مركز دراسات الطفولة وجامعة عين شمس - أن جرائم الطلبة قد زادت خلال عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧ بنسبة تصل إلى ٦٠% ، وقد أوضحت الدراسة تزايد حجم الجرائم الجنائية ، حيث أصبحت تمثل نحو ٤٠% من جرائم الطلبة ، كما أشارت إلى ارتفاع نسبة الجرائم الجماعية التى

يشترك فيها أكثر من طالب إلى حوالي ٧٠% وهو ما يعنى ظهور ما يعرف "بعضيات الطلبة"، كذلك أوضحت الدراسة أن قرابة ٧٨,٥% من الجنابات كانت جرائم طلبة وموجهة ضد أفراد ، فى حين أن ٣,٩% كانت جرائم أموال ، أما فى الجرح فكانت جرائم الأموال تصل فيها إلى حوالى ٥٢,٨% ، وكشفت للدراسة أن نحو ٢٢,٣% من جرائم الجنابات قد ارتكبت بقصد الإنتقام لأسباب عاطفية ، غالبا ما كانت تتمثل فى التخلص من منافس للطلالب على حبيبته، بينما يأتى الحد بين الطلاب لإختلاف مستواهم الإجتماعى والمادى فى المقام الثانى، وفى المقابل فإن حوالى ٢١,٥% من إجمالى الجرائم قد وقعت بسبب الإستفزاز أو المشاجرات.

رأبها: للعنف المجتمعى فى قلب مدارسنا :

اختلف منا بعض الممتين بالشان الإجتماعى فيما أوردها فى "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٨ عندما إشرنا إلى أن (أحدى أخطر ظواهر العنف المجتمعى فى العام ١٩٩٨ هى انتشاره فى أوساط طلاب الجامعات والمدارس الثانوية والاعدادية).

واستد بعض ، فى خلاهه معنا ، على ما سبقناهم إلى إقراره وهو صعوبة إثبات انتشار العنف فى المدارس والجامعات لخصائيا بدقة كاملة بسبب استحالة توفير احصاءات دقيقة كما قلنا فى الصفحة ٣٣٣.

ومع ذلك ، أضفنا أن هناك احصاءات تؤكد ذلك بشكل أو بآخر ، مثل احصاءات إدارة شرطة الأحداث وبعض دراسات المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية. وربما الأهم من ذلك هو اهتمام بعض مديريات التربية والتعليم فى المحافظات بدراسة ظاهرة العنف فى المدارس الثانوية ، مثل مديرية محافظة البحيرة التى قمنا بتوليا فى التقرير الاستراتيجى للعام ١٩٩٨ لدراسة ميدانية مهمة أجرتها .

غير أن تطورات العام ١٩٩٩ لكتنت صحة ما نبهنا إليه فى تقرير العام ١٩٩٨ ، إلى حد أن أعلن

د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وأمام مجلس الشعب فى ١٨ أبريل: (أن نسمح بالبلطجة فى المدارس).

وليس معقولا أن يهتم وزير التعليم بمشكلة إلا اذا كانت تمتحق الاهتمام. فهذه مشكلة حقيقية ولا مبالغة فيها بعكس ما رأى بعض من لم يتفقا معنا فى تقريرنا لحجمها كما ورد فى تقرير العام ١٩٩٨ . فقد لكد وزير التعليم أن المدرسة المصرية لن تكون مكانا للبلطجة ، وأن الوزارة قامت بفصل ٩٠ طالبا بشكل نهائى لاعتدائهم على المدرسين.

ومما لا يخلو من مغزى أنه فى اليوم الذى نشرت الصحف ما قاله وزير التعليم كانت صفحات الحوادث تنقل، فيما تنقله ، بعض جرائم العنف التى ارتكبتها طلاب . كما نشرت إحدى هذه الصحف (الأهرام المسائى) فى اليوم نفسه (تاريخ) تقريراً تحت عنوان: (حتى لا تحدث المدارس بلغة البلطجة) حذر من أن (حوادث البلطجة التى يرتكبها طلاب المدارس هى الموجة الأكثر شراسة لظاهرة البلطجة ، لأن البلطجى إذا كان متعلما يكون خطره مضاعفا على المجتمع).

كما اهتم بعض اساتذة اصول التربية بمشكلة عنف الطلاب مثل د. عبد العظيم السعيد الأستاذ بكلية التربية النوعية بجامعة المنصورة ، والذى ألفت جريدة (الجمهورية ٧/٢٩) ضوفا على دراسة له تطرق فيها إلى العنف بين الطلاب فى المرحلة الثانوية. وتكفى توصيات هذه الدراسة ، بغض النظر عما اذا كانت تكفى لمواجهة المشكلة من عدمه ، للدلالة على حجم المشكلة.

فنعنما توصى دراسة متخصصة بمنع الطلاب من الحصول على اسلحة ببيضاء أو آلات حادة داخل المدرسة ومعالجة من توجد معه بفصله ، فهذا يعنى أننا امام مشكلة حقيقية لا يجوز التهاون من شأنها أو اعتبارها مجرد حالات فردية. وكذلك الحال عندما تكون للتوصية الثانية هى مراقبة الطلاب الذين يتشاجرون مع بعضهم أو مع بعض المعلمين أو العاملين بالمدرسة.

ولا يعنى رفض التهاون من المشكلة قبول أى تهويل فيها. ونجد مثل هذه التهويل بالقلم فى عدوين

الذام الذين يحترمون القانون وإنما هم فئة ممتازة لها قانونها أو قوانينها الخاصة.

والصف الصادر عن هذا النوع من الطلاب أكثر خطرا على نحو تصعب مقارنته بآخرات طلاب المدارس الفنية. إنه العنف الذي يجسد المرض الذي يصرى في بدن البلاد. ونخشى أن يجعله مقبها قبيحا عاجزا عن النهوض في لحظة تاريخية حاسمة تتسابق فيها الأمم لتحجز الأماكن التي تؤهلها لها إمكاناتها وقدراتها على العمل والإنجاز في عالم تتسع فيه الهوة بين التقدم والتخلف. إنه مرض ترلج هبة القانون بكل آثاره المدمرة على البناء الاجتماعي والاستقرار السياسي.

خامسا: العنف المؤسسي يغذي العنف المجتمعي :

يمثل العنف المؤسسي عنصرا مغذيا للعنف المجتمعي. ويقصد هنا التسلط الإداري والأمني الذي تكمن خطورته في استبداده إلى قوة وسيطرة الدولة ذاتها [ملديا أو رمزيا] ، ونفسيه لإمكانات الحوار والتفاوض، الأمر الذي يؤدي لتفجر العنف التلقائي كآلية وحيدة للتعبير عن التضرر، أو للدفاع عن المصالح المهددة ، وذلك في دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد ، وعلى الرغم من الطابع المركب لهذا النمط من أنماط العنف ، إلا أن أهم سماته تتمثل في تسديد منطلق "الوصاية والتسلط" في صياغة العلاقة بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة وبين السلطة ومؤسساتها وأجهزتها ، وعلى الرغم من أن الأحداث التي تسدرج تحسنت هذا التصنيف قليلة نسبيا - على الأقل تلك التي يتم رصدتها - ، إلا أن خطورتها تكمن في أنها توحى بعدم حياد الدولة مما يقلص بالتسالي من إمكانية الإلتجاء إليها ، أو حتى إحترام قراراتها، ومن ذلك على سبيل المثال أحداث العنف التي شهدتها قرية أبيس في كفر الدوار في الثامن من شهر مارس عندما قامت قوات أمن البحيرة بإطلاق النار على الأهالي مما أدى لإصابة خمسة مواطنين بالأعيرة النارية، إضافة إلى أحد عشر شخصا آخر أصيبوا

تلجأ إليها بعض الصحف عندما تتشهر تقارير أو تحقيقات عن العنف الطلابي، مثل (العنف يغزو مدارس اليوم) أو (الطلاب استبدلوا الدول للجريمة بأدوات العلم) وما إلى ذلك.

إننا في حاجة إلى معالجة مشكلة حقيقية دون استهانة بها ، بما يعنيه ذلك من ضرورة توفير الحساسية الاجتماعية والسياسية اللازمة. فلم يعد ممكنا ولا مقبدا أن نهون من شأن عنف الطلاب ونهبط به إلى مستوى شعب صيباني عادي أو حالات فردية. وليس أموا من ذلك إلا أن نصزى أنفسنا بأن العنف ينتشر بين الطلاب في العالم ، مثلما نقول مثلا إن الفساد موجود في كل مكان، وكان هذا مبررا لقبول انتشار الفساد عندما.

والأسوأ على الإطلاق هو أن تصيبنا حالة من التبدل تجاه مشكلتنا الأكثر خطرا ، بما فيها مشكلة عنف الطلاب والتي لم تعد مقصورة على المدارس الفنية إلا إذا أردنا أن نسطح المشكلة ونحرفها في اتجاه أزمة هذا النوع من المدارس التي قالت عنها إحدى مجلاتنا (صباح الخير) إنها (مدارس لتخريج المنحرفين) و(جراجات يلقى فيها كل الفاشلين في الدراسة ليمارسوا من خلالها كل أنواع التسبب والانحراف والبطلجة) .

فمشكلة المدارس الفنية تتعلق بقصور في نظام التعليم أكثر مما ترتبط باختلال في المجتمع. فهي مشكلة طلاب لا يجدون تلميذا ذا فائدة، فيهيئون على وجوههم وتحرف بعضهم ذلك الانحراف التقليدي الذي يضر الطالب المنحرف أكثر مما يهدد المجتمع إلا من زاوية أنه يفقد طلاقات جزء من أبنائه.

أما جرائم الطلاب التي نعتبرها تهديدا خطيرا للمجتمع فهي لا تحدث غالبا في المدارس الفنية، ولا تأتي في معظم الأحوال من طلابها الذين يغلب عليهم الفقر أو عصر الحال، وإنما تحدث في مدارس يرتادها طلاب نشأوا في بيئة تعلموا منها أن القسوة فوق القانون لا العكس، وأن أباءهم أصحاب النفوذ يستطيعون حمايتهم من العقاب الذي ينبغي أنزاله بمن ينتهك القانون، وأنهم ليسوا مثل غيرهم من

وبأرواح المواطنين، فهناك على سبيل المثال حادثة شغب أخرى وقعت في قرية بلقش التابعة لمركز قليوب في العاشر من شهر مارس، بيد أن الإشتباك هذه المرة لم يكن بين المواطنين وقوات الأمن، ولكن بين المواطنين وعمدة القرية، بعد أن قام هذا الأخير بإحتجاز موظف بالمعاش وإينسه (مدرس إعدادي) وتذبيهما حتى قفدا الوعى عقابا لهما على رفضهما الإصباح لحكم عرفى قضى به، الأمر الذى أدى لإثارة الأهالى للذين توجهوا لمنزل العمدة ورسقوه بالحجارة، كما حملوا سيارة الإسعاف التى أتت لنقل المجرى عليهما.

سادسا: إسدال الستار على مرحلة العنف

الدينى :

بالتوازي مع العنف المجتمعى الذى تعددت صوره وأمطله، شهد عام ١٩٩٩ إسدال الستار على مرحلة العنف الدينى، فعلى مدار العام أكمله لم تقع سوى حادثتين، الأولى فى منتصف شهر يوليو عندما قامت عناصر هاربة من الجناح العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية بإطلاق النار على خفييرين مما أدى لمقتلها، والثانية كانت المبادأة فيها للدولة، عندما تمكنت الأجهزة الأمنية فى بدايات شهر أغسطس من القضاء على "مريد كدوانى"، أحد أهم قيادات الجناح العسكرى للجماعة وعلى الصعيد الآخر حدث تطور كبير تمثل فى البيان الذى أصدره تنظيم الجماعة الإسلامية بتاريخ ٣/٢٥ وتحت عنوان "فى عيد التضحية والفداء، عهد وولاء"، حيث أكد البيان للزام للتنظيم بكافة أجنحته بما فيها قيادات الخارج بمبادرة وقف العمليات المسلحة "إن الجماعة بكل وحدتها فى الداخل والخارج وإستجابة لنداء الدكتور عمر عبد الرحمن ملتزمة بمبادرة وقف العمليات المسلحة التى أطلقها مشايخ الجماعة الفضائل من سجن ليمان طرة، إن الجماعة تتق تقية كاملة فى أنهم ما أطلقوا المبادرة إلا لمصلحة الإسلام والمسلمين"، وقد أثار هذا البيان ردود فعل حادة داخل تنظيم الجهاد، الذى سارع بإصداره بوابا معاكسا فى ٣/٣١ حمل عنوان "عيد الأضحى، عيد

من جرم الإشتباكات، حيث تمكن هذه الحادثة تسلم الأجهزة الإدارية والأمنية مما أدى إلى تفجر العنف، وتعود أحداث أبوس إلى منتصف عام ١٩٩٨ حينما بدأ أحد أصحاب النفوذ بالقرية بالشروع فى إدخال الكهرباء إلى منزله عن طريق إقامة أبراج كهرباء حديدية وأعمدة خرسانية لحمل أسلاك الكهرباء من المحطة الرئيسية التى تبعد ما يقرب من ٢,٥ كيلو متر عن منزله، مارا بالأراضى الزراعية ومتجاهلا اعتراضات الأهالى على ما يلقى القيام به، والذين رفضوا بشدة خوفا من تسلك الأعمدة والأسلاك بمرور الوقت وسقوطها على الأراضى الزراعية وما تحدثه من خسائر قد تؤدى إلى حرق المحاصيل، ورغم ذلك شرع المواطن صاحب المشكلة فى إتخاذ إجراءات إدخال التيار الكهربائى، كما تقدم بطلب لنوبة مركز كفر الدوار للموافقة على إدخال التيار الكهربائى، فقررت النوبة تفويض شركة الكهرباء بإتخاذ الإجراءات اللازمة بعد ذلك فوجئ عند كبير من الأهالى فى منتصف ليلة الإثنين ٩٩/٣/٨ بإقتحام رجال مباحث شرطة كفر الدوار لمنزلهم وإقتياد أكثر من عشرة رجال من أبناء القرية إلى مركز الشرطة لأخذ تعهد عليهم بعدم التعرض لمعامل شركة الكهرباء، ثم عادوا بعد ذلك لإقتحام المنازل والأعتداء على الموجودين بها، ثم وفى صباح اليوم التالى تعرض الأهالى للإعتداء من قبل الحشود الأمنية التى إلتحمت للحقول لأزراعية وألقت بالمزارعين خارجها لتؤتم عمل عمال شركة الكهرباء، الأمر الذى أدى لإثارة الأهالى ورفضهم لرد العدوان وبالتالي تفجر العنف بين الطرفين وأدى لإصابة نحو ستة عشر شخصا [٥ من الأهالى - ٢ من عمال شركة الكهرباء - ٩ من رجال الشرطة]. وتعتبر هذه الحادثة والتى أثرتا إيزارها بالتفصيل طبقا لرواية الضحايا - تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان بتاريخ يوليو ١٩٩٩ عن حجم التسلمق فى ممارسات بعض الأجهزة الإدارية والأمنية وما يؤدى إليه ذلك من تفجر العنف، وهناك العديد من هذه الممارسات التى لا تجد تفسيرها سوى فى ارتكاس أفرادها إلى سلطة الدولة بحكم نفوذهم أو وظائفهم مما يدفعهم إلى الإستهانة بحقوق، بل وأحيانا

البيان الأخير بوقف العمليات المسلحة ، إلا أن البيان نفسه كان مجرد حلقة فى سلسلة طويلة من المبادرات السلمية التى دأب تنظيم الجماعة الإسلامية على إتخاذها منذ إطلاقه ميلاداً ووقت العنف على يد " خالد إبراهيم منصور " أمير الجماعة الإسلامية فى اسوان بتاريخ ٣/٢/١٩٩٦ .

- إلغاء عدد من الأحكام التى كانت قد صدرت غوايبا بحق عدد من عناصر الجماعة الإسلامية ، فى تطور غير مسبوق قضت المحكمة ببراءة تسعة من عناصر الجماعة ، كان قد سبق إتهامهم والحكم عليهم غوايبا [٣ إعدام - ٦ أشغال شاقة] فى قضية إغتيال عدد من رجال الشرطة عام ١٩٩٢ ، حيث قبلت المحكمة للدفع ببطلان اعتراضات "أبو المجد حنفى" - أحد المتهمين - باعتبارها نتيجة للتخريب وقضت ببراءة المتهمين ، وقد تكررت الواقعة ذاتها فى قضية "أحمد عبد الوهاب خليل" ، حيث ألغيت محكمة أمن الدولة العليا فى ٦/٢٨ حكما غوايبا صادرا بحقه بالإعدام - صدر عام ١٩٩٦ - على أساس إنقضاء الأدلة التى إرتكز عليها الحكم الأول للإعناق.

وتولكب ذلك مع نشاط الأجهزة الأمنية فى رصد وتعقب العناصر المنتمية لتنظيم الجهاد ، وهو ما تجلّى فى قضية "العائدون من ألبانيا" التى تمد القضية الأكبر من نوعها منذ قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١ حيث ضمت ١٠٧ متهما [٢٤ حضوريا - ٦٣ غايبا] ، وقد أبت الأحكام هذه المرة مختلفة كليا مع سياق التهدة ، حيث قضت بإعدام تسعة متهمين (غوايبا) والأشغال للشاقة المؤبدة لـ ٧٨ متهما ، وبراءة ٢٠ آخرين.

سابعاً : إصلاح النظام القضائى يساهم فى إعادة هيكلة القانون :

رغم العدد الكبير من القضايا المتداول أمام المحاكم المختلفة إلا أن عدد القضايا مازال قابلاً لا يتناسب مع كم القضايا ، كما يتضح من الجدولين (١) و (٢) وهو ما يمثل عبئاً مرفقاً على أعضاب القضاة ويؤخر الفصل فى القضايا وبالتالي لا تصل العدالة إلى مستحقيها فى الوقت المناسب .

الثبات ورفض المهادنة" ، حمل فيه بحسب على مبادرة الجماعة الإسلامية وإن كان لم يسمها "إن عيد الأضحى تزامن هذه السنة مع ذكرى مرور عشرين سنة على توقيع مصر معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وذكرى تنفيذ حكم الإعدام فى خمسة من قادة تنظيم الجهاد ، إن المهادنة هى مهادنة مع أمريكا وإسرائيل بكل ما تمثله هذه المهادنة من تراجع أمام الحملة الصليبية الجديدة التى تهدف إلى إستئصال السلام ولتأمين لإسرائيل".

من جانبها استمرت الدولة فى تفعيل سياستها الأمنية الرامية لحصار وتطوير العناصر النشطة تبعاً ، خاصة العناصر الموجودة بالخارج ، وقد أثمرت هذه السياسة بشكل واضح ، حيث شهد عام ١٩٩٩ إستعادة حوالى ٢٥ من كوادر الحركة الإسلامية [١٥ من دولة الكويت - ٣ من جنوب إفريقيا - ٣ من دولة أذربيجان] ، من أهمهم أحمد سلامة ميروك عضو مجلس شورى الجهاد وعلى أبو السعود مسئول إتصال تنظيم الجهاد ومعيد سيد سلامة المحسوب على تنظيم القاعدة "بن لادن" ، وعلى الرغم من ذلك إتخذت الدولة عدداً من الإجراءات التى يمكن اعتبارها بمثابة إشارات إيجابية على مبادرة الجماعة الإسلامية من بينها :

- إطلاق سراح ١٢٠٠ معتقل من المصنفين أمنياً كأعضاء فى تنظيم الجماعة الإسلامية ولذين تم إعتقالهم على ذمة قانون الطوارئ ، وذلك فى نهاية شهر أبريل.

- إصدار أحكام مخففة فى قضايا الجماعة الإسلامية ، للمرة الأولى منذ إنذلاع العنف الدنى عام ١٩٩٢ ولبدء فى إحالة قضايا الحركة الجهادية على المحاكم المدنية والعسكريةت تخلو قضية من أحكام الإعدام ، وهو ماتم فى القضية للمعروفة بتنظيم نوادى الليديو ،والى إتهم فيها ٢٤ من أعضاء الجماعة بالتخطيط لقب نظام الحكم وممارسة أعمال العنف ضد المواطنين وإضرار النار فى نوادى بيع اشركة الليديو ، حيث إكتفت المحكمة التى نظرت القضية - محكمة أمن الدولة العليا - بإصدار أحكام بالسجن ، وعلى الرغم من أن هذه القضية قد تم نظرها فى الثامن من شهر مارس أى قبل صدور

للقضاء العادي فإن قضاء
مجلس الدولة محرومون
منها.

فإذا نظرنا إلى
مجموعة المبادئ القانونية
التي تصدرها المحكمة
الإدارية العليا والتي
تكون أساس عمل قضاء
مجلس الدولة والقضاة
الصادرة من الجمعية
العمومية تسمى الفتوى
للتشريع، ومجموعة
الأحكام الصادرة من
محكمة القضاء الإداري
لوجدنا أن الصعوبات
المادية سبغت ثقلها
بالمرصاد لها اعتباراً من
سنة ١٩٨٠ ولأنصح ذلك
عن مدى المعاناة التي
يقاسي منها قاضي مجلس
الدولة المطلوبة منه
للموازنة بين حقوق

جدول (١) المحاكم العادية				
المحكمة	عدد المحاكم	عدد القضايا	عدد القضايا الشهرى	معدل الإنجاز الشهرى
القض (٢٩ دائرة)	وحيدة	٢٤٩	١٣٠ ألف ج +	٢٤ ج أو ٧ م
الإستئناف	٨	١٢٤٥	٧٥ ألف م	١٥ طعن
المحاكم الابتدائية	٢٤	٢٠٦٨	٢٠٠٧١,٣٤١	٢٠ حكم تقريباً
الجزائية	٢١٤	٢١٤	أحكامها مضافة إلى أحكام المحاكم الابتدائية	

جدول (٢) محكمة مجلس الدولة				
المحكمة	عدد المحاكم	عدد القضايا	معدل الإنجاز الشهرى	معدل الإنجاز الشهرى
المحكمة الإدارية العليا (٥ دوائر)	وحيدة بالقاهرة	٣٩	٨ - ١٥ طعن	
للقضاء الإداري	٧	١١٦	١٥	
المحاكم الإدارية	١٢	٤٥	٢٠	
المحاكم التأديبية	١٢	٥٧	٢٠	

الأفراد وحريتهم وسلطة الدولة.
ويمكن حل هذه المشكلة بتوفير اعتماد مالى كاف
لتوفير المطبوعات اللازمة لأداء أعضاء مجلس
الدولة لسمهم على الوجه الأكمل .

٢- إدخال أجهزة الكمبيوتر لمنازل أعضاء
مجلس الدولة وربطها بالمبادئ القضائية المتمثلة فى
أحكام المحكمة الإدارية العليا والفتاوى والتشريعات
بما يساعدهم على إنجاز القضايا فى الوقت المناسب
وحتى لا تتحول العدالة إلى اسم مرغ من مضمونه.
٣- تحديث دور المحاكم التي أصبحت فى حالة
يرثى لها. فيعضها أنشئ منذ سنوات طويلة عندما
كان عدد القضايا والمقاضين محدوداً.

٤- العمل على معالجة التضخم التشريعى بإنشاء
جهاز فنى للتشريع يشكل من أعضاء مجلس الدولة
تكون مهمته العمل على تنقية التشريعات القائمة التي

وفضل عن ذلك ، هناك مشاكل يودى تفلقهما إلى
إعالة تحقيق العدالة ، ويتعلق بعضها بالقضاء أنفسهم
والبعض الآخر بالعملية القضائية فى مجملها ،
ويقتضى حلها ما يلى:

١- توفير المراجع القانونية اللازمة لإداء
القاضى لعمله على الوجه الأكمل. فمضى سنوات قسام
نادى القضاء العادى بإنشاء ما أطلق عليه مكتبة
القاضى، وهى عبارة عن مجموعة من كتب قانونية
وتعليقات على قوانين يشرى لنادى حرق نشرها
ويطبعها ويجلدها ويوزع بعضها مجاناً وبعضها
الأخر بسعر مدع على أعضائه بحيث يصبح سعراً
رمزياً فى متناول أى عضو. تسد فراغاً لدى
القاضى. ولكن إذا كانت هذه الخدمة ميسرة بالنسبة

١- يشغل النائب القاضى عن أثنان عمله الأصلى بسبب ضيق وقت القاضى عن الإطلاع والبحث القانونى.

ب- يظل النائب بمنزلة القاضى التابع لجهة الإدارة. ويكفى أن يشير إلى أن لبعض المحافظين مستشارون مكتوبون ينتقلون معهم من محافظة إلى أخرى وهو ما يتعارض تماما مع كرامة القضاء فضلا عن أن أماكن مباشرتهم لأعمالهم فى المحافظات لا تليق بالمرء بمنصب القاضى.

ج- الذنب فى حقيقة هو تلويح للقضاة بمكاسب شخصية وهو ما يستلزم إهانة للقاضى وإن كانت غير مباشرة. وتزداد الأهانة وضوحا فى حالة نسب القضاء فى مكتب الرئاسات الإدارية. كما أن حرص القاضى على استمرار دنده ربما يجعله يفتى لصالح من أعطاه امتيازات الذنب.

د - يرتب على نسب للقضاة نتيجة بالغة الخطورة وهى فقد المتقاضين الثقة فى حيده و نزاهة القضاء. ويكفى مراجعة طلبات رد القضاء لتعرف أن الذنب هو القلم المشترك فى طلبات الرد وذلك راجع إلى أن المتقاضى لا يثق فى عدالة القاضى المنكذب ولا فى حيده وهو ما حدث فعلا.

هـ- أن مهمة القاضى المنكذب هى إيداع الرأى فى المسائل القانونية التى تعرض لجهة الإدارة المنكذب إليها وهى ذات المهمة المنوطة بالإدارة القانونية بالجهة. فإن كانت المسألة المطروحة من الصعوبة فإن المشرع قد ناط فى المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة بإدرات الفتوى مهمة إيداع الرأى القانونى المسبب فى المسائل التى يطلب الرأى فيها .

وهكذا فإن ذنب القضاء يقلل من هيئة القضاء ويفقد الناس الثقة فى حيدهم ونزاهتهم وبالتالي الشعور بالعدالة والإطمئنان للقاضى. ولذا فإن الحل هو أن يقوم المشرع بإلغاء نص المادتين ٦٢ و ٨٨ المشار إليهما مع تقرير بدل ترغ للقضاة مقابل رفع معدل إنجاز القضايا بنسبة ٢٥% على أن يكون هذا البديل كافيا هو والمرتب لمواجهة متطلبات الحياة الضرورية ويبعد القاضى ومن يحوله عن الحاجة والعوز والهولة للذنب تحت رئاسة موظفين إداريين

وصلت إلى ٦٤ ألف تشريع أو تزيد بحيث لم تعد تصل إلى علم القاضى جالسا كان أو واقفا. ويتم هذه التفتية عن طريق جمع التشريعات التى لم تعد لائحة أو غير متوكلية مع روح العصر الذى نعشيه فى مجموعات وتقديمها لمجلس الشعب لإفلاتها أو تحديتها إن كان ذلك ممكنا . إما بالنسبة لتشريعات الأخرى فيتعين جمع القوانين التى تنظم مسائل متشابهة فى مجموعات توزع على القضاة مع إلغاء ما كشف العمل عن عدم استعماله منها ، وبهذا يتم ترشيد التشريعات والعلم بها مما يكفل حسن تطبيقها.

٥- زيادة مرتب القضاء . وكما أن مرتب القاضى "النائب بمجلس الدولة يتراوح بين ١٠٨٠ و ٢٠٦٤ جنيه ، ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة وهما قمة الجهاز القضائى يتقاضى كل منهما ٢٨٦٨ و ٢٠٠٠ جنيه بدل تمثيل وهو نفس الوضع بالنسبة لرئيس محكمة استئناف القاهرة. ولأنك أن هذا المرتب يعتبر قليلا.

وبسبب ضعف المرتبات ، يحاول البعض أن يجد له أئندبا بجهة إدارية وهو ما يتعارض مع كرامة واستقلال القضاء. ويثير ذلك موضوع التداب القضاء. فقد أجازت المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية ذنب القاضى مؤقتا بأعمال قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله وذلك بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى وبموافقة مجلس القضاء الأعلى. كما أجازت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة ذنب أعضاء المجلس كل الوقت أو فى غير أوقات للمصل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومجالسها أو الهيئات والمؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية.

ومن شأن هذا الانتداب تحقيق عائد مالى للقاضى يساعده على تحسين دخله. إنلك يتكالب عليه القضاة لدرجة تصل إلى الصراع بينهم. ولكن إذا كان للذنب هذه الميزة إلا أن له من العيوب ما يستوجب إعادة النظر فيه وذلك على النحو التالى:

ويحقق له حياة كريمة بما يحافظ على حيثته وإطمئنان المتقاضين إلى عدالته.

٦- وضع حد لإساءة حق التقاضي: وفقا لحكم المادة ٩٨ من الدستور فإن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي. وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ويحظر النص على تخصيص أي عمل أو قرار إداري. مفاد هذا أن حق التقاضي هو حق عام مكفول للكافة. ولكن يجوز تقييد هذا الحق بمقتضى القانون أو إرادة الأفراد (محكمة للنقض - الطعن رقم ٥٢/٢٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ - المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ٥ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٢/٢/٥) وعلا بهذا الحق أنه مر ميل من القضايا على ساحات المحاكم بنوعها.

ومن بينها قضايا شهرة لا مبرر لها ، ومنها على سبيل المثال الدعوى المرفوعة أمام محكمة قضا الابتدائية بطلب الحكم ببراءة سقرط من التهمة المنسوبة اليه والتي تجرع السم من أجلها، والدعوى المرفوعة أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على سلوبودان ميلوسيفيتش حاكم الصرب لمحكمة عما أرتكبه من جرائم في حق ألبان كوسوفا، والدعوة المرفوعة على ملوك ورؤساء الدول العربية بطلب إلزامهم بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، والدعوى التي ترفع على فنانات لظهورهن على أغلفة بعض المجلات الفنية. وقس على هذه النوعية من القضايا الكثير. وهي قضايا غير محتلة للكسب ولكن يرفعها محامون هدفهم الشهرة ، وإن جاءت على حساب مجهود وأعصاب القضاة الذين ينظرونها.

فإذا أضفنا إلى هذه النوعية للدعوى التي ترفع لمجرد الكيد والأنقام من الخصوم بعضهم البعض وذلك بجرم نلى ساحات المحاكم لمجرد ابتزازهم وترويعهم وتشويه صورهم لتاكثنا من الإساءة البالفة لحق التقاضي وما ينتج عنها من اهتزاز واضمح فكرة العدالة والإستهانة بساحات المحاكم. وهذا فضلا عن إشكالات التنفيذ الكبدية التي يترتب على مجرد رفعها وقف تنفيذ الحكم لمدة قد تصل إلى أعوام بما يترتب عليها من جعل الأحكام مجرد حبر

على ورق مع ما فى ذلك من إضاعة وقت وجهد المحاكم وقتد الثقة فى العدالة ، ولذلك ينبغي مواجهة إساءة استعمال حق التقاضي بأبأها مشروع قانون موجود بإلراج وزارة العدل ينص على تجريم إساءة حق التقاضى الذى نقترح أن تتضمن نصومسه الآتى:-

أ- كل مشكوك فى حقه يكون له الحق فى تحريك الدعوى الجنائية ضد كل مدع حكم فى دعواه نهائيا برفضها ، كما يجب على النيابة العامة تقديم كل مع حكم فى دعواه بالرفض بحكم حاز قوة الأمر المقضى للمحاكمة الجنائية.

ب- يحكم على كل مدع فى دعوى ثبت كيديتها بحكم حاز قوة الأمر المقضى بالحبس مدى لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠٠٠ جنيه يمنح لنصفها للمحكوم لصالحه كتكميض إجبارى عن ضرر مفترض أصابه لمجرد رفع الدعوى الكيدية عليه بغير وجه حق. ويحكم بذات العقوبة على كل مبطل يلجأ إلى تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية بإشكالات غير جنية كما يحكم بذات العقوبة على كل من المدعى والمحامى متضامنين.

ج- بالنسبة لقضايا الشهرة ، فبتعين أن تكون مصحوبة بكفالة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه تصدر بمجرد الحكم برفض الدعوى كما يتعين على نقابة المحامين إتخاذ الإجراءات القانونية نحو إحالة أى محام يلجأ إليها إلى مجلس تأديب المحامين لتوقيف العقوبة التأديبية الملائمة عليه.

٧- تبسيط اجراء التقاضى: رغم ان حق التقاضى مكفول ، الا ان طريقه ملئ بالأشواك بسبب الإجراءات المعقدة التي يتعين على كل متقاض سلوكها للوصول إلى حقه بما قد يجره عن اللجوء إلى قاضيه الطبيعي بسبب كثرة المتاهات الإجرائية والشكالية وهو ما يترتب عليه عملا وقوفه موقفا سلبيا عند الإعتداء على حقوقه بما يجره حق التقاضى من مضمونه، ولذا فإن تفعيل هذا الحق يقتضى العمل الجاد على تيسير اجراءات التقاضى، ويكون ذلك بتنفيذ توصيات مؤتمر العدالة الأول وما نقتصره وذلك على النحو التالى:

أ- التوسع في نظام تخصص القضاء بعد أن أثبت هذا النظام فاعليته.

ب- العمل على توحيد الإجراءات والمواعيد في كل درجات وصور التقاضي الشرعية والإدارية وغيرها وتبسيطها.

ج- زيادة عدد القضاة بما يتناسب مع الزيادة المطردة في أعداد القضايا والطمون.

د - الإسراع في وضع قانون إجراءات خالص بمحاكم مجلس الدولة يتناسب مع طبيعة المنازعة الإدارية وأهميتها مع إعادة الاختصاص لهذه المحاكم بنظر الطعون الضريبية والرسوم.

هـ- تقليل الطعون المنظورة أمام محكمة النقض عن طريق تحديد نصاب معين للأحكام التي يجوز الطعن بالنقض فيها وليكن عشرين ألف جنيه مثلاً، مع إلزام الطاعن بالنقض بسداد كفالة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه تصدر في حالة الحكم برفض الطعن أو عدم قبوله مع تطبيق القاعدة على الطعون المقامة أمام المحكمة الإدارية العليا .

و - الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية ، وتجرير كل ما من شأنه تعطيل تنفيذها سواء كانت وسائل التعتيل قانونية أو مادية وسواء كان محطل هذه الأحكام موظفاً عاماً أو موظفاً في القطاع الخاص لا تطبق عليه صفة الموظف العام.

ز - الحد من تعيين رجال الشرطة في مناصب القضاء بعد أن أثبت العمل باختلاف تأهيل القضاة عن تأهيل رجل للشرطة فضلاً أن خريج كلية الشرطة ضامن للعمل بعد التخرج على عكس خريج كلية الحقوق وهو ما يتعين معه الاستفادة من هؤلاء في إثراء الهيئات القضائية.

ثامناً : نحو نيابة عامة أكثر استقلالاً :

لا يمكن التطلع إلى إصلاح حقيقي للنظام القضائي المصري بدون مواجهة للشوئب التي عقلت باداء النيابة العامة في السنوات السابقة ، وشهد العام ١٩٩٩ بداية التخلص منها مع تولي المستشار ماهر عبد الواحد منصب النائب العام. فالنائب العام هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في

مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي. وولايته في ذلك عامة شاملة لمسلطتي التحقيق والاتهام وتبسط على الأقليم المصري كله وعلى كافة ما تقع فيه من جرائم أو ما كانت (يراجع نقض جنائي جلسة ١٩٦٥/١١/٥ مع أحكام النقض من ١٦ ص ٨٦٥ رقم ١٦٦) .

فهو إذن صاحب الاختصاص الأصلي في مباشرة كافة الاختصاصات المخولة قانوناً لأعضاء النيابة العامة بالنسبة إلى كل الجرائم الواقعة على أرض مصر . بل يمتد اختصاصه ليشمل الجرائم الواقعة خارج مصر إذا كان القانون المصري هو الواجب التطبيق عليها. وهو يباشر هذه الاختصاصات بنفسه أو بواسطة بقية أعضاء النيابة العامة الذين يمترون بمثابة وكلاء عنه في وكالة مصدرها القانون في مباشرة اختصاصاته. وإلى جانب هذه الاختصاصات العامة ناط به المشروع عدة اختصاصات ذاتية استهدف الشارع من ورائها تأكيد سلطته في الرقابة والإشراف على أعمال أعضاء النيابة العامة بغية تمكينه من تدارك ما قد يشوبها من أخطاء، وهي اختصاصات متعددة أبرزها:-

١- استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجلس والمخالفات في ميدان لايتجاول ٣٠ يوماً من تاريخ صدورها.

٢- إلغاء الأمر الذي يصدره أحد أعضاء النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في خلال ٣ أشهر من تاريخ صدوره.

٣- ناط المشرع بالنائب العام اختصاص بمنع المتهم في إحدى الجرائم الواردة بالمادة ٢٠٨ مكرراً

(أ) من قانون الإجراءات الجنائية من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية. ويالرجوع إلى المادة المذكورة يبين منها أن الأمر بالمنع يصدر إذا قامت من التحقيق دلالات كافية على جدية الاتهام في الجرائم الواردة بالسباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي تلك المتعلقة باختلاس المال العام والمسدوان عليه والخمر، وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال

المملوكة للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة.

٤- كما يخصص بالإجراءات التي تتخذ ضد رجال القضاء .

٥- وناط القانون والنائب العام الاختصاص بطلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بتوقيع العقوبة على المتهم.

والاختصاصات المشار إليها ملوطة بالصفة الوظيفية للنائب العام وليس بصفته الشخصية وهو ما يترتب عليه الآتي:

١- جواز مباشرتها من كل من يحل محله في وظيفته سواء لغوابة أو لخلو منصبه ومن ثم يكون في إمكان أقدم نائب عام مساعد مباشرتها إذا بالشعر عمل النائب العام.

٢- أن كل محام عام لدى محكمة استئناف يعتبر نائباً عاماً في دائرته اختصاصه ومن ثم يباشر تلك الاختصاصات.

٣- يمكن لأي عضو النيابة مباشرة تلك الاختصاصات بتوكيل خاص من النائب العام.

وتخضع النيابة العامة في مباشرتها للمهام الملقاة على عاتقها لمبادئ في مقدمتها الاستقلال والنظر إلى القضية حسب قانونية الاتهام وأي شخص المتهم بإعتبار أنه ليس هناك أحد فوق القانون وإنما الجميع متساوون أمام سلطانه.

ولكن أثبتت في الأونة الأخيرة مجموعة من التساؤلات حول دور النيابة العامة في قضايا الرأي العام. وهي تلك القضايا التي تنسم بحساسية خاصة لدى الجمهور لأنها تهم المصلحة العامة بطريقة مباشرة. ومن ذلك قضايا شركات توظيف الأموال ومحاولات النيابة العامة رد الأموال لأصحابها. والأرجح أن اتصال النيابة العامة بقضايا توظيف الأموال لم يكن موافقاً إذ ليست من اختصاصها، وإنما هي جزء من اختصاص جهاز المدعى العام الإشتراكي الذي يبحث قضايا الإثراء غير المشروع لغير الموظفين .

كما أثبتت في الصحف قضايا الفساد الطبي في المستشفى الجامعي بالاسكندرية وما يترتب عليه من

زيادة عدد الوفيات به عن المعدل المتعارف عليه في الحالات التي تدخل هذا المستشفى. وقد توفي أحد المرضى نتيجة الإهمال بذلك المستشفى. فتولت النيابة التحقيق في الواقعة، والذي كشف عن أن سبب الوفاة هو إعطاء المصاب عقار الفلاكسيدول (للمرعى للمضلات) بدون أمر من الطبيب المختص بواسطة ممرضة تدعى عابدة نور الدين. فقنمتها النيابة لمحكمة جنابات الاسكندرية بتهمة قتل المريض والشروع في قتل آخرين. وكند قضت المحكمة بإعدامها إلا أن الرأي العام تعاطف معها ودافعت بعض الصحف عنها ، بل وخرجت مظاهرات بالاسكندرية مطالبة بحكم قصر مسئولية الإهمال الموجودة بالمستشفى على عابدة وحدها ومحكمة بقية المسئولين به. وقد رأت النيابة العامة أن الحكم مشوب بالخطأ فطلعت فيه بالنقض، حيث قضت محكمة النقض برفض الحكم وإعادته لمحكمة جنابات الاسكندرية لتفصل فيه مجدداً بدائرة أخرى حيث قامت الأخيرة بتعديل وصف التهمة وقضت بمحاكمة الممرضة بالسجن لمدة ١٠ سنوات.

كما تعاملت النيابة العامة بالحفظ في جريمة مقتل طالب بواسطة " لنش " ملوك لأحد رجال الأعمال في مارينا. وبعد صلح بين والد المجنى عليه ورجل الأعمال لم تقدم النيابة قائد "لنش" للمحاكمة لتوقيع الجزاء العادل عليه. وقد أثار هذا التصرف حفيظة قطاع من الرأي العام. لكنه كان تصرفاً محموداً من شأنه تقليل القضايا التي تحال للمحكمة طالما تم صلح فيها ولا يتوقع مجازاة الجاني.

ولكن في المقابل هناك بعض القضايا المتعلقة بالتهريب الجمركي وصل المستحق فيها للخراسة العامة مبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ سنة ١٩٩٧ ومسح ذلك لم يتم التصرف فيها.

وفضلاً عن ذلك أثار قضايا السب والقذف عن طريق النشر للكثير من المشاكل في مواجهة النيابة العامة التي تصرفت وفق معايير مزدوجة ، إذ قام النائب العام السابق جراه العربي بتأجيل تنفيذ حكم بالحبس ضد صحفيين اثنين في إحدى القضايا دون سبب مقول ، بينما رفض أن يفعل مثل ذلك في قضايا أخرى.

ولكن امتنع النائب العام الحالي ماهر عبد الواحد عن الاعتداد بذلك التصرف أو اعتباره سابقة توجب تأجيل تنفيذ حكم صدر في أغسطس ١٩٩٩ بحبس ثلاثة من صحفيي جريدة الشعب.

وقد أثارت مسألة ما إذا كانت النيابة العامة فرعاً من السلطة التنفيذية أم هي شعبة من شعب السلطة القضائية جدلاً منذ أمد بعيد. وذهبت محكمة النقض إلى القول بأنها شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصصها المشرع بمباشرة الدعوى العمومية (الطعن الصادر بجلسة ١٩٣٧/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض ج ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢) إلا أنها عادت مرة أخرى وقضت بأنها شعبة من شعب السلطة القضائية خول المشروع أعضاءها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية (نقض جنائلي جلسة ١٩٦١/١/٩ مع أحكام محكمة النقض ص ١٢ رقم ٧ ص ٥٦٨).

وفي الحقيقة أن طبيعة عمل النيابة مزدوجة ذلك أن بها جانباً تنفيذياً واضحاً هو الاتهام، فالنيابة تنفذ القانون عن طريق تعقب كل من يخالفه. وتكتب عن الأدلة التي تقرر مسؤوليته. كما أن بها جانباً تهماًياً يتمثل في التحقيق الابتدائي والموازنة بين الأدلة المقدمة لها وتقرير مدى كفايتها لتقديم المتهم إلى المحاكمة من عدمه، وفي الواقع فإن الجانب القضائي في عمل النيابة أكبر من الجانب التنفيذي وهو ما يرجع منه انتماء النيابة العامة إلى السلطة القضائية.

كما أثرت أيضاً علاقة النيابة العامة بقضاء الحكم على بساط البحث في قضية استيلاء بعض المتهمين على مبلغ مليار و٦٠٥ مليون جنيه من أموال ٥ بنوك والمعروفة بقضية "ثواب القروض". وقد حققت النيابة العامة القضية وأحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة المتهمين فيها عن جرائم تهريب واستيلاء وتزوير من أموال البنوك. وأثير الموضوع بسبب سفر علية البيوطي للعضو المنتدب لبنك النيل والمتهمة الأولى في القضية. فقد تقدمت عن طريق محاميتها بطلب إلى النائب العام السابق لسفرها للعلاج في الخارج بعد نذب المحكمة لعضو

اليمين بها المستشار محسن صبحي لتحقيق بعض جوانب القضية والتي كشفتها المحكمة خلال نظرها. وقد وافق النائب العام على سفر المذكورة للعلاج بالخارج في الفترة من ٢/١٢ إلى ٣/١٩٩٩، وأقبل مثولها أمام قاضى التحقيق للذى طلبت رده ورفض هذا الطلب.

وسافرت المتهمه بالفعل ولم تعد حتى نهاية العام. وللملاحظ أن النائب العام السابق لم يعرض أمر سفرها على المحكمة أو على قاضى التحقيق، وهو ما أثار جدلاً قضائياً واسماً حول صحة قرار النائب العام بالموافقة على سفرها. فقد ذهب البعض إلى القول بأن سفر المذكورة كان يتطلب ركنين أولهما قيام حالة استمجال بمعنى أن يتربك على عدم سفرها نتائج يتعذر تداركها كأن يكون المتهم عرضة لخطر اكيد ولا علاج له في مصر. أما الركن الثاني فهو يتصل بمبدأ المشروعية بمعنى أن يكون الإدعاء مبني على أسباب جدية، وقد ثبت أن محكمة أمن الدولة العليا سبق أن أصدرت قراراً بإلغاء قرار النائب العام بالسماح بسفر متهم إلى الخارج حرصاً على عدم هروبه. ومما يزيد من حجم التساؤلات حول واقعة سفر علية البيوطي غموض الأمر حول حقيقة مرضها، وهل لها علاج في مصر أم لا، وما هو تأثير المرض على حياتها، وهل عرض النائب العام تقريرها الطبي على لجنة طبية متخصصة وما مدى أهمية سفرها للخارج خاصة وأن سفرها تأخر عن ميعاده.

صحيح أن القانون قد خول الحق للنائب العام في إصدار قرار المنع من السفر أو الموافقة عليه وفقاً لأسباب يتدبرها بمطلق حريته. ولكن جرى العرف على استطلاع رأى المحكمة التسي بإسكان أمامها المتهم قبل السماح له بالسفر. وهو ما لم يفعله النائب العام بالنسبة للسماح لعليّة البيوطي بالسفر، خاصة وأنه في ذات القضية تقدم عدد من المتهمين بطلبات للحج والمعرة إلى النائب العام السنّي أحالها إلى المحكمة لاستطلاع رأيها بشأن مدى جواز السماح لهم بالسفر من عدمه.

ولا ينبغي ذلك أن النيابة العامة مستقلة عن قضاء الحكم، وبالتالي فليس من سلطة المحكمة أن تأمر

النيابة العامة بإجراء تحقيق تكتمل في دعوى دخلت في حوزتها. كما أنه ليس للقضاء توجيه اللوم أو تجريح تصرفات النيابة العامة. ويدخل القضاء حوزة المحكمة تغل يد النيابة العامة بشأنها فتتقل الدعوى إلى المحكمة ولا يتم التصرف في أمر المتهم إلا عن طريق المحكمة. فلو كان مجبوسا فالمحكمة - وليس النيابة - هي التي تخطى سبيله ، كما يتمتع على النيابة قضاة أي إجراء بشأنه.

ورغم الاستقلال المذكور إلا أن هناك علاقة تبادلية بين القضاء والنيابة. فهي عضو في تشكيك المحاكم الجنائية في الجرح والجنابات ويترتب على عدم حضورها بطلان الحكم الصادر في الدعوى الجنائية.

كما لا يجوز لعضو النيابة أن يكون شاهدا في القضية وعمل النيابة شرط لازم لعمل القضاء. ولذلك فإن ضمان حسن سير عملها وتأكيد ثقة الرأي العام فيها شرطان لازمان لاعادة هبة القانون وضمان العدالة.

♦ القسم الخامس ♦

النظام الإعلامي :

تطوير ضروري لسياساته وأدائه

وعوميتها وضعف الميزانية وغياب الرقابة والشفافية بشأنها كلها عوامل تقصر تواضع مستوي القنوات والاذاعات المصرية قياسا الي الامكانيات والفرص المتاحة. ومثل هذا التفسير لابد وان يدفع الي مراجعة السياسة الإعلامية، والمضي الي تطويرها في ظل تحديات عولمة الإعلام، والتي تشمل تحديات تفرزها الفضائيات والاذاعات العربية والأجنبية المنفصلة علاوة علي الصحف الحربية التي تصدر في أوروبا.

أولا : فجوة بين السياسة الإعلامية والممارسة العملية :

ترتكز السياسة الإعلامية المصرية علي مجموعة من المنطلقات والمعلومات أبرزها تبعية الإعلام للدولة والميل علي دعم النظام السياسي وتحقيق للتنمية والاستقرار ، وتأكيد دور مصر الريادي في الوطن العربي.

وتترجم هذه المنطلقات الي أهداف استراتيجية، ثم يفصل كل هدف الي مجموعة من السياسات والاجراءات والخطط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. ويصدر اتحاد الاذاعة والتليفزيون خطة سنوية تتضمن الأهداف والسياسات وخطط العمل. وتعكس هذه الخطة الملامح الرئيسية للسياسة الإعلامية بالنسبة للاذاعة والتليفزيون. بينما لا يصدر المجلس الاعلي للصحافة او المؤسسات الصحفية القومية وللحزبية والخاصة خططا مماثلة، من هنا يمكن القول بعدم وجود سياسة إعلامية مكتوبة او معلنة للصحف، لكن توجد مجموعة من التوجيهات والاتفاقات الضمنية التي تصدر سياسة الصحف وعلاقتها بالدولة او بالأحزاب، فضلا عن اهدافها واولويات القضايا التي تهتم بها.

ويؤكد الخطاب الرسمي علي انه لا علاقة بين ملكية الصحف والحزبية، وإن الدستور والقانون

لعب للنظام الإعلامي المصري دورا تاريخيا في قيادة النظام الإعلامي العربي، حيث كانت تتوافر لديه امكانيات تكنولوجية وعناصر وخبرات بشرية فضلا عن عوامل سياسية لم تكن متوفرة في أي دولة عربية أخرى، من هنا تركزت صناعة السينما والتليفزيون والغناء في مصر، وأصبحت السيادة للغة العامية المصرية بين لهجات الدول العربية. وهناك من يري أن قيادة الإعلام المصري تعود الي الخمسينات نتيجة الظروف السياسية آنذاك، لكن الحقيقة أن قيادة مصر إعلاميا ربما ترجع الي الثلاثينات مع بدء البث الاذاعي الحكومي المصري وتطور الصحافة وانطلاق السينما المصرية.

لكن قيادة مصر وقايتها للنظام الإعلامي العربي عانت منذ بداية الثمانينات من مشكلات وتحديات صعبة. فقد انتشرت تكنولوجيا الاتصال والإعلام علي نطاق واسع في الدول العربية، وأصبح لدي كثير منها كوادر وخبرات بشرية، وفدرات متكاملة علي إنتاج برامج ومضامين ينالس بعضها ما تنتجه الاستديوهات المصرية. ورغم أن مصر كانت اول دولة عربية تطلق قناة فضائية واول دولة تملك قنوا صناعية، إلا أن بعض الفضائيات العربية الحكومية والتجارية استطاعت منافسة القنوات المصرية والتفوق عليها في بعض المجالات الأمر الذي يخلق حالة من الاستياء وعدم الرضا بين الرأي العام المصري تجاه أداء القنوات المصرية الأرضية والفضائية، يرجع الي الشعور بأن مسوء توظيف الامكانيات التكنولوجية والبشرية والثقافية المتوفرة في مصر هو المسئول عن تراجع القنوات المصرية. خاصة وان كل القنوات العربية المنافسة تعتمد علي مساهمات عناصر وكفاءات مصرية، علاوة علي أن كثيرا مما تقدمه القنوات المنافسة هو عبارة عن مواد ومضامين مصرية.

ويمكن القول بأن البيروقراطية وبطء الأداء ومحدودية هامش الحرية المتاح، وغموض الأهداف

يحمي حرية الصحافة وحرية الصحفي، ويؤكد أن وزارة الإعلام لا تتدخل في عمل الصحافة، فالصحف تصدر وفقا لقانون الصحافة، ولا تتدخل الوزارة في تحديد هيكل التحرير، أو تطبيق ميثاق الشرف الصحفي، بل يقوم بذلك المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين، كما أن الجهاز المركزي للمحاسبات يقوم بدور رقابي.

ويختلف الحال بالنسبة للإذاعة والتلفزيون حيث ينظر إليهما كجهازين تابعين للدولة، في هذا الإطار تحدد خطة اتحاد الإذاعة والتلفزيون لعام ٢٠٠٠/٩٩ أهدافها الاستراتيجية في:

١- تحقيق ريادة مصر في الفضاء الخارجي واحتلالها مكانة بارزة فيه بإطلاق القمر الصناعي (نايل سات) لتصبح عضوا فاعلا في نادي القضاة العالمي، ومناصفة بقواتها المتخصصة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وتحقيق التكامل بين منظومة الإعلام العربي والدولي.

٢- التطوير الدائم والمستمر لقدرات الإعلام الإذاعي المصري المسموع والمرئي وإمكانياته لتحقيق قصي درجة ممكنة من الانتشار بما يحقق السيادة الإعلامية داخليا.

٣- الارتقاء بمستوي الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون بما يحقق فاعليتها ووصولها إلي الجماهير..

٤- دعم النظام العام للمجتمع والمساهمة في إثراء التطور الديمقراطي الذي يتم في إطار من قيم المجتمع المصري وتقاليد.

٥- الوصول بالإعلام الإذاعي المسموع والمرئي إلي أفضل أداء متميز ومتطور خدمة لأهداف التنمية الشاملة.

٦- المعالجة الموضوعية للقضايا المجتمعية والقومية بما يستتفر كل الطاقات المساهمة في الجهود المبذولة في هذا الإطار.

٧- تحقيق قصي استجابة ممكنة للحقوق الإعلامية للمتلقي بشكل يضمن التوازن بين تلك الاستجابة من ناحية، ودور الإعلام الإذاعي المسموع والمرئي في خدمة أهداف التنمية من ناحية أخرى.

والملاحظ أن بعض منطلقات السياسة الإعلامية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون تتداخل مع الأهداف مما يضاعف من مشكلات ترجمة الأهداف إلي خطط وإبرامج تفصيلية ويمكن ترجمتها علي أرض الواقع، لا سيما أن بعض الأهداف المعلنة تصاغ بأسلوب انشائي يعتمد علي التعميم والمبالغة. ونظرة سرية لأهداف الخطة الإعلامية العامة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون ٩٩ - ٢٠٠٠ توضح ما نقصد. فقد نص الهدف الاستراتيجي الأول من الخطة علي تحقيق ريادة مصر في الفضاء الخارجي واحتلالها مكانة بارزة، وقد اقترحت الخطة مجموعة سياسات لتنفيذه إلا أنها لم تصف جديدا، فقد جاءت علي نفس مستوى الهدف الأول فيما يتعلق بالتعميم والمبالغة. فإذا انتقلنا إلي بقية أهداف خطة اتحاد الإذاعة والتلفزيون نجد ما هو أكثر غموضا وتعميما، وذلك بفضل اختيار كلمات فضفاضة، وتعبيرات مبالغا فيها. وللمدهش أن تحقيق هذه الأهداف يعتمد علي مجموعة من السياسات والخطط كتبت أيضا بلغة انشائية وتعبيرات غير محددة مما يزيد الأمر غموضا.

ويغض النظر عن التعميم أو المبالغة، ولحاجا الغموض في أهداف اتحاد الإذاعة والتلفزيون، فإن هناك فجوة واضحة يلحظها أي متابع لما يقدم في الإذاعة والتلفزيون وبين الأهداف المعلنة للخطة. وعلي سبيل المثال تنص الخطة في مجال السياسة الداخلية علي التأكيد علي الحاجة إلي اصلاح سياسي مشابه للاصلاح الاقتصادي بطبوي علي اقامة علاقات ديمقراطية حقه ليس فقط بين الحكومة والمعارضة ولكن أيضا داخل الأحزاب نفسها وبينها وبين المجتمع.. ثم تؤكد الخطة الإعلامية علي تكوين دور الأحزاب.. بينما لا يترك المستمع أو المشاهد يلحظ وجود مؤثر للأحزاب في برامج الإذاعة والتلفزيون.

ورغم عدم وضوح السياسة الإعلامية وتعتمد صياغة أهدافها وخططها التفصيلية بأسلوب انشائي، فإنه قليلا ما يتم الالتزام بها أو تطبيق بعض أهدافها خاصة فيما يتعلق بالحوار وتعتمد الآراء والاصحاح للأحزاب بالتعبير عن مواقفها السياسية عبر الإذاعة

والتلفزيون. من هنا فإن الفجوة بين السياسة المعلنة والممارسة الفعلية تزداد علما بعد علم، ويكاد يقتصر الالتزام بأهداف السياسة الإعلامية في مجال التجديدات التقنية والتكنولوجية الخاصة بالثابت الأذاعي والتلفزيوني والاستوديوهات فضاءً عن الانتاج الكمي للبرامج والمضامين المختلفة. من هنا تتشابه إلى حد كبير مطلقات وأهداف خطة تصاد الأذاعة والتلفزيون عام ٢٠٠٠ مع خطط الاعولم الثلاثة الماضية، ولعل هذا التشابه يمكن حالة الرضا عن الانجازات التقنية والتكنولوجية التي حققها الإعلام المصري من ناحية، وغياب الرقابة والنقد الجاد لأداء الإعلام من ناحية ثانية، وقد أدنى ذلك إلى عدم القدرة على التمييز بين الانجازات التكنولوجية والفنية ذات الطابع الكمي، وبين الانجازات الكيفية التي تتعلق بمستوي برامج ومضامين الأذاعة والتلفزيون ومساحة التحد وحرية الرأي والتعبير المسموح بها في الإعلام المرئي والمسموع.

ثانياً : لا جديد في أوضاع الصحافة :

لم تطرأ خلال هذا العام تغييرات ذات بال على أوضاع الصحافة المصرية وإن طغت على السطح العديد من مظاهر أزمته، حيث استمرت لملمة ملكية وإدارة الصحف، وبحث الصحف القومية في إدخال وتشغيل آلات طباعة جديدة ذات قدرات هائلة. وفي الوقت الذي بدت الصحف القومية متقدمة تقنياً فإن للتغطية الصحفية والمضامين التي تقدمها لم تخرج عن مألوف السنوات السابقة، مع ملاحظة الزيادة المطردة في المساحات المخصصة للإعلان بأنواعه خاصة الإعلانات السياسية، إذ احتلت إعلانات تجديد الثقة في انتخاب الرئيس مبارك، نسبة معتبرة من إجمالي مساحة الإعلانات بأنواعها.

على أن زيادة الدخل من الإعلانات لم تـهـ المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات القومية، لاسيما المؤسسات الصغيرة نسبياً كروز اليوسف والتماون، وبصفة عامة استمرت معاناة المؤسسات القومية من المعاملة الزلذدة ومن خسارة الإصـدارات الجديدة، علاوة على ثبات أو تراجع التوزيع، ورغم

أنه لا توجد أرقام معلنة لتوزيع كل مطبوعة، إلا أن الكثير من المؤشرات ترجح تـكـالـكـ جمهور قراء الصحف، واتجاه نسبة معتبرة من جمهور الصحف القومية والحزبية إلى قراءة الصحف الصفراء.

ويبدو أن الصعوبات التي تواجه المؤسسات القومية التي تحظى بدعم الدولة هي أبرز تجليات أزمة الصحافة المصرية والتي تتفقم علما بعد عام، وتشمل أيضاً الصحف الإقليمية والحزبية والصحف الصفراء أو الشعبية. في هذا السياق ظهرت واختفت عشرات للصحف الإقليمية ونجح عدد محدود منها في الاستمرار اعتماداً على دعم المحافظ أو المحلي أو بعض الشركات، ولكن مقابل هذا الدعم فقدت للصحف الإقليمية استقلالها وصارت جزءاً من جهاز للعلاقات العامة للمحافظة وتراجع مستواها الفني والمهني.

وكان وزير الإعلام قد أعلن أن هناك ٦٠٠ صحيفة تصدر في مصر منها المئات في الإقليم، ويمكن القول بصعوبة حصر العدد الدقيق لهذه الصحف حيث تصدر وتختفي كل فترة عدة صحف إقليمية، كما أن كثيراً منها لا يصدر بانتظام، حيث يعاني من نقص التمويل ونقص الكوادر المهنية، وضيق قاعدة القراء.

وإذا انتقلنا إلى الصحف الحزبية نجد مظاهر أزمة الصحافة المصرية أكثر حدة وعنف مقارنة بالصحف القومية. فقد استمر تراجع الصحف الحزبية على مستوى الشكل والمضمون، وكذلك تراجع التوزيع رغم محاولات التجديد في الشكل التي قلمت بها "الأماشي" و"الأحرار"، وبصفة عامة بدت الصحف الحزبية عاجزة عن تجديد خطابها أو استمالة التغيرات التي طرأت على جمهور الصحف، خاصة شعور قطاعات واسعة من الجمهور بأن ما تقدمه المعارضة مجرد شعارات غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع، مما يضاعف من أزمة الصحف الحزبية، ويعكس بالسلب على المشاركة السياسية.

وتعاني الصحف الحزبية بدرجات متفاوتة من مشكلات مالية وإدارية، إذ تراكبت ديون صحفية الحزبي لسان حال الحزب الناصري، ورغم تعدد

مصادر تمويلها واتجهت قيادة الحزب الي التفكير في العودة للصدور اسبوعيا بدلا من الاصدار اليومي. كما ظهرت عدة مشكلات في صحف مثل "الشعب" و"الاحرار" تتعلق بصعوبات مالية حاولت الادارة علاجها علي حساب حقوق بعض المحررين والعاملين، مما دفعهم الي اللجوء الي النقابة او الوقوف امام القضاء.

والملاحظ أن مشكلات المحررين مع الصحف سواء كانت حزبية او قومية تمتحود علي جزء كبير من جهود النقابة علي حساب بقية الانوار وللوظائف وفي مقدمتها جهود تطوير وحماية المهنة. وعلي سبيل المثال فان ذبول مشكلة صحيفة الاحرار مع بعض محرريها بعد تغيير رئيس تحريرها عام ١٩٩٦ فرضت نفسها علي جدول اعمال مجلس النقابة الجديد.

إن تسوية المشكلات المهنية والادارية لاعضاء النقابة يدخل ضمن مهام ووظائف النقابة، ولكن ليس علي حساب اولويات وقضايا اخري تستبر اكثر اهمية من وجهة نظر جماعة الصحفيين مثل الفناء القوانين السالبة للحرية وقضايا حرية النشر والتعبير وسبل حماية المهنة والتوسع في تقديم خدمات مادية وتدريبية للصحفيين.

ويثير ازدياد عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد صحفيين إشكالية وحدود التعبير وحرية النقد، والحياة الخاصة والاعانة للمسئولين ونجوم الفن والمجتمع، وهي إشكالية لا يمكن مواجهتها من خلال القانون فقط، بل يجب اولا تطوير مؤسقات الشرف الصحفي ليرتاضي مع الهامش الديمقراطي للمتاح والتحويلات المجتمعية المتسارعة، وثانيا قيام النقابة بتطبيق جاد وفعل لمواد الميثاق، وثالثا إشاعة مناخ من الفهم والتسامح ينطلق من ضرورة مراجعة مفهوم الحياة الخاصة السائد لدي الدوائر الرسمية بحيث يعي الصحفيون الحدود الفاصلة بين السلوك العام والخاص كما يمي للشخصيات العامة أن النقصد الموجه اليهم بحكم وظائفهم لا يعني الانتقاص من شخصيتهم او التدخل في حياتهم الخاصة.

لكن يبدو أن تمتد الخلط بين العام والخاص اصبح من آليات عمل الصحف للصفر او الشعبية

التي تبدو من الخارج بعيدة عن أزمة الصحف القومية والحزبية. لكن الحقيقة أن الصحف الصفراء هي ايضا في أزمة، وذلك بالرغم من كونها لصدى نتائج أزمة اصدار الصحف وعجز الصحف القومية والحزبية عن تطوير ادائها وتجديد خطابها، بعبارة اخري فان الانتعاش الظاهر في توزيع عدد محدود من الصحف للصفر لا ينفي حقيقة أن هذه الظاهرة تواجه أزمة تتجسد في ثبات جمهور هذه للصحف حيث انحصر في فئات معينة تتابع ما تقدمه علي لاه غريب وغير مالوف، ويقدم نوعا جديدا من التسلية. ولكن تكرار ونمطية الموضوعات التي تقدمها قلص من فكرة الجدة والغربة التي اعتدلت عليها الصحف الصفراء. واستنادا الي تحليل عينية عضوانية محدودة من هذه الصحف يمكن القول أن موضوعاتها تكاد تنحصر في الجن والشعوذة والعنف والجنس والجريمة بلواغها وحياة الفنانين ورجال الاعمال وقضايا استغلال النفوذ والفتاوي الدينية واوضاع الاقباط والوحدة الوطنية، ومؤامرات امريكا واسرائيل علي العرب والمسلمين.

وعلاوة علي تكرار ونمطية الموضوعات والتي قد تختلف من عدد الي آخر فان هناك جمودا وتكرارا مملًا في اساليب التحرير للصحفي والصور المصاحبة، حيث تتشابه هذه الصحف في تمتد المبالغة والاثارة وتجهل المصدر وادعاء الصراحة والجرأة، وكذلك تقلب المواقف وتلونها بحسب مصلحة كل صحيفة وعلاقتها ببعض المؤسسات الحكومية او الخاصة ورجال الاعمال وما تحصل عليه من اعلانات.

إن تكرار ونمطية موضوعات واساليب تحرير الصحف الصفراء يباع بينها وبين الصحف الشعبية بمعناها الغربي، وهو ما رسده التقرير بالتفصيل في العام الماضي. كما يجعل الصحف المصرية الصفراء متشابهة بحيث يصعب التمييز بينها حتمي من وجهة نظر فئات من جمهورها، كذلك فان هذا التشابه للنمطي وسهولة التقليد والمحاكاة يشجع عشرات الصحفيين وغير الصحفيين علي الدخول في سوق الصحافة وصدار صحف جديدة مماثلة، خاصة وأن الحصول علي ترخيص لاصدار مثل

في فبراير ترخيص صحيفة "صوت الأمة" التي تصدر عن دار صوت الأمة للصحافة والنشر واعتباره كان لم يكن، استنادا الي أن الشركة قامت بأجراء تغييرات في البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الادارة وملأك الأسهم دون موافقة المجلس الأعلى للصحافة.

الخاصة أن الصحافة المصرية القومية والحزبية والمستقلة والصفراء تواجه أزمة حادة ترتبط بضعف قاعدة القراء وترجع التوزيع ونمطية وبيروقراطية الاداء، وترهل الهياكل الادارية والمالية الزائدة وضف الرقابة الضعيفة، وغياب قواعد الشفافية والافصاح، وتراجع المستوى المهني والثقافي، مع زيادة دور العوامل الشخصية او الحزبية وصلاات القرابة في عمليات تعيين الصحفيين وتولي المناصب القيادية. وقد لذي ذلك الي تراجع علم في مستوى أداء الصحافة المصرية واهتزاز مصداقيتها .

ثالثا : تطوير ضروري للأذاعة والتلفزيون :

تحتل الاذاعة والتلفزيون مكانة مركزية في النظام الاعلامي المصري، وتنصهر اولويات العمل فيهما اولويات وزارة الاعلام. وقد حققت الاذاعة والتلفزيون في السنوات الماضية انجازات عديدة في مقدمتها اطلاق القمر الصناعي المصري لايال سات ١٠١، وقامة مدينة الانتاج الاعلامي ومجمع مبارك العالمي. كما ارتفع عدد القنوات التلفزيونية الارضية والفضائية، ووصل البث اذاعي والتلفزيوني الي معظم دول العالم، وارتفع عدد ساعات الارسال الاذاعي الي ١٦٥٣١٠ ساعة، وزادت القدرة الاجمالية لمحطات البث الاذاعي الي ١٣٣٣٣ كيلو واط، وزاد عدد الاذاعات الاقليمية الي ١١ اذاعة اقليمية تبث ١٨٠ ساعة يوميا. كما تطورت شبكة الاذاعات الموجهة من خلال ٤٨ خدمة اذاعية تقدم يوميا ٦٨٠ ساعة في المتوسط بـ ٣٥ لغة الي مختلف مناطق العالم، وبدأ البث الفضائي الاذاعي علي اقل قمر صناعي اذاعي في العالم "افريساتل" ليغطي الارسال مناطق شرق افريقيا، والشرق الاوسط شمال وغرب افريقيا واجزاء من أوروبا.

هذه الصحف ميسور عبر المنفذ القبرصي وتسمح الرقابة معها مقارنة بالصحف الجادة، كما أن رأس المال المطلوب ليس كبيرا قياسا بالأرباح المتوقعة، من هنا ظهرت واختفت عدة صحف صفراء، وأعطت كل صحيفة جديدة علي نفس توليفة الموضوعات والأساليب التحريرية والفنية الشائعة في الصحف الصفراء الأكثر شهرة والأعلي توزيعا. هكذا تتجلى أزمة الصحف الصفراء في الكثرة والتعدد النمطي، لسد احتياجات فئات محدودة من الجمهور غير قابلة للزيادة، وغير مرتبطة بصحيفة بعينها، ولذلك تخوض الصحف الصفراء معركة حياة أو موت اعتمادا علي نفس الموضوعات واساليب التحرير، مما يقلص من مصداقيتها، ويضعف من ارتباط القارئ بصحيفة معينة من بين عشرات الصحف التي تقدم نفس الموضوعات وبفلس الأساليب تقريبا.

أن أزمة الصحف الصفراء لاتعني قرب زوال او نهاية هذه الصحف، بل تشير الي توقف نمو الظاهرة، وترجع توزيع بعض هذه الصحف والتي يحلو لها ادعاء تحقيق معدلات من التوزيع يصعب الوثوق بها في ظل غياب الشفافية والافصاح في تدقيق ارقام التوزيع. ولكن هذه ظهرت في مصر لتسد احتياجات نوعية خاصة من الجمهور، وهذه النوعية موجودة في كل مجتمع، وبالتالي فإن هذه الصحف ستبقى، غير أن أداء الصحف القومية والحزبية والتطبيق المجرد والعام لحق لصدار الصحف وبدون معايير مزدوجة يضعف الصحف الصفراء في حجمها الطبيعي، ويقلص من قدرتها علي الابتزاز السياسي وادعاء الجراءة أو الوقوف في وجه اعداء الوطن. كذلك فإن علاج ظاهرة الترخيص القبرصية وتطبيق القانون وميثاق الشرف الصحفي من شأنه أن يوضح مسار هذه النوعية.

في هذا الاطار نظير الي الاتولوجية وعدم الشفافية في ممارسة حق لصدار الصحف او تملك الصحف الخاصة، عبر استخدام مجموعة من الاجراءات الادارية، حالت دون الموافقة علي معظم طلبات تأسيس شركات صحفية مساهمة، كما ألغت

لما الارسل التليفزيوني فحصل حاليا الي ٢٦ محافظة، وزاد عدد ساعات الارسل الي ٧٧٩٩٥ ساعة، وارتفع عدد محطات البث التليفزيوني الي ٢٢ محطة، واصبح عدد القنوات التليفزيونية الاقليمية ٦ قنوات، اضافة الي ٣ قنوات فضائية، و٨ قنوات متخصصة.

ويؤكد الخطاب للرسمي أن القمر الصناعي الاول نابل سات حقق هدفه الأساسي حيث امتلأ بجميع القنوات التليفزيونية والتي بلغ عددها ٦٥ قناة، كما يجري الاستعداد لاطلاق القمر الثاني فسي اكتوبر القادم، ويحمل ١٢ قناة قمرية تبث ٨٤ قناة رقمية، لتغطية جنوبا اوربا والشرق الاوسط والقرارة الافريقية. ومن المنتظر أن يبث القمر الجديد القناتين الاولى والثانية الي توشكي ودرج الاربعين وسيناء وخليج السويس، وسيوفر القمر الثاني قنوات احتياطية للقمر الاول، كما سيجهز بإمكانات اتصالية جديدة تمكنه من تقوية الاتصالات ودعم للتبادل الاخباري وخدمات المعلومات، ويجري العمل حاليا علي تسويق قنوات وخدمات القمر الثاني.

علي مستوى آخر يقوم اتحاد الاذاعة والتليفزيون بانجاز خطة طموحة للعام ٢٠٠٠/٩٩ لاحتلال وتطوير وتجديد محطات الارسل وشبكات نقل البرامج العاملة لاكثر من عشرين عاما، كما تهدف الخطة الي تعظيم الاستفادة من مشروع القمر الصناعي نابل سات بتوفير الاستقبال الفضائي واعادة البث الارضي في مناطق جنوب مصر التي لاتصل اليها الشبكات الارضية.

وتتضمن الخطة تقوية محطات الارسل الاذاعي الموجه، وتحسين خدمة محطات الارسل الاذاعي والتليفزيوني في جنوب مصر ووسط الدلتا والقناة، وكذلك استكمال ادخال النظم الرقمية، ولحلال وتطوير استكشافات الاذاعة والتليفزيون. ومن المقرر بدء المرحلة الاولى في مشروع امتداد مبني الاذاعة والتليفزيون ماسيرو علي مساحة ٣٦٠٠ متر وتشمل بناء مجموعة من الاستكشافات التليفزيونية الصغيرة ومراكز البث وملحقاتها.

ولكن رغم أهمية هذه الانجازات، فإن البث لا يصل حتي الآن الي قليل من المناطق ما زالت تنتظر

القمر الصناعي الثاني ليصل اليها البث التليفزيوني، الامر الذي يؤثر اكثر من تساؤل حول مقولة السيادة الاعلامية وفق المفهوم الذي يطرحه الخطاب الرسمي لوزارة الاعلام. وقد تثار هنا قضية تخصيص الموارد المحدودة ولأولويات العمل بين الداخل والخارج حيث دفع التفاس الاقليمي والدولي باتحاد الاذاعة والتليفزيون الي اطلاق قنوات فضائية متخصصة بدون امكانيات مالية كافية حيث ذكر وزير الاعلام أن القنوات المتخصصة انطلقت بتمويل محدود قدره ٤ ملايين جنيه.

ولعل التسرع وضعف التمويل والسبل بمنطق التجربة والخطأ يفسر لنا المستوى المتواضع للقنوات المتخصصة مقارنة بمثيلاتها من القنوات العربية سواء علي مستوى الشكل او المضمون. وربما كان توجيه هذا الجهد والتمويل المحدود لتجديد وتطوير محطات الارسل الاذاعي والتليفزيوني داخل مصر اكثر فائدة من وجهة النظر التوعوية، لا سيما أن اغلبية المواطنين لم يتمكنوا من استقبال القنوات المتخصصة التي تتطلب شراء جهاز للاستقبال الرقمي يتكلف حوالي ١٢٠٠ جنيه. وقد شكل هذا المبلغ حاجزا امام استفادة الاغلبية من القنوات المتخصصة علاوة علي القنوات التعليمية والصحية التابعة لوزارتي التعليم والصحة. ولم تنجح الحلول التي طرحت للتغلب علي هذه المشكلة، لاتباع بالتقسيم لاجهزة الاستقبال الرقمي لم يلق قبولا من اغلبية المواطنين، كما لم تنجح تجارب المشاهدة الجماعية في المدارس. من هنا صار ضروريا البحث عن حلول عملية، وغير مكلفة بالنسبة لميزانية اغلبية المواطنين مثل اعادة تخصيص قنوات البث في القنوات المحلية لنقل ما تقدمه القنوات التعليمية، خاصة وان هذه القنوات تعيد تقديم برامج ومضامين ترفيهية سبق تقديمها في القناتين الاولى والثانية.

وتجدر الاشارة الي ضرورة اعادة النظر في فلسفة واهداف القنوات المحلية. فقد انطلقت هذه القنوات وتوسعت في ساعات البث بدون ميزانيات مناسبة لشراء الاجهزة او انتاج البرامج، وقد أدى هذا الوضع الي ضعف مستوى ما تقدمه القنوات

المحلية من حيث الشكل والمضمون، ويزور فجوات تكنولوجية وفنية بين هذه القنوات والقائمين الأولي والثانية، فأغلب القنوات المحلية ليس لديها عدد كاف من الكاميرات والاستوديوهات، كما أن بعضها يعمل بكاميرات ونظم غير رقمية.

إن اوضاع القنوات المتخصصة والقنوات المحلية تثير قضية العلاقة بين الموارد المتاحة وتخصيص هذه الموارد وفق أولويات تنموية محددة. فلكثرة المعدية أو التوسع الكمي في القنوات أو ساعات الارسال قد لا يعني تحقيق السبق والريادة الاعلامية ان لم يرتبط بالارتفاع والتجديد في الشكل والمضمون، والذي يتطلب بدوره حذا أدنى مقبولا من التمويل الذي يمكن تخصيصه بطريقة الفضل.

والواقع أن مشكلة ضعف التمويل قد دفعت لتحديد الاذاعة والتلفزيون للتفكير في زيادة موارده من خلال التوسع في كل من الاعلان وتسويق برامج الاذاعة والتلفزيون حيث بلغ الدخل من الاعلان ٣٢٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧، شكلت المصدر الاول لدخل الاتحاد بنسبة ٤٤.٤٤ %، بينما حقق النشاط التسويقي للقطاع الاقتصادي ١٠٣ مليون جنيه بنسبة ١٤ % من الدخل عام ١٩٩٨/٩٧. وتشير خطة اتحاد الاذاعة والتلفزيون إلى أن إيرادات الاعلانات التجارية المستهدفة عام ٢٠٠٠/٩٩ تقدر بـ ٣٢٦ مليون جنيه بانخفاض طفيف عن عام ١٩٩٨/٩٧ بينما تقدر حصة تسويق القطاع الاقتصادي بحوالي ٨٢ مليون جنيه، عدا المستهدف من إيرادات شركة القاهرة للصوتيات والمرئيات بحوالي ٨٧ مليون جنيه.

وكانت الاعلانات قد جاءت في المرتبة الرابعة بالنسبة لاجمالي ساعات ارسال البرامج والمواد التي قدمتها القناة الاولى في التلفزيون عام ١٩٩٨/٩٧ بنسبة ١٣.٧٦ %، بينما جاءت في المرتبة التاسعة في القناة الثانية وبنسبة ٣ % من مجموع برامج ومواد القناة الثانية، الأمر الذي يشير الى الزيادة الملحوظة في نسبة الاعلانات التجارية في القناة الاولى، والتي استمرت خلال عام ١٩٩٩. وترافقت هذه الزيادة مع تندي مستوى بعض الاعلانات وخرجوها عن الأدب العامة، علاوة على ما تحدثه الاعلانات من آثار

سلبية مثل ثورة التطلعات وزيادة الاستهلاك الشرفي ومشاعر الاحباط خاصة لدى الاطفال والشباب. ومن هنا استجابت وزارة الاعلام لدعوة الصحف وأولياء الامور بترشيح مضمون الاعلانات، وشكل الاتحاد لجنة للتأكد من التزام وكالات الاعلان بميثاق الاعلان، وقد قامت اللجنة برفض ٦٣ اعلانا، والغى القطاع الاقتصادي تملاذه ازاء هذه الاعلانات.

ولاشك في اهمية عمل هذه اللجنة، لكن ثمة حاجة حقيقية لاعادة النظر في الحيز المتزايد الذي تحتله الاعلانات في ذروة المشاهدة (الوقت الممتاز)، وكذلك في لجوء بعض قنوات التلفزيون التي بثت اعلانات بانواعها داخل البرامج والدراما التلفزيونية والافلام مما يسئ الى وحدة العمل الفني، وحق المواطن في الاتصال، في هذا الاطار قد يكون من المناسب وضع سقف للزمن المخصص للاعلانات في اوقات البث المختلفة لا يتم تجاوزه وبحيث لا يزيد الوقت المخصص عن ٣ % من اجمالي ساعات البث، في المقابل لابد من اتخاذ اجراءات سريعة لحل المشكلات المالية التي يواجهها الاتحاد نقترح منها ترشيح الاتفاق واعادة تخصيص الموارد المتاحة، مع التشديد على ضرورة حصول اتحاد الاذاعة والتلفزيون على مقابل للخدمات التي يودها لاجهزة الدولة والتي تقدر بحوالي ٦٩٥ مليون جنيه.

علي أن مشكلة نقص التمويل وسوء تخصيص الموارد لا تكفي لتفسير ضعف مستوي اغلب البرامج والمضامين المقدمة في الاذاعة والتلفزيون ويطمح الأداء ويبرز واقعها، ولكن هناك أسبابا أخرى لعل أهمها:

١- سيادة الوظيفة الترفيهية للإعلام في ادراك القائمين على اتحاد الاذاعة والتلفزيون علي ماعاده من وظائف أخرى مثل نقل الاخبار والتفسير والتنقيف، والتتمة. حيث تستحوذ المواد الترفيهية علي اغلب الوقت والجهد، وينظر لهذه النوعية من المواد علي انها المعيار الاساسي في النجاح والتميز. ونشير هنا الي أن المواد الترفيهية في قنوات التلفزيون جاءت من حيث ساعدت الارسلال في المرتبة الاولى بين لمات البرامج المختلفة وبنسبة

١٩٩٨/٩٧ عام ٣٩% وجاءت بعدها في المرتبة الثانية وبفارق كبير المواد الإعلامية بنسبة ١٤%، ويقصد بها نشرات الأخبار والبرامج السياسية والتعليقات، ثم جاءت في المرتبة الثالثة المواد الثقافية بنسبة ٨%، وجاءت مواد التنمية والخدمات بنسبة ٧%، ويلاحظ أن نسبة المواد الترفيهية ربما تزيد عن ٢٩% بالنظر إلى أن بعض أنماط البرامج الأخرى كبرامج الأطفال والتي جاءت بنسبة ٧%. وكذلك برامج للتنمية والخدمات تحتوي على مضامين ترفيهية. ومن ناحية أخرى لا توجد أي دلائل تشير إلى احتمال تراجع نسبة المواد الترفيهية بين المضامين المقدمة في القنوات التلفزيونية خلال عام ١٩٩٩، أو إلى ارتفاع مستوى ما تقدم فيها.

والمدهش أن البرامج الترفيهية تحتل أيضا المرتبة الأولى من جملة ساعات الإرسال الإذاعي عام ١٩٩٨/٩٧ ونسبة تماثل تقريبا للنسبة التي حصلت عليها المواد الترفيهية في ساعات إرسال التلفزيون، حيث جاءت بنسبة ٣٦%، تليها في المرتبة الثانية وبفارق كبير البرامج الثقافية بنسبة ٢٤%، ثم جاءت البرامج الدينية في المرتبة الثالثة بين ساعات الإرسال الإذاعي بنسبة ١٤%، مع ملاحظة أن أغلبها عبارة عن تلاوة القرآن الكريم.

هكذا تتفوق البرامج والمضامين الترفيهية من ناحية الكم على ما عداها من برامج ومضامين. وتتصدر أولويات العمل في الإذاعة والتلفزيون دون أن يواكب ذلك تطور في المستوى الكيفي، فأغلب ما يقدم من المواد الترفيهية يتسم بالسطحية والتكرار الممل وعدم احترام عقلية المستمع أو المشاهد أو حتى تقدير أن هناك شرائح مؤثرة من الجمهور أصبح في مقدورها الاستماع أو مشاهدة إذاعات أو قنوات منافسة.

وتجدر الإشارة إلى سؤلة فكرة تربط بين زيادة جرات المواد الترفيهية في الإذاعة والتلفزيون وشهر رمضان من كل عام، حيث تكون حالة الطوارئ في الإذاعات والقنوات المختلفة بما فيها الفضائية والمتخصصة، وتشكل فرق عمل لإنتاج

ويث مواد ومضامين ترفيهية ينتج أغلبها بتسرع ودون أعداد كاف فتأتي غير مناسبة مع قيم وفلسفة الصوم، فضلا عن تواضع مستوياتها الفنية.

٢- عدم القدرة على التمييز بين ملكية الدولة للإذاعة والتلفزيون وبين امكانية تقديم خدمات إعلامية تراعي قواعد العمل الإعلامي في سرعة التحرك والسبق، وتسمح بتقديم وجهات النظر المختلفة في القضايا الملحة سواء التي تقدمها أحزاب المعارضة أو فاعليات المجتمع المدني. وادي غياب هذا التمييز المهم إلى نوع من المركزية الشديدة التي اعتمدت على آليات بيروقراطية في التحكم والسيطرة على عمليات استقاء الأخبار وأعدادها وإذاعتها، وكذلك على اختيار البرامج وموضوعاتها وأسماء المتحدثين فيها. وقد استمرت هذه الآليات في العمل خاصة وإنها تستند إلى تراث طويل من الخبرة والشعور الزائف بالذبح. أكثر من ذلك تعثرت محاولات تطوير نشرات الأخبار حيث استمرت الأولويات السياسية المحلية في تقرير أهمية الأخبار وترتيب إذاعتها، وعملت النشرات من الأقباع البطئ ومحدودية الاعتماد على الصور والخرائط والمواد الفيلمية، فضلا عن التقارير والتعليقات الانشائية، في هذا السياق جري الاستمالة بمحد كبير من المراسلين أغلبهم دون المستوى.

ولعل أبرز مظاهر بطء وبيروقراطية الأداء في الإذاعة والتلفزيون تتجلى في التأخر عن إذاعة خبر محاولة الاعتداء على الرئيس مبارك في مدينة بورسعيد، وبطء القيام بحملات توعية بشأن ظاهرة الكسوف، فلم تمهد الإذاعة والتلفزيون لهذا الحدث، ثم حاولت تداركه هذا التأخير بتكثيف حملتها الإعلامية ليلة وقوع الكسوف، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة مخاوف الناس ولحق أضراراً بالعمال والإنتاج في كثير من القطاعات، كذلك فإن استجابة الإذاعة والتلفزيون لكارثة سحابة الدخان ثم كارثة الطفرة المصرية جاءت متأخرة، وانتمت بالطابع الدفاعي التبريري. ويبدو أن بطء أداء الإذاعة والتلفزيون تجاه هذه الأحداث والكوارث قد خلق حالة من الغموض والشك ساعدت في تشكيل مناخ موثظ لظهور وانتشار عدة شائعات مثيرة سجلها

بالتفصيل تقرير الآزمات والكوارث لعام ١٩٩٩ الصادر عن جامعة عين شمس.

٣- سوء توظيف واستخدام العناصر والقدرات البشرية المؤهلة التي تميز مصر، والتي يمكن الرهان عليها بالدرجة الأولى للنهوض بالإعلام المرئي والمسموع، إذ أن آليات العمل البيروقراطي وغياب الشفافية والإصباح أدت إلى اختيار عناصر غير مؤهلة لأعداد وتقديم كثير من البرامج، والتي استمرار عناصر أخرى ثبت فشلها في العمل الإذاعي والتلفزيوني لأسباب تتعلق بالاقدمية. وفي ظل هذه الأوضاع تراجع مستوى التدريب والتأهيل أو جرى الاستغناء بهما. وقللت هذه الأوضاع السي حجز وتغيب الكفاءات الشابة سواء خارج أو داخل النظام الإعلامي، وبالتالي إهدار فرص عديدة للإصلاح والتطوير، ويبدو أن المسؤولين قد التفتوا مؤخرا لهذه السبلات فاعلن وزير الإعلام في أكتوبر عن البدء في تطوير إعلامي شامل يعتمد على صنع دماء جديدة وتطوير نشرات الأخبار وتقييم أداء شبكة المراسلين وطريقة تقديمهم للتقارير، كما تقرر إحياء لجنة اختيار البرامج ورفض المسلسلات الطويلة، وتطوير معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني، وأن يكون الحصول على دورات تدريبية شرطاً لتولّي مناصب قيادية.

ويصعب حالياً تقييم نتائج عملية التطوير التي اشتملت على مجموعة من الإجراءات والتطبيقات التي يمكن أن تحسن من أداء الإذاعة والإعلام المرئي والمسموع، لكن بعض هذه القرارات والتطبيقات يدعو للدهشة حيث صدر قرار من وزير الإعلام بمنع ظهور المنبهات الحوامل، وكذلك منع مقاطعة الضيوف وعدم الاستخفاف بهم. وهي أمور تعني أن إحياءات العمل الإعلامي كانت غائبة عن قنوات التلفزيون.

لكن التطوير الشامل للإذاعات والقنوات الأرضية وللفضائية والنهوض بها يتطلب:

١- مراجعة شاملة لأهداف السياسة الإعلامية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون.

٢- مراجعة أولويات العمل فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وتخصيص الموارد وتوظيف الكفاءات والعناصر البشرية.

٣- المراجعة الشاملة لمستوى البرامج والممثلات والمضامين المختلفة شكلاً وموضوعاً، مع إعادة توزيع نسب ساعات الإرسال على أنماط المواد المختلفة بحيث تخفض المساحة الزمنية الكبيرة التي تشغلها المواد الترفيهية والإعلانات في أوقات المشاهدة المتميزة.

٤- تفعيل الرقابة الشعبية على أنشطة اتحاد الإذاعة والتلفزيون، مع ضمان الإفصاح والشفافية. فمن الملاحظ أن الكتاب السنوي الذي يصدره الاتحاد، وكذلك الخطط الإعلامية السنوية لا تتضمن أي معلومات عن مصروفات الاتحاد أو خسائره. كما أن تشكيل الجمعية العمومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون والذي نص عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ لا يضمن تمثيلاً معقولاً للعاملين في الاتحاد، كما لا تمثل فيه فاعليات المجتمعين السياسى والمدنى، وبالتالي فإنه من المسموح توسيع قاعدة الجمعية العمومية، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من لجان تقييم ومتابعة أنشطة الاتحاد، وكذلك تقييم البرامج والمضامين في الإذاعة والتلفزيون تضم في أغليتها عناصر قيادية في الاتحاد، مما قد يؤثر في قراراتهم من هنا نقترح أن تكون الأغلبية في هذه اللجان من الإعلاميين والخبراء وممثلي المجتمع المدني.

٥- الإعداد والتجهيز لظهور إذاعات وقنوات تلفزيونية خاصة، إذ أن القانون الذي منح اتحاد

الإذاعة والتلفزيون حق إنشاء وتملك البث الإذاعي للمسموع والمرئي أصبح غير ذي موضوع في ضوء تكنولوجيا البث الفضائي وعولمة الإعلام، وبالتالي فإن سعي بعض الأحزاب والشركات الخاصة لتأسيس قناة تلفزيونية أرضية قد يتحول إلى تأجير قناة فضائية أو أكثر من القنوات الكثيرة المتاحة للتأجير من خلال قمار أجنبية تغطي مصر. ومن هنا ضرورة التعامل بواقعية مع هذه التطورات، وهو ما أكدته وزير الإعلام حيث قال "لا بد أن يأتي يوم تنتشر فيه القنوات الخاصة، لكن هل أعددنا المجتمع ليقبل ويتعامل مع هذه القنوات الخاصة؟". وأشار إلى ضرورة التمهيد والحوار، ولا شك في أهمية هذه الرؤية الواعبة. غير أنه من الضرورة الأسراع في إجراء مثل هذا الحوار لأن رخص تكنولوجيا البث الفضائي تجعل من تلجير قناة

فضائية مسألة ميسورة للغاية. ومن جانب آخر فلن وضع ضوابط على الفضائيات مسألة بالغة الصعوبة، وهو ما يدفع نحو التفكير في موانئ شرف إعلامية تمارسها الفضائيات الحكومية والخاصة. غير أن منح الإعلام المصري المرئي والمسموع مزيدا من الحرية، مع فتحة الفرصة لكافة الأحزاب وفاعليات المجتمع في التعبير عن نفسها من شأنه تقليص فرص لجوء الأحزاب أو الشركات الخاصة لاستئجار قنوات فضائية تبث من الخارج. بحارة أخرى فإن توسيع قاعدة المشاركة بين الحكومة والأحزاب وفاعليات المجتمع في الإعلام المرئي والمسموع يقلل من فرص لجوء البعض لبديل استئجار قنوات فضائية وللبث من الخارج، كما يزيد من قوة ارتباط المواطنين بإعلامهم الوطني.

♦ القسم السادس ♦

الاقتصاد المصـرى :

حل المشاكل الظاهرة ومعالجة المخاطر

الكامنة ضرورة مواصلة الانطلاق

أولا : مشاكل فى سعر الصرف وضوابط الائتمان والسياسة التجارية :

حقق الاقتصاد المصرى انطلاقا ملموسة خلال التسعينات من خلال برنامج للإصلاح الجزئ تقدمنا كبيرا على الصعيدين النقدي والمالى، واتجه إلى الهيكل الاقتصادى متحررا إلى حد مقبول من الأعباء الأيدولوجية التى أثقلت الاقتصاد فى مرحلة سابقة.

ولكن يقتضى الحفاظ على هذه الانطلاقة ومواصلة تدعيمها حل بعض المشاكل التى ظهرت خلال الفترة الممتدة من أواخر ١٩٩٨ وأوائل ١٩٩٩، وكانت موضوعا للنقاش العام مثل أزمة الدولار ومشاكل الاقتراض من الجهاز المصرفى ومشكلة التعريفات الجمركية.

١ - مرحلة جديدة فى أزمة الدولار :

تعرض سوق الصرف لأزمة حقيقية فى العام ١٩٩٩ كامتداد للأزمة التى تفجرت فى ١٩٩٨. وتجدت هذه الأزمة فى وجود طلب كبير على الدولار لم يتمكن سوق الصرف من تلبية أو مواجهته من خلال الإيرادات الجديدة من العملات الحرة فى هذه السوق، مما خلق حالة من النقص الحاد فى الدولار اضطرت الحكومة لمواجهتها من خلال الاحتياطات الدولية من العملات الحرة. وأدى هذا الأسلوب فى مواجهة الأزمة على المدى القصير إلى هبوط فى الاحتياطات الدولية لمصر من العملات الحرة من أكثر من ٢٠,٣ مليار دولار فى العام المالى ١٩٩٧/٩٦ إلى ١٨,٦ مليار دولار فى يوليو ١٩٩٨ ثم إلى ١٧,٦ مليار دولار فى يوليو ١٩٩٩. وكنتيجة لزيادة الطلب على الدولار ، تعرض الجنيه المصرى لضغوط قوية ولاحت فى الأفق نذر عودة السوق السوداء للتد الأجنبى بما هدد أحد أهم جوانب النجاح لبرنامج الإصلاح الاقتصادى

المصرى وهو القضاء على السوق السوداء فى الصرف الأجنبى وعلى تعدد أسعار الجنيه المصرى مقابل الدولار وبناء سوق صرف مستقرة.

وبما أن الطلب على الدولار مشتق من الطلب على السلع والخدمات والأنشطة التى يُستخدم الدولار فى تمويلها، فإن أسباب أزمة الدولار تكمن فى التغيرات المتعلقة بالطلب الأصبلى، خاصة وأن المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصرى فى السامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ، ونقص معدلات النمو والتضخم والبطالة ، هى فى موقف يدعم الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار والعملات الحرة الأخرى وليس العكس. وإن كان ذلك لا ينفى أن تصاعد أزمة الدولار يمكن أن يكون قد خلق طلبا على العملة الأمريكية لذاتها كمخزن للقيمة أو كوعاء للاستثمار.

ويمكن القول أن أسباب أزمة الدولار تنقسم إلى أسباب هيكلية عميقة الجذور فى الاقتصاد المصرى وأخرى طارئة مرتبطة بتطورات اقتصادية داخلية أو بتطورات تجرى فى البيئة الاقتصادية الدولية.

ويعد السبب الأكثر أهمية وراء الأزمة الدولارى هو العجز المزمن فى الموازين الخارجية لمصر والذى يعتبر العجز فى التجارة السلعية هو سببه الوحيد تقريبا. وإذا بلغ العجز التجارى المصرى عام ١٩٩٨ نحو ١٣٣٣٥,٣ مليون دولار ، وبلغ العجز المتراكم من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ ، نحو ٦٧٥٣٥ مليون دولار .

وهذا العجز التجارى المصرى هو التجسيد الحى لضيف القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصرى وحتى على صعيد مواجهة الطلب وضيف القدرات التنافسية لوحدها الإنتاجية العامة والخاصة على سواء. هذا الضيف الذى تراكم بدون علاج خلف أسوار الحماية الجمركية الطويلة الأمد ، وهذا العجز يجسد أيضا اعتماد الاقتصاد المصرى على تصدير المواد الأولية محدودة القيمة المضافة والمائد ، حيث

بلغت قيمة صادرات مصر من المواد الأولية وشبه الأولية التي تشمل الوقود والقطن الخام وغزله وسياتك الألمونيوم والبصل الطماخ والبطاطس والبرتقال من قيمة الصادرات المصرية فـى العام ١٩٩٨ . وترتفع النسبة إلى نحو ٦١.٥% من الصادرات المصرية إذا أضفنا إليها صادرات مصو من الأرز عام ١٩٩٨.

وإذا كان العجز هو ملمح دائم للميزان التجارى المصرى، فإن ارتفاعه من ٩,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، يشكل فترة خطيرة ، وهى الفترة التى ساهمت فى خلق أزمة الدولار منذ أواخر العام ١٩٩٨ وعلى مدى العام ١٩٩٩.

وتعود الفترة الكبيرة للعجز التجارى المصرى عام ١٩٩٨ إلى الانخفاض الكبير فى أسعار النفط والوقود عامة ، هذا الانخفاض الذى أدى إلى تراجع إيرادات مصر من تصدير الوقود من نحو ٥٨٣٨ مليون جنيه مصرى (١٧٢٢,٢ مليون دولار) عام ١٩٩٧ إلى نحو ٣١٤٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٨ (حوالى ٩٦٦ مليون دولار) بانخفاض نسبته ٤٦,١% . وأدى ذلك إلى تراجع حصيله الصادرات السلعية المصرية إلى ٣١٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٣٩٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، بانخفاض نسبته ١٩,٦% .

ومقابل تراجع قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ ، ارتفعت قيمة الواردات بشكل كبير من ١٣١٦٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى نحو ١٦٤٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٨ بنسبة ارتفاع بلغت ٢٥,١% .

كما ارتبط جانب من الارتفاع الكبير لقيمة الواردات المصرية عام ١٩٩٨ بالزيادة الطارئة فى الواردات المصرية من اليابان ونول شرق وجنوب شرق آسيا بسبب انخفاض أسعار السلع التى تصدرها تلك الدول لدى تقييها بالدولار أو الجنيه المصرى المرتبط به نتيجة انخفاض أسعار عملات تلك الدول مقابل الدولار والجنيه المصرى منذ انفجار أزماتها المالية فى منتصف عام ١٩٩٧ ولتى استمرت تداعياتها على مدى عام ١٩٩٨ والنصف

الأول من عام ١٩٩٩ على الأقل . وكانت واردات مصر من الدول النامية، وضمنها دول شرق وجنوب شرق آسيا، قد ارتفعت بنسبة ١٣,٧% ، و ٢٧,٩% فى عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ على السرتيب ، مقابل انخفاض واردات مصر من الدول المتقدمة بنسبة ٣,٤% عام ١٩٩٧ وارتفاعها بنسبة ١٢,٧% عام ١٩٩٨.

وحتى بين الدول المتقدمة ارتفعت واردات مصر من اليابان بنسبة كبيرة مقابل تراجع أو جمود وارداتها من دول متقدمة أخرى. وفى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ ارتفعت قيمة واردات مصر من اليابان بنسبة ٧٢,٢% مقارنة بالربع الأخير من عام ١٩٩٧ ، وبالمقابل انخفضت واردات مصر من الولايات المتحدة فى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ بنسبة ١٢,٣% بالمقارنة بالربع الأخير من عام ١٩٩٧.

ويغض النظر عن الأسباب الهيكلية والطارئة للمعز للتجارى المصرى، فإن هذا المعز شكل دائما عنصرا ضاغطا على الجنيه المصرى . وهذا العنصر الضاغط تقلمت آثاره على عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ نتيجة تزايد قيمة هذا المعز.

وتجدر الإشارة إلى أن الجنيه المصرى مقدر بأقل من قيمته الحقيقية أى بأقل من سعر صرفه المثالى مقابل الدولار. وسعر الصرف المثالى لآى عملة هو سعر الصرف الذى يعكس توازن القدرات الشرائية بين هذه العملة فى سوقها والعملة الأخرى فى أسواق بلداتها. وتشير بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم (١٩٩٩/٢٠٠٠) ، إلى أن الناتج القومى الاجمالى المصرى المحسوب وفقا لسعر الصرف السائد فى السوق (٣,٤ جنيه لكل دولار) ، قد بلغ ٧٩,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، أى ما يوازى ٢٦٩,٣ مليار جنيه مصرى ، فى حين أن هذا الناتج يرتفع إلى ١٩٢,٥ مليار دولار فى العام المذكور طبقا لتبادل القوى الشرائية بين الدولار والجنيه أى طبقا لسعر الصرف المثالى. أى أن القدرة الشرائية لـ ٢٦٩,٣ مليار جنيه مصرى فى السوق المصرية تعادل القدرة الشرائية ١٩٢,٥ مليار دولار فى السوق الأمريكية. وتبعا لذلك يصبح سعر

فى تكثيف الضغوط على الجنيه المصرى. وبما أن تلك الواردات ضرورية لأن الاقتصاد المصرى لا ينتج بديلا لها ، فانه يبدو واضحا أن ضعف القدرات الانتاجية المحلية هو عنصر جوهري فى أزمة الدولار عام ١٩٩٩ وما قبلها، وسيظل كذلك اذا لم يحدث تغير حاسم فى هذا الشأن.

وهناك امكانية لحدوث تغيرات ايجابية بالنسبة للعوامل الطارئة التى أثرت سلبيا على موقف الجنيه المصرى مقابل الدولار مثل انخفاض أسعار البترول التى تصنت فى النصف الثانى من عام ١٩٩٩ ، ومثل الإيرادات السياحية التى كانت تأثرت سلبيا بتداعيات حادث الأنصر ، ومثل حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس التى تأثرت سلبيا نتيجة جمود النمو الاقتصادى العالمى الذى لم يتجاوز ٢,٥% و ٣% فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على الترتيب ، مقارنة بنحو ٤,٢% عام ١٩٩٧ ، وهذا التراجع فى النمو أثر سلبيا على حركة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٨ بصفة خاصة حيث بلغت التجارة العالمية ٣٢٧٧,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٥٤٤٦,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ . ورغم أن تقديرات صندوق النقد الدولى (World Economic Outlook, October 1999) تشير

إلى أن قيمة التجارة العالمية ارتفعت إلى ٥٤٣٠,٣ مليار دولار ، إلا أنها تبقى دون مستواها المتحقق عام ١٩٩٧ وهو ما يعنى أن التحسن فى إيرادات قناة السويس قد يبقى محدودا فى العام ١٩٩٩. كذلك فإن أسعار السلع والخدمات التى تصدرها دول شرق وجنوب شرق آسيا لن تنطسب منخفضة ومغرية للمستهلكين من أجل السوق أو التخزين، لأن اقتصادات هذه البلدان بدأت فى التعمال وأخذت أسعار عملاتها فى التحسن مقابل الدولار والجنيه المصرى المرتبط به.

وعلى أى الأحوال فانه فى حالة زوال العوامل الطارئة التى أثرت سلبيا على موقف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، فإن العامل الهيكلى المرتبط بأن مصر بلد منتج ويصدر أقل مما يستهلك ويمستورد ، سيظل يحدى المجرى فى المعاملات الخارجية المصرية بصورة تشكل عنصر

الصرف المثالى للجنيه المصرى عام ١٩٩٨ هو ٠,٧١ دولار ، أو ١,٤ جنيه لكل دولار. لكن عجز الموازين الخارجية لمصر وما ينطوى عليه من ضغوط على العملة المصرية، أدى إلى تخفيضها إلى مستويات نقل كثيرا عن سعر الصرف المثالى لها، حتى بلغ سعر صرف الجنيه المصرى فى عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ نحو ٠,٢٩٥ دولار أو ٣,٤ جنيه مصر لكل دولار.

واضافة إلى العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى والذى تزايد عام ١٩٩٨ ، فإن الإيرادات السياحية المصرية تعرضت لمراجع حاد فى السنوات الأخيرة حيث انخفضت من أعلى مستوى لها وهو ٥٨٣٧,٨ مليون جنيه فى العام ١٩٩٧ إلى ٤٠٦٧,٩ مليون جنيه فى العام ١٩٩٨ بنسبة انخفاض بلغت ٣٠,٤% ، وهو انخفاض ناجم عن التداعيات السلبية للحادث الإرهابى الذى شهدته الأنصر فى نوفمبر ١٩٩٧.

كذلك واصلت إيرادات قناة السويس انخفاضها فبلغت ٦٠٢٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨ علما بأنها كانت قد بلغت ٦٩٩٨,١ ، ٦٦٩٣,٢ ، ٦٣٨٢,١ مليون جنيه فى أعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ على الترتيب.

وكان طبيعى فى ظل هذه المعطيات أن يرتفع عجز ميزان الحساب الجارى بدون حساب التحويلات ، من ٤٠٢٦,٦ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٧/٩٦ إلى ٧١٧٦,١ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٨/٩٧ . وحتى بعد اضافة التحويلات بلغ عجز ميزان الحساب الجارى والتحويلات نحو ٢٧٧٢,٣ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٨/٩٧ مقارنة بفائض بلغ ١١٨,٦ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٧/٩٦ .

وتجدر الإشارة إلى أن لجوء الكثير من المستثمرين والشركات التى تعمل فى مجال إقامة المشروعات بنظام الـ B.O.T (محطات كهرباء ، مياه ، مشروعات تجارية ، موانئ ، مطارات) ، إلى استخدام هذه العقود للكفراض من الجهاز المصرى فى صورة عملات أجنبية لاستيراد المعدات اللازمة لها، قد ساهم فى زيادة الطلب على الدولار وبالتالي

ضغط على الجنيه المصرى بصورة مستمرة إذا لم تتم معالجة هذا الأمر بشكل جوهري.

وقد أظهرت الإدارة الاقتصادية المصرية ترددًا وارتباكًا إزاء أزمة الدولار فى العام ١٩٩٩. وخصوصًا قبل التغيير الوزارى وهو ارتباك غير مبرر لأن هذه الأزمة كان من الممكن توقعها بسهولة على ضوء مبررات تزايد الواردات وتزايد المعجز التجارى المصرى فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ والآثار السلبية للتطورات الاقتصادية الدولية على ميزان المدفوعات المصرى. وقد تجسد التردد الحكومى المصرى فى التعامل مع أزمة الدولار فيما يلى:

أ - فى البداية لجأت الحكومة والبنك المركزى للنفى المعتاد لوجود الأزمة فى وقت كان السوق والمتعاملون فيها يدرسون تمامًا حجم الأزمة وطبيعتها مما أضعف مصداقية ودرجة الثقة فى الإدارة الاقتصادية للأزمة وهو منطاق فاعلية أى سياسة عامة .

ب - حملت السلطات النقدية شركات الصرافة وتلاعب بعضها بأسعار الصرف المسئولية عن "الأزمة المغتلة" .

ج - لجأت السلطات النقدية إلى إصدار مجموعة من التعليمات منها توجيه البنوك إلى عدم تمويل مشروعات بال نقد الأجنبى إذا لم تكن هذه المشروعات تدر عوائد بنفس العملة الأجنبية التى ستقترض بها (مشروعات الـ BOT مثلاً) وعدم تشجيع العملاء على تحويل مديونياتهم المستحقة عليهم بالجنيه المصرى إلى للملات الأجنبية وضرورة التزام البنوك بالحصول على تأمين نقدى بنسبة ١٠٠% من المصلا بالجنيه المصرى للاعتمادات المستندية التى تفتح لاستيراد السلع الاستهلاكية وتامة للصنع وتولى البنوك فتح الاعتماد بالنقد الأجنبى والحصول على تأمين بنفس النسبة فى حالة تميز كمبيالات مقمنة على قوة تسهيلات موردين لاستيراد هذه السلع أو لمقابلة أى التزامات على البنك .

كما وجه البنك المركزى تحذيرا إلى البنوك من تكبير احتياجات عملاتها للاعتمادات المستندية أو سداد المديونيات بمصر أعلى من الأسعار المعلنة. كما أشرتوط البنك المركزى لتوفير النقد الأجنبى للبنوك لتتنجها أن يكون ذلك لتسوية المعز بين مواردها واستخداماتها الناشئة عن تعاملاتها الفعلية مع العملاء أخذا فى الاعتبار الحدود المقررة من البنك المركزى بشأن التوازن فى مراكز الملات لتلافى ما ظهرته الأزمة من لجوء عدد من البنوك الصغيرة لطلب نقد أجنبى من البنك المركزى بالمصر للارسمى ثم إعادة بيعه لعملائها بمصر أعلى وهو شكل من أشكال المضاربة على سعر الجنيه المصرى واضعفت مركزه أمام الدولار .

ويرغم كل هذه الإجراءات، وبعد طول فترة تردد الهيئ من وضع سوق المضاربة على الدولار، لجأت السلطات النقدية إلى ضخ كمية من الاحتياطات المصرية من الملات الحرة المتاحة لدى البنك المركزى مما أدى لانخفاضها.

ويرغم أن المستوردين وبعض رجال الأعمال وشركات الصرافة يتحملون جانبًا من المسئولية عن اتساع نطاق الأزمة ومخاطرها على تدهور سعر الجنيه المصرى وبالتالي على هيكل الأسعار المحلية فإن سلوك الإدارة الاقتصادية المصرية فى مواجهة الأزمة وتأخرها الطويل الأمد فى معالجة جذورها هو السبب الأكثر أهمية فى امتداد هذه الأزمة ، وفى بقاء التوازن فى سوق الصرف هشًا وقابلًا لصوت أزمات جديدة.

٢ - ضوابط أزمة على التفراس من الجهاز

المصرافى :

وفى نفس الوقت الذى كانت أزمة الدولار تهدد سير عمل الجهاز المصرى، تفجرت من جديد وقرارات قضائية هذه المرة قضية فساد تزواج أئنها ما هو سياسى بما هو مالى ومصرفى والمعروفة بقضية "نواب القروض". فلم تكن القضية تتعلق بأربعة نواب من مجلس الشعب حصلوا بالتواطؤ مع جماعة تجاوز عددها

المذكور وذلك بسبب ضعف ضوابط منح الائتمان وعدم احترامها بصرامة.

٣ - خلافات على السياسة التجارية والتعريفات الجمركية :

برز الخلاف في وجهات النظر بين الحكومة ومؤسساتها من جهة ورجال المال والأعمال في منتصف عام ١٩٩٩ حول موقف مصر في جولة المفاوضات مع منظمة للتجارة العالمية (WTO) التي انطلقت في اواخر ديسمبر من نفس العام. ويدور الخلاف حول خفض التعريفات الجمركية ، خاصة بعد تطبيق الحكومة لتحديدات فئات التعريفات الجمركية المنسقة في اواخر عام ١٩٩٨ حيث خفضت الفئات الخاضعة من ٥٠% إلى ٤٠% والفتة ٤٠% إلى ٣٠%، والتعريفات ٣٥% إلى ٣٠% مع عدم سريان هذا الخفض على سيارات الركوب.

وبينما يطالب رجال الأعمال العاملون في السوق المحلية بحد خفض الرسوم الجمركية ويتهمون الحكومة بأنها ذهبت إلى مدى أبعد حتى من الالتزامات الواردة في اتفاقية الجات، فإن قطاعا آخر من رجال المال والأعمال (المستوردين خاصة) يطالبون ويلحون في طلب خفض التعريفات الجمركية على وارداتهم .

ويشدد الرافضون لتخفيض الرسوم الجمركية على مطالبهم بالإشارة إلى ما تواجهه الصادرات المصرية من عوائق في الأسواق الخارجية.

وإذا كانت الحكومة ورجال المال والمصدرون قد نجحوا في اتخاذ موقف موحد في مواجهة أزمة دعوى الاغراق التي أقامها الاتحاد الأوروبي في مواجهة الصادرات المصرية من المنسوجات ، ودعوى مخالفة المواصفات بالنسبة للبطاطس طوال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ وتحديث هذه السياسة بموقف مصرى موحد وقوى أجبر دول الاتحاد الأوربي على مراجعة موقفها من بعض الصادرات الزراعية المصرية، فإن الخلاف قد تفجر مرة أخرى بين الحكومة ومزارعي قصب السكر ومنتجي السكر حيث اتهم رجال الأعمال العاملون في هذا المجال

٣٢ عضوا على ما يزيد عن ١٢٠٠ مليون جنيه خلال ثلاث سنوات فحسب من بعض البنوك المصرية دون ضمانات وبالتحصيل على للقواعد المصرفية المعروفة والمنقذة ولممارسة لنشطة مضاربات عقارية وانشطة تجارية واستيرادية غير منتجة فكونوا ثروات هائلة من أموال المودعين وعرضوا أربعة بنوك لأزمات .

لقد فتحت هذه القضية ملفا لكثير شمولا وتساعا حول طبيعة النشاط الائتماني في البنوك المصرية وآلياته وحجم القروض الممنوحة لكبار رجال المال والأعمال ومدى إمكانية استردادها.

وقد وصل الأمر حد تبادل الاتهامات في قاعة اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب في يونيو ١٩٩٩ حيث تقدم ستة من النواب ببيانات عاجلة إلى المجلس حول ما أسموه "المخاطر التي تهدد البنوك" وزعموا ان المستثمرين ورجال الأعمال قد حصلوا على قروض من المداخل الوطنية بلغت ١٧٦ مليار جنيه لم يستمر منها في مصر سوى ١٥% والباقي تم تهريبه إلى الخارج ويجري استثماره في دول أوروبية وخاصة بلجيكا (الاهرام الاقتصادي ٢٨ يونيو ١٩٩٩) .

وبرغم رد وزير الاقتصاد على هذه الاتهامات وتأكيدته بان هذا الكلام مبالغ فيه بشدة، إلا ان الواقع يشير إلى انتشار حالة من القلق بشأن أداء للنظام المصرفي المصري سواء بسبب تزايد حالات منح الائتمان بدون ضمانات كافية لكبار العملاء أو بسبب نفشى ظواهر للفساد والتلاعب في بعض الحسابات الرائدة في بعض هذه البنوك وهو ما يصوب في مقتل الثقة التي هي عماد النشاط المصرفي كله.

ولذلك صار ضروريا أن يتم تحويل الضوابط الموجودة فعليا على الأراضي لنقادي التعرض لأزمة ديون مشكوك في تصديقها أو مدعومة تؤدي إلى أزمة مالية واقتصادية ، علما بأن التظلمات حول صعوبة الوصول لهذا الوضع في مصر لا تكفى ، لأن بلدا متقدما مثل اليابان انتهى به الأمر إلى أزمة مالية واقتصادية بسبب وجود ديون مدعومة بلغت قيمتها في عام ١٩٩٨ نحو ٦٠٠ مليار دولار تولاى ١٤,٧% من الناتج القومي الاجمالي في العام

وزراع قصب السكر الحكومة بأن سماحها باستيراد السكر من الخارج من شأنه تهديد المزارعين وصناعة السكر الوطنية وما يرتبط بها من صناعات مكملة لصناعة السكر.

وقد دار جدل حاد في مجلس الشعب (جلسة ١٩٩٩/٥/٥) حول هذا الموضوع وتعامل نواب الصعيد في المجلس حول فائدة تنمية جنوب الوادي في الوقت الذي أصبحت فيه مصانع السكر مهددة بالتوقف.

ولكن عندما استجابت الحكومة لمطالب المنتجين المحليين ورفعت الرسوم الجمركية على واردات السكر في شهر نوفمبر، قلقت أسعار السكر في السوق بسرعة، الأمر الذي أكد أن المستهلك هو الذي تحمل العبء الأول عند تقييد المنافسة.

والأكيد أن صناعة السكر المحلية تقدم إضافة للناتج المحلي الإجمالي وتستحق قدرًا من الحماية، ولكن ليس إلى الحد الذي يجعلها في غنى عن التطوير الذاتي وتحسين الجودة وخفض السعر. فلذا كان سعر السكر المستورد يقل بشكل ملموس عن مثيله المحلي، فهذا يعني أن هناك امكانات لتحسين صناعة السكر المحلية وأن الإصرار على حمايتها بدرجة مبالغ فيها سيضر بها أكثر مما يفيد ما فضلنا عن الضرر الأساسي الذي يقع على عاتق المستهلك.

وقد أوضح هذا الجدل حول موضوع السكر وجود خلافات بين الحكومة وجزء من القطاع الخاص وبين شرائح القطاع الخاص وبعضها البعض، بشأن آليات الاندماج في الاقتصاد الدولي. ولابد من الاقرار بداية بأن هذا الاندماج ضرورة لتطوير قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة في أتون التحدي، وأيضاً لأن النمو وراء أسوار الحماية الجمركية طويلة الأمد لا يخلق سوى اقتصادات جامدة وكيانات اقتصادية غير قادرة على المنافسة أو على التحرك الزمن للتواءم مع التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية. كما أن الاندماج في الاقتصاد الدولي ضروري لحماية المستهلك المصري الذي يعاني من استغلال الرأسمالية المحلية التقليدية والبيروقراطية له، خلف أسوار الحماية الجمركية

التي تمكنها من بيع السلع التي تنتجها إلى المستهلكين المصريين بأسعار أعلى من أسعار السلع المنافسة في الأسواق الدولية.

وإذا كان قسم من القطاع الخاص يظهر معارضة لتحرير التجارة الخارجية المصرية وتحريراً لتخفيض الرسوم الجمركية كإلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن الاعتبار الأساسي الذي يقف وراء هذا الموقف هو الرغبة في استمرار السيطرة الاحتكارية على السوق المصرية بما يسهل الحصول على أرباح استثنائية. ويبدو التناقض صارخاً في موقف هذا القسم من القطاع الخاص المصري السدى يطالب بتحرير الاقتصاد وبيع القطاع العام وفي نفس الوقت يطالب باستمرار الحماية الجمركية وهي سياسة تقييدية تتعارض مع الحرية الاقتصادية. فالمطلوب هو التحرير الداخلي للحصول على القيمة والسيطرة على السوق المحلية، وليس التحرير الخارجي لأنه يضع القطاع الخاص في قلب المنافسة الحرة مع الرأسمالية العالمية، وهي منافسة تطرح تحديات وتتطلب جهداً في تجويد الإنتاج وتخفيض أسعاره ورفع كفاءة إدارته وتطرح مخاطر على الفاشلين في هذه المنافسة.

وعلى أي الأحوال فإنه إذا سلمنا بضرورة لاندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي فإنه لابد من وضع الضوابط الكفيلة بجعل هذا الاندماج محققاً لمصلحة الاقتصاد الوطني ولابد من السعي للتأثير في صياغة شروط هذا الاندماج بدلاً من تلقيها من الخارج ولابد من تبينة المجتمع للمساهمة بشكل فعال في معركة الاندماج في الاقتصاد الدولي على أسس المنافسة الحرة. وبما أن التحرير الاقتصادي الداخلي وتحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية لا يمكن أن يتحقق بشكل كفاء إلا في ظل وجود توافق اجتماعي على تحقيقها لضمان المشاركة الاجتماعية الفعالة في هذا التحدي، ولا يمكن أن يتحقق إلا في ظل توالف الشفافية والمشاركة وهي كلها مرادفات للنظام السياسي الديمقراطي، فإن الديمقراطية تصبح شرطاً ضرورياً لنجاح أي تحرير اقتصادي داخلي أو خارجي على المدى الطويل.

موازنة ٩٩/٩٨ ونسبة زيادة تصل إلى ١٩,٦%. وهذه الزيادة هي محصلة للزيادة الصافية في أعداد العاملين المحالين للتقاعد والمعتمدين لمعاملات من ناحية ومقتضيات تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن أحقية المحالين للتقاعد في المقابل النقدي لرصيد اجازاتهم كما انه اخيرا نتيجة الزيادة السنوية المقررة للمعاملات (١٠%) كجزء من سياسات اصلاح الاحوال المعيشية للموظفين والمحالين للتقاعد.

كما خصصت موازنة ٩٩/٢٠٠٠ نحو ٤ مليارات جنيه لمستلزمات التشغيل وللصيانة التي تتجه معظمها لتلبية احتياجات الجهاز الاداري للدولة وبزيادة ٥,٢% عن العام السابق. فاذا أضفنا الى هذه المخصصات الاستخدامات الاستثمارية الواردة في الموازنة الاستثمارية والمخصصة للجهاز الاداري للدولة (٥,٩ مليار جنيه) فإن الامر يستدعي درجة من ترشيد الانفاق في هذا المجال، والصحيح ان اقتحام الدولة ومشاركتها في انشاء البنية الاساسية للمشروعات المعلقة يؤدي إلى زيادة المخصصات الاستثمارية التي يتولى الجهاز الاداري تنفيذها . ويرتبط بهذا البند ما خصصته الموازنة من نفقات جارية متنوعة وقدره ١٦,٥ مليار جنيه (بزيادة ٨,٤% عن العام السابق) يدخل في صميمها نفقات القوات المسلحة وأجهزة الأمن التي عادة ما تدرج في الموازنة الجارية كرقم إجمالي لاعتبارات الأمن القومي.

اما الموازنة الرأسمالية والتي تنقسم بدورها إلى موازنتين فرعيتين هما الموازنة الاستثمارية وموازنة التحويلات الرأسمالية فانهما جوهر ومناطق العجز في الموازنة العامة للدولة ككل. فاذا كانت الإيرادات الجارية تغطي الاستخدامات الجارية (الاجور- النفقات الجارية) برغم اعباء مخصصات وفوائد الدين العام المحلي والاجنبي الوارد في الموازنة الجارية (نحو ثلثها تقريبا)، فإن الإيرادات المتاحة في الموازنة الرأسمالية بمجر عني تغطية استخداماتها. ولذا تلجأ الحكومة إلى تغطية العجز من خلال الاقتراض المحلي والاجنبي والأوعية الادخارية المحلية المتاحة.

فاذا أخذنا جانب الاستخدامات في الموازنة الاستثمارية والبالغ حجمها ١١,٩ مليار جنيه (بزيادة ٨,٧% عن موازنة ٩٩/٩٨) نجد ان هذه الاستخدامات وزعت ما بين الجهاز الاداري للدولة بما يزيد عن نصفها تقريبا (٥,٩ مليار جنيه) ثم الهيئات العامة الخدمية (٥,٤ مليار جنيه) والادارة المحلية (٦٩٠ مليون جنيه)، وتشير هنا إلى ضائقة المخصصات الاستثمارية المخصصة للادارة المحلية وادارتها المتنوعة في وقت يزداد فيه الاهتمام بما جرى في المحليات باعتباره مصدرا للقلق الاجتماعي العام في المجتمع بما يستدعي مزيدا من الاهتمام بالخدمات المقدمة هناك ورفع مستوياتها . كما تظهر المقارنة بين استخدامات الموازنة الاستثمارية وإيراداتها مقدارا كبيرا من العجز (٨,٠٦ مليار جنيه) يشكل ما يزيد عن ٩٧,٨% من إجمالي عجز الموازنة العامة للدولة لـ ٩٩/٢٠٠٠ ويتم تمويل هذا العجز من اوعية ادخارية وقروض وتمهيلات ائتمانية محلية واجنبية. وهو في استمراره - وبرغم تمويله لجهود استثمار مطلوب ومرغوب - يشكل مخاطر على كاهل التوازنات المالية في الاقتصاد المصري مستقبلا.

اما موازنة للتحويلات الرأسمالية فقد خصصت موازنة ٩٩/٢٠٠٠ نحو ١٠,٤ مليار جنيهه لاستخداماتها وتم توجيه ما يزيد عن نصفها تقريبا لاقتطاع الديون المحلية والاجنبية (٤,١ مليار للديون المحلية و١,٨٥ مليار للديون الاجنبية) بالإضافة إلى ٢,٨٥ مليار جنيه لتمويل عجز تحويلات الهيئات الاقتصادية أي تسييد الحكومة لـ ديون الهيئات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى ١,٦ مليار جنيه في صورة التزامات رأسمالية أخرى متنوعة.

وبهنا هنا ان نتوقف عند ظاهرتين الأولى: هي تمويل عجز الهيئات الاقتصادية، فمنذ ان فصلت موازنات الهيئات الاقتصادية عن الموازنة العامة للدولة عام ١٩٧٩ واقتصرت علاقتها بالموازنة على ما يؤول منها من قفص إلى الموازنة العامة للدولة كان الهدف هو تخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة من ناحية وتلحاة الفرصة لادارة اقتصادية لهذه الهيئات باعتبارها هيئات ايرادية. بيد ان

السنوات العشر الأخيرة قد شهدت تعاضل خسائر وأعباء هذه الهيئات (خاصة هيئة السكك الحديدية - هيئة السلع التموينية... الخ) على الموازنة العامة للدولة فتحوّلت شيئاً فشيئاً إلى عبء إضافي على الموازنة وتجاوزت مديونيتها عام ١٩٩٩ نحو ٣٠ مليار جنيه.

وعلى النقيض من ذلك فإن الهيئات الاقتصادية التي ظلت تحافظ على تحقيقها لفائض أرباح (هيئة قناة السويس - هيئة البترول... الخ) تحوّلت شيئاً فشيئاً إلى دولة داخل الدولة، فاستهلكت جزءاً كبيراً من أرباحها في نشاطها الداخلي سواء في صورة منح مرتبات ومزايا مالية وعينية ومكافآت مبالغ فيها للمعاملين بها أو في صورة منشآت ومباني وتأسيسات بصورة لا تتناسب والظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع وهو ما يستدعي إعادة نظر جذرية في السياسات المتبعة في الهيئات الاقتصادية الربحية أو التي تحقق خسائر لضبط ادائها المالي في إطار السياسة العامة للدولة.

والظاهرة الثالثة: هي أنه برغم تنوع تحويل استخدامات موازنة التحويلات الرأسمالية إلا أن المصدر الأكبر يأتي من حصيلة بيع الشركات العامة (للخصخصة) التي تدرت في موازنة ٢٠٠٠/٩٩ بنحو ٥,٦ مليار جنيه. أي أن حصيلة البيع تتجه لسداد ديون محلية وأجنبية وهي ظاهرة تحتاج إلى إعادة نظر.

٢ - خدمة الديون المحلية والأجنبية.. مخاطر كامنة في الهيكل المالي:

تميزت الإدارة الاقتصادية المصرية طوال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات باستسهال اللجوء إلى مصادر الأراض الأجنبية (بنوك دولية - مؤسسات تمويلية - موردين... الخ) أو التمويل بالعمز (الاقتراض من الجهاز المصرفي) لتغطية فجوة الموارد المحلية والعمز المتعاظم في الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات.

أما عقدا الثمانينات والتسعينات فقد تميزا باستسهال اللجوء إلى الاقتراض من المصادر المحلية حتى زاد الدين المحلي الإجمالي من ١٩,٤ مليار

جنيه عام ١٩٨٢ إلى ١٣٦,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨ (بالمفهوم الرسمي الضيق) ونحو ١٨٩ مليار جنيه (بالمفهوم الواسع). ورغم أن الفكر الاقتصادي يميل إلى تواضع المخاطر المصاحبة لتمويل فجوة الموارد والاستثمارات القومية من خلال المدخرات الحقيقية أو مصادر الديون المحلية، خاصة إذا كانت هذه الديون موزقة في بناء هيكل استثمارية وانتاجية في المجتمع وليس لتلبية متطلبات استهلاكية أنية ومحدودة المائد على المدى الطويل، فإن تجاوز الدين المحلي لحد معين (٥٠% من GDP) يمثل احتمالات للخطر تتزايد كلما تصاعد مؤشر المديونية إلى الناتج المحلي أو تزايدت خدمته بشكل يهدد استقرار التوازنات المالية الوطنية.

وفي حالتنا تحول الدين العام المحلي إلى مصدر للقلق في الأوساط الاقتصادية والمالية، بل وأشهرت إليه مؤسسات دولية ونصحت بضرورة الحد منه. يكفي أن تشير إلى أن خدمة الدين المحلي (القوائد + الاكسب) أخذت في التصاعد من ١٥ مليار جنيه عام ٩٦/٩٥ إلى ١٩,٨ مليار جنيه في موازنة ٩٩/٩٨ ثم إلى ٢١,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٠/٩٩. وإذا أضفنا إليها خدمة الديون الأجنبية فإن الرقم يزداد إلى ٢٠,٦ مليار ثم إلى ٢١ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ (حساب ختامي) ثم إلى ٢٤,٤ مليار و ٢٥,٧ مليار جنيه في موازنة ٩٩/٩٨ و ٢٠٠٠/٩٩ كما يظهرها الجدول (٢).

جدول رقم (٢)

أعباء خدمة الديون المحلية والأجنبية في موازنة ١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٠/٩٩

'بالمليار جنيه'

٢٠٠٠/٩٩	٩٩/٩٨	
١٧,٤	١٦,٤	١- مخصصات القوائد ومصرفيات الدين العام المحلي (من الموازنة الجارية)
٢,٣	٢,٦	٢- مخصصات القوائد ومصرفيات الدين الأجنبي (من الموازنة الجارية)
٤,١	٣,٤	٣- قروضات (قسط) الدين المحلي (من موازنة تحويلات الرأسمالية)
١,٩	٢,٠	٤- قروضات (قسط) الدين الأجنبي (من موازنة تحويلات الرأسمالية)
٢٥,٧	٢٤,٤	الإجمالي

المصدر: الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٩٩/٩٨، ٩٩/٩٩، ٢٠٠٠.

ونخشى أن يؤدي هذا العبء المتزايد والمتراكم إلى تآكل النجاحات التي تحققت في السنوات الثماني الماضية سواء على الصعيد المالي أو الاقتصادي.

٣- إيرادات الموازنة العامة .. ومخالفة المشروعية :

الزم الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ ، السلطة التنفيذية بتقديم وثيقة مشروع الموازنة العامة للدولة للمجلس التشريعي فيما لا يتجاوز ثلاثة شهور من بدء العمل بالموازنة. وكذا جاء قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديله بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ليؤكد على هذا الالتزام.

ويُعتمد مجلس الشعب لمشروع الموازنة تصحيح قانوناً من قوانين الدولة فلا يجوز مخالفتها أو تغيير اعتماداتها دون الرجوع إلى المجلس التشريعي لإقرار هذا التعديل، لأن الاعتمادات المالية الواردة بالموازنة تمثل الخطة المالية للدولة طوال عام مالي كامل. وهي بهذه الصفة لها من التأثير والفاعلية على مجمل حركة النشاطات والتعاملات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع كله.

ومن ثم فإن تغيير هذه الاعتمادات أو نقل بعضها من أبواب إلى أخرى قد يخل بتوازنات مالية مطلوبة أو اعتبارات اجتماعية أو سياسية مرغوبة من جانب المؤسسة التشريعية وهي المفترض فيها تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.

وما يؤثر بعض القلق في تحليل النشاط المالي والاقتصادي ما درجت عليه الحكومة من تضمين الموازنة العامة مجموعة من المبادئ الواردة في مقدمة مشروع تحت مسمى "التأثيرات العامة للموازنة" تتضمن في بعض موادها مكانية اجراء تعديل كبير في اعتمادات الموازنة وفقاً للظروف والمستجدات التي قد تراها الحكومة أو وزارة المالية. وبالنظر لاعتماد مجلس الشعب مشروع الموازنة والتأثيرات العامة تصبح هذه التأثيرات بمثابة جزء أساسي من قانون اصدار الموازنة العامة بما يعنى التفافاً على سلطة المجلس الرقابية بما يسمح لوزارة المالية أو الحكومة بإجراء تغييرات

لاحقة كبيرة الحجم ومختلفة الاتجاه على الاعتمادات الأصلية ودون حاجة للرجوع إلى المجلس التشريعي بما يعد مخالفة للقواعد والأصول الدستورية. وتكشف المقارنة بين الموازنة العامة للدولة طوال السنوات العشر الماضية من ناحية والخصاب الختامي عن هذه الموازنات من ناحية أخرى المفارقة بين ما يقدم للمجلس من اعتمادات وما يتم تنفيذه فعلاً.

ويزيد الأمر صعوبة إن الحساب الختامي للموازنة يستغرق ما يزيد عن ثلاث سنوات لإعداده حتى يتم مراجعته واعتماده من جانب السلطات المختصة (الجهاز المركزي للحسابات، وزارة المالية، لجنة الخطة والموازنة، ومجلس الشعب) . وبذلك تكون كل الآثار الاقتصادية والمالية قد استغرقت بحيث يصعب على الأطراف الأخرى في الدولة والمجتمع (أحزاب معارضة - دارسون واكاديميون...) تصحيح بعض صور الأداء المالي للحكومة.

وتظهر مقارنة الحساب الختامي لموازنة ٩٥/٩٦ و ٩٦/٩٧ (وهما آخر ميزانيتين لهما حساب ختامي) التباين والتفاوت بين الإيرادات المتوقعة الواردة في الموازنة وما تحقق فعلياً في حدود تتراوح بين ١٠% و ٢٠%. فالإيرادات المتحققة فعلاً (حساب ختامي) للموازنة الجارية علم ٩٥/٩٦ تقل عن تقدير الموازنة بنحو ٤ مليار جنيه ، ثم بنحو ٧ مليار جنيه في موازنة ٩٦/٩٧. أما في جانب الاستخدامات فبان تقدير الموازنة متطابق مع تم إنفاقه فعلاً (حساب ختامي).

ويرجع الحساب الختامي هذا التفاوت إلى عدم تحقق الإيرادات السيادية (خاصة الضرائب العامة) للمتوقع منها بحيث بلغ هذا التفاوت ما بين ١٢% و ١٥% . كما أن المتأخرات الضريبية أخذت في التزايد بحيث زادت عن ١٢,٢ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٦ ثم إلى ١٨,٧ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٧ .

وإذا أضفنا إليها متأخرات الجهات الأخرى (القضاء - النيابة - مصلحة الشهر العقاري والتوثيق) ووزارة المالية) فإن الرغم يزداد إلى ١٣,٧ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٦ وإلى ٢٠,٣ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٧. وهو ما يتوقع استمراره في السنوات

القليلة القائمة. وهو ما يضع علامات استفهام حقيقية حول كفاءة وفاعلية أجهزة التحصيل الضريبي.

كذلك أظهر تحليل الحساب الختامي للعاملين المشار إليهما زيادة الاستخدامات الاستثمارية عن الوارد في الموازنة بمعدل الضعف (١٠٠%). لقد كان المدرج في الموازنة عام ٩٦/٩٥ نحو ٧,٧ مليار جنيه و ٨,٤ مليار لعام ٩٦/٩٧ فلذا به يرتفع في التنفيذ الفعلي إلى ١٦,٥ مليار و ١٧,٢ مليار جنيه على التوالي.

ومن واقع هذه الخبرة ، نستطيع ان نتناول الإيرادات المتوقعة في موازنة ٢٠٠٠/٩٩ بدرجة من التروى والحذر.

فعلى سبيل المثال شهدت الشهور الاولى من بدء موازنة ١٩٩٩/٩٨ انخفاض الحصيلة الضريبية والجمركية بمناسبة تنظيم المهرجان الاول للسياحة والتسوق واعفاء المبالغ المخصصة للراحين نقدا او عينا في الانصيب من الضرائب وكذا المبالغ المنقذة على الحفلات والخدمات الترفيهية المشتركة من ضريبة التشفة النسبية ورسم تنمية الموارد والسماح باسترداد ضريبة المبيعات على السلع المشتراة اثناء المهرجان عند المغادرة.

وكذا ما جرى من تعديل الفئات التعريفية الجمركية المنسقة كما سبقت الاشارة.

كما عدلت نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية لتيسير دخول الواردات الحكومية الممولة بمنح ووفقا للإيرادات المتوقعة في موازنة ٢٠٠٠/٩٩ .

وتبلغ الإيرادات الجارية والسيدانية ٧٩,١ مليار جنيه منها نحو ٥٩,٩ مليار جنيه في صورة إيرادات سيدانية موزعة كالتالى :

- ضرائب عامة : ٢٦ مليار جنيه .
 - جمارك : ١٢ مليار جنيه .
 - ضرائب المبيعات : ١٦,٥ مليار جنيه .
 - الموارد السيدانية الأخرى : ٥,٤ مليار جنيه .
- اما الإيرادات الجارية فمقدر لها ١٩,٢ مليار جنيه بانخفاض ٦.٦% عن العام السابق بسبب انخفاض إيرادات قناة السويس والبترول المصرى. ويرى البعض من واقع خبرة السنوات المالية السابقة ان هناك مبالغة في بعض بنود الإيرادات السيدانية خاصة الضرائب العامة والجمارك (٢٦ مليار جنيه و ١٢ مليار على التوالي) وكذا بالنسبة للإيرادات الجارية الأخرى (٥,٤ مليار جنيه) .

والأقرب إلى الواقع هو انخفاض حصيلة هذه الإيرادات بنحو ٤ مليار بما سيؤدى إلى ارتفاع حجم المعز الكلى في الموازنة العامة ، وما يترتب على ذلك من زيادة الالتجاء إلى الاقتراض من المصادر المحلية أو الأجنبية أو الاقتراض من الجهاز المصرفى (التمويل بالعجز) .

ولذلك صار ضروريا ضغط الاستخدامات الجارية والاستثمارية غير الضرورية على الجهاز الادارى (اقامة منشآت ادارية وتأثيثها او مظاهر الفاق ترفيه أخرى) واعادة النظر في اساليب الاستخدامات داخل الهيئات الاقتصادية الرابحة (قلة السويس - البترول... الخ) بهدف زيادة الفائض الذى يؤول إلى الخزنة العامة .

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/٣٠١٤

الترقيم الدولى : I.S.B.N 977-227-112-5

مطابع الأهرام التجارية - كليوب - مصر

١٩٩٩

العرب والتفاعلات الدولية :

- مخاطر سوء فهم النظام العالمى .
- التهميش أخطر على العرب من الهيمنة .
- إختلالات " نظرية " الاتجاه شرقاً .
- لا مستقبل بدون تكنولوجيا عربية .

النظام الاقليمى العربى :

- ميراث الايديولوجية القومية كمصدر للأزمة .
- عقبات كبرى أمام تحرير التجارة .
- أداء ضعيف للإعلام العربى .

العرب والتفاعلات الإقليمية :

- تراجع مشروع الشرق الأوسط الجديد .
- اتفاق مفتوحة بين إسرائيل وإيران .
- جمود عربى وتخطيط تركى وإتقسام إيرانى .

الصراع العربى الاسرائيلى :

- احتمالات استمرار الصراع وفرص التسوية .
- قضايا الوضع النهائى الفلسطينى .

النظام السياسى المصرى :

- انشغال مبالغ فيه بالتغيير الوزارى .
- مظاهر جديدة للتفاعلات السياسية .
- أزمة جيل الوسط فى الحياة السياسية .
- نحو تعددية للقطاعات المهنية .
- فجوة بين السياسة الإعلامية والممارسة .